



الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي
الأمانة العامة للرابطة-المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية-الأردن
National Center for Human Resources Development

أوراق وابحاث وتقارير مؤتمر:

الشباب العربي في منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول.

جامعة صفاقس/تونس 28-29 أكتوبر (تشرين أول) 2015م

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالله يوسف عباينة

تحرير ومراجعة

أ.د. أحمد عيسى الطويسي

المشاركون

أ.د محمد حسن العميرة-الأردن، ا.د.سعيد محمد-الجزائر، أ.د.محمد عوض الهزايمة- الأردن،
د.أمينة حسين صبري-العراق، د.ابراهيم محمد عتيق و د. محمد احمد التلالوة-فلسطين،
د.سمير رويص- تونس، د.شكري المامني-تونس، د.مصباح الشيباني، تونس،
د.الساسى حوامدي- الجزائر، أ.د محمد جمال ماضي ابو العزائم-مصر،
د. عمراني كربوسة بن الرتمي- الجزائر، د. منجي حامد- تونس، د. الحبيب النهدي-تونس، د. الحسين
الرامي- المغرب، د.هيام أحمد عبدالرحيم-السعودية، د. عمر الزعفروري-تونس،
د. محمد شقشوق- تونس، د. رضا عبد مولا-تونس، أ.د. جميل الصمادي- الأردن،
أ.د ذياب جرار-فلسطين، د.خالد منصور يوسف - السودان، د. حميدوش علي - الجزائر،
د. خليل ذباينة- فلسطين، د. عماد الميغري-تونس، د. منتهى بني هاني- الأردن، د. شريفة كلاع،
الجزائر، د. نسيمه أمال حيفري- الجزائر، أ. رندة يوسف عمايري-الأردن،
د. احمد إسماعيل المعاني-الأردن، د. علياء حسين خلف-العراق.



2016

تم طباعة هذا الكتاب بتمويل من الأمانة العامة لمجالس البحث العلمي العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية ()

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

تنويه

محتويات هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الرابطة أو المركز
تم ترتيب الأوراق والتقارير في هذا الكتاب بحسب تسلسل عرضها في المؤتمر

المحتويات

5	تقديم الكتاب – بقلم أمين عام الرابطة
7	تعريف بالرابطة.
9	أيجاز عن وقائع حفل افتتاح المؤتمر.
13	توصيات المؤتمر

أوراق المؤتمر:

26-15	الفجوة بين مخرجات التعليم في الوطن العربي ومتطلبات التنمية أ.د. محمد حسن العمامرة، جامعة عمان العربية- الأردن.
38-27	الشباب العربي ورهانات التنمية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة أ.د. سعيدي محمد - جامعة تلمسان-الجمهورية الجزائرية
52-39	دور الجامعات في تنمية وتعزيز الدور التنموي لدى الشباب العربي أ.د. محمد عوض الهزيمة- جامعة آل البيت – الأردن
70-53	أثر التدريب والجودة الشاملة في ظل التخطيط المكاني على تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة ميدانية في شركة الفداء العامة احد الحاضنات التكنولوجية د. آمنة حسين صبري علي- جامعة بغداد-العراق
89-71	دور جامعة القدس المفتوحة الأكاديمي في تأهيل الموارد البشرية الفلسطينية د. إبراهيم عتيق و د. محمد التلالوة. جامعة القدس-فلسطين
103-91	الشباب في تونس: بين أزمة التنمية وتطلّعات الهجرة د. سمير رويص- جامعة صفاقس-تونس
117-105	الشارع والمدرسة بحث حول العنف المدرسي بالمدن التونسية في علاقته بالجنوح والانقطاع عن التعليم حالة مدينة بنزرت د. شكري المامني-المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس قسم علم الاجتماع

- 135-119 واقع تمكين الشباب في سياسات التنمية العربية وتحدياتها
مقاربة سوسيولوجية توثيقية
د. مصباح الشيباني-(كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس .تونس)
- 150-137 الاتجاه نحو الهجرة وعلاقته بقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر
– طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية أنموذجاً-
الساسى الحوامدي، جامعة باجي المختار – عنابة
أ/ بادي نواره، ، جامعة الجزائر 2، الجزائر.
- 163-151 العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مشكلة التعاطي والإدمان
في المجتمع العربي وطرق المواجهة: (دراسة حالة في المجتمع المصري)
أ. د. محمد جمال ماضي أبو العزائم- المركز القومي للبحوث – مصر
- 178-165 الشباب العربي بين مأزق البطالة وتحديات الهجرة: حالة الجزائر
الدكتور. عمراني كربوسه- جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر
- 194-179 الوسط المهني و الرأس المال البشري: واقع الشباب في "مدن الذهب"
بالجنوب الغربي
د. المنجي حامد -أستاذ مساعد في علم الاجتماع-جامعة قفصة – تونس
- 209-195 الشباب وتكافؤ فرص التمكين في منظومة تنمية الموارد البشرية (قراءة
حسب مقارنة النوع الاجتماعي في نتائج التعداد السكان والسكنى 2014)
د. الحبيب التهدي- باحث ملحق بالكريدف- تونس
- 229-211 الشباب المغربي والتكوين الجامعي والاندماج المهني
د. الحسين الرامي- جامعة بن زهر-المغرب
- 244-231 مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات بناء مجتمع المعرفة في
الدول العربية(المملكة العربية السعودية أنموذجاً)
د. هيام أحمد عبدالرحيم- كلية الإدارة والأعمال- جامعة الأميرة نورة بنت
عبدالرحمن- السعودية
- 255-245 هل التعبئة السياسية والاجتماعية لوحدها كفيلة بتحويل الشباب إلى
فاعل تنموي؟
د.عمر الزعفروري - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس/تونس
- 270-257 دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة

- د. محمد شقشوق- جامعة صفاقس، تونس
- 282-271 الشباب التونسي والانخراط في المجال الجمعياتي البيئي: بين الحماسة والاستقالة
- د. رضا عبد مولاة - كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس- قسم علم اجتماع
- 298-283 التأهيل المهني والتشغيل للشباب ذوي الإعاقة
- أ.د. جميل الصمادي- الجامعة الأردنية/الأردن
- 311-299 سبل تعزيز زيادة الأعمال لدى الشباب الفلسطيني
- أ.د. ذياب جرار - استاذ الادارة الاستراتيجية- جامعة القدس المفتوحة- فرع رام الله
- 323-313 دور الشباب في التنمية المستدامة مدخل لحل مشكلة دارفور
- د. خالد منصور يوسف منصور- كلية التربية- جامعة الفاشر- السودان
- 338-325 محاولة بناء نموذج للميزات الأساسية المؤدية لنجاح المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Ansej) بالجزائر
- أ.د حميدوش علي- كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية، الجزائر
- 353-339 الشباب الفلسطيني ودورهم في التنمية البشرية
- د. خليل محمد ذباينه-جامعة الخليل- فلسطين
- 374-355 المرأة المغاربية محور المسألة السكانية والتنمية
- دراسة لواقعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين
- د. عماد الميغري- كلية الأدب والعلوم الإنسانية – جامعة صفاقس/تونس
- 387-375 Women Empowerment in the Workplace
- Dr. Muntaha Banihani-Mutah University- Jordan
- 406-389 تمكين المرأة العربية سياسيا واقتصاديا وأثره على التنمية البشرية
- د. شريفة كلاع-جامعة الجزائر3-الجزائر
- 420-407 آليات تمكين المرأة العربية ودورها في عملية التنمية المستدامة
- د. نسيمة أمال حيفري- جامعة وهران2 - الجزائر- كلية الحقوق
- 434-421 تمكين المرأة العربية كمحرك أساس في التنمية البشرية
- الأستاذة: رندة يوسف عمايري- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين – الأردن

449-435

تمكين المرأة العربية: الواقع والطموحات

د. احمد اسماعيل المعاني - جامعة فيلادلفيا/الأردن

462-451

دور التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في تحقيق التنمية البشرية

د. علياء حسين خلف هلال الزركوش - جامعة ديالى/العراق

**تقديم الكتيب بكلمة أمين عام الرابطة
(رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية)
الأستاذ الدكتور عبدالله عبابنة**

منذ أعوام خمسة والرابطة العربية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية تأخذ على عاتقها، وبدعم كريم من الأمانة العامة لمجالس البحث العلمي العربية، مهمة نشر ثقافة البحث في قضايا الموارد البشرية. ولذلك فقد تبنت موسماً علمياً سنوياً أخذ سمة مؤتمر علمي يعقد كل سنة في بلد عربي؛ حيث عقد في سنته الأولى في الأردن، وفي سنته الثانية في السودان، وفي سنته الثالثة في المغرب وفي سنته الرابعة في تونس، وسيكون موسمه أو دورته الخامسة في مصر. وتسعى الرابطة لأن يكون مؤتمرها السنوي مناسبة لإبراز أهم القضايا التي تتركز المجتمع العربي في مجال الموارد البشرية، ومناقشتها من قبل الباحثين العرب والخبراء في مجال تنمية الموارد البشرية. حيث تصدينا في المواسم الأربعة الماضية من دورات المؤتمر إلى أبرز القضايا المهمة من حيث تنوع المحاور التي اشتملت عليه المؤتمرات في محاولة لتغطية حقول الموارد البشرية قدر استطاعتنا.

وفي هذا الكتاب يطيب لي وكافة أعضاء هيئة الرابطة أن نضع بين يدي المهتمين، بقضايا الموارد البشرية في وطننا العربي، مجموعة من أوراق العمل والبحث والتقارير التي قدمت في الدورة الرابعة من المؤتمر السنوي للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي والذي انعقد في مدينة صفاقس بالجمهورية التونسية. وباستضافة من كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة صفاقس- قسم علم الاجتماع. حيث تنوعت المداخلات ولكنه تم تأطيرها في محاور خمسة هي: الشباب والتنمية، المفاهيم والإشكاليات الشباب وقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي (الأمية، التسرب المدرسي، البطالة، المخدرات، الهجرة)، والفجوة بين تنمية الشباب العربي ومتطلبات التنمية الشباب محرك أساسي ام ثانوي لتنمية المستدامة، ومسألة تمكين المرأة العربية كمحرك أساس في التنمية البشرية.

ونحن في الأمانة العامة للرابطة ننظر إلى أن هذه الوثيقة (مجموعة الأوراق والتقارير)، تؤسس إلى أعمال وبحوث مستقبلية في مجال تنمية الموارد البشرية، وقد تسد ثغرة في المكتبة العربية في مجال البحوث والدراسات ذات الصلة بتنمية الموارد البشرية.

وفي هذا المقام أرجو أن لا يفوتنا في الأمانة العامة للرابطة من توجيه كلمة شكر وتقدير وعرفان لكل من بذل جهداً في إنجاح هذا المؤتمر، وبخاصة الأخوة في كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة صفاقس-قسم علم الاجتماع. وإلى كافة الزملاء في الأمانة العامة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية لحرصهم على التنسيق المستمر مع الأمانة العامة للرابطة، وعلى رأسهم أمين عام الاتحاد، معالي البروفيسور مبارك محمد المجذوب الذي لم يتوانى عن دعم الرابطة وأنشطتها، وكذلك سعادة البروفيسور الشيخ المجذوب منسق عام الروابط، للدعم الموصول الذي تتلقاه الرابطة منه، ومتابعته الحثيثة وتواصله الدائم مع الأمانة العامة للرابطة وذليل الصعوبات التي تواجهها.

وفقنا الله وإياكم جميعاً لما فيه خير أمتنا والله ولي التوفيق.

تعريف بالرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

تعتبر الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، إحدى الروابط العلمية المنبثقة عن اتحاد مجالس البحث العلمي العربية. والاتحاد منظمة عربية تُعنى بتنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين هيئات ومراكز البحث العلمي العربية، ويعمل على توثيق أواصر التعاون بينها وتوفير الفرص لعقد اللقاءات العلمية وتنظيم تبادل نتائج البحوث والمعلومات العلمية. ويتمتع الاتحاد بمثل ما تتمتع به جامعة الدول العربية ومنظماتها من مزايا وحصانات وإعفاءات، ويجري التعاون بين الاتحاد وجامعة الدول العربية ومنظماتها وفقاً للنظام المعتمد من قبل مجلس الجامعة للتعاون والتنسيق، حيث أن الاتحاد عضو بلجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وعضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة. ووفق النظام الأساسي للرابطة، فهي هيئة علمية عربية ينتسب لها المؤسسات البحثية والجهات والأفراد المهتمين بالأنشطة المرتبطة بتنمية الموارد البشرية. وتهدف الرابطة إلى الآتي: تشجيع مشروعات البحث العلمي المشتركة بين الدول العربية، وتبادل نتائجها؛ ربط موضوعات الأبحاث العلمية في مجال اختصاص الرابطة بخطة التنمية في الدول العربية؛ عقد اللقاءات العلمية، والمؤتمرات، والندوات المتخصصة دورياً، وتبادل الزيارات بين المختصين؛ تعرف طبيعة المشكلات والمعوقات التي تواجه مصادر العرض المنتجة للقوى البشرية ومصادر الطلب للقوى البشرية في الأقطار العربية واقترح السياسات المناسبة لضمان المواءمة والتوازن لمنظومة التنمية البشرية؛ وتشجيع استحداث مراكز أبحاث تهتم في مجال اختصاص الرابطة، في الأقطار العربية التي لا يوجد فيها مثل هذه المراكز مع الاستفادة من خبرة المراكز البحثية القائمة في العالم العربي. تم عقد الاجتماع التأسيسي للرابطة في المملكة الأردنية الهاشمية، وباستضافة من مركز تنمية الموارد البشرية. وفي الاجتماع التأسيسي للرابطة تم اختيار المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن، ليكون مقراً للرابطة. وجاء هذا الاختيار نتيجة طبيعة لما يتمتع به المركز من سمعة لدى المحافل الدولية والعربية.

أما المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن (مقر الرابطة)، فقد مضى على تأسيسه ما يقرب من خمسة وعشرين عاماً، ويُشهد للمركز بدوره الأساس في تطوير البرامج النوعية، ودعم سياسات التطوير، وإجراء الدراسات، وإعداد المؤشرات الخاصة في التعليم والتدريب، بما في ذلك التعليم والتدريب التقني والمهني، الموجهة نحو الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاعات الأردنية والعربية ورفع سوية نواتج الأنظمة التعليمية والتدريبية في الميادين المختلفة. وتعددت إسهامات المركز لتشمل المنطقة العربية، وقد تمثلت هذه الإسهامات في الاستفادة من الخبرات المتنوعة في المركز في عمل الدراسات وتنظيم الدورات وتنفيذ المشاريع وتقديم الاستشارات في مجالات التنمية البشرية. وخلال مسيرة الاربعة وعشرين عاماً حقق المركز انجازات مهمة منها على سبيل المثال وليس الحصر: استراتيجية تنمية الموارد البشرية التي أقرها مجلس الوزراء سنة 1998، وإنشاء نظام معلومات الموارد البشرية، وإبراز محور التشغيل والتعليم والتدريب المهني في الأجندة الوطنية، وتفعيل دور القطاع في تنمية الموارد البشرية، وإعداد التصنيف العربي للمهن، أضف إلى هذا وذاك انجاز العشرات من الدراسات الخاصة بمراقبة وتقييم خطط التطوير التربوي، وفي تقييم الطلبة الأردنيين في الدراسات الدولية والوطنية مثل TIMSS, PISA, NAFKE.

كيف يمكن الاتصال بمقر الرابطة (المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن)؟! يمكن الوصول إلى المركز من خلال الموقع الرسمي على الشبكة العنكبوتية، وذلك على النحو الآتي: <http://www.nchr.gov.jo/>، وعبر البريد الإلكتروني: hrd@nchr.gov.jo ، أو من خلال الاتصال الهاتفي فيمكن الاتصال بنا على الأرقام الآتية: 0096265336690 أو 0096265336658، أو 0096265331451 أو 009625340351. أو من خلال الفاكس على الرقمين الآتين: 0096265340356 ، 0096265341307.

ايجاز عن وقائع حفل افتتاح المؤتمر

تقرير عن مؤتمر:

مؤتمر: الشباب العربي في منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول.

29-28 أكتوبر (تشرين أول) 2015م

تحرص الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، ومقرها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن، على الاهتمام بالندوات والمؤتمرات التي تُعنى بتنمية الموارد البشرية. وكان انعقاد الدورة الرابعة من مؤتمر الرابطة السنوي في 29-28، تشرين أول (أكتوبر) 2015م، وذلك باستضافة من جامعة صفاقس بالجمهورية التونسية. هذا المؤتمر الذي جاء استكمالاً للجهود السابقة في عقد المواسم الثلاثة الماضية من المؤتمر في كل من عمان والخرطوم واكادير.

الجهات القائمة على تنظيم المؤتمر:

- (1) المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن بصفته مقرأ للأمانة العامة للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.
 - (2) جامعة صفاقس/ الجمهورية التونسية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية/قسم علم الاجتماع بصفته الجهة المستضيفة.
 - (3) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ممثلاً بالأمانة العامة للاتحاد، وبصفته المضلة الرسمية للرابطة والداعم الرئيس لفعاليات المؤتمر على مدار مواسمه ودوراته المختلفة.
- الدول المشاركة في المؤتمر:

الأردن، تونس، مصر، العراق، الجزائر، المغرب، فلسطين، السودان، والسعودية.

وجاءت فعاليات المؤتمر على النحو الآتي:

- حفل الافتتاح واشتمل على كلمات لكل من:
 - معالي أمين عام اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.
 - عطوفة أمين عام الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.
 - نائب رئيس جامعة صفاقس.
 - عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس.
 - الجلسات العلمية جاءت بحسب محاور المؤتمر والأوراق المقدمة فيه وعلى النحو الآتي:
 - المحور الأول: الشباب والتنمية، المفاهيم والإشكاليات وقدمت فيه ست أوراق كانت على النحو الآتي:
 - (1) شباب المجتمع الراهن: إشكالية المفهوم
- د. توفيق بن الهادي الجميعي- جامعة صفاقس / تونس

- (2) الفجوة بين مخرجات التعليم في الوطن العربي ومتطلبات التنمية
- أ.د محمد حسن العميرة- جامعة عمان العربية/الأردن

(3) الشباب العربي ورهانات التنمية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية الجديدة.

ا.د.سعيد محمد- جامعة تلمسان/الجزائر

(4) " دور الجامعات في تنمية تعزيز الدور التنموي لدى الشباب العربي " .

أ.د.محمد عوض الهزايمة- جامعة آل البيت-الأردن

(5) اثر التدريب والجودة الشاملة في ظل التخطيط المكاني على تحقيق التنمية البشرية المستدامة - دراسة ميدانية

د.آمنة حسين صبري علي - جامعة بغداد/ العراق

(6) دور الشباب الجامعي في تنمية الموارد البشرية: دراسة ميدانية على جامعة القدس المفتوحة في فلسطين

د. محمد احمد التلالوه جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

➤ المحور الثاني: الشباب وقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي(الأمية، التسرب المدرسي، البطالة، المخدرات، الهجرة)

(1) الشباب في تونس: بين أزمة التنمية وتطلّعات الهجرة .

د. سمير رويص- جامعة صفاقس/ تونس

(2) مسارات الانقطاع المدرسي وعلاقته بتصاعد العنف في الأوساط المدرسية

د. شكري المامني جامعة المنار/ تونس

(3) واقع تمكين الشباب في سياسات التنمية العربية وتحدياتها قراءة سوسيولوجية توثيقية

د. مصباح الشيباني جامعة صفاقس / تونس

(4) الاتجاه نحو الهجرة وعلاقته بقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر- طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية أنموذجا-

د. الساسي حوامدي- جامعة الجزائر2، الجزائر.

(5) العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مشكلة التعاطي والادمان في المجتمع العربي وطرق المواجهة (دراسة حالة في المجتمع المصري)

ا.د. محمد جمال ماضي ابو العزائم. المركز القومي للبحوث/مصر

(6) الشباب العربي بين مأزق البطالة وتحديات الهجرة....حالة الجزائر.

د. عمراني كربوسة بن الرتمي- جامعة محمد خيضر- بسكرة/الجزائر

➤ المحور الثالث: الفجوة بين تنمية الشباب العربي ومتطلبات التنمية

(1) الوسط المهني والرأسمال البشري: واقع الشباب في "مدن الذهب" بالجنوب الغربي

د. منجي حامد - جامعة قفصة/ تونس

(2) الشباب وتكافؤ فرص التمكين في منظومة تنمية الموارد البشرية: قراءة حسب مقارنة النوع الاجتماعي في نتائج التعداد السكان والسكنى (2014)

د. الحبيب النهدي-جامعة الكريديف/تونس

(3) الشباب المغربي والتكوين الجامعي والاندماج المهني.

د. الحسين الرامي- جامعة ابن زهر أكادير/المغرب

(4) مدى موازنة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات بناء مجتمع المعرفة في الدول العربية (المملكة العربية السعودية أنموذجاً).

د. هيام أحمد عبدالرحيم -جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن/السعودية

(5) هل التعبئة السياسية والاجتماعية لوحدها كفيلة بتحويل الشباب إلى فاعل تنموي؟

د. عمر الزعفراني - جامعة صفاقس/تونس

➤ المحور الرابع: الشباب محرك أساسي أم ثانوي لتنمية المستدامة

(1) مشاركة الشباب في تنمية المجتمع المحلي من خلال مشاريع الاقتصاد الاجتماعي، دراسة حول الاختيارات التنظيمية لمؤسسة "كومبست" بأرخبيل قرقنة

أ.د. منصف القابسي - جامعة صفاقس/تونس

(2) أي دور للشباب الجامعي التونسي في تحقيق للتنمية المستدامة.

د. محمد شقشوق - جامعة صفاقس / تونس

(3) الشباب التونسي والانخراط في العمل الجمعياتي البيئي بين الحماسة والاستقالة.

د. رضا عبد مولا - جامعة صفاقس / تونس

(4) التأهيل المهني والتشغيل للشباب ذوو الإعاقة

أ.د. جميل الصمادي- الجامعة الأردنية/الأردن

(5) سبل تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب الفلسطيني.

أ.د. ذياب جرار- جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

(6) مساهمة الشباب في التنمية المستدامة مدخل لحل مشكلة دارفور

د. خالد منصور يوسف منصور- كلية التربية- جامعة الفاشر/ السودان

(7) دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في بعث روح المقاولاتية وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

د. حميدوش علي - جامعة المدية/ الجزائر

(8) "الشباب الفلسطيني ودورهم في التنمية البشرية"
د. خليل ذباينة- جامعة الخليل/ فلسطين

➤ المحور الخامس: مسألة تمكين المرأة العربية كمحرك أساس في التنمية البشرية

(1) المرأة المغاربية محور المسألة السكانية والتنمية: دراسة لواقعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين
د. عماد الميغري - جامعة: صفاقس/ تونس

(2) تمكين المرأة في مكان العمل
د. منتهى بني هاني- جامعة مؤتة/ الأردن

(3) "تمكين المرأة العربية سياسيا واقتصاديا وأثره على التنمية البشرية".
د. شريفة كلاع، جامعة الجزائر3/الجزائر

(4) آليات تمكين المرأة العربية ودورها في عملية التنمية المستدامة.
د. نسيمه أمال حيفري- جامعة وهران/ الجزائر

(5) تمكين المرأة العربية كمحرك أساس في التنمية البشرية.
أ. رندة يوسف عمايري- وزارة الخارجية-الأردن

(6) تمكين المرأة العربية: الواقع والطموحات
د. احمد إسماعيل المعاني- جامعة فيلادلفيا/الأردن

(7) دور تمكين المرأة العربية في تحقيق التنمية البشرية.
د. علياء حسين خلف- جامعة ديالى/ العراق

الجلسة الختامية للمؤتمر:

رئيس الجلسة: عطوفة أمين عام الرابطة أ.د. عبدالله العبابنة.

مقرر الجلسة: أ.د. أحمد الطويسي - منسق عام المؤتمر (نائب رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية-الأردن).

أهم توصيات المؤتمر جاءت على النحو الآتي:

- (1) التأكيد على أهمية إيجاد قيادات فكرية ونخب شبابية لها رؤية واضحة في أمور الرقي الحضاري، ولها كذلك مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية.
- (2) التأكيد على الحكومات العربية في ظل الظروف الحالية التي تمر بها بعض الدول العربية إلى ضرورة بناء جسور الثقة والاحترام والاعتراف المتبادل بين الشباب والسلطة، والعمل من أجل إشراك الشباب وإتاحة الفرصة لهم لاقتراح ومناقشة القضايا المصيرية.
- (3) بناء خطط استراتيجية تربوية مدروسة ومحددة زمنياً للقضاء على الأمية والتسرب وعمالة الأطفال، والتي ترى الدراسات أنها تسببت في زيادة ظواهر الانحراف والبطالة والإرهاب.
- (4) الاستثمار الأمثل في قدرات الشباب وإمكانياتهم البشرية، قناعة بأن الشباب طاقة بشرية تختزن الكثير من عناصر القوة والتغيير.
- (5) أهمية الإبقاء على استقلالية الجامعات العربية، وعدم التدخل الحكومي في شأنها التعليمي والإداري، مع التأكيد على ضرورة دعم الجامعات مالياً لتمكين من الاعتناء بشكل أكبر.
- (6) أهمية الاستفادة من خبرات المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال توعية الشباب بأهم المخاطر التي تنجم عن تعاطي المخدرات، وتضمين المناهج الدراسية بدروس توعوية عن أضرار ومخاطر المخدرات.
- (7) ضرورة تشكيل مرصد عربي يُعنى بالشباب وقضاياهم ويوفر قواعد البيانات والمعلومات حول مجالات حراك الكفاءات العربية المهاجرة و إحصائها في الدول المستقبلية ومتابعة انشغالهم ووضع تقارير دورية لدراسة امكانية إعادة توطين هذه الأدمغة المهاجرة.
- (8) حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.
- (9) التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية لاجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها.
- (10) أهمية العناية بتقييم سياسات الحكومات العربية تجاه الشباب، وبخاصة السياسات التي تدفع باتجاه توسيع إسهامات الشباب في التنمية الشاملة.

11) الاستفادة المثلى من شركات الجامعات العربية مع المؤسسات العالمية لنقل المعرفة وتحسين مخرجاتها لمواكبة متطلبات بناء مجتمع المعرفة، وكذلك تفعيل المبادرات لتعزيز البحوث العلمية وبراءات الاختراع والابتكارات لدى الشباب.

12) حث الحكومات العربية على إنشاء صناديق تمويلية تكون موجهة لتمويل المشاريع الريادية والمشاريع الناشئة للشباب الفلسطيني، وإنشاء شبكة من المستثمرين المساندين لتقديم التمويل الميسر للمشاريع المميزة لهم لترسيخ ثباتهم على أرض وطنهم إلى حين زوال الاحتلال الصهيوني الغاشم.

13) دعوة الحكومات العربية لتعزيز ريادة سيدات الأعمال العربيات من خلال توفير شبكات خاصة بهن لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة فيما بينهن، وبما يعود بالنفع على المجتمع العربي بأكمله.

14) السعي إلى دعم كل السياسات والتشريعات التي تأخذ بمبدأ المناصفة بين الرجال والنساء على أنه من أولويات الإصلاح في تنمية الموارد البشرية وبخاصة في المواقع القيادية المركزية منها واللامركزية.

15) توفير قاعدة من المعلومات في البلدان العربية حول الجوانب المختلفة لتمكين المرأة، وذلك بغية سد الفجوة المعلوماتية في هذا المجال.

16) دعم دور المجتمعات المدنية وشراكها في عملية التنمية والنهوض بالبيئة.

17) الاهتمام بتأهيل وتشغيل الشباب من ذوي الإعاقة من خلال تصميم برامج تدريبية مهنية خاصة بهم وإيجاد ظروف وظيفية جيدة.

الفجوة بين مخرجات التعليم في الوطن العربي ومتطلبات التنمية

الأستاذ الدكتور محمد حسن العمارة
جامعة عمان العربية-الأردن

Mohd_amayreh@yahoo.com

الملخص

هدفت الدراسة معرفة الفجوة بين مخرجات التعليم في الوطن العربي والتنمية. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين التعليم والتنمية، وأن التعليم يعاني من إشكاليات تعيق من دوره في تحقيق التنمية، وتم التطرق الى نسب مؤشرات التنمية الآتية: الأمية، الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وتسرب الاطفال خلال المرحلة الدراسية الأولى، وعمالة الأطفال، الإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي، وصحة الفرد، ومشاركة الأفراد في القوى العاملة، ومشاركة المرأة في العمل السياسي وفي البرلمان وفي الاقتصاد، ومعدل الفقر. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ثلاث دول عربية ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً وفق مقياس التنمية العالمي، وثمان دول ذات تنمية مرتفعة، وثمان دول ذات تنمية متوسطة، وخمس دول ذات تنمية منخفضة. ومن السبل المقترحة لتضييق الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية: رفع كفاية الموارد البشرية بالمعرفة التكنولوجية، إجراء عملية تطوير شاملة للمناهج ومكوناتها، والتنسيق بين أصحاب القرار التربوي وأصحاب الكفاءات والخبرات في سوق العمل وفي المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها: بناء خطط استراتيجية تربوية مدروسة ومحددة زمنياً للقضاء على الأمية والتسرب وعمالة الأطفال، إشراك الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تخطيط المناهج الدراسية، وتوفير قاعدة بيانات تتعلق بالتطورات الاقتصادية حتى تصبح هناك مواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق.

The Gap between Education Outcomes in the Arab World and Development Requirements Abstract

This study aimed to recognize the gap between the education outcomes in the Arab world and development, using the Analytical Descriptive Approach.

The study showed a relationship between education and development, and that education in the Arab countries suffers from problems that hinder its role in achieving development. The study addressed the rates of the following indicators: illiteracy, enrolment in the elementary stage, drop-out in the first schooling stage, child labor, governmental spending on education, scientific research, individual health, females' participation in politics, parliaments, economy, and the poverty rate among them.

The study revealed that three Arab countries are of very high level of development in accordance with the Global Development Scale, eight countries of high level of development, eight countries of moderate level of development, and five countries with low level of development. Among the ways proposed to minimize the gap between the education outcomes and development requirements: promoting the efficiency of human resources in technology, conducting comprehensive development of curricula and their components, and coordination between decision makers in education and experienced professionals in the labor market and the political and economic institutions.

The study conclude with several recommendations, for instance: building well prepared time bound strategic educational plans to eliminate illiteracy, drop-out, and child labor; Involving economic, social, and political parties in planning school curricula; and providing data-base related to economic developments to accommodate between education outcomes and market requirements.

Keywords: *Gap, human development, education outcomes, Arab world*

مقدمة

كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات من القرن العشرين مقتصرًا على النمو الاقتصادي، وتطور هذا المفهوم منذ منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات وأصبح يعني النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة، ومن منتصف السبعينيات وحتى أواخر عقد الثمانينيات ظهر مفهوم التنمية الشاملة والذي يعني الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ أوائل العقد الأخير من القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح مفهوم التنمية يعني الاهتمام بجميع نواحي الحياة من اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية، بالإضافة للاهتمام بالنمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة.

إن من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية في أي مجتمع الاهتمام بفئة الشباب من منطلق أن العنصر البشري هو أساس التقدم والتطور، وذلك من خلال تنمية قدراتهم وتزويدهم بالمعرفة والمهارات المعرفية وما يلزمهم من توافر الصحة الجسمية والعقلية والنفسية ومتطلبات الحياة الأساسية حتى يكونوا قادرين على تحسين أوضاعهم وأوضاع أسرهم ومجتمعاتهم من خلال ما يقومون به من مشاركة فاعلة في جميع مناحي الحياة، مما يترتب عليه الاسهام في تحقيق التنمية . وقد ذكر شولتز (1980) أنه لا يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية دون توافر مستوى من المهارات والخبرات الفنية والادارية والتعليم الجيد للقوى العاملة ، وهذا بدوره يقود الاقتصاد نحو نمو متصاعد وتنمية متسارعة.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تقصي الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وسيتم معرفة ذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة.

أسئلة الدراسة:

أجابت الدراسة على الاسئلة الآتية:

- 1- ما العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية؟
- 2- ما واقع التعليم في الوطن العربي؟
- 3- ما واقع التنمية البشرية في الوطن العربي؟
- 4- كيف يمكن تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم في الوطن العربي ومتطلبات السوق من أجل المساهمة في تحقيق التنمية البشرية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة معرفة المقصود بالتنمية وأهدافها، والعلاقة بينها وبين التعليم، وواقع التعليم في الوطن العربي، وواقع التنمية في الدول العربية، وكيفية تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق من أجل تحقيق التنمية.

مفهوم التنمية البشرية:

التنمية البشرية تعنى بتوسيع الاختيار أمام الأفراد في كل مستويات التنمية، وزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية وتحقيق مستوى من النمو الروحي والعقلي والنفسي والبدني والاجتماعي، والتوزيع العادل للثروة والعمل والمشاركة في جميع مجالات الحياة بفاعلية.

أهداف التنمية البشرية:

- التغلب على مشكلتي الجوع والفقر في العالم .
- توفير فرص التعليم الابتدائي ومجانيته لكل من هو في سن التعليم ، وزيادة نسبة الالتحاق به .
- العمل على تحسين صحة الامهات ، وتخفيض نسبة وفيات الاطفال .
- ايجاد شراكة عالمية للتنمية .
- سلامة البيئة.
- المساواة بين الجنسين والعمل على تمكين المرأة .
- إفساح المجال للأفراد للمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (تقرير التنمية البشرية، 1992، 201-202) .

نتائج الدراسة :

السؤال الأول :ما العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية؟

أن مخرجات التعليم بكل مستوياته هم من شريحة الشباب من الفئة العمرية (12-30 سنة) والذين يشكلون ما نسبته (40%) من مجمل السكان ،وتمثل هذه الفئة مرحلة الطموح والطاقة والأمل ، وعنصراً هاماً في أية عملية تنموية ، مما يتوجب رعايتهم وتنميتهم خلال مراحلهم النمائية ، وذلك بتزويدهم بالعلم والمعرفة والتقانة التي تؤهلهم لدخول سوق العمل بكل ثقة واقتدار، مما يساعدهم على تحقيق التنمية المستدامة ، وهذا لا يتحقق إلا بوجود نوعية من التعليم تكون قادرة على مواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية ، وستكون المحاولة هنا التعرف على العلاقة بين التعليم والتنمية:

1- إن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة وثيقة، فكلاهما هدفه وغايته الإنسان، فالتعليم يعمل على تنمية قدرات الانسان وتزويده بالمعارف وإكسابه المهارات والقيم التي تؤهله على إحداث التنمية البشرية، التي ينتج عنها تحسين حياة الافراد، ويعمل على تحريك عجلة النمو الاقتصادي(عبابنة، 2014) ويكسبهم الرؤية المستقبلية وبعد النظر ومهارة المثابرة والقدرة على تطوير الواقع الى الأفضل والمساهمة في تحقيق خطط التنمية التي تنعكس آثارها عليهم وعلى مجتمعاتهم (العاني،2002)، وأشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن إنتاجية المزارع الذي تابع الدراسة في التعليم الابتدائي لمدة أربعة أعوام، كانت أكثر ارتفاعاً في المتوسط بنسبة (3.7%) من ذلك الذي لم يذهب إلى المدرسة ، وقد ترتب عن ذلك أن الإنتاج الزراعي للمزارع الأول يزيد سنوياً بنسبة (13.2%) على إنتاج المزارع الثاني ، وفي هذا الصدد يشير خبراء الاقتصاد الى انتاجية العامل الأمي والتي ترتفع بنسبة (30 %) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية وحوالي (320 %) بعد الدراسة الجامعية (ندوة الدراسات الإنمائي، 1970، 18)فيما دلت دراسة Shultz " أن الزيادة في الدخل الحقيقي للولايات المتحدة والبالغ ما بين 30-70% ، كانت تعود إلى تعليم العمال" (Shultz,1961,28)

2- إن العصر الحالي يختلف عن العصور السابقة نتيجة لما يشهده من التغيرات التي أصابت جميع مناحي الحياة ، وأصبح يطلق عليه عصر التقانة والثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، وهذا بدوره يتطلب أفراداً متعلمين بعلوم العصر وتقنياته ، ومؤهلين تأهيلاً يتناسب ومخرجات الثورة المعرفية، ومن هنا يأتي دور

المؤسسات التعليمية لتزويد الأفراد بالخبرات اللازمة للتعامل مع هذه المستجدات وقد ذكر الحبيب (17 , Al Habib, M, 1981) " أن التعليم يلعب دوراً هاماً في إعداد وتأهيل الأخصائيين والفنيين والعمال المهرة في الوطن العربي، الذي هو في أشد الحاجة الى مثل هذه الكفاءات، وإن وجود مثل هذه المهارات يخلص التنمية من أهم العوامل التي تعرقل مسيرتها، وأن النقص في مثل هذه الكفاءات سيقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

3- يعمل رأس المال البشري على زيادة الانتاجية، وذلك لما يمتلكه الأفراد العاملون من مهارات ومعرفة من خلال التعليم والتدريب ،وقد ذكر (Romona @Ronqvist,2010) أن رأس المال البشري هو الطاقة اللازمة لدفع السير في النمو الاقتصادي الحديث. وقد أظهرت نتائج كثير من الدراسات العالمية والمحلية أن 60-80% من التقدم والتنمية وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات يرجع بالدرجة الأولى الى التقدم التقني والتعليم والتأهيل، وإن دور رأس المال لا يتجاوز (20%)، وهذا يشير الى الدور الفاعل للتعليم والتقانة كعوامل رئيسة في التنمية (الكواري،1993)

السؤال الثاني: ما واقع التعليم في الوطن العربي ؟

تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم، وضعف الطالب والمدرس على السواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنها التعليم في عقل وشخصية الطالب، فالتعليم العربي اعتاد أن يعلم الطلبة ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر؛ بل هي ثقافة تخاف الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهرب منه.

من الإشكاليات التي تواجه التعليم ،الآتي:

1- انخفاض نوعية التعليم وطغيان المناهج النظرية في النظام التربوي:

أشارت نتائج كثير من الدراسات العربية الى تدني نوعية التعليم في الوطن العربي، وإن هذا التعليم قد عجز عن إكساب الطلبة القدرات والمهارات وطرق التفكير التي تؤدي الى الإبداع والابتكار، وإن التعليم يعزز لدى الطلبة ثقافة الماضي أكثر من تركيزه على ثقافة الحاضر والمستقبل، ومن سلبيات التعليم في معظم البلاد العربية أنه يسير على نفس النمطية والبرامج في مرحلة التعليم الثانوي، حيث أنه لم يخرج من نمطيته المستندة على مساري الآداب والعلوم ، وتسير معظم الجامعات العربية على نفس النمطية التي كانت مناسبة لعقود مضت، أما في عصر التكنولوجيا والمعرفة فلم تعد هذه التخصصات مناسبة لمواكبة التطورات الهائلة في جميع مناحي الحياة، بحيث أن مخرجات التعليم والجامعات في البلاد العربية لن تكون قادرة على إحداث التنمية البشرية بالشكل المطلوب (الهجري، 2008) ، وانعكس ذلك على طرق التدريس المستخدمة، حيث جاءت في معظمها طرق تقليدية، وكان من نتيجة ذلك تخريج أعداد من الطلبة غير مستوعبين لمحتويات المناهج مما يسبب لهم إرباكاً بعد تخرجهم، حيث يصطدمون بالفجوة الواسعة بين ما تعلموه وبين ما هو عليه الحال في سوق العمل.

2-التسرب وارتفاع نسبة الأمية:

أشارت إحصائيات اليونسكو (2014)، إلى الآتي:

- تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي (19.7%) في العام 2014، (30%) لدى الذكور، و(50%) لدى الاناث، مقابل نسبة أمية (15.3%) في العالم.

- نسبة الاطفال غير الملحقين بالتعليم في الوطن العربي (2.4%) من مجمل السكان.

- تتراوح نسبة الاطفال الذين يتسربون من المدرسة خلال المرحلة الدراسية الأولى ما بين (7 – 20%).

3- سوء استيراد المعرفة:

إن معظم مكونات النظم التربوية في البلاد العربية تعتمد في معظمها على مكونات مستوردة، وليس الخطأ في عملية الأخذ عن الآخر، إنما الخطأ في تطبيق ما يستورد بكليته دون انتقاء وغرلة بما يناسب البيئات العربية ، وفي مثل هذه الحالة تصبح المناهج الدراسية غريبة على الطلبة، وتكون مخرجات التعليم غير ملائمة لتحقيق التنمية البشرية للمجتمعات.

4-قصور الرؤية المستقبلية لدى مخططي المناهج في معظم أقطار الوطن العربي وغياب منهجية التخطيط:

يعاني التعليم في معظم أقطار الوطن العربي من مشكلة غياب منهجية التخطيط التكاملي، حيث تقوم معظم محاولات التخطيط على جوانب منفصلة من جوانب النظام التعليمي، وتفتقر الى الاتساق بين محتوياتها وأهدافها وبين قدرات الطلبة ومهاراتهم وميولهم وواقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته، وهذا بدوره يقود الى بناء خطط بعيدة نوعاً ما عن متطلبات النظام التربوي بشكل متكامل، وهذا يؤدي الى خلل في المناهج الدراسية وفي مخرجاتها مما يتسبب في عدم تحقيق التنمية البشرية على الوجه المطلوب، بالإضافة الى غياب التخطيط والمواءمة بين التعليم وبين خطط التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، مما ينعكس سلباً على مخرجات التعليم ، ويؤدي الى خلق مشكلة البطالة بين الشباب مما يترتب عليه مظاهر سلوكية ضارة في المجتمع (وظفة، 2013) . وكذلك فإن بناء استراتيجيات التعليم في الوطن العربي تتعرض لموقفين متناقضين يتمثلان في: موقف يرى أن إصلاح التعليم يستدعي العودة الى تراث الماضي من أجل بناء منظومة تربوية على غرار المنظومة التربوية العربية أيام ازدهارها. والموقف الآخر يرى محاكاة التربية الغربية جملة وتفصيلاً ، والتخلص من ترسبات الماضي في مجال التربية والتعليم(أحرشاو، 2009).

5- انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي

- نسبة الانفاق على التعليم في الوطن العربي(4.3%) من الناتج المحلي الاجمالي .أما المكسيك (20.6%)،

الولايات المتحدة (13.6%)، ايطاليا(8.6%) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015)

- أشار تقرير منظمة اليونسكو أن نسبة الانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي بلغت (0.2%) من

الانفاق العالمي، ونسبة إنفاق اسرائيل (0.7%)، والصين (8.6%) ، وامريكا (35%) .

- أما العدوان (2013) فقد أشار بأن نسبة ما ينفق على البحث العلمي في الدول العربية يتراوح ما بين 0.2

- 0.4 % من الدخل القومي، وان نسبة انفاق الدول الصناعية والمتقدمة تتراوح ما بين 4- 6 % .

- أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي (4.7 %) من إنتاجها القومي، ويبلغ إنفاق الدول العربية نصف ما

تنفقه إسرائيل ،على الرغم من أن الناتج القومي العربي يبلغ (11)ضعفاً للناتج القومي في إسرائيل.

6- عدم مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات السوق : ويعود ذلك الى ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط لمتطلبات سوق العمل من منطلق العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم وسوق العمل باقتصارها على مسار أحادي الاتجاه من المؤسسات التعليمية الى سوق العمل، وكذلك الى ما تعاني منه المناهج العربية من بطء في التطوير والتغيير بما يتناسب واحتياجات سوق العمل وما يحدث فيه من تغيرات، وقلة البرامج التدريبية التي تناسب احتياجات سوق العمل، وفي مثل هذه الأوضاع ستكون مخرجات التعليم في البلاد العربية عاجزة عن تحقيق التنمية البشرية بالدرجة المطلوبة.

السؤال الثالث : ما واقع التنمية البشرية في العالم العربي؟

أرقام ومؤشرات لواقع التنمية في الوطن العربي

1- التعليم والأمية:

- نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الوطن العربي في العام 2014/2015، بلغت (88%) (تقرير اليونسكو، 2015)
- تبلغ نسبة عمالة الاطفال في الوطن العربي (46%) ، وفي الدول الصناعية المتقدمة (28%) ، وفي العالم (37%)
- (50%) من الاناث في الوطن العربي المؤهلات للدراسة لا يلتحقن بالمدارس.
- إن مجموع عدد الاميين في الوطن العربي في الفئة العمرية (15-45 سنة) تبلغ قرابة 67 مليون أمي، منهم (60%) إناث.
- بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي (19.7%) في العام 2014، وفي الدول النامية (18.2%)، وفي الدول المتقدمة (0.7%) وفي العالم (15.3%).

2- البطالة:

- أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية (2015) الى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب في الوطن العربي من (9.6%) عام 2010 الى (10.9%) عام 2011 الى (11%) عام 2012 الى (17.2%) عام 2014، وتمثل هذه النسبة حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة في العالم والذي يبلغ حوالي (5.9%).
- نسبة البطالة بين الشباب (23%) ونسبة البطالة لدى النساء (41%) في العام 2014 (مؤتمر توظيف الشباب العربي، 2015)
- نسبة النساء العاطلات عن العمل 43.9 % ، وهو ضعف معدل البطالة بين الذكور عند نسبة 22.9%.

3- الصحة :

- أشارت منظمة الصحة العالمية (2014) الى أن نسبة الانفاق الحكومي على الصحة في الوطن العربي من الناتج المحلي الاجمالي (2.5%) ، وفي أمريكا (16.75%) ، وفي النرويج (9.3%) ، وفي سويسرا (11.4%) ، وفي هولندا (11.8%) ، وفي استراليا (11.1%) ، وفي المانيا (11.3%) ، وفي الدنمارك (11%) ، وفي كندا (10.9%) وفي لوكسمبرغ (7.1%) ، وفي بلجيكا (10.9%).

4- القوى العاملة :

- أشار التقرير العربي الثالث أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في الوطن العربي الى إجمال السكان يتميز بانخفاض شديد إذا ما قورن بالمتوسطات العالمية ، حيث بلغت هذه النسبة 39% عام 2009، بينما تجاوز

المتوسط العالمي 71%.

- أشار تقرير الإسكوا (2013) ، أن القوى العاملة في الوطن العربي يشكل الرجال 75% منها .

5- المرأة والمشاركة السياسية:

- مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية في العام 2013 (5.8%) (الأسكوا، موقع المرأة العربية في التنمية).
- نسبة وجود المرأة العربية في البرلمانات عام 2014، قد بلغت (15.9%)، وفي دول شمال أوروبا (42.8%)، وفي الأمريكيتين (25.9%)، وفي الدول الأوروبية (باستثناء الشمال) (23.5%) (الشبكة الدولية لحقوق والتنمية 2014).

6- المرأة والاقتصاد :

- مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد (29%)، وفي الاقتصاد العالمي (55.2%) (الدستور، 2015) ،

7- معدل الفقر:

- معدل الفقر في الوطن العربي حسب المقياس العالمي ارتفع من (22.7 %) عام 1990 إلى (23.4 %) عام 2011 (التقرير العربي للأهداف الإنمائية، 2013).

- ارتفعت نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع من (4.1%) عام 2010 إلى (7.4%) عام 2012.

8- متوسط دخل الفرد:

- بلغ معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية في عام 2012 (4.6%)، وفي عام 2014 تراجع معدل النمو وأصبح (2.1%) (المؤتمر المصري العربي لعام 2014) .

- بلغ متوسط دخل الفرد في الوطن العربي من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2005 (3528) دولار، و(5676) دولار سنة 2008، و(8554) دولار سنة 2011، و(8200) دولار سنة 2013 (الطاهر المعز، 2014).

9- جاء سَلَمُ التنمية البشرية في الوطن العربي لعام 2014 بالنسبة للعالم، على النحو الآتي:

أ- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً : جاءت (ثلاثة) دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً على مستوى المقياس العالمي، وهي : قطر (31) ، السعودية (34) ، الإمارات (40) .

ب- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة: جاءت (ثمانية) دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة ، وهي : البحرين (44) ، الكويت (46) ، ليبيا (55) ، سلطنة عمان (56) ، لبنان (65) ، الأردن (77) ، تونس (90) ، الجزائر (93) .

ج- جاءت (خمس) دول في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة وهي : فلسطين (107) ، مصر (110) ، سوريا (118) ، العراق (120) ، المغرب (129) .

د- جاءت (خمس) دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة، وهي : اليمن (154) ، جزر القمر (159) ، موريتانيا (161) ، جيبوتي (164) ، السودان (166) (تقرير التنمية البشرية لعام 2014).

السؤال الرابع : ما المقترحات الكفيلة لتضييق الفجوة بين التعليم ومتطلبات السوق لتحقيق التنمية؟

إن نوعية التعليم في معظم الأقطار العربية لا زال عاجزاً عن تحقيق التنمية البشرية للشباب على الرغم من أن كثيراً من الدول العربية قد خصصت ميزانيات مرتفعة للتعليم، وهنا نضع المسئلة الآتية : في الوقت الذي

تتحسن فيه نوعية ومخرجات التعليم في الوطن العربي فإن الفجوة ستضيق بين متطلبات تنميتهم ومتطلبات التنمية البشرية، وفيما يأتي بعض المقترحات التي يمكن ان تعمل على تضيق الفجوة بين التعليم ومتطلبات التنمية:

1- رفع كفاية الموارد البشرية بالمعرفة التكنولوجية

إن التقدم الذي حصل في مجال الاتصالات والإنترنت كان له تأثير على تعليم الأفراد وتربيتهم وتدريبهم، وأكسبهم مهارة التأقلم مع المستجدات، مما يزيد من إنتاجيتهم. وإن استخدام وتوظيف التكنولوجيا يؤدي الى تغيير إجراءات العمل وسبل مراقبة العاملين وإدارة وتوزيع التعليمات التي تتعلق بالعمل، وتعمل على تطوير بيئة العمل بما ينعكس ايجابياً على الانتاجية، وإن توظيف التكنولوجيا في العمل يعمل على زيادة مستوى الأفراد ويحسن من طريقة أدائهم. وقد أشارت العتيبي (2010) بأن استخدام العاملين للتكنولوجيا يقدم لهم الاستفادة مما تقدمه لهم من برامج تدريبية وتأهيلية، مما يؤدي الى تطوير أدائهم. وإن توظيف التكنولوجيا في مجال العمل يؤدي الى التخلص من كثير من الأعمال الروتينية والى السرعة في إنجاز العمل، ويؤدي الى دقة العمل وزيادة إنتاجية العاملين.

2- الاهتمام بالموارد البشرية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- زيادة التنسيق بين أصحاب القرار في المؤسسات التربوية وبشكل خاص المسؤولون عن تدريب وتأهيل الموارد البشرية وبين أصحاب القرار في القطاعات التنموية المختلفة لتضيق الفجوة بين مخرجات التعليم (العرض) وبين القطاعات التنموية المختلفة (الطلب)، وبذلك تزيد احتمالية نجاح التنمية.
- الاهتمام الكافي ببرامج التدريب التطبيقي والتكنولوجي للقوى العاملة من أجل رفع كفاياتهم في مجالات تخصصاتهم وبما يتناسب مع متطلبات القطاعات التنموية .
- إعادة هيكلة التعليم التقني والمهني، وترقية مستواه وتنويعه، ورفع معدلات القبول فيه، مما يضمن نوعية جيدة من خريجيه، وبذلك نضمن تحقيق تنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية البشرية.

3- إجراء عملية تطوير شاملة للمناهج الدراسية في الوطن العربي :

إن مخرجات التعليم في الوطن العربي لا زالت غير قادرة على خلق التنمية في مجالات الحياة المختلفة مما ينعكس سلبياً على قدرة مخرجات التعليم (الشباب) في تحقيق التنمية البشرية أسوة بما هو في العالم المتقدم، لذا يصبح من الضروري أن يعاد النظر في المناهج الدراسية على أن تراعي ما يحدث في العالم العربي من أحداث وتطورات داخلية، وما يحدث في العالم من تطورات علمية وتكنولوجية، وما يحدث في سوق العمل من تغيرات سريعة تستدعي من التعليم بكل مستوياته من الانسجام معها حتى لا تكون مخرجات التعليم في جهة ومتطلبات السوق في جهة أخرى، وقد أورد شاهين (2013) أن عملية تطوير المناهج الدراسية في الوطن العربي يجب أن تشتمل على العلوم والمهارات والمعارف المتلائمة مع متطلبات التنمية وسوق العمل حتى نخفف من انتشار ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم في الوطن العربي، وحتى نستفيد من طاقات الشباب في تحقيق التنمية البشرية على مثل الدول المتقدمة، وأن يشارك المختصون والخبراء والفنيون في سوق العمل في تطوير المناهج الدراسية، وأن يراعى في عملية تطوير المناهج مرونتها من أجل

تسهيل إجراء عمليات تطوير لاحقة إذا ما استجذت بعض الأمور الداعية للتطوير سواء أكانت هذه المستجذات محلية أم إقليمية أم عالمية.

4- إجراء عملية تطوير شاملة للتعليم، بحيث تشمل هذه العملية مناهج التعليم والأساليب سواء على مستوى التعليم العام أم التعليم الجامعي، وأن يكون هذا التطوير مبنياً على نتائج دراسات علمية لواقع التعليم العربي في الوضع الراهن، وأن تكون عملية التطوير مستمرة وشاملة ومنسجمة مع المستجذات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي قد تمس الوطن العربي، وأن تكون عملية التطوير في ضوء ما أصاب العالم من تطورات علمية وتكنولوجية وما فرضته ظاهرة العولمة من تحديات أمام جوانب الحياة المختلفة ومنها التعليم والتنمية وبشكل خاص ما يتعلق بفئة الشباب التي تشكل ما نسبته أكثر 40% من مجمل سكان الوطن العربي .

5- الاهتمام بنوعية التعليم في الوطن العربي:

لقد اثبتت تجارب الدول التي تفتقر الى موارد طبيعية كافية، ان التنمية البشرية التي قامت على تعليم متميز وتدريب موجه، كانت هي المفتاح الذي ادى الى تنمية مستدامة ونهضة شاملة تفوقت بها على الدول التي تمتلك ثروات طبيعية وافرة ، فالتنمية الحقيقية تكون بتوطين التكنولوجيا وليس فقط باستيرادها، وأن يتم التنسيق بين الخطط التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل على زيادة قدرة التعليم وتحسين نوعيته ليكون قادراً على إنتاج المعرفة وتوظيفها ونقلها، حينها سيصبح الشباب قادرين على الانتاج والابداع والاستجابة لمتطلبات التنمية وقادرون على المشاركة الاقتصادية بشكل فاعل، مما ينجم عنه تحسّن في نوعية الحياة، وزيادة في معدل الدخل الفردي والوطني، ويساهم في تحقيق متطلبات التنمية البشرية (عبابنة، 2014).

6- التنسيق بين أصحاب القرار التربوي واصحاب الكفاءات والخبرات والنفوذ في سوق العمل ، وذلك بإتاحة الفرص لأصحاب الكفاءات في سوق العمل بالمشاركة الفاعلة في بناء الخطط الاستراتيجية للتعليم وفي تطوير المناهج وفق متطلبات التنمية وبما يتناسب ومتطلبات السوق، وحتى تكون مخرجات التعليم مناسبة لمتطلبات سوق العمل، فعلى المؤسسات المجتمعية على اختلاف انواعها أن تقوم بتزويد مؤسسات التعليم بالبيانات التي تتعلق باحتياجاته المستقبلية من الكفاءات والخبرات والتخصصات حتى يتاح لمؤسسات التعليم من إعداد هذه الكفاءات، وأن يتم بناء خطط تطويرية مشتركة بين الكفاءات العلمية والكفاءات المهنية في مختلف القطاعات يكون الهدف منها تحقيق التنمية البشرية للأفراد وللمجتمع .

7- التدريب والتأهيل المستمرين للخريجين الشباب: وهذا يتطلب من المؤسسات التعليمية التنسيق الكامل والمتبادل مع سوق العمل من أجل توفير الفرص للشباب للتدريب على كل ما يستجد في مجال تخصصهم في أثناء الدراسة أو بعد التخرج أو أثناء العمل حتى نضمن نوعية من خريجي التعليم تكون قادرة على التعامل مع المستجذات التي تحصل في سوق العمل، وبذلك تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، ويصبح عنصر الشباب عنصراً فاعلاً في تحقيق التنمية البشرية.

التوصيات:

1- بناء خطط استراتيجية تربوية مدروسة ومحددة زمنياً للقضاء على الأمية والتسرب وعمالة الأطفال .

2- تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، ويتم ذلك من خلال:

أ- ربط التعليم بالتكنولوجيا

ب- إشراك الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تخطيط المناهج الدراسية

ج- توفير قاعدة بيانات تتعلق بالتطورات الاقتصادية حتى تصبح هناك مواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق.

المراجع العربية:

- 1- أبو عرابي العدوان، سلطان (2013)، ورقة مقدمة لمؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي : واقع و آفاق 2013-4-20، جامعة المنصورة، مصر .
- 2- اتحاد المصارف العربية(2014)، المؤتمر المصري العربي ، الاربعاء 16-4-2014 عمان،الأردن.
- 3- أحرشواو، الغالي(2009)، السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية، مجلة الجامعة المغاربية، السنة الرابعة، العدد الثامن، طرابلس: 36-7.
- 4- الإسكوا (2013)، التقرير العربي للأهداف الإنمائية 2013، مواجهة التحديات: ونظرة لما بعد(2015).
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1992)، تقرير التنمية البشرية 201، 1992-202
- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2011)، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، القاهرة، المركز الإقليمي للدول العربية
- 7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2014)، تقرير التنمية البشرية 2014.
- 8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2015)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، جريدة الدستور، 4 حزيران، 2015، عمان.
- 9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2015)، منظمة العمل الدولية. 2015.
- 10- خليفة الكواري، علي(1993)، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد(168): 4.
- 11- المرأة في الاقتصاد (2015)، ضعف مشاركة المرأة في الاقتصاد، جريدة الدستور 8-3-2015.
- 12- شاهين، محمد(2013)، المواءمة بين نتائج التعليم العالي وسوق العمل، المؤتمر الوطني لتعزيز فرص التشغيل، 29-9-2013، جامعة القدس المفتوحة، الخليل، فلسطين.
- 14- الشبكة الدولية لحقوق والتنمية، المرأة في السلطة واتخاذ القرار، الاخبار، 24/7/2014.
- 15- شولتز، ثيودور(1980)، التعليم العالي والنظام الدولي الجديد، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية.
- 16- الطاهر، المعز(2014)، كنعان- نشرة اقتصادية اسبوعية، عدد 224، حزيران .
- 17- عباينة، عبدالله (2014)، التعليم والتنمية، جريدة الرأي، الاربعاء، 26/11/2014، عمان
- 18- العتيبي، عزيزة (2010)، أثر/استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية – دراسة ميدانية على الاكاديمية الدولية الاسترالية http://www.abahe.co.uk/Research-Papers/abahe_03.pdf
- 19- العاني، تقي (2002) الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم الى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر/ 9-13/2/2002.
- 20- مؤتمر توظيف الشباب العربي(2015)، تعزيز الحلول المبتكرة للتحديات العالقة، 28-30 أبريل، عمان، الأردن.
- 21- منظمة الصحة العالمية(2014)، التقرير الخاص بالصحة في العالم.

- 22- الهجري، ابراهيم (2008) ، التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية
- 23- وطفة ، علي (2013) ، إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي ، تحديات وتطلعات مستقبلية، مجلة حركة مصر المدنية.
- 24- اليونسكو(2014)، الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، كانون ثاني .
- 25- اليونسكو(2015)، الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

المراجع الاجنبية:

- 26- Al Habib, Musaddaq Jamil (1981). Education and Economical development, Dar al Rasheed for Publishing, Baghdad.
- 27-Fabricant, S.(1959). Basic facts on Productivity Change, National Bureau of Economic Research.
- 28-Romana, B.& Ronqvist, R(2010),The Role of Education in Economic Development, University Essay from Umea.
- 29-Schultz ,T.(1961) Investment in Human Capital, American Economic Review ,Vol. 51,No.1 ,pp1-17.

الشباب العربي ورهانات التنمية في الوطن العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة

أ.د. سعيد محمد
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة تلمسان-الجمهورية الجزائرية

البريد الإلكتروني:

msaidi45@yahoo.fr

الهاتف: 0774056838(00213)

ملخص البحث

نسعى في هذا البحث إلى مناقشة أسس وأبعاد تلك الجدلية الكائنة والممكنة بين الشباب العربي والتنمية وذلك عبر عدد من المحطات المادية والمعنوية والسلوكية التي طبعت المشهد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والعقائدي للوطن العربي في ظل التهافت وصراع الايديولوجيات المختلفة وهيمنة ثقافة العولمة والتي تسعى جاهدة إلى إعادة رسم خريطة العالم بصفة عامة .

وقد تفتح هذه المحطات المجال واسعا إلى طرح وإعادة الطرح الأسئلة التالية:

_هل استفاد الشباب العربي من التنميات التي راهنت عليها الأنظمة العربية منذ استقلال الأوطان العربية من قبضة الاستعمار؟

_أي نمط تنموي صنعه هذه الأنظمة للشباب العربي؟

_أي استراتيجيات تنموية تبنتها الأنظمة العربية لصالح شبابها؟

_هل ساهم الشباب العربي في تنمية المجتمعات العربية؟

هل واكبت الأنظمة العربية التحولات الجديدة التي يعرفها العالم اليوم في مجال التنمية؟

_هل استثمرت واستفادت الأنظمة العربية من طاقات شبابها ؟

لقد اتجه بحثنا هذا اتجاها ميدانيا وذلك بالاعتماد على الملاحظة والمعاينة الميدانية لواقع الشباب العربي مع عدد من المقابلات والمحاورات والتي وجدنا فيها السبيل السليم و القوي لجمع مادة خصبة حول أفكار هؤلاء الشباب وطموحاتهم المادية والمعنوية والسلوكية ورؤيتهم للحياة والسلطة والوطن والتنمية.توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات والتي صنعنا منها عددا من الاقتراحات والتوصيات من أجل التكفل بهذه الشريحة من المجتمع العربي.

الكلمات الهامة والدالة: الشباب، الثورة، التنمية، السلطة، الإرهاب.

The Arab youth and development in the era of the new sociological, political and economic changes

This paper is an attempt to analyze the foundations and the size of the existing dialectic between the Arab youth and development, via the material, conceptual and behavioral aspects which have occurred around the social, cultural, and dogmatic scene over the Arab world in a parallel to the ideologies conflicts and the dominance of globalization which is trying to change the world map.

The abovementioned aspects may entail again the following questions:

- Did the Arab youth benefit from the development upon which the Arab governments bet since their independences from the repression of colonization?
- What amount of budgets that are assigned to the development of the youth?
- What strategies of development did the Arab countries adopt for the future of their youths?
- Did the Arab young people contribute to the development of their societies?
- Did the Arab governments benefit from the energy of their young people?

Keywords: Arab young people - revolution - development - underdevelopment - poverty - power - terrorism.

مقدمة:

نسعى في هذا البحث إلى مناقشة أسس وأبعاد تلك الجدلية الكائنة والممكنة بين الشباب العربي والتنمية وذلك عبر عدد من المحطات المادية والمعنوية والسلوكية التي طبعت المشهد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والعقائدي للوطن العربي في ظل التهافت وصراع الايدولوجيات المختلفة وهيمنة ثقافة العولمة والتي تسعى جاهدة إلى إعادة رسم خريطة العالم بصفة عامة .

وقد تفتح هذه المحطات المجال واسعا الطرح وإعادة طرح الأسئلة التالية:

_هل استفاد الشباب العربي من التنميات التي راهنت عليها الأنظمة العربية منذ استقلال الأوطان العربية من قبضة الاستعمار؟

_أي نمط تنموي صنعته هذه الأنظمة للشباب العربي؟

_أي استراتيجيات تنموية تبنتها الأنظمة العربية لصالح شبابها؟

_هل ساهم الشباب العربي في تنمية المجتمعات العربية؟

_هل استثمرت واستفادت الأنظمة العربية من طاقات شبابها؟

_هل واكبت الأنظمة العربية التحولات الجديدة التي يعرفها العالم اليوم في مجال التنمية؟

الإطار الموضوعي للبحث:

لعل ما يمكن الإشارة إليه منذ البداية أن واقع الشباب العربي هو واقع جريح ومؤلم وأن مساحته الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والعقائدية كستها ألغام ثقيلة ومحرقة وخطيرة. ولا تكاد تهدأ الواحدة حتى تنفجر الأخرى مسببة جروح دامية وآلام عميقة. فمن التسرب المدرسي إلى البطالة والفقر والجوع والعجز واليأس والاعترا ب والانعزال والإحباط والإدمان والتخلف والقلق والحيرة والتهميش والانتحار والانحراف والتمرد والسرقة والتهريب والاعتداءات والإجرام والهجرة والعنف والتطرف... غير أن هذا الواقع المتأزم بقدر ما كان سلبيا ومؤلما وحزينا لمدة من الزمن بقدر ما كان ايجابيا وثوريا متمردا وبدرجة لم يكن أي واحد من متبعي شؤون الوطن العربي أن يتصوره. لقد هز هذا الواقع الحزين والمؤلم كيان الشباب العربي الذي استطاع أن يحمل مصيره بيده ويقول كلمته ويقوة ليحرر نفسه ويحرر شعبه من تلك الأنظمة الدكتاتورية الطاغية المستبدة والتي لم تفكر في تنميته ولم تضمن له أي مستوى من التنمية تعود عليه وعلى الوطن العربي بصفة عامة بالخير. تلك الأنظمة التي تنكرت لهوية الشباب العربي ولم ترى فيه أبدا قوة فاعلة ومحركة لعجلة التنمية...أنظمة ظلت ولمدة من الزمن تنعت شبابها بالكسل والعجز والاتكالية والضعف. وإن كتب له وأن تحرك وثار فينعت بالمشاغب والفوضوي والمسير من قبل قوى خارجية...أنظمة لم تنتج عبر تاريخ تسلطها على هذه الأوطان العربية إلا النكسات والمزيد من الهزائم والظلم والاستبداد والقمع والبطش. أنظمة عاجزة وضعيفة لم تستطع في يوم من الأيام أن تصنع أرضا خصبة لأية تنمية...

إن السجل المادي والمعنوي والسلوكي لمشاكل الشباب العربي سجل زاخر بالمآسي والأحزان وبالتالي لا يمكن الحديث عن تنمية هذه الشريحة الأساسية والمهمة والفاعلة بامتياز من الساكنة العربية ومستقبلها الواعد دون مناقشة هذه المشاكل ومناقشة طبيعة المشاريع التنموية التي تتماشى وخصوصيات الشباب العربي وخصوصيات الوطن العربي وما يمتاز به من مؤهلات اقتصادية... (مشكل التسرب المدرسي-مشكل البطالة_مشكل السكن_مشكل القمع السياسي وغياب الفكر الديموقراطي وحرية التعبير والحوار

واحترام الرأي المختلف _ المخالف _ مشكل الزوج المتأخر _ مشكل الطلاق المبكر _ مشكل انتشار القوي للمخدرات والحبوب المهلوسة/مشكل الهجرة السرية ومخاطرها /مشكل هجرة الأدمغة العربية/مشكل انتشار الفساد الأخلاقي وتفشي الدعارة _مشكل المدن المكتظة _ مشكل الانفجار السكاني _ مشكل النزوح الريفي _ مشكل فساد الحكم وانتشار الرشوة _مشكل التطرف وانتشار الحركات السياسية والدينية المتطرفة _مشكل الحركات الإرهابية) الخ...تفرض التنمية أرضية اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية هادئة وسليمة وخصبة وبالتالي فإن أي مشروع تنموي في ظل هذا الواقع المتناقض والذي يفتقد إلى الأمن والاستقرار، وهذه الأرضية البركانية سوف ييؤء بالفشل وقد تذهب كل طاقاته هباء منثورا...

ومن هذا المنطلق سوف نسعى إلى مناقشة الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للشباب العربي ومناقشة طبيعة التنمية الممكنة والتي تبقى في اعتقادنا على الأقل تتماشى وهذا الواقع العربي الذي أفرزته تلك الثورة وتلك الانتفاضة التي قادها هذا الشباب والذي ظل ولمدة من الزمن ينعت بالفشل والعجز والضعف والتخلف.

لقد أفرز هذا الواقع العربي الجديد استراتيجيات جديدة ولغة جديدة وثقافة تنموية جديدة ورؤية معرفية ومنهجية جديدة تتماشى وطموحات الشباب العربي في ظل التقدم الهائل الذي أفرزته تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما فتحت للشباب العربي من قوة الاتصال والتواصل عبر شبكة التواصل الاجتماعي والتي فتحت المجال واسعا له من أجل الانخراط في حياة افتراضية جديدة مع شباب العالم. لقد تحرر من قيود الرقابة والتسلط والاستبداد والتعسف والقمع والقهر والترهيب ليعيش وعيا جديدا ويكتسب ثقافة جديدة وطموحات ومطالب تنموية جديدة. فلم يعد منغلقا على نفسه محبوسا وسجين تلك الأفكار التقليدية التي جعلت منه مواطنا سلبيا ضعيفا سالما مستسلما لقدره المحتوم. لقد ثار ثورته البطولية والتاريخية من أجل التجديد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ومن ثم أصبحت الأنظمة العربية مطالبة بل مرغمة من أجل البحث وسن استراتيجيات وسياسات وفلسفات تنموية جديدة حرة وأصيلة وشفافة وذات حس واقعي ، تؤهل الشباب العربي إلى الانطلاق نحو آفاق تنموية واعدة قد تحرره من التخلف والجهل والعجز والاتكال وتحميه من الانحراف والعنف والتطرف. وفي اعتقادنا المتواضع فإن الحكومات العربية مطالبة وبجدية وبصرامة كبيرة وبطريقة استعجالية بإعادة النظر في خطاباتها وفي أفكارها وفي نمط تسييرها لعدد من القطاعات التي قد تساهم في دفع عجلة تنمية الشباب. ولعل من أهم القطاعات التي تحتاج إلى هزات عنيفة قصد التجديد والعصرنة وفق متطلبات الزمن الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الجديد هو قطاع التعليم والتربية والتكوين والتمهين. كما أن قطاع الاقتصادي والصناعي والمالي قد يشكل مادة خام أساسية وذات فاعلية كبيرة وبامتياز تفتح للشباب المجال واسعا للانخراط في الفعل التنموي وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وعائلية وخاصة ما تعلق منها بالحرف والصناعات التقليدية والفلاحة والتجارة والسياحة والثقافة والرياضة مع تبني مبدأ التدريب الفعلي والحقيقي والمرافقة والتشجيع والتحفيز المادي والمعنوي والسلوكي.

سوف نناقش في هذا البحث واقع وآفاق الشباب والتنمية في الوطن العربي مع قراءة نقدية لتلك البرامج والمشاريع المسماة بالتنمية لفائدة الشباب وما أفرزته من خطابات أيديولوجية وديماغوجية وتحنيطية كادت أن تعصف بالشباب وتجعل منه مستهلكا سلبيا بامتياز فاقدًا لحس المواطنة ولروح العمل والمبادرة وحب الوطن والمساهمة في بنائه وفي الدفاع عنه .كما سوف تكون لنا عبر هذه القراءة وقفة تحليلية

لتلك المشاريع الموجهة للشباب والتي عرفت فشلا كبيرا لغياب الوعي والمسؤولية والتفكير والتأسيس والتأهيل ورؤية واضحة والالتزام والانخراط الفعلي في عملية التنمية. كما نسعى إلى تقديم اقتراحات قد تبدو لنا على الأقل ذات فائدة مهمة في مجال الحديث عن تنمية الشباب العربي كفاعل ومنتج ومبدع ومساهم ومستهلك بوعي ومسؤولية...

الشباب العربي والتنمية:

ما نصيب الشباب العربي من هذه المشاريع التنموية التي راهنت عليها الأنظمة العربية منذ الاستقلال؟

إن الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية العربية في مادة تنمية الشباب غزيرة جدا .وقد تفننت هذه الأنظمة في بعث مشاريع وفي نشر ثقافة وخطابات ايدولوجية وبرامج تنموية تكاد تكون مثالية من حيث الشكل: فمن سياسة تدعيم الشاب المقاتل إلى سياسة تدعيم الإدماج لشباب في عالم الشغل إلى سياسة تدعيم الشباب من أجل خلق مؤسسته الخاصة إلى سياسة منح القروض بدون فائدة إلى سياسة تشجيع الاستثمارات العديدة والمتنوعة إلى سياسة ضمان للشباب منحة البطالة إلى سياسة عودة الشباب إلى مراكز التكوين و التميين مقابل منح معتبرة ...فكل هذه مشاريع وبرامج أعلنتها بعض الأنظمة العربية لصالح الشباب بل سخرت من أجل كل ذلك أموالا طائلة "فالمليون لا يلتفت إليه أي مسؤول، ولا المئة مليون ولا حتى المليار." (جورج قرم م.ن.ص.106).ولكن كل هذه المشاريع التنموية باءت بالفشل وذهبت كل تلك الأموال هباء منثورا، لأن مقاصد الأنظمة العربية لم تكن مقاصد نزهة وشريفة وذات مصداقية ومخططة تخطيطا أصيلا وفعالا ووفق رؤية تنموية واضحة المعالم والأهداف والمنهجية وضمن استراتيجية اقتصادية وطنية شاملة. لقد تبنت هذه الأنظمة العربية مثل هذه السياسة التنموية لصالح الشباب العربي لا لشيء إلا من أجل شراء السلم الاجتماعي وإسكات هذا الشباب وتغديق عليهم الأموال ضمن مشاريع تنموية قد ولدت أصلا ميتة وفاشلة..لقد استفاد هؤلاء الشباب من قروض ومنح من أجل تمويل مشاريع لم يكونوا أصلا محضرين لذلك سلفا، ولم يكونوا يمتلكون الأرضية المعرفية والاقتصادية والتقنية من أجل خوض هذه التجارب وهذه المغامرات التي تفاعل معها الشباب العربي تفاعلا حماسيا انتهى بنهاية تلك الحماسة التي لم تؤهلهم للتصدي وللصمود أمام المتطلبات المادية والفكرية لهذه المشاريع من حيث التفاعل الاقتصادي الحقيقي. لقد أعلنت هذه الأنظمة العربية مثل هذه المشاريع وخصصت لها أموالا كبيرة ومنحتها لهؤلاء الشباب الذين يفتقدون التجربة والمؤهلات ما يعادل الملايين من الدولارات من العملات العربية المحلية بدون حسيب ولا رقيب. وقد اثبت الواقع الاجتماعي والاقتصادي فشل هذه السياسة التنموية التي سلكتها هذه الأنظمة والتي لم تكن تنتظر منها النجاح المادي والاقتصادي بقدر ما كانت تسعى من وراءها إلى ضمان لنفسها الهدوء الاجتماعي والسياسي بعض الوقت وخير دليل على ذلك وهو سن هذه الأنظمة من حين إلى آخر لقوانين وتشريعات من أجل محو ديون هؤلاء الشباب وإعفاءهم من المتابعة القضائية و القانونية في حالة إفلاس أو فشل المشروع أو عدم القدرة على تسديد الديون. ولعل من أسباب هذا الفشل هذه المشاريع وما أحدثته في نفسية الشباب من غرابة وقلق هو أن هذه السياسة التنموية التي سلكتها الحكومات العربية لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الشباب العربي من حيث التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لقد تم فرض عليه نماذج تنموية غريبة عنه تتعدى طاقاته المادية والمعنوية والسلوكية وأوقد تختلف وتكونه النفسي وفلسفته

ورؤيته للحياة والأشياء، هذا بالإضافة إلى تغيبه جملة وتفصيلا من التفكير في مستقبله التنموي الشخصي وفي أخذ القرار. وهذا أمر اعتاد عليه الفكر العربي التسلطي ثقافيا واجتماعيا وتربويا وتعليميا وسياسيا في التعامل مع فئة الشباب حتى في القضايا الجزئية والصغيرة أي تغيبه وأخذ القرارات في مكانه وعدم استشارته". وهكذا تؤخذ القرارات المتصلة بالشباب سواء من ناحية تعليمهم أو توظيفهم أو بناء مساكن لهم بعيدا عنهم. فكل القرارات يتخذها الكبار ويعتبر الشباب قاصرا أو مازال صغيرا على اتخاذ القرارات، وأنه سيظل هكذا تحت وصاية الكبار، وبذلك يشعر الشباب أنهم غرباء في بلادهم وأنهم حتى في المسائل المتعلقة بمصائرهم وحياتهم ليس لهم رأي فيها، مما يترتب عليه أثار سلبية كثيرة تنعكس على أسلوب تفكيرهم وسلوكهم." (سناء الخولي: م.ن.ص. 164)

ومهما يكن من أمر، فإن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشباب العربي واقع "يثير الخوف والقلق، فإذا نظرنا إلى المشكلات التي تهم الشباب نجد أنها تتعلق بالإنماء وثانيا بعالم العمل وثالثا بالعائلة وأخيرا بالحضارة. وتبين الدراسات أن انخراط الشباب في عملية الإنماء لم تكن كافية ومشكلات البطالة وسوء ظروف العمل بين الشباب تزداد خطورة. وكذلك أصبحت الفجوة بين الشباب وأهلهم واهية وازدادت الفجوة بين جيل الآباء وجيل الأبناء وعملية التنشئة الاجتماعية لم تعد قائمة فقط على نقل سلسلة القيم والاتجاهات والأدوار الاجتماعية المعروفة بواسطة العائلة، لأن نظام القيم وصور السلطة حلت محلها أفكار واتجاهات لم تؤلف حتى الآن إطارا مرجعيا متماسكا". (عبد اللطيف معاليقي: 1987 ص. 119)

الشباب العربي والثورة والتنمية:

لا يمكن فهم كنه هذه المعادلة و أبعادها و ما قد تحدثه من معاني ثقافية و اجتماعية و سياسية واقتصادية بدون أن نضعها في سياقها التاريخي و السياسي العربي. لقد خاض الشباب العربي ثورة داخلية كبيرة لم يشهدها العالم العربي عبر مسيرته التاريخية الطويلة. ثورة اتحدت أسبابها من أجل قول دلالي و السياسي واحد وهو القضاء على الاستبداد وعلى الظلم وعلى القمع وعلى الفساد وعلى كل المظاهر الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية السلبية والسيئة والتي أوصلت المواطن العربي إلى درجة من التخلف والجهل والفقر والتميش والإحباط والتدمير وعملت على إبراز سلوكيات سلبية أثقلت كاهل هذا المواطن ونغصت عليه سبل الحياة مثل السرقة والنهب والتزوير والرشوة والمحسوبية والتخريب. لقد فقد المواطن العربي معنى الحياة وكرمها وشرفها تحت ضغط هذه الأنظمة التي حكمت الأوطان العربية منذ الاستقلال بيد من حديد وعملت جاهدة وبكل الوسائل القمعية الممكنة من أجل تعزيز بقائها على كرسي الحكم مسجلة العديد من الماسي والهزائم والنكسات والنكبات التي أوقعت الوطن العربي والمواطن العربي في اليأس. كل هذه الأسباب والتي تحملها المواطن العربي مدة زمنية طويلة أدت إلى الانفجار وإلى الانتفاضة وإلى الثورة. ثورة قادها الشباب العربي الذي "على الرغم من معاناته التي لا يمكن وصفها، والانتهاكات التي كانت توجه للشباب بالسلبية والسذاجة والجهل والانحلال، إلا أن هؤلاء الشباب استطاعوا أن يبهروا العالم كله بثورة لم يشهد لها التاريخ مثالا في رقيها وتنظيمها وانضباطها وسلاميتها وتحضرها. وهؤلاء الشباب استطاعوا بعزمهم الذي لا يلين وبحماسهم وبثورتهم السلمية أن ينقذوا أمتهم من الأنظمة المستبدة الفاسدة التي أهلكت الحرث والنسل، وعطلت مسيرة التنمية في الدول العربية وأخرجتها من السباق الحضاري وأعادتها قرونا إلى الوراء" (محمد ابراهيم خاطر: 2014 ص.ص. 8-

لقد خاض الشباب العربي هذه الثورة في عدد كبير من الأقطار العربية (تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن) ونيتته في ذلك وأكبر مقاصده الإطاحة بهذه الأنظمة العربية وما أنتجت من قمع واضطهاد وفساد وتخلف وفقر وبطالة وانحراف وغياب الديمقراطية والتفكير في المشاريع التنموية في مفهومها الواسع والشامل وفي كل ما يتعلق بالحياة النزيهة والشريفة للمواطن العربي. بالإضافة إلى أن "الأوضاع الاقتصادية الصعبة والمتدهورة ، وعجز الحكومات العربية عن توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الضرورية للمواطن العربي، علاوة على إهدار الكرامة الإنسانية للمواطن العربي في الداخل والخارج، ولم يترك للشعوب العربية خيارا سوى الثورة من أجل الإطاحة بالنظم الفاسدة المستبدة التي أذلت الشعوب ونهبت ثرواتها ودمرت الأوطان وقادت الدول العربية إلى التخلف الذي تعاني منه في جميع المجالات." (محمد إبراهيم خاطر: م.ن. ص.ص. 120-121).

ولعل الأسئلة التي ظلت تضغط علينا والمتعلقة بالثورات العربية التي قام بها الشباب العربي والتي استطاعت إسقاط عدد من الأنظمة العربية القوية من حيث البطش والقمع في مدة زمنية قصيرة هي:

ماذا بعض انتصار الشباب العربي ؟

هل أفرزت هذه الثورات العربية أنظمة عربية جديدة قادرة على إحداث القطيعة عن العهود القديمة وقادرة على إحداث التغيير والإصلاح وحاملة لمشاريع تنموية والتي ناضل من أجلها الشباب العربي للخروج من الوضع المأسوي والسئ والسلبي الذي أوقعته فيه الأنظمة المستبدة مدة من الزمن العربي؟ وعلى الرغم من عظمة هذه الثورات العربية والتي جاءت في مناطق مختلفة من الوطن العربي الكبير وفي مراحل زمنية جد متقاربة ومكملة لبعضها البعض ومؤثرة في بعضها البعض أيضا، فإن الواقع العربي لا يزال لم يعرف الهدوء والاستقرار والأمن، وأن الحديث عن مشاريع تنموية لم تظهر معالمها بعد. ويرجع المتنبعون للشأن العربي كل هذا إلى عدد من الأسباب، ولعل أهمها أن الشباب المفجر لهذه الثورات والحامل لواءها كانت تنقصهم الرؤية والتخطيط والرزانة والصرامة في التكفل بثورتهم وإلهامها النفس الطويل والقاعدة النظامية والتنظيمية الضرورية حيث سرعان ما انشقوا على أنفسهم وجرفتهم أحزاب وتيارات أيديولوجية والتي عملت جاهدة من أجل سرقة هذه الثورات وتبنيها من أجل الاستواء والاستيلاء على كرسي الحكم والادعاء الصدارة و البطولة الثورية والإصلاحية. في حين تحدث البعض الآخر عن إجهاد هذه الثورات من قبل عناصر وقوى من بقايا الأنظمة القديمة ... ومهما أن يكون من أمر، فإن المجتمعات العربية التي عرفت هذه الثورات واحتضنتها وتفاعلت معها لا زالت لم تعرف الهدوء ولا زالت نيران الثورة ملتهبة ولا زالت لم تعرف الاتجاه الذي يمكن أن يخرجها من الفتن والاقتتال والدمار وخاصة وأنها سكنتها المجموعات الإرهابية التي استولت على بعض الأماكن من الوطن العربي وعلى رقع جغرافية كبيرة مشكلة لنفسها كيانات جغرافية قائمة بذاتها. ومن هذا المنطلق فإن الحديث عن التنمية التي كان يحلم بها الشباب العربي في هذه المناطق لا يزال لم يتحقق ولا زال حلما كبيرا... كما أن معاناة الشباب العربي زادت وكبرت وأن الحكومات الجديدة ظلت عاجزة من أجل بعث المشاريع التنموية وذلك يعود أصلا للخراب والإفلاس الذي ورثته عن العهود القديمة ومما صاحب هذه الثورات من انفلات امني ومن الصعود القوي للحركات الإرهابية وانتشار ظاهرة السرقة والسطو والنهب والظلم وانتشار الأسلحة ونمو المليشيات والطائفية والعصبيات والنعرات الجهوية. بالإضافة إلى أن عدد من مؤسسات الدولة قد دمرت وشلت وأصابها الفوضى، نهيك عن الإفلاس الكبير للمؤسسات المالية والبنكية التي نهبتها القيادات

الحكومية السابقة والمقربون لها والمتعاملون معها سواء من المافيا العربية الداخلية أو من المافيا الأجنبية والتي كان لها دور كبير في تدعيم الدكتاتوريات العربية. فالحكومات العربية الجديدة في مواجهة رهانات صعبة وتحديات قوية وخاصة أن المواطن العربي عامة والشباب خاصة يئس من الانتظار ولم يعد يقوى على الصبر ولم يعد يثق في الوعود وفي الخطابات الرسمية. ومن هذا المنطلق، فإن الثورات التي قادها الشباب العربي لم تنته بعد ولم تحقق أهدافها ومقاصدها التحريرية والتنموية والأمنية. وإن الحديث عن هذه التنمية قد يكون سابق لأوانه حيث أن المدة الزمنية التي مرت على هذه الثورات وإطاحتها بالأنظمة الدكتاتورية الفاسدة وتنصيب الحكومات التي تم تكليفها من أجل النهوض بهذه الأقطار العربية وشؤونها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية هي مدة قصيرة جدا. " فلا بد للشباب العربي من أن يناضل بنفسه للوصول إلى هذا الدور والمكانة واحتلال المكان المتقدم، وأن يسعى بكل الوسائل الديمقراطية ليفرض على الأنظمة والحكومات حقه في الحصول على الحقوق المشروعة التي تخوله أن يكون عنصرا فاعلا ومؤثرا في رسم سياسات الدول والمشاركة في محتل القرارات". (محمد ابراهيم خاطر: م.ن.ص. 50).

الاقتراحات:

في اعتقادنا المتواضع إن الشباب العربي قد حقق الأهم حيث استطاع أن يتخلص من تلك الأنظمة المستبدة التي قهرته وسلطت عليه الجوع والفقر واليأس والتخلف والقمع. فلقد خاض المعركة الأولى بنجاح وبفوق كبير وبامتياز، وهي معركة التحرير ومعركة الحرية والكرامة والشرف والتي خاضها بكل بسالة وشجاعة وبكل أخلاق بعيدا عن العنف الذي كانت تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة للأنظمة البائدة. فكان يواجه الاعتداءات والتعذيب والتنكيل والقتل والاعتقال بأسلوب سلمي بعيدا عن لغة السلاح والنار... لقد دفع الثمن باهظا وأن عدد الشهداء الشباب وعدد الجرحى وعدد المعتقلين وعدد المختفين والمفقودين ظل غامضا ولم تستطع الجهات الحكومية البوح به لفاضحته ولفاضحة ما ارتكبته من جرائم في حق هؤلاء الشباب... فالشباب العربي والذي يشكل قوة الوطن العربي بامتياز مطالب بمواصلة المسيرة وفق أسس علمية ومنهجية وسياسية وثقافية واضحة المعالم بعيدة عن الحماسة المزيفة التي قد تجهض هذه الثورة وتزج بها خارج الإطار الحضاري والتاريخي... كما أن التنمية المعول عليها في ظل التغيير والإصلاح تحتاج إلى المزيد من الوقت والمزيد من التضحية والنضال والمقاومة... ومن هذا المنطلق نعتقد أن مصداقية الثورة والرهانات المادية والمعنوية والسلوكية من أجل تنمية سليمة وفعالة وذات أثار واعدة تفرض على الشباب العربي مواصلة العمل الثوري والمزيد من التضحيات ومن الصبر ومن الانخراط في هذا الفعل الثوري والالتزام به وبمقاصده النبيلة والوطنية. كما أن الاعتماد على شريحة الشباب لها ما يبررها سواء على مستوى البيولوجي أو على المستوى الثقافي والاجتماعي والسياسي. " فالشباب هو رأس الأمة وعدتها وعتادها وحاضرها ومستقبلها. وهو ثروة الأمة التي تفوق ثرواتها ومواردها كلها. فإذا أدركت الأمة كيف تحافظ على أعلى ثرواتها وكيف توجهها وتستفيد منها وتغيرها استطاعت أن تؤدي رسالتها في الحياة. والشباب هو المستقبل والرجاء.. وهو أمل الأمة وعماد قوتها.. وهو رمز عزتها وعنوان منعتها... والشباب قوة وفتوة وسند وثورة ووجه التوجيه الطيب أفلح وأنتج وحقق الأمل المعقود عليه." (محمد سيد فهمي: 2011 ص. 131).

تخضع عملية التنمية المنشودة لعدد من الشروط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل ولعلها:

1_ حسن اختيار القيادات الحاكمة وفق أسس ديمقراطية ووفق مقاييس علمية وثقافية عالية المستوى "لأن فشل الكثير من الجهود التنموية في العالم الثالث يدل أكثر وأكثر على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية ونقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعيا واستقدام الأموال في حال نقصانها. إنما القضية هي قبل كل شيء أخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري. وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري، ولها كذلك مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية، وهي على استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع." (جورج قرقم م.ن. ص.6)

2_ الثقة والاحترام والاعتراف المتبادل بين الشباب والسلطة. فلا بد من الشباب العربي أن يثق في هذه النخب الحاكمة الجديدة وأن يلتف حولها وان يتعامل معها بكل جدية وإخلاص وأن يمنحها من الوقت ما يساعدها على التأسيس الجديد للسلطة ولؤوسساتها التي أصيبت بخراب و بتغيب قصري وتعسفي من حيث الفاعلية مدة من الزمن. إن الحكومات العربية الجديدة والتي أنتجت هذه الثورات في حاجة ماسة إلى الوقت وإلى التفكير الجدي من أجل الخروج من النفق الذي أدخلت إليه تلك الأنظمة البائدة الشعوب العربية ومجتمعاتها. فأمامها تحديات ورهانات كبيرة من حيث التأسيس والتنظيم والتشييد والبناء والتنمية وتحقيق الرغبات المادية والمعنوية والسلوكية للشعوب العربية التي قهرتها تلك الدكتاتوريات وحرمتها من حقوقها في الحياة الكريمة والشريفة والنزهة. ومن الجانب الأخر فإن الحكومات العربية الجديدة مطالبة باحترام المواطن العربي عامة والشباب العربي خاصة ككيان وكوجود وكمواطن له حقوق وعليه وواجبات. والعمل من أجل إشراكه وإدماجه ضمن الفرق القيادية الحاكمة وإتاحة له فرصة التسيير والاقتراح ومناقشة القضايا المصيرية سواء ما تعلق منها بحياة الشباب أو ما تعلق منها بقضايا الشعب والوطن.

3_ المصالحة الوطنية وثقافة الحوار بين العناصر المتفاعلة في المجتمع. فلا بد وأن يتصالح أبناء الوطن الواحد وفق أطر قانونية و دستورية تحمي الحقوق والواجبات وتسهر على الانضباط وتحقيق الأمن والاستقرار، لأنه من الصعب بل من المستحيل الحديث عن تنمية في وطن لا زال أبنائه يحملون السلاح ضد بعضهم البعض ولا زالت الحركات المتطرفة والإرهابية من أبناء الوطن الذين غرروا بهم تقتل وتدمر وتخرب وتسفك الدماء. إن الأوطان العربية تعيش اختلافات وتنوعات طائفية وأثنية وعقائدية وثقافية مختلفة، فلا بد من بناء ثقافة التعايش والحوار والتعاون والاحترام والتفاهم والإخاء والوحدة والاتحاد بين كل أبناء الوطن الواحد بعيدا عن الحقد والعداوة والكراهية والانقسامات التي عملت الأنظمة البائدة على خلقها بين أبناء الوطن وتفضيل طائفة وإقصاء طائفة أخرى.

4_ العناية بالأسرة باعتبارها الخلية الأولى وبامتياز للمجتمع من حيث السكن اللائق والعمل والتكفل الاجتماعي والصحي وتوفير لها سبل الحياة النزهة والشريفة. وقد تتجلى آثار هذه العناية في التربية الحسنة للأطفال وللشباب قوة ومستقبل الأمة.

5_ العناية بالتكوين والتعليم والتربية من حيث التجديد والتطوير والتحديث والعصرنة في المضامين وفي المناهج تماشيا ومتطلبات المرحلة الجديدة وما يفرضه التقدم التكنولوجي في مجال سوق العمل واقتصاد

المعرفة. والسهر على الانضباط والمتابعة للتلاميذ وللشباب تفادي للتسرب المدرسي الذي أثقل كاهل المجتمع العربي والأسرة العربية والذي زاد وطعم الانحراف والبطالة والسرقة والاعتداءات والإرهاب...

6_ العناية الكبيرة بقطاع التكوين المهني والتقني والفني. يعد هذا القطاع المصدر الأول والأساسي بامتياز في تحضير الشباب مباشرة للحياة المهنية ولاقترام عالم الشغل بعدد من المؤهلات والقدرات المبدئية المهنية والتقنية. وخصوصا في التعليم التقني والصناعي.

7_ حماية حقوق الإنسان و ضمان الحريات الفردية والجماعية و الممارسة السياسية و نبذ العنف والإرهاب والتطرف.

8_ تحرير وسائل الإعلام و الاتصال و ضمان حرية التعبير والفكر والحق في الخبر وفي المعلومة الصحيحة بعيدة عن كل تعميم أو تشويه أو تزيف للحقيقة وكما يقول الدكتور محمد قيراط: "إن التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية في مجال الإعلام هو تحريره وتحرير الطاقات والمهارات والإبداعات من القيود والضغوط. التحدي يتمثل في الاستثمار الأمثل في القدرات والطاقات والإمكانيات المادية والبشرية لإرساء قواعد ومستلزمات صناعة إعلامية متطورة ورشيقة وفعالة وقوية تستطيع أن تشكل الرأي العام والسوق الحرة للأفكار والمجتمع المدني، الذي يؤسس للديموقراطية وللالتزام والشفافية والحوار الصريح والبناء من أجل مصلحة الجميع." (محمد إبراهيم خاطر: م.ن. ص. 307).

9_ توسيع الدائرة التنموية والبحث عن رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الخاص تدعيما للاقتصاد وللتنمية العامة والشاملة التي تشرف عليها مؤسسات الدولة.

10_ إشراك وإدماج الشباب في الفعل السياسي وعدم إقصاء الشباب المخالف والمختلف فكرا وثقافة وتحرير الأحزاب والتنظيمات السياسية من ذوي الأفكار التقليدية التحنيطية التي أكل عليها الدهر وشرب وإخضاع الفعل السياسي والخطاب السياسي بصفة عامة إلى العصرية والتجديد تماشيا مع المرحلة الجديدة ومع المنظومات الفكرية والسياسية الجديدة"، فالشباب طاقة بشرية تختزن الكثير من عناصر القوة والتغيير والحزب الذي لا يضم في صفوفه الشباب ولا يحوز على ثقتهم سيحول إلى حزب ضعيف ومترهل، و الحزب الذي ينجح بإشراك العناصر الشابة في هيئته يستطيع أن يتقدم بقوة وثبات لتحقيق أهدافه سواء الوطنية أو التحررية أو الاجتماعية." (عزة شرارة بيضون وآخرون: 2006 ص. 264)

11_ تشجيع الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي وإشراك المجتمع المدني كشريك اجتماعي في توعية الشباب وتنقيفه والتفكير في شؤون الأمة وفي التنمية المحلية. هذا ونشير إلى أنه في "إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها دول العالم بصفة عامة والدول النامية خاصة أصبح للجمعيات الأهلية دور متنامي وخاصة في مجال الشباب...وقد اتسع نطاق مجال نشاطات هذه الجمعيات بحيث أصبحت تشمل معظم الجوانب الحياتية للمجتمع وذلك على افتراض أساسي أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما تتواجد به منظمات مستقلة عن الدولة تتوالى مهامها متعددة منها تقديم الخدمات ومناقشة السياسات التي تتصل بتلك الخدمات وكذلك طرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والبرامج والأنشطة والتعامل مع قطاعات المجتمع المختلفة وأبرزها قطاع الشباب..." كما تساهم هذه الجمعيات نفسها في إطار تعاونها مع مؤسسات الدولة "في تحقيق سياسة الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع كما أنها تسعى إلى تحقيق التنمية واحتواء مشاركة الناس لتمكينهم من القيام بدورهم في تحقيق التنمية." (محمد فهي: م.ن. ص. 264).

12_ إعادة بعث وتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية القادرة على خلق مناصب العمل للشباب كقطاع البناء والفلاحة والسياحة وخاصة أن الأوطان العربية تمتلك من المؤهلات الكبيرة في هذه القطاعات. إن إعادة الحكومات العربية الجديدة إلى العناية بهذه القطاعات يحمل بين طياته مقصدين اثنين: أولهما تحرير هذه القطاعات الاستراتيجية التي تنازلت عليها الدكتاتوريات العربية لرؤوس الأموال الأجنبية وللشركات العالمية على حساب المؤسسة العربية التي أرغمت على الغلق والإفلاس. وثانياً تحرير سوق العمل العربية من قبضة الشركات الأجنبية التي راهنت على اليد العاملة الأجنبية أي جاءت بها من أوطانها الأصلية ووفرت لها مناصب عمل ورواتب شهرية بالعملة الصعبة على حساب العامل العربي الذي زج به إلى البطالة وإلى الفقر.

13_ تشجيع الشباب العربي على تأسيس مؤسسات اقتصادية صغيرة والعمل على مرافقته وعلى مساعدته وتوجيهه ومراقبته وخاصة في المجال البناء والفلاحة والصناعات والحرف التقليدية والثقافة والفن والسياحة والرياضة.

14_ ضرورة تفكير الحكومات العربية في العمل العربي المشترك سواء في مجال التنمية و في بناء مشاريع عربية تنموية كبيرة. لقد أصبحت هذه المهمة ضرورية في زمن التكتلات والعمل المشترك و المتكامل. وخاصة وأن الأوطان العربية تمتلك من المؤهلات البشرية والمناخية والجغرافية والتاريخية والثقافية ومن الثروات المعدنية الهائلة والمتنوعة ما يسمح لها وبكل سهولة بناء اقتصاد عربي شامل و متكامل وقوي قد يضمن لها الأمن الغذائي ويوفر لشبابها من العمل ما قد يحميه من شبح وخطورة البطالة. كما أن هذا التكتلات العربية لا تقف قيمتها عند مستوى تحقيق الرغبات المعيشية ، فان الأوطان العربية مهددة وبقوة من خطورة الإرهاب الذي عشنش في كثير من مناطقها الأمر الذي قد يشكل خطراً كبيراً على كل الوطن العربي شرقه وغربه و شماله و جنوبه. و من هذا المنطلق لقد أصبح التكتل العربي من الناحية الأمنية والعسكرية ضرورة ملحة من أجل التصدي لهذا العدو الذي يقتل ويخرب بدون رحمة ولا شفقة . فالحديث عن التنمية في هذا الجو المشحون عملية صعبة وبدون فائدة...

الخاتمة:

وفي نهاية المشوار، نقول أن الحديث عن الشباب العربي والتنمية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية سواء العالمية منها أو العربية يتعدى الطرح المادي وصرف المليات من الدولارات وجلب الشركات الأجنبية الكبيرة وبناء المركبات و المصانع الكبيرة والمجهزة. إن التفكير في تنمية الشباب العربي تبدأ أولاً وقبل كل شيء بالعمل الثقافي والفكري والتوعوي و ما قد يتيح لهذا الشباب من وعي بنفسه وبوطنه وبشعبه مع ضمان له حقوقه من حيث حرية التعبير والفكر والممارسة السياسية والاعتراف به كيان إنساني وطني كريم وشريف. لقد خاض هذا الشباب ثورة أطاحت بأكبر دكتاتوريات التاريخ العربي المعاصر وتصدى لها بكل شجاعة وبطولة وسلم. فمن حقه أن يساهم في التسيير وفي إدارة شؤونه وشؤون أمتة والتي هو جزء لا يتجزأ منها وبامتياز. إن الأوطان العربية هي أصلاً أوطان شابة من حيث التركيبة السكانية ولكنها تقودها عقول هرمت وشاخت ولم تعد تواكب متطلبات الزمن الجديد على عكس الأوطان الأوروبية التي هرمت وشاخت تركيبها السكانية ولكنها تقودها عقول شابة قادرة على التفكير والإبداع وتحمل المسؤولية...لقد حان الوقت لفتح المجال للشباب العربي من

أجل أن يتحمل مسؤوليته التاريخية ويواصل ثورته في البناء والتشييد وإخراج الوطن العربي من التخلف والتبعية.

المراجع:

- 1_ إبراهيم خاطر محمد (2014) الشباب العربي و دوره في التغيير والإصلاح-الإسكندرية-مصر-دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 2_ بيضون عزة شرارة وآخرون (2006) الشباب العربي ورؤى المستقبل- بيروت- لبنان- مركز الوحدة العربية- الطبعة الأولى.
- 3_ حجازي عزت (1985) الشباب العربي ومشكلاته-الكويت-سلسلة المعرفة-المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الطبعة الثانية.
- 4_ الخولي سناء (2011) أزمة السكن ومشاكل الشباب-الإسكندرية-مصر-دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر والتوزيع.
- 5_ الساعاتي حسن سامية:2007- المرأة والمجتمع-القاهرة- مصر- دارقباء الحديثة والنشر والتوزيع.
- 6_ سعيدي محمد (2010) سوسيولوجية المجتمع المدني- عمان -الأردن- مجلة فيلادلفيا الثقافية.
- 7_ سعيدي محمد (2013) تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي في ظل اقتصاد المعرفة-عمان-الأردن- المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.
- 8_ السمالوطي نبيل (1981) علم الاجتماع والتنمية- بيروت- لبنان-دار النهضة العربية.
- 9_ عبد اللطيف احمد رشاد (2007) التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية-الإسكندرية- مصر- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 10_ فهمي سيد محمد (2011) إدارة الأزمة مع الشباب-مصر- دار الكتب والوثائق القومية.
- 11_ قرم جورج (1985) التنمية المفقودة ،دراسات في الأزمة الحضارية والتنمية العربية. بيروت -دار الطليعة-الطبعة الثانية.
- 12_ معاليقي عبد اللطيف (1987) أضواء على مشكلات الشباب العربي-بيروت-مجلة الفكر العربي-العدد 147-معهد الإنماء العربي.
- 13_ نصار ناصيف (1981) نحو مجتمع جديد، مقدمات في نقد المجتمع الطائفي-بيروت- لبنان- دار الطليعة -الطبعة الرابعة.

دور الجامعات في تنمية وتعزيز الدور التنموي لدى الشباب العربي

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة
معهد بيت الحكمة- جامعة آل البيت – الأردن

Email

m_hazaimh1949@yahoo.com

الملخص

تستهدف الدراسة بيان دور الجامعات في تنمية وتعزيز الدور التنموي لدى الشباب العربي، حيث قامت الدراسة على فرضية مفادها: ان للجامعات دور ريادي في مجال التنمية الشبابية العربية، ومحرك للعمليات التنموية النظرية والتطبيقية لدى جيل الشباب ، في حين يمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال محوري مفاده : "ما الدور التنموي الذي يلقي على عاتق الجامعات للقيام به تجاه الشباب العربي؟، وللإجابة على سؤال الدراسة والتحقيق من صحة الفرضية فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل .

هذا وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة الفرضية ، وكذلك إلى عدة استنتاجات أهمها :ان الجامعات مصدرا أساسيا من مصادر التوعية التنموية ، وهناك عدة وجوده لتحقيق التكامل التنموي لدى الشباب العربي ، لكون التنمية ذات تشعبات متعددة، وان دور الجامعة قاصر على تحقيق التنمية الشبابية وتعزيزها لشح الإمكانيات، وغياب الوعي الكامل بدور ها ، وأما أهم التوصيات فكانت: ضرورة اعتماد الجامعة في مجال التنمية الشبابية برامج ذات أبعاد وطنية وقومية معا ، لإحداث التغيرات في مجالات الحياة المختلفة ، وضرورة دعم الجامعات ماديا لبلوغ المراد من التنمية المنشودة، وكذلك لابد من الحفاظ على استقلاليتها.

الكلمات الدالة : الدور، الجامعات، التنمية، الشباب العربي.

The Universities' Role in the Development and Promotion of the Developmental Role of the Arab Youth

Professor. Mohammad Hazaiemeh

Abstract

The primary objective of the study was to clarify the role of universities in the development and promotion of the developmental role of the Arab youth. The main hypothesis in the study states that universities are playing a leading role in the development of Arab Youth. Accordingly, the main question of this study was what are the main responsibilities, functions, and duties of universities that should be undertaken towards the Arab youth?. To achieve the study goals and answer the research question, the study used a descriptive-analytic approach being the best for analyzing the relationship between the universities and the developmental role of Arab youth.

The study reached to many results, the most important is that universities are considered an essential source to achieve development awareness. Moreover, it should be noted that the role of the universities is limited to the achievement of development and promotion of youth as a result of the paucity of possibilities, and the absence of full awareness of the key role of the universities in all sectors of society particularly youth. The study provided a number of recommendations; the most important is that to enable universities to bring changes in various fields of life, it needs multidimensional programs. Moreover, to help universities to achieve its responsibilities and missions towards youth it needs financial support as well as maintaining its independence.

مقدمة :

إن العلاقة بين التعليم وجوانب التنمية في أوجهها المختلفة علاقة وثيقة ، لكون التعليم يؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة ويتأثر بها، فالتعليم يعنى بزيادة وإكساب المهارات والقدرات لقوى العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى إعداد القوى البشرية إعداداً صحيحاً ومتكاملاً ، عقلياً ونفسياً وجسمياً واجتماعياً، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى إدارة شؤون البلاد إدارة تتماشى مع ظروف العصر، وترسم صورة الطريق التي تسير متغيراته المستقبلية.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي تلعبه الجامعات العربية في تنمية وتعزيز الدور التنموي لدى الشباب العربي ، ممن هم على مقاعد الدراسة الجامعية اليوم ، صناع المستقبل بالغد ، فقد جاءت هذه الدراسة والموسومة بـ " دور الجامعات في تعزيز الدور التنموي لدى الشباب العربي " لبيان ذلك الدور الذي يقع على عاتق الجامعات كمؤسسات معنية بذلك، وما يحول بينها وبين القيام بهذا الدور .

أهمية الدراسة :: تنطلق أهمية الدراسة من كون الإنفاق على التعليم يعتبر استثماراً في الإنسان ، ليكون ما يسمى برأس المال البشري، وهذا يعتبر من أهم مكونات التنمية. وعليه فإن التعليم يعتبر من أهم العوامل الفاعلة ، ومحرك رئيسي في أحداث التنمية المستدامة ، في عصر بات يعرف اليوم بالثورة المعرفية والمعلوماتية، ولكي تتمكن المجتمعات العربية من مجاراة الدول الأخرى في المجالات التنموية المختلفة، فلا بد من قيام الجامعات بدور فاعل في هذا المجال كونها ارفع المؤسسات التي تناط بها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من كفاءات ومهارات بشرية، وهي الرافد الكبير لسوق العمل من أهل الاختصاص، ولا يتم ذلك إلا إذا تبنت الدول العربية نظاماً تعليمياً قائماً على تنمية القدرات الإبداعية للطلاب ، وتعظيم قدراتهم على التخيل والابتكار والتفكير والتركيز على ثقافة الأبداع ، دون ثقافة الذاكرة من هنا جاءت أهمية هذا البحث.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما تقوم به الجامعة من دور تنموي وتعزيز ذلك الدور لدى الشباب العربي، حيث ما هو معلوم من الجامعة انها مصدرا اساسيا لتعليم الجيل الشبابي ممن هم على مقاعد الدراسة ، وتسليحهم بالعلم والمعرفة الى جانب الشهادات العلمية ، ليمارسوا وظائف تتناسب مع تخصصاتهم في الميدان العملي ، وإما الجانب إلا خرفان الباحث استوحاه من خلال تجربته في ميدان التعليم. **اسئلة الدراسة :** يمكن صياغة المشكلة البحثية السابقة بالسؤال الرئيس التالي:

ما الدور التنموي الذي يلقي على كاهل الجامعة للقيام به تجاه الشباب العربي ؟. ويتفرع من هذا السؤال عدة اسئلة فرعية هي:

- 1- ما العلاقة بين الجامعة والشباب والتنمية؟
 - 2- ما العوامل الدافعة التي تقف وراء الجامعة للقيام بدورها التنموي تجاه الشباب العربي؟.
 - 3- ما الرؤى المستقبلية لتمكين الجامعة من القيام بالدور التنموي الواعد اتجاه الشباب العربي؟
- فرضية الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: "ان للجامعات دور ريادي في مجال التنمية الشبابية العربية ، لكونها محرك للعمليات التنموية النظرية والتطبيقية لدى جيل الشباب القابع على مقاعد الدراسة ، لاستثمار ذلك كله في مجال السوق بعد التخرج".

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- بيان العلاقة القائمة بين الجامعة والشباب والتنمية.
- 2- إبراز العوامل الدافعة لقيام الجامعة بدورها التنموي تجاه الشباب العربي.

3- توضيح استراتيجية الرؤى المستقبلية لتعزيز ادوار الجامعة التنموية .

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة الأسئلة المنبثقة عن مشكلتها ، وذلك بتوظيف الأدبيات التنموية المتعلقة بأسئلة الدراسة ، والاستفادة منها في الإجابة عن تلك الأسئلة.

الدراسات السابقة : هناك عددا من الدراسات تناولت هذا الموضوع أهمها :

_ دراسة هندي (1988) والموسومة بـ : " دور الجامعة في المجتمع اليمني " ، حيث هدفت الدراسة الى بيان دور الجامعة في المجتمع اليمني ، وبيان ما حققته من انجازات علمية وثقافية في الميدان المعرفي ، وقامت الدراسة على فرضية مفادها : ان للجامعة دور ريادي في كافة المجالات المعرفية تنعكس بالإيجابية على المجتمع بشكل عام ، وخلص الباحث الى صحة الفرضية ، وتوصل الى عدة استنتاجات أهمها : ان للجامعة اهمية حضارية كبرى تتمثل بإعداد البرامج والخطط التنموية ، التي تنعكس بدورها على الارتقاء بالمجتمع وتحضره ، وأما أهم التوصيات كانت دعم الجامعة ماديا ومعنويا للوصول الى الاهداف المطلوبة .

_ دراسة شريف (1993) والموسومة بـ : " الجامعة بين التدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع " ، حيث هدفت الدراسة الى بيان اهتمامات أعضاء الهيئة التدريسية ، وترجيح أي من الاهتمامات التدريسية كانت لديهم اولى البحث العلمي ام خدمة المجتمع اخذت الاولوية على غيرها ، هذا وقامت الدراسة على فرضية مفادها: ان هناك اهتمامات موحدة لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم صحة الفرضية ، لكونها أبرزت تفاوت في الاهتمامات ، واهم الاستنتاجات كان التدريس هو الاهتمام الرئيسي، وما عداه اهتمام ثانوي.

_ دراسة شحادة (2003) والموسومة بـ : "نحو استراتيجية جامعية عربية جديدة"، حيث هدفت الدراسة الى بيان استراتيجية جامعية عربية تتماشى ومقتضيات العصر ، والتحولات الدولية في مجال المعرفة الانسانية في شتى جوانبها ، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: ان تعزيز الهوية العربية تأتي من بوابة المعرفة والنهوض بالجيل العربي ، وتوعيتهم بضرورة تعزيز هويتهم على مختلف الصعد ، ومن خلال البوابات الجامعية ، وقد توصل الباحث الى صحة الفرضية ، والى عدة استنتاجات أهمها: ضرورة تذليل كل الصعوبات التي تحول بين الجامعات واداء دورها التنموي وتعزيزه لدى فئة الشباب، ودعم الجامعة ماديا، وصون استقلاليتها .

_ دراسة شرقي (2008) والموسومة بـ : "دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع"، حيث هدفت الى بيان دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع ، والذي يأتي من خلال نظام تعليمي يضمن الاصلاح المتجدد ، ويؤدي الى الاندماج مع المجتمع ، وذلك لتنمية القدرات والمهارات الشبابية بالشكل الامثل ، وأما السؤال المحوري للدراسة فكان : ما الدور الذي ينبغي للجامعات القيام به لتضمن تطوير وتنمية المجتمع ؟، وقد توصل الباحث الى عدة استنتاجات أهمها: اعطاء أولوية واهتمام بالغ لإعداد البرامج التعليمية للمستوى النوعي لجيل الشباب القابع على مقاعد الدراسة لمواكبة احتياجات سوق العمل .

تعقيب على الدراسات السابقة : على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت دور الجامعة والتنمية ، يلاحظ الباحث ان الدراسات التي ركزت على دور الجامعات تجاه المجتمعات لا تزال بحاجة إلى المزيد في تناولها بحثيا، كما يلاحظ الباحث ان ما يناط بدور الجامعة من ناحية البحث العلمي كبير، ولكن ما نقدمه للجامعة لتقوم بهذا الدور قليل ، لكون البحث العلمي له أهمية بالغة ، ويعتبر وسيلة تنموية ومعززة لثقة الجيل الجامعي وبالدور الذي سيقوم به في غده ، هذا وسنتناول الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال النهج التالي :

أولا : علاقة الجامعة بالشباب والتنمية : قبل الوقوف على العلاقة القائمة بين الجامعة والشباب والتنمية ، لابد من معرفة ما تعنيه هذه المفاهيم الثلاثة ، حيث يبدو الارتباط جليا بينها ، وفي هذا نجد ما يلي:

أ - الجامعة : لقد اشتقت كلمة الجامعة من اللغة اللاتينية ، وتعني " مجتمع من المعلمين والمتعلمين" (الأكاديمية العربية البريطانية، 1985: 238) ، ومشتقة عربيا من كلمة الاجتماع حول هدف ، والمتمثل بالتعليم والمعرفة ، ككلمة الجامع الذي يجتمع فيه الناس للصلاة والعلم أيضا (الشبكة العنكبوتية ، 2015: 7/25) ، حيث تعتبر الجامعة من المؤسسات التعليمية التي يقوم المجتمع بإنشائها ، لمنح الدرجات الأكاديمية في مختلف التخصصات ، تلك المؤسسات التي توفر التعليم لجميع المراحل الدراسية ، ولكل أصناف التعليم عند الإنسان، وتنفرد الجامعة عن غيرها في توفير التعليم للصفوف الدنيا قبل المرحلة الجامعية من إعدادها للمعلمين على اختلاف تخصصاتهم ، وإعداد المحاضرين والمدرسين على اختلاف درجاتهم العلمية في الجامعات ، وهؤلاء جميعا من أهم وسائل تنمية للمجتمع بكل أطرافه .

فالجامعة والحالة هذه ما هي إلا تلك المؤسسة التربوية العلمية المنظمة التي تقع على رأس السلم التعليمي في المجتمع ، وتقوم بإعداد الفرد مهنيا ، بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة ، وإعداد الباحثين لخدمة أفراد المجتمع عن طريق الخدمة العامة (حسن ، 2009: 4)، فهي تقدم تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج ، يتصفون بالقدرة والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة (التل ، 1997: 129) ، وتضم مجموعة من العلماء وهوا أنفسهم لحب العلم والمعرفة ، ويسعون إليها ويبحثون عنها ، وينظرون إلى الحياة ومشكلاتها نظرة شمولية متكاملة (عفيفي ، 1974: 23) ، وبذلك فهي المكان الذي يتحقق فيه الاحتكاك بين علمية تنمية المعرفة وخدمة المجتمع والحاجة إلى الخريجين (تورين ، 1974: 591) .

ويمكننا من خلال استعراضنا مما قيل في الجامعة ان نرى فيها : (بأنها مؤسسة منظمة معظم روادها شريحة مجتمعية ممن هم في مقتبل العمر - الشريحة الشبابية - يتم إعدادهم فيها مهنيا وثقافيا ، لتنمية وتعزيز دورهم التنموي ، وصولا إلى خدمة التنمية الشاملة لبلوغ مجتمعهم أهدافه التي بها يتقدم على غيره).

ب - الشباب العربي : الشباب مرحلة من مراحل العمر يمر بها الإنسان ، وتحدد بمقياس زمني في وضوئ خصائص متماثلة يمثلها المعيار البيولوجي المميز لتلك المرحلة ، أو بمقياس سيكولوجي وسلوكي باعتبارها مرحلة تشكل مجموعة من الاتجاهات السلوكية ذات الطابع الخاص (أبو المعاطي ، 2001: 178) ، فهي بذلك فترة تعتبر من أهم فترات حياة الإنسان وأخصبها ، وأكثرها صلاحية للتجارب المتلاحقة مع المتغيرات السريعة ، التي يمر بها الإنسان من خلال المجتمع الذي يعاصره (منتديات ، 2009: 11/24) ، وتبدأ هذه المرحلة عند تخطي الإنسان مرحلة الحلم بعشر سنوات تقريبا ، وتنتهي في الخامسة والعشرين أو ما حولها على وجه التقريب ، ففيها تحدث تحولات هامة في حياة الفرد ، يكون الإنسان فيها قد تخرج من الجامعة على الأقل في مرحلتي البكالوريوس والماجستير ، وربما حصل على الدكتوراه ، المهم ان مرحلتي الدراسة الأولى والثانية قد اكتملت ، فعندها يلتحق بسوق العمل ويتزوج أو يسعى لتحقيق ذلك ، وبعبارة أخرى يترك "فترة الطلب " ، ويبدأ فترة حياة الراشدين ، بنزوله إلى معتكك الحياة ، ويرتبط بالعديد من المؤسسات ويؤثر فيها نتيجة عدة مؤثرات اكتسبها من خلال حياته الجامعية ، من معارف تلقاها يوم ان كان احد طلبة الجامعة وهو على مقاعدها

يتلقى مختلف صنوف المعرفة، أو من خلال تفاعله مع أقرانه فيها ممن جاءوا من بيئات مختلفة، والتي لها أكبر الأثر في بناء سلوكه وتحديد اتجاهاته وتصوره لذاته والآخرين والمجتمع. (حجازي، 1985: 27-28) .
وأما الشباب الجامعي وهم من أكملوا تعليمهم الثانوي والتحقوا بإحدى الكليات الجامعية والمعاهد العليا الأخرى ، بعد اجتيازهم شروط القبول المتعارف عليها (الدمرداش، 200: 320) ، وأما الشباب العربي: فهم من تلك الشريحة المجتمعية إلا إنهم من الناطقين بالعربية وينتسبون إلى الأمة العربية نسبة اللسان والعرق من كلا الجنسين .

ج - التنمية : لقد عرفت التنمية من الناحية الشمولية بأنها: (العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وما يتعلق بهذه النواحي ، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي) (تعريف هيئة الأمم عام 1955: 33)، وعرفت بأنها: (العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية ، لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية ، تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي) . (تعريف هيئة الأمم عام ، 1956: 18) . من خلال ما سبق من قول في التنمية بمفهومها الشمولي يبرز لدينا أمرين هامين هي:

1- ضرورة إشراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم من جميع الجوانب ، ومن خلال هذا القول تبرز لدينا تنمية أكثر تخصيصا أولا وهي التنمية البشرية لكون الدراسة تتناول الدور التنموي لدى الشباب العربي

2- ضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية ومعارف متنوعة بطريقة تدب الوعي التنموي لدى الشباب العربي ، ليقوم بدور الرائد بعد نزوله لمعترك الحياة ، وبالتعاون المشترك مع جميع العاملين في المجتمع في مختلف التخصصات ، لبلوغ الأهداف العليا للمجتمع الذي فيه يعيش ، ان الجهة التي يقع على عاتقها ذلك كله هي الجامعة ، لكون الدراسة تتناول الدور الذي تقوم به الجامعات نحو تنمية وتعزيز الدور التنموي لدى الشباب، لكونها معنية بما يلي :

أ- تكوين القدرات البشرية ، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات ، والشباب العربي الذي ينهل من كلياتها العلم ويستقي المعرفة هم أداة بلوغ الأهداف التنموية .

ب- استخدام الشباب العربي هذه القدرات في الاتجاه الصحيح ، بناء على مكتسبات المعرفة الجامعية والتي تتجلى آثارها في مساهمة الشباب الفعالة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يزرعها مجتمع الشباب ، وما أكثرها وصولا إلى مستوى عال من الرفاه البشري المحقق لأعلى أهداف التنمية المنشودة .

وبعد الوقوف على المفاهيم الثلاثة الجامعة والشباب والتنمية فإن العلاقة القائمة بينها ترتسم بالاتي :

- 1 - علاقة ارتباطية وثيقة فلا تنمية بلا شباب ولا شباب قادر على إحداث التنمية بلا جامعة .
- 2 - علاقة مستمرة وذات ديمومة تستمر بوجود المجتمع الذي انشأ الجامعة والتي من أهدافها التنمية ، وهذه الاستمرارية تدوم باستمرارية الجيل الشبابي
- 3 - علاقة تعاونية قائمة على تبادل المنفعة ، فالمجتمع عليه دعم الجامعة ، وعليها هي الأخرى صقل مواهب الشباب ، وعلى الشباب إحداث تغيرات تنموية ، وهذا هو مطلب الجهة الداعمة ألا وهو المجتمع .

4 - علاقة متشعبة ومتداخلة ، لان جوانب المجتمع متشعبة هي الأخرى ، لبت الجامعة متطلبات المجتمع ، بإحداث تخصصات متعددة ، وهي في حد ذاتها تلبية لمقتضيات التنمية المجتمعية المتشعبة والمتداخلة .

ثانيا : الجامعة وعوامل الدفع التنموي : هناك عدة عوامل تعمل على دفع الجامعة للقيام بدورها التنموي على أكمل وجه هي :

1 - تعزيز جودة التعليم : حيث يشكل هذا الأمر هاجسا عند الأنظمة السياسية كما هو هاجسا للجامعات ، التي يكون هدفها الأعلى ضرورة إحداث تغيرات تنموية ذات قيمة ، ليشار إليها بالبنان وتصبح قدوة لغيرها من الجامعات ، فيتوافد عليها طلاب العلم ، وتجنني من وراء ذلك زيادة على السمعة الربح المادي الوفير ، ولا يتم ذلك إلا بعد القيام بما يلي (ديراني ، 201:15):

أ - تغيير الأسس التقليدية التي يركز عليها التعليم العالي ، لمواكبة الجديد في اكتساب المعارف على اختلافها، حيث ان عملية التلقين لا تتناسب مع عصر بلغ شوطا متقدما في دنيا المعرفة واكتساب العلوم .

ب - استحداث تخصصات وبرامج جديدة وفقا للمتغيرات العصرية ، لتلبي الحاجات البشرية التي هي في تغير مستمر ، فالיום ليس كأمس ، وغدا ليس كالיום .

ج - عدم حصر مراجع المساقات الدراسية بكتاب يقرر من قبل أعضاء هيئة التدريس ، لان هذا لا ينم عن جودة للتعليم ، لكون المعلومات ليست ثابتة تصب في قوالب ، بل متغيرة فما هو غير مكتشف ومعروف يكتشف ويعرف غدا ، وما هو في حكم الحقيقة قد يتبين خلاف ذلك ، لذا ان كان لابد من كتاب كمرجع ، فيجب إعادة طباعته كل ما حدث من جديد ، ويخضع للتحكيم قبل إقراره ،

2 - تصميم وتطوير واعتماد مواصفات ومعايير تنموية ثقافية ، لتشجيع وتوسيع وتنويع وتوازن وتجديد التعليم العالي ، وتحقيق جودته ، كونه الإطار الأعلى للتنمية البشرية وخاصة لمن هم على مقعد الدراسة اليوم وهذا لا يتم إلا من خلال ما يلي (احمد ، 2002: 20) .:

أ- إخضاع الجامعات الحكومية والخاصة إلى معايير جودة التعليم ، مراعاة المساقات المطروحة ومدى تليتها لروح المعرفة.

ج- إعداد المدرس إعدادا يتناسب ومستوى المعرفة التي تعطى للطلبة ، وتهيئة الغرف الصفية والتي تساق من خلالها المعرفة بصورة صحيحة

د- أعداد الطلبة في كل مساق من مساقات الدراسة ، فالأعداد المكتظة بالمساق لا تسمح بتلقي المعارف كالطلبة الذين يتناسب اعدادهم مع سعة المكان ، حيث تسمح بالتفاعل مع عضو التدريس المكلف بإعطاء المحاضرة.

3- مراجعة دائمة ومستمرة ودقيقة من خلال وحدة متخصصة في كل جامعة لتكون معنية بما يلي:

أ- مراجعة سوق العمل والتنبؤ لما سيجري عليه من تغيير ، ليتم على اساسه التغيير في جهة التعليم تبعاً لما سيكون عليه سوق العمل في المستقبل .

ب- إغلاق التخصصات التي من شأنها زيادة أعداد العاطلين على العمل ، او على الأقل توقيف القبول فيها مؤقتا ، حتى يتم استيعاب الخريجين القدامى في سوق العمل .

ج- القيام بدراسات من شأنها تحسين نوعية التعليم بشكل عام ، وبالأخص تلك التخصصات التي في طريقها للهبوط ، لكثرة العاطلين عن العمل بسبب تشبع سوق العمل بمثل هذه التخصصات .

د - عقد دورات متخصصة ، وذلك لتمكين الخريجين من تقدم صفوف المنافسين ، وهذا ما نجده في الواقع طلب السوق لمتخرجين من جامعات بعينها ، واستثناء غيرهم من خريجين الجامعات الأخرى .

4- تبادل المعرفة والخبرات بين الجامعات وفي مختلف المجالات ، كون الجامعات كمؤسسات للتعليم العالي لا تنفصل علاقة بعضها عن بعض ، وهذا يؤدي إلى تنمية الجيل الشبابي العربي الجامعي ، لان تبادل المعرفة بين الجامعات يخلق تفاعلا علميا لا نظيره في هذا التوجه ومظاهر ذلك هي:(شرقي ، 2009: 175)

أ- تطوير معرفة اعضاء هيئة التدريس ، لكون تبادل المعرفة والخبرات يؤدي إلى إنتاج أبحاث علمية ، بسبب تمكنهم من إجراء تجاربهم العلمية في مؤسسات الجامعات الأخرى، وربما يجدون في هذه الجامعات من ادوات مخبرية ووسائل تعليمية تفتقر لها جامعتهم ، انطلاقا من كون الجامعات ليست بالمستوى الواحد من حيث التجهيزات والامكانيات المادية، وهذا ينعكس على الجيل الشبابي الجامعي ، حيث تساق لهم المعرفة بصورة جديدة ، تختلف عن الصورة التقليدية ذات البعد الروتيني .

ب- ان هذا التعاون يدعو إلى الترابط العضوي بين الجامعات ، لكونه يؤدي الى تطوير المهارات لدى الهيئة التدريسية ، وتمكينها بالتالي من الاطلاع على ما هو جديد لدى الهيئة التدريسية الأخرى ، مما ينعكس ايجابيا على الطلبة لتلقي المعلومة بأفضل الطرق .(المجالي، 2014: 3) .

ج - ان تبادل المعرفة والخبرات بين الجامعات على مستوى الوطن العربي ، بات من الضرورات كونها تمكن أعضاء الهيئة التدريسية من الاطلاع على تجارب الجامعات في تخطي الأزمات التي واجهة جامعة على سبيل المثال ، وهذا ينعكس ايجابيا على الجيل الشبابي الجامعي ، يتمثل هذا الانعكاس بتخطي المعوقات التي تحول بين الجيل والمعرفة والمعلومة الحقة ، ويقلل من مبررات حركات شبابية غير هادفة وإضرابات غير مبررة ، (سالم ، 2014: 19)

5- تشجيع البحث العلمي بين اعضاء هيئة التدريس ، وكذلك الجيل الشبابي الذي هو داخل أروقة الجامعة، وهذا يؤدي إلى انعكاسات معرفية متطورة ، تؤدي بدورها إلى إكساب مهارات جديدة ، وتهذيب تلك التي اعتاد عليها الجميع من أعضاء هيئة تدريس وطلبة ، لتواكب مقتضيات التطور العلمي ويتم ذلك من خلال ما يلي (عفيفي ، 1974: 25):

أ - فتح باب التنافس ، وذلك من خلال وضع جائزة لتأليف أفضل كتاب وأفضل بحث ، في الجامعة بين أعضاء الهيئة التدريسية ، وهذا يؤدي إلى التنافس فيما بينهم على المعلومة لتقديمها ، بأفضل صورة للطلبة الذين هم على مقاعد الدراسة ، مما يؤدي إلى تقوية مداركهم واتساع معارفهم وزيادة وعيهم.

ب - وضع جائزة لأفضل بحث طلابي ، وهذا بدوره يؤدي إلى التنافس بين الجيل الشبابي الجامعي ، ويؤدي إلى بناء لبنات معرفية مستمرة في المسيرة العلمية البحثية لديهم ، كما يؤدي إلى بعث روح التحدي والدافعية ، لكون مثل هذا يثير روح البحث العلمي والتنافس الشريف لديهم.

ج - تشجيع عقد المؤتمرات والندوات العلمية وبصورة مستمرة ، مما يلقي ذلك بظلاله على ضرورة تنمية المهارات الطلابية في البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس ، كون هذه المؤتمرات والندوات تعد من وسائل جلب المهارات وتحسينها، لدى الشباب الجامعي.

6 - وضع سياسة خاصة بالبعوث والمنح الدراسية ، وإرسال الذين يقع عليهم الاختيار إلى الجامعات ذات السمعة العلمية العالية ، ليتم نقل النموذج العلمي في تلك الجامعات ، وتوطينه في الجامعات العربية ، وهذا لا يتم إلا من خلال ما يلي (تفاحة ، 2009: 31) :

- أ - اختيار الأوائل من الطلبة في التخصصات التي تحتاجها الجامعات ، شريطة ان يكونوا من أصحاب الأخلاق الحسنة ، لأن الخلق ذا أهمية ، فعلم بلا خلق كسحاب صيف بلا مطر .
- ب - متابعة المبعوثين متابعة مستمرة ، من خلال الجامعات التي أرسلوا إليها ، لا من خلال المبعوثين أنفسهم ، وذلك للتأكد من مسيرتهم العلمية ، وإنهم يدرسون نفس التخصصات التي ابتعثوا إليها .
- ج - توفير منح دراسية للموهوبين الذين سجلوا علامات عالية جدا في الامتحان النهائي لمرحلة ما قبل الجامعة ، وتدريبهم التخصصات التي تتوافق مع رغباتهم ، لأن ذلك يساعد على الإبداع لديهم .
- 7- الانطلاقة التوعوية بالشباب العربي نحو المحيط الخارجي الذي يتجاوز حدود القطرية إلى الدائرة العربية والإسلامية بعامة ، وذلك لتسليح الشباب الجامعي بالمعارف الحقة حول ما يدور في محيط الشباب العربي والإسلامي . وهذه المعارف والخاصة بهذه الدائرة يجب أن تطل المواضيع التالية:
- أ- الأمن القومي العربي التحديات والتطلعات ، كون هذا الأمن ينعكس سلبا أو ايجابيا على الأمن الوطني القطري ، الذي على ساحاته القطرية تقوم الجامعة .
- ب- التحولات السياسية في الدائرة العربية والإسلامية، وما يجري على ساحتها ما بعد الثورات العربية ، و التي اكتسحت العالم العربي ، لذا لا بد من توعية الشباب بهذه التحولات ، لإعدادهم لتقبل ما سيكون عليه الأمر ، ويعملون على استثمار نتائجه لصالح الوطن العربي والإسلامي.
- ج- التعاون والتحالفات الاقتصادية العربية الواقع والإشكالات ، لكون هذا العصر الذي نعيشه عصر التحالفات والتكتلات ، حيث بات الأمن القطري والإسلامي ، رهين هذه التحالفات والتكتلات ، فاذا لم يكن الجيل قد وعى هذه التعاونيات والتحالفات الاقتصادي ، فيعني انه سيسير في دروب ملئها المخاطر .
- د- التبصر بسياسات الأمن الناعم والأمن الخشن ، من حيث الدوافع والآليات والنتائج وذلك باستعراض التجارب الدولية في هذا المجال، لتثقيف الجيل بكل انواع السياسات حتى لا تنطلي عليه أي منها .
- 8- إقحام الجامعة بطلبتها الجيل الشبابي -مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاخرى من اقتصادية واجتماعية وسياسية - وذلك من اجل بناء مهارات توعوية للخريجين، ويتم ذلك من خلال ما يلي (متروك، 2013: 31):
- أ- العمل ألتشاركي المحلي بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني ،مما يكسب الجيل الشبابي بعدا معرفيا يتجلى في الجرعة النفسية والمعنوية التي تمكنهم من الوقوف بين الجمع الكبير من الحضور مستقبلا ، وهذه تعتبر بمثابة فاتحة عهد جديد لهم في المستقبل للوقوف مرات ومرات، وهذه تكون بمثابة جرعة ثقة مبكرة لهم.
- ب - السعي نحو إشراك مؤسسات عالمية في بناء مهارات للشباب الجامعي ، وخصوصا ممن هم على أبواب التخرج ، وهناك تجربة ناجحة في هذا المجال ، حيث تم ومن خلال التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USA ID) إكساب (820) رائدا من رواد المعرفة ، المهارات على أيدي خبراء مختصين في مختلف جوانب المعرفة الإدارية والشخصية ، ذات العلاقة بالموارد البشرية غطت مواضيع مطلوبة بسوق العمل ، الأمر الذي أدى بـ (21) شركة من مختلف القطاعات طلب عدد من هؤلاء لربطهم كمتدربين بسوق العمل ، وهذا ما يضمن نجاحهم كموظفين أكفاء في المستقبل . (الشبكة ، 2015: 6/25)

ج - مد الجامعة يدها لخريجها بعد الانفكاك من الجامعة، وذلك بتقديم برامج علمية متخصصة لتحفيز الطلبة لمواصلة طريقهم العلمي ، واعداد دورات من خلال مراكز الاستشارات بالجامعة، وهذا يؤدي إلى التواصل مع الخريجين وزيادة معارفهم وتبصيرهم بالجديد فيها.

9- تنمية روح الحوار: فالحواري يعني المجادلة والمراجعة بين اثنين او اكثر قال تعالى: (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير)(سورة المجادلة(21)) ، وللحوار أهمية كبيرة فهو من وسائل الاتصال الفعال ، ولأن تنمية روح الحوار لها من الآثار الايجابية نجلها بما يلي (المقداد وآخرون، 2014: 46-48):

أ- يسهم الحوار في اشباع حاجات الانسان للاندماج في الجماعة والتواصل مع الآخرين ، وتنمية الحوار لدى الشباب الجامعي يسرع في إدماجهم في المجتمعات على اختلافها، ويوصل لديهم خاصية التواصل معهم ، لكون الحوار والحالة هذه يحقق التوازن بين حاجات الشباب الجامعي من ناحية الاستقلالية ، وحاجته للمشاركة والتفاعل مع الآخرين.

ب - ويبرز الحوار الوجه الحضاري والثقافي للجامعة ، والذي بدوره يعكس نفس الوجه الحضاري للأمة العربية بخاصة والإسلامية بعامة من خلال هؤلاء الخريجين .

ج - الابتعاد عن الحوارات التي تنتهي قبل ان تبدأ ، وذلك لعدم التزام المتحاورين بأدب الحوار ، وهذا له أسبابه التي تقع على الجامعة ، التي لا بد لها من إيلاء أدب الحوار الاهتمام التام ، لأن الحوار يمثل بداية ونهاية الطريق لحل المشاكل التي تنتج عن طبيعة الأعمال..

د- للوصول الى حوار هادف لدى الجيل الشبابي ، وهذا ما على الجامعة ان توليه الاهتمام الشديد ، فلا بد من تهيئة السبل الصحيحة لاكتساب العلم للطلبة ومن ثم تعويدهم على الصبر والحلم والصدق واحترام الآخر(المقداد وآخرون، 2014 : 47).

ثالثا : الجامعة والرؤى المستقبلية لتعزيز الأدوار التنموية :ان دور الشباب العربي في كل المشاريع التنموي يقوم على أسس ثلاثة هي : البناء المعرفي وتتولاه الجامعة ، والتفاعل مع المحيط والتأثر والتأثير به وتتولاه الشباب ، واستمرار استنهاض المشاريع التنموية من أية كبوة ويتولى ذلك المجتمع ، من خلال تشخيص المعوقات ومن ثم تقديمها للجامعة ليتدارسها ذوي الاختصاص ، للوصول إلى الحلول التي بها نتجاوز المعوقات ، ولتحقيق هذه الأسس على ارض الواقع : البناء المعرفي والتفاعل مع المحيط والحيلولة دون كبوة المشاريع ، لابد من تعزيز دور الجامعة ، وذلك بتبني استراتيجية جامعية مجتمعية شبابية تنموية قائمة على ما يلي :

1- ضرورة ربط المؤسسات الشعبية المجتمعية ، بدوائر متخصصة تنشأ في الجامعات ، لدراسة أحوال هذه المؤسسات من خلال الجوانب الايجابية والسلبية التي تلحق بها، وذلك لتضخيم الايجابيات وتجاوز القضاء السلبيات أو الحد منها على أقل تقدير ، وتعميم ذلك على الجامعات العربية للاستفادة من تجربة أي جامعة عربية قامت بذلك (الحمد، 2011: 5/22).

2- إعطاء الواقع الاجتماعي العربي في البرامج الأكاديمية وزنا يناسب ما يعانيه هذا الواقع، وتسليح طلبة هذه البرامج بالمعرفة الكاملة، بما يؤدي إلى زيادة مقدرتهم المستقبلية من تفهم قضايا واقعهم الاجتماعي العربي ، ويمكنهم من حل مشكلاته (حسن، 2009: 14).

3- التوقف عن البرامج التي يفيض خريجوها عن حاجة السوق ، وذلك بعد عملية مسح لأسواق العمل العربية ، ووضع برامج جديدة تتماشى مع مقتضيات العصر ، وبما تتطلبه الأسواق العربية نتيجة كل جديد ، لان الجيل الشبابي عند التخرج يبحث عن فرصة له في سوق العمل ، وذلك إما لإتمام دراسته أو لبدء العمل الذي تحمله أثناء فترة الدراسة ، أو للزواج وبناء بيت ، وهذه جميعا من الضرورات التي لا يمكن إغفالها عند هؤلاء ممن هم في هذه السن (عفيفي ، 1974 : 17).

4- جعل قدرا كبيرا من البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية ، وكذلك بحوث التخرج للطلبة والرسائل الجامعية تنصب على مشاكل المجتمع العربي وتحدياته ، وذلك للخروج باستنتاجات وتوصيات ، تساعد صناع القرار على تخطي هذه المشاكل.

5- تقاضي مردود مادي ضئيل من القطاعات الشعبية التي تحتاج مشكلاتها إلى مختبرات الجامعية ، مع ضرورة إشغال الطلبة في إجراء الاختبارات ، وتحت إشراف أعضاء هيئة التدريس ، لنقل الطالب من الأجواء النظرية إلى المعامل والمختبرات التطبيقية (ملحم ، 1999 : 21) .

6- تبني الجامعة في تفعيل العلاقة بينها وبين المجتمع الثقافة الالكترونية ، وإبراز دورها في التنمية ، لان هذه الثقافة تزود الجيل الشبابي ممن هم على مقاعد الدراسة ، بكيفية خدمة الوطن بكافة أطياف مجتمعه ، وفق للقول أن تصنع التاريخ أجدى من دراسته.

7- تعزيز رؤية الجيل الشبابي الثقافية من خلال تعاون الجامعة المثمر بين الشعوب العربية ، وتخطي الحواجز والعوائق التي تعيق الاتصال الحر والمباشر ، بين أبناء الجيل والجماعات الأخرى من غير أبناء الأمة العربية أيضا ، ولا يتم ذلك الا عن طريق المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعة.

8- تأسيس حالة من الثقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع والجيل الشبابي العربي ، ، وإعطاء دور لكل منها ، لكشف عن مشاريع تنموية مشتركة ، وإقناع المجتمع بضرورة تكريم العلماء والطلاب العرب المتميزين ، لان ذلك يشكل مزيذا من العطاء والبذل لأجل تنمية الوطن العربي وتقدمه (الحمد ، 2011 / 5/22) .

9 ربط أهداف القومية العربية بأهداف الجامعة ، وإكساب الجيل الجامعي المعلومة التي بها تتحقق هذه الأهداف ، وبهذا تتحقق أهداف طرفي المعادلة التنموية المجتمع والجامعة من خلال النشء الذين هم على مقاعد الدراسة ، وهم فرسان التغيير وتبديل الأحوال نحو نهضة قومية واعدة.

10- انفتاح الجامعة على جميع مؤسسات المجتمع المختلفة وهيئاته الإنتاجية والخدمية ، وتقديم كل ما هو مفيد ، وهذا يسهم في قيادة الرأي العام العربي وتنويره ، وذلك من خلال الجيل الشبابي الجامعي عندما يدخلون معترك سوق العمل مستقبلا .

11 - ضرورة تهيئة الأجواء التعليمية ، والأحوال المعيشية المناسبة لأعضاء الهيئات التدريسية ، للحيلولة دون هجرتهم إلى الخارج ، لان مثل هذه العقول المهاجرة تعد خسارة للأوطان لا تعادلها خسارة أخرى ، بسبب امتلاكهم للخبرات التي تمكنهم من استقرار المستقبل ومعرفة مقتضياته ، ان مثل هؤلاء ثروة وطنية على مستوى القطر الواحد ، وثروة قومية على مستوى الوطن العربي الكبير ، والتفريط بهم يعني بناء أوطان أخرى غير أوطانهم الأم ، وهدم لوطننا العربي ، لكون خبراتهم التنموية التي اكتسبوها خلال مسيرتهم العلمية وعلى مدار عدة سنوات ، ستصب في سلة الأوطان الأخرى ، فتنمو وتتقدم على وطننا العربي الكبير .

12 - ضرورة مراعاة استقلالية الجامعات ، والنأي بها عن التدخلات الحكومية ، وخاصة في مجالات التعيين ، في المجالات الإدارية والتعليمية ، وكذلك في حالات الترقية والتثبيت للعمل الدائم بالجامعة ، وضرورة ترك

الأمر لأهل الاختصاص، لأنهم أكثر دراية ومعرفة في هذا المجالات، وأكثر تشخيصاً لأحوال الجامعات ومتطلباتها، ان كف أيدي مثل هؤلاء وتعطيل دورهم في الاختيار الحر، يعني ما علينا إلا استقرار مستقبل الجامعات بأنها تمنح شهادات بلا مضمون، وهذا يعطل دورها التنموي، وعند ترك الأمر لأهل الاختصاص له من النتائج الايجابية والتي منها:

أ - اختيار عضو هيئة التدريس أو العضو الإداري اختياراً قائماً على الكفاءة، ممن يستأنس فيهم المقدرة على أداء الواجب الوظيفي، ولا بد ان يخضع لشروط تتوافق وطبيعة العمل الذي سيقوم به ذلك العضو في الجامعة، عندها يكون العضو التعليمي أو الإداري في المكان المناسب.

ب - إغلاق أبواب الوساطة والمحسوبية، وهما اللتان تعدان من أبواب الفساد على اختلاف إشكاله، عندها تغلق أبواب المنافع القائمة على حساب العمل الجاد، وأبواب المصالح ومنافع الآخرين كذلك.

13 - الارتقاء بمستوى العاملين بالجامعة، لمنع الترهل الإداري وروتينية التعليم، وهذا يستوجب ما يلي:
أ - مراقبة أداء العاملين في الجامعة، واعتماد تقارير سنوية في ذلك، وتطبيق التعليمات والقوانين الجامعية بحق المقصرين

ب - جعل المناصب الإدارية والتعليمية للذين تتقدم تقاريرهم على غيرهم، ودعمهم من قبل رئاسة الجامعة، وتفويضهم صلاحيات نافذة ليغدو في أعين المرؤوسين قياديين حقا، وهذا يؤدي إلى خشيتهم وتنفيذ ما يطلبونه وظيفياً.

الخاتمة:

لقد انصرفت هذه الدراسة إلى محاولة البرهنة على صحة فرضية الدراسة والتي مفادها: ان للجامعات دور ريادي في مجال التنمية الشبابية العربية، لكونها - الجامعات - محركاً للعمليات التنموية بشقيها النظري والتطبيقي في آن واحد، للجيل القابع على مقاعد الدراسة الجامعية، وذلك انطلاقاً من تأثير الجزء (الجامعات) بالكل (المجتمعات)، والعكس صحيح أيضاً، وذلك من خلال دور محوري يقوم به الشباب جيل اليوم صناع مستقبل الغد، هذا ومن خلال الاستقرار جاءت الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية، وقد أوصلتنا إلى عدة استنتاجات هي:

1 - ضعف مستوى الكتاب الجامعي وقلة الرجوع إلى المراجع والدوريات، لتنمية العقول، من خلال تزويدها بالمعرفة العصرية، والاعتماد على التلقين مما ينعكس سلباً على دور الجامعة التنموي.

2 - ضعف نظام الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، وهذا لا يبعث على روح المنافسة، مما يبقي القديم على قدمه، ولا يؤدي إلى رسالة جامعية تنموية.

3 - هجرة العقول العربية المتميزة بسبب الدخول المنخفضة، أو المضيقات الحكومية، إلى بلدان أخرى وخاصة الغرب، مما يعكس رسالة جامعية لا ترتقي والمستوى التنموي المطلوب.

4 - ضعف التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الشعبية على اختلافها، أدى إلى التخبط العشوائي في سياسات القبول الجامعي، انعكس على مهارات وكفاءة الشباب العربي فأحبط أدوارهم التنموية، وهذا دليل على غياب الوعي الكامل بدور الجامعة في هذا المجال.

5 - ضعف التعاون بين الجامعات العربية، أدى إلى عدم استفادة البعض من تجاربها الناجحة، في مجال التنمية ذات الأوجه المختلفة.

6 - ويبقى القول ان الجامعات تعد من أهم مصادر التوعية التنموية في المجتمعات ، ولكن دورها في المجتمعات العربية قاصر لشرح الإمكانيات المادية .

واما توصيات الدراسة فهي :

- 1 - ضرورة ربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمعات العربية .
- 2 - تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العربي ، عن طريق تطوير أداء القوى العاملة.
- 3 - تضمين المناهج والبرامج الجامعية ابعادا وطنية واخرى قومية ، وربطها باحتياجات السوق، وتقييمها بشكل دوري .
- 4 - العمل على استقلالية الجامعات العربية ، وعدم التدخل الحكومي في شأنها التعليمي والإداري .
- 5 - دعم الجامعات ماديا ، والاعتراف بدورها التنموي ، ومحاربة الفساد المتعلق بالمجال الأكاديمي والإداري داخل أروقة الجامعات العربية ..

المراجع:

- 1 - - احمد ، مصطفى (2002)، برنامج إدارة الجودة وتطبيقاتها ، قطر:المركز العربي للتدريب التنموي لدول الخليج (23-26) حزيران.
- 2 - أحلام ، الدمرداش (2000) ، تنمية اتجاهات الشباب نحو العمل في المشروعات الانتاجية الصغيرة، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية ، حلوان : جامعة حلوان ، العدد(10) .
- 3 - تفاحة ، سلى (2009) البعوث الجامعية أهدافها ومتطلباتها ،مجلة الزهراء (الخرطوم) ، العدد(139) .
- 4 - حجازي ، عزت (1985) ، الشباب العربي ومشكلاته ، سلسلة عالم المعرفة (6) ، الكويت .
- 5 - الحمد ، جواد (2011) ، دور الشباب في التغيير، صحيفة السبيل (الاردنية)9 الصادرة بتاريخ 22 أيار.
- 6 - ديرانية ، طه (2013) التعليم والتنمية ، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية ، حلوان جامعة حلوان ، العدد (8) .
- 7 - سالم ، محمد طير (2014) ،تحولات في رسالة الجامعات العربية ،مجلة العلوم التربوية (جامعة البصرة) العدد(5) .
- 8 - الشبة العنكبوتية ، برنامج مهارات الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الاطلاع 25 حزيران.2015
- 9 - شحادة ،نعمان(2003) ،نحو استراتيجية جامعية عربية جديدة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الموسوم ب: (دور الجامعات العربية في تعزيز الهوية العربية) ، الواقع بين 4-6 تشرين الأول / قطر.
- 10 - عابدين ، محمد شريف (1993) ،الجامعة بين التدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، رسالة ماجستير (غير منشورة) - جامعة آل البيت : كلية التربية .
- 11 - عفيفي، محمد هادي(1974)،الاتجاهات المعاصرة في التعليم الجامعي، مجلة الثقافة، المنظمة العربية للتربية
- 12-العمرى ، بيان (2014) ،بيان الدورة السابعة عشرة لجائزة عام 2015 -عمان مركز دراسات الشرق الأوسط .
- 13- فرجاني ، نادر(2009) هجرة العقول العربية : هجرة داخلية وأخرى خارجية ،ندوة تراجع الجامعات العربية : الأسباب متعددة والحلول معلومة .

- 14 - متروك ، سالم (2013) مؤسسات المجتمع المدني ودورها التنموي ، بيروت : دارصادر .
- 15 - المجالي ، عبد السلام (2014) ، استراتيجية التعليم العالي - الكرك : جامعة مؤتة
- 16 - المشعان ، ساجد شرقي (2008) ، دور الجامعة في تطوير وتنمية المجتمع ، المجلة العلمية (جامعة البصرة العدد(10)
- 17 - المقداد ، محمد وآخرون(4014) ، التربية الوطنية - عمان : المؤلفون .
- 18- أبو ملحم ، احمد (1999)، أزمة التعليم العالي: وجهة نظرتتجاوز حدود الأقطار، معهد الإنماء -بيروت : دار الفكر..
- 19 - أبو هلال وآخرون(1998)مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل، سلسلة(9)، نابلس: مركز البحوث الفلسطينية.

**أثر التدريب والجودة الشاملة في ظل التخطيط المكاني على تحقيق التنمية البشرية المستدامة
- دراسة ميدانية في شركة الفداء العامة إحدى الحاضنات التكنولوجية**

الدكتورة أمّنة حسين صبري علي
مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا / جامعة بغداد-العراق

البريد الإلكتروني:
amna20052005@yahoo.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح أثر التدريب والجودة الشاملة لمستويات محددة في حاضنات الأعمال التكنولوجية في استقطاب ودعم وتأهيل ورغد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموارد البشرية الفعالة، ذلك من خلال البحث الميداني التي أجريناه في شركة الفداء العامة العراقية، حيث استهدف البحث المستويات الوسطى والمتمثلة في العاملين المسؤولين عن ترجمة القرارات الاستراتيجية من خلال اتخاذ القرارات التكتيكية الخاصة بتطوير العاملين وتمكينهم وبناء القدرات اللازمة والفاعلة. وتوصلنا إلى أن الحاضنة التكنولوجية المتمثلة بشركة الفداء العامة تقدم مجموعة من الخدمات في تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والجودة الشاملة ببعدها البشري التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الأداء الكلي وتطوير العاملين والعمل المستمر برؤيا مستقبلية وتنمية مستدامة شاملة، الأمر الذي يسمح بوضع الأسس اللازمة لتطبيق المبادئ الأساسية في العدالة والمسؤولية الاجتماعية اللازمة لتطوير العملية التنموية الشاملة واستثمار رأس المال البشري الفعال.

الكلمات الدالة: التدريب، الجودة الشاملة ببعدها البشري، حاضنات الاعمال التكنولوجية، التمكين وبناء القدرات، التنمية المستدامة الشاملة، الاستثمار في رأس المال البشري الفعال، المشاركة المجتمعية، المسؤولية الاجتماعية.

Abstract

This Research aims to clarify the impact of training and TQM for specific levels of Technological Business Incubators in Attracting, Support and Qualifying and Supplement the small and medium Enterprises effective Human Resources, through field research that we conducted in the Iraqi public Fida company, where targeted search and Central levels and of those responsible for workers translation of strategic decisions by taking tactical decisions for the development of employees and enable them to build the necessary and effective Capacity and we determined that the Incubator technology of Fida company offer a range of services in the Development of Human Resources through training and TQM of the Human dimension that would lead to improving the overall Performance and Development workers and continuing to work the vision of a future comprehensive and Sustainable Development, which allows the Development of the necessary foundations for the application of the basic principles of justice necessary for the Development of the overall Development process and Effective Human Capital Investment and Social Responsibility.

المقدمة:

إن إكساب المتدربين من الموارد البشرية المعارف والمهارات الضرورية من أجل بناء واكتشاف قدراتهم وإمكاناتهم وتمكينهم أمر ضروري من أجل خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه عبر مؤسساته المختلفة، وهدف من الضروري أن تسعى إليه المجتمعات التي تحاول أن تحقق التطور والرفق حيث يعد التدريب والتمكين من أكثر الاستراتيجيات المعترف بها في إطار تنمية الموارد البشرية، والعمل على تعزيز القدرات وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للموارد البشرية، ذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة التي تبدأ بتشكيل أفراد المجتمع الفاعلين ذوي الكفاءة والجودة الشاملة التي تؤدي بالتالي إلى تحقيق أهداف المجتمع النابعة من حاجاته الحالية والمستقبلية.

وتعد حاضنات الاعمال بكافة انواعها بصورة عامة منظومة عمل متكاملة تساعد في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات واعدة كفيلة بخلق فرص عمل للشباب الفاعل واستثمار فاعل في رأس المال البشري لتعزيز عملية التنمية المستدامة وتعد كذلك المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي والنمو والابتكار والجودة ذلك لدعم المبادرين والمبدعين لتجسيد أفكارهم ومساعدتهم على تأسيس المشاريع التنموية من خلال توفير بيئة متكاملة من الخدمات والاستشارات التي تؤدي إلى إنشاء وتطوير هذه المشروعات، والعمل على تحويل الأفكار من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، وتعد الحاضنات وحدات دعم علمي وتكنولوجي وتقام في قطاعات عدة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة و التركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات مثال على ذلك الحاضنات التي تقام داخل الجامعات، التي تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من هيئة التدريس والباحثين والخبراء في مجالاتهم، كذلك إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عملية التنمية، وهناك الحاضنات التكنولوجية التي تستقطب الأيدي العاملة وتوفر فرص العمل المناسبة للشباب لاستثمارهم في القطاعات الانتاجية والخدمية على حد سواء والتي تعد من الاساليب الناجعة والمهمة في معالجة حالة البطالة المتفشية بين الشباب العربي بصورة عامة، فضلا عن الانواع الاخرى من الحاضنات كل حسب الاختصاص والحاجة .

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في ضعف المعرفة الكاملة لدور واهمية التدريب في الوصول الى التنمية البشرية ببعدها المكاني، ذلك من خلال الاستثمار الافضل في الموارد البشرية الفعالة في إطار الجودة الشاملة كوسيلة استراتيجية في العملية التنموية والتخطيط المكاني للموارد البشرية واساس تطبيقها في حاضنات الاعمال التكنولوجية الهادفة الى تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال العدالة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية كأحد المتغيرات الاساسية في العملية التنموية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال توضيح أهمية التدريب والجودة الشاملة في عملية الاستقطاب الفاعل للموارد البشرية في حاضنات الاعمال ليس فقط لتوفير فرص العمل بل من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة وكالاتي:

- 1- أهمية المتغيرات المبحوثة كظواهر مهمة تربط بين محورين مهمين (التدريب والجودة الشاملة) لهما تأثير كبير على التنمية البشرية كمحور اساس للفعل التنموي على المستوى المحلي كأحد مستويات التخطيط المكاني.
- 2- يمكن ان يقدم البحث حلول وتوصيات فيما يتعلق بتطوير وتعزيز الارتباط بين محوري التدريب والجودة الشاملة ببعدها البشري والذي يعد الاساس في وضع الرؤى المستقبلية لتطوير حاضنات الاعمال ودعما لتحقيق التنمية البشرية المستدامة .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أثر التدريب والجودة الشاملة في مستويات محددة في استقطاب ودعم وتأهيل ورغد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموارد البشرية الفعالة وذلك من خلال الدراسة الميدانية في شركة الفداء العامة والتي تُعد إحدى حاضنات الأعمال التكنولوجية وكما يلي:

- 1- التأطير النظري الذي يربط بين التدريب والجودة الشاملة ببعدها البشري كأحد المتغيرات الأساس في التنمية البشرية .
- 2- تشخيص علاقة الارتباط والتأثير بين التدريب والجودة الشاملة لتعزيز العملية التدريبية كمتغير أساس ضمن الهيكل التنظيمي لحاضنات الأعمال التكنولوجية.
- 3- إظهار الأثر الذي يلعبه التدريب في تحقيق متطلبات الجودة الشاملة في ظل التخطيط المكاني للموارد البشرية كأساس في عملية استقطاب الموارد البشرية الفاعلة واستثمارهم في حاضنات الأعمال ذلك لتوفير فرص عمل عادلة ولتحقيق التنمية البشرية المستدامة .

فرضية البحث:

- 1- توجد علاقة ارتباط بدلالة معنوية بين متغيرات التدريب والجودة الشاملة ببعدها البشري.
- 2- هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأساليب التدريب والجودة في تطوير وبناء القدرات داخل الحاضنات التكنولوجية للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة. ذلك من خلال مفهوم حاضنات الأعمال وما تحمله من وظيفة وركائز تعد خيارا استراتيجيا لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة وفلسفة للإبداع وتنشيط المبادرات الفكرية و الريادية.

حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية على المستوى المحلي بقطاع الصناعة وتحديدًا بشركة الفداء العامة كحالة دراسية والتي يمكن اعتبارها نواة أساسية وفاعلة في وضع الرؤى المستقبلية لدعم وتطوير حاضنات الأعمال .

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهجية الوصفية في الجانب النظري بما متوفر من مصادر عربية واجنبية، كما تم الاستفادة من الانترنت، أما الجانب العملي التطبيقي فقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال المعلومات العامة عن الجهة المبحوثة، فضلا عن تحليل بيانات استمارات الاستبانة والحصول على المعلومات لغرض الاستقراء والتحليل للوصول إلى النتائج المطلوبة .

الجانب النظري: الإطار المفاهيمي

أولاً: الرؤية المعاصرة لمفهوم تدريب وتنمية الموارد البشرية

1- التدريب

يعد التدريب من الوسائل الفعالة للوصول إلى نتائج تساعد في تنمية الموارد البشرية (عقيلي، 2005، ص435) ، ويمكن ان نعرف التدريب على انه جهد وعملية منظمة مستمرة لتنمية مجالات واتجاهات الموارد البشرية، ذلك لتحسين الاداء ولإكسابهم مهارات وقدرات ومعارف واعطائهم الفرص المناسبة للتغيير عن طريق التحفيز المستمر على تعلم واستخدام الاساليب الحديثة (العزاوي، الحميدري، 2004، ص244) ، على وفق استراتيجيات للتدريب تتلاءم مع مستوى الاحتياج من الموارد البشرية الفعالة، ذلك لسد الفجوة بين ما تمتلكه الموارد البشرية من مهارات ومعارف وبين المعارف والمهارات التي

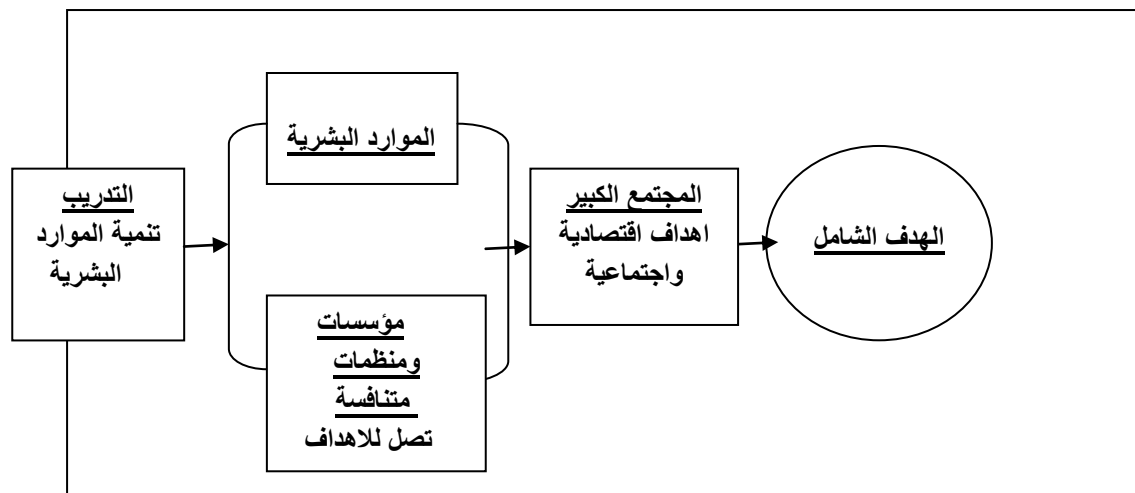
تحتاجها متطلبات التطور والتنمية كإمكانات تنموية فاعلة للوصول الى الجودة الشاملة اللازمة من اجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

اما مفهوم التدريب كنشاط فهو يؤدي الى رفع كفاءة العاملين ، ويمكن القول بأن التدريب "عمل أو نشاط من أنشطة إدارة الموارد البشرية والذي يعمل على تقرير حاجة الأفراد الفاعلين في مختلف المستويات للتطوير والتأهيل، في ضوء نقاط الضعف والقوة الموجودة في أدائهم وسلوكهم خلال العمل" (الهيبي، 2004، ص89).

2- أهداف التدريب من منظور تنمية الموارد البشرية

تتجلى أهمية التدريب في إنه يتيح للعاملين التأقلم مع التغيرات التي تحدث للعمل على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي، نظرا لحالة التطور التي تمس أسلوب العمل والتي تؤدي بدورها إلى تغيير طبيعة العمليات الوظيفية ، فضلا عن أن التدريب هو في حد ذاته صقل للمهارات والخبرات والمعلومات والمعارف،(مؤيد، عادل، 2002، ص13-14)، إن التوجه الشامل والمتكامل لتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتنسيق للموارد البشرية مع جميع الموارد (المادية والبشرية) والتي تؤدي بالنهاية إلى نشوء قيمة إضافية لا يستطيع أي من هذه الموارد تكوينها لوحده، وهذا هو أحد اهم الفوائد المتمخضة عن الاهداف الأساسية الناجمة عن الإدارة الاستراتيجية لوظيفة التدريب الجيدة والمخطط(1) يوضح ذلك.

مخطط(1) مساهمة التدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق اهداف المجتمع



السنة الداخلة

المصدر: الباحث من خلال المفاهيم والاهداف

ثانيا: الجودة الشاملة في العملية التخطيطية

1- تعاريف الجودة

يهدف مفهوم الجودة الى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة وبمستويات معلومة ومحددة، ذلك من خلال الاستجابة لاحتياجات السكان المستهدفين من العملية التنموي، وقد يكون من المناسب الاشارة الى معنى ومفهوم الجودة كما ورد في بعض المعاجم العربية، اذ يشير المعجم الوسيط الى ان الجودة تعني كون الشيء جيدا وفعلها الثلاثي(جاد) اي العمل المتقن(الزيدان، 2009، ص24). وإدارة الجودة هي عملية ضبط وتوثيق ومراقبة وتحسين العمليات المختلفة ، ذلك لضمان مطابقتها لمعايير الجودة القياسية، فالجودة باختصار هي السعي إلى ضمان جودة المنتج أو الخدمة مهما تباينت ظروف أو عناصر التشغيل ، كذلك تتضمن إدارة الجودة مبدأ اساسي وهو مبدأ التحسين المستمر. وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان تقديم تعريف دقيق للجودة حيث أن كل شخص له مفهومه الخاص للجودة. وعليه فالجودة

هي (الريادة والامتياز في التخطيط والتنفيذ) ومن الضروري أن يُنظر لها على أنها فلسفة مشتركة تشكّل جزءاً جوهرياً من قيم وثقافة العملية التنموية الشاملة. والمخطط (2) يبين ذلك

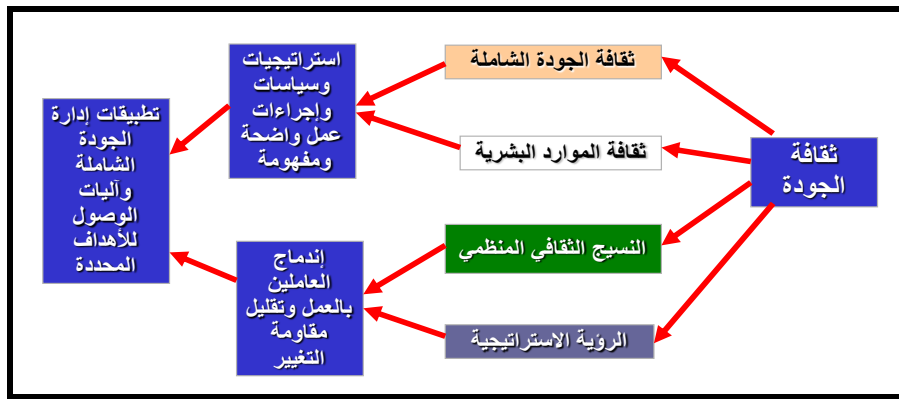
فالريادة : تعني السبق في الاستجابة لمتطلبات الناس .

والامتياز: يعني الاتقان (الضبط والدقة والكمال) في العمل والتنفيذ..

ان الجودة بصورة عامة تشترك في الآتي:

- 1- التحسين والتطوير المستمر لتحقيق الاهداف (القصيرة ، المتوسطة ، بعيدة المدى).
- 2- المشاركة والتشاركية في الادارة والتخطيط السليم.
- 3- المراجعة والاستجابة لمتطلبات وحاجات الناس.

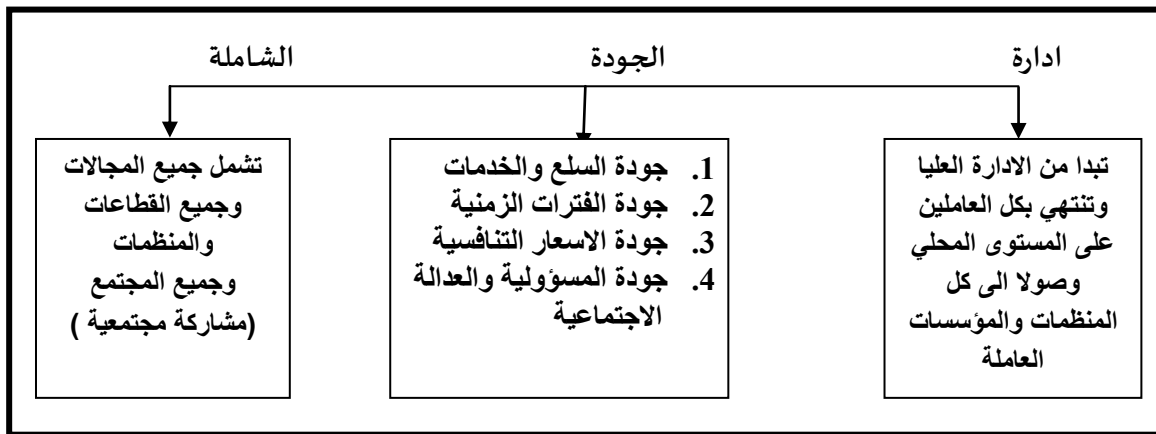
مخطط (2) ثقافة الجودة



المصدر: الباحث من خلال المفاهيم

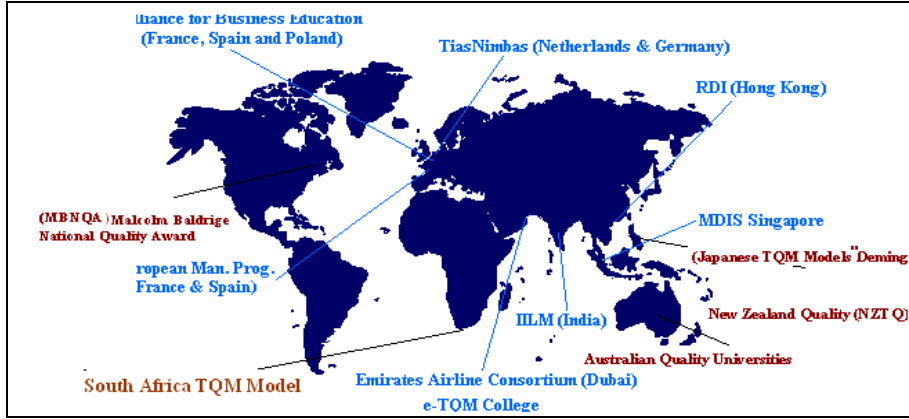
2- مفاهيم إدارة الجودة الشاملة TQM:

اتخذت إدارة الجودة الشاملة عدة معاني أبسطها هي: أسلوب إداري وجزء من عملية متكاملة وشاملة ومتربطة لتحقيق النجاح طويل الأمد من خلال إرضاء متلقي الخدمة المستهدفين من العملية التنموية، وتعتمد إدارة الجودة الشاملة على المشاركة المجتمعية في تحسين العمليات والمنتجات والخدمات والبيئة الثقافية للعمل ، وتعود إدارة الجودة الشاملة بالفائدة على أعضاء المؤسسة والمجتمع على حد سواء (احمد، 2010، ص238). والشكل (1) يوضح ذلك



شكل(1) مفهوم ادارة الجودة الشاملة، المصدر: (العاني، وآخرون، 2002)، (بتصرف)

والشكل (2) يوضح مراكز الجودة في العالم بصورة عامة.

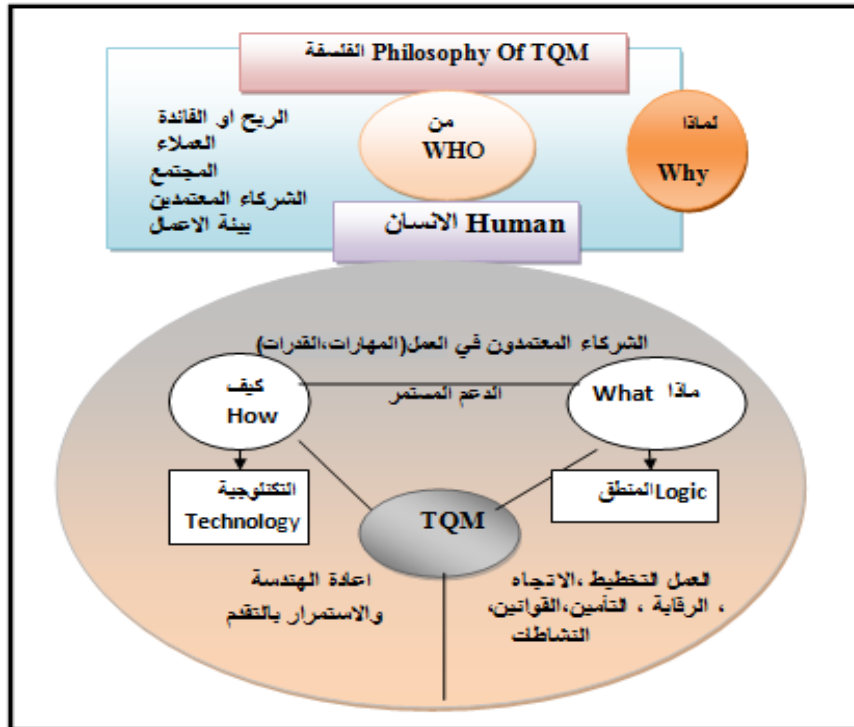


شكل (2) يوضح بعض مراكز الجودة والتحسين والتميز في العالم

<http://www.brad.ac/acad/managment/external>

واعتمادا على منهج الجودة الشاملة، تأخذ الـ TQM ثلاثة أبعاد:

- (1) البعد البشري (جودة التكنولوجيا البشرية)، المهارات، القدرات، المعارف.
 - (2) البعد المنطقي (جودة تكنولوجيا البيئة): بيئة العمل وصحة الانظمة واللوائح والقوانين والسياسات والاجراءات والنشاطات.
 - (3) البعد التقني (جودة التكنولوجيا المادية) الآلات والمعدات والشكل (3) يوضح ذلك.
- وفي رأينا البعد الاول هو الأكثر اهمية رغم انه البعد المرئي بصورة اقل في TQM .



شكل (3) الأبعاد الثلاثة في الجودة الشاملة

Source: N, Canada, 1992, p55

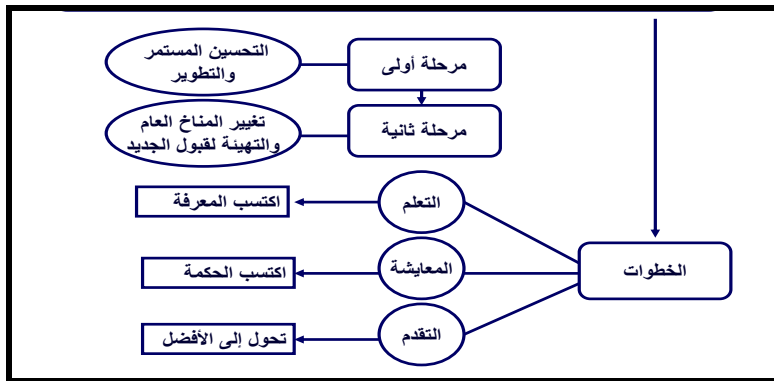
3- مفهوم وفلسفة إدارة الموارد البشرية وعلاقتها في تطبيقات الجودة الشاملة

المدخل المعاصر لمفهوم إدارة الموارد البشرية ومن خلال إخضاعه لسياقات التخطيط والتخطيط الاستراتيجي تحديدا وأهدافه البعيدة يضمن لها الاستدامة المستقبلية والتواصل الديالكتيكي مع التنمية الشاملة، ولا يتقاطع معها، فهو غير جزئي أو منعزل مقتصر على جيل أو الأجيال الراهنة بل يتواصل بالضرورة مع الأجيال اللاحقة المستقبلية بشكل متجانس، كما انه حيوي المنظور يتكامل مع جميع الجزئيات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، لذا فهو منظومة بؤرية ضمن نظام كلي ديناميكي الحراك والتطور بشكل توالدي منتج (العزاوي، 2009، ص 211)، (بتصرف).

ولعل ابرز الافتراضات والمبادئ التي تبنى عليها فلسفة الموارد البشرية في تطبيقات الجودة الشاملة هي:

- 1- الإطار الكلي المتفاعل مع التنمية المستدامة باعتبارها الحاضنة والوعاء الشامل و البوتقة التي تنصهر فيها عناصر الموارد البشرية والعناصر الأخرى التي تترابط معها عضويا .
 - 2- البعد الاستراتيجي والأهداف بعيدة المدى التي تتجاوز الحسابات التشغيلية والاستثمارية المتجزأة أو المحدودة .
 - 3- تستند على إدارة المعرفة وتقنية المعلومات والحواسيب وشبكة الانترنت العنكبوتية العالمية والانصال المتقدم
 - 4- تعتمد الإنسان المنتج وسيلة للتنمية وهدفا مركزيا لها في الوقت ذاته .
 - 5- تؤكد على تهيئة واستحضار المزيد من فرص العمل وامتصاص البطالة وعدم تسريح العاملين بشكل عشوائي
 - 6- احترام البيئة التي يعيش فيها الإنسان ويصونها ويحافظ عليها .
 - 7- اعتماد سياسة التمكين بمعايير الجودة الشاملة للبعد البشري في إشراك العاملين بصنع القرار والتطوير والتخطيط والتكيف مع البيئة .
 - 8- اعتماد مبدأ الاستدامة في التواصل مع الأجيال اللاحقة وبناء المرتكزات والبنى التحتية اللازمة للأجيال القادمة .
 - 9- الموارد البشرية Human Resources وإدارتها الاستراتيجية الواعية هي بؤرة ومحور القطاعات الحيوية الأساسية للاقتصاد الوطني وتنميتها .
- والمخطط(3) يبين مراحل واجراءات التطبيق.

مخطط(3) تطبيق اجراءات الإدارة بالجودة الشاملة في إدارة الموارد البشرية



المصدر: الباحث

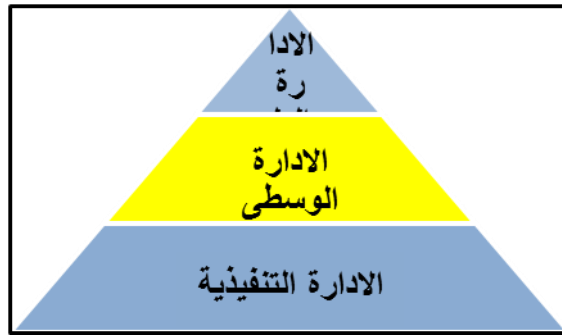
4- المستويات التخطيطية لتدريب الموارد البشرية على الجودة الشاملة

يشمل التدريب على الجودة كافة المستويات التخطيطية في الهيكل التنظيمي للعاملين الفاعلين، تبعا لإحتياجاتهم التدريبية وكما موضح في الشكل(4) وكالاتي :

- 1- مستوى الادارة العليا
- 2- مستوى الادارة الوسطى
- 3- مستوى الادارة التنفيذية

وإن اعمال كل من هذه المستويات الثلاث تختلف من مستوى الى آخر، حيث ان الادارة العليا مسؤوليتها اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهي بمثابة الرئان للسفينة، والوسطى مسؤوليتها اتخاذ القرارات التكتيكية، لذلك لابد من تنمية القدرات والمهارات في هذا المستوى حيث ان اي فشل يكون ناتج عن عدم او خلل في التدريب والتعليم سوف ينعكس بطبيعة الحال على القرارات وعلى المستويات الاخرى. اما المستويات التنفيذية فإن قراراتها تتعلق بالقرارات ذات المدى القصير وفي ظروف التأكد التام(كابيلي، 2004).

بصورة عامة سوف نؤكد في بحثنا هذا على المستويات الوسطى والمتمثلة في العاملين المسؤولين عن ترجمة القرارات الاستراتيجية من خلال اتخاذ القرارات التكتيكية الخاصة بتطوير العاملين وبناء القدرات اللازمة والفاعلة في العمل، ذلك لأنها حلقة مهمة تعمل بمثابة العمليات والحلقة الوسطى في التغذية الاسترجاعية ما بين المستويات كافة.



شكل(4) مستويات الموارد البشرية

المصدر: الباحث

ثالثا: أَلحاضنات انواعها وأهدافها

1- ماهية أَلحاضنات

الحاضنة هي مؤسسة صممت خصيصا لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال سلسلة من المصادر الداعمة التي تقدم الخدمات المتعلقة بتبني أفكار المبدعين لإنتاج منتجات جديدة أو تطوير صناعات قائمة من خلال تكوين مشروعات صغيرة أو متوسطة حيث تقدم لهم المعلومات الكافية والدراسات اللازمة لخطط العمل وجدوى المشروعات وتسويق منتجاتهم واستمرار نموها كما يقدم خدمات شاملة متمثلة في المكان، الخدمات وشبكات الاتصالات الى جانب توفير بعض المعدات والمستلزمات (<http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/>) ، (بتصرف) اي انها :

■ الربط مع الجهات المساعدة في إنجاح المشروع مثل مصادر التمويل والمعامل والمختبرات والمصانع ..وغيرها .

■ حاضنات الاعمال هي مؤسسات تنموية واقتصادية هدفها دعم ورعاية المبادرين والمبدعين

والمبتكرين من اصحاب افكار المشروعات الطموحة وبرؤيا مستقبلية.

تعود فكرة الحاضنات إلى بداية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد والبطالة وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية وبالتالي ظهرت الحاضنة الأولى سنة 1956 والحاضنة الثانية سنة 1959 نتيجة لذلك .

في سنة 1973 نتيجة للكساد الصناعي الذي عطل صناعة الصلب وصناعة النسيج الإنجليزية وبمساعدة أمريكية بدأت أول الحاضنات الإنجليزية.

مع بداية الثمانينات انتشرت فكرة الحاضنات في أوروبا الغربية ودول شرق آسيا وتعددت المسميات حسب كل دولة حتى وصل عدد الحاضنات حالياً إلى حوالي (5000) حاضنة (تركمان، 2006)، (بتصرف) .

ظهرت فكرة الحاضنات لدى الدول العربية مع منتصف التسعينات بمساعدة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي حيث لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دوراً مهماً خاصة في دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

2- أهداف الحاضنات

تهدف حاضنات الأعمال والابتكار التقني إلى دعم المبادرين المبدعين والمخترعين وأصحاب الأفكار لتكوين مشروعات صغرى ومتوسطة واستيعاب واستحداث وظائف ومواقع عمل وزيادة الدخل الوطني من خلال تنمية الرأس المال المعرفي واستخدام القوى العاملة الماهرة الفاعلة وتحقيق التنمية المستدامة (سماي، 2010)، (بتصرف) وذلك من خلال:-

- تنمية منطقة محددة.
- تنمية أولويات تقنية محددة.
- تطوير الأسواق وتزويدها بمنتجات جديدة.
- ربط التعليم والتدريب بسوق العمل.
- تنمية اقتصاد المعرفة إلى جانب تنمية اقتصاد الموارد الطبيعية.
- زيادة القدرة التنافسية المعرفية للدولة.

3- أنواع الحاضنات

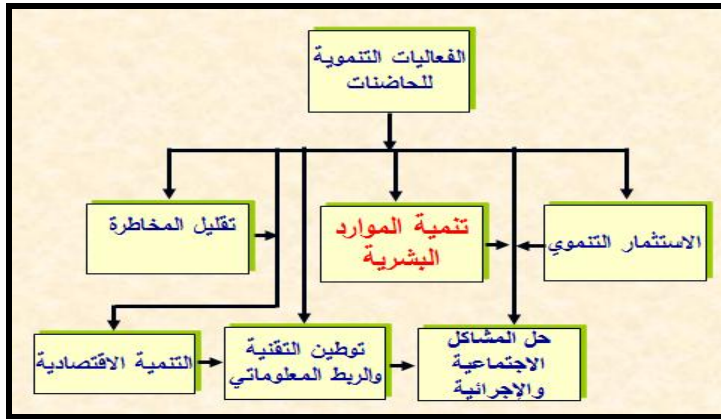
هناك العديد من أنواع الحاضنات حيث تختار كل دولة ما يناسبها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم مصالحها في زيادة الدخل القومي والاستخدام الأمثل للقوى العاملة وتوفير احتياجات السوق الوطني وتعزيز قدرتها على المنافسة العالمية. جدول(1) يبين اعداد الحاضنات والمخطط(4) يوضح انواع الحاضنات، وتتلخص اغراض الحاضنات في الاتي :-

- حاضنات مصممة لاستخدام مزدوج (اعمال – تقنية)
- حاضنات مصممة لأغراض تقنية محددة
- حاضنات مصممة لتنمية المجتمعات
- حاضنات مصممة لشركات مصنعة

4- دور الحاضنات في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

معظم المرجعيات تؤكد أهمية الحاضنة في تنمية الموارد البشرية سواء من حيث التدريب والتطوير وبناء القدرات والتأهيل لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة وإدارتها وتنميتها خلال فترة التواجد بالحاضنة أو من خلال تحفيز هذه الموارد على العمل المنتج والمجدي اقتصاديا وبجودة عالية. وقد أوضح التقرير الوطني للتنمية البشرية أن تنمية الموارد البشرية في سياق الاهتمام بالمشروعات ودعمها ومساعدتها يتقاطع مع جملة من المعطيات السياسية و الاقتصادية والتشريعية. والمخطط (5) يوضح ذلك

مخطط (5) دور الحاضنات في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

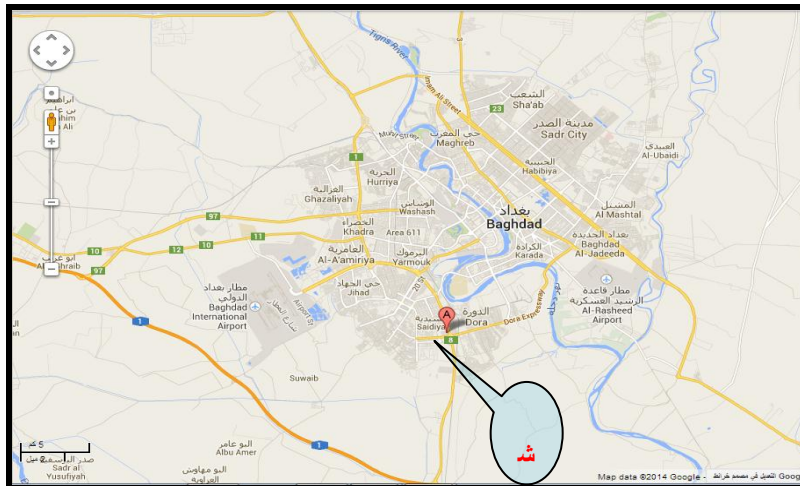


المصدر: الباحث من خلال المفاهيم

الجانب العملي: تحليل المعلومات واختبار الفرضيات

أولاً: نبذة عن منطقة الدراسة (شركة الفداء العامة)

شركة الفداء العامة إحدى الشركات الرئيسة في وزارة الصناعة والمعادن العراقية والشركة الوحيدة في مجال الهيدروليك من حيث تصميم وتصنيع وصيانة وتأهيل كافة المنظومات الهيدروليكية والهوائية والتزيت والتشحيم لمختلف المعدات والمكائن والأجهزة والخطوط الانتاجية وكافة التطبيقات الهندسية المختلفة، فضلاً عن صناعة المعدات التخصصية والمخمدات والعجلات الخدمية . موقعها الجغرافي في بغداد – السيدة (شكل 5)، على مساحة تزيد عن (8500 م²)، تأسست عام 1998، يبلغ عدد منسوبيها (1100) منتسب، منهم (112) مهندس متخصصين في مجالات الانتاج الميكانيكي والسيطرة الكهربائية والمنظومات (الفداء، 2012).



شكل (5) موقع منطقة الدراسة (شركة الفداء العامة)

وتمتلك الشركة اربع مصانع رئيسية وهي:

- 1- مصنع المعدات التخصصية والخدمية
 - 2- مصنع الانظمة الهيدروليكية والهوائية
 - 3- مصنع انتاج العناصر الهيدروليكية والهوائية
 - 4- مصنع المخدمات والمهام (المصنع الوحيد في العراق المتخصص بإنتاج مخمدات الصدمة للسيارات ولعدد من الانواع المختلفة وبطاقة انتاجية تصل الى 34000 سنويا.
- فضلا عن وجود اتفاقيات مع شركات عالمية تعزز امكانيات الشركة في الدخول بمنتجات متعددة وقد شرعت باتفاقية شراكة مع شركة رايزر (Raiser) الايطالية ومجموعة شركات عالمية. وحددت المشاريع المستقبلية للشركة كما يلي:
- 1- خط لإنتاج الاسطوانات الهيدروليكية
 - 2- ورشة متطورة لفحص وصيانة الصمامات التناسبية
 - 3- انشاء خطوط انتاجية حسب الشراكات مع الشركات العالمية الرصينة

ثانياً: تحليل استجابات أفراد العينة وتصوراتهم عن متغيرات البحث

ينطوي على استخدام البرنامج الاحصائي SPSS في تحليل البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبانة وعددها (25) استمارة موزعة على جميع العاملين في المستوى الاداري الوسط (كما ذكر في ص7) اي بنسبة 100% والمصممة على ضوء مقياس (Likert) خماسي التدرج من اعلى وزن فيه (5) لتمثل (اتفق تماماً)، الى اوطأ وزن فيه (1) لتمثل اقل وزن فيه (لا اتفق تماماً). تم استخراج معامل كرونباخ ألفا (Cronbachs Coefficient Alpha) (α) [$0 \leq \alpha \leq 1$] لقياس درجة مصداقية إجابات عينة البحث على أسئلة الاستبانة ، وقد بلغت قيمة ألفا لعينة البحث بعد ادخال فقرات الاستبانة في البرنامج الاحصائي SPSS وظهر النتائج بمقدار (94%) ، اي بمصداقية وثبات عالي.

ومن ثم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لغرض التعرف على مدى الانسجام والتوافق في آراء العينة وتصوراتهم عن متغيرات البحث ، وتم اعتماد معيار الاختبار المتمثل بالوسط الحسابي الفرضي* البالغ (3) كمتوسط اداة القياس بهدف قياس وتقييم الدرجة المتحصل عليها، والجدول (2) يوضح ذلك من خلال ابعاد متغيرات البحث [أولاً: متغير التدريب ، ثانياً: متغير الجودة الشاملة] .

جدول (2) أولاً: الوصف العام والتفصيلي لاستجابات افراد العينة حول متغير التدريب

ت	الابعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التدريب اداة اساسية في تحقيق الجودة الشاملة	4.20	1.105
2	اهمية التوازن بين التدريب في مراكز متخصصة والتدريب في داخل حاضنات الاعمال التكنولوجية	4.15	1.182
3	وقت وتسلسل التدريب يتلاءم مع وضع المتدرب	4.05	1.050
4	تحديد الفئة الوظيفية المستهدفة لكل برنامج تدريبي مدرج ضمن الخطة	4.05	1.050
5	الاهتمام بإشراك الجميع في دورات تدريبية لغرض تطوير وتنمية وبناء قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم	4.20	1.105
6	اشراك العاملين في دورات تدريبية لتطبيق الأتمتة والانظمة الحديثة في العمل	4.05	1.050

7	التدريب افضل وسيلة لإكتساب المهارات العملية	4.20	1.105
8	نتائج استخدام تقنية المعلومات والانظمة الحديثة مرضية	4.20	1.105
العام		4.14	1.094

* الوسط الحسابي الفرضي: هو عبارة عن متوسط اعلى درجة في المقياس (5) واوطأ درجة فيه (1) اي ان:

$$(1+5/2)= 3$$

تبين من خلال النتائج المستخرجة في الجدول اعلاه ان الوسط الحسابي الموزون لبعء التدريب بلغ (4.14) بانحراف معياري قدره (1.094) ويتضح من ذلك بان الوسط الحسابي الموزون اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (معياري الاختبار) البالغ (3) ويعود ذلك الى ارتفاع مستوى الادراك لأهمية بعء التدريب على مستوى العمل المطلوب حالياً ومستقبلاً.

تابع جدول (2) ثانياً: الوصف العام والتفصيلي لاستجابات افراد العينة حول متغير الجودة الشاملة

ت	الابعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الاعتماد على سياسة الحوافز والمكافآت لدعم الروح المعنوية	4.25	1.118
2	الاعتماد على توفير النوعية الملائمة من المنتج للمجتمع	4.05	1.050
3	الحرص على تنظيم دورات تدريبية للتحسين المستمر	4.20	1.105
4	تحسين مستوى الاداء وتطوير التراكم المعرفي	4.20	1.105
5	السعي الى زيادة التخصيصات المالية الخاصة ببرامج التدريب والتطوير والجودة	4.05	1.050
6	الحرص على استقطاب الافكار التي تدعم التطوير بالعمل	4.25	1.164
7	الارتقاء بجودة العمل على وفق المعايير والمواصفات العالمية	4.05	1.050
8	السعي للعمل على تقديم منتجات بجودة عالية واسعار منخفضة	4.25	1.020
العام		4.16	1.083

بلغ الوسط الحسابي الموزون لمتغير الجودة الشاملة (4.16) بانحراف معياري قدره (1.083) ويتضح بذلك انه اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (معياري الاختبار) البالغ (3) ويعود ذلك الى ارتفاع مستوى ادراك افراد مجتمع العينة لبعء الجودة الشاملة فضلاً عن التدريب للوصول الى المستوى المطلوب من التطور لخدمة المجتمع المستهدفين من العملية الانتاجية ذلك لتحقيق العملية التنموية الشاملة من خلال تظافر الجهود المجتمعية التشاركية في ظل الاستثمار في المورد البشري داخل حاضنات الاعمال التي تعمل على اساس معايير المسؤولية الاجتماعية التي تحقق العدالة الاجتماعية .

ثالثاً: قياس علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

ينصرف البحث الى قياس علاقات الارتباط بين متغيرات البحث واختبار معنوياتها التي تضمنتها الفرضية الاولى والفرضية الثانية، ذلك باستخدام معامل الارتباط البسيط (Spearman). ومن ثم اختبار معنوية معاملات الارتباط المستخرجة باستخدام اختبار (t).

1- اختبار الفرضية الاولى:

توجد علاقة ارتباط بدلالة معنوية بين متغيرات التدريب والجودة الشاملة ببعدها البشري. ومن اجل قبول الفرضية من عدم قبولها تم اختبار معاملات الارتباط باستخدام اختبار (t) للتحقق من معنوية العلاقة بين بعد التدريب (X)، وبعد الجودة الشاملة (Y) والجدول (3) يبين النتائج:

جدول (3) نتائج علاقات الارتباط بين بعد التدريب وبعد الجودة الشاملة

المتغير المستقل	المتغير التابع (Y) الجودة الشاملة	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية
(X) التدريب	0.968	1.957	1.729

القرار: قبول الفرضية بدرجة ثقة 95%.

ويتضح من نتائج الجدول (3) ما يأتي:

وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة احصائية على مستوى معنوية (0.05) بين التدريب والجودة الشاملة بقيمة ارتباط (0.96)، وإن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.957) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.729) مما يدل على قبول الفرضية الاولى (H1) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية بين التدريب والجودة الشاملة بمستوى معنوية (0.05) وبدرجة ثقة (95%). وهذا يعني بأن زيادة اهتمام المستويات الادارية الوسط في الشركة بالتدريب له دور كبير في تحقيق وتطبيق معايير الجودة الشاملة بكفاءة وفاعلية وصولاً الى تحقيق الاهداف الحالية وامكانية تطوير الرؤيا المستقبلية في التطور الشامل داخل حاضنات الاعمال.

2- اختبار الفرضية الثانية:

هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأساليب التدريب والجودة في تطوير وبناء القدرات داخل الحاضنات التكنولوجية للوصول الى التنمية المستدامة الشاملة.

ومن اجل اختبار الفرضية اعتمد البحث على اسلوب (تحليل الانحدار الخطي البسيط) لقياس تأثير التدريب في الجودة الشاملة، والجدول (4) يوضح نتائج تحليل الانحدار.

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير التدريب على الجودة الشاملة

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	الخطأ المعياري	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية
(X) التدريب	0.970	0.7359	2.966	8.190

يتضح من النتائج ثبوت معنوية معامل الانحدار التدريب والبالغ ($\beta=0.970$) بمستوى معنوية (1%)، وان ما يدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة للنموذج والبالغة (2.966) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (8.180) مما يشير الى ان العلاقة للنموذج ككل معنوية وموجبة ويؤدي الى قبول الفرضية الثانية، اي هناك تأثير ذو دلالة احصائية

للتدريب في الجودة الشاملة بمستوى معنوية (1%) وبدرجة ثقة 99% ، وبناءا على النتائج فقد ثبت تحقق صحة الفرضية الثانية.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات

في ضوء العرض في الجانب النظري للبحث وتحليل النتائج واختبار الفرضيات يمكن التوصل الى عدد من الاستنتاجات يمكن ايجازها بالاتي:

1- تعد الجودة الشاملة ببعدها البشري في ظل التخطيط المكاني لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال التدريب وبناء القدرات تغيرا في ثقافة البعد المكاني وسلوك العاملين وأسلوبا حديثا في بيئة حاضنات الأعمال، أدى الى التأثير والدفع في اتجاه تحسين الأداء المستمر برغبة وطوعية ،مساعدا بذلك على التغير في اتجاه نمط التفكير نحو مفاهيم المسؤولية الاجتماعية التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق المعايير الأساسية لها في أسلوب حاضنات الأعمال والمتمثلة في اعطاء القوى العاملة الفاعلة فرصة عادلة في العمل والتطور المستمر وبناء القدرات .

2- يعد التدريب أداة اساسية لتحقيق الجودة الشاملة من خلال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات كنتاج نهائي للعمليات في الهيكل التنظيمي لحاضنات الأعمال وإمكانية تطبيقه على كافة المستويات اللازمة للعملية التنموية وللاستثمار في رأس المال البشري الفعال.

3- يمكن اعتبار حاضنات الأعمال أحد النماذج الناجحة لدعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لتحقيق النمو المستدام في ظل الاقتصاد المعاصر.

كما أظهرت النتائج الخاصة بالجانب العملي :

1- اشارت النتائج الخاصة بالأوساط الحسابية لمستوى استجابات العينة بأن مبادئ الجودة الشاملة متوافرة بشكل جيد وهذا يتلاءم مع الملاحظات التي حصلنا عليها من خلال الزيارات الميدانية من جانب تطبيق واضح لكثير من الانشطة والفعاليات .

2- اظهرت نتائج تحليل معامل (Liker) وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين التدريب والجودة الشاملة في إطار الهيكل التنظيمي لحاضنات الاعمال.

3- هناك تأثير معنوي للعملية التدريبية في مبادئ الجودة الشاملة لشركة الفداء العامة (عينة البحث) كما أظهرتها نتائج تحليل الانحدار والتي تعزى الى التدريب المستمر للكوادر المستهدفة واستثمار هذا التدريب في التقديم النهائي لمخرجات العمليات.

4- اثبتت نتائج الاختبار الخاص بالفرضية الاولى صحة العلاقة المعنوية بين التدريب والجودة الشاملة .

5- اكدت نتائج الاختبار الخاص بالفرضية الثانية ثبوت علاقة التأثير المعنوي لأساليب التدريب في الجودة الشاملة.

ثانياً: التوصيات

على الرغم من النتائج الايجابية التي اظهرها الجانب العملي من ارتفاع بمستويات تطبيق مبادئ الجودة الشاملة وبالتالي ارتفاع مستويات الأداء، إلا انه ينبغي طرح بعض التوصيات المناسبة للعمل وهي:

1- نشر ثقافة فلسفة الجودة الشاملة بين العاملين بصورة عامة، ذلك لأن الجودة الشاملة هي عجلة متحركة من أنشطة التحسين المستمر لا تتوقف، كذلك المتابعة المستمرة لمستويات تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في مختلف الميادين والأنشطة ومستوياتها.

2- بما ان الدراسة اظهرت علاقة قوية بين التدريب والجودة الشاملة يصبح من الضروري الاهتمام باستثمار نتائج التدريب لتصبح قاعدة اساسية للانطلاق في تحقيق الجودة الشاملة.

3- لما كان التدريب هو عملية تعلم مستمر واكتساب مهارات ومعارف وبالتالي بناء قدرات تساعد في بناء استراتيجية التمكين بات من الضروري استخدام وتطبيق التقنيات الحديثة في التعلم كالتعلم الالكتروني (E- Learning) كونه اسلوب يساعد على تحقيق التعلم المستمر في اي سن وتحت اي ظرف، والذي اصبح من متطلبات العصر (عصر المعرفة).

4- نشر ثقافة المبادرة ومفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة وحاضنات الاعمال ذلك لتوفير فرص عمل جيدة للشباب لاستثمار طاقاتهم الايجابية والفعالة، حيث لم تحض حاضنات الأعمال في الاقتصاد العراقي بالاهتمام البالغ كما حظيت به المؤسسات المتوسطة والصغيرة سابقاً.

5- تحفيز المصارف التجارية للمساهمة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وحاضنات الاعمال.

6- إنشاء صندوق مخاطر الإقراض ، والإئتمان .

7- إنشاء برنامج وطني يتولى عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة ومتابعتها ،مبنى اساساً على مبادئ العدالة والمسؤولية الاجتماعية .

8- استصدار تشريع ينظم إنشاء وإدارة وتمويل حاضنات الأعمال والابتكار التقني كسند قانوني.

9- تخصيص الموارد المالية السنوية اللازمة لتأسيس وإدارة الحاضنات.

10- إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتوحيدها.

11- تخصيص ميزانية لتدريب المبادرين وإعادة تأهيل الباحثين عن عمل.

المراجع

- 1- العزاوي، نجم عبد الله، والحميدي عباس ارزوقي عباس، "إدارة الموارد البشرية": الطبعة الاولى (بغداد: كلية الادارة والاقتصاد ، 2004 .
- 2- الهيتي، خالد عبدالرحيم ، " إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي"، عمان: دار وائل للنشر، 2004.
- 3- الزيدان، سلمان، "ادارة الجودة الشاملة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، 2009.
- 4- العاني، خليل ابراهيم محمود، والقزاز، اسماعيل ابراهيم، وكوريل، عادل عبد المالك، "ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 900:2000، ط1، مطبعة الاشقر، بغداد، 2002.
- 5- احمد، سعيد يوسف عبد الله، "اثر ادارة الجودة الشاملة في اداء المنظمة"، المؤتمر الاول للكلية تحت شعار الجودة منهج التميز والنزاهة والارتقاء، هيئة التعليم التقني، الكلية التقنية الادارية، بغداد، 2010.
- 6- العزاوي، نجم، "جودة التدريب الاداري ومتطلبات المواصفة الدولية الايزو 10015"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
- 7- كابيلى، بيتر، "تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة"، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.
- 8- شركة الفداء العامة ، 2012
- 9- كابيلى، بيتر، "تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة"، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.
- 10- تركماني، امير، " دور المؤسسات الوسيطة والداعمة، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي" دمشق 24-26 ايار 2006.
- 11- قعشة، صلاح صالح، "حاضنات الاعمال تنمية للقدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" 'تقرير، 2010.
- 12- سماي، علي، " دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة المدينة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية - العدد السابع جوان 2010.
- 13- عقيلي، عمر، "ادارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي"، دار وائل للنشر، حلب، سوريا، 2005 .
- 14- مؤيد السالم، وعادل صالح، "إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي"، إربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.

15- <http://www.brad.ac/acad/managment/external>

16- <http://dspace.univ-ouargla.dz/jsui/>

17- N, Kelada, 'Comprendre realiser quality total' 2nd ed Dollard Ormeaus, Qubee, Canada, Editions, 1992.

دور جامعة القدس المفتوحة الأكاديمي في تأهيل الموارد البشرية الفلسطينية

د. إبراهيم عتيق

معهد الإدارة والاقتصاد- الدراسات العليا- جامعة القدس.

البريد الإلكتروني:

iateeq@ibe.alquds.edu, drateeqi@gmail.com

د. محمد أحمد تلالوه

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة القدس المفتوحة – فرع جنين.

البريد الإلكتروني:

tellawi1974@yahoo.com ، mtalalwa@qou.edu

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:-

1- تسليط الضوء على انجازات هذه الجامعة في تطوير الكادر البشري الفلسطيني من خلال عرض المستفيدين من خدمات التعليم ، حيث تبين إن الجامعة قد خرجت منذ تأسيسها 55571 طالباً وطالبة من الكليات المختلفة حيث تبين في السنوات الأولى أن أغلبية الطلبة قد انضموا إلى الجامعة وهم على رأس عملهم، وذلك انسجاماً مع فلسفة الجامعة لتوفير فرص التعليم لمن لم يتمكنوا من ذلك بعد حصولهم على الثانوية العامة، كما تبين أن حوالي 90% من هؤلاء العاملين يعملون في قطاع خاص وأن 5.5% منهم موظف حكومي.

2- تقييم دور الجامعة في إكساب الخريج المهارات اللازمة لتمكينه بفاعليه في المشاركة بعملية التنمية في فلسطين، حيث تم اختبار ذلك بواسطة استبانة وزعت عشوائياً على عينة من (1000) خريج ، حيث تبين أن دورها الأكاديمي في بناء الموارد البشرية قد سجل وسط حسابي (2.47) (بمستوى ملائم) ، وأن دورها في إكساب المهارات الميدانية العامة اللازمة للتنمية (2.38). وأن الوسط الحسابي الإجمالي لدور الجامعة في تنمية الموارد البشرية من خلال التأهيل الأكاديمي والميداني مجتمعين من أجل المشاركة الفاعلة في التنمية هو (2.42) أي بمستوى ملائم. وأوصت الدراسة بضرورة المزيد من الجهود لزيادة مستوى مساهمة الجامعة في تنمية الموارد البشرية على المستوى الأكاديمي من خلال تعزيز الجانب التطبيقي لمقررات الدراسة وتوفير المختبرات اللازمة وتعزيز الشراكات مع جهات التدريب والتطوير المتخصصة سواء الداخلية أو الخارجية. وكذلك العمل على تطوير المهارات الميدانية للخريجين لزيادة مستوى تأهيلهم للمشاركة بالتنمية وخاصة في مجال مهارات الاتصال والمعلوماتية المتقدمة والتركيز على اكتساب اللغات الأجنبية. وهذا يتطلب ضرورة توفير الدعم المادي و المعنوي لها لتمكينها من التغلب على المعوقات التي تمنع قيامها بالدور المنشود في التنمية البشرية في فلسطين.

الكلمات الدالة: التنمية البشرية، جامعه القدس المفتوحة، الشباب الفلسطيني.

The role of the university youth in the development of human resources a study on Al Quads Open University .

Dr.Ibrahim M. Ateeq*

Dr.Mohammad Ahmad Talalweh**

Abstract

This study aims to:

1. Shed light on the achievements of Al Quds Open University in developing the human Palestinian cadre through presenting those who benefit from learning. It's presented that this university has graduated about 55571 students from all of its different faculties since it was established. To bear in mind that in the first few academic years of the university, most of the students joined the university while they were at the top of their works. This goes in harmony with the university policies, to present education chances for those who couldn't have it when they had finished their secondary education. It's also proved that almost 90% of who are at the top of their works are in private institutions, while only 5.5% are government employees.
2. To assess the role of Al Quds Open University of teaching the students the required skills to enable them actively participate in the process of development in Palestine. where it was tested by means of a questionnaire distributed randomly on a sample of 1,000 graduates, the results have shown that the academic role in the building of human resources may record an average of (2.47) (appropriate level) and to give the necessary role in the development of general skills (2.38). while that the general average of the university role in building necessary needed skills for the development is (2.42) appropriate level. The study ensured the need for more efforts to increase the level of contribution of the university in the development of human resources at the academic level, and work to develop field-skills for graduates to increase the level of rehabilitation to participate more in development. In order to help it playing its developmental role, the university needs support of others specially the financial .

Key words: human development, Al Quds Open University, Palestinian youth.

مقدمة:

يعتبر التعليم العالي الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية المعارف والمهارات لدى افراد المجتمع وذلك من خلال تثقيف وصقل مواهب الشباب وقدراتهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتكنولوجية التي باتت تشكل سمة هذا العصر وشغله الشاغل (دويكات، 2004). حيث أن العنصر البشري الشاب بما لديه من قدرات للابتكار هو النصر القادر على تحقيق التنمية الشاملة واستغلال الموارد الطبيعية والمادية للأمة (أحمد، 2004). ومن هذا المنطلق حمل التعليم العالي الفلسطيني الأمانة والمسؤولية في ظل الظروف القاهرة والعصيبة، والتي حاولت بها دولة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم قهر الإرادة الفلسطينية من خلال تطبيق الخناق على الجامعات الفلسطينية وعلى طلبتها وأساتذتها وذلك من خلال وضع العراقيل ونقاط التفتيش والحواجز والذي حال دون وصول الطلبة والكادر الأكاديمي إلى الجامعات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تتناول تنمية الموارد البشرية التي تمثل اساسا صلبا لبناء وتطوير الامه بشكل عام. كما تسلط الضوء على مدى مساهمة جامعة القدس المفتوحة باعتبارها كبرى الجامعات الفلسطينية في التنمية البشرية التي تمثل اساسا صلبا لبناء الدولة الفلسطينية المستقبلية .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي :

1. تشخيص دور جامعة القدس المفتوحة في التنمية البشرية من خلال عرض عدد الخريجين من الكليات المختلفة سنويا، وحسب جهة العمل التي يعمل بها الخريج .
2. تقييم دور الجامعة في اكساب الخريج المهارات اللازمة لتمكينه بفعالية في المشاركة في التنمية.

مشكلة الدراسة

يراد الباحثان نوع من الشك في عدم تحقيق جامعة القدس المفتوحة لأهدافها المنشودة المتمثلة بمجملها في تأهيل و تنمية الموارد البشرية الفلسطينية ، حيث ان الجامعة هي الاكبر بين الجامعات الفلسطينية من حيث عدد الفروع والطلبة .

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الخريجين في جامعة القدس المفتوحة بكافة كلياتها وفروعها والبالغ عددهم (55571). اما عينة الدراسة فهي (2000) خريج حيث تم اختيار مفرداتها عشوائيا .

نشأة جامعة القدس المفتوحة

نشأت جامعة القدس المفتوحة من دافع الشعب الفلسطيني وحاجاته في ظل ظروف الاحتلال الاسرائيلي والمواجهة، فكانت الجامعة في وطن ووطن في جامعة وذلك من أجل تحقيق طموح الشعب الفلسطيني في العلم لأن العلم طريقاً للصمود والثبات على الأرض حتى زوال الاحتلال. فقد بدأت جامعة القدس المفتوحة في عام 1991، حيث باشرت الجامعة خدماتها التعليمية في فلسطين متخذة من مدينة القدس الشريف مقراً رئيسياً لها وأنشأت فروعاً ومراكز دراسية في المدن الفلسطينية الكبرى ، ضمت في البداية المئات من الطلبة وبدأ العدد بالازدياد سنويا إلى أن أصبح حوالي 60000 ألفا في العام 2008م .وقد خرجت الجامعة الكوكبة الأولى من طلبتها عام 1997م. كانت هذه المرحلة في غاية الصعوبة ، حيث شهدت منذ بداية ميلادها على أرض فلسطين تعاظم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي تفجرت ضدّ الاحتلال الاسرائيلي في العام 1987، كما

كانت من آثار حرب الخليج التي تسببت في حدوث أزمة مالية لها في اسوا الظروف السياسية والاجتماعية و الاقتصادية للشعب الفلسطيني. ومع ذلك فقد استمرت متخذة عزميتها من عزيمة قيادتها التاريخية المناضلة في أداء رسالتها وتحقيق أهدافه لتبقى دائما مصباح نور في كل بيت فلسطيني، وكوكبة معرفة يتضمن أرجاء الوطن والأمة . (www.qou.edu)

أهداف جامعة القدس المفتوحة: (www.qou.edu)

تتمثل اهم اهداف جامعة القدس المفتوحة بما يلي:

1. التحرر من سلطات الاحتلال الاسرائيلي في التعليم عن بعد يمنح الجامعة القدرة على تجاوز العوائق والحواجز التي يفرضها الاحتلال.
2. تعميق الالتزام بالفلسفة التي قامت عليها الجامعة والمتمثلة في تطبيق نظام التعليم المفتوح مع المستجدات العلمية والتكنولوجية
3. تشجيع الحرية الأكاديمية وحرية التفكير والتعبير بعامه ضمن إطارين المحافظة على الاخلاق الحميدة والشريفة واحترام الآخرين والحرص على الوحدة الوطنية .
4. تعميق الاهتمام بنوعية الأداء على جميع الأصعدة ضمن خطة الجودة الشاملة.
5. إعداد الطالب لكي يتخرج إنسانا يملك المعارف والمهارات الكامنة للاستمرار في التعليم معتمدا على نفسه ، ويتسم بروح المبادرة والفاعلية والتنظيم والقدرة على مواجهة التحديات .
6. الاسهام في اكساب الطالب شخصية محلية وعربية قوية الانتماء للوطن والأمة.

الدراسات السابقة:

دراسة (الزعيبي، 2014) حول مقدرة العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية على تخريج كوادر مؤهلة من وجهة نظر الخريجين. حيث هدفت الدراسة إلى بيان مقدرة العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة من وجهة نظر الخريجين، وخلصت الدراسة إلى أن:

1. مناهج التدريس قادرة على تزويد الخريج بما يحتاجه من جوانب نظرية بنسبة 67% رغم أن الدراسة كشفت عدم مقدرة العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية على تخريج كوادر مؤهلة ومتوائمة مع متطلبات سوق العمل وذلك للاعتبارات التالية:
- أن الخطط الدراسية غير قادرة على تهيئة الخريج من الناحية العملية لمواجهة الواقع
 - أن أساليب التدريس المتبعة غير قادرة على تعزيز فهم الخريج لتخصصه
 - أن البيئة الجامعية (الأنظمة، القوانين، أعضاء هيئة التدريس، والمحاضرات والندوات) غير قادرة على بناء شخصية متوازنة للخريج تجمع بين العلم والتربية

وأوصت الدراسة إلى التركيز على مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من خلال: إعادة تقييم المناهج التدريسية والخطط الدراسية المعتمدة في الجامعات الأردنية، وإعداد خطط تشتمل على جوانب عملية ونظرية مع توحيد الخطط لجميع الجامعات، وإلى إجراء دورات لتأهيل الخريجين عملياً من الناحية اليدوية (الدفاتر المحاسبية اليدوية) ومن الناحية الإلكترونية (البرامج المحاسبية الحاسوبية) وإلى قيام الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية بدراسة مناهج التدريس وما يتناسب معها من أساليب للتدريس

مع توفير الإمكانيات المرتبطة بهذه الأساليب، إلزام الجامعات بعقد الندوات والمحاضرات لتعزيز الوازع الديني والأخلاقي، وبيان أهمية البيئة الجامعية في بناء الشخصية وتعزيز الفهم الصحيح للحياة الجامعية.

دراسة (عبد الله، 2014) حول أعداد ونسبة الأساتذة لطلاب البكالوريوس في كليات العلوم الطبية والصحية في إطار جودة التعليم، هدفت الدراسة إلى معرفة نسبة الطلاب في التخصصات والكليات المختلفة باعتبارها إحدى عوامل ضمان جودة التعليم، كما هدفت إلى معرفة النقص في عدد أعضاء هيئة التدريس وتبيان الزيادة المتعاطمة للطلالبات بجامعة الخرطوم، وما يترتب على ذلك من توفير خدمات نوعية لهن، كما وضحت الدراسة الدور الكبير الذي لعبته وتلقبه الدراسات العليا في توطين التأهيل العالي للراغبين من السودانيين وفي توفير كوادر علمية مؤهلة من الأجانب أسهمت في دفع مسيرة العلم والتعليم في بلادها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الدراسة الميدانية عبر لقاءات مباشرة مع طلبة البكالوريوس من خلال استمارة تم توزيعها على الكليات في جامعة الخرطوم، إضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل واستخلاص النتائج، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن الإمكانيات الموجودة في الجامعة لا تتناسب مع الزيادة المستمرة في أعداد المقبولين سنوياً دون تخصيص أي ميزانيات إضافية من الدولة مما شكل عبئاً إضافياً على موارد الجامعة الذاتية، وتضمنت نتائج الدراسة أن نسبة الأساتذة بكلية الطب هي الأُمير على مستوى الجامعة وعلى المستوى العالمي (1:2) في المستويات الأكاديمية و(1:10) على مستوى الكلية. تعتبر نسبة الأساتذة للطلاب مؤشر جيد لجودة التعليم وهذا يؤكد ما يمتاز به خريج كلية الطب الكلية الأعرق في الجامعات السودانية والتي تعتمد عليها تدريس طلاب الطب في عدد من كليات الطب في الجامعات الأخرى، وأوصت الدراسة أنه على إدارة الجامعة مواجهة التحديات الكبيرة حيث عليها المحافظة على سمعة التعليم العالي في السودان، زيادة وتوفير عدد أعضاء هيئة التدريس بسبب زيادة الطلب لتبقى قريبة من المعايير الدولية والعالمية في النسب، زيادة وتوفير الخدمات النوعية للطلبة ولأعضاء هيئة التدريس لضمان جودة التعليم، التركيز على النوعية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس .

دراسة (الطراونة، 2012) حول ضمانات ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية . حيث هدفت الدراسة إلى ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية من خلال تبيان أهمية الجودة ومعايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي مع إظهار أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية ومنها التوسع الهائل في الطلب على التعليم العالي، ضعف الإقبال على التعليم التقني، عدم موائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل، المناهج الدراسية، التحديات المالية من خلال انخفاض الميزانيات المخصصة للجامعات وتدني الإنفاق على التعليم الجامعي وصعوبة تأمين مصادر تمويلية كافية وثابتة للحفاظ على مستوى تعليمي متطور كما هو الحال في الجامعات الرسمية. إضافة إلى عدم تمويل النشاطات التي تهدف إلى تطوير خطة استراتيجية شاملة لمخرجات التعليم العالي، تدني مستوى العملية التعليمية وهذا راجع إلى سياسات القبول، ونوعية أعضاء الهيئة التدريسية من خلال استمرار الخلل في نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس، وأخير البحث العلمي، وذلك من خلال: التركيز على البحوث النظرية عوضاً عن التركيز على البحوث التطبيقية التي تحقق مردوداً فعلياً، انخفاض نسبة الإنفاق على البحوث العلمية، غياب أنظمة واضحة ومحفزة لمهنة الباحث العلمي المتفرغ للبحث والتطوير

كما أوضحت الدراسة أن أهمية جودة التعليم العالي تظهر من خلال ما يمكن أن يحققه من فوائد عند تطبيقه لمعايير ضمان الجودة، ومن هذه الفوائد أولاً: تحقيق الدور المجتمعي من خلال الطلبة في المساهمة

في تقديم اقتراحات لحلول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التكنولوجية، وأظهرت الدراسة من التحديات التي تواجه تطبيق المعايير الخاصة بجودة التعليم العالي ، فتمثلت في عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، إضافة على افتقار المناهج الحالية للمقررات التعليمية التي تساعد على تطوير المهارات الفكرية وصعوبة توفير أعضاء هيئة تدريس بالتخصصات والخبرات المطلوبة وإلى غياب سياسة واضحة لبناء قدرات الموارد البشرية، وأوصت الدراسة أن هناك ضرورة لتطوير معايير ضمان الجودة وتعديلها من خلال إعادة النظر في رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها وتصميم المناهج الدراسية وطرق التعليم ومصادر التعلم والخدمات الطلابية لتتوافق مع تحديات العصر الحالي وتكون قادرة على الإيفاء بمتطلبات ومواصفات سوق العمل العالمي وإثبات جودتها وكفاءتها.

دراسة (محمود، 2011) حول أثر التعليم في التنمية الصحية في مدينة الموصل - دراسة ميدانية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ارتفاع مستوى التحصيل العلمي في التنمية الصحية بالنسبة للقائمين على القطاع الصحي وبالنسبة للمستفيدين من الخدمات الصحية من أفراد المجتمع سواء المرضى أو الاصحاء، وقد تكونت عينة الدراسة من (100) مبحوث منهم (50) شخص يمثلون عينة عشوائية من عامة الناس وافراد المجتمع و(50) فرد عينة من الكادر الطبي والعلاجي من مجتمع مدينة الموصل وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بمجتمع الدراسة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التعليم له تأثير سلبي وأخر ايجابي في عملية التنمية الصحية ، بحث أنه كلما كان الشخص متعلماً كلما عاد ذلك بالفائدة على الجانب الصحي للفرد والمجتمع، وأنه كلما كانت نسبة التعليم منخفضة أو كان الفرد أمياً أو جاهلاً انعكس ذلك سلباً على عملية التنمية الصحية.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لأغراض هذه الدراسة، كونه يصف الظاهرة وصفاً دقيقاً كما هي على أرض الواقع ويميزها عن خصائص الظواهر الأخرى، حيث استخدمت هذه الطريقة لتحقيق الهدف الاول من الدراسة. اما الهدف الثاني فقد تم تصميم استبانة لغرض تحقيقه حيث تكونت من جزئين يهدف اولهما الى اظهار خصائص عينة الدراسة من المستجيبين، اما الجزء الثاني فيهدف الى اظهار دور الجامعة في اكتساب الخريج المهارات اللازمة لتوفرها لأجل تأهيله للمشاركة في عملية التنمية. تم توزيع الاستبانة على (1100) خريج، بعد ذلك تم فحص الاستبيانات المستلمة للتأكد من صحة واكتمال عددها، حيث تبين ان المكتملة منها (1000) استبيان. تم اخضاعها للتحليل ببرنامج التحليل SPSS للمعالجات الإحصائية.

ثبات الأداة:

للتحقق من مدى ثبات الأداة لقد تم إجراء اختبار كرونباخ-ألفا على عينة الدراسة البالغ عددها "100" استبانة باعتبارها مؤشراً على التجانس الداخلي حيث كان معامل الثبات (96%) وهو معامل ثبات جيد لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة الميدانية

قامت الباحثة بالإجراءات البحثية التالية:

إعداد استبانة وذلك بهدف التعرف على دور الجامعة في اكتساب الخريجين المهارات العامة اللازمة للتنمية، حيث شملت الأداة (29) فقرة في صورتها النهائية مكونة من مجالين:

— المجال الأول: دور الجامعة في بناء الموارد البشرية الكفؤة.

– المجال الثاني: دور الجامعة في اكتساب الخريجين المهارات العامة اللازمة للتنمية. الاتصال مع لجنة من المحكمين من المختصين وذوي الرأي والخبرة في هذا المجال لأخذ آرائهم في مدى صلاحية أداة الدراسة وبناءً على إرشاداتهم وتوجيهاتهم فقد تم تعديل بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى حيث تتصف هذه الفقرات بالضعف والغموض من وجهة نظر المحكمين.

المعالجات الإحصائية

أما الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحقيق غرض الدراسة فهي:

1. المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة ومجالاتها من أجل وصفها استناداً إلى الجدول (1).

مفتاح تصحيح الأداة:-

لقد تم اعتماد المفتاح التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج للتعرف على مدى توافق إجابات عينة الدراسة، وكان تقسيم وزن إجابات أفراد العينة على النحو المبين في جدول(1):

جدول رقم (1) مفتاح التصحيح لإجابات الاستبانة

درجات الاستجابة	ملائمة جدا	ملائمة	متوسطة	ضعيفة	معدومة
درجة الاستجابة	4	3	2	1	0
المتوسط الحسابي	3.21-4	2.41-3.20	1.61-2.40	0.81-1.61	0-0.80

تم تفسير المتوسط الحسابي على أساس ملائم أو غير ملائم كالتالي: 2.40 – 4 ملائم / 0 - أقل من 2.40 غير ملائم. كما تم تحليل التباين المتعدد لأجل اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها من خلال قيمة الأهمية المحسوبة (sig).

تحليل بيانات الدراسة، حيث تم عرضها تبعا لكل هدف وعلى النحو التالي:

أولاً: دور جامعة القدس المفتوحة في التأهيل الأكاديمي للعنصر البشري

لقد قامت إدارة الجامعة ومن أجل تحقيق أهدافها بإنشاء عدة فروع ومراكز تدريسية غطت جميع مناطق ومحافظات الوطن بدءاً من جنين شمالاً وحتى رفح جنوباً حيث يبلغ عدد الفروع 12 في الضفة الغربية و 5 فروع في قطاع غزة. كما تضم ما لا يقل عن 60000 طالبا وطالبة. يدرسون في 5 كليات هي التربية، الزراعة، العلوم والتكنولوجيا و العلوم الإدارية والاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والأسرية. وتمنح شهادته البكالوريوس والدبلوم العالي. منذ تأسيسها وحتى وقت قريب بلغ عدد الخريجين حوالي 55571 طالبا وطالبة موزعين في جداول كما هو مبين في جدول (2). حيث يُظهر الجدول رقم (2) عدد الخريجين حتى نهاية العام (2014\2015) = 55571 خريجاً وخريجة حيث كان 5.7% منهم قد تخرج حتى (2004\2005)، و 6.9% تخرج في العام (2005\2006)، و 8.4% تخرج عام (2006\2007)، و 8.9% تخرجوا عام (2007\2008)، و 10%_11 سنوياً عن الأعوام (2008\2009)، وحتى عام (2013\2014) خريجو الفصل الأول من العام (2014\2015) 5.4%

((توزيع خريجو الجامعة سنوياً في مختلف التخصصات (جدول 2).

جدول رقم (2) : التوزيع السنوي لعدد الخريجين في مختلف التخصصات

السنة	العدد	النسبة
2004\2005	3151	5.7%
2005\2006	3823	6.9%
2006\2007	4653	8.4%
2007\2008	4965	8.9%
2008\2009	5625	10.1%
2009\2010	6017	10.8%
2010\2011	5803	10.4%
2011\2012	6126	11%
2012\2013	5824	10.5%
2013\2014	6592	11.9%
2014\2015	2992	5.4%
	55571	100%

من ناحية أخرى فقد قامت إدارة الجامعة ومن أجل تحقيق أهدافها بإنشاء عدة فروع ومراكز تعليمية غطت جميع مناطق ومحافظات الوطن بدءاً من جنين شمالاً وحتى رفح جنوباً حيث يبلغ عدد الفروع 12 في الضفة الغربية و 5 فروع في قطاع غزة. كما تضم ما لا يقل عن 60000 طالبا وطالبة يدرسون في 5 كليات هي التربية، والزراعة، العلوم والتكنولوجيا و العلوم الادارية والاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والأسرية، وتمنح شهادات البكالوريوس والدبلوم العالي.

منذ تأسيسها وحتى وقت قريب بلغ عدد الخريجين حوالي 55571 طالبا وطالبة موزعين في جداول على النحو المبين في جدول (3):

(ب)) : توزيع الخريجون حسب التخصصات ضمن كل كلية على النحو التالي (جدول 3).

جدول (3) توزيع الخريجين حسب الكلية التي تخرج منها

سنة التخرج													
النسبة	المجموع	2015/2014	2013\2014	2012\2013	2011\2012	2010\2011	2009\2010	2008\2009	2007\2008	2006\2007	2005\2006	2004\2005	الكلية
%57.8	32130	1586	3764	3404	3765	3636	3657	3499	2974	2614	1918	1313	التربية
%5	2780	170	322	304	311	302	300	239	218	207	204	203	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية
%15.4	8569	279	675	700	779	838	904	940	916	1010	796	732	التنمية الاجتماعية والاسرية
%0.415	224	13	27	35	18	21	28	21	20	18	14	9	الزراعة
%21.35	11868	944	1804	1381	1253	1006	1128	926	837	804	891	894	العلوم الادارية والاقتصادية
	55571	2992	6592	5824	6126	5803	6017	5625	4965	4653	3823	3151	المجموع

يظهر الجدول رقم (3) توزيع الخريجين حسب كل كلية على النحو التالي:

يمثل خريجو التربية 57.8% من اجمالي الخريجين، يلهم خريجو العلوم الادارية والاقتصادية بمعدل 21.35%، ثم خريجو التنمية الاجتماعية والأسرية بمعدل 15.4% ثم خريجو التكنولوجيا والعلوم التطبيقية بمعدل 5% وكان آخرهم وأقلهم خريجو الزراعة بنسبة لا تزيد عن 0.5%

ج)) توزع خريجو الجامعة حسب جهة العمل التي يعملون بها سنويا (جدول 4) .

جدول رقم (4) توزيع الطلبة المتخرجين سنويا حسب العمل

2015\2014		2013\2014		2012\2013		2011\2012		2010\2011		2009\2010		2008\2009		2007\2008		2006\2007		2005\2006		2005/2004		العمل
97.8%	2928	76.3%	5029	36%	2127	4.7%	290	2.8%	165	1.2%	71	1.9%	109	1.9%	65	0.8%	38	1.23%	47	6.35%	20	لا يعمل
2.2%	64	23.7%	1563	63%	3697	95.3%	5836	97.2%	5638	98.8%	5946	98.1%	5516	98.1%	4900	99.2%	4615	98.77%	3776	93.65%	3131	يعمل
2992		6592		5824		6126		5803		6017		5625		4965		4653		3823		3151		المجموع

يظهر الجدول (4) : أن عدد الخريجين العاملين يتناقص، حيثما مثل العاملون منهم 93.65% عام (2004\2005) ، بعد ذلك يتناقص تدريجيا ليصبح 2.2% من إجمالي الخريجين لعام (2014\2015). في حين يتزايد عدد الخريجين غير العاملين من الجامعة حيث أصبحوا يمثلون 97.8% عام (2014\2015) . هذه المعلومات تعكس التزام الجامعة بإعطاء أولوية القبول للأفراد الذين تمكنوا من الالتحاق بالتعليم في وقت متأخر، والذين هم حاليا على رأس عملهم. ويلاحظ أن هدفهم بشكل عام الالتحاق بالجامعة هو التطوير الوظيفي .

(د): توزع خريجو الجامعة حسب نوع العمل الذي يقومون به على النحو التالي (جدول 5).

جدول(5): توزيع الطلبة المتخرجين العاملين حسب نوع العمل

نوع العمل	NGO	قطاع الاعمال	حكومي	خاص (ملك منشأة عمل)	غير ذلك	مؤسسة اجنبية	الاجمالي
نسبة	0.14%	90.3%	5.5%	3.5%	0.43%	0.13%	100%
عدد	79	50180	3092	1936	238	46	55571

يظهر الجدول (5) توزيع العاملين من الخريجين حيث مثل العاملين في قطاع الاعمال 90.3% ، يلهم العاملون في القطاع الحكومي بمعدل 5.5%، ثم القطاع الخاص (أصحاب منشأة أعمال 3.5%).

ثانيا : تقييم دور الجامعة في اكساب الخريج المهارات اللازمة للتنمية للمشاركة الفعالة في حيث تم توزيع استبانة على عينة من خريجي الجامعة بهدف تقييم دور الجامعة في اكساب المهارات اللازمة للتنمية، وبعد تحليل البيانات التي تم جمعها تبين مايلي:-

أ- خصائص عينة الدراسة

اظهرت نتائج تحليل الاستبانات التي تم توزيعها على افراد عينة الدراسة تمتع العينة بالخصائص التالية:

1. توزيع افراد عينة الدراسة حسب الكلية التي تخرجوا منها :

جدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الكلية التي تخرج منها

الكلية التي تخرج منها	التكرار	النسبة المئوية
العلوم الادارية والاقتصادية	470	47.0
التربية	290	29.0
الزراعة	20	2.0
التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	150	15.0
الاعلام	40	4.0
التنمية الاجتماعية والأسرية	30	3.0
المجموع	1000	100.0

يظهر (الجدول 6) اعلاه ان العينة تشمل خريجي الكليات التي تشكل الجامعة دون مراعاة حجم الكلية في التمثيل. فيظهر الجدول المذكور ان حوالي 47% من حجم العينة هم من خريجي كلية العلوم الإدارية و الاقتصادية يلهم خريجو التربية حيث يمثلون 29%.

2. توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان العمل:

جدول رقم (7): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان العمل

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية
قطاع حكومي	120	12.0
قطاع خاص	210	21.0
مؤسسة أهلية	150	15.0
لا يعمل	460	46.0
جامعة القدس المفتوحة	10	1.0
عمل حر	50	5.0
المجموع	1000	100.0

يظهر (الجدول 7) اعلاه ان 46% من الخريجين لا يعمل بينما تشكل نسبة العاملين 54% حيث يمثل العاملون في القطاع الخاص 21% يلهم العاملون في المؤسسات الاهلية بنسبة 15% يلهم 12% يعملون في القطاع الحكومي .

3. توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لطبيعة العمل :

جدول رقم (8): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية
مهني	70	7.0
فني واداري	280	28.0
أخرى	60	6.0
تعليمي	30	3.0
مدير مالي	20	2.0
مدير دائرة	40	4.0
اكاديمي	40	4.0
المجموع	540	54.0

يظهر (الجدول 8) ان جريجي الجامعة الذين يعملون كفنيين و اداريين معا هم 28% من العينة يلهم المهنيون بنسبة 7% بينما يظهر الجدول ان 2% منهم هم مدراء ماليين، حيث اقتصر ذلك على خريج في قسم المحاسبة من كلية العلوم الادارية والاقتصادية.

4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (9): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 على الأكثر	290	29.0
10-5 سنوات	110	11.0
10 على الأقل	140	14.0
المجموع	540	54.0

يظهر (الجدول 9) تفاوت افراد عينة الدراسة في مستويات الخبرة العملية حيث يبين ان 29% هم حديثو الخبرة يلهم ذوي الخبرة العالية حيث يمثلون 14% في حين يمثل ذوي الخبرة المتوسطة 11% .

ب. وصف مجالات الدراسة:

يظهر الجدولان (10) و (11) دور الجامعة في تأهيل الخريجين في التنمية.

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الجامعة الاكاديمي في بناء الموارد البشرية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1.	تلمي الخطة الاحتياجات المطلوبة من التخصص في سوق العمل	2.5100	.89324	ملائمة
2.	الخطة متطورة حسب الحاجة المطلوبة	2.3500	.89188	غير ملائمة
3.	تساعد الخطة في بناء مهارات تطبيقية نوعية مناسبة لاحتياجات سوق العمل.	2.4900	.93738	ملائمة
4.	موازنة الخطة الدراسية بين الجانب النظري والتطبيقي	2.4300	.98734	ملائمة
5.	توفير الكادر التدريسي المتخصص وذو خبرة أساسية في بناء الكادر.	2.5900	.94383	ملائمة
6.	تسهم الخطة في صقل مهارات المتعلمين لملائمة متطلبات سوق العمل.	2.6000	.97442	ملائمة
7.	عدد الطلبة الخريجين من نفس التخصص من جامعات أخرى يعتبر منافس في سوق العمل	2.8300	.97499	ملائمة
8.	تؤهل الخطة الأكاديمية اجتياز امتحان مزاولة المهنة بسهولة.	2.5000	.92660	ملائمة
9.	توفر الجامعة البيئة المحفزة للتعلم النشط	2.2800	1.13778	ملائمة
10.	الجانب التطبيقي للخطة الأكاديمية يؤهل للإنتاجية	2.2300	1.01359	غير ملائمة
11.	المختبرات العلمية المتوفرة مؤهلة لتحقيق الفائدة العلمية المطلوبة.	2.2857	1.12149	غير ملائمة
12.	التدريب الميداني ينفذ من خلال الشراكة مع جهات خارجية رائدة بالتخصص.	2.3500	1.14040	غير ملائمة
13.	التدريب الميداني الجانب التطبيقي يؤهل لاجتياز امتحان المزاولة المهنة بسهولة.	2.5400	.92573	ملائمة
14.	الامكانيات المتاحة في المختبرات العلمية تعزز التعلم الايجابي.	2.5000	.98985	ملائمة
15.	يتوفر كادر ذو خبرات عالية في المجال التطبيقي.	2.5300	1.00960	ملائمة
	مجال دور الجامعة في بناء الموارد البشرية	2.4691	.67701	ملائمة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) بأن الفقرة السابعة قد حظيت بالمرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي والتي نصت على أن (عدد الطلبة الخريجين من نفس التخصص من جامعات أخرى يعتبر منافس في سوق العمل) بمتوسط حسابي قدره (2.83) بدرجة ملائمة أي أن الطلبة المتخرجين من جامعات أخرى يعتبرون منافسون في سوق العمل وذلك بسبب ارتفاع عدد الخريجين مقارنة بالقدرة الاستيعابية لسوق العمل، فالوظائف محدودة وعدد الخريجين مرتفعين. أما الفقرة التي حظيت بالمرتبة الثانية فقد كانت الفقرة رقم (6) (تسهم الخطة في صقل مهارات المتعلمين لملائمة متطلبات سوق العمل) بمتوسط حسابي قدره (2.60) بدرجة ملائمة أي أن الخطة التي تعدها الجامعة تعمل على صقل مهارات المتعلمين من أجل انخراطهم في سوق العمل. أما الفقرة رقم (10) والتي نصت على أن (الجانب التطبيقي للخطة الأكاديمية يؤهل للإنتاجية) قد حظيت بأقل متوسط حسابي (2.23) أي أن الجانب التطبيقي للخطة التي تضعها الجامعة كانت غير ملائمة ولا تؤهل للإنتاجية. بالنسبة لمجال

دور الجامعة في بناء الموارد البشرية فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (2.47) أي بدرجة ملائمة، أي أن للجامعة دور هام في بناء الموارد البشرية (تأهيل الطلبة) اكاديميا من خلال توفير فرص التدريس في فروع الجامعة المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لأفراد عينة الدراسة على مجال

دور الجامعة في اكتساب الخريجين المهارات الميدانية العامة اللازمة للتنمية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1.	تطوير مهارات اللغة الإنجليزية	2.2100	1.11278	غير ملائمة
2.	تعزيز مهارات الاتصال والتواصل	2.6000	1.08246	ملائمة
3.	تحسين مهارات الحاسوب المتعددة	2.5700	.89052	ملائمة
4.	تعزيز مهارات تصميم التجارب	2.2500	1.00880	غير ملائمة
5.	تطوير مهارات تنفيذ التجارب العلمية	2.1300	1.09779	غير ملائمة
6.	اكتساب مهارة كتابة الملاحظات العلمية	2.2700	1.06225	غير ملائمة
7.	تنمية روح العمل ضمن فريق	2.6700	1.07360	ملائمة
8.	تعزيز مهارات الإحصاء التطبيقي	2.2000	1.11010	غير ملائمة
9.	تنمية مهارة عرض وتمثيل البيانات الرقمية	2.2600	1.05044	غير ملائمة
10.	تطوير قدرات الكتابة العلمية والبحثية	2.3300	1.11966	غير ملائمة
11.	تتيح دراسة التخصص فرصة للتعليم التعاوني	2.5500	1.03840	ملائمة
12.	توفر دراسة التخصص امكانية التواصل مع طلبة بنفس التخصص محليا وعالميا.	2.5400	1.07703	ملائمة
13.	جهة العمل بشكل عام تقدر عاليا الكفاءات العلمية التي تنتجها الجامعة.	2.3000	.92660	غير ملائمة
14.	يعزز المعرفة باحتياجات سوق العمل المحلي والدولي.	2.4500	1.01876	ملائمة
	دور الجامعة في اكتساب الخريجين المهارات العامة اللازمة للتنمية.	2.3807	.83836	غير ملائمة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) بأن الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأولى هي الفقرة رقم (7) والتي نصت على أن (تنمية روح العمل ضمن فريق) بمتوسط حسابي قدره (2.67) بدرجة ملائمة أي أن الجامعة لها دور في تنمية روح العمل لدى الطلبة من خلال ورش العمل والاجتماعات التي تنظمها، والفقرة التي جاءت بالمرتبة الثانية (تعزيز مهارات الاتصال والتواصل) بمتوسط حسابي قدره (2.60) بدرجة ملائمة أي أن الجامعة تعزز لدى الطلبة مهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين. أما الفقرة رقم (5) والتي نصت (تطوير مهارات تنفيذ التجارب العلمية) فقد حظيت بأقل متوسط حسابي (2.13) بدرجة غير ملائمة حيث أن الجامعة لا تسهم بشكل كبير في تطوير مهارات تنفيذ التجارب العلمية. بالنسبة لمجال دور الجامعة في اكتساب الخريجين المهارات العامة اللازمة للتنمية فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (2.38) بدرجة غير ملائمة.

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمجال الكلي

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
المجال الكلي	2.4249	.71694	ملائمة

أما المجال الكلي للدراسة فقد كانت بمتوسط حسابي قدره (2.42) بدرجة ملائمة.

ج. اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة الأكاديمي في تأهيل الموارد البشرية لأغراض التنمية بين متغيري الكلية التي تخرجت منها ومكان العمل.

تم استخدام تحليل التباين الثنائي (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفرضية المتعلقة بمتغيري الكلية التي تخرجت منها ومكان العمل.

جدول رقم (13): اختبار الفرضية المتعلقة بمتغيري الكلية التي تخرجت منها ومكان العمل

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	مستوى الدلالة
Model	599.916 ^a	180	70.080	.000
الكلية التي تخرجت منها	2.530	50	1.064	.386
مكان العمل	4.823	60	1.690	.134
الكلية التي تخرجت منها * مكان العمل	3.407	60	1.194	.318
الخطأ	38.998	820		
المجموع	638.914	1000		

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن قيمة الدلالة الاحصائية لمتغير الكلية التي تخرجت منها 0.386 وقيمة الدلالة الاحصائية لمكان العمل (4.823) وهذه القيمة اكبر من مستوى ($\alpha=0.05$)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الكلية التي تخرجت منها ومكان العمل. أي أنه لا توجد فروق في دور جامعة القدس المفتوحة الأكاديمي في تأهيل الموارد البشرية الفلسطينية بالنسبة للكلية التي تخرجت منها ومكان العمل. نقبل الفرضية الصفرية الخاصة بتفاعل المتغيرين لأن قيمة مستوى دلالة الاختبار للتفاعل بين المتغيرين 0.318. حيث كانت اكبر من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) فبالتالي لا يوجد فروق في المتوسطات بين المتغيرين.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة الأكاديمي في تأهيل الموارد البشرية لأغراض التنمية بين متغيري طبيعة العمل وعدد سنوات الخبرة. تم استخدام تحليل التباين الثنائي (Univariate Analysis of Variance) لاختبار الفرضية المتعلقة بمتغيري طبيعة العمل وعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (14): اختبار الفرضية المتعلقة بمتغيري طبيعة العمل وعدد سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (F)	مستوى الدلالة
Model	368.519 ^a	26.323	135.920	.000
طبيعة العمل	5.700	.950	4.906	.001
عدد سنوات الخبرة	2.746	1.373	7.089	.002
طبيعة العمل * عدد سنوات الخبرة	2.915	.583	3.010	.021
الخطأ	7.747	.194		
المجموع	376.266			

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن قيمة الدلالة الاحصائية لمتغير طبيعة العمل (0.001) وقيمة الدلالة الاحصائية لعدد سنوات الخبرة (0.002). وهذه القيمة أقل من مستوى ($\alpha=0.05$)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير طبيعة العمل وعدد سنوات الخبرة. أي أنه توجد فروق في دور جامعة القدس المفتوحة الأكاديمي في تأهيل الموارد البشرية الفلسطينية بالنسبة لطبيعة العمل وعدد سنوات الخبرة. نرفض الفرضية الصفرية الخاصة بتفاعل المتغيرين لأن قيمة مستوى دلالة الاختبار للتفاعل بين المتغيرين 0.021 حيث كانت أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) فبالتالي توجد فروق في المتوسطات بين المتغيرين.

جدول رقم (15): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لدلالة الفروق حسب متغير طبيعة العمل في المجال الكلي

طبيعة العمل	مهمي	فني وإداري	أخرى	تعليمي	مدير مالي	مدير دائرة	أكاديمي
مهمي		*6570.	.2905	.1214	.1976	-.2964	1238.
فني وإداري			-3665.	-5355.	-4594.	-.9534*	-5332.
أخرى				-1690.	-0929.	*-5869.	-1667.
تعليمي					0762.	*-4179.	0024.
مدير مالي						*-4940.	-0738.
مدير دائرة							*4202.
أكاديمي							

تبين من خلال ما سبق أنه كانت هناك فروق واضحة في إجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الكلي والمتعلقة بمتغير طبيعة العمل، حيث كانت هناك فروق بين من هم طبيعة عملهم مهمي وبين الأخريات حيث كانت الفروق لصالح فني وإداري، وكانت هناك فروق بين من هم طبيعة عملهم فني وإداري والأخريات حيث كانت الفروق لصالح مدير الدائرة، وبين طبيعة عملهم أخرى وتعليمي ومدير مالي ومدير دائرة وأكاديمي حيث كانت الفروق لصالح مدير الدائرة وكانت هناك فروق بين تعليمي ومدير مالي ومدير دائرة وأكاديمي حيث كانت الفروق لصالح مدير الدائرة، وكانت هناك فروق بين طبيعة عملهم مدير مالي وبين ومدير دائرة وأكاديمي حيث كانت الفروق لصالح مدير الدائرة، وكانت هناك فروق بين الذين طبيعة عملهم مدير دائرة وأكاديمي حيث كانت الفروق لصالح الأكاديمي.

جدول رقم (16): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لدلالة الفروق حسب متغير سنوات الخبرة في المجال الكلي

عدد سنوات الخبرة	5 على الأكثر	10-5 سنوات	10 على الأقل
5 على الأكثر		-3734.*	-2228.-
10-5 سنوات			1506.
10 على الأقل			

تبين من خلال ما سبق أنه كانت هناك فروق واضحة في إجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الكلي والمتعلقة بمتغير سنوات الخبرة حيث كانت هناك فروق بين من هم سنوات خبرتهم 5 على الأكثر وبين 10-5 سنوات و 10 على الأقل فكانت الفروق لصالح 10-5 سنوات وإذا ما تم مقارنة بين من هم سنوات خبرتهم 10-5 سنوات مع 10 على الأقل أيضاً الفروق كانت لصالح 10-5 سنوات.

ملخص النتائج والتوصيات :

- تساهم جامعة القدس المفتوحة بإمداد المجتمع الفلسطيني بإعداد كبيرة نسبياً من الخريجين من مختلف التخصصات حيث قامت في تأهيل 15% من المجتمع الفلسطيني على مدى عشر سنوات 2004-2014 .
- ركزت الجامعة في رسالتها على الفئات التي لم تتمكن من الالتحاق في الجامعات المحلية أو الخارجية نتيجة ظروف الاحتلال الغاشم على أرض فلسطين . حيث فتحت أبوابها بشكل واسع لجميع امن يريد أن يتعلم وذلك من خلال تبنيها نظام تعليم عن بعد ومرن. وهذا انعكس على خصائص المقبولين حيث بلغ المقبولون العاملون في عام 2004-2005 93.6% من الطلبة . وهذه النسبة في التناقص التدريجي لتصل نسبة الطلبة العاملين 2.2% من إجمالي عدد المقبولين للعام 2014-2015 رغم أن العدد الإجمالي للمقبولين في تزايد مطرد .
- تنوعت خصائص عينة الدراسة لتمثل بشكل عادل جميع خصائص مجتمع الدراسة من حيث التوزيع حيث حسب الكلية ، التخصص، مكان العمل، طبيعة العمل ومستوى الخبرة وهذا يجعل تعميم نتائج ملائمة لمجتمع الدراسة.
- أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة جامعة القدس المفتوحة في بناء الكوادر البشرية المؤهلة بمستوى متوسط وهذا يتطلب المزيد من التمكين لأدائها حتى تقوم بدورها المنشود على أكمل وجه. أما بخصوص دور الجامعة في إكساب خريجها اللازمة لتوهمهم في المشاركة في التنمية بفاعلية فكانت بمستوى متوسط مما يتطلب من إدارة الجامعة إعادة النظر في آلية تقديم هذه المهارات لخريجها.

التوصيات :

1. ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي للجامعة من اجل تمكينها من تحقيق اهدافها المنشودة في المشاركة الفاعلة في التنمية البشرية سواء كانت في الجانب الاكاديمي او في اكساب المهارات الميدانية اللازمة .
2. تنقيح متجدد ودوري للخطة الأكاديمية بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل و التنمية البشرية و الاقتصادية.

3. التركيز على إكساب الخريجين مهارات التواصل المتقدمة و كذلك التركيز على مسار التعليم في اللغة الانجليزية من اجل مواكبة التطور الحديث.
4. توصي نتائج الدراسة إدارة جامعة القدس المفتوحة المسؤولة عن التخطيط من اجل التطوير للاستفادة من المستحدثات العلمية والصيغ الجامعية الحديثة في مجال التكنولوجيا و المعلوماتية المطبقة في الجامعات المتطورة في العالم.
5. أن تعمل السلطة الفلسطينية ووزارتي المالية والتعليم العالي على توفير الدعم المالي للجامعات وزيادة مخصصات البحث العلمي .
6. توصي الدراسة الباحثين إلى إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والنظرية في هذا المجال من اجل تزويد الجامعات الفلسطينية والمسؤولين في مؤسسات التعليم العالي بنتائج موضوعية وعلمية حول واقع دور هذه الجامعات في مجال تنمية الموارد البشرية والمجتمعية من جميع المجالات.

المصادر والمراجع

المراجع

- باكير، عايده (2011) تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة ، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية ، 26.9.2011، نابلس – فلسطين.
 - الزعبي، عبد الله ، محمد (2014) ، مقدرة العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة من وجهة نظر الجريجين ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، _ جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع ، العدد 18، 2014
 - الشرعي، بلقيس (2003) ، دور الجامعات العربية في صناعة المعرفة ، الواقع والمستقبل ، ص13، ص21، منشورات كلية التربية جامعة السلطان قابوس ، سلطنة عمان
 - الطروانة، إخليف، 2010، ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية ، عمان- الأردن
 - عباس خضير محمد، 1990، البنى الارتكازية ودورها في التنمية بالكويت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة – العراق
 - عبد الله، محمد، بشير، 2014، دراسة عن أعداد ونسبة الأساتذة لطلاب البكالوريوس في كليات العلوم الطبية والصحية في إطار جودة التعليم ، مجلة دراسات حوض النيل ، العدد السادس عشر ، جامعة النيلين – السودان
 - فهد الملحم، بينة (2009) الجامعات وصناعة الأمن الفكري، قراءة سيكولوجية لعلاقة الجامعات بالأمن الفكري في المجتمع السعودي ، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري " المفاهيم والتحديات"
 - محمود ، عبد الرزاق صالح (2011) أثر التعليم في التنمية الصحية في مدينة الموصل - دراسة ميدانية، بحث منشور ، مجلة دراسات موصلية ، العدد (34)
 - المركز الصحي العربي، 2015 ، الشؤون الإدارية والمالية ، العيزرية – القدس.
- مواقع الكترونية:

- <https://www.google.ps/#q=%D8%B6%D8%A8%D8%B7+%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A9>
- http://dr-faisal-library.pub.sa/download_pdf.php?id=1168%E2%80%8F

الشباب في تونس : بين أزمة التنمية وتطلّعات الهجرة

الدكتور سمير رويص
جامعة صفاقس-تونس

البريد الالكتروني:

srshmd@yahoo.fr

(Tel: 97053702)

الملخص

قد تعدّ المسألة التي يطرحها هذا العنوان في نظر البعض انزياحا عن الموضوعية. وربما يستمد هذا الاعتبار شرعيته خاصة ممّا هو شائع من أحكام انطباعية ترى في الهجرة ضربا من ضروب الطيش الشبابي الذي يفرغ الشباب من أبعاده البيولوجية والاجتماعية والثقافية كمقومات أساسية للتنمية. غير أنّها تتموضع في التقاطع بين هذه المباحث الإشكالية. ولئن تعلّق الإشكال في مستوى أوّل الجانبين المعرفي والنظري لهذه المفاهيم، فإنّ الغموض يصادفنا أكثر عند تعاطينا لهذا الثالوث في مستوى التطبيق. ذلك أنّ محاولة تبين طبيعة الارتباطات الممكنة بين التنمية كعملية بناء تاريخي والهجرة كظاهرة اجتماعية في علاقتهما بمسألة الشباب عامة، والشباب التونسي على وجه التحديد، تثير عديد الإشكاليات. فإذا ما سلّمنا مبدئيّا بوجود شباب كفاعل اجتماعي أساسي، وإذا ما انطلقنا من الإقرار بوجود تنمية بالمجتمع التونسي فلماذا يهاجر الشباب سراً إلى أوروبا؟ ولماذا تتطلّع فئات شبابية أخرى إلى الهجرة؟ ألا تعدّ الهجرة، لاسيّما في شكلها غير المشروع، نتاجا منطقيا لفشل سياسات التنمية خصوصا البشرية منها؟ وقد تقودنا هذه التساؤلات الأولية إلى طرح إشكاليات كبرى من قبيل: هل أنّ الشباب هو الذي يخلق التنمية أم أنّ التنمية هي التي تخلق الشباب؟ هل الهجرة في تونس، خاصة غير الشرعية في الفترة التاريخية الراهنة، ناتجة عن أزمة التنمية أم أزمة الشباب في حدّ ذاته؟

إشكاليات كثيرة ومفارقات أكثر يمكن أن تطرح في هذه الورقة العلمية. غير أنّنا لا يمكننا التعمّق في ثناياها بشيء من التفصيل والتخصيص لضيق المجال. فمثل هذه المواضيع تقتضي جهدا معرفيا كبيرا وقدرا منهجيا أكبر. لذلك، يتأسّس منطلقنا الفكري في هذه المحاولة على فرضية عمل مركزيّة تقرّ بأنّ سلوك الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا هو سلوك ناتج عن فشل سياسات التنمية المتبعة، بل انعدامها أحيانا، واستبعاد فئات شبابية عريضة من عملية التنمية وتجاهل دورها كفاعل أساسي في هذه العملية. ولأنّ بحثنا يروم تبين طبيعة العلاقة الممكنة بين ثالث الشباب والتنمية والهجرة بالمجتمع التونسي، فإنّه لا يطرح المسائل النظرية ولا يخوض في نقاشاتها، وإنّما يستند إلى معطيات واقعية خاصة بمجال جغرافي وثقافي مميّز.

The Tunisian youth swinging between the crisis of development and the aspiration of migration

Abstract

This subject can be viewed by some people as an isolation from objectivity. This esteem extracted its legitimacy especially from what is known from some judgments that view the migration as a sign of youthful foolhardiness which in its turn discharged the youth generation from its biological, social and cultural qualities as the main components of the development. Indeed, the ambiguity is obvious and it comes across our deal to this trinity at the practical level and the relationship between the nature of the possible connections between the development as a historical construction and the migration as a social phenomenon in their relations to the youth in general and to the Tunisian youngsters especially. Hence, if we argue about the existence of a youth generation as an active social basis, we come cross the confess that the development exists in the Tunisian society. So, why do the youth migrate secretly to Europe? Do youngsters create the development or does the development create the youth generation? Does the migration in Tunisia especially the irregular one in the historical period is the result of the crisis of the development or is the result of the crisis of the youth generation itself?

Although its great importance, but we cannot navigate in its specificities due to the narrow space because such a sensible topic needs too much effort to be achieved. In brief, it is obvious that the illegal migration to Europe is the result of the failure of the development and the isolation of the teenagers that's why our research which studied the nature of the relationships between this trinity: teenagers, migration and the development is based on real information related to special geographical and cultural domain.

Keywords: youngsters, development, migration, irregular migration.

مقدمة:

ظلّ موضوع التنمية على اختلاف مظهراته موضوعا حيويا ومحلّ جدل باعتباره كاشفا لطبيعة البنى الاجتماعية في المجتمعات لا سيّما تلك التي تعاني من مستويات تخلف متعدّدة كالمجتمعات العالم-الثانية والعربية على وجه التحديد. فالتأمل في استراتيجيات التنمية داخل هذه المجتمعات يلاحظ أنّها تراوح بين توجّهات متنوّعة بدأت في أغلبها اشتراكية وانتهت رأسمالية في الفترة التاريخية الراهنة. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت قضية التنمية تثير عدّة إشكاليات ومرتبطة بمسائل تعدّ مهمّة في نظر الباحثين. فلا يمكن أن تكون أمرا شخصيا كما يراها السياسيون ولا من مشمولات الاقتصاديين ولا من اهتمامات المثقفين لوحدهم، بل هي جماع كلّ ذلك وربما كانت مسألة شبابيّة بالأساس. وإذا كان من اليسير نظريّا الربط بين التنمية عملية بناء تاريخيا والشباب مقوّمًا من مقوماتها، فإنّ الأمر يكاد يكون عسيرا في مستوى التطبيق. فما نلاحظه من استبعاد اجتماعي ممنهج لفئات شبابيّة عريضة من ناحية وما نعيشه من مستويات تخلف من ناحية ثانية يؤكّد أنّ التنمية هي عملية عقيمة وغير مثمرة، ولنا في المجتمع التونسي مثال على ذلك. ومن هنا تنبثق شرعيّة التساؤل: هل أنّ الشباب في تونس عائق للتنمية أم هو مقوّم أساسي من مقوماتها؟ ألا تعدّ الهجرة غير الشرعيّة خيارا استراتيجيا وبديلا "شرعيا" لسياسات التنمية المتبعة؟...

لذلك يجب التأكيد على المفارقة العجيبة بين التنمية والشباب. فهما لا يلتقيان إلّا فيما ندر ولا يتكاملان إلّا في مستويات دنيا قد لا تذكر. ونظرا إلى كون أية دراسة جادة حول التنمية في علاقتها بدور الشباب وتأثيراتها في التشكيلة الاجتماعية للمجتمع، فإنّها لا يمكن أن تتجاهل الإشكاليات النظرية التي تفرضها معالجة هذه المسألة خاصة مع تزايد تعقّد العلاقة وتشعّبها بين الطرفين في الفترة التاريخية الراهنة التي شهدت بدورها بروز قنوات جديدة للحراك الاجتماعي بعد أن أثبتت مخططات التنمية فشلها في الرقي بواقع الشباب.

1- علاقة الشباب بالتنمية في تونس:

لا شكّ في أنّ عنوان هذا العنصر هو محلّ خلاف بين بعض المفكرين الذين يرى البعض منهم أنّ الشباب في تونس مقوّم أساسي في عمليات التنمية بدليل تكثيف البرامج مثل برامج التشغيل وخلق التظاهرات الثقافية والتشجيع على المبادرات الخاصة والاستثمار عن طريق تمويل المشاريع الصغرى وغيرها من القرارات الواهية التي كان تتبنّاها النخب السياسية. في حين يقرّ شقّ ثان بالقضية المتواصلة بين هذين المتغيرين بدليل تواصل سياسة التهميش والإقصاء وارتفاع مستوى البطالة والاستبعاد المقصود لفئات شبابية عريضة من مجالات حياتية واجتماعية شاسعة. ولئن اقتضت مصداقية هذه المحاولة البحث في طبيعة العلاقة بين استراتيجيات التنمية ومدى تطبيقها على أرض الواقع ودور الشباب في ذلك، فإنّه يجدر بنا الوقوف على أهمّ خصائص التجربة التنموية في تونس كمدخل علمي يمكننا من تبين طبيعة الفاعل الرئيسي لهذه التجربة وعلاقته بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع التونسي عامة. ولعلّ أول ما يمكن الانتباه إليه هو الحضور المكثف للدولة ودورها المتنامي في التجارب التنموية.

1- مركزية دور الدولة فاعلا أساسيا في التنمية:

شهدت البلاد التونسية منذ السنوات الأولى لاستقلالها السياسي سنة 1956 تجارب تنموية مختلفة تميّزت باضطرابها وتردّدها بين اشتراكية محدودة وليبراليات متشابهة الاختيارات، إذ استقرّت في اختيارات متضاربة وإن

كان جوهرها الطاغى ليبراليا¹. وقد شكّل نمط "التنمية الدولوي" عبر التدخّل المكثّف للدولة في النشاط الاقتصادي ورعايتها للحاجيات الأساسية، ظاهرة عامة. فكانت تفرض مراقبتها على المواقع الاقتصادية وتحمّل دورا رئيسيا في سيرورة التنمية والتحوّل الاقتصادي والاجتماعي². ذلك أنّ ما يميّز التجارب التنموية في تونس هو مركزيّة فعل الدولة بعد أن نصّبت نفسها لاعبا رئيسيا ووحيدا في مجال الفعل التنموي. فكانت المشغّل والمبادر والوصيّ والمسؤول عن تحقيق الرفاه³. فقد أخذت على عاتقها عددا من القطاعات الاقتصادية عبر تدخّلها المباشر في السياسات التنموية الذي لم يكن ظرفيا. وتنامى دورها عبر حضورها المكثّف في قطاع مازال يمثل العمود الفقري للاقتصاد ويحظى بعناية السلطة السياسية⁴. فقد شهدت الدولة التونسية هيمنة القطاع العام الذي تحول إلى قائد ومحرك لعملية التنمية وتحوّلت معه الدولة إلى أكبر مشغّل وإلى فاعل أساسي في سيرورة التراكم والنمو وإعادة هيكلة البنية الطبقية للمجتمع⁵. وعلى الرغم من تقلّب التجارب التنموية بتونس وفشل اختياراتها، ظلّت الدولة حاملة للمشروع وأخذت على عاتقها مسؤولية التشغيل والنهوض بالطبقات الشعبية مبشّرة بالرفاه والتقدم. فمنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي أبدت الدولة التزاما بتحمّل أعباء مختلف الشرائح الاجتماعية ووضعت نفسها في موضع القطب الأوحّد المسؤول عن توزيع الرفاه⁶. وفرضت نفسها حسب ميشال كامو (Michel CAMU) "قوة وصائية من ثلاث زوايا: فهي قد نهضت بحملة تعبويّة واسعة بهدف تحييد الانقسامات المجتمعيّة التي يمكن أن تعيق الإدماج السياسي، وبرزت كذلك كمركّب لمؤسّسات تبشيرية بالعصرنة تسعى عبر المدرسة والجهاز الصحي إلى نشر أنماط جديدة من السلوك. وأخيرا فإنّها برزت كمركز لتراكم رأس المال"⁷. غير أنّ هذا التوجّه لم يكن ظرفيا، إذ تواصلت سياسة الدولة في التدخّل المباشر وغير المباشر في مجالات التنمية إلى حدود 14 جانفي 2011. ولئن تراجعت الدولة عن تدخّلها المباشر في مشاريع التنمية بعد أن كانت منتجا ومالكا لها، فإنّ هذا التوجّه الجديد رافقه تبني توجّه حديث يحدّد للدولة وظيفة القيام بدور "المخطّط والمحرك والمنظّم والمراقب". وعلى الرغم من ذلك، أدّت تجارب التنمية إلى فوارق اجتماعية وجهوية وبرزت مستويات عجز متشعّب ومتعدّد المستويات مثل العجز عن تحقيق التنمية الوطنية وعن تحقيق أوسع للديمقراطية والمشاركة السياسية وعن تخطيط المستقبل تخطيطا عقلانيا⁸. وقد أفرز فشل سياسات التنمية تنامي الحركة المطالبة وانتشار ثقافة التعويل على الدولة بل محاسبتها ومطالبتها بالاستجابة للمطالب الاجتماعية غير المحدودة. ولنا في التوتّرات الاجتماعية التي شهدتها البلاد في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات وأحداث 14 جانفي 2014 أمثلة بارزة على ذلك بعد أن قامت الدولة بالتملّص والتحرّر من الأعباء الاجتماعية. لكن السؤال المطروح هو: لماذا نصّبت الدولة نفسها فاعلا رئيسيا في تحقيق مسارات التنمية؟ ولماذا استبعدت بقيّة القوى الاجتماعية الأخرى من عمليّات التنمية؟ وما مدلول هذا الاستبعاد؟

¹ المنصف وناس، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992، ص 159.

² عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس أنموذجا، سراس للنشر، تونس، 1993، ص 6.

³ الحبيب الدرويش، دراسات في قضايا التنشئة والتمكين والاندماج بتونس، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس، تونس، 2010، ص 156.

⁴ عبد اللطيف الهرماسي، المرجع السابق، ص 6.

⁵ عبد اللطيف الهرماسي، نفس المرجع السابق، ص 7.

⁶ الحبيب الدرويش، المرجع السابق، ص 142.

⁷ عبد اللطيف الهرماسي، نفس المرجع السابق، ص 73 نقلا عن:

CAMU (Michel), « L'état tunisien de la tutelle au désengagement », in, Maghreb-Machrek, numéro spécial, Tunisie, 1984, p.12.

⁸ المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، تونس، 1995، ص 15.

لقد أثبت إخفاق تجارب التنمية في البلاد التونسية أنّ النخبة السياسية التي تداولت على حكم البلاد على امتداد أكثر من نصف قرن لا تملك فكرا اقتصاديا واجتماعيا واضحا، وإنّما كانت تعتمد التجريب والتملّص من الخطأ في حالات الفشل والاستئثار ببريق النجاح. فالدولة هي حاملة المشروع لأنّها اختزال لمشروع الرئيس تسهر على تنفيذه ومراقبته. ذلك أنّ شخص الرئيس يعدّ الضامن الوحيد في التطوّرات المستقبلية للأمور طالما أنّ النظام برمته وهيكلته جزء منه وإليه⁹. لذلك، ظلّ النظام أسير مزاجه "وتقلّبات طبعه وحساباته الظرفية" رافضا بذلك كلّ ولاء آخر وساعيا إلى الانغلاق على نفسه. وهو إلى ذلك يرفض حتى التفتّح على الكفاءات والنخب الجديدة خوفا من بروز قوة معارضة يمكن أن تمثّل مصدر تهديد. وبناء على ذلك، ظلّت الدولة الوطنية غير قادرة على تحديد تكويناتها ونخبها السياسية وأخفقت في استيعاب أجيال من الشباب ما زالت تعيش أزمات معيشية حادة بسبب عدم مشاركتها في المخطّطات التنموية المستقبلية. ولقد تواصل هذا التوجّه من طرف النخب الحاكمة حتى في حالات التغيير التي كانت تطرأ على القيادات والمسؤولين، إذ نسجل نفس الانتماء السياسي والاستمرارية الحزبية الواحدة. فهي نخب متوالدة من نفس الانتماء الحزبي الواحد وخادمة للمصالح السياسية الضيقة. لذلك ظلّت هذه النخب على امتداد أكثر من نصف قرن غير قادرة على تحقيق مستويات تنمية عادلة وعلى تحقيق مجتمع التعدّد والاختلاف، بل عاجزة أيضا على تأمين الالتفاف الشعبي وقادرة في نفس الوقت على خلق نظام اجتماعي مفتّت. فالتأمّل في السياسات الاقتصادية التي شهدتها البلاد التونسية منذ ستينيات القرن الماضي إلى حدود 14 جانفي 2011 يلاحظ أنّها تكرّس اختلال التوازنات الإقليمية والجهوية بين ساحل البلاد ودخلها ولا تخدم الفئات الشعبية المحرومة. ولهذا ما يبرزه أيضا. ويتجلى لنا ذلك خاصة في المعطى الجغرافي- السياسي المتمثّل في انتماء قيادات أنظمة الحكم السابقة إلى إقليم الساحل، إذ سمح هذا الانتماء باختلال التوازن في مستويات التنمية بين جهات البلاد لاسيما بين الجهات الساحلية والداخلية. وللتدليل على ذلك، يستأثر الساحل التونسي بأكثر من 90 % من الأنشطة الاقتصادية ويحتكر على أهمّ التجهيزات السياحية إضافة إلى توقّره على بنية تحتية متميزة. وبذلك، تراجعت مكانة الجهات الداخلية للبلاد وتعمّقت الفجوة التنموية في ظلّ التجارب التنموية السابقة التي لم تتعدّد مستوى الشعارات.

2- غياب سياسة واضحة للتعامل مع الشباب:

لننّ تفضّل المجتمعات الأوروبية إلى دور الشباب في عمليات التنمية والتغيّر الاجتماعي عبر التاريخ¹⁰، فإنّ التعامل مع الشباب في الوطن العربي ولاسيما الشباب التونسي ظلّ موجّها ولا يخلو من تعميمات نظرية هي أبعد ما يكون عن واقعه. بل إنّ معلوماتنا عن فئات الشباب محدودة وتوحي بنقص في المعرفة بها بعد أن غلبت على دراستها مقولات نظرية متّسمة بالتجريد والعمومية أفضت بدورها إلى وصاية مطلقة عليها واعتبرتها فئة غير راشدة مرشّحة للدخول في عالم الانحراف. وقبل الخوض في أسباب استبعاد الشباب عن استراتيجيات التنمية، يجب التذكير بطبيعة العلاقة القائمة بين أنظمة الحكم التي تداولت على تسيير شؤون البلاد التونسية وفئات الشباب. ويبين لنا الواقع تلك القطيعة القائمة بين الطرفين. وهي قطيعة تاريخية موجّهة عمل على ترسيخها النظام السياسي و الانتماء الحزبي الواحد منذ ستينيات القرن الماضي لتتواصل هذه القطيعة حتى الفترة التاريخية الراهنة. فقد جرى التعامل مع الشباب على اعتباره فئة غير راشدة ومرشّحة للدخول في عالم الجريمة. لذا يتعين

⁹ المنصف وناس، المرجع السابق، ص 16.

¹⁰ GALLAND (Olivier), *Les Jeunes*, ed. la Découverte, Paris, 1984, p.

الإقرار منذ البداية بمستويات الانفصال والتضارب بين الشباب واقعا اجتماعيا محسوس والنخبة الحاكمة حاملة المشروع التنموي الشامل وذلك في مستويين اثنين: مستوى الخطاب ومستوى الممارسة.

أ- في مستوى الخطاب:

لعلّه من الضروري في هذا المستوى استحضار السياق العام للخطاب السياسي حول الشباب. فهذا الخطاب هو خطاب النخب السياسية وقيادات النظام الحاكم التي جمعت كل صيغ الاستحقار والازدراء. وهو لا يتناقض في جوهره مع الخطاب الكهولي الذي يرمي إلى تغييب الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتاريخية لمشاكل الشباب حسب الباحث عبد القادر الزغل¹¹. فقد سعت النخب الحاكمة في تونس إلى رسم صورة نمطية عن الشباب ما زالت متوارثة وحاضرة في الخطب السياسية وإن كان جوهرها يبشّر بالأمل والانفراج. وهذه الصورة متكوّنة من عناصر سلبية ومختزلة لفئات الشباب في بعض الصفات والتسميات التي لا تعبّر عن واقعه. فهو إذن شباب طائش غير ناضج وغير مسؤول ويتّسم بالضعف ويغلب عليه التشاؤم واللامبالاة وغير عقلاني في تصرّفاته... وبعبارة أخرى، بعيدا عن كلّ الأحكام الإيديولوجية يمكن اعتبار هذه الخصائص مجرد تعميمات متسرّعة تعتمد على منطلقات فوقية ومقولات نظرية متّسمة بالتجريد والازدراء أفضت إلى وصاية مطلقة على الشباب واعتباره فئة غير راشدة. لذلك مثّلت هذه السمات نوعا من الإسقاط لأحكام سياسية ضيقة على واقع شبابي واجتماعي تجهله. فقد أجاد الخطاب السياسي ربط صورة الشباب بالطيش والعجز وعدم المسؤولية للحيلولة دون بروز أي ولاء آخر أو مصدر محتمل للمعارضة. لذلك ساد خطاب تحقيري لا يرى في الشباب فاعلا أساسيا في مخططات التنمية. وهو إلى ذلك قسري وإقصائي لأنّه اعتمد على البيروقراطية السياسية للحزب الحاكم قليلة الدراية بواقع الشباب من ناحية وقليلة الحماس للتعامل معه من ناحية ثانية. وكان المسؤولون وأصحاب القرار يطلقون أحكاما قاسية على فئات الشباب. فكانوا يتكلمون عن "الفضلات المدرسية" مثلا وهي عبارة متداولة لدى المختصين في علوم التربية للدلالة على الإخفاقات المدرسية¹². وأضحت هذه العبارة متداولة في أفواه العامة إلى أن غدت في بعض الأحيان شعارا يكاد يكون رسميا¹³. بل لا غرابة في أن تطل مثل هذه العبارات طلبة الجامعة الذين يطلق عليهم المسؤولون السياسيون تسميات لا تخلو من التهكم والازدراء مثل عبارة "المخرطشين" (Les cartouchards) وهم "الذين يدخلون إلى الجامعة ويبقون فيها سنتين ويخرجون خائبين ونقول لهم: انتهى أمركم"¹⁴. ولما كان عدد المنقطعين عن الدراسة في تزايد مرتفع من سنة إلى أخرى، فإنّ الجحافل الكبرى من التلاميذ الراسبين أضحت تمثّل مصدر قلق وتساؤل مستمر لأصحاب القرار السياسي. وكان التبرؤ من هذه الأجيال واضحا. وكانت محاسبتهم قاسية باعتبارهم مسؤولين مباشرين عن وضعهم وهو ما مثّل عاملا مساهما في استبعادهم الاجتماعي. فقد بيّنت الدراسات العلمية العلاقة القائمة بين المستوى الدراسي للفرد والاستبعاد الاجتماعي، إذ أن "الأفراد الذين يتخرّجون في المدرسة بمستويات منخفضة من التحصيل الدراسي معرضون بشدة لخطر الاستبعاد الاجتماعي عند البلوغ شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب"¹⁵.

¹¹ ZGHAL (Abdelkader), "la Jeunesse arabe vigile de la société", in, *la Jeunesse dans les années 80*, Les Presses de L'UNESCO, Lausanne, 1981, p. 270.

¹² عبد الوهاب بوحديبة، الشباب ثقافة، عمل جماعي لوقائع الندوة الدولية التي انتظمت ببيت الحكمة يومي 11 و12 أكتوبر 2010، نشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، قرطاج 2011، ص 7.

¹³ عبد الوهاب بوحديبة، المرجع السابق، ص 8.

¹⁴ عبد الوهاب بوحديبة، نفس المرجع السابق، ص 8.

¹⁵ جوسباركس وهوارد غلنرستر، "الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي: دور النظام التعليمي"، ضمن كتاب الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، تحرير جون هيلز، جوليان لوغرمان، دافيد بياشو، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، ص 298.

وبناء على ذلك، لم تعمل النخبة السياسية والثقافية على تحديد سياسة واضحة للتعامل مع الشباب. ذلك أنّ الدّارس لواقع الشباب يلاحظ غياب سياسة شبابية لتأطيره والاهتمام بمشاغله، بل إنّ التعامل معه ظلّ موجّهاً، وهو ما جعلنا نقرّ بوجود قطيعة كبرى بين النخبة السياسية والشباب، إذ لا أمل في المراهنة على الفئات الشبابية لتحقيق التنمية! بل إنّ مخطّطات التنمية ذاتها لم تشمل فئات الشباب وظلّت فتوية وموجّهة تخدم مصالح الحزب الحاكم ومستقبله. فلا وجود في الأجندات السياسية "لسياسة تنمية الشباب" للنهوض بواقعه والإلمام بمشاغله. فذلك أقصى ما تهتمّ به النخبة الحاكمة. وحتى إنّ وجدت فهي تندرج في سياق الشعارات والخطابة السياسية التي كانت تبثّها النخبة الحاكمة أكثر من اندراجها في سياق النصوص القانونية.

ومن ناحية ثانية، ظلّ التعامل مع الشباب مناسبتياً وموجّهاً. وظلّ الشباب تابعا لمزاج السلطة السياسية وتقلباتها. فعادة ما تميل في مناسبات ظرفية إلى توظيف الشباب وإدراجه في أجنداتها السياسية الوقتية كلّما أحسّت بالحاجة إلى ذلك خدمة لاستمراريتها وحفاظا على تماسكها خوفاً من بروز قوة اجتماعية يمكن أن تشكّل مصدر قلق. ولتحقيق ذلك كثيراً ما تعتمد إلى رفع شعارات سياسية تبشّر بالتنمية والنمو والمشاركة الفعّالة للشباب وتتبنى في ذلك سياسات وهمية مثل "سياسة تشغيل الشباب" وشعار "الشباب هو الحلّ" وغيرها. غير أنّه سرعان ما يتمّ التخليّ عن هذه الشعارات بمجرد زوال الحدث ليعود التعامل مع الشباب من مستويات فوقية.

ب- في مستوى الممارسة:

إنّ سياسة الإقصاء والتهميش التي اتّبعها أنظمة الحكم السابقة تبدو واضحة أكثر في مستوى الممارسة الفعلية للتعامل مع الشباب. فالتعامل مع هذه الفئة لا ينحصر في مستوى الخطاب التحقيري وعبارات الازدراء فحسب، وإنّما يمتدّ أيضاً إلى مستوى الفعل. ويبين لنا الواقع أنّ مستويات الإقصاء التي رسمتها النخبة الحاكمة في تعاملها مع الشباب متعدّدة. وتتجلّى خاصة في:

- الإقصاء من المشاركة والمساهمة في الحياة العامة،
- الاستبعاد الكلي من المشاركة في تحديد مخطّطات التنمية في مختلف مستوياتها،
- الإقصاء من المساهمة في الحياة السياسية وإبداء المواقف والآراء بخصوصها،
- عدم تمكين الشباب من تنظيم الملتقيات الفكرية للتعريف بمشاغلهم وطموحاتهم والبحث عن حلول جذرية لمشاكلهم،
- عدم تمكين الشباب في إيجاد حلول ممكنة لبعض الظواهر الاجتماعية والسلوكية التي يأتها الشباب أنفسهم،
- الاستبعاد المباشر من مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمل على سنّ القرارات المسلّطة ومراقبتها...

وبناء على ذلك، مازال الشباب التونسي يعيش الهامشية المسلّطة التي نعني بها "التمييز السلبي المسلّط من قبل فئة قويّة ومهيمنة على فئات أخرى"¹⁶. وللتدليل على ذلك، يمكن التأكيد على نسبة البطالة الأخذة في الارتفاع من سنة إلى أخرى خاصة في صفوف الفئات الشابة. فقد ارتفعت نسبة العاطلين من ذوي المستوى التعليمي الثانوي والعالي من 10.7% إلى 31% بين 1975 و1989. ويتكوّن العاطلون عن العمل خلال سنة 1989 من 381800 عاطلاً ينقسمون إلى 316600 عاطلاً تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و59 سنة و65200 عاطلاً لهم بين 15

¹⁶ مصطفى النصاروي، الهامشية قراءة في واقع الإنعزال الاجتماعي، دار سحر للنشر، تونس، 2009، ص 22.

سنة و18 سنة. وقد بلغ المعدّل الوطني للبطالة سنة 1989، 16.2% منها 14.7% للذكور و21.9% للإناث¹⁷. ولم تكن السنوات القليلة الماضية أحسن حالا. فقد وصلت نسبة البطالة إلى 15% خلال الثلاثية الأولى لسنة 2015 ولم تحمل أحداث 14 جانفي 2011 بوادر الأمل لتبقى فئات الشباب تعاني من مشكل البطالة ولا سيّما بين أصحاب الشهادات العليا. ، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل منهم حوالي 222.9 ألفا في الثلاثية الأولى لسنة 2015 وتقدر بذلك نسبة البطالة بـ 30%. ومن جهة أخرى، اعتمد النظام السابق مجموعة من السياسات التي تحول إلى عدم وعي الشباب بقضايا المجتمع التونسي. وتعدّ "تقنيات الإلهاء" على حدّ عبارة نعوم تشومسكي أبرز التقنيات التي وظّفها لتحويل الوعي إلى الاهتمام بمسائل ثانوية وإلهاء الشباب بمواضيع هامشية. ويعدّ التركيز المتعمّد والمفرط من قبل النظام على الرياضة (خاصة رياضة كرة القدم) والحفلات الترفيهية المبهّشة (الحفلات الموسيقية في المهرجانات الصيفيّة) وسهرات المناسبات الوطنية والدينيّة (رأس السنة الإدارية) وغيرها، من بين الوسائل المستخدمة لإبعاد الشباب عن الاهتمام بمشاكله وقضاياها. لكن سرعان ما تحوّلت هذه الأماكن إلى فضاءات للمعارضة السياسيّة التي وجد فيها الشباب خير متنقّس للتعبير عن رفضه للنظام السياسي القائم.

II- الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا والحل البديل:

أمام تزايد حالات التهميش وتواصل سياسة الاستبعاد التي اتّبعها النخب الحاكمة إزاء الشباب، برزت الحاجة ملحة أمام الفئات الشابة إلى البحث عن مخرج لمختلف الصعوبات المعيشيّة. فترأت بذلك المنافذ غير الشكليّة بمثابة حلول مشروعة وبرزت الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا كفعل استراتيجي مشروع قصد التجاوز. فالهجرة غير الشرعيّة ليست مجرد مغامرة يمكن أن تعبّر عن طيش شبابي كما يحلو للبعض ذلك أو هي حدث اجتماعي عابر، بل هي مخاطرة ومجازفة وصراع حيّ مليء بالتعثر وال فشل وعدم الثقة في النجاح. فتجربة الهجرة خلصة هي مخاطرة احتمالات النجاح فيها ضئيلة. وهي مجازفة بالحياة تصل في حالات كثيرة إلى الهلاك. ذلك أنّ هذه التجربة ليست مضمونة النجاح، بل لا بدّ أن تتمّ بالمخاطرة واتباع طريق الهلاك. فالمهاجر يجازف بحياته ويخاطر بها ويواجه المجهول ويتخذ من طريق الهلاك مسلكا لتحقيق الأهداف والطموحات. لذلك كثيرا ما يحاط -وهو في طريقه إلى الضفة الأخرى- بالأمل والألم، بالنجاح والفشل لأنّه في حالة من الترقّب والانتظار لأنّ تهبه مغامرته السعادة والراحة المفقودتين. وللتدليل على جانب المخاطرة الذي تميّز به الظاهرة، يمكن التذكير بتلك المشاهد المأساوية وما يتخلّلها من مأس إنسانية كارثيّة كادت أن تتحوّل إلى مشاهد يوميّة مألوفة تطالعا في كلّ لحظة، كاشفة لنا عن حالات غرق بعض المراكب التي لم يكتب لها الوصول أو حالات أخرى انتهت بها الرحلة على ضفاف السواحل الإيطاليّة. ولعلّ الأرقام والإحصائيّات التي تتناقلها وسائل الإعلام عن مآسي الظاهرة كفيّلة بتقديم صورة أكثر وضوحا عمّا تخلّفه من مخاطر هلاك وموت. بل إنّ الظاهرة في عمقها أوسع بكثير ممّا ينشر أو يذاع من مشاهد مثيرة ذات طابع إنساني مؤلم. فالواقع أكثر من أن تستوعبه الأرقام. وللتدليل على انتشار الظاهرة وارتفاع نسقتها يمكن التأكيد في هذا السياق على أن عمليات اجتياز الحدود متواصلة بطقوس عبور متنوعة. فقد بلغت على امتداد شهر جانفي سنة 2011 مثلا 14 عملية عبور ووصلت إلى 29 عملية خلال شهر فيفري لتشمل 830 شخصا ليأخذ نسقتها في الارتفاع ليصل إلى 5000 تونسي على امتداد خمسة أيام متتالية من شهر فيفري من نفس السنة.

¹⁷ رضا الأمين، ملف معطيات سكانية واقتصاديّة حول البلاد التونسيّة، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس، ص 49.

فلقد استحوّلت مغامرة الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا، بالنسبة إلى الفئات الشابة، إلى مطلب حيوي. بل هي أثارت قضية جيل كامل. فنجد على أرض الواقع أحداثاً مأساوية تخفي وراءها أحلاماً وآمالاً مكبوتة ما فتئت تعكسها تلك المخلفات

الكارثية والمآسي الإنسانية التي خلفتها عمليات العبور الخفية وهي في طريقها إلى الضقة الأخرى. فقد أصبح بديهياً أن نسمع في الخطاب الإعلامي عن ضحايا وغرقى إلى أن أضحت معها ظاهرة الموت قاعدة والنجاة استثناء¹⁸. ولنا في ذلك أدلة واضحة. فقد بلغ عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية بمنطقة صفاقس والجنوب الشرقي التونسي 47 على امتداد الفترة الممتدة من 13 إلى 21 مارس 2011 موزعة كالتالي:

13- ضحية من جهة صفاقس،

20- ضحية من تونس،

10- ضحايا من القيروان،

4- ضحايا مجهولة،

في حين بلغ عدد الضحايا 13 ضحية خلال ليلة 4 أبريل 2011، أي ما يعادل ثلاثاً أو أربع ضحايا كلّ يوم¹⁹. غير أنّ ما يجب التذكير به هو أنّ عمليات الهجرة لم تكن منعزلة عن مجمل التغيرات المجتمعية التي ضربت نسيج المجتمع التونسي، بل هي أحد أهمّ إفرازات التشكيل الجديد للنظام الاجتماعي. لذلك، تفهم هذه الظاهرة كعملية بناء تاريخي واجتماعي أي عملية تراكم وتجميع لعوامل اجتماعية ونفسية وثقافية محلية عايشها الفاعل الاجتماعي في دائرة محكمة بالصراع. فإذا كانت هذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية تتحدّد بمحددات خارجية فإنّها تنشأ أيضاً محليّة، إذ هي حصيلة تقاطع وتجميع لعوامل محلية مرتبطة أساساً بمسارات التنمية ومسألة التشغيل وأنساق الدخول إلى الحياة العملية. فلقد شكّلت عمليات الهجرة غير الشرعية المتتالية نحو أوروبا مؤشراً دالاً على تحولات اجتماعية واقتصادية ضربت نسيج المجتمع التونسي. وليس من الجديد القول إنّ نشأة هذه الظاهرة جاءت متزامنة مع سياق اجتماعي خاص. وتعدّ هذه الظاهرة نتاجاً مباشراً لفشل سياسات التنمية ولمخططات النهوض الاجتماعي التي لم تتعدّد حدود الشعارات السياسية التي يرفعها أصحاب القرار. فكان من الطبيعي أن تنتج هذه الأزمات تراكمات أو ترسّبات ما فتئت تتفاعل لتشكّل منطلقاً جديداً للفعل. بل إنّها مثّلت تربة خصبة لميلاد "الظاهرة الحلّ" وساهمت في ميلاد تجربة اجتماعية تصل في حالات عديدة حدود المخاطرة بالحياة. إنّها في واقع الأمر أحد أهمّ إفرازات التشكيل الجديد للنظام الاجتماعي ونتاجاً منطقياً لما يعيشه الشباب من مستويات تهميش غير محدودة. ولقد بيّنت الدراسات التحليلية أنّ ظاهرة هجرة الشباب إلى أوروبا بطرق غير شرعية هي ظاهرة اجتماعية انتقائية، أي أنّها تشمل فئات عمرية واجتماعية محدّدة تعيش وضعيات معيشية صعبة وهو ما جعلها تمثّل ظاهرة شبابية بالأساس ما تزال حkra على الفئات الشابة.

¹⁸ نجاح قدور، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي حالة المغرب، مجلة دراسات، عدد 28، 2007، ص 71.

¹⁹ وردت هذه المعطيات الكمية عن رئيس قسم الطب الشرعي بالمستشفى الجهوي بصفاقس (حصّة عن الهجرة غير الشرعية بإذاعة صفاقس بتاريخ 5 أبريل 2011).

جدول عدد01: عمليات الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا وعدد المهاجرين سنة 2006

الولاية	عدد عمليات الهجرة غير الشرعية	عدد المهاجرين	
		تونسيون	خارجيون
صفاقس	120	1008	520
المنستير	79	397	50
مدنين/جربة	38	151	910
نابل	37	201	07
تونس	31	120	00
بنزرت	25	183	00
سوسة	15	121	00
قابس	02	09	00
القيروان	02	12	00
الكاف	01	01	00
أريانة	01	04	00

المصدر: MABROUK (Mehdi), *Voiles et sel : Culture, foyers et organisation de la migration clandestine en Tunisie*, les Editions Sahar, Tunis, 2010, p.129.

1_ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ظاهرة شبابية بالأساس:

يقتضي الحديث عن هذه الظاهرة الاجتماعية ضرورة الحديث عن فئة عمرية واجتماعية محدّدة من المجتمع التونسي ونعني بها فئة الشباب. ذلك أنّ ثمة تلازما وثيقا بين المسألتين. فحضور أيّ متغيّر سواء في المعيش اليومي أو في الدّراسات والملتقيات الاجتماعية والإعلامية وحتى في المنابر السياسية يقتضي استحضار المتغيّر الثاني. فظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة اجتماعية شبابية. ويمكن أن يتجلّى لنا ذلك بوضوح من خلال عدّة متغيّرات:

1- في مستوى العمر: لقد تبينّ لنا من خلال دراساتنا السوسولوجية²⁰ عن الظاهرة أنّ جلّ المهاجرين غير الشرعيين (أكثر من 90 %) تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و30 سنة سواء عند محاولتهم الهجرة خلسة أو عند عبورهم خفية باتجاه أوروبا وهم أساسا من فئة الذكور.

ولئن كان هذا الأمر يعزى إلى عدّة عوامل فإنّه يرتبط أيضا بطبيعة مرحلة الشباب باعتبارها مرحلة عمرية تمثّل سنّ الشباب الطامح إلى تغيير أوضاعه المعيشية ومرحلة العطاء والإنتاج. ذلك أنّ أكبر نسبة هي ما بين 21

²⁰ أنظر: سمير رويص: - الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا: المعيش والتمثّل (دراسة سوسولوجية) ، نشر مخبر دراسة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس، 2008. _ الشباب والهجرة غير الشرعية في تونس (Syfacte) البحث "سيفاكنت" (منطقة صفاقس مثلا تطبيقيا)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية سوسيو- أنثروبولوجية في تمثلات الشباب والاجتماعية بتونس، السنة الجامعية 2012-2013.

و30 سنة، وهي سنّ القوّة والعطاء ومرحلة الزواج وبناء الأسرة التي قد تكون دافعا نحو الهجرة إذا لم تتوفر الإمكانيات الضرورية في الموطن الأصلي للمهاجر.

2- في مستوى التركيبة الاجتماعية: إنّ المتتبع لعمليات العبور غير الشرعية من سواحل البلاد التونسية باتجاه السواحل الايطالية يلاحظ أنّها تتميز بهيمنة أفراد ينتمون إلى فئات شبابية مختلفة. فقد تبين أنّها تشمل الفئات العمرية والاجتماعية الأكثر تأثرا بما يحصل في المجتمع التونسي من تحولات اجتماعية كبرى. ثم إنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تونس ليست ظاهرة عائلية أو عشائرية أو قبلية، وإنّما هي ظاهرة شبابية فردية تجمع أفرادا ينتمون أغلبهم إلى أوساط عائلية واجتماعية غير مرفهة.

3- في مستوى التنظيم: إنّ تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا ليس معطى طبيعيا يعلمه عامة الناس، بل هو " بناء بشري " خاصّ من وحي قلّة من الأفراد العاملين في مجال تهريب البشر. فالتخطيط المسبق لعبور الحدود، بمختلف خطواته ومراحله، يظلّ حكرا على أفراد الشبكة الساهرة على هذه العملية. وتتمثل غاية التنظيم في إنجاح عملية العبور بأساليب غير رسمية وملتوية. غير أنّ ما يميّز عمليات التنظيم هو أنّها تشرف عليها فئات شابة لها دراية في تهريب البشر. بل إنّ مراحل التنظيم هي من وحي قلّة من الشبان التي يكون التواصل بين عناصرها ممكنا في مجال مراقبة الأجواء العامة للعبور ومتابعة تحركات دوريات الأمن. فقد تبين من دراساتنا السابقة أنّ أطراف شبكات التهريب ينتمون أغلبهم إلى فئات شابة وهم أساسا من فئة العزّاب .

وقد تتنوّع المؤثرات الخارجية الدافعة إلى ميلاد مشروع الهجرة غير الشرعية من مهاجر إلى آخر. وتختلف تبعاً لذلك الاستراتيجيات والحيل. فلئن ارتبط ميلاد هذا المشروع في جانب كبير منه بالبعد النفسي للمهاجر وبمؤثراته النفسية، فإنّه يظلّ مرتبطا أيضا بتأثيرات المحيط الخارجي وبالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يحيى في ظلّها المهاجر.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن تمثل البطالة والشعور بانسداد الأفق والإقصاء والتمهيش عوامل مشجّعة على الهجرة خلسة. ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون مشروع الهجرة نتاجا لتأثيرات سببية اقتصادية مثل ضعف الأجر وعدم كفايته في الاستجابة للحاجيات الحياتية الضرورية للفرد.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الهجرة أضحت مشروعا مكلفا خاصة إذا ارتبط هذا المشروع بطموحات وأهداف جماعية. وربّما يتحوّل في حالات كثيرة إلى مشروع عائلي ويرتبط بمخيل جماعي إيجابي مفاده أنّ الهجرة تمكّن من تحسين الأحوال المعيشية العائلية. ومن هذا المنطلق، تتماثل الأهداف وتتوحد الطموحات لتجعل من هذا المشروع أداة النجاة المثلى من واقع الاحتياج والخصاصة. ولطالما اعتبر المهاجر- في كثير من الحالات- بالنسبة إلى عائلته منقذا حقيقيا من أزمت معيشية صعبة. فهو من وجهة نظر عائلته القادر على تأمين العيش ومواجهة المصاعب المادية.

خاتمة:

لقد سعينا من خلال هذا الجهد الأكاديمي إلى ربط قضية التنمية بمسألة الشباب متّخذين من تجارب المجتمع التونسي مثالا بارزا. فكانت بذلك محاولة في الفهم مكنتنا من تقليص الفراغ البحثي في هذا الخصوص. ولقد بات من الواضح تأزّم الوضع المعيشي لفئات الشباب خاصة مع تراجع قنوات الحراك الاجتماعي التقليديّة مثل المدرسة والجامعة وبرز ثقافة الربح السهل والسريع التي تزامنت مع ارتفاع نسبة البطالة وأشكال التهميش والإقصاء. لذلك تعدّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة انتقائية بالأساس تمسّ، وبدرجة أولى، فئات الشباب باعتبارها من أبرز الفئات العمرية والاجتماعية القابلة للانخراط فيها وتأثرا بما يحدث في المجتمع من ظواهر قد

تنعكس على توجّهاها وأنماط تفكيرها. والجدير بالذكر هو أنّ هذه الظاهرة أثارت قضية جيل كامل عانى البطالة والإستبعاد بمختلف أشكاله. لذلك نراه يسعى إلى تصدير أزماته والتعريف بها في المجتمعات الأوروبيّة عساه يحظى بعطف الأوروبيين وبضربة حظّ قد تجعل منه كائنا جديدا، خاصة أنّ المجتمعات الأوروبيّة ما فتئت تتشدّق بالكرامة الإنسانيّة وبحريّة التنقّل موازاة مع حريّة تنقّل البضائع والسلع بين الأمم والشعوب. فالمسألة هي مسألة تنمويّة بالأساس ومرتبطة بتوجّهات وباختيارات اقتصاديّة واجتماعيّة وبمشاركة الفئات الشابة في المسائل ذات الصلة بكلّ مناشط الحياة الاجتماعيّة.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

- الأمين (رضا)، *ملف معطيات سكانية واقتصادية حول البلاد التونسية*، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس،
- _ بوحديبة (عبد الوهاب)، الشباب ثقافة، عمل جماعي لوقائع الندوة الدولية التي انتظمت ببيت الحكمة يومي 11 و12 أكتوبر 2010، نشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، قرطاج 2011.
- النصر اوي (مصطفى)، الهامشية قراءة في واقع الإنعزال الاجتماعي، دار سحر للنشر، تونس، 2009.
- _ الهرماسي (عبد اللطيف)، الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا، سراس للنشر، تونس، 1993.
- الدرويش (الحبيب)، دراسات في قضايا التنشئة والتمكين والاندماج بتونس، مطبعة السفير الفني، تونس، 2010.
- زيدان (أكرم)، *سيكولوجية المقامر*، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأحداث، الكويت، 2005.
- الزبيدي (المنجي)، *الدخول إلى الحياة*، منشورات تير الزمان، تونس، 2005.
- هيلز (جون)، لوغرمان (جوليان)، بياشو (دافيد)، الاستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد 344، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007.
- رمضان (محمد)، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي دراسة ميدانية، *مجلة علوم إنسانية*، السنة السابعة، العدد 43، خريف 2009.
- وناس (المنصف)، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، 1995.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- _B'CHIR (Badra), "Idéologie et structure des organismes de la jeunesse : Attente et pratique des jeunes", in, R.T. S.S, n° 84/87, 1986.
- _B'CHIR (Badra), "Jeunesse, temps libre et travail", in, R.T. S.S, n° 66, 1981.
- _BOURDIEU (Pierre), "La jeunesse n'est qu'un mot", in, *Questions de sociologie*, ed. Minuit, Paris, 1984.
- _ DEBESSE (Maurice), *l'adolescence*, P.U.F, «Que Sais – Je» ?, éd. Delta, Paris, 1996.
- _ GALLAND (Olivier), *Les jeunes*, ed. la Découverte, Paris, 1984.
- _ GALLAND (Olivier), *Sociologie de la jeunesse*, Armand Colin, Paris, 1997 .
- _LABAIED (Hachemi), BELHEDI (Amor), AZZAM (Mahjoub), *Migration internationale contenu - effets - enjeux cas de la Tunisie*, Cahiers du C.E.R.E.S, Série Géographie, n°16, Tunis, 1996.
- _MABROUK (Mehdi), *Voiles et sel : Culture, foyers et organisation de la migration clandestine en Tunisie*, les Editions Sahar, Tunis, 2010.
- PERETTII-WATEL (Patrick), *sociologie du risque*, Armand colin, Paris, 2000.
- _ZGHAL (Abdelkader), "La jeunesse arabe vigile de la société", in, *La jeunesse dans les années 80*, Les Presse de L'Unesco, Lausanne, 1981.
- _ZGHAL (Abdelkader), "Note pour un débat sur la jeunesse arabe", in, *Jeunesse et changement social*, Actes du colloque tunis 8-13 novembre 1982, Cahier du C.E.R.E.S, Série sociologique, n°10, 1984.

**الشارع والمدرسة بحث حول العنف المدرسي بالمدن التونسية في علاقته بالجناح والانتقاء
عن التعليم حالة مدينة بنزرت**

د. شكري المامني
المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس قسم علم الاجتماع

البريد الالكتروني:

Chomemni@yahoo.co.uk

المخلص

نستخدم في هذه الدراسة المنهج الكيفي للملاحظة أشكال العنف القائم على الاعتداء في الوسط المدرسي الخارجي وهو فضاء مفتوح لفئات عدّة من الأحداث من تلاميذ ومنقطعين عن التعليم تستقطبهم تلك المساحات لتصبح جزءاً معبراً عن هويتهم وتملكهم للشارع التلميذي. ويبرز في هذا الفضاء أشكال من العنف والتسلط نفترض مع علماء الاجتماع أنّه وليد أزمة اندماج وهوية تعيشها فئات من المراهقين الأحداث بسبب الفشل المدرسي والتهميش الثقافي والمادي. نستعين بالدراسات الأكاديمية في مجالي علم اجتماع التربية وعلم اجتماع الانحراف لإعادة بناء مفاهيم من شأنها أن تقربنا إلى واقع ما يحدث من اعتداء وثقافات منحرفة داخل المدار الخارجي للمدارس. ويمثل ذلك خطوة أولى في مسار التدخّل الاجتماعي والفعل في اتجاه معالجة صعوبات الاندماج ومساعدة هذه الأطراف على فكّ أزمات الإقصاء والتهميش والتنشئة على قيم المشاركة والمواطنة.

كلمات مفاتيح

العنف المدرسي- العنف داخل المدن- علم اجتماع الانحراف- علم اجتماع التربية- الاندماج – الهوية- ثقافات الشباب- المراهقة- المواطنة>

Résumé :

Cette étude vise à observer et étudier les actes de violence et d'agressions dans le territoire des groupes adolescents scolarisés. Nous postulons, d'emblée, qu'il s'agit d'un problème d'intégration qui soit à l'origine des comportements agressifs. Pour appréhender une réalité à la fois complexe et invisible, nous nous servons de certains concepts utilisés dans les recherches académiques sur la violence scolaire et la déviance tels que, bullying, racket, que nous forgerons davantage dans une perspective d'enrichir la pensée sociologique en matière de sociologie d'éducation et de la sociologie de déviance. Ainsi nous contribuerions à aider les agresseurs à abandonner les pratiques déviantes et passer de « la galère » à la citoyenneté.

Mots clefs : Violence scolaire ; violence urbaine ; Sociologie de la déviance ; Sociologie de l'éducation ; adolescence ; culture des jeunes ; intégration ; citoyenneté.

الشارع والمدرسة بحث حول العنف المدرسي بالمدن التونسية في علاقته بالجنوح والانقطاع عن التعليم حالة مدينة بنزرت

1- الإطار النظري للبحث

تهدف الدراسة إلى البحث في علاقة انتشار العنف المدرسي بالأماكن الخارجة عن أسوار المدارس الابتدائية والثانوية أي في أماكن يلتقي فيها تلاميذ المدن أثناء الزمن الدراسي. ويمثل العنف المدرسي الحاصل خارج فضاء المدرسة حلقة من حلقات التجربة المدرسية للتلاميذ بالمعنى المنظر له في علم اجتماع التربية Dubet 1994. والملاحظ أن هذا الصنف من العنف الحاصل خارج أسوار المدارس قد يطرح إشكالا نظريًا وعمليًا في مستوى انتسابه لما هو مدرسي وتحميل المدرسة مسؤولية تجاه ما قد يحصل خارجها. قد يعتبر البعض من المربين أو الباحثين أن هذا العنف لا يمت إلى المدرسة بصلة وإنما هو من صناعة فئات من المنحرفين سواء من بين المراهقين أو من بين الشباب ولذلك يعتبر عنفا اجتماعيا إلا أن هذا الاعتراض قد لا يكون له مبررات خاصة وأن التلاميذ هم المشاركون في الاعتداءات وأعمال العنف والتسلط. سنسعى أولاً وانطلاقاً من مرجعيات علم اجتماع التربية (Dubet, 1994; VAN ZANTEN, 2000) وعلم اجتماع الانحراف (MOLARO, 1998; Duprez, 2009) أن نعرّف بمفهوم العنف المدرسي الخارجي قبل أن نقدّم عدّة أدوات منهجية كمية وكيفية من شأنها أن تساعد على تقديم مؤشرات قد تساعد بدورها على رصد الظاهرة والكشف عن جوانبها المرئية واللامرئية.

لا ينشأ العنف من منظور علم الاجتماع عن سلوك فردي معزول وإنما يبرز هذا السلوك في خضمّ ديناميكيات جماعية وعبر تشكّل جماعات وهويات ثقافية تتخذ من الشارع فضاء ومن جماعات التلاميذ هدفاً ووسيلة. يمثل الشارع فضاء تعبيرياً لثقافات شبابية منحرفة تصنع لذاتها تحت وطأة التهديد بالبطالة والإقصاء ثقافة تدبير الشؤون والحصول على المال وهي ثقافة موازية ومخالفة لمدرسة لم تعد توفّر لهم مرجعية قيمية أو حلاً للاندماج الاقتصادي والثقافي (MUCCHIELLI, 2001). ومن هذه الزاوية، ينظر إلى العنف على أنه ليس سلوكاً عفويًا أو تلقائيًا وإنما ينبع من تنظيم جماعي مواز لمؤسسة المدرسة ومضادّ لها قد تمتدّ شبكاته إلى شبكات الإجرام المحلي والدولي. فهل توفّر هذه المجموعات لعناصرها التلاميذ ما تعجز مدرسة اليوم على توفيره؟ يدفعنا هذا السؤال إلى التحقيق في الفرضية القائلة بأن هذا الصنف من العنف المدرسي الصادر عن التلاميذ يتجاوز الحدّ المدرسي ومقاومة عنف المؤسسة. ومحاولة منا لمعالجة هذه الفرضية سنعمد إلى ملاحظة الجماعات المنظمة للعنف المدرسي من الخارج لنبحث فيما يمثل بديلاً عن المدرسة وما هو مدرسي وسنسعى في الآن نفسه إلى البحث في حركية العنف المدرسي بين الداخل والخارج وذلك قصد تسليط الضوء على امتدادات العنف اليوم بين الداخل والخارج بين المجتمع والمدرسة، عسى أن يساعد ذلك على حماية التلاميذ من آفات العنف المدرسي والانحراف وخلق فرص اندماج وإبداع ثقافي لدى الفئات الهامشية من المراهقين والشباب.

لقد حاول علماء اجتماع التربية تفسير ظواهر سلبية مثل العنف والفشل المدرسي والتربوي وذلك انطلاقاً من علاقة التلاميذ بالثقافة المدرسية وإجراءات التقييم المدرسي وكان من رواد المنظرين لهذه العلاقة بازيل برنشتاين (Bernstein, 1958). وقد مثلت هذه الفكرة الواردة أولاً في أعمال عالم الاجتماع البريطاني برنشتاين منطلقاً لنظريات حديثة في علم اجتماع التربية أدت إلى إحداث قطيعة مع المقاربة الهيكلية واعتبار التلميذ فاعلاً اجتماعياً قادراً على تغيير قواعد اللعبة المدرسية وإنتاج ثقافة مضادة لثقافة المؤسسة المدرسية

ومن أبرز المدارس في هذا المجال التيار الجديد في علم الاجتماع ومن رواده (Young 1971) وقد برز في مطلع السبعينات ثم ظهر تيار المقاومة ومن أشهر رواده ألان جيرو (Giroux 1981) صاحب نظرية الأيديولوجيا النقدية. تأكد أبرز نظريات علم اجتماع التربية اليوم وجود علاقة بين رفض المدرسة والانسلاخ عنها لدى فئات من التلاميذ وبين ما تفرضه المدرسة من صورة سلبية للذات عبر آليات تقييم أعمال التلاميذ المدرسية وتصنيفهم وفق هذا التقييم. قد يؤدي هذا الرفض الثقافي إلى إحداث قطيعة أو فجوة بين ثقافة المدرسة والثقافات الشبابية المتصاعدة والقائمة على مخالفة المرجعيات القيمية المدرسية. لقد استخدم هذا التفسير الثقافي في سياقات مختلفة (فرنسا، إنجلترا، أمريكا) لدراسة الفشل المدرسي والانقطاع عن التعليم في مراحله الأولى الابتدائية والإعدادية، والأسباب ذاتها تبقى ذات أهمية لفهم ظاهرة العنف الصادر عن فئات من التلاميذ وهو ما يرجح الفرضية القائلة بأن العنف يصدر أساسا عن الفئات التي تواجه صعوبات على مستوى الاندماج مدرسي والثقافي.

قد يرجح واقع اليوم صدق هذه الفرضية وذلك لاعتبار عدم تأهيل مؤسسات التعليم الإجباري على حلّ معضلات الفشل والاندماج المدرسي مما يؤدي إلى تصاعد العنف الموجه ضدّ المؤسسات ومن يمثلها من أفراد مثل الأساتذة والتلاميذ الناجحين "المتمدسين" وقد يؤدي الوضع إلى استبدال ثقافات المدرسة بثقافة صراعات زمر الأتراب وانتشار العنف المتبادل بينها. يضع أمامنا مشكل العنف المدرسي تحديًا ملازمًا للاختيار الديمقراطي والعمل بمبادئ الديمقراطية وقوامها تكافؤ الفرص وحقّ الجميع في التعليم، ولذلك أصبح لمشكل العنف المدرسي اليوم حضور عالٍ يتزامن مع اتساع دائرة ديمقراطية أنظمة التعليم وأزمات الاندماج الاجتماعي والمدرسي ضمن واقع أزمة المدرسة والمجتمع اليوم.

يلاحظ المطلع على أدبيات علم الاجتماع وعلوم التربية إجمالاً حضوراً مطرداً لإشكالية العنف المدرسي ومحاولات متعددة متضاربة في التعريف بالعنف من حيث مضمونه ومصادره ورغم تنوع المقاربات والمفاهيم فإنّ الاتجاه العام للدراسات والبحوث في هذا المجال يبقى أساساً ضمن دائرة المدرسي والداخلي أي ضمن ملاحظة العنف المدرسي الحاصل داخل المدرسة. أمّا ما يحصل من عنف بين التلاميذ أو من قبل التلاميذ خارج أسوار المدارس فهو عادة لا يدمج في إحصائيات العنف وينسب إلى الشارع والطريق العام. ولنتساءل، هل ثمة حقاً ما يبرّر عزل العنف الصادر عن التلاميذ خارج القسم والساحة عن دائرة اهتمام علماء التربية والمختصّين في علم اجتماع التربية؟ وهل ثمة في المقابل ما يبرّر إدماج العنف الحاصل خارج المدرسة ضمن المجال المدرسي؟ ما هي حدود الفاصلة بين الشارع والمدرسة من يرسم هذه الحدود ومن يخترقها أو يعيد رسمها على طريقته الخاصة؟ هل يمثل الشارع المصطنع فضاءً مميزاً لممارسة العنف؟ وما هي أشكال هذا العنف من هم مقترفوه ومن هم ضحاياه؟ ما أهمية الشارع في نظريات التلاميذ ولماذا يلتجئون إليه؟

2- مفاهيم البحث

1-2 الشارع والهوية التلمذية

لن نبحت عن تعريف موضوعي عالٍ للشارع ولن نخوض في قواميس اللغة لضبط معاني الكلمة ودلالاتها. إن ما يهمنا بشكل مباشر هو هذا الشارع المدرسي الذي هو من صناعة فئات من التلاميذ ومن الأحداث المنقطعين حديثاً عن الدراسة هؤلاء جميعاً يحتلون المكان الخارجي للمدرسة على اعتباره فضاءً خاصاً وهم من يصنع أدوات حمايتهم وانزوائهم عن الآخرين تعبيراً عن تملكهم وحضورهم المميّز داخل هذا الفضاء والمعبّر عنه في هذه الدراسة بالشارع المدرسي أي شارع التلاميذ ومن يحتفظ بهوية التلميذ وهذا الشارع ليس بالمدرسة

وليس شارعا لأنه يبني قطيعة مع المؤسسة والشارع معا²¹. لا يهمننا الشارع العام والعمومي على اعتباره مجالا مفتوحا أو ملكا مشتركا للجميع بقدر ما نهتم بالشارع بوصفه صناعة ثقافية واستراتيجية لفاعلين اجتماعيين وهم من التلاميذ والشباب في محاولة منهم الانفلات من قيد المؤسسة والمراقبة الاجتماعية. الشارع بهذا المعنى ليس ملكا مشتركا بل هو أسلوب ذاتي في التملك والفعل الاجتماعي. نصطنع عبارة الشارع المدرسي للدلالة عن مجال خفي من مجالات التجربة المدرسية وفق اصطلاح دوباي Dubet حيث تتسع حدود هذه التجربة إلى خارج محيط المؤسسة التعليمية لأنها تبني انطلاقا من التنشئة المدرسية شبكات علائقية تمتدّ من الخارج إلى الداخل ومن الدّاخل إلى الخارج وهو ما يدعم فرضية انهيار المؤسسة وسقوط أسوارها الحصينة سقوطا رمزيا. يتمحور مفهوم التجربة حول الفعل الاجتماعي وديناميكية الاندماج ولا يمثل المكان سوى مجالا من مجالات الفعل والتنشئة الاجتماعية ولذلك يكون العنصر المحدّد هو التلميذ الفاعل في محاولته لفرض أسلوب ثقافي في الإدماج وبناء هوية تثمن الذات وقد تخالف ما هو قائم من تفاضل اجتماعي أو مدرسي.

لن نبحت في السؤال "ما الشارع؟" بقدر ما نهتمّ بتوظيف الفاعلين لما يعبر عنه بالشارع لتساءل كيف تستخدم المجموعات التلمذية الشارع؟ هل يمكن رصد أفعال التسرّ والإجهاار والبحث في دلالتهما؟ ما هي الدلالات الملحقة بأفعال العنف الحاصل خارج المدرسة وهل يمكن باعتماد هذه الدلالات دراسة العنف المدرسي؟ ونجد في الأدبيات الحديثة دراسات حول "طفل الشارع" وهو طفل انحلت أو تكاد تنحل روابطه بالمؤسسات من أسرة ومدرسة ومؤسسات رعاية ولم يبق له غير الشارع. هل ثمة تقارب ونقاط تقاطع بين "طفل الشارع" و"تلميذ الشارع" في واقع التجربة المدرسية وبناء الهويات الفردية والجماعية؟ ما هي أشكال العنف الأكثر انتشارا في المدار الخارجي للمدرسة؟ من هم المتسلطون والمتدخلون ومن هم الضحايا بشكل مباشر؟ ما هي مسارات الانخراط في المجموعات المتسلطة وما هي الملامح الاجتماعية لهذه الفئات من التلاميذ؟ تمثل أحداث العنف المتكررة في هذا الفضاء التلميذ الاجتماعي تعبيرا عن زحف الثقافات المنحرفة ومن أبرز مظاهر العنف الملاحظ في هذا الفضاء أعمال السطو والمضايقة وهو عنف انتشر في مختلف البلدان الغربية ومثل موضوع دراسات جادة في اختصاصات تربوية واجتماعية وقانونية متنوعة. ومن أبرز المفاهيم المستخدمة لدراسة العنف المدرسي مفهوم البلطجة والسطو.

2-2 البلطجة²² Bullying والسطو Racket العنف الأكثر انتشارا في المدار الخارجي

يعرف السطو في الحقل المدرسي Racket على أنه فعل إجرامي يتم فيه حمل الضحية من بين التلاميذ بالقوة على التفريط في ماله أو ممتلكاته ويقدم المعتدي على استعمال العنف البدني والنفسي من أجل الانتزاع و قد يكتفي بالتهديد لنيل مبتغاه. ويندرج هذا النوع من السطو ضمن العنف المدرسي لأنه يحصل داخل المدرسة أو في الشارع المدرسي ولأن الضحايا هم من التلاميذ وأما المعتدون فهم إما تلاميذ أو ممن انقطعوا مؤخرا عن الدراسة.

وتقترن ظاهرة السطو باستخدام مفهوم البلطجة في الدراسات الحديثة وهو مفهوم أقلّ توصيفا من دلالات مفهوم Bullying حسب الاستخدام العلمي مما قد يحدث بعض الغموض والخلط في المفاهيم إذ يجتمع المفهومان في دراسة العنف غير المتبادل والحاصل بين التلاميذ ولا يشترط في البلطجة Bullying حمل الضحية

²¹ نستوحي التعبير عن هذه الملاحظة من مفهومي ghettoisation et la radicalisation في مقال (MUCCHIELLI 2002 : 38) Cité dans ²² 2222 Dan Olwens (1993). Bullying at School : what we know and what we can do, Oxford, Blackwell. Débarbieux, 2006.

على التفريط في ماله أو ممتلكاته. وقد تناول Débarbieux (2006) مفهوم **Bullying** بالدراسة والنقد لينتهي إلى النقاط التالية. يحيل المفهوم إلى عنف بين التلاميذ يستوجب وجود ضحية ومعتد. قد يمارس المعتدي على الضحية أشكالاً متنوعة من الابتزاز المادي أو الجنسي ويهدد الضحية في أسلوب يحيله إلى حالة العجز على ردّ الفعل وحتى التبليغ عن المعتدي ورفع شكوى ضده. يتسم هذا الصنف من العنف بعدم تساوي القوى بين الضحية والمعتدي وامتلاك المعتدي لمصادر من السلطة يستخدمها لابتزاز الضحية والسيطرة عليه وبذلك يختلف هذا الصنف من العنف عن العنف المدرسي المتبادل بين التلاميذ. قد يكون هذا العنف بين فردين أو بين مجموعة معتدية وفرد ضحية أو بين مجموعتين تفوق المعتدية أفراد المجموعة الضحية قدرة على حماية نفسها وفي الآن نفسه إلحاق الضرر بالآخرين من الضحايا المستهدفين. لا يقف مفهوم **Bullying** على مستوى السطو والسلب بل يستخدم للبحث في الضرر النفسي للضحية ودراسة أساليب الهيمنة لدى المعتدي. يتميز هذا المفهوم بمضمونه النفسي واهتمامه بالضحية وهو قد يتسع ليشمل السطو بشرط قيام علاقة هيمنة وخضوع بين الضحية والمعتدي بما يدفع إلى البحث في الضرر النفسي اللاحق بالضحية وهو ضرر قد يبقى على مرّ سنوات وفترات طويلة لأنه قد يؤدي إلى اهتزاز شخصية الضحية واختلال توازنه العاطفي ويعمق عنده الإحساس بالعجز على الدفاع عن النفس وعن التواصل وفي المقابل يطغى عند المعتدي الإحساس بالتفوق والهيمنة وتنشأ عنه شخصية عدوانية متسلطة. يبقى هذا المفهوم في نظر Débarbieux (2006) مفهوماً نفسانياً بالأساس يستخدم للبحث في الضرر النفسي اللاحق بالضحية.

هل يمكن أن نسلم بتصنيف هذا المفهوم ضمن المفاهيم الخاصة بعلم النفس؟ لا نرى ذلك فظاهرة الاعتداء والعنف قائمة الذات وإن سلمنا بتفاوت واضح في القوى يحول دون دفاع الضحية على نفسه فإن ذلك لا يحملنا على اعتبار الظاهرة والمفهوم من مشاغل علماء النفس دون سواهم كما لا يدفعنا ذلك بالضرورة إلى استبدال هذا المفهوم بأخرياقرب الواقع مقارنة اجتماعية. تقدّم الدراسات النفسية إضافات هامة حول الأضرار النفسية اللاحقة بالضحايا ولكنها في المقابل تكاد تهمل الطرف الفاعل المعتدي ولذلك فإن هذه المقاربة على أهميتها لا تمكننا من الإحاطة الشمولية بالظاهرة والبحث في الأسباب عوضاً عن النتائج. وبسبب تفاقم ظاهرة العنف المدرسي انتشر هذا المفهوم لدى رجال السياسة²³ والمهتمين بالأمن العمومي والمباشرين لمهمة الأمن والعدالة ونجد في إحدى الدراسات الأمريكية الخاصة بالأمن تعريفاً مستمداً من واقع التجربة الميدانية ونرى إنه أكثر شمولاً من التعريفات النفسية للمفهوم:

*"School bullying takes many forms including assault, tripping, intimidation, rumor-spreading and isolation, demands for money, destruction of property, theft of valued possessions, destruction of another's work, and name-calling. In this photo, a bully assaults the victim as another student watches. Studies suggest only between 10 and 20 percent of noninvolved students provide any real help when another student is victimized."*²⁴

²³ إختار الرئيس الأمريكي باراك أوباما وزوجته خلال مؤتمر صحفي عقده في البيت الأبيض 16 آذار (مارس) 2011 ، المغنية بريتي سبيرز لتكون قائدة الحملة الواسعة ضد البلطجة.

²⁴ Sampson, Rana. (2002). Bullying in schools. COPS Problem-Oriented Guides for Police Series, N° 12 :14.110

لا يمكن أن نكتفي بالبحث في الضرر النفسي للعنف المعبر عنه بالبلطجة ولذلك تكون مهمة علم الاجتماع البحث في العمق الاجتماعي والثقافي المساعد على ظهور هذا السلوك وانتشاره في أوساط التلاميذ والنظر له في شموليته والنظر في فعل مختلف الأطراف داخل محيطهم الثقافي والاجتماعي. فلنعد إلى المرجع المجتمعي ونتأمل الحراك الاجتماعي والقيمي المنتج والدافع إلى بروز الظاهرة.

ولتمييز الاستخدام النفسي عن الاستعمال العام لعبارة **Bullying** نجد في الموسوعة استعمال عبارة تنمّر في العربية للدلالة على البعد الأكاديمي النفسي للمفهوم وكلمة بلطجة للدلالة على التدخل الخارجي وأعمال العنف إجمالاً ويتم أحياناً استخدام هذه الكلمة تعريباً للفظ **Bullying**. وقد اخترنا عبارة بلطجة لشموليتها ولاقتراب مضمونها مما تمّ ملاحظته أثناء هذا البحث. وسنعمل على مقارنة مفهوم البلطجة مقارنة اجتماعية ونعني بالبلطجة بالأساس العنف غير المتبادل أي الاعتداء بشئ أصنافه على غرار ما ورد في التعريف السابق للباحثة Sampson .

3- مقومات المقاربة الاجتماعية لظاهرة البلطجة

1-3 التقديم

خلافًا للمقاربة النفسية والباحثة في الأثر النفسي للعنف لدى الضحية أو في ملامح شخصية المعتدي فإن المقاربة الاجتماعية المعتمدة ستقودنا إلى البحث في فرضية صعوبات الاندماج الاجتماعي نتيجة تصادم ثقافي وقيمي بين الأفراد والمؤسسات والبلطجة على اعتبارها عنفا مدرسيا واجتماعيا هي تعبير عن أزمة اندماج اجتماعي وأزمة مؤسسات.

نسعى إلى التعريف بالبلطجة انطلاقاً من تصنيف نظري لدوبياي Dubet (1994) نكتشف من خلاله أصناف العنف المدرسي. بني هذا التصنيف على مفارقتين رئيسيتين تساعدان على معرفة مصادر العنف والأطراف المستهدفة أو المشاركة في بروز هذا السلوك. تتصل المفارقة الأولى بمكان حصول العنف وهو إما خارجي أو داخلي. ويقترن ذكر الداخلي عادة بما هو مدرسي أي الامتحانات والدروس والزمن المدرسي والنظام المدرسي والمؤسسة عموماً في مقابل ما هو خارجي وهو ما يمكن اعتباره اجتماعياً أو ثقافياً يمتدّ إلى خارج المدرسة. ومثل هذا القول قد يقودنا إلى الخلط وعدم الاستفادة من مجال علم اجتماع التربية، إذ أن الصفة الاجتماعية للفعل التربوي ذات حضور في الداخل والخارج معا وليس من مصدر خارجي صرف معنى ذلك أن التقسيم وفق المكان بين الداخل والخارج أي ما يحدث داخل أسوار المؤسسة وما يحصل خارجها لا يدل بالضرورة عن المصدر الاجتماعي أو المدرسي للعنف ولذلك تحتفظ مسألة المصدر بطابعها الإشكالي إذ لا يجب الخلط بين مكان حدوث العنف وبين المصدر الاجتماعي أو الثقافي للعنف ولا تساعد معرفة المكان دوماً على التقدم في خوض إشكالية مصدر العنف. ومن أجل تعميق النظر في هذا الإشكال يكون من الأجدر النظر في المفارقة الثانية في التصنيف أي تحديد القائم بالفعل من جهة والطرف المستهدف من جهة أخرى وهو ما يفضي إلى البحث في العنف الصادر عن التلاميذ في اتجاه المؤسسة في مقابل العنف الحاصل بين التلاميذ. وإن نحن انطلقنا من اعتبار البلطجة عنفا صادرا عن التلاميذ في اتجاه التلاميذ وهو عنف تسلطي قد يحصل داخل المدرسة أو خارجها فإن هذا العنف يبقى إشكالياً من حيث مصدره وأهدافه بصرف النظر عن مكان حصوله.

يقودنا الخوض في هذا الإشكال إلى القول بأن العلاقة بالمؤسسة والمؤسسات كفيلة بأن تساعدنا على التقدم في فهم الظاهرة والبحث في مصادر الفاعلين وأهدافهم. تساعد المقاربة الاجتماعية على فهم علاقة الأطراف الفاعلة بالمؤسسات وبمنظومة قيمها المنشودة وذلك عبر دراسة القيم المنشودة من وراء الفعل

الاجتماعي. تتخذ الفئات المتسلطة لنفسها موقعا بين ثلاث فضاءات اجتماعية وهي المدرسة والأسرة والشارع. وقد اخترنا ألا نلحق البلطجة بالمدرسة فقط كما ذهب عامة الدراسات والمقاربات التي تناولت بالدرس هذه الظاهرة على اعتبارها شكلا من أشكال العنف المدرسي. نلاحظ أن البلطجة المقترنة بفئات من التلاميذ تبتعد في الغالب عن المدرسة والعائلة لتتخذ من الشارع مدارا مميزا للانفلات من مراقبة المؤسسات. ولأهمية هذا الفضاء في بروز ظاهرة البلطجة سننطلق في مسيرة بحثنا من فرضية تتمحور حول دوافع اللجوء إلى الشارع. يمثل الشارع فضاء لصناعة قيم بديلة عن القيم التي تلحق بالمدرسة والأسرة. والشارع بهذا المعنى وسيلة لتحقيق المنشود مما لا يتوفر لهذه الفئة تحقيقه عبر مؤسسات المدرسة والأسرة.

سنسعى إلى البحث في حضور منظومة القيم المنشودة المفقودة ومن المرجح أن يكون في الإحساس بافتقادها لدى هذه الفئة انعكاس واضح على مستوى علاقة التلاميذ بالمؤسسات. يتجه فعل هذه الفئة من المراهقين والشباب إلى بعث القيم المنشودة بطريقتهم الخاصة أي بأسلوب منحرف يحصل خارج دائرة المؤسسات. ومن أبرز هذه القيم التساوي بالراشدين من حيث الحقوق وكسب المال وتملك السلطة والنفوذ وما يتفرع عنهما من التمسك بالحق في "الكسب" بمعنى الحصول على المال بصرف النظر عن الوسائل والأساليب. والقيمة الثانية تتمثل في التضامن بين فئات الأحداث من بين المنحدرين من الأوساط الفقيرة والشرائح المتوسطة الدخل وهي قيمة تتضارب مع عقلية التميز والمنافسة والتي تطفئ في الأوساط المدرسية والاجتماعية وتتضارب شكليا مع أعمال السطو والعنف.

2-3 السطو مظهر من مظاهر البلطجة

يقدم مفهوم **Bullying** على أساس ما يلحقه من ضرر نفسي بالضحية ونحن كما أشرنا لا ننظر لهذا السلوك من جانب الضحية بل سندرسه انطلاقا من القائمين بالفعل أي من المعتدين ولذلك فإننا نهتم بدوافع المعتدي وأهدافه وبالعلاقته بالمدرسة والتلاميذ. يقودنا ذلك إلى أن نضمّن مفهوم البلطجة صنفا قد بقي خارج دائرة المفهوم النفسي الشائع في الدراسات الأنكلوسكسونية وهي "البلطجة اللامشخصة" والقائمة على الابتزاز المادي والمعبر عنها في الدراسات الإنجلوسكسونية **Racket** "السطو" على اعتبارها شكلا من الابتزاز المادي. ولا نرى مبررا للفصل بين الابتزاز والمضايقة الشخصية لأنهما غالبا ما يجتمعان ويتداخلان إذ لا يكفي المعتدي بالمضايقة المقصودة فقط والمزاوجة بين المضايقة والسطو ممكنة ولا نملك الآن أن نقول إن حضور السطو أو غيابه ووجود علاقة مسبقة بين المعتدي والضحية كفيلا بالتمييز بين السطو والبلطجة والحال أن الضحية والمعتدي هما من التلاميذ أو على علاقة مباشرة بالتلميذ والتلميذة فالمسألة تتعلق إذن بهدف المعتدي وغايته وأسلوبه في النيل من الضحية وخطته للانفلات من مراقبة المؤسسات وهذا ما يبرر اعتبار الفصل بين البلطجة والسطو فصلا اصطناعيا.

وبناء عليه، يمكن تمييز صنفين من بلطجة الشارع المدرسي وذلك حسب أهداف المشاركين. ويطلق على الصنف الأول هدف الابتزاز المادي إلى درجة أنه قد يتحوّل الفعل إلى أعمال نشل وسرقة من قبل عناصر خارجية ويتواطئ مع تلاميذ من داخل الوسط المدرسي وهذا الصنف من الاعتداء لا يستهدف شخصا معينا فالضحية تلميذ من وسط مدرسي واجتماعي والغاية ابتزازه ماديا وتضطر المجموعة المعتدية إلى تغيير الأماكن وأصناف الضحايا في محاولة الانفلات من رقابة المؤسسات ورجال الأمن والشارع والأسر المتضررة ويعرف هذا السلوك عادة على أنه سطو **Racket**. ويطلق على الصنف الثاني من البلطجة سلوك الهيمنة والتسلط والإذلال والضحية في هذه الحالة مقصودة ومستهدفة بشكل شخصي إذ يتكرر عليها الاعتداء. تناول الباحثون بالدراسة هذا

الصف من الاعتداء وتم تعريفه بالتنمر على اعتباره شكلا من أشكال العنف المعنوي النفسي وقد يصحبه حسب الدراسات عنف مادي أي ضرب قصد الإهانة والتهديد وذلك بغاية الهيمنة وفرض النفوذ. سندسعى في هذا العمل إلى رصد الصنفين من البلطجة وسنهتم بشكل خاص بدراسة الصنف الأول على اعتبار أن ما أجريناه من ملاحظات أوليّة قد دلّت على انتشاره وفي المقابل نرى أنّه الصنف المهمل في الدراسات الخصوصية بل إنّه قد يصنّف تماما خارج العنف المدرسي ومفهوم Bullying بالمعنى النفسي المتداول في الدراسات الأنكلوسكسونيّة.

3-3 البلطجة والانفلات من المراقبة

يتسم هذا السلوك بالتمرد ومحاولة الانفلات من مراقبة المؤسسات الاجتماعية وهذا لا يعني طبعا إحداث قطيعة تامة معها والانسلاخ عنها. سنبحث في نقاط التواصل والانفصال بين صنفى البلطجة ومؤسسات المجتمع وقيمه وهذا هو هدف هذا البحث.

تحرص الفئات القائمة بالفعل على الانفلات من مراقبة المؤسسة الأسرية والمدرسة وكذلك المؤسسة الأمنية على اعتبارها مجسدة لسلطة القانون والأخلاق. تدرك المجموعة القائمة بفعل الاعتداء أنها تقدم على اقتراف جريمة منظمة وهي بذلك ترتقي بقدراتها الإجرامية و تحرص على تورية حجج الإدانة والبلطجة ليست عفوية على شكل العنف المتبادل وهو عنفوان طبيعي أو "المعتاد" قد يعتبره البعض اعتداء على المؤسسة، على حسب تعبير Dubet (2008) : 106.

4- الخطة المنهجية

انطلق هذا العمل من رصد لأماكن يجتمع فيها التلاميذ في الشارع العام قصد ملاحظة تشكل المجموعات وما يدور بينها من تبادل الأقوال والأفعال. كما تم استغلال تصريحات من بإمكانهم مراقبة هذه الفضاءات بشكل يومي على اعتبار انتظام تواجدهم بالمكان وتم جمع شهادات أساتذة حول شكاوي الأولياء من التسلط والاعتداء خارج المدرسة. يجمع هؤلاء على وجود اعتداءات متكررة على التلاميذ بالنشل والعنف البدني والتسلط والمضايقات والتهديد بالعنف. هذه الملاحظات الأولية مدعمة بالمشاهدة والشهادات تحتاج بدورها إلى تحقيق علمي في الأحداث والملابسات موثقة بشكل رسمي وهو ما يحملنا إلى البحث عن وثائق تكشف عن حالات اعتداء وبلطجة استهدفت جمهور التلاميذ فهل التلاميذ ضحايا هذا العنف أم هم طرف مشارك ومسؤول عنه؟ سندسعى إلى دراسة حالات باعتماد التحقيقات العدلية الحاصلة بشكل رسمي مع هذه الفئة في منهجية خصوصية تهدف إلى جمع مؤشرات حول محاولات الانفلات من المراقبة والتقدم في اتجاه الجريمة المنظمة. ونحن نهدف بشكل خاص البحث في القيم المنشودة أو المفقودة الدافعة أو المبررة في نظر أصحابها للإقبال على مثل هذا السلوك.

نستخدم في منهجية دراسة الحالات تقنية التحليل المضموني للوثائق وتقنية المقابلة الحرة مع حالات ثبتت مشاركتهم في أعمال البلطجة. ولنا أن نشير إلى أن الحالات المدروسة هي إجمالا حالات عنف وسطو Racket استهدفت بالأساس انتزاع الهاتف الجوّال وفي بعض الحالات افتكاك أمتعة ثمينة وذلك باستخدام التهديد والحيلة وبث الإحساس بالخوف وحمل الضحية على الانسحاب وعدم المقاومة. وحسب تصريح المحقق العدلي فإن أغلب الشكاوي لا ترفع إلى العدالة وتبقى في حدود الشرطة العدلية برغبة من الأولياء وخوفا منهم واجتنابا لتعميق العداء بين المعتدي والضحية. وقد تبين لنا قبل إنجاز التحليل المضموني لوثائق التحقيق النهائية أن الحالات المتتبعة عدليا هي في الغالب من صنف السطو Racket وأن حالات المضايقات المستمرة لا تصل إلى المستوى العدلي إلا نادرا وعند إصرار المعتدي على مواصلة المضايقة وفي حالة أن يبلغ الأمر حدّا امتناع الضحية

على مواصلة التعليم وعجز الأسرة والمعهد على معالجة المشكل وقد سجلت حالة في منطقة منزل جميل اضطرت فيها العائلة إلى مقاضاة المعتدي بسبب المضايقة.

5- العمل الميداني وعرض النتائج

تؤكد الحالات المدروسة أن الاعتداءات الحاصلة قد استهدفت بشكل مباشر تلاميذ من الأطفال والأحداث في عمليات سطو دون وجود علاقة مباشرة سابقة بين المعتدي والضحية. وأن المعتدين والضحايا ينتمون إلى فئة عمرية دون 18 سنة ومن المعتدين من ينتهي إلى فئة من التلاميذ ومنهم من كان على علاقة بالحياة التلمذية الخارجية وقد اعتاد معايشة التلاميذ ومقاسمتهم الشارع المدرسي وأماكنهم الخاصة. يلتجئ المعتدون إلى العنف والتهديد به ويستخدم بعضهم وحسب تصريح الضحية السلاح الأبيض لإجبار الضحية على سرعة الاستسلام واجتناب المقاومة حتى لا يكشف أمره. ينتهي المعتدون في أغلب الحالات إلى أحياء شعبية قريبة من وسط المدينة ويستهدفون تلاميذ وسط المدينة على اعتبار وجود تجمع من المؤسسات التربوية بوسط المدينة من مدارس ابتدائية ومعاهد ومدارس إعدادية إلى جانب المعاهد الخاصة بما يناهز 10 آلاف تلميذ يتحركون في مساحة خارجية تقدر بنصف كلم مربع. يتحول الفضاء المدني في ساعات الذروة إلى فضاء تلميذي وتتحوّل بعض الأزقة والساحات على مدى ساعات الدراسة إلى فضاءات تلمذية.

تثبت الحالات المدروسة أن عامة حالات الاعتداء هي من فئة السطو وأن المعتدى عليه لم يكن مقصودا بشكل شخصي. ينتهي المعتدون في الغالب إلى مناطق سكنية مجاورة ويندسون بسهولة داخل فضاء مدرسي على أنهم ينتمون لإحدى المؤسسات التربوية للمنطقة. وفي مثل هذه الحالات يتمّ التبليغ عن هوية المعتدي من طرف المارة أو بشكل تناقل الأخبار داخل شبكة التلاميذ أنفسهم وتوكل للشرطة مهمة القبض على المعتدي والتحقيق معه للتثبت من إدانته.

يستخدم المعتدون عدّة عناصر تلمذية من إناث وذكور للإطاحة بالضحية والتستر على المعتدي ومغالطة المارة والمؤسسات في مقابل تبادل خدمات ومصالح ونسجل هنا حالات يستعين فيها المعتدي من نفس المؤسسة بعناصر مجهولة من خارج المؤسسة اجتنابا لمراقبة التلاميذ والمؤسسة.

نسجل حالات سطو وسلب Racket لأمتعة ثمينة وهي الحالات الممكنة دراستها وفي المقابل ثمة حالات من السلب مسكوت عنها لأنها لا تستهدف أمتعة ثمينة ويكتفي المعتدون بمضايقة التلاميذ وإجبارهم على دفع مقادير مالية متفاوتة. وقد لاحظت أن من أعمال السلب ما يقترب إلى جمع الأموال وشاهدت أحد المعتدين ممن لا ينتهي إلى المعهد يتجه إلى جموع من الفتيات يضايقهن لتدفع كل واحدة منهن بعض المئات من المليمات ثم يستمرّ في صنيعه هذا مع جموع لاحقة من التلاميذ.

ما يمكن استنتاجه أن المعتدين يستخدمون القوّة بدرجات متفاوتة من أجل الحصول على الأموال والأمتعة المرغوب في الحصول عليها، وهم يختلفون من حيث انتماءاتهم عن فئة التلاميذ المعتدى عليهم أو المستهدفين.

نحتاج إلى مزيد من البحث ومواصلة التواصل مع الفئات المعتدية من أجل فهم المعاني التي يلحقونها بأعمال "الاعتداء". فما نعبّر عنه بالسطو والاعتداء ليس في نظر المعتدين إلا مجرد مهارة وإثبات قدرة على التفوّق والكسب والحصول على المال والأمتعة الثمينة. إنه أسلوب مبتكر لخوض تجربة تلمذية كما يريد المناقطعون عن التعليم ومن فكت عهده بالمدرسة. وقد مكنتنا هذا العمل الميداني الأولي من تحديد ملامح أولية للمعتدين والضحايا وهو ما يعطي مؤشرا حول دوافع الاعتداء وأزمة القيم والهوية.

الأطراف	التجربة التلمذية	الانتماء والهوية	المكان	القيم المنشودة
المعتدون	يصنعون تجربة تلمذية حرّة بلا انتماء	-استرجاع هوية تلمذية مسلوبة -جماعات أحياء شعبية	- المدار الخارجي للمؤسسة الحرة البديلة استرجاع المكان المدرسي	المال والقوة
الضحايا	تلاميذ مندمجون منتمون	تجسيد هوية تلمذية نموذجية	داخل أسوار المؤسسة	النجاح والتفوق

يمثل هذا الشكل من العنف المدرسي والمعبر عنه بالسوطو Racket عنفا اجتماعيا تنجزه الفئات التي تعيش حالة إقصاء مدرسي واقتصادي وتهميش ثقافي، وعلى اعتباره عنفا اجتماعيا مسلطا على الفئات المندمجة فهو عنف قابل للتحويل أي أن صنّاعه يتدربون على الإجرام والعنف بحيث يكون بوسعهم ممارسته مستقبلا لأهداف وأغراض أخرى وتكون الفئات المستهدفة من غير التلاميذ. هذه الاعتداءات الحاصلة في الشارع لا تصدر عن أطفال الشوارع وإنما عن أحداث هم في الغالب خاضوا تجربة فشل مدرسي ولم توفر لهم المدرسة حاجتهم إلى الاندماج الاقتصادي والثقافي فلم يتمكنوا من المال ولا هم قادرون على التواصل مع معارف المدرسة ونظمها. إنها مرحلة نهائية قبل مغادرة المدرسة عن طواعية إما إلى الاندماج الاقتصادي والاجتماعي أو لمزيد من رفض المجتمع ومؤسساته وانخراط داخل نظم بديلة عنه.

- Bernstein, B. (1958). *Some sociological determinants of perception : an inquiry into sub-cultural differences*[Quelques déterminants sociologiques de la perception : une enquête sur les différences subculturelles]. *British journal of sociology* (Londres), vol. 9, n° 1, 159-174.
- Cahiers français*, 308, 32-36.
- CARRA C., FAGGIANELLI D., (2003). Violences à l'école, tendances internationales de la recherche en sociologie, *Déviance et Société*, 27, 2, 205-225.
- CARRA C., SICOT F., (1996). Perturbations et violences à l'école, *Déviance et Société*, 20, 1, 85-97.
- CARRA C., SICOT F., (1997). Une autre perspective sur les violences scolaires : l'expérience de victimation in Charlot B., Emin J.Cl. Ed., *Violences à l'école. État des savoirs*. Paris : Armand Colin, 61-82.
- CHARLOT B., (1994). L'école en banlieue : ouverture sociale et clôture symbolique, *Administration et Education*, 63, 7-44.
- CHARLOT B., EMIN J. Cl. (Ed.), (1997). *Violences à l'école. État des savoirs*. Paris : Armand Colin.
- DEBARBIEUX E., (1996). La violence en milieu scolaire. : 1.Etat des lieux. Paris : ESF, 1996.
- DEBARBIEUX E., (2006). Violence à l'école : un défi mondial ? Paris : Armand Colin.
- DUBET F., (1994). Les mutations du système scolaire et les violences à l'école, *Les Cahiers de la Sécurité Intérieure*, 15, 11-26.
- DUBET F., (1998). Les figures de la violence à l'école, *Revue française de pédagogie*, n° 123, avril-mai-juin 1998, 35-45.
- DUBET F., (2008). *Faits d'école*. Paris : Editions de l'Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales.
- DUPREZ D., (2009). Les enjeux sociaux et la sécurité urbaine en France ; in Koff H. (ed.), *Social Cohesion in Europe and the Americas*, Bruxelles, Peter Lang, 357-370.
- FERREOL G., (1999). La violence au collège : une étude de cas. *DEES (Documents pour l'Enseignement Economique et Social)*. n° 118, déc. 1999, pp. 82-94.
- GIROUX H.A., (1981). *Ideology, culture and the process of schooling*. Sussex: Falmer Press.
- GOTTFREDSON D. C., (2001). *Schools and Delinquency*, Cambridge, University Press.
- le débat français*, Paris, La Découverte.
- LEPOUTRE D., (1997). *Coeur de banlieue. Codes, rites et langages*, Paris : Odile Jacob.
- MOLARO Ch., (1998). Violences urbaines et violences scolaires. Paris : L'Harmattan, (Forum de l'IFRAS).
- MUCCHIELLI L., (2001). Violences et insécurité, Fantômes et réalités dans le débat français. Paris : La Découverte. à l'école.
- MUCCHIELLI L., (1999). Violences urbaines, réactions collectives et représentations de classe chez les jeunes des quartiers relégués de la France des années 1990. dans *Actuel Marx*, 1999, n°26, 85-108
- MUCCHIELLI L., (2002). Figures et territoires de la violence. Les facteurs économiques et sociaux de la délinquance, *Etat, société, et délinquance*, *Cahiers français*, 308, 32-36.,
- PAIN J., BARRIER E., ROBIN D.(1997). Violences à l'école : Allemagne, Angleterre, France : une étude comparative européenne de douze établissements du deuxième degré. Vigneux : Matrice.
- SMITH P., SHARP S., (1994). *School Bullying*. London : Routledge.

- VAN ZANTEN A., (2000). Le quartier ou l'école ? Déviance et sociabilité adolescente dans un collège de banlieue, *Déviance et Société*, 24, 4, 377-401.
- WIEVIORKA M., (2004). La violence. Paris : Balland.
- YOUNG, M. F. D. (dir. publ.). 1971. *Knowledge and control: new directions for the sociology of education*[Connaissance et contrôle : nouvelles orientations de la sociologie de l'éducation]. Londres, Collier-Macmillan.
- ZAUBERMAN R., dir., (2009). Les enquêtes de délinquance et de déviance auto-reportées en Europe. Etat des savoirs et bilan des usages, Paris, l'Harmattan.
- ZAUBERMAN R., ROBERT Ph., NEVANEN S., DIDIER E., (2009). L'acteur et la mesure. Le comptage de la délinquance entre données administratives et enquêtes. *Revue française de sociologie*, 1, 31-62.

**واقع تمكين الشباب في سياسات التنمية العربية وتحدياتها
مقاربة سوسيولوجية توثيقية**

د. مصباح الشيباني

(كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس . تونس)

البريد الإلكتروني:

abounour05@yahoo.fr

الملخص

لقد دعا تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن المتمحور حول الدولة وأمنها، بالاتجاه نحو التركيز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم أيضا.

هناك حاجة اليوم، إلى قراءة مثل هذه التقارير كـ "مدخل" منهجي وتطبيق عملي لرصد واقع تمكين الشباب العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن استراتيجيات التنمية العربية، باعتبار أن مطلب الانصهار بين النظري والتطبيقي مازال غائبا في سياساتنا التنموية العربية على الرغم من الاعتراف القانوني والرمزي بأنه بات من الضروري وضع الشباب في صميم جدول أعمال التنمية العربية. فمشاركة الشباب وتمكينهم أصبح مطلباً أكثر إلحاحاً باعتبار الآثار غير المتوقعة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في منطقتنا العربية خصوصا وفي العالم عموما. ولعل أهم تحدي يواجه سياسات التنمية العربية هو مدى قدرتها على مخاطبة حاجات الشباب ورغباتهم المتنوعة (Thematically) وأخذ مساهمتهم فيها بعين الاعتبار.

لقد ظهرت قائمة طويلة من المفاهيم والآليات المستحدثة التي راجت في العقدين الماضيين، والتي يتعين علينا الاستفادة منها واعتمادها كـ "نموذج ارشادي (un paradigme)" أو كمقاربة لتمكين الشباب وحل مشكلاتهم التنموية. وهذه المقاربة تنطلق من مبدأ أساسي وهو أن الشباب لم يعودوا موضوعات للتنمية، بل ينبغي اعتبارهم ذواتها وفاعليها الرئيسيين سواء في عملية التخطيط أو التنفيذ. هذه الورقة هي محاولة لتأصيل أرضية معرفية سوسولوجية حول سياسات التنمية العربية التي مازالت لم تحسن التعامل مع الشباب باعتبارهم عنصرا فاعلا في التنمية، بقدر ما تميزت بتهميش دورهم في المشاركة في هندسة التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذلك سوف نكتفي في حدود هذه الدراسة بالإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية: إلى أي مدى التزمت السياسات الوطنية العربية بتعزيز دور الشباب في السياق الانمائي واعتبرتهم فاعلين في التنمية ومستفيدين منها في الوقت نفسه؟.

المقدمة

دخل العالم عقد التسعينيات من القرن الماضي بمعالجة أكثر شغولاً للبعد البشري في التنمية . رأس المال البشري . وتزايد الاهتمام بهذا البعد ليس باعتباره أداة أساسية للتنمية فقط، بل باعتباره الغاية والهدف النهائي لها. وقد مكنت تقارير التنمية البشرية . عبر السنين الماضية . الدول والمنظمات في المنطقة العربية من رصد مقتضيات التنمية البشرية، ومن توسيع التخوم الفكرية لها. وقد قامت هذه التقارير بدور مُحفّز لا غنى عنه في المساعدة على تأطير البحوث وتطوير الندوات العربية والدولية كردود ملموسة على فشل سياسات التنمية المتبعة في الوطن العربي.

لهذا، رأينا أن هناك حاجة إلى قراءة هذه التقارير "كمدخل" منهجي وتطبيق عملي لرصد واقع "تمكين" الشباب العربي ضمن ما تسمى بـ"استراتيجيات" التنمية العربية سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطري، على الرغم من أن الانصهار الكامل بينهما غائب، والتنسيق بين ما هو نظري وما هو عملي أمر نادر في هذه السياسات، ولكنه مع ذلك أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

إن المقاربة السوسولوجية لتمكين الشباب هي عبارة عن "نموذج ارشادي" (un paradigme) لا تنظر إلى الشباب على أنهم ذوات ضعيفة أو أنهم أفراد لا يستطيعون أن يشاركوا في عملية وضع المخططات التنموية، بل تنطلق من مسلمة وهي أن هذه الفئة الاجتماعية باعتبارها رأس مال بشري مهم في التنمية إذا تم تدريبها وتجهيزها وتخفيفها على الانخراط والمشاركة في إعداد السياسات التنموية وتنفيذها. لذلك، تتوقف عملية التمكين للشباب العربي على طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتميز به المجتمع، وعلى مدى وجود مؤسسات سياسية ومدنية مثل الاحزاب والجمعيات ومؤسسات الاعلام التي تتولى تأطير الشباب وتدريبهم على الانخراط في الاهتمام بالشأن العام للمجتمع.

ماذا نعرف عن الشباب؟

إلى أي مدى يمثل الشباب جزءاً من المشكلة وكيف نخولهم إلى جزء من الحل؟

ما هو موقعهم في الحقل السياسي والثقافي والتربوي؟

ما هو حجم عضوية الشباب العربي في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات التي تمكنهم من التعبير عن مشاغلهم؟

أولاً: في منهجية الدراسة وأهدافها

1. منهجية الدراسة

لقد اعتمدنا في المستوى المنهجي ثلاثة مداخل رئيسة وبشكل متكامل بينها وهي: الوصف والإحصاء ثم تحليل المعطيات وفق منظور سوسولوجيا التنمية.

وانطلقنا في هذه الدراسة السوسولوجية حول تمكين الشباب العربي في سياسات التنمية من المنهج العلمي الذي يستند إلى المدخل الشمولي وليس التحزبي من أجل فهم العلاقة بين مختلف أبعاد الظاهرة المدروسة، أي أننا ننظر إلى موضوع التمكين نظرة شاملة ومتوازنة بين مختلف أبعاده من اجتماع وسياسة واقتصاد وثقافة.

لذلك نؤكد:

أ. أننا لا نستطيع الامام في دراسة بمختلف أبعاد هذه المسألة، لذلك سوف نكتفي في حدود هذه الورقة، بالبحث في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتمكين الشباب بشكل مختصر من خلال عينة من تقارير التنمية الإنسانية العربية.

ب . ننتقل في هذه الدراسة من قناعة بأن مفهوم "رعاية" الشباب لم يعد يناسب العصر ولا يمكن أن يكون مدخلاً لتحقيق التنمية، ولا بد من استبداله بمفهوم "تمكين" الشباب. فالشباب اليوم، هم مصدر الطاقة المتجددة في المجتمع، وهم صلب رأس مالها البشري في المستقبل.

ج . يجب أن تعتمد قضايا الشباب على التحليل الشامل للسياقات المجتمعية التي يعيشون فيها وعلى منهجية التقاطعات بينها وأن لا نكتفي بتحليل المؤشرات الكمية فقط. أي أن تحقيق التمكين يجب أن يتم على أساس "استراتيجية تكاملية" قائمة على جعل الوسائل غير متميزة عن الغايات، وعدم الانفصال بين مداخل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. د . ننتقل هذه الورقة من منهج التنمية القائم على حقوق الإنسان كإطار مفاهيمي لعملية التنمية البشرية. فالتنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تمكين الناس بأنفسهم من المشاركة في صنع السياسات ومحاسبة المسؤولين إذا ما أخطأوا في أداء واجباتهم. فالتمكين من شأنه أن يعزز حقوق الإنسان من خلال حل المشكلات التنموية والقضاء على الممارسات التمييزية في المجتمع.

2. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. محاولة لتأصيل أرضية معرفية وسوسيولوجية وأكاديمية تكون أوضح منهجاً وأعمق علماً بمسألة الشباب. فأغلب المقاربات الاقتصادية والاجتماعية حول استراتيجيات التنمية عموماً، ومكانة الشباب في هذه الاستراتيجيات في الوطن العربي، اكتفت باستعراض لبعض الأرقام ووفق المنهج الوصفي والكمي، ولم تقف على الأسباب العميقة للعطب والتهميش الذي يتعرض له الشباب العربي وتقليص دورهم في التخطيط ووضع هذه الاستراتيجيات.
2. اعتماد مقارنة التمكين للشباب كهدف من أهداف التنمية الإنسانية العربية؛ أي تمكين الشباب بوصفهم جزءاً من المجتمع عن طريق التأكيد على الديمقراطية التشاركية، سواء في التخطيط الأولي لهذه التنمية أو في وضع المحتوى. فالتنمية البشرية هي تنمية الفعل والعقل، وتنمية التفاعل بين الناس. والتنمية تستهدف تنمية رأس المال البشري في مستوياته المؤسساتية والعلائقية والثقافية التي تؤثر في سلوكيات الفاعلين في مجتمع معين.
3. من أهداف الورقة وضع الموضوع كله في إطار تاريخي وحضاري واقتصادي وثقافي يمكننا رؤية ملامح جيل الشباب ومشكلاته وتفرعاته في ضوء واقع مجتمعاتنا العربية، لأن تصرفات الشباب ليست مجرد نتاج لملامح عضوية أو تقنية، ولكنها بالإضافة إلى ذلك، محصلة لعمل قوى موضوعية عديدة أخرى.

ثانياً: معنى التمكين

مفهوم "التمكين" (empowerment) من المفاهيم المعاصرة التي ترتقي بالعنصر البشري في المجتمع المعاصر إلى مستويات راقية من التعاون وروح المبادرة والثقة بالنفس والتفكير في المستقبل، في إطار منظومة متكاملة من الأهداف والآليات التي تضمن اندماج الفرد في المجتمع.

أ. التمكين لغةً: تعني كلمة التمكين لغةً التقوية أو التعزيز، ووردت كلمة مَكَّنَ ((مَكَّنَهُ)) بمعنى جعله قادراً على فعل شيء معين ويقال استمكن الرجل من الشيء صار أكثر قدرة عليه ، كما يقال متمكن من العلم أو من مهارة معينة بمعنى مثقفاً بالعلم أو بالمهنة .

ب . التمكين اصطلاحاً : يعتبر التمكين هو أحد أهم مخرجات المشاركة في العمليات والقرارات والإجراءات بين العاملين ؛ التي تعزز من دافعيتهم الجوهرية نحو هذه النشاطات، ويزيد التمكين من إدراكهم لأهمية العمل الذي يمارسونه بحيث يكون ذا معنى وتحد، مع امتلاك القدرة والمسؤولية في بيئة العمل .

فالتمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يفعل مشاركة الإنسان وينمي قدراته ويطور وعيه ومعارفه، ومن ثمة تحقيق ذاته على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والسياسية والثقافية، ويتيح له كافة الامكانيات التي تجعله قادراً على السيطرة على ظروفه والاسهام الحر والواعي في بناء ذاته ومجتمعه. فالمشاركة والتمكين هما مفهومان متكاملان.

ولقد ظهر مفهوم التمكين في نهاية الثمانينات ، ولاقى هذا المفهوم شيوعاً ورواجاً في فترة التسعينات ، وهذا ناتج عن زيادة التركيز على العنصر البشري داخل المؤسسات أياً كان نوعها ، كما إن التطورات والتحويلات الحاصلة في مجال تنمية العنصر البشري داخل التنظيمات أكدت على أهمية التمكين لما لها من دور في تحسين العلاقة بين مختلف الفاعلين ، حيث إن هذه العلاقة تشكل حجر الأساس لنجاح وتبني أساليب التطوير داخل المؤسسات .

حاول بعض العلماء وضع تعريف للتمكين باعتبار أن هذا المفهوم ارتبط ظهوره مفهوم "رأس المال البشري" (capital human). ومع بداية الألفية الثالثة بدأ الحديث حول رأس المال البشري يتزايد بشكل واضح في أدبيات علم اجتماع التنمية. وعلى الرغم من التطور البحثي والنظري والأكاديمي في طبيعة العلاقة بين هذين المفهومين، إلا أن أغلب السياسات العربية في التنمية مازالت تفتقد إلى بناء الثقة من العلاقة بينهما. فجميع السياسات التنموية العربية مازال يحكمها منطق الإدارة المركزية المطلقة، وتحكمها الثقافة الأبوية "البطيركية" التي ترى أن الشباب قاصرين وغير قادرين لتحمل المسؤولية في إدارة مؤسسات الدولة أو المشاركة في التخطيط لسياساتها التنموية.

في سنة 2002 عرّف "البنك الدولي" مصطلح "التمكين" على أنه "توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات.

ويرى عالم الاجتماع التنمية²⁵ Nina Wallestein بأن التمكين هو الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها. كما يشير آخر إلى أن "التمكين يعني فلسفة إعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الدنيا. أما²⁶ Dorothea فيرى أن التمكين هو زيادة نفوذ الناس وهو استراتيجية تزيد من قدراتهم على التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات وتنمي دورهم القيادي، وتزيد من قدراتهم على اتخاذ القرارات المجتمعية وأيضا القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة.

في النهاية، يشير مفهوم التمكين إلى عملية تغيير في التوزيع غير المتساوي للقوة التي تؤثر علاقات الشباب في المجتمع، على قاعدة تطوير كفاءات الشباب وقدراتهم ومهاراتهم، ليصبحوا مدركين لذواتهم ومصالحهم في التقاط الفرص، متحكمين بالأصول والمصادر، مخولين بسلطة ممارسة حقوقهم في اتخاذ القرارات للخروج من خانة التهميش إلى خانة التمكين.

²⁵ -Wallenstein Nina, Empowerment and Health, The theory and practice of community, community Development Journal, Oxford University Press, 1993,p.73.

²⁶ - Marie Overbuy, Well Participation, Encyclopedia of social Work, 1995, p.488.

ثالثا: خصائص البيئة التمكينية للشباب العربي في التنمية

يستخدم تقرير التنمية البشرية مفهومي: الاستبعاد والإدماج كإطار لفهم البيئة التي يعيش فيها الشباب. ويشمل الاستبعاد الاجتماعي طرفين: الطرف الذي يقوم بالاستبعاد، والطرف المستبعد. ويمكن قياس هذا الاستبعاد بظواهر اجتماعية مثل البطالة وجرائم الشباب المختلفة وتعاطي المخدرات.. الخ. أي أنه من خلال الاستبعاد لهؤلاء الشباب وعدم مشاركتهم في مشاريع التنمية يتحولون إلى عوائق أمام التنمية.

ورد في **تقرير التنمية للعام 2004** أن الشباب العربي يعيش في تنظيم مجتمعي يحمل بذور "وأد الحرية". إذ يمكن تشبيه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية على شدة تنوعه وتعقد تركيبه بسلسلة متشابكة الحلقات تبدأ من التنشئة في نطاق الأسرة مروراً بمعاهد التعليم وعالم العمل والتشكيلة المجتمعية، وانتهاءً بالسياسة في الداخل والخارج حيث تقتصر كل حلقة من الفرد قسطاً من الحرية وتسلمه مسلوباً ذلك القسط من الحرية إلى الحلقة التالية، وبشكل تكامل الحلقات هذه نظاماً قسرياً عالي الكفاءة⁽²⁷⁾.

كما حدّد "تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام 2011" ثلاث دوائر من الحرمان في المنطقة العربية. أما هذه الدوائر فهي عبارة عن "الحلقة المفرغة" وهي:

1. دائرة الحرمان والتهميش الاجتماعي بكل ما فيه من تراجع لكم ونوع رأس المال الاجتماعي من صحة وتعليم ونظم الحماية الاجتماعية.

2. دائرة التهميش الاقتصادي المعبر عنه في تراجع فرص العمل المنظمة والمحمية، وتراجع مستوى الدخل والأمن الغذائي نتيجة هيمنة الاحتكار. وكذلك نتيجة تآكل فرص العمل في القطاع العام والخاص المنظم، وتراجع الشباب الريفي على فرص العمل الموسمية والمؤقتة في قطاع البناء والخدمات وعجز السياسات الكلية عن مجاراة التغيرات في التوقعات لدى الشباب العربي.

3. دائرة التهميش السياسي والحكم بكل أبعادها وخصوصاً في ما يتعلق بحوكمة التنمية. فالمؤسسات السياسية شديدة المركزية لا تعتمد في تنظيمها أو تسييرها الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة والمحاسبة. وهذا البناء المؤسسي الهش يساهم في تعميق دائرتي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

كما بين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 أن النهج المعتمد كان دائماً يقضي بالتركيز على أمن الدولة أكثر منه على أمن الناس. ويرى هذا التقرير أن العقوبات التي تعترض سبيل التنمية العربية بية تكمن في هشاشة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي افتقارها إلى سياسات تنموية تتمحور حول الناس، وفي ضعفها حيال التدخل الخارجي. فعندما تلكأت الحكومات العربية في تطوير عقد اجتماعي جديد قائم على تمكين الشباب ومشاركتهم في الشأن العام، وعلى سياسة التهميش والحرمان في الدوائر الثلاث، قام الشباب العربي بفرض هذا التغيير على اختلاف طرقه السلمية والعنفية.

رابعا: واقع تمكين الشباب حسب تقارير التنمية الإنسانية العربية

لقد أصبحت تقارير التنمية الإنسانية العربية مخططاً استراتيجياً يضع برنامج الأمم المتحدة على أساسه برنامجه في الدول العربية، وتسترشد به مشاريع التنمية النابعة من أولويات المنطقة وقدراتها وأهدافها. وتشكل هذه التقارير منظومة معرفية مهمة

²⁷ - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.

لواقع الأقطار العربية في القضايا التي تطرقت إليها، فهي تؤثر إلى مكانن الللل اللل انتاب سياسات البلدان العربية حتى بلغت موجة الانتفاضات الشعبية، ووقعت بين نيران كثيرة، بعضها حارق داخلي، والآخر مبيد خارجي.

وتشترك تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ صدور أول تقرير عربي عام 2002 مؤسسات وخبراء ومواطنين في مختلف الأقطار العربية في البحث والتحليل والمناقشة بشأن العوامل التي تحدد الخيارات التنموية العربية والمساحة المتاحة للإنسان العربي في المنطقة. وتحدد هذه التقارير أيضا الفئات المحرومة والمهمشة داخل المنطقة العربية، وتستهدف أساسا صانعي القرار وواضعي السياسات وقادة الرأي والمجتمع المدني المعنيين بالبحث في سبل تغيير واقع الأمة نحو مستقبل أكثر إشراقا.

الجدول (1): حول موضوعات تقارير التنمية الإنسانية العربية بين 2002 و2014

السنة	الموضوع
2002	خلق فرص للأجيال القادمة
2003	نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية
2004	نحو الحرية في الوطن العربي
2005	نحو نهوض المرأة في الوطن العربي
2009	تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية
2011	نحو دولة تنموية في المنطقة العربية
2012	الشعب يريد... التمكين
2014	النزاع والبطالة وعدم المساواة عوائق أمام التنمية البشرية في الوطن العربي

لقد أصبحت وضعية الشباب في السياق الإنمائي العربي تتزايد تعقيدا وتأزما. ووضعية شباب القرن الواحد والعشرين تختلف بشكل كبير عن وضعية شباب القرن الماضي، ونسبة 87% تقريبا منهم يواجهون تحديات ناشئة عن الوصول المحدود للموارد المادية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والتشغيل، إضافة إلى وصولهم المحدود إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية²⁸. وما ظاهرة الانكفاء عن الساحة العامة وتقلصها من قبل الشباب، والعزوف عن النشاط السياسي والرغبة إلى الهجرة لدى هؤلاء إلا تعبرا عن هذا الانكفاء وعن الشعور بالتهميش والعجز عن التأثير في الحياة العامة، وعن غياب بيئة تمكينية تساعدهم على الاندماج في صيرورة التنمية.

إن تحقيق المشاركة الفاعلة للشباب يتوقف بالأساس على العلاقة التكاملية بين مختلف العناصر الفردية والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ووجود مؤسسات حاضنة لقيم التمكين. لكن الواقع العربي بموقعه وسياقاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية مركب بطريقة لا تسمح للشباب أن يكونوا مؤهلين لمستويات التغيير ولممارسة المواطنة النشطة. كما تعاني المنطقة العربية من غياب البيئة المحفزة للعلم والبحث العلمي والبيئات التمكينية في التنمية بشكل عام. لقد كان الشباب صفوة التحديث والتقدم التي اعتمتها مجتمعاتنا في البناء، ومن الشباب تشكلت حركات التحرر العربي الوطنية والقومية، ولكن بعد الاستقلال بدأ وضع الشباب في حالة أزمة واغتراب (aliénation) والإنسان المغترب هو الإنسان الذي لا يحس بفاعليته ولا بأهميته ولا وزنه في المجتمع.

1. الشباب العربي ومشكلة توطين المعرفة⁽²⁹⁾

²⁸ - أنظر صحيفة وقائع من السنة الدولية للشباب 2010/2011.

²⁹ - تقرير المعرفة العربي للعام 2014 : الشباب وتوطين المعرفة"، التقرير الثالث، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أكد تقرير الأهداف الانمائية للألفية على أن تعليم الشباب وتوظيفه، يعتبر مدخلا أساسيا من مداخل تمكين الشباب. إن ارتفاع نسبة الشباب العربي إلى أكثر من نصف عدد السكان الإجمالي، هذه النسبة والكتلة الشبابية العربية ستكون لسنوات قادمة أو ربما لعقود قادمة ضاغطة يستنزف الموارد في المنطقة العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات. فالتنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس ومن قبل الناس. وإذا كان يتعين أن يكون الناس هم محور التنمية، فلا بد أن تكون مشاركتهم فيها أساسية، وتأخذ هذه المشاركة أشكالا كثيرة: سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية. لقد خلصت دراسة شملت 192 بلدا إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو؛ وفي المقابل، يساهم رأس المال المادي (الآلات والمباني والبنى الأساسية) بنسبة 16% من النمو. لذلك قد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها.

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 إلى "أن الاستثمار في الموارد المادية للتعليم ينبغي أن يكمله اهتمام أشد بالتنوع، وذلك عبر التأكيد على معايير المستوى، وتحسين المناهج التعليمية وطرق تقييمها، والتدريب الأفضل، وحسن إدارة المعلمين وحفزهم على العمل. واتفقا تقريراً التنمية الإنسانية العربية للعامين 2002 و2003 على وجود قصور في عملية تمكين الأجيال من اكتساب المعرفة بمفهومها الواسع، وعلى ركود في كثير من مجالات إنتاج المعرفة، وبخاصة في نشاط البحث العلمي.

في الغالب يتم تقييم حالة التعليم باستعمال مؤشرات كمية من قبيل معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، والانفاق لكل فرد، وأن البلدان العربية قد حققت إنجازات ملموسة، لكن لا يوجد اتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل والتنمية.

فالمشكل الرئيسي الذي يتميز به التعليم في الوطن العربي هو تراجع مستوى الجودة. إذ وقفت عديد الدراسات على مظاهر هذا التراجع من خلال ثلاث سمات رئيسية ميزت ناتج التعليم العربي وهي:

1. تدني التحصيل المعرفي.
2. ضعف القدرات التحليلية.
3. ضعف القدرات الابتكارية واطراد التدهور فيها.

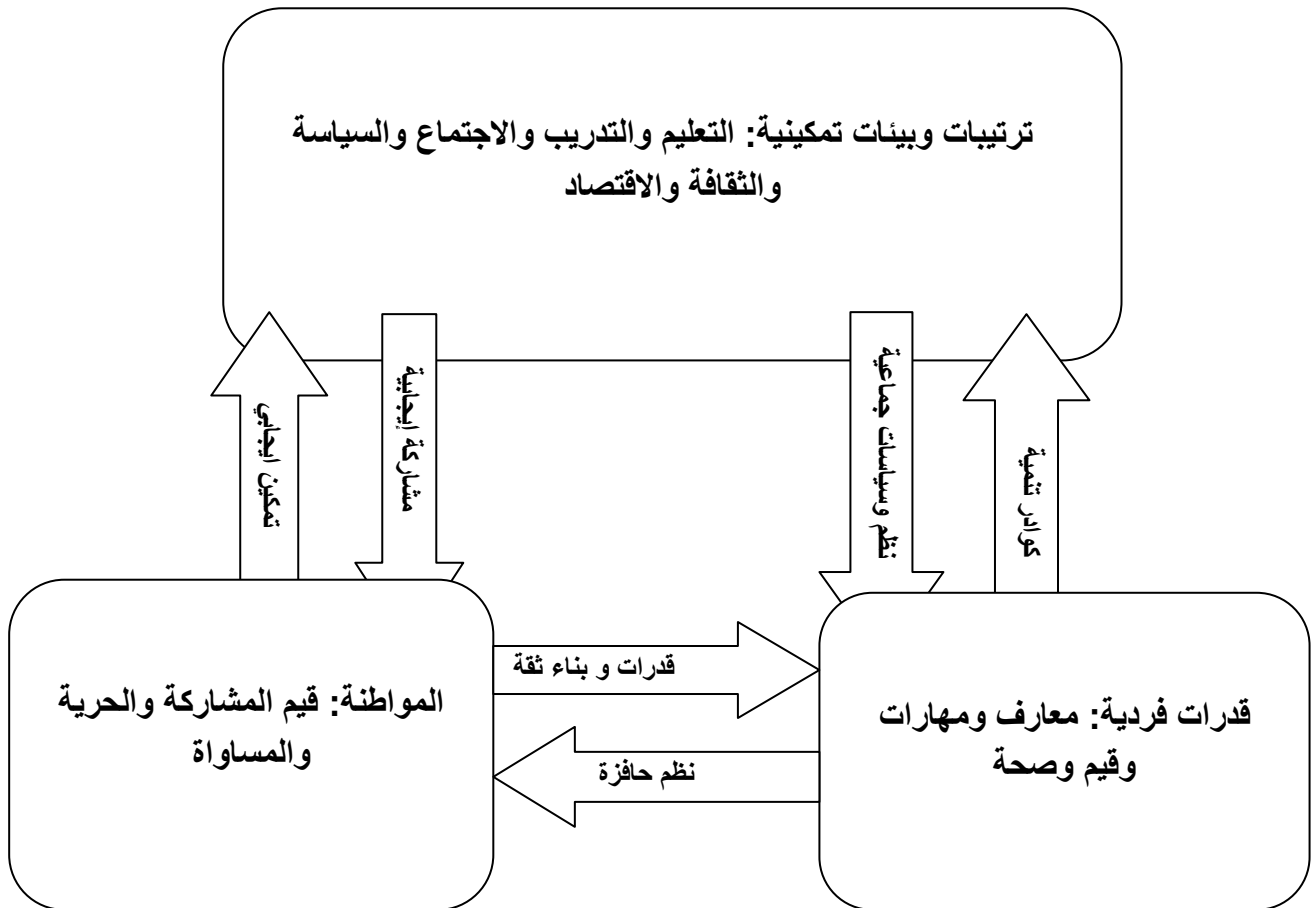
أما "التقرير الثالث حول المعرفة"⁽³⁰⁾ في الوطن العربي، فقد استهل بالتأكيد على قضية دمج الشباب وتوطين المعرفة باعتبارها قضية حياة ومستقبل. يذكر أن " المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتطلع فيها شعوبها إلى تنمية شاملة ومستدامة، تملي ضرورتين أساسيتين؛ أولها ضرورة حث الخطى في إقامة مجتمع المعرفة، وثانيهما ضرورة الادماج الفاعل للشباب في عمليات بناء التنمية في هذا المجتمع، مع توفير البيئات التمكينية لهذا الدمج على أسس من العدل الاجتماعي ودعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة.

اعتمدت كل التقارير العربية على التحليل الكمي لأنظمتها التعليمية، وعلى الرغم مما حققته معظم المجتمعات العربية من تحسن ملحوظ في مجال محو الأمية. فقد ظلت معدلات الامام بالقراءة والكتابة منخفضة نسبيا في عديد من الدول العربية بين الفقراء والمحرومين من النشء والشباب وبخاصة الإناث. ومن أهم التوصيات التي خرج بها هذا التقرير:

³⁰ - تقرير المعرفة العربي للعام 2014 : الشباب وتوطين المعرفة"، التقرير الثالث، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

1. ضرورة ادماج الفاعل للشباب في عمليات بناء التنمية في هذا المجتمع، مع توفير البيئات التمكينية لهذا الدمج على أسس من العدل الاجتماعي ودعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة.
 2. التعرف على وضعية الشباب العربي من حيث امتلاكه للمهارات والفعاليات المعرفية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تمكنه من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة.
 3. التعرف على وضعية البيئات التمكينية ومدى قدرتها على توسيع فرص الشباب وبناء قدراته لتحقيق هذا الغرض.
- والخلاصة الرئيسية التي توصل اليها هذا التقرير هي أن الأنظمة التعليمية في المنطقة يجب أن تسلك مسارا جديدا للإصلاح. ولهذا المسار الجديد سمتان: الأولى هي اتباع نهج جديد إزاء إصلاح التعليم ينصب التركيز فيه على الحوافز والمسائلة العامة إلى جانب توفير مدخلات للأنظمة التعليمية، والثانية لا بد من سد الفجوة بين المعروض من الأفراد المتعلمين وبين الطلب الداخلي والخارجي على الأيدي العاملة. إذن، الإطار العام لإصلاح التعليم حسب هذا التقرير يقوم على ثلاثة أسس وهي: إدماج الهندسة واعتماد التحفيز والمسائلة العامة.

رسم بياني حول: ثلاثية العدالة الاجتماعية لتمكين الشباب



أدت التحولات النوعية الشاملة للبيئة المجتمعية (الثقافة والاجتماع والاقتصاد...) في علاقتها بالتكوين إلى تفاقم ظاهرة بطالة الشباب المؤهل والحامل للشهادات العلمية والتكوينية المتوسطة والعليا. وفي ظل هذا المناخ الموسوم بالتأزم والتوتر، بدأت تظهر موجات من النقد، بل والاتهامات الموجهة إلى النظام التربوي ومؤسساته المختلفة متهمه إياه بإنتاج الأزمة الآنفة ،

ويعتبر اختزالي ضيق قد يكون قاصرا أو مغرضا وغير بريء في منطلقاته الفكرية والسياسية والأيدولوجية الظاهرة منها والمضمرة⁽³¹⁾.

ولقد أدى تبني هذا التوجه نحو المهنة إلى تحميل التعليم مسؤولية بطالة الشباب المتعلم مع إغفال ما للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التشغيلية العامة بدورها من تأثير فاعل في إنتاج وإعادة إنتاج وتأزم هذه المعضلة التربوية والاجتماعية التي أُمست من بين أبرز مظهرات الأزمة الخانقة في بلداننا⁽³²⁾. فتحوّلت منظومة "المهنة" في نظر البعض⁽³³⁾، إلى مجرد دعوى أيدولوجية مضللة عندما اعتبرت أنّ مهنة التعليم والتكوين هو الحل الأمثل لبطالة الشباب ولأزمة سوء التطابق أو عدم التكامل بين النظام التربوي والنظام الإنتاجي.

وبعالم تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الطريق غير المسلول³⁴ إشكالية إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينطلق من أسئلة ثلاثة رئيسية وهي:

1. هل أنتجت الاستثمارات في التعليم النتائج المتوقعة وأعدت البلدان المعنية لتلبية الطلبات المتوقعة الجديدة على قوة عمل متعلمة تتمتع بمهارات مختلفة؟
2. ما هي أنواع الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي بحثها لمعالجة أي فجوات في الانجاز والإعداد على نحو أفضل للمستقبل؟
3. بالنظر إلى جانب الطلب، هل تتيح أسواق العمل المحلية والدولية منافذ فعالة لباحثي المنافع التي تحققها قوة عمل أكثر تعلما؟

لم يعد يشكك أحد أن الروابط بين الأنظمة التربوية والازدهار، في بعض دول شرق آسيا (سنغافورة وماليزيا) لم يكن مصادفة، ولكن تم وفق تخطيط استراتيجي، وفي ظل إرادة سياسية صلبة، وأنظمة إدارية واقتصادية حيوية كانت عوامل رئيسة في نجاح هذه الدول. فلقد تمكنت سنغافورة خلال أربعين عاما من القضاء على الفقر والبطالة والجريمة، وأصبحت في طليعة البلدان المتطورة، فصنفت بأنها بلد "مشحون بالإبداع"³⁵.

2. الادماج الاجتماعي للشباب والديمقراطية مدخلا للتمكين :

تؤكد أغلب أدبيات التنمية الحديثة على أهمية تناول موضوع نقل المعرفة وتوطينها كمدخل للتنمية، مع التركيز على محورية العنصر البشري وبخاصة الشباب في هذه التلازمة، ومن ثم الحاجة الملحة لتسليط الضوء على قضية تمكين الشباب العربي وفحص البيئات التمكينية المتاحة لهم، بهدف مساعدة المسؤولين والمهتمين بالشأن التعليمي والشبابي على وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها.

إضافة إلى تقديم نظرة إقليمية شاملة عن وضع الشباب العربي وقدراته وفاعليته المعرفية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئات التمكينية المتاحة، تتميز هذه التقارير باعتماد المنهج الميداني بدراسات ومسوحات أنجزت في عديد الدول العربية،

³⁴ - تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الطريق غير المسلول، إصلاح التعليم ، ملخص تنفيذي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، 2007.

³⁵ - أنظر، مي حنايا، "السياسة التربوية والتعليم في الأداء التنموي لسنغافورة وماليزيا، مجلة المستقبل العربي، العدد....، ص 104.

لتتعامل وتدرس عن قرب ميداني واقع الشباب العربي وبخاصة ما يتعلق بمقدرته على التفاعل المنتج في عمليات التنمية والتصورات حول البيئة التمكينية والمحيطية بهم.

" بما أن عماد كل أمة شبابها، فإنه لا مناص من تركيز الاهتمام والجهد على هذه الفئة، باعتبارها أهم الموارد التي تعد مشاركة الشباب المدنية من أهم وسائل اندماجهم الاجتماعي وتنمية مهاراتهم المختلفة (الفردية والجماعية). وهذه المهارات التي يكتسبها الشباب تزيد من فرصهم بتحقيق قدراتهم الكاملة في المستقبل ومشاركتهم الفاعلة في صنع السياسات الاقتصادية والبرامج السياسية. وتحسن هذه المشاركة رأس مالهم البشري والاجتماعي، وتعزز دورهم في إرساء النظام الديمقراطي في الدولة.

لقد أصبحت تنمية الشباب والمشاركة المدنية ركيزتي مقاربا الادماج الاجتماعي. حيث " تتعزز تنمية الشباب من خلال تجربة المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة، أو المشاركة المدنية. وتحسن هذه الأخيرة رأس مال الأفراد البشري والاجتماعي. وتعزز مساءلة الحكومة، وتحسن المناخ العام للاستثمار واتخاذ القرارات الخاصة.

من أبرز نتائج تكلفة إقصاء الشباب وتهميشهم في السياسات التنموية الحالية (البطالة والتعطيل والتسرب من التعليم وضعف جودة التعليم والاعداد المهني والهجرة والفقر وضعف المشاركة..). لذلك، فإن معالجة قضية دمج الشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها يتطلب التصدي لثلاثة أبعاد وهي: تحدي الفجوة المعرفية، وتحدي الطفرة الشبابية وتحدي البيئات الحاضنة.

ويمكن أن نتحدث اليوم مثلما ذكر "عزت حجازي"³⁶ عن "اغتراب" الشباب العربي في ضوء حقيقة موضوعية بسيطة وهامة في الوقت نفسه: وهي أن شبكة العلاقات والتنظيمات الاجتماعية التي يرتبطون بها لا تقوم على أساس تقدير موضوعي سليم لظروفهم واهتماماتهم وامكانياتهم، ولا يسير العمل فيها بحيث يحقق مصالحهم ويرضي طموحاتهم.

ويضيف الكاتب بالقول: لا يقتصر الاغتراب عن الأجهزة التي لا يلعب الشباب دورا حاسما فيها، مثل أجهزة وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات الهامة وتنفيذها: وإنما يمتد ليضم الأجهزة التي تعتمد عليها جهودهم كالتنظيمات السياسية، بل وتلك التي تقوم. في وثائق إنشائها - من أجلهم مثل نظام التعليم ومنظمات الشباب وغيرها. ولا يخلو هذا الوضع من مرارة وقسوة، لأنه يحدث في الوقت الذي تزداد فيه أهمية الشباب وخطورة دورهم في الحياة.

لقد أشار برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول " تحسين المشاركة السياسية للشباب" (2012) إلى أنه " لا أحد يولد مواطنا صالحا، ولا أمة تولد ديمقراطية، وإنما المواطنة والديمقراطية هما عمليات متواصلة التطور على امتداد الحياة. ويجب احتضان الشباب منذ ولادتهم. فالاجتمع الذي يقطع نفسه عن الشباب يقطع نفسه عن ما يمدده بالحياة، ويكون مكتوبا عليه أن ينزف حتى الموت.

كما أرجع تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 مشكلة قصور التنمية الإنسانية في البلاد العربية إلى غياب الحريات، بما فيها الحريات المجتمعية واللامساواة وغياب حرية المرأة. وهي عوامل كلها تضعف الفعالية المعرفية للشباب، وهم رأس المال البشري الأساس، ومن ثم يعوق تحقيق التنمية. للمساعدة على ضمان تمكين الشباب وأخذ مساهمتهم بعين الاعتبار، اعترفت منظمة "اليونسكو"(UNESCO) بضرورة تيسير ودعم مشاركة الشباب في ما يتعلق بإدارة الحكم، ووضع البرامج

³⁶ - عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، العدد السادس، الكويت، 1985، ص 74.

والسياسات ورصدها. وبدأ الخطاب الرسمي العربي في السنوات الماضية يعترف بأهمية الاحاطة بالشباب ووضعهم في صميم جدول أعمال التنمية.

فالمثل يقول "إذا كان من غير الممكن أن تحفز الناس لمدى طويل، فأفضل شيء يمكن أن تفعله هو أن تخلق بيئة مناسبة للتحفيز". فالنخبة السياسية والفكرية التونسية فشلت في خلق بيئة سياسية وإعلامية ديمقراطية مناسبة لتفعيل مشاركة المواطن واندماجه في الحراك السياسي بشكل واع واقتدار.

من أهم ما أكد عليه التقرير النهائي لمؤتمر تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير³⁷، ورد بالنقطة "ج" التي جاءت تحت عنوان "الشباب". إذ خلص هذا المؤتمر إلى أنه "من أجل الاستفادة من مزايا النافذة الديمغرافية المتمثلة في الزيادة الكبيرة في أعداد الشباب، يجب الالتزام بوضع السياسات والبرامج والتدريب الذي يضمن حقوقهم ومشاركتهم وتعزيز رأس المال البشري لضمان تمكينهم بالقدرات اللازمة لتحفيز الابداع الاجتماعي والاقتصادي لديهم، ومع إدراك أن المشاركة الأوسع للشباب في صنع القرار سوف تلي تطلعاتهم وتعزز قدراتهم للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن رفاهية وراحة الأجيال القادمة، واعترافا بأن مساهمة الشباب في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار السياسي والتنمية، يمكن تعزيزه من خلال تمثيلهم في الهياكل السياسية ومشاركتهم الفعالة في إدارة الشأن العام؛ لذا ندعو إلى:

1. تحسين جودة التعليم بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتوفير فرص الحصول عليه في المنطقة العربية.
2. ضمان الحق في العمل اللائق للشباب، من خلال سياسات وبرامج فعالة توفر فرص عمل مسقرة وآمنة وغير تمييزية.. والالتزام بحقوق الشباب في العمل.
3. تطوير قدرات الشباب على التفاعل وبناء العلاقات الاجتماعية الصحية التي تساعد على منع العزلة الاجتماعية وتعزيز الفهم الواعي للصحة الانجابية والجنسية.

وأهم ما ورد في هذا التقرير تضمنته النقطة عدد 27، حيث أكد ضرورة "إشراك الشباب بفاعلية في جميع آليات السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية بما في ذلك التخطيط والتنفيذ ووضع القرار والرصد والتقييم.

3 الشباب العربي والبيئة التشغيلية⁽³⁸⁾

أهم ما ورد في هذه الدراسة حول ظاهرة البطالة في صفوف الشباب هو دحض نتائج بعض الدراسات والأدبيات العربية حول أسباب البطالة والتي ترجعها إلى مخرجات النسق التعليمي. فقد بينت هذه الدراسة أن هذا نصف الحقيقة، وأن الاقتصاد على هذا التفسير لن يفيد علميا وعمليا في مواجهة قضية بطالة الشباب مواجهة معمقة، لأنه تفسير جزئي وأبتر من ناحية، فضلا عن أن أية تعديلات في النسق التعليمي بحاجة إلى وقت ليس بالقليل من ناحية أخرى. وتخلص إلى أن بطالة الشباب العربي التي تصل في بعض الأقطار العربية إلى 26% (وهي الأعلى على مستوى العالم) سيجدها نتاجا لعوامل مركبة ومتداخلة:

أولا: عدم قدرة الدولة الوطنية على التشغيل لانحسار أدوارها كرب عمل ومنتج لسياسات التكيف الرأسمالي. ثانيا: الحلول المطروحة لمواجهة بطالة الشباب، تبدو جزئية وآنية بالاعتماد على التشغيل الذاتي لأعداد محدودة من الشباب، في الوقت الذي يتزايد فيه الراغبون الجدد من الوصول إلى أسواق العمل.

³⁷ - إعلان القاهرة، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، 24 - 26 يونيو/حزيران 2013، القاهرة، مصر.

³⁸ - خالد الوحيشي، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية، القطاع الاجتماعي.

أما تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي : الشباب.. المشاريع.. فرص العمل³⁹، فقد أشار إلى أنه على الرغم من أن التصدي لمعضلة توفير فرص العمل تظل قضية عالمية وعابرة للأقاليم، إلا أن الوطن العربي يواجه اليوم تحديات خاصة تستلزم تفكيراً خلاقاً وتتطلب مبادرات مبتكرة تلائم الواقع الجديد في المنطقة.

يذكر الرئيس التنفيذي لمؤسسة "صلتك"⁴⁰ أنه على الرغم من الاقرار الواسع بأهمية "أجندة الشباب" فإن التقدم المنهجي في مجابهة التحديات يكاد لا يذكر، حيث تكثر الأبحاث التي تشير إلى أن عجز المنطقة عن التعامل الفعال مع أجندة الشباب لا يعود إلى عوامل تتعلق بالضغوط الديمغرافية أو بنقص الاستثمار، أو حت بالنمو الاقتصادي ذاته. بل إن جذور إقصاء الشباب اقتصادياً تمتد إلى واقع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدير التعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية وأسواق الإسكان، وإلى الحوافز التي تفرضها تلك المؤسسات على خيارات الشباب وسلوكياتهم وآبائهم ومعلميهم وأصحاب عملهم المختلفين.

ويشير هذا التقرير إلى أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأولى عالمياً في معدلات البطالة، والتي تشكل بالأساس ظاهرة شبابية، حيث تصل هذه النسبة إلى 25% في بعض الدول العربية. وتنبه إحدى الورقات البحثية في تقرير التنمية للعام 2013 والتي وردت تحت عنوان: الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية" إلى نتائج ظاهرة البطالة بالمنطقة العربية بالقول أنه: "مع انحسار فرص العمل وأمل الرقي الاجتماعي في المستقبل قد لا يجد الشباب بدائل كثيرة عن الأنشطة الاجرامية أو الانضمام إلى الصراعات المسلحة. والشباب العاطلين هم أكثر عرضة للصراعات والأنشطة غير المشروعة.

بينما يخلص التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 إلى أنه: "لاتزال المنطقة العربية متأخرة عن سائر المناطق في مؤشرات تحقيق توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وعلى وجه التحديد النساء والشباب" وفيما يتعلق بالشباب تظهر البيانات المتوفرة عن سوء العمل أن حصة الشباب في سوء العمل تزيد في ظل الاتجاهات الديمغرافية السائدة. وهذا الواقع يمثل عائداً ديمغرافياً لأنه يؤدي إلى انخفاض نسبة الإعالة من السكان. ويتضح كذلك أن حصة الشباب من معدل البطالة في تزايد، وهذا يعني أن التحكم بالبطالة ومستوياتها الحالية من الارتفاع يتطلب مزيداً من النمو. فالشباب العربي ليس أكثر عدداً فحسب (65%) من مجموع السكان، بل هم أكثر تعلماً. فعلى مر العقود القليلة الماضية ارتفعت نسب التمدرس في المنطقة في صفوف البنين والبنات، ولكن هذا الارتفاع لم يعكس تحسناً في معدلات التوظيف والأجور، والأسباب الرئيسية في ذلك هو انخفاض جودة التعليم، وعدم التوفيق بين مخرجات التعليم وحاجات السوق، وطبيعة النمو القائم على النفط الذي يبقى بعيداً عن العمالة المنتجة.

لذلك، يتوجب الاستثمار في هذه الكتلة البشرية من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة. وحيث أن الاستثمار في البشر أهم من الاستثمار في الحجر"، فإنه لا بد من التفكير العميق ووضع استراتيجيات فعالة لتطوير طاقات الشباب وتحويلها إلى قوة إنتاج إيجابية لا تكتفي بالانتقاد والرفض، بل تتجاوز كل ذلك لتصبح طاقة إعمار تبني وتنمي المجتمع على جميع الأصعدة، وعلى رأسها الصعيد المعرفي باعتباره أساس نهضة المجتمعات والأمم. فالتعليم هو الشرط الأدنى لاستكمال صفة المواطن الكامل والانتساب معنوياً بصفة فعلية إلى مجموعة عصرية. والنظام التربوي يضمن الحد الأدنى للشباب من ممارسة حقوقهم وواجباتهم وحققهم في المشاركة في الشأن العام للمجتمع.

³⁹ - المنتدى الاقتصادي العالمي/ مؤسسة صلتك، وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012.

⁴⁰ - طارق محمد، " ما بعد الربيع: مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي"، المرجع السابق.

فمنذ أواخر القرن الماضي تأكد البعد الهيكلي لظاهرة البطالة في المنطقة العربية. وتعتبر بطالة خريجي التعليم العالي ظاهرة جديدة في مجتمعاتنا مقارنة مع البطالة الكلاسيكية، حيث كان التعليم العالي إلى حدود بداية الثمانينيات من القرن العشرين بمثابة المسلك الوحيد للحصول على العمل القار واللائق، بل يعتبر التعليم هو الضامن الأساسي لتحقيق ارتقاء أبناءها مهنيا واجتماعيا.

من المفارقات التي وقفنا عندها من خلال قراءتنا لمضامين هذه التقارير هي أن مأزق التنمية البشرية في الوطن العربي قد تحول إلى مشكل هيكلي. فبعد أن كانت السياسات التنموية العربية إثر الاستقلال تتحدث عن التوظيف الكامل كهدف استراتيجي، تدور حوله السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعطيه الأولوية، أصبحت هذه السياسات الآن تتجاهل هذا الهدف ولمشكلة البطالة على اختلاف أصنافها على الرغم مما ينجم عنها من مخاطر واضطرابات، اعتقادا بأن إضفاء المرونة على أسواق العمل وتنقيتها من تدخل الحكومات ونقابات العمال وإطلاق آليات السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، كل هي (chomage structure) ذلك سيؤدي، وعلى نحو تلقائي إلى القضاء على البطالة. لقد أصبحت البطالة الهيكلية المشكل الأكثر عائقا في التنمية البشرية بسبب التغيرات الهيكلية التي حدثت في اقتصاديات الدول العربية، فأنتج حالة من عدم التوافق بين امكانيات التوظيف المتاحة ومؤهلات طالبي الشغل وخبراتهم.

رابعا: شباب ممكن.. مستقبل مستدام⁽⁴¹⁾

يعتبر الشباب قوة إيجابية من أجل التغيير التحولي.

1. على المستوى الاقتصادي: يشكل استخدام فرص العمل وسبل العيش اللائقة محددات رئيسية في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب؛ وكي تساهم في التنمية المستدامة الشاملة.
2. الانخراط في الحياة العامة: مشاركة الشباب في العمليات السياسية والمؤسسات تمنهم من فهم حقوقهم وتمكنهم من الانخراط في المجتمعات المدنية والخدمة العامة والعمليات السياسية على كافة المستويات. فهم يحتاجون لمعرفة القنوات التي يمكنهم من خلالها ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والمساهمة في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتهم.
- يبقى الشباب على هامش الاتجاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في معظم أنحاء العالم. ولا تزال العمليات السياسية والمؤسسات الرسمية تتسم بمشاركة محدودة للشباب فيها.

لذلك يدعو هذا التقرير إلى اعتماد نهج رباعي المسار:

1. دعم: من خلال تنمية القدرات
2. إشراك: من خلال الدعوة والتعميم
3. تأثير: من خلال قيادة مستنيرة
4. إدامة من خلال دعم السياسات الوطنية.

من أهم النتائج التي توصل إليها "المركز العربي للشباب" بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان" استشارة إلكترونية مع الشباب العربي في ماي 2008 حول قضايا الشباب. وقد كانت القضايا الخاصة بالشباب من الأولويات بنبة 50,1% تليها قضية المشاركة في الحياة المدنية بنسبة 46,8% تليها حقوق الإنسان والحريات مثلما يبينه الرسم التالي:

⁴¹ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين : 2014 - 2017.

الجدول (2) : القضايا التنموية ذات الأولوية في التنمية في رأي الشباب ⁴² %

القضايا التنموية	النسبة المئوية
قضايا الشباب	50,1
مشاركة الشباب المدنية	46,8
حقوق الإنسان	39,2
قضايا الحريات والحكم الصالح	33,7
قضايا المعرفة والمعلومات	28,2
قضايا اقتصادية : الأسواق، التجارة..	27,1

المصدر: المرصد العربي للشباب، آراء واتجاهات ومقترحات الشباب للقمة التنموية، نتائج استشارة مع الشباب العربي . مايو 2008. (بتصرف).

جدول عدد (3): القضايا الشبابية ذات الأولوية حسب رأي الشباب %

القضايا الشبابية	النسبة المئوية
التشغيل وبطالة الشباب	64,7
تمكين الشباب من فرص التدريب	39,7
التعليم	37,5
مشاركة الشباب	31,5
تدعيم منظمات المجتمع المدني الشبابية	27,7
الشباب والهوية	23,8
الإعلام والتوعية	22,2
هجرة الشباب	20,3

المصدر: المرصد العربي للشباب، آراء واتجاهات ومقترحات الشباب للقمة التنموية، نتائج استشارة مع الشباب العربي . مايو 2008. (بتصرف)

ما نلاحظه من خلال هذين الجدولين أن قضايا الشباب وخاصة قضية التشغيل والبطالة، ومسألتي المشاركة وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني كانت في صدارة أولويات التنمية العربية حسب آراء الشباب. فاهتمامات الشباب العربي حسب هذه الاستشارة ذات أبعاد اجتماعية ومدنية ولم تكن ذات أبعاد اقتصادية، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أهمية تمكين الشباب من الناحية الاجتماعية والسياسية وتكوين العنصر البشري لتحقيق التنمية. لقد كانت قضايا البطالة ذات الأولوية المطلقة في سلم قضايا الشباب بنسبة 64,7% تليها قضايا التمكين والمشاركة بـ 39,7%. مثلما بينه الجدول التالي:

ويظل السؤال المطروح هو: إلى أي مدى تتوافق نتائج هذه الاستشارة وهذه الأولويات التي عبر عنها الشباب مع أولويات التنمية التي تعتمدها السياسات العربية في مختلف الوثائق المرجعية للتنمية الإنسانية، سواء كانت على المستوى القطري أو القومي.

لكي يتمكن الشباب من ممارسة دوره في المجتمع على المستويات المجتمعية لابد من:

1. وضع خيارات مقنعة في زمن سريع التغير، خيارات في مجال التعليم الذي يوفر امكانيات للعمل تنسجم وحاجات المجتمع، وتجعل من الشباب عنصرا فاعلا ومشاركا في عملية التنمية والبناء وليس عائقا لها.
2. الشباب في حاجة إلى برامج تنمية مناسبة تستهدف استئصال التخلف والأمية والفقر بمعناه الشمولي ضمن استراتيجية عربية متكاملة.
3. الشباب العربي في حاجة إلى مؤسسات تعبيرية ذات أهداف شبابية ديناميكية لا تشتغل في بيئة من الخوف والتفوق، ولا تعمل لمصلحة جهة معينة، أو تكون تحت رعاية الأجنبي.
4. الشباب في حاجة إلى ثقافة مدنية توفر لهم الحصانة وتمكنهم من تحدي الثقافات الدخيلة، وثقافة العولمة.
5. الشباب بحاجة إلى مواقع يشاركون من خلالها في صناعة القرار السياسي وفي وضع البرامج التعليمية والاقتصادية والثقافية في الدولة.
6. الشباب بحاجة إلى ثقافة وطنية وعربية تحفظ الهوية وتعزز لديهم قيم المواطنة والديمقراطية والتسامح.

الخاتمة

يمكن القول أن السياسة التنموية هي مدخل لتمكين الشباب في جميع جوانب حياتهم. فالاهتمام بطاقتهم ودوافعهم ورؤيتهم هي العوامل الأساسية للتغيير الايجابي. ويتحول من خلاله هذه الفئة إلى مصدر قوة في المجتمع. أما قانون المنافسة والخصوصية والتبادل الحر للمنتوجات والسلع والخدمات التي بنت تشكّل "براديجم" التنمية الإنسانية في المنطقة العربية فإنها تتعارض مع مفهوم "حقوق المواطنة" ومع مفهوم التنمية الإنسانية، لأن قانون النظام الرأسمالي. البحث عن الربح. لا يسمح لأي رأسمالي إلا أن ينسى الكرم والرحمة والوطنية إلا إذا جاءت عرضا بمناسبة عقد صفقة مربحة. والرأسمالية بطبيعتها تولد عدم الأمان والاستقرار بل هي نزاعة إلى الأزمات⁴³. وهذا ما حدا ببعضهم إلى القول بأن عصر التنمية قد ولى⁴⁴. كما أنّ السياسات التي تفتقد المضامين الإنسانية والأخلاقية لن تنجح في تلبية مطالب الشباب، وسوف تظل عقيمة وفاشلة وتسقط في أول مطب يعترضها، وسوف تكون مجتمعاتنا مُتَغَلِّبة لكل مُتَغَلَّبٍ وطُعْمة لكل آكلٍ⁽⁴⁵⁾.

⁴³ - من الحداثة إلى العولمة، الجزء الثاني، سلسلة عالم المعرفة، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 169.

⁴⁴ - Cf. Francois Partant, La fin du developpement. Naissance d'une alternative, Paris, Eds La Decouverte, 1982.

⁴⁵ - عبدالرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 195، ص 264.

المراجع

1. Wallenstein Nina, Empowerment and Health, The theory and practice of community, community Development Journal, Oxford University Press, 1993,p.73.
2. Marie Overbuy, Well Participation, Encyclopedia of social Work, 1995, p.488.
3. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.
4. أنظر صحيفة وقائع من السنة الدولية للشباب 2010/2011.
5. تقرير المعرفة العربي للعام 2014 : الشباب وتوطين المعرفة"، التقرير الثالث، برنامج الأمم المتحدة الانمائي
6. تقرير المعرفة العربي للعام 2014 : الشباب وتوطين المعرفة"، التقرير الثالث، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
- 7.
- 8.
- 9.
10. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الطريق غير المسلوک، إصلاح التعليم ، ملخص تنفيذي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، 2007.
11. أنظر، مي حنانيا، "السياسة التربوية والتعليم في الأداء التنموي لسنغافورة وماليزيا، مجلة المستقبل العربي، العدد.....، ص 104.
12. عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، العدد السادس، الكويت، 1985، ص 74.
13. إعلان القاهرة، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، 24 . 26 يونيو/حزيران 2013، القاهرة، مصر.
14. خالد الوحيشي، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكنية، القطاع الاجتماعي.
15. المنتدى الاقتصادي العالمي/ مؤسسة صلتك، وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012.
16. طارق محمد، " ما بعد الربيع: مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي"، المرجع السابق.
17. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين : 2014 . 2017.
- 18.
19. من الحداثة إلى العولمة ، الجزء الثاني، سلسلة عالم المعرفة، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 169.
20. Cf.Francois Partant, La fin du developpement. Naissance d'une alternative, Paris, Eds La Decouverte, 1982.
21. عبدالرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 195، ص 264.

الاتجاه نحو الهجرة وعلاقته بقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر
– طلبية الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية أنموذجا-

أ/ بادي نواره، ، جامعة الجزائر2، الجزائر.

البريد الالكتروني:

badinouarapsy@gmail.com

أ/ الساسي حوامدي، جامعة باجي المختار، عنابة، الجزائر.

البريد الالكتروني:

Sacih75psg23@yahoo.fr

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على العلاقة بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى الكفاءات في الجزائر – طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية أنموذجاً، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي وذلك بتطبيق مقياس الاتجاهات نحو الهجرة ومقياس قيم الانتماء كأدوات لجمع البيانات على عينة قدرت بـ 115 من طلبة الدراسات العليا في الجامعات الجزائرية. وعليه، توصلت الدراسة إلى: أن طبيعة الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر هو اتجاه إيجابي. كما توصلت لوجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير الجنس. في حين أكدت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير التخصص. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر. الكلمات الدالة: الاتجاه، الهجرة، الانتماء، ذوي الكفاءات، طلبة الدراسات العليا.

Abstract:

Current Study Aimed To Identify The Relationship Between The Trend Toward Immigration And The Values Of Belonging With The Competencies In Algeria - Algerian Postgraduate Students In Universities As A Model, In Order To Achieve The Objective Of This Study Was Descriptive Approach By Applying The Standard Measure Migration Trends Toward Values Of Belonging As Tools To Collect Data On A Sample Was Estimated At 115 Postgraduate Students In Algerian Universities. Accordingly, The Study Found That The Nature Of The Trend Toward Migration To Drain In Algeria Is A Positive Trend. As The Presence Of Significant Statistical Differences In The Trend Toward Migration To Drain In Algeria According To Gender Variable. While The Study Confirmed The Lack Of Statistical Significance Of Differences In The Trend Toward Migration To Drain In Algeria According To Changing Specialization. As The Study To The Existence Of A Correlation Between Statistical Significant Trend Toward Immigration And The Values Of Belonging With The Drain In Algeria.

Keywords: Immigration, Belonging, Competence, Postgraduate Students.

مقدمة:

قد أضحت هجرة العقول العربية ظاهرة عامة تدق ناقوس الخطر على المجتمع العربي والإسلامي، ومعالجتها تحتاج إلى وقفة جادة وموضوعية وافق شمولي يتلمس تعقيدات الواقع العربي، ويستهدف الإحاطة بكل تناقضاتها، ومن ثم وضع الحلول الناجحة المتعلقة بهذه الظاهرة كونها تعكس خطرا متواصل التأثير وهو مرشح في ضل تأثير العولمة نحو التزايد وعلى أهمية تحديد الدوافع المختلفة لهذه الظاهرة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية وغيرها، إلا أن العوامل الاقتصادية كانت ولا تزال تحتل الأولوية في التأثير المباشر على العقول والكفاءات العربية، ولاسيما أن الأشخاص الأكثر تأثرا بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل إعداد والأكثر كفاءة لتسيير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريس في الوطن العربي.

ولهذا تعتبر المواطنة بأبعادها المختلفة وعلى رأسها قيم الانتماء حاجة من الحاجات الهامة التي تشعر الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين أفراد مجتمعه، وتقوية شعوره بالانتماء إلى الوطن وتوجيهه توجيها يجعله يفتخر بالانتماء ويتفانى في حب وطنه ويضحي من أجله، كما أن مشاركة الإنسان في بناء وطنه تشعره بجمال الحياة وبقيمة الفرد في مجتمعه وينمي لدى الفرد مفهوم الحقوق والواجبات، وأنه لا حق بلا واجب، وتقديم الواجبات قبل الحصول على الحق. ومن مضامين الانتماء قيمة الاعتزاز والفخر بالانتماء إلى الوطن وإلى جميع مؤسساته المدنية والأمنية والعمل الجاد من أجل تحقيق المصلحة العامة لأبناء هذا الوطن. ويشتمل الانتماء على قيم مهمة تتمثل في قيمة محبة الفرد مجتمعه وحرصه عليه وتفاعله مع جميع أفرادهِ. كما تعد طاعة ولاة الأمر والتفاعل معهم والالتفاف حولهم جزءا مهما لتحقيق الانتماء الوطني وتحقيقا لتماسك المجتمع ونجاحه في تحقيق أمنه ونجاح خطط التنمية وتحقيق رفاهيته.

ولعل الدراسة الحالية تحاول الكشف عن العلاقة بين الاتجاه نحو الهجرة وعلاقته بقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر، طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية أنموذجا، واتخذت هذه الدراسة من البحث في طبيعة الاتجاه نحو الهجرة، وكذا الفروق حسب متغير الجنس والتخصص في الاتجاه نحو الهجرة ن وأيضا العلاقة بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات لدلالة على ذلك.

1- الإشكالية:

إن الاهتمام بظاهرة الهجرة نابع من تزايد انتشار وتفاقم هذه الظاهرة في العصر الحالي وتبعات ذلك على التنمية وتطور المجتمعات، وتزداد هذه الظاهرة خطورة إذ ما تحدثنا عن نوع خاص من أنواع الهجرة وهي هجرة ذوي الكفاءات والخبرات العلمية والمهنية والتقنية من الدول النامية ومن بينها الدول العربية، والتي تعتبر دول مصدرة للكفاءة في ظل عوامل الطرد المتعددة لذوي الكفاءات كنقص فرص العمل، وتدني المستوى العلمي والاقتصادي والاجتماعي لبلدانهم الأصلية، وما يقابله من تنافس في تقديم الإغراءات والحوافز المادية والمعنوية من طرف الدول المتقدمة المستقطبة للكفاءة كعوامل جذب للكفاءة، وبتزايد هذه الظاهرة دقت الدول النامية ناقوس الخطر الذي يهدد مسار التنمية في بلدانها، وذلك بسبب هجرة كفاءاتها العلمية والمهنية والتقنية واحدا تلو الآخر، وهؤلاء الأفراد من ذوي الكفاءة يعتبرون القاعدة الأساسية لخطط التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، أو بالأحرى أهم تقنياتها ووسائلها التي يعول عليها من أجل تحقيق طموحات وأهداف بلدانها لمحاولة اللحاق بالركب المتسارع لتطور والتنمية في العالم على كافة ميادين الحياة. (وحدة الأبحاث والدراسات 2011: 02).

وقد جاءت الجزائر في مقدمة الدول العربية فيما يخص هجرة كفاءاتها العلمية بـ 215 ألف و 347 كفاءة علمية مقيمة بالخارج، تليها المغرب بـ 207 ألف و 117 كفاءة، ثم مصر بـ 147 ألف و 835 كفاءة مهاجرة وأكدت دراسة لجامعة الدول العربية أنجزتها إدارة السياسة السكانية، والهجرة بالقطاع الاجتماعي، استعراضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة والمغتربين العرب إن إجمالي عدد الكفاءات العلمية العربية في الخارج وصل إلى مليون و 90 ألف و 282 كفاءة علمية، مقابل 717 ألف و 815 كفاءة علمية للصين، ومليون و 50 ألف و 484 كفاءة علمية للهند رغم تباين عدد السكان وأشارت الدراسة إلى أن آخر الإحصائيات الرسمية المسجلة عن تحويلات المهاجرين العرب في أوروبا وأمريكا تزيد على 22 مليار دولار سنويا، حيث تتقدم المغرب كافة الدول العربية في هذا القطاع وتصل تحويلات أبنائها المهاجرين حوالي 4 مليارات دولار تليها مصر بـ 2.9 مليار، ثم الجزائر بـ 2.46 مليار، والأردن بـ 2.35 مليار. (www.sboussoufa.com/13/06/2013/12:45).

كما وقد أشار "مكتب الشمال الإفريقي" على أنه توجد عوامل خارجية ذات طبيعة مهنية تحفز هذه النخبة على الهجرة، يتعلق الأمر بمحيط جذاب في الدول المتقدمة والتي تتميز بتوفر شروط عمل وعيش مغرية كالبحث عن التميز في مناخ ملائم لإبراز القدرات، مرونة تنظيمية، روح التباري، المنافسة، افق للترقية في العمل. (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2001: 36).

وتسير إحدى الدراسات الذي قدمها مكتب شمال إفريقيا (2007) أن ظاهرة هجرة الكفاءات تتطور في بلدان شمال إفريقيا، غير أنه إذا كنا نتوفر على معطيات إحصائية دقيقة حول حجم المهاجرين بصفة عامة، إلا أن تقييم هجرة ذوي الكفاءات العلمية والمالية يبقى مهمة معقدة بحيث يصعب قياس هذه الظاهرة، لكن تشير الدراسة أنه من المؤكد أن هجرة الأشخاص ذوي التكوين العالي شهدت في السنوات الأخيرة تصاعدا في وتيرتها، وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نسبة 15% إلى 18% من المهاجرين القادمين من الجزائر والمغرب وتونس والذين يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتوفرون على مستوى جامعي، وهذه النسبة هي الأكثر ارتفاعا في مصر 51%، أما في الجزائر فقد فقدت عدد من المؤسسات والجامعات أطرها وكفاءاتها بوتيرة مطردة فعلى سبيل المثال التحق 70% من مدرسي معهد الرياضيات بجامعة الجزائر التحقوا بالبلد الأجنبي الذي تلقوا فيه تكوينهم. - (مكتب شمال إفريقيا، 2007: 34).

وتعتبر قيم الانتماء من بين المفاهيم التي قد تتأثر بنوع الاتجاه المكون نحو الهجرة، باعتبار هذه الأخيرة أي قيم الانتماء من أكبر التحديات التي تواجهها المجتمعات والأفراد المنتمين إليها، فإما بناء مواطن فاعل ومسؤول وواعي لمسؤولياته وحقوقه، وإما الغرق في أشكال مختلفة من التشتت والفساد، والولاءات الضيقة التي باتت تحتل الأولوية أحيانا على حساب المواطنة والانتماء والهوية، فالدولة الحديثة ليست مجرد مؤسسات للحكم ودستور مكتوب، وجيش وقانون، بل مشروع مجتمعي متكامل وظاهرة للتعاون والتفاعل الوثيق بين مواطنين واعين وناشطين، يعملون على تنمية وتطوير المجتمع الذي ينتمون إليه، ومدافعا عن قيمه ومبادئه، مشبعا بروح الولاء والانتماء له. فالوطن الذي ينتهي أفراد إليه يكونون أكثر صلابة وقوة من غيره، ويؤدي الانتماء إلى التعاطف الوجداني بين أفراد الوطن والميل إلى المحبة والعطاء والإيثار، مما يحقق الوحدة الوطنية، وينمي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته ومكانة وطنه. (سيمان شاكر عبد الحميد وآخرون، 1989: 453 - 454).

وهنا يشكل الشباب الفئة المقصودة والمعنية والمعول عليها للحفاظ على القيم الاجتماعية للمجتمع والإحساس بهويته والاعتزاز بها والتضحية من أجلها مع الانفتاح في نفس الوقت على الثقافات الأخرى والتفاعل معها في جو من الانسجام والموضوعية.

وبذلك يعتبر غرس قيم المواطنة والانتماء مشروع مجتمعي متكامل وشامل وظاهرة للتعاون والتفاعل الوثيق بين مواطنين واعين وناشطين. (مراد ومالكي، د.ت: 540)، فهذا تعتبر المواطنة بشكل عام من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات في عصر الراهن، فهذا تحاول هذه المجتمعات من خلال مؤسساتها الاجتماعية كالأُسرة، المدرسة، الجمعيات، النوادي، دور الشباب ... وغيرها من المؤسسات غرس مجموع المفاهيم والقيم المرتبطة بالمواطنة وروح الانتماء والهوية للوطن.

ومن هنا جاءت الدراسة الحالية للكشف عن الاتجاه نحو الهجرة وعلاقته بقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر - طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية نموذجا.

1- ما طبيعة الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير الجنس؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير التخصص؟

4- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر.

2- الفرضيات:

- 1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير الجنس.
- 2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير التخصص.
- 3- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا الحالية في معرفة العلاقة بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر - طلبة الدراسات العليا في الجامعات الجزائرية نموذجا، وتبرز هذه الأهمية من متغيرات الدراسة ألا وهي الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء وكلا المتغيرين يشكلان هاجسا لمعظم المجتمعات العالم عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، بالإضافة إلى العينة المتطرق لها بالدراسة وهي فئة ذوي الكفاءات والتي حصرتها الدراسة الحالية في طلبة الدراسات العليا ماجستير ودكتوراه نظام قديم ونظام (ل.م.د) الذين يعتبرون دُخْر البلاد الذي يعول عليه في التنمية والتطور.

4- أهداف الدراسة:

جاءت الدراسة الحالية للكشف عن الأهداف التالية:

- 1- الكشف عن طبيعة الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر.
- 2- الكشف عن الفروق في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير الجنس.
- 3- الكشف عن الفروق في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير التخصص.
- 4- الكشف عن العلاقة بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر.
- 5- تحديد مفاهيم الدراسة:

5- 1- الاتجاه:

لقد وصف "آلبورت" (1992) "Allport" الاتجاهات على أنها: من أكثر المفاهيم أهمية وتميزاً في علم النفس. - (الغامدي سعيد بن أحمد شويل، 2001: 23).

وقد قال "السبيعي سعد بن محمد" (2002) تعد الاتجاهات من الموضوعات التي تحظى بأهمية بالغة من علماء النفس والتربية، فمن خلال الاتجاهات نستطيع التنبؤ بسلوك الفرد ودرجة تحقيقه لموضوع الاتجاهات. - (بن سعيدان سعد فهد، 2004: 22).

وعرف "ثارستون" (1974) "Tharston" الاتجاهات بأنها درجة الشعور الإيجابي أو السلبي المرتبط ببعض الموضوعات السلوكية. - (الغامدي سعيد بن أحمد شويل، 2001: 24).

وقد تم تعريفها من قبل "الكناني ممدوح عبد المنعم" (1992) بأنها الميل نحو الاستجابة نحو موضوع معين بصورة إيجابية أو سلبية. - (الكناني ممدوح عبد المنعم، 1992: 145).

كما عرفها "عاقل فاخر" (1977) على أنها نزعة الإنسان للاستجابة لحادث معين أو فكرة معينة بطريقة محددة سلفاً، وتكون الاتجاهات إيجابية أو سلبية. - (عاقل فاخر، 1977: 18).

وعرفها "صالح أحمد زكي" (1971) بأنها مجموع استجابات القبول أو الرفض إزاء موضوع اجتماعي معين. - (صالح أحمد زكي، 1971: 74).

2-5- الهجرة:

الهجرة من الناحية اللغوية هي الخروج من بلد لآخر، ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل الظلم، أو المغادرة إلى أرض ثانية طالباً للأمن والعدل والعيش. - (نادر الفرجاني، 2001: 15).

كما إن المعنى اللغوي لكلمة هجرة مشتق من الجدر (هجر) وبالرجوع للسان العرب لابن منظور، لوجدنا الهجرة بكسر الهاء والهجرة بضمها الخروج من أرض إلى أرض، كذلك كل ما خل بمسكنه، فينتقل إلى قوم آخرين بسكناه، فقد هاجر قومه، وفي اللغة الإنجليزية وبالرجوع إلى الموسوعة البريطانية بمعنى الانتقال من مكان إلى آخر فالمعنيان يقتربان إلى حد التطابق. - (طاهر محمد بن الطاهر، د.ت: 1- 2)

الهجرة عبارة عن عملية الحركة والانتقال من منطقة إلى أخرى لتحسين وضع المهاجر الاقتصادي أو العلمي أو هرباً من ظروف مناخية أو ضغوط اجتماعية تحدث نوعاً من عدم الارتياح لشعور الفرد بالعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية. - (طاهر محمد بن الطاهر، د.ت: 1- 2)

أما إجرائياً فنقصد بالاتجاه في الدراسة الحالية بأنه هو الاتجاه الذي يكونه ذوي الكفاءات نحو الهجرة وقد يكون هذا الاتجاه إيجابياً أو العكس أي سلبياً.

3-5- ذوي الكفاءات:

يعرف ذوي الكفاءات بأنهم: تلك النخبة من المجتمع، والتي تتمتع بقدر عال من الموهبة والذكاء، وعلى مستوى عال من التحصيل العلمي، تستوي في ذلك الخبرات العلمية مثل الباحث وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والفنيين والفنانين والكتاب، الذين لديهم ملكة التجديد والتطوير والإبداع، وإدارة المؤسسات العلمية والتقنية، والتخطيط لها. (طاهر محمد بن الطاهر، د.ت: 1- 2).

5-4- هجرة ذوي الكفاءات العلمية:

إن مصطلح هجرة العقول ، أو تزييف العقول، أو هجر الكفاءات، أو النقل العكسي للتكنولوجيا هي مترادفات أصبحت الآن تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى، حيث تعرف

منظمة اليونسكو هجرة الكفاءات بأنها: نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي ما بين الدول يتميز بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدماً من الدول الأقل تقدماً، وهو ما أطلقت عليه اليونسكو بالنقل العكسي للتكنولوجيا. (خوري عاصم، د.ت: 39).

فهجرة الكفاءات هي غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته، وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله. - (نادر الفرجاني، 2001: 16).

أما إجرائياً فنقصد بالاتجاه نحو الهجرة بأنها الدرجة التي يتحصل عليها ذوي الكفاءات والتي حصرتهم الدراسة الحالية في طلبة الدراسات العليا (ماجستير - دكتوراه نظام قديم ونظام ل.م.د) على مقياس الاتجاهات نحو الهجرة لـ صالح نصيرة (2011)، والدرجة المرتفعة تنم على الاتجاه الإيجابي نحو الهجرة، في حين تنم الدرجة المنخفضة على الاتجاه السلبي نحو الهجرة.

5-5- الانتماء:

تعرف نجلاء عبد الحميد راتب (1999) الانتماء بأنه: النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرتة والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى". (راتب نجلاء عبد الحميد ، 1999 : 5).

كما يعرف الكراسنة سميح وآخرون (2010) أن الانتماء هو عملية انتساب الفرد لوطنه، متفاعلاً معه قولاً عملاً ومستعداً لنصرتة والدود عليه بكل ما يملك. (الكراسنة وآخرون، 2010: 51).

وورد في معجم العلوم الاجتماعية أن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتمم شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة. (بدوي أحمد زكي، 1978 : 16).

أما إجرائياً فهو شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية، ويُنظم هذا الشعور اجتماعياً وقانونياً وسياسياً، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية، وهذا ما يقيسه بعد قيم الانتماء من مقياس مفهوم المواطنة لـ العامر عثمان بن صالح (2005) ، والدرجة المرتفعة تنم على مستوى مرتفع من قيم الانتماء، في حين الدرجة المنخفضة تنم على مستوى منخفض من قيم الانتماء.

6- المنهج:

بما أن موضوع الدراسة يهدف إلى الكشف عن العلاقة بين الاتجاه نحو الهجرة وعلاقته بقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر، ومن أجل تحقيق ذلك فالمنهج المعتمد هو المنهج الوصفي بنوعيه الاستكشافي والارتباطي، باعتباره الأنسب لهذه الدراسة.

7- العينة:

في الدراسة الحالية تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية وهي إحدى الطرق الاحتمالية. و يتم الاختيار العشوائي وفق شرط محدد و هو أن يتوفر لدى كل فرد من أفراد المجتمع الأصلي الفرصة المكافئة لكل فرد آخر في أن يتم اختياره للعينة دون أي تحيز أو تدخل من الباحث. (عدس و آخرون: 2007، 98). وقد تكونت عينة الدراسة في صورتها النهائية من 115 طالب من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية الذين كانوا أنموذجاً عن ذوي الكفاءات في الجزائر، والجدول التالي يوضح أكثر خصائص العينة:

جدول رقم (01): يوضح خصائص العينة.

المتغيرات	أدبي				علمي				الجموع	
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		ت	%
العينة	39	47,56	43	52,43	13	39,39	20	60,60	115	100

يتضح من الجدول أعلاه، بأن عدد افراد عينة الدراسة هو (115) فردا من طلبة الدراسات العليا (ماجستير دكتوراه) في التخصصات (ادبي ، علمي)، فكان عدد الذكور في التخصص الادبي قد بلغ (39) فردا اي يمثل ما نسبته 47,56 % من الطلبة في التخصص الادبي، اما الاناث فقد بلغ عددهم (43) اي بنسبة قدرت ب 52,43 %، وبتالي فإن عدد الطلبة في التخصص الادبي هو (82) طالبا و طالبة اي بنسبة 71.30 % من مجموع عينة الدراسة، في حين بلغ تعداد الطلبة الذكور في التخصص العلمي (13) طالبا اي ما يمثل نسبة 39,39 % من مجموع طلبة التخصص العلمي، اما الاناث فقد بلغ عددهن (20) طالبة اي بنسبة تقدر ب 60,60 % من مجموعة طلبة التخصص العلمي، وبتالي فإن إجمالي طلبة التخصص العلمي قد بلغ (33) طالبا و طالبة اي بنسبة 28,69 % من مجموع عينة الدراسة.

8- الحدود الدراسة:

1-8- الحدود المكانية:

تم تطبيق الدراسة الميدانية في مجموعة من الجامعات الجزائرية وقد بلغ مجموعها (16) جامعة جزائرية وكان توزيعها على الشكل التالي:

- جامعات الوسط، وتتضمن (05) جامعات وهي: جامعة الجزائر1، جامعة الجزائر 2، جمعة الجزائر 3، وجامعة العلوم والتكنولوجيا - هواري بومدين - سعد دحلب البليدة.
- جامعات الجنوب، وتتضمن (03) جامعات وهي: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة حمه لخضر الوادي.
- جامعات الشرق، وتتضمن (06) جامعة وهي: جامعة فرحات عباس سطيف 01، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، جامعة باجي مختار عنابة، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، جامعة الحاج لخضر باتنة، جامعة جيجل
- جامعات الغرب، وتتضمن (03) جامعة وهي: جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، جامعة الجيلالي اليايس سيدي بلعباس، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

8-2-الحدود الزمنية:

تمت الدراسة في الفترة 2015/07/15 إلى 2015/08/09

9- أدوات جمع البيانات:

يحتاج الباحث إلى أدوات معينة لجمع البيانات والمعلومات الضرورية للقيام بدراسته، وتحدد طبيعة مشكلة الدراسة وفروضها والأهداف المتوخى تحقيقها الأدوات التي على الباحث الاستعانة بها دون غيرها، ونظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد الباحثين في القيام بهذه الدراسة على الأدوات التالية والمتمثلة في:

9-1- مقياس الاتجاهات نحو الهجرة:

بغرض قياس الاتجاهات نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات تم الاعتماد على مقياس الهجرة لطالغ نصيرة (2011) لحدائته ولكونه معد للبيئة الجزائرية، ويتكون هذا المقياس من 20 بنود، وينقسم إلى 10 بنود إيجابية و 10 بنود سلبية، وفق قياس ليكرت و الذي يعتبر أكثر الأساليب استخداما في قياس الاتجاهات حيث يطلب من المستجيب الاستجابة على كل عبارة بأحدي البدائل التالية (موافق بشدة ، موافق، محايد، اعارض، أعارض بشدة)، أما البنود إيجابية وهي تضم البنود: (1، 4، 6، 7، 11، 9، 13، 15، 17، 19) وتصحح وفق السلم (4، 5، 3، 2، 1)، أما البنود السالبة والتي تضم (2، 3، 5، 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20) وتصحح وفق السلم (1، 2، 3، 4، 5).

وتم التأكد من صدق المقياس بطريقتين : صدق المحتوى اين اجمع المحكمون بصلاحية المقياس و الابقى على عدد بنوده (20)، وكذا اعتماد الصدق الذاتي بمعامل مرتفع (0,94)، اما ثبات المقياس فقد اعتمد الباحث بعد تطبيقه على عينة استطلاعية تتكون من (110) طالب و طالبة من المقبلين على التخرج في جميع التخصصات، فقد تحصل على معامل ثبات (0,90) بطريقة سبيرمان براون ، و (0,90) وفق طريقة جتمان، وعلى (0,91) بطريقة ألفا كرونباخ، وهذا يشير الى ان معامل الثبات كان عال. (صالح نصيرة، 2011: 196).

9-2- مقياس قيم الانتماء:

بغرض قياس قيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات تم الاعتماد على بعد من أبعاد مقياس المواطنة للعامر عثمان بن صالح (2005) لحدائته ولكونه معد للبيئة العربية وتم تعديله من طرف الباحث العزاوي سامي مهدي ، ويتكون هذا البعد من 10 بنود وفق سلم ثلاثي (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق)، وهناك بنود إيجابية وهي تضم البنود: (1، 2، 3، 5، 6) وتصحح وفق السلم (2، 1، 0)، والأخرى سلبية وهي تضم البنود: (4، 7، 8، 9، 10) وتصحح وفق السلم (0، 1، 2).

وتم التأكد من ثبات المقياس بصورته المعدلة بطريقتين، الأولى هي إعادة الاختبار ليحصل الباحث على معامل ارتباط قدره 0,82، وبطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ليحصل على معامل اتساق قدره 0,79، أما الصدق استخرج بطريقة الصدق الظاهري من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء المختصين في هذا المجال فضلاً عن صدق المحتوى من خلال بناء فقرات المقياس وباعتماده على إطار نظري محدد لمفهوم المواطنة . إذ اتفق الخبراء على صلاحية بنوده والتحفظ على باقي الفقرات مما تطلب استبعادها. (سامي مهدي العزاوي، د. ت : 9 – 10).

10- المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج التكرارات، والمتوسطات الحسابية، ومعامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة، واختبار "ت" لدراسة الفروق بين المتوسطات، وذلك باستخدام (Excel)، وبرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

11- عرض ومناقشة النتائج:

1- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول: والذي مفاده: " ما طبيعة الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر؟" للتحقق من ذلك تم الاعتماد على مجموع التكرارات والنسب المؤوية للاتجاهات الثلاث التي يقيسها مقياس الاتجاهات نحو الهجرة والمتمثلة في الاتجاهات الحيادية، وذلك انطلاقا من نتائج استجابات عينة الدراسة على المقياس بعد جمعها وفق طريقة التصحيح لتحليل النتائج والتي يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

جدول رقم (02): طبيعة الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر.

طبيعة الاتجاهات نحو الهجرة	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)
إيجابية	61	53.05
حيادية	14	12.17
سلبية	40	34.78
المجموع	115	100

يتضح من الجدول أعلاه أن الاتجاهات الإيجابية نحو الهجرة تتصدر الاتجاهات الأخرى، حيث بلغت نسبة الذين لهم اتجاهات إيجابية نحو الهجرة من ذوي الكفاءات (53.05%)، لتليها الاتجاهات السلبية بنسبة (34.78%)، في حين تأتي الاتجاهات الحيادية في المرتبة الأخيرة بنسبة (12.17%). وهذا يعني أن النسبة الأكبر هي نسبة ذوي الاتجاهات الإيجابية نحو الهجرة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المحمداوي (1996) حول الاتجاهات المستقبلية للشباب الجامعي نحو الهجرة إلى الخارج حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة عالية من طلبة جامعة بغداد لهم رغبة حقيقية في الهجرة إلى الخارج، كذلك تتفق مع دراسة نور وعجوبة (1999) عن هجرة الكفاءات في قطاع التعليم العالي في السودان، والتي وصلت إلى أن اتجاهات هذه الكفاءات نحو الهجرة إلى الخارج في تصاعد. (صالح نصيرة، 2011: 213).

وهذا ما يدل على أن أغلب أفراد عينتنا و الذي تجاوز النصف قد وصلوا إلى قناعة وأخذوا المبادرة للتفكير جدياً في الهجرة إلى خارج الوطن بعد تخرجهم مباشرة، ذلك لتحقيق طموحاتهم، وبالعودة إلى الجانب النظري فإن هناك عدة أسباب قد تكون وراء رغبة طلبة الدراسات العليا في الهجرة كالطموح العلمي وإشباع روح البحث والتطور العلمي والمشاركة الفاعلة في الرأي والخبرة، والحصول على الدعم المادي والمعنوي، كما قد يكون لأسباب اقتصادية واجتماعية وعدم الاستقرار السياسي الذي يعتبر من أبرز مقومات التنمية والحفاظ على ذوي الكفاءات وتأمين مستقبلهم.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: والتي مفادها: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير الجنس."، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واختبار (ت) لتحليل النتائج والتي يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): الفروق بين المتوسطات الحسابية في درجات الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات وفق

متغير الجنس

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	الجنس				العينة المتغير
		إناث		ذكور		
		ع2	م2	ع1	م1	
0.05	2.20	1.81	51.90	2.24	55.36	الاتجاه نحو الهجرة

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للاتجاه قد بلغ (55.36) لدى الذكور من ذوي الكفاءات، بينما قدر بـ (51.90) لدى الإناث من ذوي الكفاءات، وكانت قيمة (ت) المحسوبة (2.20)، هذا ما يؤكد وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في الاتجاه نحو الهجرة عند مستوى دلالة (0.05)، وكانت الفروق لصالح الذكور من ذوي الكفاءات.

وبالرجوع لتراث السيكلوجي تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات والبحوث السابقة أهمها دراسة طالح نصيرة (2011) والتي تناولت موضوع: اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج، دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج، والتي خلصت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الاتجاه نحو الهجرة الى الخارج، فالذكور أكثر اتجاهها نحو الهجرة للخارج. (صالح نصيرة، 2011).

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: والتي مفادها: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير التخصص."، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واختبار (ت) لتحليل النتائج والتي يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

جدول رقم (04): الفروق بين المتوسطات الحسابية في درجات الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات وفق

متغير التخصص

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	التخصص				العينة المتغير
		علمي		أدبي		
		ع2	م2	ع1	م1	
غير دال	0.03	2.47	53.39	1.73	53.50	الاتجاه نحو الهجرة

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للاتجاه قد بلغ (53.50) لدى طلبة التخصص الادبي من ذوي الكفاءات، بينما قدر بـ (53.39) لدى طلبة التخصص العلمي من ذوي الكفاءات، وكانت قيمة (ت) المحسوبة (0.03)، هذا ما يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائية بين ذوي التخصصات الأدبية والعلمية في الاتجاه نحو الهجرة في الجزائر.

وبالرجوع لتراث السيكلوجي تتعارض الدراسة الحالية دراسة صالح نصيرة (2011)، والتي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائية بين الكليات لصالح كلية هندسة البناء (صالح نصيرة، 2011). كما تتعارض مع دراسة كما أشارت إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2007 إلى وجود 7000 طبيب جزائري من أصل 10000 طبيب أجنبي بفرنسا في عام 2006، كما هاجر 70% من مجموع أساتذة معهد الرياضيات خلال العقد الأخير، أما مجموع الجزائريين من ذوي المؤهلات العلمية العالية في الخارج فبلغ عددهم 5000 شخص، ومما جاء في جريدة الأيام الجزائرية في 22/04/2011 أنه يوجد 25 ألف باحث وأستاذ امتنعوا عن العودة إلى الجزائر، وهو ما يعادل 50% من مجموع الباحثين المتواجدين بالخارج سنة 1970، أما ما بين الفترة 1994 و2006 فقد ارتفع عدد الطلاب الذين غادروا الجزائر 71000 طالب، بحيث استقبلت جامعات أمريكا الشمالية في بداية سنوات التسعينات ما لا يقل عن 18 ألف طالب جامعي وإطار عالي المستوى من بينهم 3000 باحث ومنهم أيضا 10000 طالب استقروا في فرنسا لوحدها. (مانع فاطمة وفاطمة الزهراء خبازي، 2011: 14). إلا أنه في الدراسة الحالية الفرق النظري موجود ولو بسيط جدا، ويرجع ذلك إلى عدم تكافؤ العينة، والتي كانت في التخصصات الأدبية (82) طالب و طالبة، أما في التخصصات العلمية (33) طالب و طالبة وهذا ما قد يكون عاملا يؤثر في النتائج.

4- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: مفادها: " توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر."، تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون لتحليل النتائج والتي يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر.

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاتجاه نحو الهجرة	0.32 -	0.01
قيم الانتماء		

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بيرسون قد بلغ (- 0.31) بين درجات الاتجاهات نحو الهجرة والدرجة قيم الانتماء، وهو معامل دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0.01$)، وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة ارتباطية عكسية سلبية بين الاتجاهات نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات بالجزائر، أي كلما كان اتجاه إيجابي نحو الهجرة انخفضت قيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر والتي حصرتهم الدراسة الحالية في طلبة الدراسات العليا في الجامعات الجزائرية والعكس صحيح.

وبالرجوع لتراث السيكولوجي تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات والبحوث السابقة أهمها دراسة ابن أعراب (2009) التي استهدفت معرفة ماذا يعرف الطلبة عن المواطنة أجاب 222 طالب جزائري أن المواطنة تعني الحقوق والواجبات 15,81% الدفاع عن الوطن 13,5% حب الوطن 11,58% الانتماء للوطن 11,33% ، التطوير والتنمية 10,58% التغيير والديمقراطية 6,22% الخضوع للقوانين 4,11% الافتخار والعزة 3,36% الاعتزاز بالوطن 3,23% المحافظة على الممتلكات 3,11% تحسين المعيشة المصير المشترك 0,74% المشاركة في صنع القرار 0,37%. (ابن أعراب، 2009). كما أشارت إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2007 إلى وجود 7000 طبيب جزائري من أصل 10000 طبيب أجنبي بفرنسا في عام 2006، كما هاجر 70% من مجموع أساتذة معهد الرياضيات خلال العقد الأخير، أما مجموع الجزائريين من ذوي المؤهلات العلمية العالية في الخارج فبلغ عددهم 5000 شخص، ومما جاء في جريدة الأيام الجزائرية في 22 / 04 / 2011 أنه يوجد 25 ألف باحث وأستاذ امتنعوا عن العودة إلى الجزائر، وهو ما يعادل 50% من مجموع الباحثين المتواجدين بالخارج سنة 1970، أما ما بين الفترة 1994 و2006 فقد ارتفع عدد الطلاب الذين غادروا الجزائر 71000 طالب، بحيث استقبلت جامعات أمريكا الشمالية في بداية سنوات التسعينات ما لا يقل عن 18 ألف طالب جامعي وإطار عالي المستوى من بينهم 3000 باحث ومنهم أيضا 10000 طالب استقروا في فرنسا لوحدها. (مانع فاطمة وفاطمة الزهراء خبازي، 2011: 14). وهذا ما يشير على أن هناك نوع من الفتور في قيم الانتماء بمعناه العام بين لدى ذوي الكفاءات والذي يرجع للعديد من العوامل والأسباب –أنظر التساؤل الأول- فالوطن الذي ينتمي أفرادُه إليه يكونون أكثر صلابة وقوة من غيره، ويؤدي الانتماء إلى التعاطف الوجداني بين أفراد الوطن والميل إلى المحبة والعطاء والإيثار، مما يحقق الوحدة الوطنية، وينبغي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته ومكانة وطنه. (سليمان شاكر عبد الحميد وآخرون، 1989: 453 – 454).

الخاتمة:

نستنتج من خلال عرض ومناقشة نتائج الفرضيات الدراسة الحالية مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- 1- إن طبيعة الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر هو اتجاه إيجابي.
- 2- صحة الفرضية الأولى التي مفادها: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير الجنس."، حيث تأكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر، وكانت الفروق لصالح الذكور.

- 3- رفض الفرضية الثانية التي مفادها: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الهجرة لدى ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير التخصص"، حيث تأكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي الكفاءات في الجزائر وفق متغير الجنس.
 - 4- صحة الفرضية الثالثة التي مفادها: "توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر"، حيث تأكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر.
- وانطلاقا من ما أسفرت عليه الدراسة الحالية والتي اهتمت بفئة مهمة من فئات المجتمع الجزائري وهي فئة طلبة الدراسات العليا، حيث تطرقت الدراسة إلى معرفة علاقة الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء لدى ذوي الكفاءات في الجزائر التي حصرتها في طلبة الدراسات العليا على مستوى الجامعات الجزائرية، والذي اتضح أن هناك علاقة بين الاتجاه نحو الهجرة وقيم الانتماء، هذا يستدعي أخذه هذه المتغيرات بعين الاعتبار ذلك أن مثل هذه الآراء والاتجاهات قد تتحول إلى سلوكيات ذات انتشار واسع لدى الأفراد وخاصة من يمثل فئة النخبة في المجتمع، لذا خلصت الدراسة لمجموعة من الاقتراحات والتوصيات من ضمنها :
- 1- ضرورة تشكيل مرصد وطني للهجرة يوفر قواعد البيانات والمعلومات حول مجالات حراك الكفاءات الجزائرية المهاجرة و إحصائها في الدول المستقبلية و متابعة انشغالاتهم ووضع تقارير دورية في حالة الهجرة
 - 2- معاملة الكفاءة الجزائرية بالقدر الذي نوليه للكفاءة الأجنبية المستقطبة، قصد تعزيز الثقة في قدراتهم وتطوير إمكانياتهم.
 - 3- ضرورة تقليص حجم الهوة الموجودة بين أنظمة و مناهج التعليم و التدريب و احتياجات سوق العمل المحلية، حتى لا تؤدي إلى فائض في إعداد المتخرجين من الجامعة فيتعين عليهم السعي للهجرة للخارج.
 - 4- القيام بحملات إعلامية و تحسيسية لفائدة الكفاءات الوطنية قصد إشعارهم بأهمية دورهم في بناء الوطن وتنمية روح الانتماء له.

المراجع:

- 1- بدوي أحمد زكي ، (1978)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- 2- بن سعيدان سعد فهد، (2004) ، اتجاهات معلمي التربية البدنية نحو المهنة في مدينة الرياض، رسالة مكملة لنيل درجة ماجستير الآداب في التربية البدنية، قسم التربية وعلوم الحركة، جامعة الملك فهد، السعودية.
- 3- راتب نجلاء عبد الحميد ، (1999)، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة.
- 4- سليمان شاكِر عبد الحميد وآخرون، (1989)، علم النفس العام، دار أتول ط1، القاهرة، مصر،
- 5- صالح أحمد زكي، (1971) ، نظريات التعلم، مكتبة النهضة المصرية، مصر.
- 6- الصالح نصيرة، (2011)، أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج: دراسة ميدانية للطلبة المقبولين على التخرج، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيزي وزو، الجزائر.
- 7- الطاهر محمد بن الطاهر (د.ت)، هجرة العقول العربية وواقع التعليم العالي وسوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل.
- 8- عاصم خوري (د.ت)، هجرة الكفاءات العربية مع الإشارة للجمهورية العربية السورية، دراسة بحثية عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، دمشق، سوريا.
- 9- عبد الرحمن عدس، عبيدات ذوقان، عبد الحق كايد (2007)، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط4.
- 10- الغامدي سعيد بن أحمد الشويل، (2001) ، اتجاه المعلمين نحو التقاعد المبكر في مدينة مكة المكرمة وعلاقته ببعض المتغيرات، بحث مكمّل لنيل درجة الماجستير في الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- 11- فاطمة مانع وفاطمة الزهراء خبازي (2011)، هجرة الكفاءات العلمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في اقتصاديات الحديثة يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف، الجزائر.
- 12- الكراسنة سميح ومساعدة وليد وجبران علي و الرغبة ألاء، (2010)، الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد 2، الأردن.
- 13- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (2007)، الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا ، مكتب شمال إفريقيا.
- 14- نادر الفرجاني (2001)، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحوث، القاهرة، مصر.
- 15- النيجي محمد لبيب، (1976)، الأسس الاجتماعية للتربية، مكتبة الانجلو المصرية ، ط6، (د.م) ، مصر.
- 16- هجرة الكفاءات www.sboussoufa.com/13/06/2013/12:45
- 17- وحدة الأبحاث والدراسات (2011)، هجرة العقول العربية (كارثة تهدد الأمة الأسباب والمآلات) ، لبنان ، بيروت.

**العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مشكلة التعاطي
والإدمان في المجتمع العربي وطرق المواجهة**
(دراسة حالة في المجتمع المصري)

أ. د. محمد جمال ماضي أبو العزائم
المركز القومي للبحوث – جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني:

Ertmohamed-Azayem@hotmail.com

الملخص

تعتبر مشكلة التعاطي والإدمان من أهم المشكلات التي تواجه الشباب في المجتمع العربي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلة في المجتمع المصري فأن حدة المشكلة تزداد خاصة بين الشباب. واعتمد البحث على المنهج التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية الحديثة للاستدلال على أهمية وحجم المشكلة. ويتناول البحث العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مشكلة التعاطي والإدمان بين الشباب في المجتمع المصري مثل مشكلة البطالة، والأمية، وزيادة معدلات التدخين، وزيادة معدلات الطلاق، وزيادة حدة الفقر وانتشار العشوائيات، وغياب دور الأسرة حيث توضح الإحصائيات أن 58% من المدمنين يعيشون مع أسرهم في دلالة واضحة لغياب دور الأسرة في مواجهة سوءاء على المستوى الوقاية الأولية أو الاكتشاف المبكر وتمثل طرق المواجهة والتوصيات في النظرة الشمولية للمشكلة، وتفعيل دور مشاركة الشباب في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج الوقاية من الإدمان، وتفعيل دور الخطاب الديني، وتفعيل دور الإعلام، ودعم دور الجمعيات التطوعية في مواجهة المشكلة وتعظيم دور التعاون العربي المشترك للتغلب على ظاهرة التعاطي والإدمان خاصة بين الشباب.

الكلمات الدالة : التعاطي – الإدمان – المشكلات الاقتصادية – المشكلات الاجتماعية

ECONOMIC AND SOCIAL FACTORS AFFECTING THE PROBLEM OF ABUSE AND ADDICTION IN ARAB COMMUNITY AND METHODS OF FACING.

abstract

The problem of abuse and addiction of the most important problems facing young people in the Arab community and in spite of the efforts to face this problem in Egyptian society, the increasing severity of the problem, especially among young people. The research studying economic and social factors affecting the problem of abuse and addiction among young people in the Egyptian society, such as the problem of unemployment, illiteracy and increasing rate of smoking and increasing divorce rates and increasing poverty and slums and the lack of role of the family as Statistics show that 58% of those taking the drug lived with their families in a clear reference to the absence of the role of the family both at the level of primary prevention or early detection. The confrontation ways representing in a holistic view of the problem, activate the role of youth participation and activating the role of religious discourse and activating the role of the media and voluntary associations support and expand the role of joint Arab cooperation to overcome the phenomenon of abuse and addiction among young people.

التعاطي والإدمان :

التعاطي والإدمان من أهم المشكلات التي تواجه عالمنا المعاصر وتشير الدراسات إلى أن عن كل 4 جرائم قتل تحدث جريمة واحدة على الأقل تحت تأثير المخدرات وتوضح البيانات أن تكلفة الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة المخدرات تبلغ نحو 120 مليار دولار سنوياً وتمثل تجارة المخدرات نحو 8% من مجموع التجارة الدولية⁽¹⁾. وينقسم التعاطي إلى نوعين⁽²⁾:

- تعاطي استكشافي Experimental Use

وهي تجربة المواد المخدرة لأول مرة على سبيل التجربة والاستكشاف وقد لا يكررها مرة ثانية.

- تعاطي منقطع أو بالمناسبة Occasional Use

وهو العودة إلى تعاطي المواد المخدرة في المناسبات الاجتماعية ويسمى المتعاطي هنا بالمتعاطي العارض وهو الشخص الذي يستعمل المادة المخدرة على سبيل الترويح واللهو.

والمخدرات في اللغة هي جمع لكلمة مخدر، وهو لفظ مشتق من خدر، ويعنى لغوياً كل ما يؤدي إلى الخدر وهو الفتور والكسل والاسترخاء، والضعف والنعاس والثقل في الأعضاء، ويمنع الألم قليلاً كان أو كثيراً. وتعرف المخدرات علمياً بأنها أية مادة كيميائية تحدث تغييراً في المزاج أو في الإدراك والشعور، ويساء استخدامها بحيث تلحق أضراراً واضحة لمستخدميها. أما قانونياً فتعرف المخدرات بأنها مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي، ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون. ولا يجوز أن تستعمل إلا بواسطة من يرخص له فيها⁽³⁾.

وتشير الدراسات العلمية إلى أن استعمال المخدر بصورة غير سوية هو الذي يؤدي إلى إدمانه، أو ما يطلق عليه اسم الاعتماد على المخدر Drug Dependence. فقد يؤدي الاستعمال المتكرر للعقار إلى توالى الاعتماد عليه، خاصة لما يحدثه هذا العقار من ظواهر لا يمكن تجنبها أو القضاء عليها دون استعماله. وقد قدمت منظمة الصحة العالمية تعريفاً لهذا المصطلح بأنه "حالة من التسمم الدوري أو المزمن، الضار للفرد والمجتمع، وينشأ بسبب الاستعمال المتكرر للعقار الطبيعي أو الإنشائي المصنع، ويتصف بقدرته على إحداث رغبة أو حاجة ملحة لا يمكن قهرها أو مقاومتها للاستمرار على تناول العقار، والسعي الجاد للحصول عليه بأي وسيلة ممكنة لتجنب الآثار المترتبة على عدم توافره، كما يتصف هذا الاستعمال بالميل نحو زيادة كمية الجرعة بما يسبب حالة من الاعتماد النفسي والعضوي على العقار، وقد يدمن المتعاطي مادة واحدة أو أكثر من مادة⁽⁴⁾.

ويشير هذا التعريف إلى أن الاعتماد على المخدر أو إدمانه يؤدي إلى عديد من الظواهر أهمها :

- وجود رغبة ملحة في الاستمرار في تعاطي العقار، والحصول عليه بأي وسيلة.

- زيادة الجرعة المستخدمة من المخدر تدريجياً في معظم الأحيان.

- وجود حالة من الاعتياد النفسي والجسمي على العقار.

- ظهور أعراض مرضية نفسية وجسمية عند الامتناع عنه.

وقد زادت حدة الإدمان في المجتمع المصري في الفترة الأخيرة حيث بلغ عدد قضايا الاتجار في المخدرات في عام 2014 نحو 46 ألف قضية كما بلغت عدد المتهمين نحو 51 ألف متهم⁽⁵⁾. كما انخفض عمر التعاطي والإدمان ليصل إلى مرحلة الطفولة حيث تدنى سن بدء التعاطي ليصل إلى 11 عاماً⁽⁶⁾ وتؤكد الإحصائيات أن حجم المنفق على المخدرات يصل إلى نحو 13.8 مليار جنيه عام 2011 تمثل نحو 38.4% من عائدات قناة السويس⁽⁷⁾.

ويوضح الجدول رقم (1) زيادة الكميات التي تم ضبطها من مخدر الحشيش من خلال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من نحو 15.4 طن في عام 2010 إلى نحو 54.6 طن في عام 2014 بزيادة قدرها 254.54%، كما زادت الكميات التي تم ضبطها من مخدر البانجو من نحو 106.7 طن في عام 2010 إلى نحو 395.9 طن في عام 2014 بزيادة تبلغ نحو 271.1% مما يعنى أن هناك هجمه شرسه من جانب تجار المخدرات على أبناء المجتمع المصري بهدف تحفيزهم على تعاظم وإدمان المخدرات.

كما يوضح الجدول رقم (2) أن الهدف من ترويج المخدرات في المجتمع المصري العمل على القضاء على الشباب مستقبل الأمة ويوضح الجدول رقم (2) أن 54.2% من المتهمين في قضايا المخدرات في الفئة العمرية من 18 – 30 عام مما يمثل خطورة بالغة على مستقبل المجتمع المصري.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مشكلة التعاطي والإدمان من الشباب في المجتمع المصري

- البطالة : تساهم البطالة بصورة رئيسية في الاتجاه نحو الاتجار بالمخدرات للحصول على مورد للرزق خاصة مع تعدد المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه الأسر المصرية. ويوضح الجدول رقم (3) أن عدد المتعطلين من المتهمين في قضايا المخدرات يبلغ نحو 25 ألف متهم متعطل عن العمل يمثلون نحو 49.5% من إجمالي عدد المتهمين في قضايا المخدرات في عام 2014 وتزداد خطورة البطالة في كونها تتمثل في بطالة المتعلمين وليس الأميين حيث يوضح الجدول رقم (4) أن نسبة المتعطلين من الحاصلين على مؤهل متوسط يبلغ 827 ألف فرد بنسبة 55% من إجمالي المتعطلين عن العمل والبالغ نحو 1.5 مليون فرد.

جدول رقم (1) الكميات التي تم ضبطها من مخدر الحشيش والبانجو بالطن من خلال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010 – 2014

السنة	حشيش	بانجو
2010	15.4	106.7
2011	18.2	73.1
2012	12.3	77.1
2013	84.3	121.1
2014	54.6	395.9

المصدر: 2014، التقرير السنوي، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وزارة الداخلية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (2) توزيع إعداد المتهمين في قضايا المخدرات وفقاً للفئة العمرية

التوزيع وفقاً للفئة العمرية		
البيان	العدد	%
أقل من 18 عام	953	1.88
18 – 30 عام	27432	54.20
أكبر من 30 عام	22256	43.95
الإجمالي	50641	100

المصدر: 2014، التقرير السنوي، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وزارة الداخلية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (3) توزيع إعداد المتهمين في قضايا المخدرات وفقاً للمهنة.

التوزيع وفقاً للمهنة		
البيان	العدد	% من الإجمالي
عاطل	25046	49.5
عامل ماهر	4166	8.22
عامل غير ماهر	5219	10.3
أطباء وصيادلة	115	0.23
طلبة	1219	2.4
مهن أخرى	14876	29.4
الإجمالي	50641	100

المصدر: 2014، التقرير السنوي، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وزارة الداخلية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (4) توزيع المتعطلين وفقاً للحالة التعليمية في المناطق الريفية في عام 2012

الحالة التعليمية	العدد بالألف	%
أُمى	54	3.6
يقراً ويكتب	51	3.4
أقل من المتوسط	139	9.25
متوسط	827	55.0
فوق المتوسط وأقل من الجامعي	64	4.26
جامعي وفوق الجامعي	368	24.5
الإجمالي	1503	100

المصدر: 2014، مصر في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

– **التدخين :** يعتبر التدخين المدخل الرئيسي لظاهرة التعاطي والإدمان ويوضح الجدول رقم (5) أن مصر تحتل المركز الثاني من حيث نسبة التدخين في الذكور بالمقارنة ببعض الدول الأخرى مثل السعودية، والبحرين والجزائر، وتركيا، والولايات المتحدة. حيث تبلغ نسبة التدخين في الذكور أعلاه في تركيا بنسبة 47.9% يليها مصر بنسبة 37.6%. بينما تقل نسبة التدخين في مصر بين الإناث بالمقارنة بالدول الأخرى كما هو موضح في الجدول السابق وإن كانت الشواهد تدل على زيادة نسبة التدخين بين الفتيات في الفترة الحالية. وتزداد خطورة التدخين بالأخذ في الاعتبار ارتفاع نسبة التدخين بين الفئات العمرية المنتجة من 25-44 عاماً لتصل إلى نحو 46%⁽⁸⁾.

وتوضح البيانات الإحصائية زيادة حدة مشكلة التدخين في المجتمع المصري ويوضح الجدول رقم (6) أن نسبة المدخنين (15 سنة فأكثر) من إجمالي عدد الأفراد تبلغ نحو 16.6%، وتبلغ نسبة الأسر التي بها فرد مدخن نحو 40.8% وتبلغ نسبة المتعرضين للتدخين السلبي داخل الأسرة نحو 24.2% ويبلغ عدد المدخنين نحو 14.1 مليون مدخن. وتزداد حدة التدخين في المناطق الريفية الأكثر احتياجاً بالمقارنة بالمناطق الحضرية حيث يبلغ عدد المدخنين في المناطق الريفية نحو 8.1 مليون مدخن بزيادة تقدر بنحو 35% بالمقارنة بالمناطق الحضرية التي يبلغ عدد المدخنين بها نحو 6 مليون مدخن. كما يوضح الجدول رقم (7) زيادة نسبة التدخين في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية للأمينين والذين يعرفون القراءة والكتابة والحاصلين على شهادة محو الأمية، كما يوضح نفس الجدول زيادة المنفق على التدخين من إجمالي أفراد الأسرة بنحو 13.15% في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية.

جدول رقم (5) نسبة المدخنين في مصر وفي بعض الدول

الدولة	مصر	السعودية	البحرين	الجزائر	تركيا	الولايات المتحدة
الجملة	19.4	12.0	19.9	19.3	31.2	27.0
الذكور	37.6	24.0	33.4	33.9	47.9	31.2
الإناث	0.5	1.0	7.0	2.4	15.2	23.0

المصدر: 2011، تقرير منطقة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي، 2009 بيانات المسح العالمي لاستهلاك التبغ من البالغين في مصر.

جدول رقم (6) نسبة المدخنين إيجابياً وسلبياً في المناطق الريفية والحضرية في عام 2013

البيان	محل الإقامة	حضر	ريف	جملة
نسبة الأفراد المدخنين (%)	16.5	16.7	16.6	
نسبة الأسر التي بها فرد مدخن (%)	39.7	41.7	40.8	
نسبة المتعرضين للتدخين السلبي داخل الأسرة (%)	23.2	25.0	24.2	
عدد المدخنين بالمليون	6.0	8.1	14.1	

المصدر: 2013 / 2012، بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (7) توزيع المدخنين في 15 سنة فأكثر) وفقاً للحالة التعليمية ونسبة الإنفاق على التدخين من

إجمالي أنفاق الأسرة في كلاً من المناطق الريفية والحضرية في عام 2013/2012

البيان	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	نسبة الزيادة في المناطق الريفية بالمقارنة بالحضرية (%)
أمى	18.0	32.7	81.6
يقرأ . يكتب	10.8	11.7	8.33
شهادة محو الأمية	1.6	2.3	43.75
نسبة الأنفاق على التدخين من إجمالي إنفاق الأسرة	3.8	4.3	13.15

المصدر: 2013 / 2012، مع الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

– الأمية : تعتبر الأمية من العوامل العامة التي تساعد على زيادة نسبة التعاطي والإدمان، ويوضح الجدول رقم (8) أن عدد الأميين في المجتمع المصري حتى 2014/7/1 بلغ نحو 14.6 مليون أمى وبلغت نسبة الأمية نحو 21.7% وتزداد الأمية بين الإناث بالمقارنة بالذكور لتصل إلى نسبة 28.5% كما هو مبين في الجدول السابق ويعتبر عدم التعليم والتسرب سبب رئيسياً من أسباب زيادة الأمية في المجتمع المصري ويوضح الجدول رقم (9) أن عدد الذين لم يتم التحاقهم بالتعليم والمتسربين

بلغ نحو 1.516 مليون فرد يمثلون نحو 8.16% من إجمالي عدد الأفراد من سنة 6 إلى أقل من 18 سنة والبالغ نحو 17.582 مليون فرد كما هو مبين في الجدول رقم (9). ويؤدي التسرب من التعليم إلى زيادة ظاهرة أطفال الشوارع والعنف والجريمة في المجتمع المصري. كما يؤدي زيادة الأمية إلى انتشار الأفكار الخاطئة عن الإدمان والتعاطي والتي يتمثل أهمها فيما يلي⁽⁹⁾:

- بتقلل الإحساس بالألم.
- بتساعد على النوم.
- بتساعد على التخلص من التوتر والقلق.
- تساعد على الشغل الكويس.
- ينشط القدرة الجنسية.
- الفقر : يعتبر الفقر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة انتشار ظاهرة التعاطي والإدمان خاصة في المناطق العشوائية حيث يعيش عديد من الأسر في شقة واحدة مما يؤدي إلى ضعف القيم التربوية والأخلاقية للفرد ويوضح الجدول رقم (10) نسبة الفقراء في مصر تبلغ نحو 26.3% وتزداد هذه النسبة لتصل إلى نحو 49.4% في ريف محافظات الوجه القبلي الأكثر احتياجاً.

جدول رقم (8) عدد السكان الأميين في 2014/7/1 ونسبة الأمية بين الذكور والإناث والمجتمع ككل

البيان	العدد أو النسبة
عدد الأميين (10 سنوات فأكثر)	14.6 مليون أمي
نسبة الأمية بين الإناث	28.5%
نسبة الأمية بين الذكور	15%
إجمالي نسبة الأمية	21.7%

المصدر: 2014، تقرير عدد السكان الأميين في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

جدول رقم (9) عدد ونسبة المتسربين من التعليم الأساسي في المجتمع المصري للأفراد من 6 إلى أقل من 18 سنة

البيان	العدد بالمليون	%
لم يلتحق بالتعليم	1.1	5.76
تسرب	0.416	2.4
التحق ولم يتسرب	16.156	91.9
الإجمالي	17.582	100

المصدر: 2013، الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (10) نسبة الفقراء من أقاليم مصر في عام 2010/2011

البيان	العدد أو النسبة
- المحافظات الحضرية	15.7
- حضر الوجه البحري	11.7
- حضر الوجه القبلي	17.4
- حضر الوجه القبلي	26.7
- ريف الوجه القبلي	49.4
- محافظات الحدود	24.2
- إجمالى الجمهورية	26.3

المصدر: 2014، مصرفي أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- **الطلاق وغياب دور الأسرة :** يعتبر الطلاق من العوامل الهامة المؤثرة على عدم استقرار الأسرة المصرية وزيادة حدة المشكلات الاجتماعية وعدم استقرار المجتمع ككل. ويوضح الجدول رقم (11)، صغر عمر المطلقة في المجتمع المصري والذي يتراوح من 31 – 32 سنة مما يساعد على عدم استقرار الأبناء واتجاههم إلى ظاهرة التعاطي والإدمان، وتؤكد بعض الدراسات أن واحد من كل ثمانية أطفال مما تعرض أباءهم للطلاق اتجهوا إلى تناول الكحوليات أو استخدام المخدرات⁽¹⁰⁾. كما تدل الدراسات والأبحاث أن 58% من المدمنين يعيشون مع أسرهم في دلالة واضحة لغياب دور الأسرة في المواجهة سواء على مستوى الوقاية الأولية أو الاكتشاف المبكر⁽¹¹⁾.

طرق المواجهة :

- النظرة الشمولية للمشكلة :

تنطلق خطة العمل من ضرورات التعامل مع قضية المخدرات باعتبارها قضية تنمية في المقام الأول بكل ما يحمله ذلك من تغيير في الرؤية المرتبطة بالمشكلة، فإساءة استخدام المخدرات في كثير من جوانبها ليست هي جوهر المشكلة الأساسية، وإنما قد يكون اللجوء للمخدر هو مجرد عرض لمرض اجتماعي بالأساس، وبالتالي تتطلب ضرورات المواجهة الفاعلة شمولية النظرة في إطار تنمية المجتمعات المستهدفة.

- تفعيل دور الشباب في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج الوقاية من الإدمان :

يتبنى صندوق ومكافحة الإدمان والتعاطي بالتعاون مع وزارة الشباب في مصر في عام 2012⁽¹²⁾ برنامج لتفعيل دور الشباب في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج الوقاية من الإدمان من خلال بناء وزيادة معارف النشء والشباب حول الأضرار المرتبطة بالتدخين والمخدرات، وإطلاعهم الدائم والمستمر حول هذه القضية في مجتمعنا وما يدور حولها عالمياً، من جهود للوقاية يمكن تطويرها لخدمة قضيتهم، وزيادة معارفهم:

جدول رقم (11) متوسط سن المطلقة في المجتمع المصري في الفترة 2009 - 2012

متوسط سن الطلاق		البيان
سنة	شهر	
31	8	2009
32	8	2010
32	6	2011
31	10	2012

المصدر: 2014، مصري في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الموضوعات التالية :

- التعريف بالصندوق وجوانبه (وقاية - علاج - تطوع).
- العوامل المرتبطة بمشكلة تعاطي المخدرات.
- حجم الظاهرة ووضعها في مصر.
- أنواع المخدرات المختلفة وتأثيراتها.
- المفاهيم المغلوطة حول قضية التدخين والمخدرات.
- تصنيف المخدرات حسب فئاتها المختلفة.
- المخدرات وتأثيرها والنتائج المترتبة عليها.
- الأبعاد القانونية المرتبطة بقضايا المخدرات.

ويتضمن برنامج تفعيل دور الشباب الجوانب التالية :

- إعداد الكوادر ويشترط في هذه الكوادر.
- السن يقع في الفئة (20 - 35 سنة).
- التوازن في النوع الاجتماعي (ذكور وإناث).
- خبرة ببرامج التنمية.
- مؤهل عالي.
- غير مدخن.
- الدافعية للمشاركة.
- تنوع المشاركين.
- لقاءات عن أهم المحافظات وشملت هذه اللقاءات حضور 5000 فتي وفتاة.
- التدريب داخل مراكز الشباب.
- مسابقات ابتكاره لطرق الوقاية من التعاطي والإدمان.
- مبادرات شبابية خلال شهر رمضان.
- أنشطة مجتمعية.

تفعيل دور الخطاب الديني:

للخطاب الديني دوراً رئيسياً في مواجهة مشكلة التعاطي والإدمان وطرق الداعية إلى هذه المهمة المتشعبة يجب أن يستعين فيه بقدراته، وبما يوفره له الدين الذي ينتمى إليه في نفوس أتباعه، وبما يقدمه القانون الوضعي من تيسيرات، فيستهدف من ذلك كله تحقيق أمرين معاً هما: تخفيض الطلب على المخدرات، وتخفيض العرض لها⁽¹³⁾.

فأما تخفيض الطلب هو أن لا يطلب المواطن المخدر حتى ولو كان المخدر في متناوله. وذلك يكون بالحث على الوقاية وبالتشجيع على العلاج والتأهيل.

والوقاية تهدف إلى المنع الكلي أو الجزئي أما التأهيل، فإنه يهدف إلى إعادة تسكين المدمن السابق في مجتمعه، مع رعايته فيما يتعرض له من مشاعر الخوف والقلق.

كل ذلك يجب أن يضعه الداعية الديني نصب عينيه، وهو يحذر من التعاطي، أو يدعو إلى الإقلاع عنه، أو يسهم في إعادة المدمن إلى الطريق القويم، وله من قواعد الدين الإسلامي ومبادئه وأحكامه ما يؤيده في مهمته، كما أن له من أحكام القانون ما ييسر له أداءها.

كما يجب أن يأخذ الداعي في الاعتبار أن الإسلام حين حرم المخدرات حرم كل الطرق الموصلة إليها، جرياً على سنته في سد الذرائع، وتحريم الوسائل المفضية إلى المحرم، مما يقتضى أن يدعو الداعية إلى خطر الاختلاط بمن يتصلون بالمخدرات، وحظر التواجد في الأماكن التي يتم فيها التعاطي، ولو لم يسهم الشخص في شيء مما يجري فيها، وأن يدعو الآباء إلى تبصير صغارهم حتى لا يخدعهم قرناء السوء. أو يغريهم مرجو المخدرات فيسقطوا في حباثلهم، وكل ذلك استجابة لما يأمر به القرآن الكريم من عدم مصاحبة من غضب الله عليهم أو التودد إليهم في مثل قوله تعالى في سورة الممتحنة (يأيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم).

تفعيل دور الإعلام:

للإعلام دوراً بارزاً وتوضح بعض الدراسات⁽¹⁴⁾ أن الدولة بعيدة كل البعد عن منظومة الفن ولا تعطيها أى اهتمام، وهذه النظرة كارثة بمعنى الكلمة لأن دور الفن مهم جداً في التوعية والرقى بالمشاعر والوجدان وتقديم النماذج الطيبة التي تحافظ على تقاليد وعادات المجتمع والمجتمع يئن من الأمية والجهل والتخلف والدراما سلاح مهم للقضاء على الكثير من هذه السلبيات. والمجتمع المصري يعيش حالة من التخبط الإعلامي والفني بسبب غياب الرؤية والهدف وعدم وجود من يدير منظومة الفن أو الإعلام، مما يقتضى إنشاء إدارة خاصة بالدراما على رأسها مجموعة ذات ثقل فني وفكري لوضع الخطط المناسبة للدراما لتوعية أبناء المجتمع من مخاطر التعاطي والإدمان وأغلب الدراما التي تعرض في هذا المجال تركز على مشاهد تناول المخدرات دون عرض حقيقي لأساليب وطرق الوقاية والعلاج.

تفعيل دور الجمعيات الأهلية :

تشير بعض الدراسات إلى أن عدد الجمعيات الأهلية في مصر يتراوح من 45 – 47 ألف جمعية. وفي هذا الإطار يجب وضع خطة لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في الوقاية والعلاج من الإدمان من خلال :

- سرعة إصدار القانون الجديد للجمعيات الأهلية والذي يعطى الجمعيات الأهلية مزيد من الصلاحيات لمواجهة مشكلات المجتمع المصري خاصة مشكلة التعاطي والإدمان.
- إشراك الجمعيات الأهلية في الخطة القومية لمواجهة مشكلة التعاطي والإدمان والمنفذة من خلال الدولة.

- الدعم المالي للجمعيات التي تعمل في مجال العلاج والوقاية من الإدمان من خلال الدولة حتى تتمكن هذه الجمعيات من مواجهة هذه المشكلة والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية.
 - إعطاء مزيد من الصلاحيات للاتحاد النوعي للوقاية من الإدمان لكي يقوم بدوره الفعال في تحفيز الجهود التطوعية لمواجهة هذه المشكلة في مختلف محافظات الجمهورية.
- تعظيم دور التعاون العربي المشترك:**
- للتعاون العربي المشترك دوراً رئيسياً في مواجهة مشكلة التعاطي والإدمان من خلال عدة محاور :
 - إقامة الندوات والمؤتمرات العربية لإبراز خطورة هذه المشكلة وآثارها المدمرة على الشباب العربي مستقبل الأمة.
 - رصد جائزة سنوية لأفضل الأبحاث التي تتناول هذه المشكلة وأساليب وأدوات المواجهة.
 - إصدار النشرات التثقيفية لمحاربة التدخين المدخل الرئيسي لمشكلة الإدمان خاصة مع زيادة حدة التدخين بين الشباب في مختلف الدول العربية.
 - إبراز النماذج العربية التي استطاعت مواجهة هذه المشكلة والتصدي لها فهناك عديد من التجارب والنماذج العربية التي استطاعت تحقيق قدر كبير من النجاح في هذا المجال ولا تتوافر بيانات كافية عنها في مختلف الدول العربية الأخرى.

المراجع

- 1- أبرز دول العالم التي تكافح المخدرات بين شعوبها وأبرز طرق المعالجة – الموقع الإلكتروني www.facebook.com/sasapost
- 2- يعقوب حلمي القمص، الإدمان: أسبابه وآثاره – الدرهم المفقود من يجده، الموقع الإلكتروني St-takla-org
- 3- 2001، الدليل الإرشادي للدعاة للتوعية بمخاطر الإدمان والمخدرات الطبعة الثانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 4- أبو العزائم أحمد جمال (دكتور)، وأبو العزائم محمود جمال (دكتور)، 2001، الوقاية من الإدمان: دليل إرشادي للمرضى وأسرهم – القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 5- 2014، التقرير السنوي، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وزارة الداخلية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 6- 2012، الخطة الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات في مصر، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 7- 17 أبريل 2014، البطالة في مصر نقطة ارتكاز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير يونيسف مصر، جريدة الإمارات اليوم.
- 8- أغسطس 2014، التدخين في المجتمع المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 9- بيانات المسح القومي الشامل لظاهرة تعاطي وإدمان المواد المؤثرة في الحالة النفسية، وزارة التضامن المصرية، الموقع الإلكتروني لصندوق ومكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي في جمهورية مصر العربية.
- 10- 25 نوفمبر 2014، انفصال الآباء يعرض الأبناء للفشل الدراسي أو الإدمان، محيط شبكة الإعلام العربية، الموقع الإلكتروني moheet.com
- 11- 2012، الخطة الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات في مصر، مرجع سبق ذكره.
- 12- 2012، تقرير وثائقي بشأن التطوع ودوره في خفض الطلب على المخدرات، صندوق مكافحة الإدمان والتعاطي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 13- 2001، الدليل الإرشادي للدعاة، مرجع سبق ذكره.
- 14- 15 أغسطس 2015، ندوة النهوض بالفن المصري، جريدة الأهرام المصرية.

الشباب العربي بين مأزق البطالة وتحديات الهجرة.... حالة الجزائر

الدكتور. عمراني كربوسة

أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر

البريد الإلكتروني :

dr.amranikerboussa@gmail.com

الملخص

لتحقيق التنمية الشاملة، اتخذت الدول العربية العديد من البرامج الهيكلية والمشاريع الاستثمارية، لكنها فشلت في مواجهة مشاكل الشباب العربي، فالشباب الجزائري على وجه الخصوص وجد نفسه يتخبط بين مأزق البطالة وحلم الهجرة. وللتقليل من تنامي ظاهرة الهجرة ووقف أو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة تدابير ممثلة في عدة برامج على سبيل المثال (ANGEM) .

مستقبل الجزائر قائم على مقاربة الشباب التي تتجاوز نسبته 75 بالمئة من أجل التخلص من الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، وفتح المجال لبدائل جديدة كقطاع الفلاحة والسياحة والخدمات..... و أجل تحقيق الإقلاع التنموي والاقتصادي للبلاد .

الكلمات المفتاحية: الشباب العربي، الهجرة ، البطالة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract

To achieve the sustainable development, the Arabs States has Taken many Structural Programs and investment projects . but these Programs Failed to Face the problems of Arab Yought and especially the Algerian Yought . Who Find Himself in the Dilemma Between Unemployment and the Immigration Dream. In Order to Eliminate these Phenomenons Algeria has Taken many Projects and Programs such as (ANGEM) to Absorb Unemployment and Stop the immigration and Try to use the youth as inherent Powers To Achieve the economic Development.

Algeria's future based on youth approach that exceed the rate of 75 percent in order to get rid of the rentier nature of the national economy, and open the way for new alternatives as a sector of agriculture, tourism and services In order to achieve development and economic take-off of the country.

مقدمة

إن التغيرات التي تمر بها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة فيما عرفت "بالربيع العربي"، أثرت بشكل متفاوت على الدول وخاصة على شريحة الشباب التي تعتبر الفئة الأكثر انتشارا في المجتمع. فالتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها غالبية الدول العربية منذ نيلها لاستقلالها السياسي، شهدت العديد من البرامج الهيكلية والمشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وقد أخذ قطاع الموارد البشرية نصيبه من ذلك وبدرجات متفاوتة حسب طبيعة كل بلد عربي وإمكاناته المتوفرة. لكن ما يلاحظ أن هذه الأخيرة لم تنعكس إيجابا على حالة الشباب العربي، الذي يجد نفسه أمام مصير مجهول يتخبط بين مأزق البطالة وحلم الهجرة المحفوفة بالمخاطر نحو الضفة الشمالية للمتوسط، التي يرى فيها الكثير من شبابنا العربي مستقبلا أو ما يطلق عليه بـ "الجنة الموعودة".

الشباب الجزائري كغيره من شباب المنطقة العربية، يعاني من مشكلتي البطالة ومخاطر وتحديات الهجرة نحو الخارج، ومن مسببات ذلك هي سوء توزيع الثروة وارتفاع مدركات ومؤشرات الفساد بصورة رهيبة في مختلف مؤسسات الدولة، وتداعياته السلبية كانتشار الرشوة والمحسوبية والمحاباة في القطاعات وأبرزها قطاع العمل والتشغيل مع انعدام تكافؤ الفرص، حيث أصبح القاموس الشعبي الجزائري يعج بمصطلحات "كالحرقة- والحرقة" المصطلحات الأكثر انتشارا خاصة بين فئات الشباب، الأولى تعني الظلم واللامساواة في الحقوق، والثانية تعني ركوب قوراب الموت والهجرة نحو الضفة الشمالية للمتوسط. ومن أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة وغيرها؛ عمدت السلطات إلى إطلاق مجموعة من المشاريع والبرامج المتعلقة بالشغل كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) من أجل امتصاص البطالة ووقف نزيف الهجرة نحو الخارج بتوطين الشباب في بلده الأم والاستثمار في خيراتهم وخاصة الشباب ذوي الكفاءات العالية التي تنتظر الدولة مساهمتهم في عجلة التنمية المستدامة والشاملة والمشاركة الفعالة في الإقلاع الاقتصادي والعلمي للبلاد.

وفي خضم هذا نطرح إشكالية دراستنا على النحو: ما هي محددات وأسباب تنامي ظاهرة البطالة في وسط الشباب العربي عامة والجزائري خاصة وتأثيرها في ارتفاع مؤشر الهجرة نحو الخارج؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

1. إلى أي مدى تشكل ظاهرة البطالة عامل طرد وتهجير لشباب المنطقة العربية؟
2. ما هي أبرز تحديات الهجرة غير النظامية على الشباب العربي؟
3. هل الجهود التي تقوم بها السلطات الجزائرية من أجل تفعيل سياسات التشغيل والحد من مخاطر هجرة الشباب نحو الخارج أثبتت نجاعتها أم أنها تعرف عديد العراقيل والمعوقات؟

وقد تمحورت الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول/ مقارنة مفاهيمية.

المحور الثاني/ المحددات العامة والخاصة لظاهرة البطالة وتحديات الهجرة غير النظامية

المحور الثالث/ الشباب الجزائري وسياسات التشغيل: جهود حكومية أم حلول ترقيعية؟

المحور الرابع/ نحو حتمية الاستثمار في رأس "المال الشبابي".

المحور الأول: مقارنة مفاهيمية : ويتعلق الأمر بكل من ظاهرة البطالة والهجرة بنوعيهما؛

أولا/ ظاهرة البطالة: وهي ظاهرة اجتماعية متفشية في مختلف بلدان العالم سواء الدول المتخلفة أو المتقدمة فقط النسب هي الفيصل بينهما، وتعرف اختصارا على " أنها عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو عدم استخدامها استخداما أمثلا وكاملا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل" (أحمد رمضان وآخرون ص256). كما يمكن أن ينظر إليها البعض من زاوية: عدم قدرة الدولة على توفير وظيفة أو منصب عمل لمواطنيها تحقق لهم احتياجاتهم المتعددة وتكفل لهم العيش الكريم والحياة الكريمة بعيدا عن أي شكل من أشكال الفقر والحاجة. أو غياب استراتيجية حكومية واضحة ودقيقة بإمكانها استيعاب الفئات الشابة في المجتمع الفئة الأكثر طلبا للعمل خصوصا من خريجي الجامعات والمدارس والتكوينات المهنية، التي من شأنها أن تعرقل مختلف الجهود التي تبذلها الدولة من أجل التخفيف والحد من التصاعد المستمر لظاهرة البطالة.

وتتحكم في ظاهرة البطالة عديد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية وتسهم جميعها في ارتفاع لمعدلاتها السنوية أو انخفاضها، إذ قلما نجد دولا تستقر فيها نسبة البطالة؛ نظرا لحركية الأوضاع السالف ذكرها والتي تؤثر بدورها على حركية وديناميكية الظاهرة، إلا أن المؤكد هو ارتفاعها في أوقات الأزمات التي قد تمر بالبلاد أو في حالة الحروب والنزاعات، أي كلما شهدت الدولة حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي أدى ذلك إلى انخفاض نسب البطالة والعكس صحيح؛ وهذا ما ترجمته مثلا دول الربيع العربي التي شهدت ارتفاع قياسي لنسبة البطالة نتيجة تغير النظام السياسي، وما انجر عنه من تحولات عميقة في شتى مناحي الحياة، طبعا وتأثير ذلك على سوق الشغل التي أصبحت ضيقة لا تسع الكم الهائل من الشباب البطال باختلاف مستوياته. يؤكد في هذا السياق المتتبعين لهذه الظاهرة ومنها خبراء صندوق النقد العربي؛ هو أن الفئات الأكثر تضررا منها هي فئة الشباب على أساس أنها الفئة الأكثر طلبا للشغل بصرف النظر عن المستوى العلمي أو الثقافي للشباب، فإن كان خريجو الجامعات والمدارس يرون أنفسهم أحق بالوظيفة التي أخذت الدراسة من وقتهم سنوات، فإنه في المقابل يرى الشاب الذي لم يسعفه الحظ في التعليم حقه في العمل حتى ينتشله من مشاكل الشارع وآفاته الاجتماعية ومنها إغراءات الجماعات الإرهابية التي تشهد نشاطا واسعا في المنطقة العربية وتروج لأيديولوجيتها الجهادية في فئة الشباب العربي البطال تحديدا..

كما أن جهود الدول كثيرة ومتعددة من أجل القضاء أو التخفيف من هذه الظاهرة من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية والقوانين والإجراءات التحفيزية والتشجيعية المتنوعة والمختلفة الصيغ، إلا أن ما يعرقلها ويحد من نجاحها هو إشكالية تطبيقها على أرض الواقع، فكثيرا ما تصطدم الترسنة القانونية للحد من ظاهرة البطالة ببيروقراطية الميدان وتعقيدات الممارسة، أي أن المدخلات النظرية لا تترجمها المخرجات الواقعية، وهو ما يجعل مسألة التخفيف من الظاهرة مسألة معقدة ومتشابكة مرهونة بمدى قدرة السلطات العمومية على التوفيق والانسجام بين المحددات التشريعية والمحددات التنفيذية.

ثانيا/ ظاهرة الهجرة: هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى نفسية، وتعتبر من الحقوق الأولية للإنسان في حدود التشريعات وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي العام والخاص، وكذلك وفقا لقانون الدولة الداخلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها إلى الخارج أو دخول الأجانب إلى إقليمها...وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 على هذا الحق: " يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه" (فريجة. احمد، فريجة. لدمية. ص 186). وتقسم الهجرة إلى نوعين؛ شرعية وغير شرعية؛ الأولى تعرف بأنها الرحيل وترك أهل والوطن وفق ما تنص عليه القوانين، بهدف البحث عن الرزق أو بحثا عن

ملاذ آمن أو لتحسين الأوضاع الثقافية والعلمية للفرد، أو اللجوء الإنساني طلباً للأمن من التخويف والإرهاب السلطوي، أو الحروب والنزاعات، أو بحثاً عن تحقيق مستقبل للفرد أو ضمان حقوق للأسرة في المستقبل.... إلى غير ذلك من غايات ومقاصد الهجرة الشرعية، التي تخفي وراءها عجز الدول المصدرة للمهاجرين عن تحقيق ما سلف ذكره من دوافع الهجرة. أما الثانية؛ الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية؛ فتعني رحيل فرد أو مجموعات أفراد خارج البلد بصورة غير قانونية، بحثاً عن حياة كريمة ومستقبل أفضل، حيث ينتهك المهاجر القوانين والتشريعات التي تسمح له بالتنقل ويخالف النظم الدولية المتعارف عليها بطلب تصريح أو تأشيرة لتشريع الإقامة أو تصريح العمل....". (بوحنية قوي وعصام بن الشيخ: ص 36). وتعرّف منظمة الهجرة الدولية المهاجر غير الشرعي بـ: "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، الإقامة أو العمل في بلد ما". ومن أبرز نماذج هذه الهجرة هي نزوح المهاجرين غير الشرعيين من القارة الإفريقية إلى القارة الأوروبية، حيث شهد عام 2015 هجرة الآلاف من الأفارقة وحتى السوريين الذين استغلوا حالة الفوضى التي تعيشها بلدانهم من جحيم الموت نحو أوروبا الحلم « Dream » كما يتصورها الكثير من المهاجرين.

كما يؤكد تقرير التنمية البشرية العربية إلى أن أبعاد الهجرة غير الشرعية هو انعدام التوازن التنموي بين الدول، فالشعور بغياب الأمن الإنساني من حرية وحقوق ومأكل وملبس وسكن ووظيفة تناسب قدرات الراغب في الهجرة-(تقرير التنمية الإنسانية . ص 30). كلها محفزات تدفع الأفراد من الهجرة من بلد إلى آخر، وتشكل ظاهرة الهجرة من الجنوب المغاربي في كل من تونس المغرب والجزائر إلى الشمال الأوروبي من أبرز ظواهر الهجرة في السنوات الأخيرة خاصة عقب ما يعرف " بثورات الربيع العربي"؛ حيث تشير الإحصائيات مثلاً إلى هجرة أكثر من 4000 مواطن تونسي بصفة غير شرعية نحو إيطاليا، عقب سقوط نظام بن علي في جانفي 2011.

يرى الدكتور عبد الفتاح العموص؛ أن ظاهرة الهجرة من شأنها أن تكبل البلدان الفقيرة والنامية بإبقائها داخل نظام اقتصادي عالمي توزع امتيازاته بصفة متفاوتة لصالح البلدان المتقدمة الغنية وهذا على المدى البعيد، لكنها يمكن أن تكون كصمام أمان بالنسبة للبلدان النامية المتوسطة لتقليل الضغوط السكانية والحد من البطالة وتمكينها من تحويلات نقدية ومالية هامة للتقليل من عجز موازينها التجارية والمدفوعات في الأمدين القصير والمتوسط (عبد الفتاح العموص. انظر الرابط).

المحور الثاني: المحددات العامة والخاصة لظاهرة البطالة وتحديات الهجرة غير النظامية: تعددت الآراء واختلفت وجهات النظر في رصد أهم الأسباب والعوامل التي تدفع بالشباب العربي في الهجرة نحو العالم المتقدم سواء أوروبا أو أمريكا أو حتى بعض الدول الآسيوية وغيرها.... إلا أن المتفق عليه هو أن ظاهرة البطالة تعتبر من أبرز العوامل الطاردة والمهجرة للشباب العربي، حيث أكدت وكالة اسوشيتدبرس الأمريكية عن زيادة البطالة في فئة الشباب العربي بعد ثورات الربيع العربي. فقد أشارت الوكالة إلى أن معدلات البطالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد ارتفعت عقب الفوضى التي تلت الربيع العربي في ظل ضعف النمو الاقتصادي، كما رأت أن فرص العمل ما تزال بعيدة المنال لملايين من الشباب مسجلة أعلى مستوى للبطالة في العالم بـ 29.5 % وبزيادة نقطتين مئويتين منذ أكثر من 10 سنوات وفقاً لمنظمة العمل الدولية. وترجع الوكالة أسباب البطالة إلى نسبة الشباب الكبيرة في المنطقة أدت إلى زيادة الطلب على الوظائف، وهو ما لا يمكن الالتزام به من طرف السلطات في مقابل هشاشة البنى الاقتصادية وانعكاساتها على بطء النمو؛ هذا الأخير تسبب فيه بصفة مباشرة تراجع أسعار النفط والصراعات المستمرة التي أنهكت المنطقة مادياً وبشرياً وأغرقت دولاً بكاملها تحن نير العنف والعنف

المضاد في كل من ليبيا وسوريا واليمن والعراق. إن ظاهرة البطالة لم تستثني حتى الدول المصدرة للبترول والغاز، ناهيك عن تدني مستويات التعليم وتقليدية وسائله، بحيث مازالت تعتمد على الحفظ وتفتقر للمهارات وتنمية الذكاء. (ريم عبد الحميد ص 13).

وفي هذا السياق يمكننا رصد أهم أسباب الهجرة، والتي يمكن أن نقسمها إلى عامة وخاصة كالتالي:
أولا/ العامة: تتعلق أساسا بالإطار العام المحدد أو البيئة المساعدة لنمو ظاهرة البطالة وتداعياتها على فئة الشباب والدفع بهم نحو التفكير في الهجرة نحو الخارج وتتمثل في:

1- طبيعة النخب الحاكمة: التي تهيمن وتحتكر السلطة والثروة ولا تسمح بالتداول السلمي للسلطة أو التوزيع العادل للثروة بين مواطنيها، مما يخل بمبدأ المواطنة القائمة على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. الأمر الذي يسهم في خلق حالة من الانقسام والتشرد بين أبناء الوطن الواحد فئة مستفيدة قليلة وفئة مهمشة كثيرة، وهذا ما يولد حالات من الإحباط والتذمر خاصة في فئة الشباب المهمشة طبعا والحاصلة على شهادات جامعية، التي دوما تنتظر الأفضل والأحسن من نخبها الحاكمة، مما قد يؤدي بالكثير إلى التفكير في الهجرة بنوعها حتى يضمن مواطنة كاملة أو على الأقل عادلة في الضفة الشمالية للمتوسط طبعا حسب مخيلة المهاجر. إذ تشير التقارير الدولية الصادرة نهاية 2014، التي تم إعدادها من طرف الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية (FRONTEX) والمفوضية العامة لشؤون الهجرة بالتعاون مع وزارة الداخلية الإسبانية عن المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون أراضيها عبر "قوارب الموت"، إلى احتلال الجزائر المرتبة الثانية بين دول المغرب العربي؛ فقد رحلت السلطات الإسبانية مواطنيها الذين حاولوا التسلل إلى ترابها، حيث تم تسليم 801 مهاجر جزائري، رحلوا مدينتي ألمريا وأليكانت الإسبانييتين على متن 70 قاربا.

يرى الخبير الاقتصادي ووزير الحكومة الجزائري الأسبق أحمد بن بيتور أن الطبيعة الريعية للدولة تسمح بسيادة رعاية الدولة، فنظام الرعاية يدفع بالنخب إلى التبعية المالية للدولة، من خلال استخدام التوظيف للأشخاص أو الدعم الظاهر والمقنع بالنسبة للجمعيات والأحزاب أو من خلال منح القروض والعقود للحصول بسهولة على العقود والصفقات؛ مما يؤدي إلى انكماش دور المؤسسات التي تصبح كمساحيق التجميل تستخدم لتزيين "ديمقراطية الواجهة" (منير. مباركية . ص 204) طبعا هذا ما يعزز المحسوبية والمحاباة؛ الحواضن الطبيعية لتفشي البطالة ودوافع رئيسية للهجرة.

2- طبيعة السياسات الاقتصادية: معظم اقتصاديات العربية ضعيفة وهشة لا تقوى على مجابهة الأزمات الاقتصادية داخلية كانت أو دولية، نتيجة ضبابية في الأطر المهيكلية والناظمة لقطاع الاقتصاد أو غياب ميكانيزمات لإدارة وترشيد الأداء الاقتصادي بما يناسب والمستجدات؛ كتدفق طالبي الشغل نتيجة التزايد السكاني المستمر الذي تشهده المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة أو الانخفاض الحاد لأسعار النفط، على غرار ما سجلته سنة 2015، السنة الأقل سعرا حسب خبراء الطاقة حيث وصل سعر برميل البترول إلى ما دون 46 دولار وتداعيات ذلك على سوق العمل، نتيجة سياسات التقشف المعتمدة من بعض الحكومات لمواجهة خطر انهيار أسعار النفط. أما في الدول غير النفطية؛ فمعدلات البطالة تسجل تقريبا معدلات مرتفعة؛ نظرا لعدم قدرة القطاع العام على استيعاب العدد الكبير من طالبي الشغل. وهذا ما أكدته دراسة صندوق النقد العربي والبنك الدول. ففي المغرب مثلا التي تشهد ارتفاعا لمعدلات البطالة خلال السنوات 10 الأخيرة، بحيث ارتفعت في صفوف النساء المغربيات البالغات من العمر 15 إلى 24 سنة متنقلة من نسبة 15.9% سنة 2003 إلى حوالي 17

%سنة 2013. كما كشفت الدراسة عن ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب المغربي وخاصة المتعلمين منهم من 15 إلى 24 سنة من 16.9 % سنة 2003 وإلى 18.5 % سنة 2013. (تقرير صندوق النقد العربي. 2015)

3-المصالح الغربية في المنطقة العربية: فالدول الغربية وخدمة لمصالحها وأهدافها في بعض الدول العربية ومنها وقف نزيف الهجرة نحو الضفة الشمالية للمتوسط فيما يتعلق بدول الاتحاد الأوروبي، تسعى لاستصدار تقارير دولية مغلوطة حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة المستهدفة، حيث يتم التغاضي عن انتهاكات لحقوق الإنسان أو السكوت عن حالة الاستبداد والتسلط التي توظفها النخب الحاكمة للبقاء والاستمرار في أعلي هرم السلطة أو تبيض صورة الاقتصاد والمجتمع تغض النظر عن حالة الفشل الاقتصادي والمجتمعي، بصورة تجعل تلك الدولة تحسن نفسها أنها دولة بلغت من التقدم والرقى ما يحاكي الدول الغربية بالوصول إلى مستويات عالية في التعليم وبتوظيف كل خريجي الجامعات وامتصاص البطالة والقضاء على ظاهرة الهجرة نهائيا

ويمثل النموذج التونسي أحسن النماذج؛ فهي أول دولة مغربية توقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 1995، حيث كان هذا الأخير يرى في تونس النموذج الذي يجب أن يحتدى به في البناء الديمقراطي والاستقرار الاقتصادي والمجتمعي؛ حيث أشاد بالتجربة التنموية التونسية والديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس، وقد أثبتت التقارير أن إدعاء نسبة 08 % كنسبة تنمية محققة في تونس كانت بمثابة رشوة للنظام السياسي التونسي الذي لم ينجح في تحقيق تنمية بأكثر من 03%، للقيام بدور ترويعي وإرهاب المواطن التونسي وتفقيره حتى لا يفكر في الهجرة خارج تونس (بوحنية. قوي وعصام .بن الشيخ ص 37). طبعاً دول الاتحاد الأوروبي هي المستهدف الأول للمهاجرين التونسيين وما قد ينجر عنها من تداعيات سلبية كالجريمة المنظمة وخطر الجماعات الإرهابية ومافيا المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من المشاكل التي قد يسببها المهاجرين من الضفة الجنوبية للمتوسط ناهيك عن التحدي الأمني.

ثانيا/ الأسباب الخاصة: وترتبط بحالات معينة تأتي في سياقات محددة، وقد تخص دولة دون أخرى أو فئة من الشباب دون غيرها من الفئات، إلا أنها تبقى أسبابا يجب الإشارة إليها كالتالي:

1-العقلية الشبابية: عقلية فصيل واسع من الشباب في كثير من الدول العربية، الذي مازال يرى في حلم الهجرة نحو العالم المتقدم أمريكا أو أوروبا حلما مشروعاً وهدفا لا بد من تحقيقه على المدى القريب أو المتوسط بكل الوسائل والطرق، ومن دوافع هذا الحلم هو البطالة؛ المهاجر الأكبر الذي يسيطر على مخيل غالبية الشباب حتى وهم في سن المراهقة أو فترة الدراسة الجامعية، فهو دائما يرى أن نهايته المحتومة هو الوقوف في طابور البطالة و"أن الجامعة أصبحت مفرخة للبطالة أكثر منها كلية للتكوين"، أي نظرة تشاؤمية للواقع المعيش طبعاً مبرراته في ذلك فشل السياسات الحكومية على قدرتها على خلق مناصب شغل دائمة ومستقرة وما ينجز مجرد وعود وحلول ترقيعية لا تلي طموحات الشباب الكبيرة في مناصب تنسجم ومستوياتهم الدراسية أو ضمان معيشة كريمة توفر لهم الحياة السعيدة. في هذا السياق حيث يثبت علماء النفس والاجتماع؛ أن هناك رغبة جامحة لفئة الشباب في المغامرة بحيث يمتلكون استعدادات نفسية وبدنية إلى السفر والابتعاد عن العائلة من أجل البحث عن حياة أفضل ووضع اجتماعي مريح، وهذا ما أكدته الناقد الاجتماعي فاروق الطيب:".. أن السبب في هجرة الشباب وخاصة ذوي الكفاءة هو أن الجانب الاجتماعي يلعب دورا مهما ، فكلما الهجرة للعمل في الدول الغربية بالنسبة للجزائريين مرادفها ارتفاع الدخل الشهري، ففي الجزائر مثلا الأجور زهيدة إلى درجة عجز العامل عن توفير مختلف احتياجاته.." (فهيمة .بوعديل. على الرابط)

في الجزائر وفي الآونة الأخيرة ظهر جيل من الشباب، خاصة فئة محدودى التعليم أو الذين لم يسعفهم الحظ لاستكمال مشوارهم التعليمي، يرفضون ممارسة الحرف البسيطة كالزراعة أو البناء أو النظافة ومعظم المهن ذات الجهد العضلي في الغالب، لأنهم يرون أنها وضيعة ودونية وقد ولى عليها الزمن وعفا، فهي لا تعبر عن جيلهم الذي هيمن عليه FACEBOOK, TWITTER, SKYPE.... وغيرها من التطبيقات الاتصالية الجديدة، وفي المقابل يرغبون في تقلد مناصب ووظائف إدارية وفي مكاتب مكيفة أو كما يطلقون عليها وظائف "الياقات البيضاء" رغم أنهم يعلمون أن مستواهم العلمي لا يسمح لهم بذلك، الأمر الذي أدى إلى وجود نفور كبير وفراغ كبير في مهن البناء ومختلف الأعمال الشاقة بتعبير تلك الفئة، وهو جعل الحكومة تستنجد باليد العاملة الأجنبية لسد هذا العجز واستكمال مختلف المشاريع، وكان النصيب الأكبر لليد العاملة الصينية والإفريقية... وهذا ما يجعلنا نطرح الكثير من الأسئلة عن هذه التركيبة من الشباب ومن المتسبب في هكذا ظاهرة وإلى أي مدى يمكن أن تصل بنا....؟؟؟؟، خاصة وأن إحصائيات حرس السواحل تؤكد أنها الفئة الأكثر هروبا نحو الخارج، وسنرى فيما بعد مصير هذه الفئة عندما تهاجر.

2-الصراعات والحروب: التي تسبب في تشرد العشرات من العمال والموظفين وتقبر آمال الآلاف من الراغبين في دخول سوق العمل في إيجاد وظيفة دائمة تضمن لهم الاستقرار والاستقلالية عن الارتباطات العائلية التي اجتهدت في تكوينهم والسهرة على تخرجه في أحسن الظروف من جهة أو محاولة رد جميل العائلة أو تكوين أسرة وغيرها من الطموحات الشبابية. فالصراعات والنزاعات العرقية أو المذهبية والطائفية من شأنها أن تزيد من محنة الأفراد وعنائهم المؤقت أو الدائم وتدفع بهم إلى الهجرة القصيرة، وما يحدث للسوريين اليوم إلا أكبر دليل على ذلك، فالآلاف من الشباب السوري وحتى عائلات بأكملها اختارت الهجرة الشرعية أو غير الشرعية هروبا من الاقتتال الدائر في البلاد منذ 04 سنوات، وهذا ما أكدته رئيس المفوضية السامية للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس: "... إن عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار وصل قرابة 04 ملايين لاجئ وسيصل إلى 4.27 مليون بنهاية عام 2015... وهذا أكبر للاجئين من صراع واحد...". (الأمم المتحدة، على الرابط).

3-البطالة المقنعة وفوبيا هجرة الأدمغة: تعرف البطالة المقنعة بأنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج، وتعتبر من أكثر أنواع البطالة تفشيا في الدول المتخلفة ومنها العربية، وهي من أبرز المشاكل التي تتخبط فيها فئات كبيرة من الشباب العربي خاصة وأن غالبية الدول العربية تعاني من الفجوة الكبيرة بين التكوين الجامعي وأنظمة ومناهج التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، ناهيك عن ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات، فضلا عن وجود عوامل جاذبة أو مشجعة للهجرة كالتفوق العلمي والتكنولوجي للبلدان المتقدمة والإغراءات المالية والامتيازات العلمية الممنوحة لفئة الشباب ذوي المستويات العلمية العالية، مما يطرح بحدة مسألة هجرة الأدمغة أو كما يطلق عليها الدكتور أحمد قسوم "بالهروب الجامعي للباحثين والعلماء"؛ حيث أشارت دراسة أجراها المركز الفرنسي للديموغرافيا الصحية خلال شهر جوان 2013 تؤكد أن نسبة 22% من الأطباء الناشطين في فرنسا جزائريين.¹ كما أقر الجهاز المركزي للتبعية العامة والإحصاء في مصر إلى هجرت حوالي 824000 من العقول والكفاءات المصرية نحو الخارج وفق إحصائيات 2003 من بينهم 2500 عالم (إبراهيم. قويدر، ص 85)، وكشفت أيضا الخبرة خديجة هي الخبرة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: "...أن البلدان العربية تفقد 50% من أدمغتها كل عام يتقدمهم الأطباء والمهندسين الذين يختارون الهجرة إلى ما وراء البحار لاسيما أوروبا وبدرجة أقل الولايات المتحدة الأمريكية وتأتي الجزائر في صدارة الدول العربية المعنية من نزيف الهجرة، إذ تفتقد خدمات 45 ألف اطار على الأقل يتوزعون عبر القارات الخمس...". (

فهيمه. بوعديل على الرابط). فإذا كانت ظاهرة البطالة أكبرها جس يدفع الشباب العربي للهجرة نحو الخارج، فإن ظاهرة الهجرة في حد ذاتها وخاصة غير النظامية تحمل العديد من التحديات والمخاطر على هؤلاء الشباب، ويمكننا رصد أهمها في ما يلي:

***الموت الحتمي:** فقدان هؤلاء الشباب لأرواحهم في رحلة محفوفة بالمخاطر، حيث تسجل دول الضفة الجنوبية غرق العديد من السفن القادمة من جنوب المتوسط التي تحمل على متنها عديد الشباب ومن جنسيات مختلفة بما فيها العربية من الجزائر، تونس، ليبيا، مصر سوريا، المغرب.. ولعل كارثة غرق حوالي 950 مهاجر غير شرعي قبالة السواحل الليبية باتجاه جزيرة لامبيدوزا الإيطالية في شهر أفريل 2015 إلا دليل على المصير المؤلم الذي يواجهه شبابنا العربي في رحلة الحلم الأوروبي.

***الانخراط في شبكات الجماعات الإرهابية:** إذ غالبا ما يواجه شبابنا الذي نجا من الموت غرقا الوقوع ضحية مافيا الجماعات الإرهابية، التي تستغل رغبة هؤلاء في البقاء في أوروبا بالتكفل بهم في مرحلة أولى على أمل احتوائهم وضمهم إلى شبكاتهم الإرهابية كمرحلة ثانية، طبعاً يكون ذلك بطريقة إرادية للمهاجر أو عن غير إرادية عن طريق التهديد بتصفيته إذا رفض الانضمام. ويتم استغلال هؤلاء الشباب في تنفيذ مخططات الإرهابية. وهذا ما استغلته تنظيم داعش في كسب منخرطين جدد إلى تنظيمها العالمي .

***الوقوع في فخ مافيا الإجرام والجريمة المنظمة والآفات الاجتماعية:** فالشباب العربي قد يجد نفسه في مساومات لا متناهية من طرف محترفي الإجرام، بين دخوله إلى منظماتهم في مقابل ضمان وثائق إقامته في أوروبا أو بلد المقصد، تسمح لهم بمواجهة خطر الترحيل الإجباري والعودة إلى الديار. ليجد الشاب نفسه بين أمرين أحلاهما مر: الترحيل أم الإجرام، فيختار الخيار الثاني طبعاً، ويصبح مجرماً يمارس مختلف مظاهر الجريمة: من سرقة، اختلاس، قتل، اغتصاب التجارة بالبشر، زواج الوثائق أو "الزواج الأبيض" كما يسميه البعض وسلبياته المختلفة هذا الأخير أصبح موضحة الكثير من الشباب العربي لضمان الاستقرار والعيش في بلد المقصد... من أجل ضمان العيش والبقاء في "جنته الموعودة" التي هي في الحقيقة "جهنم مفتوحة" على كل الاحتمالات المجهولة المصير.

المحور الثالث/ الشباب الجزائري وسياسات التشغيل: جهود حكومية أم حلول ترقيعية؟ الشباب الجزائري كغيره من الشباب العربي؛ يعاني من شبح البطالة... وتحديات الهجرة؛ فهو يسعى على الدوام للحصول على وظيفة تضمن كرامته ومعيشة كريمة في بلده الأم، وإن عجز أو وجد عراقيل فلا حل سوى الهجرة وتحدياتها. شعار واحد يحفظه غالبية الشباب المهاجر أو حتى الذين يفكرون في الهجرة: "يأكلون حوت البحر ولا حوت البشر". وفي ظل هذا التنامي المخيف لهته الظاهرة المزدوجة بطالة وهجرة؛ عمدت الحكومة إلى تقديم وضع سياسة عامة خاصة بالتشغيل تحتوى على عدة صيغ وبرامج من أجل النهوض بقطاع التشغيل وحماية أفراد المجتمع وخاصة الشباب من مختلف الآفات الاجتماعية ومنها البطالة "وأفة الحرقه"⁴⁶ كالوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) من أجل امتصاص البطالة التي وصلت و9.8%

⁴⁶ - أفة الحرقه: من الآفات الاجتماعية الخطيرة التي تنامت في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة بشكل مخيف، وخاصة فئة الشباب، فنتيجة البطالة والمحسوبية والمحابة والفشل في إيجاد حياة كريمة في البلاد يلجئ شباب جزائريين إلى المغامرة بحياتهم بركوب قوارب الموت لا تتوفر على ادنى شروط الحماية والنجدة في عرض البحر المتوسط وفي ليلة ظلماء متخفين عن أنظار حرس الشواطئ، مقابل مبالغ مالية معتبرة لصاحب القارب ومهندس الرحلة، ينتظرون وقت وصولهم في أمان للضفة الشمالية من المتوسط على شاطئ إيطاليا أو إسبانيا... لتبدأ رحلة أخرى هي رحلة الحلم في حياة أفضل وإثبات الذات التي همشت وحقرها المسؤولين الجزائريين حسب ما يصرح به كل حراق.

حسب آخر دراسة صدرت عن صندوق النقد العربي لعام 2015 وهذه في عام 2013 مسجلة ارتفاع عن سنة 2012 التي قدرت ب 11 %، وكذا عام 2010 ب 10 %، وهذا ما يجعل الجزائر تحتل المراتب الأولى في ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي (تقارير وإحصائيات صندوق النقد العربي، على الرابط) لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل نجحت الحكومة في التقليل من ظاهرتي البطالة "والحرقة" عبر تلك السياسات التشغيلية؟؟؟؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب التطرق لبعض برامج التشغيل ومحاولة تقييمها بالوقوف على جملة المعوقات التي تقف حجرة عثرة في طريق فعاليتها ونجاحها.

أولا/ برامج سياسات التشغيل: رصدت الدولة الجزائرية العديد من البرامج والصيغ لتحريك عجلة التشغيل وتفعيل مسارات التنمية المستدامة والشاملة في البلاد، بهدف امتصاص البطالة، ومن هذه البرامج :

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSAJ .

- الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC.

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE.

- جهاز الإدماج المهني DAIS .

- برنامج الشبكة الاجتماعية IAIG.

سنحاول التركيز على إحدى هذه البرامج كعينة فقط عن جهود الدولة من أجل التخفيف من ظاهرة البطالة ممثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وهي إحدى برامج التشغيل التابعة لوزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة ، تستهدف الأشخاص للفئة العمرية ما بين 18 و 35 سنة، الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، والوكالة تعمل على تسيير وتنظيم الحصول القروض للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 50.000 و 400.000 دج، فمند 2005 شهدت الوكالة نشر فروع ولائحة عبر التراب الوطني (سهام. شيهاني، طارق. حمل. ملتقى دولي). كما يستفيد المساجين من هذا القرض بهدف إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع عن طريق دورات تكوينية وتدريبية بالتنسيق بين وزارة التضامن وإدارة السجون، تقدم لهم حتى قبل الخروج من السجن كل حسب حرفته أو مهنته. فضلا عن المعاقين حركيا ودوي الاحتياجات الخاصة. (مقابلة مع الأستاذ سعد لمقدم).

ومن أجل تشجيع استمرار نشاط هؤلاء الحرفين وأصحاب المؤسسات الصغيرة وتوسيع نشاطاتهم، تستأجر لهم محلات بالتنسيق مع البلديات بمبالغ رمزية، كما تمنح لهم فرصة المشاركة في مختلف المعارض المحلية والجهوية والوطنية وحتى الدولية من أجل ترويج منتجاتهم وفتح لهم أسواق جديدة خارج أقاليمهم. وعن مدى نجاح هذه الصيغة يؤكد الأستاذ سعد لمقدم: "... أنن تم منح حوالي 400 قرض للمرأة الماكثة في البيت في دائرة المقارين ولاية ورقلة لوحدها التي تقدر نسبتها بحوالي 16 ألف ، وأن نسبة نجاح بلغت 50% ..." (مقابلة مع الأستاذ سعد لمقدم).

ثانيا/ تقييم برامج سياسات التشغيل: إن الهدف من تلك البرامج في الأخير هو التخفيف من حدة البطالة وتوفير حياة كريمة للشباب حتى يعمل ويساهم في تنمية بلاده في شتى المجالات وبالتالي عدم مخاطرته بالهجرة

نحو الخارج وانعكاساتها السلبية على الأفراد والاقتصاد خاصة هجرة الأدمغة وما تسببه من عجز للاقتصاد الوطني خصوصا الخسائر الكبيرة التي تتكبدها الدولة بعد سنوات من تكوين وتدريب تلك الأدمغة حيث بلغت حوالي 40 مليار دولارا ما بين سنتي 1992 و 1996 حسب تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عام 2005. الواقع يؤكد أنه لا يمكننا أن ننكر الانجازات التي حققتها تلك البرامج على اختلاف صيغها وأهدافها في التقليل من حدة البطالة على مدار عقود، على غرار انجازات وكالة ANGEM حيث تشير آخر إحصائيات الوكالة لشهر أوت 2015 إلى حوالي 695520 عدد القروض الممنوحة منها: 430715 للنساء و 264805 للرجال. أما عدد مناصب الشغل المستحدثة قدرت ب 1043282، وعدد المقولين المكونين ب 105696. (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر). فضلا عن عديد المحفزات والتدابير التي باشرت السلطات العمومية في تطبيقها، والتي تهدف لتشجيع المؤسسات المستخدمة على خلق المزيد من مناصب العمل، والتي تم تأكيدها ضمن المخطط الوطني للتشغيل، منها:

* تقديم قروض بنكية وامتيازات مالية وضريبية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمكن من الحصول على الصفقات وتشجيع منح القروض البنكية لفائدة الاستثمارات المنتجة ذات القدرة العالية للتشغيل بفوائد مخفضة

* إشراك أكبر للجماعات المحلية في ترقية التشغيل من خلال توجيه بعض النشاطات نحو القطاع الخاص، وعلى الخصوص نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* برامج دعم مشروعات الشباب المقاولين، الخلافة لمناصب العمل، عن طريق القروض البنكية، والتسهيلات الإدارية، وتمكينهم من الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع وتطويرها.

* إعفاء المؤسسات المستخدمة من الأعباء الاجتماعية، أو تخفيضها، (28 % من اشتراكات الضمان الاجتماعي، وقد تصل إلى 36 % عندما يتم التوظيف في المناطق الجنوبية، أو في الهضاب العليا) بالنسبة للمؤسسات المستخدمة التي تبادر بتشغيل عمال شباب في إطار برنامج عقود الإدماج الموجه للشباب حاملي الشهادات العليا والمتوسطة، وحتى من هم دون تأهيل. (أحمية. سليمان، ملتقى علي).

فرغم هذه الامتيازات وغيرها؛ إلا أن نسبة البطالة في صفوف الشباب مازالت تشكل هاجسا مرعبا ودافعا قويا نحو الهجرة للخارج، وهذا ما أكدته التقارير الحكومية نفسها بنسبة تقدر ب 9.8 % وهي نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالبرامج المسطرة والبحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر مدة 15 سنة تقريبا كما أن صندوق النقد العربي قدر نسبة البطالة في وسط الشباب ب 29.9، وترتفع نسبة البطالة عند الإناث بالنسبة الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة عام 2013 ب 38 %. فما هي إذن العراقيل التي تؤثر سلبا على جهود الحكومة وتحول دون الحد من هذه ظاهرة البطالة وتداعياتها على ارتفاع معدلات الهجرة نحو الخارج؟ يمكننا رصد أهمها في النقاط التالية:

1- تفشي البيروقراطية : الداء الكبير الذي ينخر جسم مؤسسات الدولة وهذا بإقرار الوزير الأول السيد عبد المالك سلال نفسه في مناسبات عدة، وكررها وزيره للدخالية السيد بدوي نور الدين في مناسبات تعيين الولاة المنتدبين الجدد، والتي تعود من وجهة نظرنا إلى عوامل شخصية وذهنية المسيرين والمسؤولين بالدرجة الأولى التي تميل إلى المحاباة والمحسوبية والزبونية أكثر منها إلى عوامل أخرى، في هذا السياق أعرب احد الشباب المتخرج من الجامعة والراغب في إنشاء مؤسسة صغيرة للمقولة : "... أنه من الصعب تجاوز العقيلة المتحجرة لبعض مسؤولينا أو بالأحرى مسؤول لا يملك أي شهادة جامعية... هل هذه عقدة نفسية عندهم من كل شاب

متعلم أم أنها عقلية الحزب الواحد مازالت تهيمن على تفكيرهم في عصر تسوده الحرية الاقتصادية...؟؟؟ وعندما سألتها ما الحل أجابني بكل حسرة وألم: "...الهجرة هي الحل.....فهنالك قوم لا يظلم عندهم أحد.....".

2-الهشاشة الاقتصادية والمالية للبلاد وارتفاع مدركات الفساد: الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري تجعل من الاقتصاد الوطني اقتصاد اختلالات أكثر منه اقتصاد توازنات، فتراجع سعر النفط الذي يعد العمود الفقري للتنمية في البلاد بين 50 % في جويلية 2014 وأفريل 2015 أدى إلى خلط أوراق الحكومة التي كانت تراهن على بقاء مستويات مقبولة، طبعاً وهذا ما يعود بالسلب على تمويل مختلف البرامج التشغيلية والإنمائية المخصصة للشباب بالدرجة الأولى. وهذا ما أكدته مؤشر الخطر الاقتصادي الذي وضعه الجزائر في خانة "الخطر المرتفع"؛ مستنداً في ذلك إلى تراجع المداخل البترولية للحكومة بـ 45 % في الثلاثي الأول لسنة 2015، مما أدى إلى توقف المشاريع غير الضرورية التي كانت تمويلها الدولة من أجل الحد من الخسائر، هذه الأخيرة كانت بصدد مشروع خماسي بقيمة 262 مليار دولار يستهدف نسبة نمو بـ 07%. (جريدة الخبر اليومية، ص 03). كما انعكس تراجع المداخل سلباً على تطبيق سياسة تقشف في التوظيف في القطاع العمومي خاصة وأن 31 % من الجزائريين يفضلون القطاع العمومي بنسبة 40 % في الفئة الشباب التي يتراوح أعمارها من 15 إلى 34 سنة. الشيء الذي ينعكس مباشرة على تنامي حالة البطالة وارتفاع معدلات الهجرة. (جريدة الخبر اليومي، ص 04).

هذه الهشاشة الاقتصادية والمالية انعكست سلباً على ارتفاع مدركات الفساد إذ تحتل الجزائر المرتبة 111 حسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الأخير لعام 2015، فرغم تراجعها وخروجها من الدول المئة الأولى الأكثر فساداً، إلا أن المنظمة ما زلت تركز على استمرار بعض القطاعات في التعامل مع دولا لا تجد حرجاً في دفع الرشاوي والعمولات من أجل نيل مشاريع والفوز بصفقات، وإقرارها بأن قانون الصفقات العمومية لا يشجع على محاربة الفساد، ناهيك عن انتقادها لعدم تقنين حماية المصححين بالفساد، وهذا ما طالب به مراد تشيكو عضو الشبكة المغاربية لمكافحة الفساد: "...بعثنا برسالة إلى الوزارة الأولى نطالب فيها بإقرار قانون جدي وفاعل الغرض منه ضمان الحماية لكل من يصرح بملف فساد...وكذا ضرورة تعزيز التشريعات الخاصة بمكافحة الظاهرة.. هناك قوانين لكنها غير مطبقة." (جريدة الفجر اليومية) .

3-ذهنية بعض من الشباب المتحصل على أحد برامج التشغيل السالفة الذكر التي عوض أنه يستغل تلك الأموال من أجل خلق مشروع استثماري يخرج من البطالة ويساهم في توظيف بعض الشباب البطال، إلا أنه وللأسف يقوم بتحويل النشاط الذي منح لأجله القرض بدون أي دراسة، وهو ما يؤدي إلى فشل المشروع ووقوع صاحبه في مأزق البطالة من جديد ، والأخطر من ذلك هناك بعض الشباب الجزائري خاصة الذين لا يتمتعون بأي مستوى تعليمي يحولون تلك القروض إلى نشاطات إجرامية كالمتاجرة بالمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية.....الأمر الذي من شأنه أن يجعل تلك الأموال وعائدها غير القانونية في قبضة الجماعات الإرهابية، تستغلها لإثارة الفوضى في البلاد والقيام بعمليات إرهابية تهدد أمن واستقرار الدولة، خصوصاً في ظل الحدود الملتبسة التي تعيشها الجزائر على حدودها اثر تداعيات ما يعرف "بالربيع العربي".

خاتمة: نحو حتمية الاستثمار في رأس "المال الشبابي".

الشباب قاطرة كل أمة والميكانيزم الفعال لعجلة التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، وعليه كان لزاماً على الدول العربية بما فيها الجزائر أن تكثف من جهودها لصالح هذه الفئة على وجه الخصوص التي تمثل نسبة تفوق 75 %، لأنها هي الرهان الحقيقي الذي يمكنها أن تستثمر فيه وتعول عليه على المدى البعيد، بهدف

تجاوز الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني والتخلص نهائيا من انتكاسات تقلبات أسعار النفط والغاز التي تفرمل اليوم وبشكل مختلف المشاريع التنموية في البلاد

إن الاستثمار في هذه الطاقة الشابة التي إن منحت لها الفرصة؛ فأكيد ستساهم بشكل فعالة في الإقلاع الاقتصادي والتنموي ، خاصة بعد حالة الركود التي تشهدها غالبية الاقتصاديات العربية جراء التحولات الوطنية والإقليمية والدولية، فقط الثقة في قدراتها من طرف النخب الحاكمة وفي إمكانياتها، خصوصا وأن الكثير منها يتمتع بمستوى تعليمي وتكوين عالي وفي جميع المجالات بدليل أنها تصنع الفارق والتميز في كبريات الدول المتقدمة والمؤسسات العالمية.

المراجع:

أولا/ الكتب والمجلات المحكمة:

- 1- أحمد . رمضان وآخرون، 2004، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصر: الدار الجامعية للنشر.
- 2- إبراهيم .قدور، (د. ت. ن)، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى: وقف هجرة العقول العربية. (د.د.ن).
- 3- منير . مباركية، 2013، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 4- أحمد. فريجة، لدمية، فريجة، 2015 ، الآليات المعتمدة، من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد 12.
- 5- بوحنية.قوي، عصام. بن الشيخ، 2011، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية : حالة الجزائر تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 10.

ثانيا/ الملتقيات العلمية والمقابلات الشخصية:

- 1- أحمية. سليمان، 2009، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، يومي 26/27 / شهر افريل .
- 2- سهام. شهباني، طارق. حمول، 2011، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة المسيلة يومي 15/16 شهر نوفمبر.
- مقابلة ، 2015، مع الأستاذ سعد لمقدم مسؤول خلية القرض المصغر بدائرة المقارين ولاية ورقلة ، المكان: مكتبه بمقر الدائرة، بتاريخ 22 أوت.

ثالثا/ التقارير:

- 1- تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر لعام 2009 .
- 2- تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015
www.amf.org.ar/arn
- 3- إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
www.angem.dz/portail/index.php/ar/

رابعاً/ مقالات الجرائد:

- 1- عبد الفتاح . العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة:إشارة للبلدان المغاربي، على الرابط: <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html>
- 2- ريم . عبد الحميد، زيادة البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط بعد الربيع، جريدة اليوم السابع المصرية، بتاريخ 22 ماي 2015.
- 3- فهيمة . بوعديل، هجرة الأدمغة الجزائرية...بحث عن المال أم هروب من الواقع على الرابط:

www.elmakam.com/?p=1224

- 4- جريدة الفجر اليومية ، الجزائر تتراجع في سلم الفساد والرشوة الصادرة في تاريخ 26 أوت 2015 على الرابط: www.al-fajr.com/ar/index.php?news=137747%3Fprint
- 5- الأمم المتحدة: عدد اللاجئين السوريين بدول الجوار تجاوز 04 ملايين على الرابط الالكتروني www.arabic.rt/news.
- 6- جريدة الخبر اليومية العدد 7891 الصادرة بتاريخ 24 أوت 2015.
- 7- جريدة الخبر اليومي العدد 7885 الصادر في 18 أوت 2015.

الوسط المهني و الرأسمال البشري:
واقع الشباب في "مدن الذهب" بالجنوب الغربي

د. المنجي حامد
أستاذ مساعد في علم الاجتماع
المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بقفصة
جامعة قفصة – تونس

البريد الإلكتروني:
hamedmongi@yahoo.fr

الملخص

أهداف البحث: الوقوف على أهمية الرأسمال البشري في مجال العمل و ما ينجر على اعتبار العامل مجرد قوة عمل و امتداد للآلة لا غير، و تبين تبعاً لذلك أهمية شريحة الشباب باعتبارها فاعل أساسي في رسم استراتيجية المؤسسة و تعزيز موقعها ضمن شبكة اقتصادية قائمة على التنافس في مجتمع اقل ما يتصف به هو أنه استهلاكي و مخاطر. ثم التأكيد على مخاطر الصراع بين الأجيال داخل المؤسسة و تعدد المعقولات بما يجعل الفئات الشابة أمام خيارات قد تخل بقواعد اللعبة داخل و خارج المؤسسة و يتعزز بمقتضى ذلك الشرخ بين الأجيال في المجتمع المحلي تتحول بموجبه التنمية إلى نمو و يصبح الإدماج المهني إقصاء اجتماعي و التشغيل بطالة أو عطالة مهنية و التعاون و التضامن في المؤسسة تصادم و تناحر مما يخل بدور الجسد العمالي و يحوله إلى صراع مرير بين نفس مغامر، مخاطر ليس له حسابات في الإبقاء على واقع العمل رهانه في ذلك صغر السن و احتمال توفر فرص تشغيل أفضل، و بين إطارات عليا متنفذة متشعبة بقيم البيروقراطية المقيتة و المرونة في التسيير التي تفقد المجتمع العمالي أغلب قيمه وهي الحرية التي تنتج قيم العدالة و التنمية.

منهج البحث: عمدنا في هذا البحث إلى عقد مقابلات مع عينة من الفاعلين في الوسط المهني بشركة فسفاط قفصية و كان الحديث معهم يأخذ طابعاً ودياً تمنح فيه الفرصة للاستطراد و الخروج عن الموضوع أحياناً للإثراء و التدقيق و كانت المقابلة لها ضوابط تحددها الإشكالية المتناولة لواقع الشباب في الوسط المهني و تصادم المعقولات الذي تزكيه تعدد الفاعلين بحسب تعدد الأجيال بتعدد الشرائح العمرية.

أهم النتائج و التوصيات: الصراع في مجال العمل عامل إثراء و أساس لتنمية المؤسسة، فهو الشرط التأسيسي لتقدمها و تطورها و زيادة إنتاجها، ولكن لا يعني ذلك غياب لقواعد الصراع و عدم إعطاء أهمية لأخلاق اللعبة و إدارة الصراع من أجل الإبقاء على الرأسمال الرمزي للمؤسسة.

- شريحة الشباب طرف أساسي و هام في تنمية المؤسسة، وهو احد أبعاد إستراتيجيتها التنموية. فالشباب هو احد الضمانات الأساسية لحسن سير المنظمة في المستقبل و قدرتها على التطور و المنافسة.
- الموارد البشرية لا يمكن فصلها عن رأسمال المؤسسة، فهي الجانب الحيوي منه و الفاعل الرئيسي فيه، حتى أن المراهنة عليه تعني توفر أكثر حظوظ لتنمية المؤسسة و الحفاظ على وحدة الجسد العمالي الذي يعمل فيها.
- واقع الشباب في الوسط المهني، واقع مأزوم يقتضي المراجعة و إعادة النظر في إطار إستراتيجية شاملة تؤسس ترابط بين المؤسسة المهنية و التنمية و الموارد البشرية، و كل إهمال لأحد هذه الجوانب هو إلى حد ما فتح الباب أمام احتمالات غير متوقعة و يصعب التنبؤ بها.

Abstract

The research aims to highlight the importance of human capital in the field of work, and what comes out from considering the worker as a mere work force and an extension of the machine. The research also shows accordingly the importance of young people as an essential actor in shaping the organization's strategy and strengthening its position within a competitive economic network and a community characterized by being consumer and risk taking.

The research focuses on the risk of conflict between generations within the institution, and the consequences of the multiplicity of references making youngsters in front of options that might prejudice the rules of the game inside and outside the organization. This may reinforce the rift between the generations in the community turning its development to growth, and the professional integration to social exclusion, and operating to unemployment or inertia, and the professional cooperation and solidarity to collision and rivalry which distorts the role of the body labor and converts into a bitter struggle between an adventurer and risk taking self which has no aim but to change the reality of the situation but faced with influential masters and bosses fed with bureaucratic values and flexibility in management. In this respect, worker community loses values of freedom, which produce the values of justice and development. In this research, we held interviews with a sample of the actors in the vocational center company Phosphate Gafsa and a number of young people.

The research comes to conclude that:

- Young people are a fundamental part in the development process of the organization, and they are one of the developmental dimensions, and one basic guarantee for the proper functioning of the organization in the future and for its ability to evolve and to compete.
- Human resources in general cannot be separated from the capital of the institution, they are a vital side and the main actor in it, and this means working on it provides more chances for the development of the organization and preserves the unity of the labor body.
- Young people situation in the vocational center is quite hard. This reality requires review and revision in the framework of a comprehensive strategy that establishes correlation between the professional organization, the developmental process, and the human resources, and all neglect of one of these aspects will, to some extent, open the door to unexpected possibilities and to unpredictable difficulties.

الكلمات المفتاحية: الشباب، الوسط المهني، الموارد البشرية، التنمية.

المقدمة:

منذ فترة الثلاثين الذهبيّة و إلى حد الآن تمثّل مؤسسة العمل قناة أساسيّة في الحراك الاجتماعي رغم ما فيها من صراع بين العمال و الأعراف(نؤكّد في هذا السياق أنّ الشرط التأسيسي للتيلورية هو تضاد في مستوى المصالح في المجتمع العمالي بين من يسعى إلى الزيادة في الإنتاج و التخفيض في الأجر و بين من يسعى إلى التخفيض من ساعات العمل و الزيادة في الأجر) مداره نظام الإجارة باعتباره مصعبا حقيقيا للحراك الاجتماعي للطرفين.

لقد عرفت المنظمة تطورا في مستوى أدبياتها، وتجاوزت التسيير البيروقراطي لحساب التشاركية في التسيير ، وتعددت المعقولات بدل المعقولة الشمولية ، و مبدأ "الطريقة المثلى و الوحيدة" the one best way. فالإطار أصبح متعدد الاختصاصات . و العامل أصبح له هامش من الفعل يسمح له بتقليص الفارق في السلطة بينه و بين المسير الذي يجد نفسه يعطي أهمية بالغة للعامل نظرا لأهمية منطقة الغموض التي يعيشها ، و ما قد يصدر عنه من فعل أو فعل مضاد.

ولعلّ هذا التحوّل في مستوى هيكلية المنظمة متحقّق بمستويات متفاوتة بحسب المحيط الاجتماعي و السياق الاقتصادي – و حتى التاريخي - الذي يتحكم و يؤثر إلى حد ما في حجم المؤسسة وأدائها باعتبارها لا تنفصل بشكل مّا عن النّسق الاجتماعيّ العام.

غير أنّ الحديث عن رأسمال المؤسسة لا ينفصل أيضا عن أدائها و حجمها و الفاعلين فيها على المستوى الداخلي: رأسمالها البشري و الرمزي، هو ما قد يغير هيكلتها، في مستوى توزيع السلطة التي لا ترتبط بالضرورة بالمسؤوليات التي تعطى لأصحابها و إنما ترتبط بقدرة الفاعل الاجتماعي على حسن استثمار هامش الحرية المتاح له مهنيّا في الاتجاه الذي يحول سلطته إلى سلطة مضاعفة تخول له المناورة و التفاوض من موقع القوي الذي له منطقة غموض تسمح له إدارة الصراع لصالحه و بالطريقة التي يراها مثلى. و قد عمدنا في هذه الإطار على:

- مقارنة ميشال كروزي في أحداث ماي 1968 في فرنسا كمعطى تاريخي اجتماعي و قيمة الشباب و قدرته على فرض تطلعاته و رسم ملامح مؤسسة جديدة تتجاوز النموذج التيلوري و مساوئ العقلانية الفيبيرية، كأساس نظري.

- أحداث الحوض المنجمي في الجنوب الغربي التونسي منذ 2008 إلى حدود 2011 و أهمية الشباب كفاعل أساسي في هذا الحراك الاجتماعي ، نتائج الحركة الاحتجاجية على التنمية المحلية و واقع الشباب بمدن تكثّر فيها الثروة المنجمية و الموارد البشرية، باعتباره الرافد الأساسي لمجتمع متغير. وأهمية الرأسمال البشري و بالأخص الشبابي في شركة فسفاط قفصة و تكييفها على مقاس اليد العاملة النشطة و التي تحمل ضمانات اقتصادية للمؤسسة و نسق قيمي اجتماعي يحمل في ذاته فلسفة مشروع مجتمعي.

1- المفهوم السوسيولوجي للشباب و خصائص السياق الاجتماعي سنة 1968 في فرنسا :

الشباب هو فئة اجتماعية مهمة و هي موضوع لم يرق إلى مستوى التخصص العلمي على الأقل على مستوى العالم العربي لعدم استقلالية هياكل البحث العلمي على الأنظمة الرسمية و التي لا تعتبر مسألة الشباب مسألة حيوية في تقدم المجتمعات و صياغة استراتيجياتها على المدى الطويل. و بما أنه موضوع مستحدث

في الوسط الأكاديمي ، فالضرورة المنهجية تقتضي تعريفه و ضبط حدوده ، مثل التمييز بين الفئة العمرية و الشريحة الاجتماعية كما يقدمها Nicos poulantzas. فالشباب متاهة كلمة أو هي مجرد كلمة⁽⁴⁷⁾ تحمل في ذاتها لبس في المعنى و غموض في المقصد ، و هي رمز القوة و الذكاء و الحيوية و الإقدام و الشجاعة و المخاطرة و الفروسية و ترتبط به قيم الخروج عن الملة و التمرد عن المألوف و رفض السائد و التوق إلى كل ما هو جديد في الثقافة العربية القديمة. الأمر الذي يجعلنا نميز بين الخصائص البدنية بما فيها من قوة و حيوية و قدرة على تحمل الصعاب و الخصائص الاجتماعية بما فيها من قيم "شبابية" و نسق ثقافي يتعارض مع السائد و يتناقض مع المألوف و يتمرد على الواقع. و في أحداث ماي 1968 غلب الطابع الشبابي المتميز بالحركة و الاندفاع و غياب الحسابات الضيقة و التمرد و تجاوز السلطة بمستوياتها المهنية و الأبوية. فرغم الاختلاف في المرجعية الأسرية و الفوارق الاجتماعية التي تعكس التباعد على مستوى المعيش اليومي و التطلعات لدى الشباب . وهو اختلاف اجتماعي مشجع على الاختلاف في مستوى الاستراتيجيات و ما ينتظر من الحراك. إلا أن ما يوجد، فيه ما هو مرتبط بالشريحة العمرية و روح الشباب المتسمة بالشجاعة و العطاء دون حساب ، و فيه ما يرتبط بالحياة داخل أسوار الجامعة و تقاسم المآسي و الرغبة في التغيير بأي ثمن و بأية طريقة متبعة. الأمر الذي يبرر أن منذ أواخر 67، بدأت ملامح الحراك العمالي جزئية ومحصورة جغرافيا في القطاعات العمالية الجديدة (شريحة اجتماعية-مهنية-عمرية في بداية التكوين و في مرحلة انتقالية بين الدراسة في الجامعة و الحياة المهنية)، ولكن البعض منها عنيف جدا تعبيرا على درجة السخط و عدم القدرة على تصريف الطاقة "الثورية" و تقسيطها. وفي أوائل سنة 1968، وصل الحراك العمالي للمصانع الكبرى و التي لها تقاليد نضالية معروفة مثل مصنع السيارات "رونو"، و كان المد الثوري يعبر على وحدة عمالية غير معهودة ساهم فيها الواقع المهني المتردي بشكل كبير و تدعم ذلك بالجهد الذي قدمته القيادات النقابية في الوسط المهني اظهر حرصا عماليا على ضرورة تغيير المعيش المهني.

لقد كانت أحداث ماي 1968 في فرنسا حبلى بالدلالات السوسيولوجية لطبيعة الفاعل و مجال الفعل على حد سواء : فهو يحمل معاني الحياة والمغامرة و المخاطرة مجال فعله هي منظمة العمل و ما تكتسيه من أهمية سوسيولوجية مفصلية، باعتبارها القناة المثلى في عملية الحراك الاجتماعي و الصعود في سلم الهرمية الاجتماعية و المهنية. هذا فضلا على انفتاح الجامعة على المحيط الاجتماعي و السياسي و المهني خاصة و أنها كانت تمثل مدرسة سياسية بالنسبة لشريحة هامة من الشباب. سيما وأن الحراك الطلابي الفرنسي كان ضد الخيارات الاقتصادية المتبعة في ذلك الوقت، و كان له دور تحفيزي بالنسبة لمجتمع المصنع. بحيث عقدت نقاشات مفتوحة في ساحات الجامعات حول النضالات المعادية للامبريالية في المستعمرات و خاصة الجزائر في تلك الفترة و العلاقة بين النضالات الطلابية و النضالات العمالية. و أثناء اقتحام الشرطة لجامعة السربون و الدخول في مواجهات مع الطلبة دامت حوالي 6 ساعات، تعاطفت النقابات العمالية مع التحرك الطلابي و أصبحت القضية مجتمعية مشتركة بين "شبيبة طلابية" لها قدرة على التعبئة في ساحات الجامعة و بين نقابات عمالية لها دعم واسع في الوسط المهني يعزز به مرارة الواقع المهني و الشعور بالغبن و الاستغلال.

2- المقاربة الاستراتيجية للمؤسسة و الحراك الاجتماعي:

يشدد الإرث النظري للعقلانية الفيبيرية على مفهوم النجاعة باعتبارها ضبطا مسبقا للأدوار و المهام و هذا في نظر كروزني يضيف الطابع الروتيني الذي يخلق هامش اللاوعي في نشاط العامل، فتصبح بموجب ذلك

⁴⁷ - Bourdieu pierre : la jeunesse n'est qu'un mot. In questions de sociologie. Ed minuit. Paris 1984.

النجاعة نمطية قاتلة للجانب الإبداعي الخلاق في مهمة العامل. فالنجاعة بالمفهوم الاستراتيجي هي حسن إدارة الصراع بين مختلف الفاعلين وقدرة كل فاعل على التعايش بما يقتضيه صراع المعقولات من قواعد. فالعقلنة الشمولية تضيق على حريات العمال وتعدد المعقولات هو احتمالات الإبداع عند كل عامل بمعزل عن الآخر و ربما على حساب هذا الآخر، الأمر الذي يفرض "اليقظة الاستراتيجية" عند كل عامل.

فتصبح المؤسسة بناء اجتماعيا لا يشتغل بشكل آلي، الفاعلون فيها يلعبون ادوارا تضمن لهم هامش الحرية كلما أتقنوا أخلاق اللعبة بالمعنى الاستراتيجي، و الأهداف فيها متقاسمة لا مشتركة. و تكون من الطاقم المشرف على العمل و عمال الصيانة المشرفون على سلامة الآلات و معدات الإنتاج و العمال المنتجين المباشرين. غير أن هذه المواقع غير قابلة للضبط الدقيق و متوقفة على القدرة على إدارة الصراع و المناورة لكسب أوسع مساحة للفعل. و قد قدم ميشال كروزي و إرهارد فريديريخ المؤسسة⁽⁴⁸⁾ على هذا الأساس غير القابل للتحديد في إطار المقاربة الاستراتيجية التي تضع المؤسسة ضمن محيط اجتماعي على الوجه الذي شدد عليه Alfred Dupont Chandler في كتابه *stratégie et structures de l'entreprise*⁽⁴⁹⁾ سنة 1962 و علاقة هيكل المؤسسة وبنيتها بخصائص محيطها، فكل منظمة خاضعة للشروط البيئية و تقلبات المحيط الاجتماعي. فهي تتكون عادة من فاعلين متعددين يختلفون فيما بينهم في مواقفهم - و بالتالي مواقفهم - و في علاقتهم بالسلطة و المسافة التي تفصلهم عنها داخل المنظمة و استراتيجياتهم التي ترتبط عادة بمعقولاتهم المتعددة حد التضارب.

- فأصحاب المسؤولية الأولى أو الإطارات المشرفون لهم هامش من الحرية و نصيب هام من السلطة، الأمر الذي يجعلهم يترددون في الانضمام إلى الحراك الاجتماعي و تموقعهم في الصف الأخير، و الأمر نفسه الذي يجعلهم يسعون للحفاظ على الاستقرار في العمل و الحرص على تواصل الإنتاج تحت أي عنوان وهو ما حدا بلوك بولطنسكي بتسميتهم "كلاب حراسة لرأس المال"⁽⁵⁰⁾.

- أما عمال الصيانة هم عادة تقنيين ساميين و خريجي الجامعات حديثا، يتقاسمون مشاكل الحياة المهنية مثلما تقاسموا مشاكل الجامعة، الأمر الذي يوحد تطلعاتهم المهنية كشريحة عمرية ذات حيوية عالية. فهم عمال مختصون، و فريق عمل مهني فاعل و مؤثرو له هامش هام من الفعل يمكنه من القدرة على التفاوض. ذلك أن معطى الزمن و صغر السن و المهارات التقنية كلّها عوامل تسمح لهذه الشريحة بالضغط لتحقيق المطالب المهنية. كما أن المرجعية الأسرية مثلت دوما سندا لهذه الشريحة، فالأسرة تتحمل مصاريف أفرادها وهي التي تتكفل بتوفير مستحققاتها، كما أنها تساند منظورها في الحراك بما أن المطلب يندرج ضمن مصلحتها ككل اسري. فالرأسمال المتاح للعمال المختصين يمكن حصره في الرأسمال الاجتماعي المتمثل في السند الأسري و صغر السن الذي يعزز الرهان باعتبار أنّ هذه المرحلة مرحلة عطاء تحمل في ذاتها ضمانات أقل خطورة من الذين يتقدمون في السن و يفتقدون إلى أي سند اجتماعي يشجعهم على المشاركة في الحراك دون خوف أو تردد. بل أكثر من ذلك التقدم في العمر يعنى في الوقت نفسه "التورط" في تحمل المسؤولية الأسرية و بالتالي تضيق الخناق و تقلص هامش التحرك و التثبيت من كل الحسابات قبل خوض الاحتجاجات أو الدفع نحو الحراك الاجتماعي. ثم غياب العراقيل التي تحد من تحقيق المطلب الرئيس و الاستعداد للمغامرة و القدرة على المناورة و حسن استغلال هفوات

⁴⁸ - Michel CROIZIER et Erhard FRIEDBERG, L'acteur et le système, Paris, coll. Point, 1981, p. 18.

⁴⁹ - ALFRED D chandler : stratégies et structures de l'entreprise. Paris. Organisation. 1989
⁵⁰ - Luc Boltanski : les cadres : la formation d'un groupe social. P360, in : -

الأعراف التي تظهر في أبسط الحقوق العمالية و تمس مثلاً توزيعاً سيئاً للمسؤوليات داخل المنظمة و إسناد مهام مبسطة للشباب المتعلم مما يخل باستغلال مهاراتهم سلبياً، الأمر الذي يخلق فرصة لهذه الشريحة للحراك سيما و أنها قادرة على استثمارها بشكل جيد.

إذ رغم أن المراتبية في كل نماذج الإنتاج كمكون أساسي من مكونات العمل، لأن الفارق في المستوى الدراسي و في الاقدمية و الكفاءة و التعدد في الاختصاص هو شرعنة لهذه المراتبية من منطلق عقلاني قصدي⁽⁵¹⁾، فإن الخروج عن هذا المبدأ هو خلق فرصة للعمال المختصين الذين يمسه هذا الحيف للتحرك ضد مبدأ توزيع المسؤوليات على أساس غير عقلاني. و بالتالي فإن إعادة هيكلة المنظمة و إلغاء نظام السلسلة (بالمعنى التaylorي) و اعتماد مبدأ الفرق الصغرى هو مصدر السلطة لدى العمال المختصين و العمال المهنيين، و ذلك بفك الارتباط مع الفنيون باعتبارهم "صغار الأعراف"، حيث تمارس عليهم سلطة تحد من حريتهم و حيويتهم و حتى من قدرتهم على المناورة للتفاوض مع الأعراف الحقيقيين لحظة الأعداد للتحرك.

و عليه فإن المؤسسة تتوقف إلى حد كبير على أهمية مختلف الفاعلين فيها، الأمر الذي يبرر تزايد قيمة "مجتمع المصنع" و التحول حتى في مستوى التسمية من اسم اليد العاملة إلى اسم الرأسمال البشري⁽⁵²⁾، للتأكيد على قيمة العمال في تنمية الشركة باعتبارهم الفاعل الأساسي و الخفي وراء تزايد الرأسمال الرمزي لهذه الشركة، وهو محل اتفاق مع المدرسة السلوكية ذلك أن ظهور ما يعرف بالمنتج المنوع بدل المنتج المنظم مرده ثقافة سلوكية لدى العمال، خاصة في قطاع السيارات باعتبارها مجال حيوي و استهلاكي. و لنا أن نستدل بالحراك الجغرافي لبعض المؤسسات بحثاً عن "رأسمال بشري"، الغرض منه التوظيف بأسعار منخفضة أو العمل بطاعة عمياء خاصة للعنصر النسائي تحت تعليمات المؤجر دون اعتبار الوقت القانوني مثال ذلك شركة السيارات الفرنسية ستافيام⁽⁵³⁾ التي غيرت مقرها باتجاه الأرياف و حققت بذلك الزيادة في ساعات العمل و في المنتج و ضمنت التخفيض في الأجر اليومي للعامل.

1- مدن الذهب في الحوض المنجمي: تنمية أم نمو؟

تجدر الإشارة في البداية أن اسم "مدينة الذهب" تتصل بمدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة التي لها خصائص عالمية من حيث أبراجها العالية و فنادقها الفخمة و عقاراتها بالموصفات الدولية و التي تعتبر مقصد للسياح من كل أنحاء العالم. أما تاريخياً فإن "مدينة الذهب" هي مدينة عثمانية في عمان تسمى "طبربور" و تتصف بطبيعة أرضها البور الصخرية التي لا تزرع و تعرف بكثرة الكنوز المدفونة في بعض مناطقها التي تعرف منطقة منها "بالخزنة" لكثرة ما وجد فيها من الذهب المدفون.

قياساً على ما سبق فإن مدن الحوض المنجمي لها ثروات منجمية بما يسمح لها أن تكون أشبه بدبي في نظافتها و بنائها و فنادقها، كما يمكن مقارنتها "بطبربور" في عمان في مستوى جذب أرضها و تصحر الطبيعة فيها رغم ما لها من ثروات باطنية من حيث الفسفاط. و على الرغم مما لمدن الحوض المنجمي من ثروات منجمية فإن النمو شمل الزيادة في كمية الإنتاج دون الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أي دون الزيادة في دخل الفرد (أكثر نسبة تشغيل في معتمديات الحوض المنجمي عند المتلوي ب 37.7% منها 6.04% في قطاع المناجم و الطاقة)، فالنمو باختصار تمثل في ارتفاع الدين العام و

⁵¹ - حسب تصنيف فيبر للفعل الاجتماعي، يعطي هذا الأخير الأهمية إلى الفعل العقلاني القيمي و الفعل العقلاني القصدي في إطار المقاربة البيروقراطية.

⁵² - pierre MERCELE : sociologie des réseaux sociaux. P58.

⁵³ - فتحي الرقيق : من مرونة العمل إلى مدينة المشاريع. ص 51

الصرف البذخي على الإدارة المترهلة وإهمال الصرف على الخدمات الأساسية والتركيز على مزيد من الجبايات و الرسوم على المواطن كمصدر أساسي للإيرادات وكان ذلك يعنى مزيد من البطالة و الفقر. فمفهوم النمو إذن يشمل التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع و الخدمات المقدمة.

و في علاقة بالحوض المنجمي و الفرق بين التنمية و النمو تحديدا فإن في علم اقتصاد التنمية يوجد مفهوم يعرف "بالممرض الهولندي"⁽⁵⁴⁾ dutch disease وهو عبارة عن نظرية تقول أن اكتشاف مورد طبيعي غالبا ما يكون له تأثير سلبي على التنمية و التنافسية وهو ما حصل في هولندا إذ رغم الثروات الطبيعية الهائلة إلا أن التصرف فيها لم يكن في مستوى استحقاقات المرحلة و ما تقتضيه من حوكمة⁽⁵⁵⁾، و تقول عائشة التايب في هذا الإطار "الواقع المجتمعي قد حضر فيه النمو و غابت عنه التنمية"⁽⁵⁶⁾. إن إنتظارات الشباب في مرحلة ما بعد التخرج أصبح يشوبها اليأس و الإحباط و انسداد الأفق، كما أن خيارات الدولة لا تبدو موجهة إلى شريحة الشباب باعتبارها الحامل لآمال مجتمع الغد، الأمر نفسه الذي يعمق الهوة و يخلق شرخ بين إنتظارات مجتمع على الهامش و بين خيارات اقتصادية و اجتماعية لا تحمل إلا آمال فئة قليلة. فالدولة هي المسؤولة بدرجة أولى عن واقع الشباب، تشغيله و احتواءه و تأطيره من وجهة نظر الشباب، أما من وجهة نظر الدولة، فإن مسؤولية الإدماج المهني مسؤولية صاحبها وليس من واجب الدولة توفير مواطن الرزق بل من واجب الباحث عن الشغل أن يخلق لنفسه مورد رزق.

فجهات الحوض المنجمي تعاني من ارتفاع معدل البطالة و ضعف التشغيل في قطاع المناجم و الطاقة بشكل خاص رغم ثقل حضوره على مستوى الجهة و ضعف حضور الدولة و سوء تمثلات المواطن لها، بحيث ينظر لها على أساس "التنين"⁵⁷ الذي يستهدف كل المجتمع . الأمر الذي يبرر كثرة البطالة و مظاهر الفقر و كثرة الاحتجاجات و النقمة على الدولة رغم أهمية الحوض المنجمي في الاقتصاد الوطني.

جدول عدد1: الخصائص السكانية في المدن المنتجة للفسفاط بولاية قفصة⁽⁵⁸⁾:

عدد السكان حسب كل جهة	عدد و نسبة المشتغلين من الفئة العمرية 18-59 سنة	عدد و نسبة المشتغلين أكثر من 15 سنة في قطاع المناجم و الطاقة	نسبة الناشطين الاجمالية في الجهة
أم العرائس	4780 = 15.06%	1127 = 3.55%	35.2%
الرديف	4982 = 17.83%	871 = 3.11%	34.6%
المتلوي	8213 = 21.09%	2352 = 6.04%	37.7%
المظيلة	2785 = 18.76%	619 = 4.17%	37.4%

⁵⁴ - نسبة إلى أزمة اقتصادية عرفتتها هولندا أهم أسبابها عدم القدرة على التحكم في المشاريع الاقتصادية.

⁵⁵ - جلال خشيب: بين النمو و التنمية الاقتصادية. شبكة الألوكة : www.alukah.net

⁵⁶ - عائشة التايب: الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس. قراءة سوسيولوجية، الثورات و الإصلاح و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية عن: سميحة حامدي : الحركة الاجتماعية بالحوض المنجمي 2008. الشباب و ملامح فاعل صاعد. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. 2012-2013. ص

⁵⁷ - نسبة إلى دولة التنين عند هوبز في إطار الفلسفة السياسية و بسط الدولة سلطتها على الجميع بحيث لا يحق للأفراد الخروج عن أوامر و نواهي الدولة.

⁵⁸ - المعهد الوطني للإحصاء. إحصائيات 2014. بتصرف

2- الوسط المهني: نموذج تطبيقي في شركة فسفاط قفصة:

في إطار الحديث عن الفاعل الأساسي في شركة فسفاط قفصة جدير بنا التركيز على الخصائص الأساسية لدى شباب جهة الحوض المنجمي:

فالمعطى الأول في هذا المجال هو عدم حصر الشباب في شريحة عمرية معينة إذا ما اعتبرنا أن الجانب الاجتماعي و ما يحمله من دلالات قيمية ثقافية لها الأثر البالغ في تغير المجتمعات و تطورها دون أن نقلل طبعاً من شأن المعطي البيولوجي كخاصية مساعدة على فهم الشباب.

المعطى الثاني هو اعتبار مقياس العمر كمعطى اجتماعي من ذلك أن تحديد أعمار الشباب تختلف من مجتمع إلى آخر ، وهو ما يؤكد بورديو باعتبار الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية تخضع إلى الاعتبار ، إذ يصعب تحديد نقطة البداية ونقطة النهاية للشباب عمرياً كما هو الشأن في تحديد نهاية للفقر وبداية للثراء⁽⁵⁹⁾. بقي التأكيد على أن تعريف الشباب يقتضي أصلاً الارتباط بالأوضاع والظروف والأحداث والسياقات الغير متجانسة، يرتبط فيها التعريف بما هو اقتصادي وفي علاقة بسوق الشغل ، وبما هو سياسي وفي علاقة بصياغة خيارات دولة سواء في التعليم أو في الصحة أو في الأمن الغذائي أو غيره، وبما هو ثقافي وفي علاقة بتزايد حدة الصراع بين الأجيال داخل المؤسسة الواحدة. فدراسته تقتضي الانتباه إلى التنوع والاختلاف الذي يجنبنا "نوع من اللغو الذي يجعلنا نحشر داخل المصطلح نفسه (عدة) عوالم اجتماعية بدل حشر ما هو بيولوجي في العالم الاجتماعي المتسم بالتنوع والتعدد⁽⁶⁰⁾ . فالشباب كمعطى بيولوجي يستبطن الاجتماعي و يصبح يتصرف وفق قدر استبطانه للمنظومة الاجتماعية السائدة في مجتمعه الأصل بفعل التطبع (l'habitus). فنكون بذلك إزاء نماذج شبابية متنوعة و مختلفة بحسب السياقات والأنساق الاجتماعية، الأمر الذي يجعل مفهوم الشباب عصي عن التعريف الدقيق.

الأمر الثالث و الذي يمثل أكثر أهمية هو أن الدلالات السوسيولوجية تحمل معها معنى الضرورة الاجتماعية التي تدمج الفرد داخل شبكة من العلاقات الاجتماعية و تجعله بشكل مباشر أو غير مباشر فاعل أساسي في مجال الفعل الاجتماعي. و عليه فإن الشباب قوة محركة للتغيير الاجتماعي و أن المؤسسة أياً كانت مؤسسة أسرة أم مؤسسة مهنية تعيش الصراع الذي يلعب دور الفاعل المستتر في دفع المؤسسة إلى التطور و التغيير⁽⁶¹⁾، و أن جدلية الصراع بين القديم و الجديد متجسدة دوماً في شريحتين اجتماعيتين. فمع تجدد الأفراد تختفي مكتسبات تراكمت و تتاح فرص جديدة لأفراد جدد و يصبح الاختفاء المستمر للفاعلين الاجتماعيين السابقين متضمناً في ذاته ظهوراً لفاعلين جدد وفق جدلية الصراع المستمر.

التعامل مع الظاهرة الشبابية إذ يقتضي التمييز بين الوصاية و الرعاية أو التأطير، فالشباب طرفاً من الصراع و ليس فقط ضحية له، فهو الأقدر على التعبير عن طموحاته و واقعه. إن هذه الفجوة بين خيارات الحكومات و بين تطلعات الشباب من شأنها أن تدعم ظاهرة صراع الأجيال، الذي يعتبر الوسط المهني أحد أفضل أطرها. فالشباب كفاعل حيوي و نشيط لا يتحدد إلا عبر احتجاجه على منطق النظام، أو بلغة توران عبر بحثه عن الاندماج الاجتماعي عن طريق التوظيف المهني، فالقطيعة هي بين الفاعل و النسق، أي بين صاحب الشهادة و سوق الشغل، وفي هذا السياق فإن حراكه في "مدن الذهب" اتسم بقيمة الفاعل في النسيج الاجتماعي و قدرته في الدفاع عن المعطى المحلي باعتباره نتاج لمسارنضالي اجتماعي محلي لا يتوقف وجوده على تدخل الدولة.

⁵⁹ - Pierre Bourdieu : la jeunesse n'est qu'un mot. Op.cit. p 143.

⁶⁰ - pierre Bourdieu : op.cit.p 145.

⁶¹ - George Simmel : la philosophie de l'argent. PUF. 2014.

وهو ما يحيلنا إلى مفهوم الحركة عند مافيزولي⁶²) و عودة المجتمع إلى بنية القبيلة باعتبارها إطار اجتماعي تقليدي يوجد في عدة أشكال منها القبلية و العروشية و في مفهوم الزعامة، من ذلك أن الحراك الذي شهده مجتمع الحوض المنجمي تحت مسمى الحراك الشعبي كانت روحه قبلية، جهوية و مناطقية تضع فيه الدولة موضع مساءلة و تصبح فيه المواطنة مورد الرزق الذي تضمنه له جماعات الانتماء.

مقابلة رقم 1: واقع الشباب في الوسط المهني وصراع مكونات مجتمع العمل.
(س.خ) هو شاب في منتصف العقد الثالث من عمره يعمل في جهة أم العرائس، وقع دمج في شركة فسفاط قفصة بعد وفاة والده الذي كان يعمل بنفس الشركة وهو الكفيل الوحيد لأسرته. تعود أقدمية (س.خ) إلى 8 سنوات وهو يعمل في مهمة معتبرة ولكن منذ وفاة والده و منذ أن دخل في مكانه يتعرض هذا الشاب إلى نوع من الظلم في مستوى توزيع المسؤوليات و على حد قوله "يبررها البعض بعدم الخبرة، و يبررها البعض الآخر بصغر سنه (37 سنة) و أن الوقت مازال أمامه ليتقلد مهام قيادية وليس من الضروري أن يرتقي في السلم المهني في وقت وجيز و يعتبر آخر أن فضل الشركة في توفير وظيفة له مكان والده في العمل و أن الارتقاء المهني ليس ضروري في مثل هذه الحالات". و يضيف (س.خ) معبرا على عدم رضاه "إن الميز داخل الشركة و المحسوبية الغير مبررة و تصنيف الموظفين على أساس صغير / كبير، قديم / جديد، صديق / غير صديق هو ورم ينخر المؤسسة من الداخل من ناحية و يسلب حقوق المجتمع العمالي من ناحية أخرى. فلا هو يكسب الشركة أرباح إضافية و لا يمنح العمال حقوقهم بحسب مقاييس يضبطها و يحددها القانون. و في الأخير تكون الخسارة مضاعفة لأنها في اتجاهين خسارة الشركة في عدم ترقية العامل الذي يفترض فيه انه يقدم الإضافة و خسارة المعني بالترقية لان عدم ترقيته تعني حيف و ظلم في حقه و -ربما- حافز على عدم مبالاته و استبطانه لثقافة العدائية في علاقة بالشركة ذاتها. إن المقاييس العمرية ليست من المقاييس العقلانية في مؤسسة العمل و المقياس الأساسي هو الكفاءة و الانضباط و القدرة على القيام بمهامه المهنية في كنف القانون و حسب التراتيب المعمول بها دون اعتبارات أخرى قد تخل بنسق سير الشركة و تساهم في خلق الفراغات بداخلها و ليس أدل على ذلك إلا ما تعيشه الشركة في هذه السنوات الصعبة، فالكل يطالب و الكل متوقف على الإنتاج و الكل خاسر من التعطل في الإنتاج. و يضيف قائلا "إننا نكاد نشك في وجود مستفيد من تعثر شركة فسفاط قفصة، فنسق النهب فيها سريع و نسق الإنتاج بطيء، و في الوقت نفسه لا أحد يتحمل مسؤولياته على الوجه الصحيح".
أجريت هذه المقابلة بتاريخ 2015/04/20

لقد كانت مطالب هذا الشاب تنسجم و تطلعاته كشاب مع الشعارات الرسمية مثل التمييز الايجابي و حق الجهات الداخلية في التنمية و إدماج خريجي التعليم العالي في الحياة المهنية و عدم جمهرة التعليم، و تطوير آليات التشغيل. هذا على مستوى التوافق و التمايز بين مجتمع الجنوب الغربي بخصوصياته الجيو-سوسولوجية و انعكاساته على العلاقة بالسلطة، أما على مستوى الشرائح الاجتماعية و علاقة الشباب في هذه الجهات بالسلطة فإن واقع الغبن و درجة التهميش قد جعل فئة الشباب و أصحاب الشهادات العليا بالخصوص أكثر قوة و اندفاعا و بالتالي أصبح فاعل اجتماعي له القدرة على التغيير و التفاوض و فرض مطالبه. و في كثير من الأحيان يغالي في مطالبه و كأنه في موقع قوة و يطلب ما لم تقدر الدولة على توفيره، كأن تستوعب شركة فسفاط قفصة من المتنبئين أكثر من طاقتها. و اللافت للانتباه أن البطالة أخذت نوعان على مستوى الحوض المنجمي: نوع خارج مجال العمل وهو غياب لإمكانية الإدماج المهني و الإبقاء على هامش سوق الشغل و المتسبب فيه أساسا هو المشغل دولة أو شركة، و نوع داخل مجال العمل وهو وجود شغل و غياب الإنتاج أو تعطله و تقطعه أو تباطؤ

⁶² - سميحة حامدي: الحركة الاجتماعية بالحوض المنجمي 2008: الشباب و ملامح فاعل صاعد. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. 2013/2012. ص 23.

نسقه وهو العطالة المهنية المتسبب فيها هو الأجير نتيجة استبطانه لعدائية الدولة وتمثلاته لمنتوج لا يعود عليه بالمصلحة ولا يتمتع بخيراته. فمدن الحوض المنجني لأهميتها في الجنوب الغربي من ناحية ، ولحجم المشاكل العالقة في هذا المجتمع المحلي و الثروات المنجمية و البشرية المتوفرة هناك من ناحية أخرى، تكشف أن هناك مفارقة ، وهو أن الثروة المنجمية و البشرية و حجم الظواهر الاجتماعية من فقر و بطالة و تهميش و تزايد حركة الهجرة الداخلية و مشاكل بيئية و ما ينتج عنها من أمراض خطيرة تعصف بحياة الأفراد و الجماعات تشكل فجوة بين تطلعات الشباب و واقع الحال بالجنوب الغربي و تكشف ثغرة في الوعي الجمعي للنخب الحاكمة و التي تؤكد القولة الشهيرة لرجل دولة "إذا كان هناك منصب شاغر و مائة مترشح له، نخلق عائقا و 99 غاضبا"⁽⁶³⁾.

أما على مستوى مناخ العمل الداخلي ، فإن المغالاة في المطالب مردها اتساع الشرخ بين جيلين الأول إطارات عليا لهم نفوذ على مستوى الإدارة و لهم أقدمية في العمل تمنحهم سلطة و تكسبهم أكثر قدرة على المناورة و اللعب بالنار، أما الثاني فهم أصلا من شريحة الشباب فيهم من العملة المختصون و لا يتم تشريكهم في صياغة القرار و فيهم من هو منتدب شكلا و يعيش عطالة مهنية مضمونا.

مقابلة رقم 2:العنصر البشري ورأسمال المؤسسة.

(م. س) هو رجل و أب لأسرة تتكون من 4 أبناء وهو يعيش مع الوالدين في أسرة موسعة يبلغ من العمر 43 سنة وهو عامل في شركة فسفاط قفصة و في الوقت نفسه طالب يزاول دراسته في جامعة قفصة له أقدمية في عمله تصل إلى 12 سنة و يرى "أن الشركة رغم أن رأسمالها المادي له أهمية بالغة و أن الثروة المنجمية و مصادر الطاقة تعتبر مصدر قوة لهذه الشركة، و أن الجهات المعنية باستيراد إنتاج الشركة معتبرة من زاوية التسعيرة و من زاوية الانضباط و الخلاص في الأجل" و يستطرد (م.س) فيقول "ولكن المسكوت عنه في الشركة هو الحجم الهائل للعمال و الموظفون و الإطارات العليا و تنوعها في مستوى الكفاءة و المردود. فرغم وجود العنصر البشري الذي له دور هام في الشركة و منضبط في العمل و مواظب في الحضور و له كفاءة عالية تحسب لصالح الشركة، فإنه في المقابل – و في أغلب الأحيان- فان هذا العنصر البشري يعيد إنتاج سلوك مهني يقوم على ارتفاع المطالبية و عدم الانضباط الحضور و كثرة العطل بغطاء قانوني و تحت مسميات عدة، فضلا على عدم المسؤولية أثناء العمل و الإهمال". كما يضيف قائلا " و على الضفة الأخرى من الشركة فان الطاقم المسير و الطرف المسؤول على صياغة إستراتيجية للشركة لا يريد – و ربما لا يدرك – إعطاء قيمة للعنصر البشري و أهمية تأطيره لتأمين حسن سير الشركة، فزاوية نظره محدودة و ليست إستراتيجية و تنحصر في ضبط المداخل المادية دون غيرها في تصور يقوم على كوجيتو "المال قوام الأعمال" و أن ما تبقى مسائل ثانوية جانبية مكمل للقدرة المالية للشركة. كما انه في بعض الحالات نكون إزاء مغالاة في معاملة اليد العاملة عبر طرق تحفيز تؤدي بالعامل إلى عكس ما يصبو إليه الإطار الإداري كأن يمنح وصل مادي قيمته تفوق مائة دينار لقضاء المستحقات الغذائية من المغازة العامة في كل شهر، أو أن تكون شبكة العلاقات لاشكلية تغلب عليها القرابة و المحسوبية يغادر بمقتضاها العامل العمل قبل نهاية الوقت القانوني أو يباشر عمله في وقت متأخر أو كثرة تقطع العمل أثناء اليوم و عدم الالتزام بتوقيت العمل و ضوابطه أو استغلال سيارات الإدارة في الحياة اليومية و في شؤون أسرة الأمر الذي يثقل كاهل الشركة و يضاعف نفقاتها على منظورها بدون وجه حق".

أجريت المقابلة بتاريخ : 2015/03/26

فالإقصاء لدى الشباب لا يخلق الهزيمة بقدر ما يكون مصدر قوة يتحول بمقتضاها الشاب إلى فاعل اجتماعي يستند على الأسرة و العرش و الحي، تماما مثل أحداث فرنسا ماي 1968 حيث كان الحراك

⁶³ - احمد التليلي: راند الفكر الديمقراطي. ابولينا. ط 2013. ص 23.

الطلابي يستمد قوته و صبره و إصراره على الدفاع عن حقوقه من الأسرة كمكون أساسي في النسيج الاجتماعي و يؤسس لهوية جديدة قوامها التمرد و الحراك الاحتجاجي و ردة الفعل و رفض ما هو كائن.

و بالتالي فان ثورة أصحاب الرأسمال المدرسي مثلت في الحوض المنجمي فعل مضاد لانتزاع اعتراف بالتميز داخل الحقل المهني، و عليه ظلت شركة فسفاط قفصة محل أطماع الجميع لأهمية المرتب فيها و امتيازاتها المادية و المعنوية، فضلا على قلة أو غياب الصرامة في تطبيق القانون فيها، بتعلة أن الدولة هي وحدها ستتحمل خسائر الشركة دون غيرها، الأمر الذي يجعل المجتمع العمالي غير معني بمستقبل الشركة عملا بالقول المأثور "رزق الباي". يعتبر الوسط المهني أحد أهم مجالات الفعل الاجتماعي في مجتمع. المخاطرة société de risque و تعادل أهميته أهمية الشباب باعتباره قوة إنتاج هامة تلتقي خصائصه مع طبيعة هذا المجتمع ذاته، الأمر الذي يجعل منه مبحثا حيويا في المقاربات السوسيولوجية التي تشتغل على العمل و التنظيمات و الرأسمال البشري المهني على وجه الخصوص. فالوسط المهني يعرف تنافسية غير مسبوقة للسيطرة على السوق الاستهلاكية و استقطاب المجتمع الاستهلاكي، بما تعنيه التنافسية حسب Michel porter بأنها تنشأ أساسا من القيمة التي استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لربائنها بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واع الزيادة السعرية المفروضة (64).

أما عن قيمة الرأسمال البشري و كفاءته التنظيمية الإستراتيجية، فهو توليفة من المهارات و التكنولوجيات التي تساهم بطريقة تفسيرية في القيمة المضافة للمنتج النهائي (65)، فتتمين الرأسمال البشري يعتبر من العلامات الإستراتيجية الوطنية للتشغيل و يكون ذلك عبر تحسين أداء منظومة التكوين الأساسي و المهني و يتم ذلك عبر صيغ عديدة أهمها، تحفيز أداء مختلف أنواع الكفاءات المكتسبة و مراجعة منظومة التكوين المهني و الاهتمام بالموارد البشرية باعتبارها رأسمال قار للمؤسسة (66) و تحسين الإطار التنظيمي لمجال العمل و تحسين نظام تبادل المعلومة و الوساطة و التوجيه. و مؤسسة الإستراتيجية الوطنية لرعاية الموارد البشرية داخل المؤسسات الإنتاجية و تحسين التكوين قيد النشاط أو ما يعرف بالتكوين المستمر.

فعندما يزيد حجم السكان خلال 4 سنوات 56.9 ألف ساكن في أريانة مقابل 14.6 ألف ساكن في قفصة هذا يبين اختلال توازن بين الجهات بفارق يقدر ب 42.3 ألف ساكن في جانبه الديمغرافي و يكشف في جانبه الاجتماعي و الاقتصادي و الخدماتي ما أتيح من بنية تحتية و مركزية إدارية و سهولة الأداء الوظيفي في أريانة الولاية الجاذبة للسكان مقابل صعوبة العيش و غياب للبنية التحتية و زيادة في حجم العراقيل للمواطن في أبسط حاجاته المعيشية في قفصة الولاية الطاردة للسكان، فالفرضية القائلة بضرورة تمتع المجتمع المحلي بالثروات المتاحة له محليا تبدو غير ذي جدوى خصوصا إذا ما نظرنا إلى نصيب المدن التي يستخرج منها الفسفاط و مصادر الطاقة، فعلى سبيل المثال يعتبر نصيب المدن المصنفة كمنتجة للثروات المنجمية من التشغيل في قطاع الطاقة و المناجم ضعيف لا يتعدى 6.04% من اليد العاملة النشيطة و الأكثر من 15 سنة في مدينة المتلوي، بمعنى أن ما يفوق 90% من سكان هذه المدينة يشتغل في قطاعات أخرى و في أحسن الأحوال. إن ما يعيشه بعض العمال في شركة الفسفاط له تأثير بالغ على النموذج الأسري، تتداخل بمقتضاه مشاكل الأسرة مع مشاكل الحياة المهنية و تصبح النتيجة مباشرة بين مناخ العمل و المعيش الأسري. و قد بينت بعض الدراسات

64 - Michel Porter : l'avantage concurrentiel. Paris. Dunod. 2000. P8.

65 - Marcel coté, Marie-Claire Malo : la gestion stratégique. Ed Gaeta Morin. Canada. 2002. P100.

66 - jacques grisé : les ressources humaines en tant que source d'avantage concurrentiel durable. Ed organisation.2001. p61.

الترباط القوي في مستوى التكامل بين الحياة المهنية و الحياة الخاصة و اهتمامات الأجير الذي لا يفصل عادة بين المعيش في مؤسسة الأسرة و المعيش في مؤسسة العمل. فالاجتماعي يتدخل بشكل لافت للانتباه في المهني و يؤثر فيه بمستويات متباينة حسب السياق.

2-1- الوسط المهني في شركة فسفاط قفصة و الضغوطات المهنية :

لعل من أصعب السياقات التي تمر بها المؤسسات الاقتصادية هو السياق الحالي، فالسرعة و الخيال و المرونة و الابتكار و المخاطرة هي كلها دلالات لمُدلول واحد وهو المؤسسات المنتجة. فلا المركزية مازالت مجدية و لا التسلسل الإداري الهرمي لزال يحترم بحكم تسارع نسق الإنتاج و ضرورة وصول المعلومة في الإبان. كما أنه كثير من الأعمال الروتينية أصبحت متناقضة مع روح العصر و يطبقا العمل ، الأمر الذي يستدعي ضرورة تفهم المخاطر و التحديات المحيطة بمؤسساتنا و العمل على مواجهتها بفعالية و كفاءة. إن نموذج شركة فسفاط قفصة تعاني صراعات و توترات سببها الرئيسي عدم الاستعداد و عدم وجود المرونة الكافية للتكيف مع المحيط الاجتماعي الذي ترتبط به ، فالأساليب الإدارية أغلبها لا تتوافق و البيئة الحاضرة، إذ رغم كثرة الحوافز التي تضعها على ذمة المجتمع العمالي إلا أن هذا الأخير لا يعبر على الرضا نتيجة توزيع المسؤوليات و تحفيز العمال بدون معقولية تحدد فعل أصحاب القرار.

ويقدم النقابي احمد تليلي توصيفا بقوله "إن الطباع تغيرت تماما حسب معطيات المرحلة. فالعمل أصبح محل إهمال تام في المكاتب و المعامل حيث ينقضي الوقت في قراءة الجرائد في الصباح و في التعليق عليها بعد الظهر"⁽⁶⁷⁾.

تحيل البيروقراطية على قلة المرونة و كثرة التعقيدات و بطء الإجراءات و عدم مجارات المتغيرات المجتمعية و الاقتصادية وهي مفهوم مرادف للروتين و الرتابة و الهرمية و قد يرجع السبب في تطور التنظيم الصناعي و تدخل الدولة عبر سن القوانين و التشريعات و زيادة الأزمات الاقتصادية فهي "ماكيا فيلية اقتصادية" تسعى إلى تأسيس سلطة مركزة (فرض الرقابة في التنظيم) و ممرضة تدير الاقتصاد و تشرف على كامل دواليبه. وهي نظام يرفض التغيير أو يتغير ببطء و الاعتقاد أن أي تغيير هو ضرب من ضروب التهور. و أن سلطة البيروقراطي احتكارية لأنه يحصل على معلومات لا تكون غالبا متاحة للآخرين.

و في علاقة بشريحة الشباب فإنهم عادة يتذمرون من الروتين فالشباب ليس أداة طيعة في يد أصحاب القرار، و أنهم كلما تقدموا في السن إلا و كانوا أكثر تشبها بالقوانين المنظمة للعمل و القواعد المهنية الضابطة لسلوكهم. إن بيروقراطية العمل تعيش صراعا مع ثقافة العمال الذين يسعون دوما إلى تطوير قواعد التنظيم و مقاييس الترقية المهنية و سبل التحفيز المهني. ولعل ما يعاب على شركة فسفاط قفصة وهو ما يرفضه الشباب أيضا هو الاهتمام بالوسائل أكثر من الاهتمام بالنتائج أو الأهداف ، أي الاهتمام بما هو شكلي و غط الطرف على - أو التقليل من أهمية - ما هو لا شكلي - كثرة التبرعات و دفع أموال كثيرة في الفنادق الفخمة و إجراء تبرعات في الغرب و تخصيص عدد هام من السيارات لأغلب الموظفين-، تظهر تجلياتها في التركيز على أهمية المكانة المرموقة في صلب الإدارة و أهمية المكانة أو الموقع بأكثر دقة في الهرم الإداري. كما أن النموذج البيروقراطي يسلب الأفراد قدرتهم على التفكير الخلاق لأنها تفقد هاشم الفعل و الحرية في مجال العمل. و بموجب تفكير العمال كأفراد تتعثر الإدارة و تحجب الرؤية عن مستقبل الشركة فيما يتعلق بالوسائل البديلة و سبل التطوير من الداخل. إن شريحة الشباب في هذا السياق رافضة للتقوّل و الرقابة و الإشراف باعتبارها مقاييس تعزز

⁶⁷ - احمد التليلي. راند الفكر الديمقراطي. ص 34.

انحراف السلوك الفردي. كما أن زيادة مستوى الرقابة يجعل العمال يعتقدون أنهم موضع استغلال و يولد هذا ضربا من ضروب التوتر والصراع المستمر بين أعضاء التنظيم. إن مصدر الروتين هو تأثير جماعة العمل في الفرد، تلك الجماعة التي تفرض تقاليداً على أي عضو جديد فيها. فالروتين و التعقيد في الحياة المهنية ذات الطابع البيروقراطي من العناصر المتشابهة التي تدور في "حلقة مفرغة"، زد على ذلك أن الحراك المهني له طابع شكلي لا يتعلق بالضرورة بمصلحة المؤسسة و الدليل على ذلك انه يرتبط بانقضاء مدة قانونية أكثر مما يرتبط بدراسة عملية لمستوى الكفاءة أو الفعالية لصاحب الترقية.

2-2- واقع الشباب و هامش الإبداع في مجال العمل:

يقول احمد التليلي في إحدى رسائله التنويرية عندما كان عضو لجنة مركزية في الاتحاد العام التونسي للشغل "أن التبصر في أبسط مفهومه يملي علينا أن نترك للشباب أكبر قدر ممكن من الحرية إذ بدون ذلك لا يستطيع أن يتفتح و ينمي كل ملكاته الطبيعية. إن الحكمة كل الحكمة تكمن في حسن التقدير و لا بد في هذا المجال من التمييز بين التوجيه الرصين و الاستبدادية التي تولد الثورة"⁽⁶⁸⁾.

فالإبداع شرطه التأسيسي هو هامش الحرية الذي يمنح للفرد، هو القدرة على جمع الأفكار بطريقة فريدة و تأسيس علاقات متميزة بينها، هو مسار فكري ينطلق من الوعي بالمشكل فتصور الحل ثم تنفيذ الحل عبر العمل بطريقة خلاقة و ممنهجة. على أن يكون في علاقة بدوافع فردية و مصالح مهنية يتعلق بعضها بالحوافز و المكافآت المادية و بعضها الآخر بحاجة الفرد في البحث و التنقيب و رفض الموجود و الحاجة لاكتساب المعارف و الخبرات و تحقيق التوازن بين التوتر و ضبط الذات. غير أن هذه العملية ليست يسيرة في سياق مهني غير مهيكل، فشركة فسفاط قفصة هي إطار مهني تعيب فيه هذه الشروط رغم أهميتها و تاريخها و حجمها. فالرغبة في التوظيف فيها أساسه أهمية المرتب و الحوافز المعتمدة، أما خلافاً لذلك فهي قاتلة من حيث غياب الشفافية و غياب الصرامة أثناء فترات التكوين و الانضباط الحضور و غيره. بقي التأكيد على أن العمل الشبكي له حضور قوي وهو سلعة رائجة في الحوض المنجمي يهدف إلى تحصين الجماعات الصغيرة في العمل من قرارات الأعراف الجائرة، و يستهدف المسئولون و كبار الأعراف و ربما مصالح الدولة و ضرب الاقتصاد الوطني عبر عدم الانضباط المهني و كثرة التغيب و التحيل في تسجيل الساعات الزائدة - يتم تسجيل الساعات الزائدة بشكل اعتباطي و تخصص لها أموال. فمن شروط الإبداع هو وجود بيئة مهنية مناسبة تشجع على المنافسة البناءة، فضلاً على وجود نظام فعال للحوافز و المكافآت و قيم تتناسب مع التغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي للمؤسسة و المستوى المتعلق بمحيطها الاجتماعي. و العملية الإبداعية مطلب ضروري لأنها الضامن لمحافظة المؤسسة على مزاياها التنافسية و من تطبيقاتها تطوير الإنتاج تقديم أفكار تسويقية أو في وضع إجراءات و قواعد تسهل تدفق العمل و تطوير مقاييس التقييم و تطوير أداء العمال.

أما عن معوقات الإبداع فهي أساساً كثرة المعوقات و الضوابط المهنية التي تجعل الشركة متحفظة من ما هو جديد و متجنباً للمخاطر زيادة عن اللزوم و تسعى إلى ضبط هامش الفعل و تحديده بدقة و مقاومة التغيير و غياب التحفيز و منظومة الردع و التشبث بالجانب الشكلي ناهيك أن الفرد المبدع قد يضطر في كثير من الأحيان إلى التخلي عن أفكاره لينصاع للأوامر الصادرة إليه مما يخلق لديه نوعاً من التوتر و القلق الذي يكون بدوره مفيداً و ضرورياً في المراحل الأولى من الإبداع. إن أنجع الطرق في التسيير السوي للمؤسسة و ضمان مردوديتها هو طريقة العصف الذهني التي ابتدعها أوسبورن و التي يغيب فيها نقد أي فكرة مع استعراض أكبر قدر من الأفكار

⁶⁸ - احمد التليلي: راند الفكر الديمقراطي. ص24.

تطويرها عبر توالد الأفكار عن بعضها البعض ، ثم اختيار الفكرة الأنسب و الأكثر نضجا عبر مسير مجموعة الأفراد. و من هنا نصل إلى أهمية دور القادة في العمل على التغيير و التخلص من الجمود وفق تصور ماكس فيبر و لا يكون ذلك ممكنا إلا بإشراكهم في العمل و في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل عندها فقط يلاحظ أن التغيير يتطلب التدريب و التعليم، القليل من التنظيم الرأسي و القليل جدا من ممارسة السلطة و القوة و الابتعاد عن التخصص و تعددية المواهب و الكفاءات مع مرونة الأنظمة. و الابتعاد عن العمالة الفائضة التي تشكل غالبا مصدرا من مصادر البطالة المقنعة و تحويل الفائض من العاملين إلى وظائف استحدثت لاحقا، أو خلق مجالات فعل أخرى للأعراف تتيح لهم استغلال من هم في حالة عمالة فائضة بموجب أن الشركة ليست في حاجة لخدمتهم.

فالشركة إذن مجال خلق لبدائل في التنظيم و التسيير خاصة إذا كان أغلب نسبة المشتغلين فيها من الشباب و ذلك بالتنظيم المفتوح الذي يقوم على تشجيع الفئات الشبابية المبدعة و الخلاقة و على التأقلم و التكيف المرتبط بالذكاء و يبتعد هذا التنظيم الجديد عن الروتين و يهتم أكثر بتنمية مواهب العاملين و قدراتهم ليصبح العامل صاحب مهارات متعددة عوضا عن تخصصه في مجال واحد و يسهم في تحقيق التفاعل بين مختلف الأفراد لتصبح العلاقات المهنية مصدرا هاما من مصادر تنمية الشركة و مواردها البشرية لأن تلك المجموعات تعمل على أساس متناسق الأجزاء (عضوي) بدل من العمل بصورة روتينية خالية من التفكير (آلية). فالتنسيق بين قدرات الفرد و مؤهلاته و متطلبات العمل الخاص بكل مستوى أمر ضروري و لا يمكن لكل ذلك أن يتحقق ما لم تتم الاستعانة بمبدأ الفرق التي تدار ذاتيا و إعطائها الحرية في التخطيط و التنفيذ. فالمؤسسات ذات النظام المرن هي وحدها التي تحفز على الإبداع و تشجعه و تشجع الأفكار الجديدة بتقديم مكافآت لتحمل المخاطر وتحقيق الإضافة.

مراجع باللغة العربية:

1. الرقيق فتحي: من مرونة العمل إلى مدينة المشاريع. مقارنة سوسيولوجية. دار محمد علي للنشر بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاء قس. صفاقس تونس 2009.
2. تليلي احمد: رائد الفكر الديمقراطي. أوراق الفكر الديمقراطي عدد 1. مؤسسة احمد تليلي للفكر الديمقراطي. أبولونيا 2013.
3. المعهد الوطني للإحصاء. إحصائيات 2014.
4. خشيب جلال: بين النمو والتنمية الاقتصادية. شبكة الالوكة: www.alukah.net
5. حامدي سميحة: الحركة الاجتماعية بالحوض المنجني 2008: الشباب و ملامح فاعل صاعد. ماجستير بحث في علم الاجتماع.

مراجع باللغة الفرنسية:

1. BOLTANSKI, I ; Chiappello, e : le nouvel esprit du capitalisme. Paris ; Gallimard ; 1999.
2. CHANDLER Dupont Alfred : stratégie et structures de l'entreprise. Paris. Organisation. 1989
3. CROZIER, Michel et Freiberg Erhard : l'acteur et le système. Seuil. Paris. 1977.
4. GEORGE Simmel : la philosophie de l'argent. PUF. 2014.
5. JACQUE grisé : les ressources humaines en tant que source d'avantage concurrentiel durable. ED organisation. 2001.
6. PIERRE Bourdieu : la jeunesse n'est qu'un mot. In question de sociologie. Ed minuit. Paris. 1984.
7. MARCEL coté, Marie-Claire Malo : la gestion stratégique. Ed Gaeto Morin. Canada. 2002.
8. MERKLE pierre : sociologie des réseaux sociaux. Paris. Ed, la découverte. 2004.
9. MICHEL porter : l'avantage concurrentiel. Paris. Dunod. 2000.
10. Stéphane gallioz : force physique et féminisation des métiers du bâtiment ; consulté l'internet : www.cairn.info

الشباب وتكافؤ فرص التمكين في منظومة تنمية الموارد البشرية
(قراءة حسب مقارنة النوع الاجتماعي في نتائج التعداد السكان والسكنى 2014)

الحبيب النّهدي
مساعد التعليم العالي باحث ملحق بالكريديف
تونس

البريد الإلكتروني:
nahdi.habib@yahoo.fr

الملخص

نحاول قراءة نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حسب مقارنة النوع الاجتماعي في علاقة بمفهوم تمكين الشباب في منظومة تنمية الموارد البشرية. وناقش القضية بالبحث في أسباب عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين بإرجاعه إلى الهيمنة الذكورية وما تعانيه المرأة نتيجة لذلك من أمية وتمييز واستغلال في العمل أكثر مما يعانيه الرجل. لنخلص إلى عرض مقترحات على الجهات الرسمية لتقليص الفوارق بين الجنسين ببعث مشاريع تنمية لاستثمار الشباب واعتباره موردا بشريا للكل حظ فيه ضمن شروط عادلة. سعيانا إلى المروحة بين المنهج الكمي والنوعي انطلاقا من مؤشرات إحصائية مدعمة ببعض التقارير المتعلقة بالشباب، فضلا عن معاينتنا الميدانية لوضعيات في سياق تاريخي جيو-سياسي يساعد على توخي منهج شمولي استنباطي لتحويل ما استخلصناه من معطيات إلى فرضيات يتم التحقق منها لاحقا.

توصلنا إلى نتائج أهمها إبراز أهمية الشباب في منظومة الموارد البشرية باعتباره محركا أساسيا للتنمية و اخترنا معالجة الإشكالية المحورية المتعلقة بمدى تكافؤ فرص التمكين بين الجنسين وحق الأجيال في استثمار الموارد الطبيعية وتنمية دور المرأة ومكانتها في بعث مشاريع تحقق استقلاليتها وتعيد تشكيل علاقات المساواة والاستقلالية والكفاءة مع الرجل. نوصي بضرورة تأسيس النوع الاجتماعي بما يكفل تمكين متكافئ بين الجنسين ضمن المخطط الخماسي (2016-2020) بالربط بين التعليم والمسارات المهنية وسوق الشغل بما يضمن حقوق الشباب وتدعيم مواطنته وتدخل الدولة في القطاع غير النظامي بما يحقق التوازن بينه وبين القطاع النظامي ودفع الشباب للاستثمار البيئي باعتباره رهانا مستقبليا سيما الطاقة... والماء خاصة.

الكلمات الدالة: الشباب – النوع الاجتماعي – تكافؤ الفرص بين الجنسين – التمكين- المسارات المهنية

Abstract

Throughout this paper, we attempted to read the results of the 2014 General Census of Population and Housing based on the gender approach.

We tried to critically discuss the issue and dig deep into the causes of inequality between the sexes in the Human Resource (HR) development system. We found out that this inequality was mainly due to 1) male domination, and 2) globalization. We also realized that the outcomes of the January 14th, 2011 were the reluctance of the youth to be active in the public affairs and the expansion of the informal sector at the expense of the public sector

We concluded with practical proposals for the concerned authorities.

We treated the issue based on the qualitative and quantitative approaches supported with statistical indicators and reports about the youth, and field visits in an attempt to build up a comprehensive approach which could convert data into verifiable hypotheses.

We came up with the following important results: 1) the importance of the youth in the HR system and 2) the seminal role woman can play in implementing projects, as in water and energy, and reshaping gender equality in employment, and woman's independence.

We recommend to 1) institutionalize gender equality in employment in the next five year development plan; 2) create a solid link between education outlets and career development on the one hand and the job market on the other and finally establish a balance between the formal and informal sectors.

Keywords: youth-gender-equal opportunities between sexes- empowerment-careers

الشباب وتكافؤ فرص التمكين في منظومة تنمية الموارد البشرية (قراءة حسب مقارنة النوع الاجتماعي في نتائج التعداد السكان والسكنى 2014)

الاطار الجيو-سياسي العام للمسألة الشبابية

استنتجت بعض التقارير⁶⁹ فشل التنمية في معالجة قضايا الشباب⁷⁰. حيث أثبت الوقائع أننا إزاء منوال تنموي شكلي formel تتحكم فيه قوى استغلالية تحتكر الهيمنة على الثروة⁷¹ ولا تقدر إحداث مسارات مهنية أكثر تشغيلية⁷² وهو ما أدى إلى "سوء تأهيل بنيوي للجيل"⁷³ الذي يمثل أغلبية فئات شابة فقيرة مقصية ومهمشة ووضع سياسي استحال عليه الخروج من أزيماته في دولة بدت كأتها فقدت بسط سيطرتها خاصة على حدودها في ظلّ تفجر الأوضاع في كلّ من ليبيا ومصر وسوريا ومصر واليمن.

ولئن ضخ الانتقال الديمقراطي بعد ما آلت إليه الأوضاع في جانفي 2011 آمالا للشباب فإنّها سرعان ما تحطمت على صخرة الواقع بسبب عدم نشر ثقافة تدفع القوى الفاعلة في تغيير السياسات فإذا به ينقلب من مشاركته في الحراك الثوري منذ 17 ديسمبر 2010 إلى تراجع دوره في العملية الديمقراطية فلم يثق في سياسة عجزت في حلّ مشاكله. فكان عزوفه عن الانتخابات⁷⁴ وعن الشأن العام ووجد ضالته في القطاع غير الشكلي informel⁷⁵ الذي يصعب مراقبته. ولئن وقّر فرص عمل فإنه دفع به في نفس الوقت إلى الانتماء إلى جماعات خارج القانون مما ساهم في سهولة تدفق الأموال والبضائع والأشخاص (فوضى السوق والحدود (قوارب الموت واللاجئين) وتفجر المعلومات (عبر الوسائط المتعددة: عالم الشباب الافتراضي الذي يجعله يحلم ويحاول أن ينفذ فيتمرد ويثور أمام من يتمتعون بفائض اللذة وهو يموت حرمانا) وهذا ما أثر في الشباب ومكانته وتفاقم لديه العنف والجريمة واستفحلت عنده معضلة البطالة⁷⁶ وازدادت أوضاعه سوء فأصبح التهديد بالانتحار احتجاجا يثير الانتباه وأصبح يوما بعد يوم فريسة الهجرة السرية والتهريب والإرهاب والمتاجرة به .

⁶⁹ Vers un nouveau modèle économique pour la Tunisie Déterminer les contraintes majeures à une croissance généralisée une étude conjointe effectuée par : la Banque africaine de développement le gouvernement tunisienne le gouvernement des Etats-Unis 2013 p : 47

التقرير حول "واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014" فريق الاعداد بثينة قريعب وجورجيا ديباولي Giorgia Depaoli الاتحاد الاروبي

⁷⁰ كان ذلك بإحداث صندوق 21-21 والمرصد الوطني للشباب 2002

⁷¹ راجع في هذا الصدد عصمت سيف الدولة: الشباب العربي والهوية مشكلة انتماء" دار البراق للنشر بلا تاريخ ص: 9

⁷² خواجه، احمد : "الممارسات الثقافية ودورها في اندلاع الثورة في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين" في كتاب الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية مجموعة من المؤلفين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات من خلال بحثه الميداني " تشبّه الشباب بالمدرسة باعتبارها محرك اجتماعي وبين انتقادهم للمنظومة التربوية ككل التي تدفع المتخرجين إلى التهميش" ص: 203 كما أشار إلى أن "الشباب في سيدي بوزيد والقصرين دخل منذ أكثر من عشرية في أزمة اجتماعية ثقافية جعلته ينظر بصورة سلبية إلى المدرسة وإلى قيمة التكوين الذي حصل عليه فيها وأحد المحاور الأساسية لهذا التصور هو القطيعة التي يحس بها بين ما يحصل عليه من معارف نظرية في المدرسة وما يحتاجه إليه عملياً في سوق الشغل" ص: 205

⁷³ استعرنا عبارة بيريورديو راجع: Pierre Bourdieu : Question de sociologie Editions CERES productions Tunis 1993 p : 143 La « jeunesse » n'est qu'un mot p 143

⁷⁴ الأحمر المولدي: مغزى أن يتخلف الشباب عن التصويت في أم المعارك السياسية افتتاحية جريدة المغرب (تونس) الثلاثاء 04 نوفمبر 2014 ص: 2

⁷⁵ القطاع غير الشكلي أو اللاشكلي : عمل مستقل غير مستمر أصبح بعد 14 جانفي بدر أموالا طائلة لأنه لا يخضع لمراقبة الدولة يشغل النساء والأطفال دون الأجر الأدنى من الصعوبة تقييمه كميا فالمرأة تعمل في المنزل وفي الفلاحة وفي الصناعة "

⁷⁶ أكدت دراسة حديثة قام بها البنك الدولي بالتعاون مع المرصد الوطني للشباب أن الشباب يعاني البطالة والإحباط وحضور محمود في المشاركة السياسية وأصبح مجال تواجده هي شبكة التواصل الاجتماعي.

وكل هذه الصعوبات وضعت تحديات أمام الدولة والمجتمع لا يمكن الخروج من مأزقها إلا بالربط بين المعطى الديموغرافي والمعطى التنموي لأنّ الشباب لا يزال يمثل القاعدة الهرمية الاوسع لسكان البلاد التونسية وهو يعني انه في قلب التحولات الاجتماعية المصيرية وكل إهمال أو تدجين ستكون انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي ولا بد بالتالي من أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار عند هندسة المخطط الخماسي الذي شرع في إعداده للفترة القادمة (2016-2020) والذي يقتضى ضرورة إعادة النظر في علاقة التنمية بما يقلّص من نفوذ قوى القطاع غير الشكلي سواء كانت شبكات أم أفراد (مع الإشارة إلى انها أصبحت تضم نساء وأطفال) تتحكم في نسقه وتستثمر في إعادة إنتاجه دون أن يضعوا في اعتبارهم حدود الدولة ولا القوانين التي تنظم التصرف في مجالها وفق ما يحقق سيادتها أي باعتبارهم مواطنين⁷⁷ لهم حقوق وعليهم واجبات وليسوا مواطنين بلا دولة⁷⁸.

لقد تأكّدت الحاجة اليوم إلى تضافر الجهود على الصعيد الدولي والإقليمي والإفريقي والمغاربي لضبط شراكة تعاون من أجل معالجة قضايا الشباب وتحقيق الأمن (لأننا انتقلنا من مشكلات سببها اختلال النظام الاجتماعي يكون انعكاسها على الفرد فحسب) إلى ما هو أخطر ذلك الذي يهدد كياناتنا الاجتماعية من خلال ما يظهره من سلوك متوحش يمس أمن المجتمع ككل دون تمييز ويفجر التناقضات بين الفرد وعائلته وهويته مما عمق قضاياها وصعب إدماجه في النسق الاقتصادي والاجتماعي⁷⁹ وكانت أغلب التقارير العلمية حول التنمية الإنسانية العربية انتهت ونهت لذلك⁸⁰ وضبطت مؤشرات جعلتها من الأولويات المطلقة لأي خروج من التخلف من بين ما يمكن ذكره: متغير العمر المتوقع عند الميلاد والنوع الاجتماعي - التحصيل العلمي - مقياس الحرية - مؤشرات الاتصال بشبكة الانترنت - ومؤشرات تلوث البيئة

ولئن كانت هذه المؤشرات ذات علاقة جدلية لا يمكن الفصل بينها فإن اختيارنا مقياس تمكين النوع الاجتماعي له ما يبرره فنحن أمام تطور كفي للدراسات المتخصصة حول المرأة وسياسات تدعي مناصرة حقوقها في حين أن مدى توصلها للقوة في مجتمع يعكس قصور تمكينها⁸¹ أدى بمنظمات نسائية إلى المطالبة بتفعيل فصول دستور 2014 وتغيير مجلة الشغل والاحوال الشخصية حتى تستجيب لمبدأ التناسف (الولاية، المهر، الإرث وتساوي الاجر....) كما أن البحوث المتعلقة بالشباب نادرا ما تطرقت إلى مسألة النوع الاجتماعي من زاوية نقدية تبحث في الأسباب الجذرية في عدم تكافؤ الفرص الناتجة عن سيرورة الواقع الذي تتحكم فيه الهيمنة الذكورية والهيمنة الطبقية وما ميز المرحلة الانتقالية اختصار أزمة مجتمع في ما هو سياسي ولكن في أغلب التحاليل يتعل المرأة في مأزق وبالتالي فإن المشكل الوحيد الذي من خلاله نقدر على فهم التغيرات

⁷⁷ "الشباب والمسؤولية المواطنة" هو شعار منظمة الأمم المتحدة هذا العام 2015

⁷⁸ أكد دريدا على وجود أزمة في الدولة وعلى انهيار لمنظومة حقوق الإنسان حسب رأيه يجب وضع اتفاقيات بين الدول حتى لا يصبح الحديث عن مواطن بلا دولة وأشار إلى ضرورة التضامن ذلك بتأسيس مدن للجوء وشبكات مساندة للمهاجرين خاصة المنقّفين منهم راجع Jacques Derrida : Cosmopolites de tous les pays encore un effort Galilée Paris 1997

⁷⁹ Actes du Colloque Jeunesse et Changement Social Tunis 8-13 Novembre 1982 Cahier SERES Série Sociologie N10 Centre d'Etudes et Recherches Economiques et Sociales 1984 Deuxième Edition Publication de l'institut Nationale des Sciences de l'Education Avril 1977 Abedkader Zghal :Note pour un débat sur la jeunesse Arabe pp 7-41 Jeunesse et changement social
⁸⁰ معضلة علاقة الدولة بالخبراء والباحثين الذين يقترحون طرق الأمثل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية ولا يأخذ بها.

⁸¹ اضافات العدد الرابع ايار - مايو 2003 موضوع العدد التنمية الإنسانية العربية: قراءة سوسيولوجية الجمعية العربية لعلم الاجتماع ص: 17

السياسية التي يعرفها المجتمع التونسي وحلها يكون بتحرر المرأة وضمان حقوقها في مختلف المجالات على قدم المساواة مع الرجل.

1- إشكالية البحث :

ضمن هذا الاطار الجيو-سياسي وفي قراءة أولية لمؤشرات التعداد السكاني والسكنى لسنة 2014 نتساءل: ما هي أسباب التمييز بين الجنسين في تمكين الشباب؟ وما هي الآليات الأفضل في منظومة الموارد البشرية لمأسسة النوع الاجتماعي⁸² وتقليص من هذا التمييز؟

2- فرضيات البحث:

نلاحظ علاقة بين منظومة التنمية البشرية ومواردها وبين المعطيات الديمغرافية المتعلقة بالشباب. وحتى يتسنى تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات وفهما نفترض :

أولاً: ترابط سببي: كلما ارتفعت نسب الأمية والفقر في صفوف الإناث ازدادت الفوارق بين الجنسين في التشغيل ولم تجد المرأة حظها في التنمية رغم ما تبذله في العمل المنزلي أو خارجه وبالتالي يدل ذلك على ضعف مؤشر التمكين.

ثانياً: اقتحام المرأة عديد المجالات فإنّ هذا لم يغير من طبيعة العلاقة القائمة على الهيمنة الذكورية والتمييز. ثالثاً: لا تخضع صاحبات شهادات التعليم العالي إلى نفس شروط الترشح للحصول على وظيفة أو مهنة رغم تفوقهن

3- منهجية البحث وتحديد المفاهيم:

دراسة "التوزيع الاجتماعي للظواهر الديمغرافية يفترض هذا النهج ألا تنغلق الديمغرافيا على تقنيات التحليل التي تكتفي بتفسير الديمغرافيا بأدوات الديمغرافيا"⁸³

بالإضافة إلى البحوث الميدانية التي أنجزها باحثون آخرون في هذا الصدد⁸⁴ وتقارير المنظمات والمؤسسات الرسمية وعلى متابعتنا الخاصة لوضعية معاشة دالة وشهادات حية⁸⁵ حتى لا تكون مجرد اجتهادات "تتم بمعزل عن الشبان أنفسهم"⁸⁶ ومن هنا فالإكتفاء بالمعطيات الإحصائية لا يساعد على فهم مواقف الشباب وممارساتهم اليومية تجاه الواقع الذي يعيشونه فالشباب ظاهرة معقدة تحتاج إلى ضبط منهج استنباطي⁸⁷ يستوجب تتداخل تخصصات عديدة لاستخلاص نتائج تبقى دوماً محل متابعة ومراجعة حسب

⁸² أول محاولة لدمج النوع الاجتماعي كان منذ 2009 لم يتم تفعيله ولا تحيين ذلك.
⁸³ منتدى مكتبة الإسكندرية جامعة كل المعارف إشراف: ايف ميشو: ما الانساني الجزء الثاني المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة 2005 الطبعة الأولى صص: 899 فرانسوا هيران: François Héran ما الديمغرافيا (علم السكان)؟ هرم الأعمار: رحلة تاريخية ونقدية ترجمة نجوى حسن مراجعة محمد علي الكردي ص: 277

⁸⁴ Journées d'étude Hammamet 1 – 2 – 3 mais 1974 cahier 3 Les Jeunes et la Famille Tunisienne Directeur du cahier Mogie Chemli

⁸⁵ كان ذلك في مناسبات عديد أثناء عملين ميدانيين الأول بسليانة 2011 (22-23 جوان و15-16-17 سبتمبر و1-2-3 أكتوبر) لانجاز دراسة مونوغرافية حول زامة بالاشتراك مع عبد الرحمان البوزيدي وثاني بالقصرين وسيدي بوزيد والقيروان سنة 2012 (14-15-16-19-29 جوان) في نطاق مشاركة فريق بحث بالكريديف تحت إشراف عبد الخالق بشير يتعلق:

Projet de recherche : les mutations multiformes dans le monde rural Dynamique de l'activité et rapports en genre étude sociologique dans le centre Ouest de la Tunisie

⁸⁶ Journées d'étude Hammamet 1 – 2 – 3 mais 1974 cahier 3 Les Jeunes et la Famille Tunisienne Directeur du cahier Mogie Chemli القسم العربي ص: 9

⁸⁷ وهو منهج يستند الحدس العلمي "لتدقيق هذا المفهوم راجع مدور (بيتر) : الاستقراء والحدس في البحث العلمي ترجمة محمد شيا لم تذكر دار النشر ولا التاريخ

السياقات التاريخية⁸⁸ والأوضاع المحلية والظروف الدولية⁸⁹ لذلك نؤكد أهمية معايشة الباحث للفاعلين الاجتماعيين ومشاركته لهم⁹⁰ فنبتعد عن النظرة التي صاغها "الكهول والشيخوخة المتأثرة بتجارب شبابه الذي انقضى" فيوضع الشباب أمام مسؤوليتهم في البحث عن أسباب مشكلاتهم⁹¹ ومعاينين ما يطرحه المعيش اليومي لبطالتهم وما تعنيه هذه التجربة على "المستوى الذاتي أيضا من تشويه لصورة الذات وتدهور للعلاقات الاجتماعية بالآخرين بما في ذلك داخل العائلة) وهو ما لفت الانتباه لما تحمله هذه التجربة من أبعاد شديدة القسوة لا سبيل إلى إدراكه عن طريق المعطيات الإحصائية لما يميّزها من موضوعية باردة"⁹²

ثمة صعوبات جمة لا يجب أن نتغافل عنها خاصة المتعلقة بتحديد المفاهيم (الثورة -الشباب-التمكين-النوع الاجتماعي) فكلّ مفهوم تتم صياغته وفق محمل إيديولوجي ظاهر أو خفي لا يكشف عنه إلا بوضعه في سياقه التاريخي ومقارنته بتعدد المقاربات التي تختلف في التشخيص واقتراح الحلول والكشف عن محمله الإيديولوجي وخلفيته السياسية في توظيفه فقد أشار أحمد خواجه إلى أن "في تصور الشباب (سيدي بوزيد والقصرين) لا يعاني الفقراء والمهمشون من الافراد والعائلات وحدهم من المحسوبية والزبونية في إدارة الشأن العام وتحديد سوق الشغل بل الجهات الداخلية للبلاد أيضا وبما أن الجهات لها خصائص وهويات محلية فإن خطاها سرعان ما يلتبس بمفردات الجهوية وعلاقتها بالسياسة"⁹³ لهذا من الضروري ضبط المفاهيم في سياقاتها الاجتماعية لأنّ تحليل المؤشرات الدالة في الاحصائيات ينبنى نسقيًا على شبكة من العلاقات بين مفاهيم تكون مفتوحة على النقد. ولئن اختلفت القراءات حسب مسارات التحولات في الخصائص الديمغرافية وحاجة المجتمع والدولة فذلك يمثل ثراء لما يثيره من جدل علمي لتعدد الظواهر الديمغرافية عامة والمتصلة بالشباب خاصة حيث كلما وجدت إشكالية في الأرقام تكون النتائج مشكوكا فيها لذلك فالدعوة ملحة لضبط المفاهيم الأكثر تجريدا لنصنع "الحقائق الاجتماعية ونأخذ قراراتنا"⁹⁴ فهي إذن سلامة للمنهج فقراءة الأرقام وكيفية تقديمها من زاوية نقدية ووفق منهجيات محددة يمكن اعتمادها منطلقا لتشخيص التحولات العميقة التي يعيشها المجتمع التونسي.

⁸⁸ Actes du Colloque Jeunesse et Changement Social Tunis 8-13 Novembre 1982 Cahier SERES Série Sociologie N10 Centre d'Etudes et Recherches Economiques et Sociales 1984 Deuxième Edition Publication de l'institut Nationale des Sciences de l'Education Avril 1977

⁹⁰ في زيارة ميدانية بتاريخ 22 سبتمبر 2011 لسليانة التقينا بعض الشبان بدار الجمعيات (الذكور والإناث) فحدثونا عن السياسات التي حرمتهم فعانوا التهميش والآن حرصهم الشديد أن لا تتكرر وحسب قولهم سد حاجيات التشغيل لا تزال تتم بوسائط والرشاوي وهذا مصدر تمللمهم واحتجاجاتهم ولهذا فإنّ جمعية الدفاع عن المعطلين عن العمل تسعى إلى تحسيس الرأي العام بخطورة الوضع. لقد بدت الحركة في دار الجمعيات المطلوبة أكثر من اللزوم ولكن في الحوار معهم وجدنا لديهم أفكارا ومقترحات ومشاكل يجب الإنصات إليها بحيث يمكن أن تكون هذه الجمعيات من بين فضاءات المجتمع المدني يعبر الشباب من خلالها عن ذاتيته بعيدا عن التوظيف والإقصاء حتى يستطيع الإلمام بالواقع بما فيه الكفاية ويجب ان نتجه تحركاته من مطلبيه وممارسة الضغط الى محاولة للبحث عن إنقاذ جماعي أما انعدام الثقة في المستقبل وفي المسؤولين والمؤسسات فكيف القدرة على التفسير الذاتي وهنا لا بد من يتحمل أهالي الجهة خاصة المتعلمين منهم المسؤولية في تنمية جهاتهم بالبحوث والدراسات التي تعطي معنى لثروتهم لذلك فالتفكير في منوال تنموي يقيم جدلية بين المحلي الجهوي والوطني ولا يمكن إقصاء أين كان

⁹¹ عصمت سيف الدولة: الشباب العربي والهوية مشكلة انتماء" دار البراق للنشر ص: 8
⁹² عماد المليتي: الدراسات الكيفية حول الشباب في تونس: قراءة نقدية المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية السنة الرابعة والأربعون عدد 134 نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية 2007 ص: 65

⁹³ خواجه، احمد : "الممارسات الثقافية ودورها في اندلاع الثورة في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين" في كتاب الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم

الإنسانية مجموعة من المؤلفين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص 208

⁹⁴ Etudes Coordonnées par Lahsen Abdelmalki et Jean-Louis Besson : L'observé statistique sens et limites de la connaissances statistique dans les pays développés et en développement Les Editions Toubbal Presses Universitaires de Lyon première édition 1989 p 6

3-1 الموارد البشرية: مفهوم شامل فيه معنى يتجاوز الاستعمالات الرائجة كاليد العاملة أو الموظفين أو القوى العاملة في حين تشمل "رؤى ورسائل وأهداف مادية ومعنوية"⁹⁵

3-2 مفهوم الثورة لا يؤخذ المفهوم بالمعنى المتعارف عليه للكلمة أي قلب نظام القائم بنظام جديد وإنما انقلاب منطق التناقضات بين العام والخاص، بين الهامش والمركز، بين العادي والشاذ، بين الدولة واللدولة، بين مواطنين في إقليم ومواطنين بلا دولة.

3-3 الشباب: مفهوم متغير مرتبط بالوضعية الاجتماعية وبما تحدده أعراف مجتمع معين وبما هو وافد من مرجعيات أجنبية وليست متعلقة بالسن. ونظرا إلى أن البطالة يمكن أن تمتد سنوات يصبح مفهوم الشباب مرتبطا إلى حد ما بالوضعية القانونية مثل شرط القبول في الوظائف العمومية يصل إلى حدود الأربعين وما اعتبر سابقا كهلا يصبح اليوم شابا ويستمر استقراره في أسرته وما ينشأ عن ذلك من صعوبات عميقة.

3-4 تمكين المرأة: يعني تنمية قدراتها على التحكم في حياتها الشخصية والقيام باختيارات في مجال الخصوبة والتمكن من الوصول إلى الموارد والتحكم فيها من خلال التعليم "إدماج المرأة في التنمية شريكا كاملا للرجل في موارد التنمية ومكتسباتها"⁹⁶

3-5 مفهوم النوع الاجتماعي وحدوده: هو "نوع من العلاقات المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع" تحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية عن طريق تأثيرها في قيمة العمل فهي "عمليات تاريخية معقدة" وتعتبر مقارنة التمكين من أحدث المقاربات المعتمدة في مجال النوع الاجتماعي للقضاء على كل أشكال التمييز⁹⁷ وفي رأينا أن الدستور التونسي 2014⁹⁸ سيصبح هو المرجع للجدل القائم فنتحدث عن مقارنة دستورية التي بدأ صداها يصل إلى منظمات عرفت بتحمسها لقضايا المرأة والدفاع عنها لهذا أول أنموذج لقياس جانب من كفاءة وتفعيل الحقوق السياسية والمدنية للمرأة يتبع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بما أسماه "ذليل تمكين المرأة" وابتكر "مقياس تمكين الجنوسة"⁹⁹ وهذا المقياس من مؤشرات المشاركة السياسية في صنع القرار وهو مبدأ التنافس الذي لا يزال ضعيفا يحتكره الرجال ومؤشر المشاركة الاقتصادية وهو ما يطرح أيضا التنافس في وظائف مهنية وتقنية ومؤشر السلطة على الموارد الطبيعية وحق المرأة في دخل عادل ومنصف مع الرجل فقد أشار جوزيف مسعد إلى أنه "ليست هنالك جيلٌ لدراسة النوع الاجتماعي في العالم العربي". فإن درسنا العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والثقافية على أنها كينونة ديناميكية متحركة تُنتج وتُنتج من قبل العوامل ذاتها، نستطيع عندها أن نبدأ بفهم الظواهر الاجتماعية وتحليلها على أساس مناهج ومفاهيم يقررها السياق المحلي ذاته، ولا تستبق نتائجها أجناس بحثٍ مرتبطةً بسياساتٍ إمبريالية مثل "التنمية" ومناهج استشراقية مثل "الثقافية" و"التقاربية" و"الدمجية". فإن لم نفعل ذلك، لن نكون بصدد دراسة النوع الاجتماعي في العالم العربي البتة، بل نكون بصدد دراسة الإستراتيجيات المختلفة لتحويل العرب إلى أوروبيين ولإعادة بعث العالم العربي صورة طبق الأصل عن أوروبا

⁹⁵ www.abahe.co.uk Arab British for Higher Education

⁹⁶ الكتاب المرجعي في الاتصال السكاني تونس 1998 إصدار معهد الصحافة وعلوم الإخبار بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ص: 151

⁹⁷ راجع الصالحي رامي: المرأة التونسية في الأحياء الشعبية: التمكين وحدوده في كتاب "التحولات الاجتماعية وتأثيرها على الأسرة" ندوة المرأة التونسية والتحولات الاجتماعية قراءة من منظور أصدقاء منتدى الجاحظ 08 ماي 2010 صص: 12-13

⁹⁸ راجع فصول الدستور خاصة 12-13-14-15-34-21-38

⁹⁹ راجع محجوب عزّام: ورشة عمل حول المرأة وحق المواطنة في 4 فيفري 2007 المرجع نفسه ص: 87

الحديثة المتخيلة".¹⁰⁰ ومن هنا لا بد أن نشير إلى أننا نستعمل هذه المفهوم بحذر شديد ومن الضروري نقده لأنه أتانا من سياقات مختلفة غير واقعنا ولا تزال مشحونة بمرجعية استشراقية واستعمارية لا تقدر أن تلائم بين القوانين والأبعاد الحضارية للمرأة في تونس وقد تسقط بعده الايديولوجي اسقاطا فنحن مثلا لا نبرر التمييز بين الجنسين ولكن في نفس الوقت لا نرجعه فحسب لمعطيات ثقافية وإنما نحاول أن نفهمه من خلال تأويلنا الخاص للعلاقات بين المرأة والرجل وهي مسألة مهمة في مجتمعنا الذي لا زال محكوما بالتمييز وليس وفق سياسة تعميم الكوني لإعادة "انتاج العالم على شاكلة أوروبا في وصفها النموذج الأوحده الممكن والقابل للحياة من اجل إنهاء أشكال الظلم المؤسس على "الجندر"¹⁰¹ فهي للأسف الشديد سياسة تنظر دوما إلى مجتمعنا على أنه قاصر وعاجز وفي حاجة إلى التدخل الأجنبي (مظاهر مرتبطة بتحديد النسل، جرائم الشرف...) وهدف الاستراتيجي بعيد المدى في "تدمير فعاليات المجتمع المدني المحلي"¹⁰² وجعله تابعا للنموذج الغربي فلماذا إذن نجد النخب تتجنب الذهاب بعيدا مثلا في طرح السؤال عن العنف الذي تمارسه نساء نافذات وفي موقع السلطة على نساء يعملن تحت إمرتهن وبالتالي يتم ابراز الخلفية الايديولوجية لهذا الاختيار المرجعي للمفاهيم دون نقد ودقة موضوعية. ولا بد من الكشف عن "الايديولوجيا التي تخفي اللامساواة حيث يبدأ الحيف والظلم من خلال عدم تثمين عمل المرأة المنزلي الذي لا يدخل في ميزانية العائلة ولا ميزانية الدولة"¹⁰³ والأفكار النمطية السائدة في القول إن عمل النساء هو سبب بطالة الرجال¹⁰⁴. كما تعكسه مؤشرات تعداد عام 2014 والذي يكشف لنا عن طبيعة الفوارق بين الجنسين

4- قراءة في التعداد العام للسكان والسكنى 2014 حسب مقارنة النوع الاجتماعي

"ثمة ثلاثة أنواع من الأكاذيب: أكاذيب وأكاذيب لعينة وإحصائيات"¹⁰⁵

بنيامين ديزرائيلي (Benjamin Desraeli)

"عدّ السكان واحتساب الأفراد حسب الجنس والأعمار والحالة المدنية ودقة القياس ليس هي موضوع الأشكال وإنما كيفية بناء معرفة نسقية حول الحلول للخروج من مأزق المشكل"¹⁰⁶

¹⁰⁰ مجلة الآداب « 2009 / 7-8 » جوزيف مسعد: كيف يجب ألا ندرس النوع الاجتماعي ("الجندر") في العالم العربي كيف يجب ألا ندرس النوع الاجتماعي ("الجندر") في العالم العربي

¹⁰¹ جوزيف مسعد: كيف يجب ألا ندرس النوع الاجتماعي ("الجندر") في العالم العربي كيف يجب ألا ندرس النوع الاجتماعي ("الجندر") في العالم العربي مجلة الآداب 2009 / 7-8

¹⁰² مجلة الآداب « 2009 / 7-8 » كيف يجب ألا ندرس النوع الاجتماعي ("الجندر") في العالم العربي كيف يجب ألا ندرس النوع الاجتماعي ("الجندر") في العالم العربي المقالة منشورة في مجلة الآداب، 2009 / 7-8

¹⁰³ Dorra Mahfoudh : Jeunesse féminine et travail p 122

¹⁰⁴ Zghal Riadh (Dirigée par) : L'autonomisation économique des femmes emploi et entrepreneuriat Credif Tunis 2014 p 11
¹⁰⁵ بيلاري، كونسورتيوم بمساعدة من الاتحاد الأوروبي الهجرة النسائية بين ضفتي المتوسط، مبرزة حركات الهجرة النسائية، «». يوروميد للهجرة ٢ ص: 41

¹⁰⁶ Etudes Coordonnées par Lahsen Abdelmalki et Jean-Louis Besson : L'observé statistique sens et limites de la connaissances statistique dans les pays développés et en développement Les Editions Toubbal Presses Universitaires de Lyon première édition 1989 p 6

تتوقف أهمية كلّ المعطيات التي يزودنا بها الإحصاء¹⁰⁷ على دور الأخصائيين في مختلف العلوم الإنسانية في كيفية التعامل مع هذه المؤشرات والإجابة عما تطرحه من إشكاليات والقدرة في بناء مقارنة نوعية لفهم الواقع واستشراف المستقبل وبلورة توجهات كبرى ومقترحات لأصحاب القرارات ووضع السياسات العامة والمشاريع التنموية التي تحاول أن تستجيب لتحسين جودة المؤشرات وتجاوز ما تطرحه من تحديات (2016-2020)

ولكن علينا أن نجعل من المعطيات الديمغرافية المتوفرة جزءاً من أدوات المعرفة التي تحررنا من محدودية وجهات نظرنا. وتقدم لنا رؤية مستقبلية فيكفي التفكير في كلّ ما يتيحها الهرم السكاني من مواطن قوى مجتمع ما وضعفه ، بماضيه ومستقبله. يوضح على نحو أكثر دقة إسهامها التاريخي في بناء المعرفة الشاملة¹⁰⁸ وهذه الطريقة لا يمكن أن تغرق الفرد في "رؤية كلية أو شمولية للكون، بل يتعلق الأمر بتحريره ليواجه مصيره الحتمي أمام واقع مقاس بدقة وفيه احتمال استشراف المستقبل.

رغم التحفظات¹⁰⁹ في بعض المسائل المتعلقة بحركية المقيمين الأجانب في مدة التعداد ومسألة التغطية الاجتماعية ومعدلات الفقر والتشغيل والتي تستوجب توضيحات خاصة في تدقيق المفاهيم والتقنيات المستعملة في القياس وضبط المعايير كشف أول تعداد في تونس بعد الثورة عن أسرارها،¹¹⁰ مثيرة انتباه الرأي العام والخاص، الباحثين ومختلف مكونات الدولة والمجتمع وهو ما جعل منه حدثاً وطنياً لأنه لا يحصل إلا كل عشر سنوات ولما يكتسبه من أهمية باعتباره عملية شاملة لجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص في فترة محددة بحيث يسمح للدولة والخبراء بتتبع تطور المجتمع أو تراجعها من ناحية الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر (الحياة المدنية-التشغيل-البطالة وغيرها) وضبط تصرف أمثل لمنظومة الموارد البشرية التي هي محرك كل تنمية ورأس مال بشري هام في المستقبل.

ولئن تعددت المؤشرات وتنوعت وشملت مختلف الأنشطة والجهات والفئات فإننا نحاول في هذا البحث الاختصار أولاً على وصف المعطيات العامة للخصائص الديمغرافية لنخلص ثانياً إلى وضع مشكلة الشباب وفق مقارنة النوع الاجتماعي ضمن هذا السياق. وهذه المعطيات ستساعدنا على فهم البيانات والحقائق الاجتماعية حول الشباب لتبيان الفوارق بين الجنسين أي على أهم المؤشرات الدالة على العلاقة بين المرأة والرجل وطرح إشكاليات وصياغة فرضيات تساعدنا على اقتراح مشاريع بحوث ميدانية ووضع مخطط

Tunisie Document de stratégie pays intérimaire 2014 - 2015 Cette stratégie intérimaire a été préparée entre juin et septembre 2013. La stratégie intérimaire a été approuvée par le Conseil d'administration du Groupe de la Banque africaine de développement le 5 mars 2014.

¹⁰⁷ منتدى مكتبة الإسكندرية جامعة كل المعارف إشراف إيف ميشو: ما الإنساني الجزء الثاني المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة 2005 الطبعة الأولى صص: 899 فرانسوا هيران: François Héran ما الديمغرافيا (علم السكان)؟ هرم الأعمار: رحلة تاريخية ونقدية ترجمة نجوى حسن مراجعة محمد علي الكردي ص: 263

¹⁰⁸ منتدى مكتبة الإسكندرية جامعة كل المعارف إشراف: إيف ميشو: ما الإنساني الجزء الثاني المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة 2005 الطبعة الأولى صص: 899 فرانسوا هيران: François Héran ما الديمغرافيا (علم السكان)؟ هرم الأعمار رحلة تاريخية ونقدية ترجمة نجوى حسن مراجعة محمد علي الكردي ص: 272

¹⁰⁹ تحفظات نشرها قسم الدراسات والتوثيق بالاتحاد العام التونسي للشغل بيان صادر له بتاريخ 17 أفريل 2014 تحت امضاء أنور بن قنور حول نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 المقدمة من طرف المعهد الوطني للإحصاء

¹¹⁰ التعداد السكاني والسكنى 2014 <http://rgph2014.ins.tn/ar> سبق أن نشر معهد الوطني للإحصاء نشر توضيح في قياس الفقر

تنموي جديد اندماجي تفاعلي وتشاركي لتدليل الفوارق بين الجنسين (إعطاء نفس الفرص للجنسين دون تمييز)

رغم ما شهدته الوضع الديموغرافي من انتقال بداية من الثمانيات فمجمعنا لا يزال فتيا (من 18 سنة إلى 30 سنة) مع ازدياد نسبة التهرّم السكاني وتعد الفئة الشبابية في حدود 2600000 أي بنسبة 24 بالمائة منهم 305 آلاف طالب و 100 ألف من موظفي الدولة و 320 ألف من حاملي الشهادات العليا وهم عاطلون عن العمل وتؤكد البيانات أن مشكلة البطالة (آخر نسبة تقدر 15.2 بالمائة) وتركز حديثا خاصة في صفوف الإناث المتعلّقات

أما عدد السكان المشغولين سنة 2014 يقدر ب 3392.5 ألف ناشط مشغول منهم 877.5 ألف من النساء (أي بنسبة 25,8 % فقط) مقابل 2515 ألف من الرجال. وتعد نسب تشغيل الإناث حاليا من أضعف النسب في المعدلات العالمية إذ لا تتجاوز 20 % في حين أن معدل تشغيل الإناث في العالم هو 53%¹¹¹ وبلغت نسبة البطالة سنة 2014 لدى النساء 21,5% مقابل 12,7 % في صفوف الرجال. ويقدر الفارق بين الجنسين في نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا سنة 2014 بحوالي 20 نقطة نسبة مائوية: تناهز هذه النسبة ال 40,8% لدى الفتيات مقابل 21,2% لدى الفتيان¹¹².

وتعود المسألة تاريخيا إلى أن التشغيل مع نشأة الدولة الوطنية كان لا يرتبط باختصاص معين للحصول على وظيفة وإنما هناك استيعاب لكل المتخرجين بل هناك حراك اجتماعي ينتقل فيه الفرد من اختصاص إلى آخر وفي مرحلة لاحقة أصبح الاهتمام بالتكوين دون ربطه بسوق الشغل وتتم العملية بصفة آلية وفي المرحلة الحالية هناك محاولة لربط التكوين بالتشغيل ولكن ذلك لم يحل مشكل البطالة من ناحية ولم يحقق تكافؤ الفرص بين الجنسين من ناحية ثانية وهو ما يستدعي دراسة معمقة للمسألة وفق مقارنة متعددة الاختصاصات تركز على مفهوم النوع الاجتماعي باعتباره منطلقا وتتخذ كل من الشمال والوسط والجنوب عينات ممثلة يتم فيها توزيع استبيان وتنظيم ورشات للتفكير واختيار مجموعات بؤرية وكذلك المقابلات المعمقة .

نعالج موضوع الشباب في سياقات تاريخية واجتماعية فمنذ بدأ الانشغال بقضاياهم كان يمثل فئة مهمشة خاصة في المدن حيث يتم ادماجه إما في الجامعة أو الأمن والجيش أو ينخرط في تحركات شبابية في الهجرة أو الارهاب أو يعيش مترددا بين المقاهي والشارع، فأزمة الشباب مرتبطة عضويا بعجز مؤسسات الدولة على إندماجه وانتكاس الهوية الجماعية على تقوية الوعي بالانتماء لوطنه والذود عنه¹¹³. بما يحفظ حقوقه

¹¹¹ التقرير الوطني الجمهورية التونسية كتابة الدولة للمرأة والأسرة • تبيجين زائدو 20 تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين 1995 وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة • كتابة الدولة للمرأة والأسرة

¹¹² التقرير الوطني الجمهورية التونسية كتابة الدولة للمرأة والأسرة • تبيجين زائدو 20 تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين 1995 وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة • كتابة الدولة للمرأة والأسرة كما نود الإشارة أن تونس تصنف في الرتبة 33 من ضمن 60 دولة في تقرير دولي حول المبادرة في بعث المشاريع لسنة 2015

¹¹³ شهادة (م.ن) مهندس مقيم بالخارج "تكتف لي بالأمس بحجج دامغة أن ما نتكلم عنه من مستويات البطالة العالية والشباب المعطل وانعدام فرص العمل في تونس كذبة كبيرة ومغالطة صريحة. لقد جالست رجال أعمال مخلصين تركوا العمل في المجال الفلاحي في مناطق كثيرة بسبب قلة اليد العاملة. يأتون بعمال من أرياف نائية ويدفعون مصاريف تنقلهم لأنّ القريبيين يفضلون الجلوس في المقاهي. الأجور التي يدفعونها لمن يداوم ويصبر على العمل تتجاوز أجور الموظفين. يعرضون على عمّالهم الاشتغال ساعتين إضافيتين بعشر دنانير فيرفضون... ليس عندنا مشكل بطالة. جزء من المشكل هو قلوب متواكدة كسولة لا طموح عندها، تدنّت لديها قيمة العمل، لا تكافح من أجل الكسب، وتريد الوصول السريع بدون جهد. والجزء الثاني عقول عاجزة عن ابتكار الفرص وغياب روح المبادرة والعجز عن تصوّر خلق الثروة خارج الوظيفة العمومية. في العمق هي أزمة قيم وانحطاط منظومة التربية والتعليم."

ويجعله يلتزم عن طواعية بواجباته وهنا علينا أن ننتبه للصلة المتلازمة بين وضعية الشباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدى نسبة مشاركته فقد برهنت الانتخابات سنة 2014 إذ لم تتجاوز 3 بالمائة وأيضا نسبة 6 بالمائة من الشباب منخرط في العمل المدني والجمعياتي في حين أن 42 بالمائة مقتنع بالخطاب الديني السلفي وثلاث متعاطف¹¹⁴

ولئن اكتسبت مكانة الشباب بمجرد حصوله على العمل فإن الفتيات على العكس من ذلك تكتسب الواجهة الاجتماعية من خلال زواجهما وإنجابها للبناء فتتم تنشئة المرأة اجتماعيا من خلال تلقيها المؤهلات لتكون زوجة ناجعة وليست مديرة أو صاحبة أعمال ناجحة فبالتالي هذه البنية للفتيات تبرز أنها أكثر تضرر من الشبان مما يطرح ثلاث قضايا متلازمة وهي الشباب والتمكين وتكافؤ الفرص بين الجنسين فما هي الأسباب التي تفسر لنا عدم التكافؤ بين الجنسين؟

من أبرز ما كشفه التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تسجيل زيادة نسبة الإناث 50,2 (%) عن نسبة الذكور 49,8 (%) وارتفاع معدل أمل حياتهن أكثر بكثير من الرجل وهو مؤشر يعكس تحسن نسبة التغطية الصحية الإنجابية للجنسين وقد شهدت الخصوبة ارتفاعا بحكم تراجع وفيات الأطفال وأمام تراجع أسرع لنسبة الأميات (من 23,3 سنة 2004 إلى 13,8 سنة 2014) المؤثرة في الثقافة الصحية غير أنها بقيت متمركزة في المناطق المحرومة وخاصة منها المناطق الريفية (من أبرز الأسباب المباشرة غياب البنية الأساسية مثل شبكة الكهرباء وشح مياه الشرب والانقطاع المدرسي)

أما بخصوص الحياة المدنية فالمرأة تطلب الطلاق أكثر من الرجل وهذا يفسر بأن حياتها لم تعد وقفا على الرجل بل أصبحت قادرة على الاعتماد على نفسها مما غير من أدوارها ومكانتها ولذلك يستوجب أن يتوفر لها عمل قار حتى لا تحتاج للبقاء تحت رحمة طليقها كما يمكن مراجعة قانون مجلة الشغل والأحوال الشخصية في قضايا الولاية والمهر والإرث والنفقة والحق في الشغل فلماذا لا تبادر بإعانة خطيبها عندما يكون لها شغل مثلما فرض عليه هو ذلك حسب الأعراف الاجتماعية فتتكفل بإقامة حفل الزفاف وتساعده على أن يحصل على شغل وهو انقلاب ثوري في العلاقة بين الجنسين.

كما أن النساء يعانين أكثر من عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين بالإضافة إلى مجال الصحة والتعليم والسكن في مجال التشغيل فنسبة الذكور تقدر 71,4 (%) والإناث 28,6 (%) مما يدفع النساء للزواج والبحث عن مهن هامشية: عاملات نظافة ومعينات منزلية مما قد يدفعها لمختلف الانحرافات (البغاء والمخدرات والهجرة السرية) ولهذا يمكن القول إن هناك ترابطا بين متغير التعليم والصحة والتشغيل وهي متغيرات ثابتة وهي في علاقة سببية وليست احتمالية فحسب.

إن فهم واقع الشباب ومعرفة المأمول منه يستوجب حسن التصرف في الموارد البشرية بالاستناد على إستراتيجية في التعليم والتكوين تسمح بفرص أكثر لتشغيلهم دون تمييز بين الجنسين وضمان الحق في تنمية مستدامة تركز على حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد الطبيعية بتكافؤ فرص التمكين¹¹⁵ وباتخاذ قرارات بشأن تدعيم هذا التوجه في مختلف المجالات. مع ضرورة تغيير القيم والتمثلات حول علاقة بين

¹¹⁴ نسب قدمها محمد الجويلي (مدير عام المرصد الوطني للشباب) 12 أوت -2015 اليوم العالمي للشباب في تونس: مسألة أمن قومي جريدة المغرب الاربعاء 12 أوت 2015 ص: 5

¹¹⁵ تجسد في التحركات الأخيرة "وينو بترولي" وأمام ندرة المياه مستقبلا ويمكن من الآن نتوقع تنامي هذه الاحتجاجات من قبيل هذه القضايا وسيفجر الوضع في المستقبل.

الجنسين فالمرأة تشارك في مصاريف الزواج وتتحمل وزر المسؤولية في النهوض بالعائلة وربما كان زوجها عاطلا عن العمل مثلما يقبل الرجل أن يتكفل بالمرأة عند الزواج بها عندما لا تشتغل.

رغم تحسن أوضاع النساء وتقلص الفجوات بين الجنسين في العديد من القطاعات، فإنه لا تتوفر إلى اليوم معطيات حول النصيب المخصص من ميزانية الدولة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، وذلك بسبب عدم اعتماد الدولة التونسية مقارنة النوع الاجتماعي في ميزانياتها بعد 20 سنة من إقرارها في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ببيجين¹¹⁶. 1995 لهذا لا بد من اقرار مخطط وطني يجسد في الواقع عبر مؤسسة النوع الاجتماعي في مخطط التنمية 2016-2020 ويشير صراحة إلى الحاجة لإعداد الشباب في تكوينه في مسارات تعليمية ومهنية تستجيب لمتطلبات السوق وتمكنه من قابلية أكثر للتشغيل مما يساعد على أن يكون فاعلا في نسق التنمية ولا يكون عاطلا عن العمل ومعرقلا له بحيث يكون مستهلكا غير منتج وفي نفس الوقت يعتبر الشباب قوة إن لم توظف في البناء فإنها لا محالة توظف في الهدم استنادا إلى. التعابير الرائجة "شباب طائش غير مسؤول" "بطل في المقاهي" وهو وضع يعبر عن أزمة شبابية مرتبط بأزمة البلاد ككل.

أمام فرص عمل ضعيفة وفقدان الأمل في الخروج من المشكل يتجه الشباب للهجرة السرية والإرهاب وإلى المدخرات أو الانتحار وهذا الوضع الحالي يطرح ضرورة سعي الدولة للاستثمار وتنفيذ برامج دعم المسارات التعليمية والمهنية والتطبيقية لتيسير الإدماج المهني للشباب الباحث عن الاستقرار الاجتماعي دون تمييز بين الجنسين فالمرأة أي مدى تعتبر المسارات التعليمية والمهنية في تونس آلية من آليات تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على شغل؟¹¹⁷

لا بد من اقتراح استراتيجية عمل لتحقيق نجاعة أكثر في سياسات التشغيل والتكوين و لربط خريجات التدريب التقني والمهني باحتياجات سوق العمل وكذلك تدعيم دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق هذه الفجوة وبعث رسائل مطمئنة إزاء المستقبل من خلال نشر ثقافة المبادرة الفردية والاقتصاد العائلي التضامني لإن المبادرة في بعث المشاريع ليست موضوع بحث علمي وإنما هي حاجة اجتماعية،¹¹⁸ فبمبادرة الشباب في بعث مشروعه يتطلب فيما يتطلب تحليلا لسلوكه الاخلاقي عامة وليس بالبحث في اخلاق اصحاب المشاريع¹¹⁹ ذلك أن كارل مانهايم Kael Mannheim في محاولة منه لتطوير قدرات الشباب ومؤهلته واستعداداته ألف بين فكرة النداء الداخلي للشباب وبين مفهومه عن كل من المسار المهني career وخطة الحياة Life Plan¹²⁰ فيجب أن يكون المسار المهني للشباب امتدادا للعقلنة أكثر منه معارضا لها: فهو يتحكم في القوة المسيطرة للاحتياجات الخارجية الناشئة عن المهام المهنية من خلال السيطرة على الذات أي من خلال

¹¹⁶ التقرير الوطني الجمهوري التونسية كتابة الدولة للمرأة والأسرة • بيجين زائد 20 تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين 1995 وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة • كتابة الدولة للمرأة و الأسرة

¹¹⁷ وذلك لمعرفة العلاقة بين المجالات التشريعية والقانونية لفائدة المرأة ومدى قدرتها على تمكين المرأة من مسارات تعليمية ومهنية مناسبة تراعي مبدأ عدم التمييز وعدم ملائمة ارتفاع نسب الفتيات في الجامعة مع تقلص التشغيلية وبمعرفة الصعوبات والتحديات التي تحول دون تكافؤ الفرص في مجال التشغيل وبفهم السلوك التفاضلي للرجال والنساء في التوجيه المهني فهل يعود إلى تأثير الوضعية العائلية أو أشكال النشاط المهني؟

30 ¹¹⁸ Zghal Riadh (Sous la direction): l'entrepreneuriat Théories, Acteurs, pratiques 2007 p

¹¹⁹ فهو علم بصدد التكوين كما اشارت الى ذلك رياض زغل ص: 09

¹²⁰ (ج.م. بارباليت : العقلانية والانفعال في سوسيولوجيا ماكس فيبر ترجمة عاطف أحمد مجلة الثقافة العالمية العدد 110 يناير 2002 ص:

19 في الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة ص: 16

التنظيم التوجيهي لكل من الأفكار والمشاعر المسموح للفرد بممارستها وأوقات الفراغ لدى الفرد. أما خطة الحياة لدى الفرد فهي "صورة حية لعقلنة الشخصية بقدر ما تمنع الفرد من الاستجابة الفورية لكل مثير عابر) وعليه فالبطالة لكون أنها تدمر خطة الحياة لدى الفرد فإنها تميل أكثر إلى أن تؤدي في عقول الضحايا الى حالة من البلادة أكثر منها إلى حالة من التمرد. بينما تعتبر المهنة رسالة (خطة عملية واستراتيجية تحقق بها الفتاة مسارها المهني.

خاتمة:

نخلص في هذه الدراسة إلى أن سياسات الدولة يجب أن تكون متوافقة مع نصّ الدستور الذي اعتبر الشباب "قوة فاعلة في بناء الوطن".¹²¹ وخاصة المرأة باعتبارها محركا فاعلا ومدار اهتمام منظمات مدنية وحقوقية تستند في تبرير احتجاجها على الفصل الدستوري الذي يلزم الدولة بحماية حقوقها المكتسبة ودعم مكاسبها وتطويرها والسعى إلى تحقيق مبدأ التناصف بينها وبين الرجل في المجالس المنتخبة. وباتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدها¹²².. وهذا من شأنه أن يضع الدولة والمجتمع أمام رهان مصيري، في عدم الوفاء به، انتكاسة للمسار الديمقراطي ككل. وهذا ما يتوجب بعث مشاريع تخلص المرأة من العمل في القطاع غير الشكلي إلى الانتقال إلى القطاع الشكلي والأخذ بعين الاعتبار المحيط المحلي وذلك ب"وضع استراتيجية من أجل تمكين النساء اقتصاديا سواء عن طريق الشغل أو عن طريق بعث مشاريع"¹²³

¹²¹الفصل الثامن من دستور 2014

¹²²الفصل 46 من دستور 2014

¹²³Zghal Riadh (Dirigée par) : L'autonomisation économique des femmes emploi et entrepreneuriat Credif Tunis 2014 p: 160

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. "التحولات الاجتماعية وتأثيرها في الأسرة" ندوة المرأة التونسية والتحولات الاجتماعية قراءة من منظور أصدقاء منتدى الجاحظ 08 ماي 2010
2. الأحمر المولدي: 2014 مغزى أن يتخلف الشباب عن التصويت في أم المعارك السياسية افتتاحية جريدة المغرب (تونس)
3. اضافات العدد الرابع ايار - مايو 2003 موضوع العدد التنمية الانسانية العربية: قراءة سوسيولوجية الجمعية العربية لعلم الاجتماع
4. ايف ميشو (اشراف): 2005 ما الانساني الجزء الثاني فرانسوا هيران: François Héran ما الديمغرافيا (علم السكان)؟ هرم الأعمار رحلة تاريخية ونقدية ترجمة نجوى حسن مراجعة محمد علي الكردي منتدى مكتبة الاسكندرية جامعة كل المعارف المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة الطبعة الأولى
5. بئينة قريبع وجورجيا ديباولي (فريق الاعداد) 2014 التقرير حول "واقع النوع الاجتماعي في تونس Georgia Depaoli الاتحاد الاوروبي
6. بيلاري، كونسورتيوم الهجرة النسائية بين ضفتي المتوسط، مبرزة حركات الهجرة النسائية، «يورويمد للهجرة ٢ بمساعدة من الاتحاد الأوروبي
7. ج.م. بارباليت : 2002 العقلانية والانفعال في سوسيولوجيا ماكس فيبر ترجمة عاطف أحمد مجلة الثقافة العالمية العدد 110 يناير
8. سيف الدولة عصمت: الشباب العربي والهوية مشكلة انتماء دار البراق للنشر
9. مجموعة من المؤلفين الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
10. محمد الجويلي (مدير عام المرصد الوطني للشباب) 2015 12- أوت - اليوم العالمي للشباب الشباب في تونس: مسألة أمن قومي جريدة المغرب الاربعاء 12 اوت ص: 5
11. مدور (بيتر): دون تاريخ الاستقراء والحدس في البحث العلمي ترجمة محمد شيا لم تذكر دار النشر
12. مليتي عماد (إعداد) 2009 ثقافة الشباب العربي: الأوضاع الحالية والرؤى المستقبلية اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية، أبو ظبي، 31 - 29 آذار/مارس
13. مليتي عماد: 2007 الدراسات الكيفية حول الشباب في تونس: قراءة نقدية المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية السنة الرابعة والأربعون عدد 134 نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

المراجع الأجنبية:

1. Abdelmalki Lahsen et Besson Jean-Louis Etudes Coordonnées: 1997 L'observé statistique sens et limites de la connaissances statistique dans les pays développés et en développement Les Editions Toubbal Presses Universitaires de Lyon première édition 1989
2. Banque africaine de développement le gouvernement tunisienne le gouvernement des Etats-Unis 2013 Vers un nouveau modèle économique pour la Tunisie Déterminer les contraintes majeures à une croissance généralisée une étude conjointe effectuée par
3. Bourdieu Pierre : 1993 Question de sociologie Editions CERES productions Tunis p : 153 La « jeunesse » n'est qu'un mot p 143
4. Derrida Jacques : Cosmopolites de tous les pays encore un effort Galilée Paris
5. Mogie Chemli (Directeur du cahier) 1974 Journées d'étude Hammamet 1 – 2 – 3 mais cahier 3 Les Jeunes et la Famille Tunisienne
6. Zghal Riadh (Dirigée par) 2014: L'autonomisation économique des femmes emploi et entrepreneuriat Credif Tunis

ملحق (عينة من التعداد السكان والسكنى بتونس لسنة 2014

ذكور	اناث	
64.5	28.5	
64.5	67.5	المنخرطون بالصناديق الاجتماعية
41.4	32.5	الحالة المدنية (15 سنة فما أعزب فوق)
56.8	56.5	متزوج
1.1	9.1	أرمل
0.7	1.9	مطلق

الأمية	ذكور	اناث
الولايات الأكثر أمية	12.4	25
القيروان	23.5	41.7
جندوبة	22.4	41.2
القصرين	22.9	40.9
سليانة	21.3	40.1

النشاط والبطالة حسب الولاية والجنس 2014

الولاية	ذكر	انثى
اربانة	64.7	37.7
نابل والمنستير		36.4
تونس	64.7	36.1
بن عروس	66.3	35.4
الولاية	ذكر	انثى
تطاوين	18.7	46.0
قفصة	19.0	42.7
قبلي	13.8	40.2
جندوبة	20.8	38.7
القصرين	17	37.6

(المصدر المعهد الوطني للإحصاء)

الشباب المغربي والتكوين الجامعي والاندماج المهني

د. الحسين الرامي

أستاذ باحث في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة بن زهر-أكادير-المغرب

البريد الالكتروني

l.errami@um5s.net.ma

ملخص:

أهداف البحث:

-معرفة حجم وحدود مسؤولية الجامعة في ضمان الاندماج المهني للشباب حاملي الشواهد العليا.

-رصد مكان الخلل في العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

-تحديد المقاربات الممكنة لضمان الاندماج المهني لخريجي الجامعات.

مشكلة البحث: على ضوء المؤشرات السلبية الدالة على ضعف المردودية الداخلية والخارجية للجامعة وصعوبة اندماج خريجها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، تطرح من جهة تساؤلات مرتبطة بضغط الاكتظاظ وتزايد أعداد الطلبة و بالمضامين البيداغوجية والمناهج المعتمدة في التكوين والتدريس وضعف البنيات التحتية والتجهيزات وقلة الموارد البشرية وضعف تكوينها، ومن جهة أخرى بضعف الحوافز الذاتية والموضوعية وتفشي ممارسات سلبية لدى طلاب الجامعات تحد من قدرتهم على ضمان تكوين جامعي جيد. هذا التكوين الذي يمكن من ضمان الاندماج المهني للخريجين الجامعيين في محيط الشغل الذي يعاني هو الآخر من اختلالات ومعوقات تحد من قدرته على امتصاص البطالة.

منهجية البحث: لمعالجة الموضوع، تم اعتماد منهجية قائمة على أساس رصد مكان الخلل على مستوى مرد ودية الجامعة على ضوء ما تعانيه من ضغط الاكتظاظ بفعل تزايد أعداد الوافدين عليها، رغم وجود مؤشرات على ضعف نسبة التمدرس الجامعي. كما تم استحضار العنصر المتعلق بضعف المردودية كنتيجة طبيعية لعوامل ذاتية و موضوعية مرتبطة بالطلاب وبالجامعة ومحيطها. أما فيما يخص مقاربتنا لموضوع الاندماج المهني، فقد ارتأينا القيام بمحاولة لرصد واقع اندماج خريجي الجامعات في سوق الشغل وأفق مستحضرين تطور سياسات الدولة في مجال الإدماج المهني لهؤلاء وأهمية تجويد التكوين وإصلاح العلاقة المختلة بين الجامعة وسوق الشغل.

نتائج البحث:

1-ضعف وتدني نسب النجاح في الجامعات، وبالتالي ضعف نسبة الشباب الذين يحصلون على شواهد عليا.

2-ضعف نسب اندماج الشباب خريجي الجامعات في المحيط المهني.

3-وجود عوامل ذاتية وموضوعية تساهم في تدني مردودية الجامعة.

4-وجود عوامل ذاتية مرتبطة بالجامعة تساهم في صعوبة اندماج خريجي الجامعات في المحيط المهني.

5-وجود عوامل ذاتية مرتبطة بمحيط الشغل تساهم في ضعف الاندماج المهني لخريجي الجامعات.

فيما يخص المقاربات الممكنة لضمان الاندماج المهني للشباب خريجي الجامعات، يمكن إيجازها فيمايلي:

1-الرفع من مردودية الجامعات وضمان الجودة في التكوينات ومهنتها وتشجيع التشغيل الذاتي والرفع من تأطير المرافق العمومية.

2-إصلاح العلاقة المختلة بين الجامعة ومحيطها وترسيخ آليات الحكامة الجيدة للشأن الجامعي والاقتصادي.

3-تنمية الحوافز الذاتية لدى الطلاب وتشجيعهم ودفعهم لتحمل مسؤولياتهم في مرحلة التكوين الجامعي وبعدها.

الكلمات الهامة/الدالة: ضعف المردودية- الاندماج المهني للشباب- الجامعة ومحيطها-مهنة التكوينات-تنمية الحوافز

Moroccan youth and training of university and professional integration

Abstract

Objectives:

Identify the scope and limits of university responsibility in order to ensure the professional integration of post-graduate students; Identify weaknesses in the relationship between the university and the economic and social environment; Identify possible approaches to ensure the professional integration of university graduates.

Scope:

Given the negative indicators related to the lack of the university's internal and external effectiveness, and the integration difficulties of the university in the economic and social environment, Key issues are investigated, in one hand, those related to the increasing number of students and pedagogical approaches adopted in training and teaching, weak infrastructure and lack of equipment and human resources, on the other hand, the weakness of self-motivation and the spread of negative practices among students which limit their ability to ensure good training. This latter able to ensure professional integration of post graduate students in the job market, which is suffering from constraints that limit its ability to create job opportunities.

Methodology: the methodology adopted focuses on identification of university weaknesses in the light of pressing problems such as overcrowding due to the increasing number of new students, in spite of the weak number of students in proportion to the demographic size.

The issue of the lack of effectiveness is also addressed as a result of both subjective and objective factors linked to the students and to the university and its context.

With respect to our approach of professional integration, this chapter will assess the integration of post graduate students in the job market, putting in mind the development of public policies in the field of vocational integration, and the importance of optimizing the training offer and respond to the dysfunctional relationship between the university and the job market.

Expected outcome:

- 1.weak percentage of success in university.
 - 2.weak rate of professional integration of new graduated students.
 3. subjective and objective factors contributing to the University's lack of effectiveness.
 4. subjective factors related to university contributing to the weak integration of post graduate students in job market.
 - 5-subjective factors linked to the nature of the Moroccan socio-economic environment contributing to the weakness of the professional integration of post graduate students
- The suggested approaches to be adopted in order to ensure professional integration of post graduate students are the following:
- 1-Enhancement of university effectiveness and improvement of training quality and encouragement of self-employment.
 - 2-Respond to the dysfunctional relationship between the university and its environment through more openness to each other, and enhancement of good governance methods of both the pedagogical and economic aspects.
 - Development of Self incentives for students and their encouragement to carry out their responsibilities at the university and after their graduation.

Key words :*Lack of effectiveness-youth professional integration- dysfunctional relationship between the university and its environment-Vocational training- incentives and self-motivation*

مقدمة:

إن الجامعة المغربية التي تعتبر جزءا من النسق العام الذي تؤثر فيه ويؤثر فيها وتتفاعل معه ويتفاعل معها، تواجه إشكالات مرتبطة أساسا بضعف إشعاعها و مردوديتها وهشاشة مخرجاتها وقوة تأثيرها في محيطها. فالتحولات والمتغيرات البنوية والوظيفية الكبرى التي شهدتها المجتمع المغربي خلال القرن العشرين، كان لها تأثير مباشر عنها وعن مستقبلها وعن نظرة الشباب وانتظاراته منها. هكذا، يمكن القول إن المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المجتمع المغرب خلال مراحلها التاريخية السابقة أثرت عن الجامعة وعن أدائها وفعاليتها ونجاعتها وعن مخرجاتها وعن علاقتها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

بالاستناد إلى التقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية المختصة، هناك مجموعة من المؤشرات والمعطيات الإحصائية التي تدل على ضعف نسب الشباب الذين يحصلون على شواهد جامعية، وعلى ضعف نسب اندماج هؤلاء في المحيط المهني. إن ضعف المردودية الداخلية للجامعة وتدني نسب نجاح الطلبة الوافدين عليها، كمؤشر أساسي من مؤشرات أزمته، مرده لعدة عناصر تفسيرية مرتبطة بعوامل متعددة منها:

- ضغط الاكتظاظ وتزايد أعداد الوافدين بشكل مستمر، رغم كون المغرب يعرف نسبة متدنية فيما يخص التمدرس الجامعي مقارنة بدول أخرى مماثلة؛

- إشكالية المضامين البيداغوجية والمناهج التربوية التي تمت مراجعتها على أساس مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي مرت عن تطبيق مقتضياته أكثر من عشر سنوات دون نتائج إيجابية على مستوى جودة التكوينات؛

- ضعف أنظمة التدبير الخاصة بالموارد المالية والبشرية وما يشوبها من اختلالات أثرت سلبا على أداء وفعالية الجامعة.

أما ضعف المردودية الخارجية (تدني نسب الاندماج في سوق الشغل) فمرده حسب السلطات العمومية إلى عدة عوامل مرتبطة بالتزايد الديمغرافي وارتفاع نسب المسجلين في الجامعات وارتفاع نسب الخريجين منهم وميلهم إلى تفضيل الاندماج في الوظيفة العمومية والبحث عن الاستقرار الوظيفي. وهو الضعف الذي يتم تفسيره من قبل الفاعلين الاقتصاديين من جهة، بضعف جودة التكوين وطغيان الجانب النظري والمجرد على التكوينات المقدمة من قبل المؤسسات الجامعية ومن جهة أخرى، بضعف الكفاءات في مجال التواصل والخبرات والقدرة على الاندماج لدى طالبي الشغل من الشباب خريجي الجامعات.

وقد حاولت السلطات العمومية منذ سنوات الثمانينات محاربة بطالة خريجي الجامعات، باعتماد بعض البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب وإدماجهم في محيط الشغل. غير أن جل المؤشرات تدل على فشل هذه البرامج وفشل السياسات المتبعة في هذا المجال، مما يطرح التساؤل حول الطرق الكفيلة بتحقيق هدف الاندماج المهني للشباب خريجي الجامعات.

لمناقشة هذه التساؤلات و الإشكاليات، سنعالج موضوع الشباب والتكوين الجامعي والاندماج المهني وفق المنهجية التالية:

المبحث الأول: ضعف مردودية الجامعة بين ضغط الاكتظاظ وضعف نسبة الطلبة الجامعيين

أولا: مؤشرات دالة على ضغط الاكتظاظ مقابل ضعف نسب التسجيل في الجامعات

ثانيا: ضعف المردودية كنتيجة طبيعية لعوامل ذاتية وموضوعية

المبحث الثاني: واقع اندماج خريجي الجامعات في سوق الشغل وأفق

أولاً: تطور سياسات الدولة في مجال الإدماج المهني لخريجي الجامعات
ثانياً: الاندماج المهني للشباب رهين بتجويد التكوين وإصلاح العلاقة المختلة بين الجامعة وسوق الشغل

المبحث الأول: ضعف مرد ودية الجامعة بين ضغط الاكتظاظ وضعف نسبة الطلبة الجامعيين
من أهم الإشكالات التي تواجه الجامعة المغربية والتي تؤثر على مكانتها ونظرة المجتمع إليها وعلاقتها مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، تلك المتعلقة بضعف مردوديتها الداخلية والخارجية. فحسب التقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية المختصة، هناك مجموعة من المؤشرات والمعطيات الإحصائية التي تدل على ضعف نسب الشباب الذين يحصلون على شواهد جامعية، وعلى ضعف نسب اندماج هؤلاء في المحيط المهني. هذه الوضعية السلبية مردها إلى مجموعة من العوامل التفسيرية المرتبطة أساساً بضغط الاكتظاظ وطبيعة الخريطة الجغرافية الجامعية رغم وجود مؤشرات على ضعف نسب التمدرس الجامعي في المغرب مقارنة مع دول أخرى. هذه العوامل تؤثر سلباً على جودة تكوين وتأهيل الشباب المقبل على البحث عن الشغل (أولاً). من جهة أخرى، لا بد من التأكيد على أن ضعف المردودية وجودة التكوين الجامعي مرتبط أيضاً بعوامل ذات طبيعة نفسية واقتصادية ومالية واجتماعية وإدارية تتحمل فيها الجامعة والطالب نصيباً من المسؤولية (ثانياً).
أولاً: مؤشرات دالة على ضغط الاكتظاظ مقابل ضعف نسب التسجيل في الجامعات

هناك عدة مؤشرات تدل على أن الجامعة المغربية تعاني من الاكتظاظ الناجم عن تزايد أعداد الطلبة المسجلين، مما يشكل ضغطاً متزايداً على البنيات والتجهيزات. كما أن المعطيات الإحصائية تدل على عدم التوازن في توزيع الطلبة على مختلف الجامعات والمؤسسات الجامعية. رغم هذا الضغط والاكتظاظ، فالمؤشرات المستقاة من بعض الدراسات تشير إلى ضعف نسب التمدرس الجامعي في المغرب مقارنة مع دول أخرى مماثلة.

1- قراءة في الخريطة الجغرافية الجامعية

في غياب استراتيجية متناسقة ومنسجمة في مجال ترشيد الطلبة وتوجيههم نحو التكوينات الملائمة والمتلائمة مع المتطلبات الجديدة للقطاعات الإنتاجية وحاجياتها المتزايدة، وفي ظل ضعف تشجيع الدولة والقطاعات الوصية على التعليم العالي للتكوينات الممثلة المطلوبة في عالم الشغل، كان من الطبيعي أن تتوجه الأغلبية الساحقة من الحاصلين على شهادة البكالوريا إلى التسجيل في المؤسسات ذات الولوج المفتوح التي لا تعتمد أية معايير خاصة واستثنائية من أجل القبول¹²⁴ والتسجيل كتلك التي تعتمد المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود.

من خلال تحليل التطور الكمي لأعداد الطلبة المسجلين في مختلف الجامعات المغربية، يتضح أن المؤسسات التي تعتمد نظام الاستقطاب المفتوح هي التي استقطبت ما يزيد عن 86 في المائة من مجموع المسجلين في التعليم العالي. في السنة الجامعية 2012-2013 وصل العدد الإجمالي للطلبة 125541.027. مع العلم أن البنيات المتوفرة والعدة البيداغوجية والتأطير البيداغوجي غير ملائم. فالطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم

124 يتعلق الأمر بكليات التعليم الأصيل وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكلية الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم وكليات متعددة التخصصات.

125 عدد الطلبة خلال السنة الجامعية 2014-2015 يناهز 656 ألف و 467 وعدد الأساتذة بالجامعات 13 ألف و 280. أما العدد الإجمالي للمقاعد فقد

انتقل من 354 ألف و 864 خلال الموسم 2011-2012 إلى 412 ألف و 783 خلال الموسم 2014-2015.

العالي لا تتجاوز 385.135¹²⁶. من جهة أخرى، فعدد الطلبة المسجلين في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية يناهز 198.951 طالب مؤطرين من قبل 1535 أستاذ باحث وفي الآداب والعلوم الإنسانية 156.495 مؤطرين من طرف 2231 أستاذ والعلوم 104.804 مؤطرين من قبل 3342 أستاذ.

هكذا، نجد أن ما يزيد عن 460.250 طالب مسجلون في الشعب الأدبية والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم التي يجد الشباب حاملو شواهد صعبة في الاندماج المهني. هذه المسالك تمثل كما سبقت الإشارة 86,7 بالمائة من مجموع أعداد طلبة التعليم العالي. أما نسبة الانقطاع عن الدراسة فتبلغ 64 بالمائة في الجامعة المغربية بشكل عام. أما في مسالك العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فتبلغ 68 بالمائة، متنوعة بالعلوم بـ 65 بالمائة، فالآداب والعلوم الإنسانية بـ 56 بالمائة. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة 64 بالمائة من الطلبة تغادر الجامعة دون الحصول على شهادة¹²⁷.

من جهة أخرى، فالإشكالية تزداد تعقيدا حين يتم استحضار التوزيع الجغرافي للطلبة بين مختلف الجامعات المغربية. بحيث نجد بعض هذه الجامعات تضم نسبة كبيرة من الطلبة مقارنة بأخرى وفي أحيان كثيرة بتأطير من طرف عدد أقل من الأساتذة. في هذا الإطار، نجد جامعة بن زهر مثلا تضم 69.278 طالب خلال السنة الجامعية 2012-2013 مؤطرين من قبل 760 أستاذًا. وتشكل أعداد الطلبة المسجلين في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية النسبة الأكبر (خلال السنة الجامعية 2012-2013 بلغ عدد المسجلين 25.267 بتأطير من 95 أستاذ¹²⁸). مقابل ذلك نجد جامعة الحسن الثاني عين الشق بالدار البيضاء تضم 35.654 طالبا مؤطرين من قبل 1137 أستاذ¹²⁹.

أما المدارس والمعاهد ذات الاستقطاب المحدود والتي تطبق معايير الانتقاء فلم تستقطب غير 8,7 بالمائة سنة 2001 و 15,4 بالمائة سنة 2013 حسب التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في دجنبر 2014. وهي توفر تكوينًا يلائم نسبيا حاجيات الشغل ويساعد نسبيا على الاندماج المهني. كما أن المؤسسات ذات الولوج المقيد 130 تعاني من عدم استغلال واستعمال قدراتها الاستيعابية كنتيجة طبيعية لتبني معايير دقيقة للقبول. وقد بلغت هذه النسبة 175 في المائة بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، مقابل 63 في المائة بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود¹³¹.

أما بالنسبة للقطاع الخاص الذي تطور حجمه في السنوات الأخيرة، فهو متركز في محور الرباط البيضاء ويوفر تكوينات في الاقتصاد والتدبير والتسويق والتجارة. والهدف من تشجيع تدخله واستثماره في مجال التعليم العالي من قبل الدولة هو الاهتمام بتخفيف الضغط على الجامعة العمومية وامتصاص أعداد الطلبة أكثر من الاهتمام بتنمية التخصصات العلمية التي من شأنها خدمة قضايا التنمية المستدامة.

¹²⁶ أنظر الإحصائيات الجامعية في الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر. المغرب <http://www.enssup.gov.ma/index.php?lang=ar>

¹²⁷ أنظر التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم الصادر سنة 2015.

¹²⁸ أنظر الإحصائيات الجامعية في الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر. المغرب <http://www.enssup.gov.ma/index.php?lang=ar>

¹²⁹ لمزيد من التفاصيل أنظر <http://www.enssup.gov.ma/index.php?lang=ar>

¹³⁰ تضم المؤسسات ذات الولوج المحدود المدرسة العليا للترجمة وكليات العلم والتقنيات والمدارس العليا للتجارة والتسيير ومارس الهندسة والتكنولوجيات وكليات الطب والصيدلة

وكليات طب الأسنان وكلية علوم التربية

¹³¹ أنظر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين

2000-2013: المكتسبات والمعوقات والتحديات، دجنبر 2014.

إن تزايد أعداد الطلبة الوافدين على الجامعة المغربية، لايعتبر مؤشرا على ارتفاع نسبة التمدرس في قطاع التعليم العالي في أوساط الشباب المتراوحة أعمارهم بين 19 و24 سنة، بل كل المؤشرات توجي بضعف هذه النسبة مقارنة بدول أخرى.

2-ضعف نسب تسجيل الشباب في الجامعة المغربية مقارنة بدول أخرى

رغم ما قيل من أن التزايد المطرد لأعداد الطلبة هو الذي ساهم في تأزم نظام التعليم الجامعي وتدني جودته في المؤسسات ذات الولوج المفتوح، فإن عددهم الإجمالي في المغرب لا يمثل غير 12 في المائة فقط من الساكنة المتراوحة أعمارها ما بين 19 و24 سنة، مقابل 24 في المائة في الجزائر و37 في المائة في تونس(السنة الجامعية 2010-2011) و32 في المائة في مصر. وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع دول أخرى مثل الأردن وكوريا الجنوبية حيث تصل هذه النسبة على التوالي 45 و80 في المائة¹³²، كما أنها تعتبر دون المعدل المسجل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل فرنسا التي تصل فيها تلك النسبة إلى أكثر 47 في المائة أي 3600 طالب لكل 100 ألف نسمة. غير أن ذلك لم يؤثر في جودة التكوين ونجاعته وفي المردودية الداخلية والخارجية للجامعات في هذه الدول مقارنة مع الجامعات المغربية. هكذا، يمكن القول إن التطور الكمي للطلبة لا يعتبر عاملا أو سببا جوهريا وحاسما ومؤديا لتدني جودة التكوين وإلى الهدر الجامعي أو غيره. وهو ما يدفع إلى البحث عن العوامل الحقيقية المفسرة للإحباطات المتوالية للجامعة ولضعف مردوديتها.

من جهة أخرى، يطرح التساؤل حول الأسباب والعوامل التفسيرية لضعف نسبة تسجيل الطلبة في الجامعات المغربية. إذ لاشك أن هناك عوامل مختلفة تساهم في تدني هذه النسبة، منها مايلي:

-تأخر تعميم التعليم الابتدائي¹³³ وحرمان فئات واسعة من التلاميذ من حق الاستفادة من التعليم الإعدادي الثانوي والثانوي التأهيلي، بالنظر إلى الوضعية الهشة التي تعيشها أسرهم وعدم قدرتهم على تحمل مصاريف متابعة التكوين، بالنظر إلى بعد المؤسسات التعليمية عن مقر سكنهم.

-ضعف تكوين التلاميذ خلال مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي الثانوي¹³⁴ وعدم قدرتهم على نيل شهادة البكالوريا التي تخول حق الولوج للجامعة¹³⁵.

-استمرار العجز على مستوى البنيات والتجهيزات والموارد البشرية الإدارية والبيداغوجية.

هكذا، فتعميم التمدرس الابتدائي والإعدادي الثانوي والثانوي التأهيلي وتجويده وتقوية البنيات التحتية والتجهيزات والزيادة في أعداد الأطر التربوية، من شأنه الزيادة في أعداد الطلبة الوافدين على الجامعات والرفع من نسبة التمدرس الجامعي في أوساط الشباب. وحسب تقديرات الوزارة الوصية، سترتفع نسبة هذا التمدرس ب50 في المائة سنة 2016 مقارنة مع سنة 2012.

¹³² أنظر المجلس الأعلى للتعليم، (2008)، التقرير السنوي، الرباط، المغرب، ص39.

¹³³ حسب تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، فتمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات سجل سنة 2013 نسبة 95 بالمائة، سواء الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي، أو الذين ما يزالون متأخرين في التعليم الأولي، وتفيد المعطيات بوجود تباين في أعمار المتدربين، مما يكشف عن تأخر في ولوج التعليم الابتدائي.

¹³⁴ وفق التقرير المشار إليه أعلاه، فقد بلغ تدرس أطفال الفئة العمرية 12-14 سنة 2012 نسبة 86 بالمائة، إلا أن نسبة تدرس هذه الفئة في السلك الإعدادي تظل محدودة، ذلك أن 85 بالمائة فقط من هذه الفئة هم الذين ولجوا الإعدادي خلال السنة ذاتها.

¹³⁵ جاء في التقرير السالف الذكر أنه من خلال بعض المعطيات الإحصائية يلاحظ أن نسب الدراسة لدى ثلاث أفواج للتلاميذ الجدد المسجلين في التعليم الابتدائي العمومي في السنوات 2000، 2001، و2002، (تاريخ بداية إصلاح المنظومة التربوية) أن من بين كل 100 تلميذ مسجل في السنة الأولى من التعليم الابتدائي العمومي سنة 1999، 35 بالمائة فقط منهم تمكنوا من استكمال الدراسة بهذا السلك في متم 2005 دون أي تكرار، وأن 18 بالمائة منهم أتموا التعليم الإعدادي في نهاية 2008، وأن 6 بالمائة منهم فقط استكملوا الدراسة بالتأهيلي في متم 2011، وتفيد المعطيات ذاتها أن 3 بالمائة فقط منهم حصلوا على البكالوريا في السنة ذاتها دون أي تكرار.

ثانيا: ضعف المردودية كنتيجة طبيعية لعوامل ذاتية و موضوعية

إن ضعف المردودية وجودة التكوين في فضاء الجامعة المغربية مرده إلى عوامل مركبة ومتداخلة ومعقدة ذات طبيعة نفسية واقتصادية ومالية واجتماعية وإدارية. فهي عوامل مرتبطة من ناحية بميولات الشباب وقدراتهم وسلوكياتهم ومنهجية عملهم ومدى انخراطهم والتزامهم واندماجهم في العملية التكوينية، من ناحية أخرى، فهذا الضعف وعدم الجودة مرتبط بمجموعة من الاختلالات التي تعترى المحيط الداخلي والخارجي للجامعة وطرق تدبير الشأن الجامعي.

1- ضعف المردودية وجودة التكوين هو نتيجة عوامل ذاتية مرتبطة بميولات الشباب وسلوكياتهم وقدراتهم إن الرفع من المردودية الداخلية¹³⁶ وضمان الجودة في التكوين يستوجب تحمل كل الفاعلين لمسؤولياتهم، على اعتبار أن نسبة كبيرة من الطلبة يعانون من بعض الظواهر المرضية مثل التردد¹³⁷ والضجر والملل وغياب الحوافز، الشيء الذي يؤثر في مردوديتهم وفي مساهمهم الدراسي وفي تدني النتائج وصعوبة اندماجهم في سوق الشغل بعد الحصول على الشواهد الجامعية. هكذا، فتحقيق النجاح والتميز في الدراسات الجامعية، تستوجب العمل على عدة واجهات واستغلال كل الفرص والإمكانيات المتاحة والانتباه إلى تجارب الآخرين سواء منهم الناجحين أو الفاشلين.

غير أن الأهم هو اتخاذ قرار نهائي ينهي حالة التردد التي يتخبط فيها العديد من الطلبة قبل وبعد التسجيل في الجامعة وتركيز كل قواهم الفكرية والذهنية على تحقيق الهدف المحدد. فالحزم والحسم صفتان ضروريتان لربح رهان الدراسة الجامعية وتحقيق التميز والنجاح ، لأن عدم الاتصاف بهما خلال المسار الدراسي، قد يعرض الطالب لحالة من الضجر والملل التي تقلل من حظوظ اندماجه في الفضاء الجامعي. إن النسب المتدنية من النجاح في الجامعة حاليا، تعبر على أن هناك الآلاف من الطلبة يتوقفون في منتصف الطريق، لا لشيء إلا لكونهم استسلموا للضجر والملل. هكذا، فمعالجة حالة الضجر تستوجب الالتزام بإنجاز عمل ما كل يوم وتحديد هدف معين وتحقيقه كل يوم ولا يتم تأجيله إلى اليوم الموالي. كما لا يجب جعل اليوم الموالي امتدادا لليوم الذي سبقه، بل لابد من جعل كل يوم مستقلا بعمله وهدفه ووقت إنجازه وتحقيقه.

غير أن نجاح هذه المقاربة تستوجب قهر الكسل والتخلص من عادة التسويف. وهي من الحالات المرضية التي يعاني منها الكثيرون. والفرد لا يمكن أن يحارب الكسل ويتغلب عليه إلا بتنمية القدرة على التغلب عليه من خلال وضع جدولة زمنية لإنجاز مجموعة من الأعمال والالتزام بتنفيذها وتحقيق الأهداف المسطرة، كما أن محاربة الكسل وعادة التسويف والقضاء عليهما، يستوجبان تنمية الحوافز الذاتية والموضوعية لدى الطالب، على اعتبار أن وجود محفزات ذاتية والعمل الدائم على تطويرها، تعتبر من الأساليب والآليات الناجعة التي تجعل الفرد يشعر بالتقدير والاعتبار، وتدفعه إلى الاندماج والإحساس بالانتماء إلى جماعة وجامعة ترضى مصالحه وتسهر على تلبية حاجياته وتحقيق طموحاته الذاتية وأهداف المؤسسة التي ينتمي إليها.

¹³⁶ وفق التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في دجنبر 2014، لا تتعدى نسب الاحتفاظ بالطلبة في عينة من خمس جامعات 36 بالمائة، وتتراوح نسبة الحصول على دبلوم جامعي، أخذا للتكرار بعين الاعتبار، في حدود 31 بالمائة في الإجازة، فوج 2006، أما الطلبة الحاصلون على الإجازة بدون تكرار، فلا تتعدى نسبتهم 14 بالمائة من كل فوج، وهي نسبة تعرف تزايدا عبر الزمن، إذ بلغت 19 بالمائة في فوج 2009.

¹³⁷ هادي المدرسي، واجه عوامل السقوط، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثالثة، 2006، من ص 9 إلى ص 17.

في هذا الإطار، تبدو أهمية تحسين المحفزات وتنمية الحوافز لدى طلاب الجامعة من أجل الاندماج في مجتمع العلم والمعرفة والمحيط المهني. فالتحفيز سواء أكان ماديا أو معنويا أو اجتماعيا يشكل دافعا أساسيا للفرد من أجل تلبية حاجاته وطموحاته وتقويم سلوكياته في اتجاه تخفيف حالة التوتر وإقامة نوع من التوازن والتماسك في العلاقات. وهو ما يمكن أن يتم من خلال إثارة الرغبة اللامشروطة واللامحدودة في التعلم والبحث عن العلم والمعرفة¹³⁸ وفي محاربة التطبيع مع الفشل والغش من طرف طلاب الجامعات. غير أن ضعف الجودة في التكوين وضعف المردودية الداخلية والخارجية وضعف الاندماج المهني لخريجي الجامعات هو أيضا نتيجة طبيعية لاختلالات المحيط الداخلي والخارجي للجامعة.

2- ضعف المردودية وجودة التكوين نتيجة طبيعية لاختلالات المحيط الداخلي والخارجي للجامعة

إن اكتظاظ الطلبة في المؤسسات ذات الولوج المفتوح ساهم في خلق ظروف غير طبيعية وغير ملائمة أثرت سلبا على عمليات التكوين والتأطير وجودتها. غير أن هناك عوامل أخرى لها دور حاسم فيما آلت إليه وضعية التعليم في الجامعة المغربية. في هذا الإطار، تجدر بنا الإشارة إلى سياسة التدبير المتبعة من لدن الدولة و القائمة على أساس المركزية والتركيز في اتخاذ القرارات الخاصة بالشؤون المالية والإدارية والبيداغوجية والعلمية وغيرها. وقد كان من نتائجها ضعف البنيات والتجهيزات وهشاشتها وضعف نظام تدبير المنظومة البيداغوجية و الموارد البشرية المكلفة بالتكوين والتأطير.

في هذا السياق، أكد الكثير من المهتمين والمتخصصين على الإكراهات ذات الطبيعة البيداغوجية التي واجهتها الجامعة المغربية في مسار تطورها. يتعلق الأمر حسب رأيهم بتقادم نظام التربية والتكوين ومضامينه والذي يمكن تلخيص إشكاليته في "عدم مرونة البرامج وتحجرها" وعدم مسيرتها للتطورات التي يعرفها محيط الجامعة وتطور مهامها ووظائفها. كما أن مسطرة مراجعة التكوينات كانت جد معقدة لكونها تتطلب صدور مرسوم مع ما يستوجب ذلك من مساطر وإجراءات، وهو ما يفسر غياب التنوع وتعميم نفس الوصفة البيداغوجية على جميع الجامعات دون مراعاة الخصوصيات الجهوية ومتطلبات وحاجيات المقاولات والإدارات و الجماعات من الكفاءات والمهارات. فقد "تحولت المنظومة التربوية إلى آلة ثقيلة، قليلة المردودية ومنتجة لخريجين غير مهنيين لمواجهة تغيرات ومستلزمات الاقتصاد والمجتمع العصريين...."¹³⁹. كما لم تتمكن من "إرساء آليات لتقويم المردودية والموارد البشرية، وترسيخ المسؤولية بناء على مهام واضحة ومحددة، وعلاوة على ذلك فإن الحكامة المعتمدة تفتقر إلى وسائل ملائمة للقيادة والضبط، وإلى تسيير أكثر نجاعة لأجهزة التدبير..."¹⁴⁰

إن العوامل السالفة الذكر والتي ساهمت كثيرا في تفشي ظواهر الغش وفي تدني الجودة، وارتفاع نسبة الرسوب والهدر الجامعي¹⁴¹ هي التي دفعت في اتجاه اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين والإصلاح الجامعي الذي انطلق تفعيل مقتضياته سنة 2003. غير أن هذا الإصلاح بدوره وحسب عدد من التقارير الوطنية والدولية

¹³⁸ لا بد من الإشارة إلى أن بعض الممارسات البيداغوجية، قد تساهم في الإحباط النفسي لدى الطلبة، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والمادية والصعوبات المرتبطة بمعالجة ظواهر الجريمة والحرمان والمخدرات التي قد تؤثر سلبا على المردودية والعطاء.

¹³⁹ أنظر ملخص تركيبي للجنة المديرية للتقرير العام حول "50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: المستقب يشيد والأفضل ممكن" (2005) ص 15.

¹⁴⁰ المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي، 2008، ص 31.

¹⁴¹ إذ أن 64% من الطلبة يغادرون الجامعة دون الحصول على شهادة الإجازة.

لم يحقق النتائج والأهداف المحددة¹⁴². وهو ما ساهم كثيرا في نمو وتنامي الشعور بعدم الثقة في الجامعة التي كانت إلى عهد قريب الملاذ الآمن لطالبي العلم والتكوين والشغل.

غير أن أهمية تلك العوامل لا يمكن أن تخفي أهمية عوامل أخرى لابد من استحضارها، ساهمت هي الأخرى في عجز الجامعة عن أداء دورها ووظيفتها. يتعلق الأمر بضعف الموارد المالية والمشاكل الناجمة عن تعقد مساطر صرف الاعتمادات وثقل المراقبة المالية القبلية والتي تحد من قدرة الجامعة على توفير الظروف الملائمة من بنيات تحتية وتجهيزات لضمان تكوين يتجاوب ليس فقط مع حاجيات المجتمع المهنية والوظيفية، ولكن أيضا مع الحاجيات الملحة لجعل "الطالب إنسانا فاعلا في المجتمع من الناحية الأدبية والفنية والعلمية والفلسفية"¹⁴³، على اعتبار أن الجامعة لا تتحمل فقط مسؤولية تزويد عالم الإنتاج بالموارد البشرية المؤهلة ولكن أيضا مدعوة للقيام بوظيفة "تحليل وفهم المجتمع واقتراح تغيير الوضع"¹⁴⁴ الاقتصادي والاجتماعي ودفع عجلة التنمية من خلال البحث والتكوين اللازم لربح رهانات المنافسة الجهوية والعالمية.

رغم الإصلاحات والإنجازات المحققة بعد اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000، فالوضعية التي آلت إليه عمليات التكوين في الجامعة، كان من نتائجها السلبية بالإضافة إلى مظاهر الغش وارتفاع نسبة الرسوب والهدر الجامعي، ضعف المردودية الخارجية وتفشي قيم سلبية تتنافى مع ما تستوجبه المواطنة الحقة من قيم الجد والاجتهاد والكد والعمل الهادف إلى جانب محدودية الفكر النقدي وأدوات التحليل والمهارات لدى خريجي التعليم الجامعي. فالمدرسة العمومية بشكل عام تبدو وفق مضمون التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المؤسسة المسؤولة عن عدم تأهيل الشباب للاندماج في سوق الشغل وعن عدم تقوية السلوك المدني لدى الشباب. كما أخفقت في مهمتها التربوية المتمثلة في تكوين مواطنين مسؤولين قادرين على الفعل والتفاعل¹⁴⁵. هذه الإخفاقات المتعددة الأبعاد هي التي أدت إلى صعوبة اندماج خريجي الجامعات في المحيط المهني منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين.

المبحث الثاني: واقع اندماج خريجي الجامعات في سوق الشغل وأفق

لقد شكل موضوع تشغيل الشباب إحدى أهم الإشكالات التي عملت الدولة على معالجتها منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين. فمسؤوليات الدولة في هذا الإطار، جعلتها تتحمل مسؤولية تحسين وتوفير شروط وظروف اشتغال القطاع العام والخاص وتطوير الإدارة العمومية وضمان نجاعتها وفعاليتها. كما أنها مسؤولة ومطالبة بتجويد منظومة التربية والتكوين وجعلها ملائمة لحاجيات المحيط المهني، مثلما هي مسؤولة أيضا عن ضمان نجاعة الجهاز القضائي واستقلاله وتحديث آليات اشتغاله.

¹⁴² -أنظر الحسين الرامي، نونبر (2014)، جودة خدمات التعليم الجامعي بين مضامين البرنامج الاستعجالي والآليات الدستورية الجديدة، مساهمة في أعمال الندوة الدولية حول موضوع "دستور 2011 أمام اختبار تطبيق القوانين وأداء السياسات العمومية" المنظمة من طرف مجموعة البحث حول الإدارة والسياسات العمومية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

¹⁴³ جريدة الاتحاد الاشتراكي، 16 ماي 2001

¹⁴⁴ نفس المرجع المذكور أعلاه

¹⁴⁵ أنظر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013: المكتسبات والمعوقات والتحديات، دجنبر 2014.

اعتبارا لحجم وطبيعة هذه المسؤوليات، كان من الطبيعي أن تقوم الدولة باعتماد مجموعة من السياسات ووضع مجموعة من البرامج الهادفة إلى محاربة البطالة بشكل عام وبطالة خريجي الجامعات بشكل خاص. يتعلق الأمر بسياسات وبرامج متعددة ومتنوعة تم وضعها خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وخلال بداية الألفية الثالثة، وطرحت حولها مجموعة من التساؤلات على ضوء مجموعة من المؤشرات السلبية المتضمنة في مختلف التقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية (أولا). وفي إطار البحث عن عوامل وأسباب استمرار تفشي البطالة في أوساط الشباب رغم تعدد البرامج، طرح السؤال حول موضوع تدني جودة التكوين وأسبابه، وطبيعة التكوينات الجامعية والمناهج المعتمدة في فضاء الجامعة ومضامين البرامج الدراسية التي يطغى عليها الطابع النظري الصرف والتي تؤثر على طبيعة العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي (ثانيا).

أولا: تطور سياسات الدولة في مجال الإدماج المهني لخريجي الجامعات

إن سياسات الدولة في مجال تشغيل الشباب خريجي الجامعات والتي تمت ترجمتها إلى برامج ومخططات، هي نتيجة طبيعية لمسؤولياتها على تنمية وتطوير كل القطاعات المرتبطة بالتعليم والإدارة والقضاء والاقتصاد وغيرها. وكل تعثر في مسلسل تنمية وتطوير هذه القطاعات، يضع موضع تساؤل نجاعة السياسات والبرامج الهادفة إلى محاربة البطالة.

1- تشغيل الشباب ومسؤوليات الدولة

دون التقليل من الأدوار التي يمكن أن يلعبها الفاعلون المؤسسيون والاقتصاديون والاجتماعيون، فالدولة التي تعتبر مؤسسة المؤسسات تلعب الدور المحوري في عمليات الإدماج المهني وتحمل مسؤوليات كبرى عن كل السياسات الخاصة بتشغيل الشباب خريجي الجامعات. فالدولة، باعتبارها المؤسسة الضابطة والموجهة والقادرة، تتحمل مسؤوليات متعددة ومتنوعة ومركبة تشمل ما يلي¹⁴⁶:

-تحسين شروط وظروف اشتغال المقاولين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين: فالدولة من خلال أجهزتها ومؤسساتها السياسية (الجهاز التنفيذي والتشريعي) مطالبة بوضع وضبط وملائمة الترسانة القانونية اللازمة لضمان التنافسية والمنافسة الشريفة وتبسيط المساطر وتخفيف الإجراءات وضمان الحكامة الجيدة لمختلف المرافق العمومية. وهي الحكامة التي لا يمكن تصورها إلا من خلال إدارة شفافة ومنفتحة وقادرة على تنزيل وتفعيل السياسات العمومية والبرامج الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بالأخص على المستوى اللامركزي.

-اعتبارا لكون الدولة دولة مقاول ومشغلة، فهي مطالبة بتحسين وتطوير الإدارة الموضوعة رهن إشارة الجهاز التنفيذي، من خلال الرفع من نسبة التأطير وتوظيف الكفاءات والمهارات والخبرات ومن خلال تغطية العجز الحاصل على مستوى قطاعات التعليم والصحة والأمن والكثير من المهن التي يمكن من خلالها تلبية حاجات المواطن ورغباته على المستوى المحلي. إذ في ظل العجز الحاصل في مختلف الخدمات، لا يمكن الاستمرار في تبرير تراجع الدولة في توظيف وإدماج خريجي الجامعات بالإكراهات المالية والاقتصادية الناجمة عن سياسات التقويم الهيكلي.

¹⁴⁶ Voir Mohammed BOUTATA, le troisième millénaire de notre jeunesse, les défis de l'emploi et des compétences, ElMaarif Aljadida-Rabat, 1999.

-اعتبارا لكون الدولة هي المسؤولة عن تدبير الإشكالات التي يطرحها سوق الشغل، فهي مطالبة بوضع الأسس المتينة لضمان التربية والتكوين اللازم والملائم لحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ونهج سياسة اقتصادية ناجعة من خلال تشجيع الاستثمارات التي من شأنها خلق مناصب الشغل وتنمية الأنشطة اللازمة لتلبية حاجات المواطن في مجالات السكن والتربية والصحة وحماية البيئة وغيرها. كما انها مطالبة باعتماد سياسة ناجعة في مجال الإعلام والتوجيه اتجاء كل الفاعلين في مجال التربية والتكوين وفي المجال الاقتصادي.

-اعتبارا لدور الجهاز القضائي في ضمان التطبيق السليم للقوانين وضمان العدل والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد ومحاربة كل أشكال الانحراف في استعمال السلطة، فالدولة تتحمل مسؤولية ضمان نجاعة هذا الجهاز واستقلاله عن كل السلطات الأخرى وتبسيط المساطر وتسريع البث في القضايا المعروضة عن المحاكم.

كما أن الدولة مسؤولة عن وضع وصياغة برامج فعالة وناجعة في مجال تشغيل الشباب خريجي الجامعات وإدماجهم في المحيط الاقتصادي والاجتماعي بالنظر إلى التكلفة العالية الناجمة عن إقصاءهم¹⁴⁷. إذ في هذا الإطار، تورد بعض الدراسات الانعكاسات السلبية لهذا الإقصاء بالنسبة للمجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص. فالدولة، تفقد موارد هامة في حالة عدم استغلال الطاقات الشابة واستثمار الكفاءات والأطر بعد تكوينها في رحاب الجامعة. كما أن عدم تشغيل الشباب يؤدي إلى أمراض اجتماعية كثيرة مثل الفقر والجريمة والانحراف الشيء الذي يؤدي إلى التأثير على المناخ العام للاستثمارات وعلى الأمن والسكينة والاستقرار في المجتمع.

من هذا المنطلق، وعلى هذا الأساس نهجت الدولة مجموعة من السياسات ووضعت مجموعة من البرامج الرامية إلى محاربة بطالة الخريجين الجامعيين وضمان اندماجهم في المحيط المهني.

2- قراءة في السياسات الخاصة بإدماج خريجي الجامعات

تناولت العديد من الخطابات الملكية إشكالية التعليم ورصدت مجموعة من الاختلالات التي تعاني منها المنظومة التربوية¹⁴⁸. وقد تم التأكيد في الخطاب الملكي في ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012 على أن "شبابنا يتطلع إلى إيجاد الظروف المثلى التي تساعد على تحقيق الذات، وتحمل المسؤولية، ويحذوه الطموح المشروع إلى تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ولاسيما عبر خلق آفاق أوسع لفرص الشغل".

في هذا الإطار، شكل تشغيل الشباب الحاصل على الشهادات العليا موضوعا لجدل ونقاش مستمر بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. فمنذ بداية الثمانينات من القرن العشرين وفي إطار المخطط الممتد بين سنتي 1981 و1985، تم استحضار مبدأ إدماج التربية والتكوين والتشغيل والرفع من التنمية الاقتصادية والاستثمارات الشيء الذي كان من الممكن أن يساهم في خلق المزيد من مناصب الشغل. غير أن مجموعة من الأزمات التي عرفها المغرب خلال هذه السنوات دفع السلطات العمومية إلى التراجع عن هذا المخطط واعتماد برنامج التقويم الهيكلي الذي تم تنزيله مضامينه ابتداء من سنة 1983 والذي كانت له انعكاسات سلبية على قضايا التشغيل ومحاربة البطالة بالأخص وسط الشباب حاملي الشواهد العليا ما زالت ممتدة إلى اليوم. وهو ما دفع في اتجاه اعتماد تدابير إصلاحية هادفة إلى تنمية التشغيل من خلال تشجيع حاملي الشواهد العليا على

¹⁴⁷ Frédéric Teulon, le chômage et les politiques de l'emploi, Seuil, juin 1996, p 54.

¹⁴⁸ منها على سبيل المثال الخطاب الملكي في 20 غشت 2012 والخطاب الملكي في 20 غشت 2013 وخطاب العرش لسنة 2015.

التوجه نحو التكوين المهني ودعم المقاولين الشباب في المخطط التوجيهي 1988-1992 وهي تدابير لم تحل دون الحد من مشكل تشغيل خريجي الجامعات الذين تزايدت أعدادهم سنة بعد سنة.

إن الوضعية المقلقة لسوق الشغل هي التي دفعت السلطات العمومية لوضع استراتيجية تنموية شاملة للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتنمية التشغيل والتي تم الإعلان عنها خلال المناظرة الوطنية حول التشغيل المنظمة سنة 1998. وهي الاستراتيجية التي تم إدماج أهم عناصرها في المخطط الممتد لسنوات 2000-2004. هذه الاستراتيجية تقوم على أساس تشجيع خلق المقاولات وتنمية الشراكة الجهوية بهدف تنمية التشغيل من خلال خلق مناصب الشغل. وقد شكلت بداية التأسيس لتفعيل وتنزيل استراتيجية شاملة للتشغيل التي تقوم على أساس الملائمة بين العرض والطلب وتقوية التكوين/الإدماج. وقد تم اتخاذ عدة تدابير همت بالأخص تحسين فعالية ومردودية البرامج الخاصة بتنمية تشغيل الشباب حاملي الشواهد من خلال خلق آليات للتشغيل الذاتي وخلق المقاولات وتسهيل منح قروض المقاولين الشباب¹⁴⁹.

كما تم اتخاذ تدابير أخرى تستهدف تشجيع المقاولات على تشغيل الشباب من خلال الاستفادة من بعض الامتيازات الضريبية وخلق مناطق الأنشطة الاقتصادية في إطار إنجاز البنيات المحلية التي من شأنها خلق مناصب الشغل. كما تم إحداث الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل والكفاءات كوسيط في مجال الشغل وتم اعتماد مدونة جديدة للشغل للحد من الآثار السلبية للصراع بين أرباب العمل والأجراء على مناصب الشغل. رغم التدابير المتخذة والسياسات المعتمدة، فسوق الشغل ما زال يعاني من الخلل بين العرض والطلب. فحسب المؤشرات المستسقة من دراسات المندوبية السامية للتخطيط، ورغم انخفاض نسبة البطالة في السنوات التي تلت اعتماد الاستراتيجية السالفة الذكر، فنسبة البطالة وسط الساكنة النشيطة بشكل عام والشباب خريجي الجامعات بشكل خاص مازالت مرتفعة¹⁵⁰.

فقد ارتفعت هذه النسبة¹⁵¹ في أوساط خريجي الجامعات لتصل 27,6 في المائة سنة 1999 مقابل 18,3 في المائة سنة 2009¹⁵² وهي النسبة التي ارتفعت خلال سنة 2010 لتصبح 22,3 في المائة. كما أن الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في مايو 2011 تؤكد أن 54,2 في المائة من حاملي الشهادات العليا المتراوحة أعمارهم بين 15 و25 سنة يعانون من البطالة¹⁵³. غير أن دراسة حديثة حول الموضوع شملت الفترة الممتدة بين شهر غشت 2009 (تاريخ تخرج أول فوج في ظل الإصلاح) وأبريل 2012 (تاريخ إجراء الدراسة) أكدت أن

¹⁴⁹ من أهم البرامج الهادفة إلى محاربة بطالة الشباب والتي لم تحقق كل الأهداف المسطرة من وراءها ما يلي: برنامج "مقاولتي" الموجه لحاملي المشاريع، برنامج "إدماج" الرامي إلى إدماج 40.000 شاب عاطل، برنامج تأهيل المخصص لتحسين فرص الشغل.

¹⁵⁰ وقد ساهمت عدة عوامل في استمرار ارتفاع نسبة البطالة منها: النمو الديمغرافي الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفئات المتراوحة أعمارهم بين 15-59 سنة والتي تشكل حاليا 62 في المائة من الساكنة الإجمالية مما شكل ضغطا متزايدا على سوق الشغل- الهجرة القروية- المنظومة التربوية والضغط المتزايد على سوق الشغل من قبل الخريجين- عدم ملائمة بعض مسالك التكوين مع سوق الشغل وحاجيات المقاولات. الإطار المؤسسي والتنظيمي المؤطر لسوق الشغل والإطار الماكرو الاقتصادي للسياسات العامة للبلد.

¹⁵¹ سنة 1999 بلغت نسبة البطالة 22 في المائة في المجال الحضري و5,4 في المجال القروي و13,8 على المستوى الوطني وهي النسبة التي وصلت خلال سنة 2009 معدل 13,8 في المائة في المجال الحضري و4 في المائة في المجال القروي و9,1 على المستوى الوطني.

¹⁵² Voir enquête nationale sur l'emploi , HCP2009

¹⁵³ Voir enquête nationale sur l'emploi HCP statistiques 2010,

نسبة الخريجين من ثلاث جامعات 154 شملتها الدراسة الحاصلين على منصب شغل يزداد بانتظام مع مرور الزمن على تخرجهم، لتصل إلى 62.7% وقت إنجاز الدراسة. أما نسبة الخريجين الذين يوجدون في وضعية البطالة، فهي تميل إلى الانخفاض لتصل إلى 14.2% بعد 34 شهرا من التخرج 155. من جهتها أكدت المندوبية السامية للتخطيط في مذكر صادرة عنها في يوليوز 2015 أن نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات ما بين 15 و 24 سنة تناهز 20.8 في المائة¹⁵⁶.

مقابل ذلك، لابد من الإشارة إلى أنه بعد صدور التقارير المرحلية حول البرنامج الاستعجالي الخاص بإصلاح المنظومة التربوية، صدرت مذكرة المندوبية السامية للتخطيط التي شملت الفصل الأول من سنة 2014، والتي تؤكد على بعض المؤشرات السلبية في مجال التشغيل. من أهم هذه المؤشرات تلك المتعلقة بتفشي ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات والشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، بحيث أن معدل البطالة لدى الأشخاص غير الحاصلين على شهادة لا يتعدى عموما 6%، في حين يصل إلى 20.9% لدى الشباب الحاصل على شهادة عليا، خصوصا خريجي الكليات ذات الولوج المفتوح (23,3%)¹⁵⁷.

من جهة أخرى، إن مظاهر الضعف والهشاشة التي أصابت مختلف الخدمات الاجتماعية الخاصة بالتعليم والصحة والسكن وغيرها تبين مدى العجز الذي تعاني منه فيما يخص الأطر والكفاءات والخبرات اللازمة لتلبية هذه الخدمات وفق معايير الجودة. وهي الوضعية التي يتم تفسيرها ليس فقط بعدم ملائمة التكوينات الجامعية لحاجيات المقاولات، ولكن أيضا، بعدم قدرة النسيج الاقتصادي والاجتماعي على استقطاب واستيعاب الكفاءات والأطر حاملي الشواهد العليا. في هذا الإطار، لابد من التأكيد على أهمية اعتماد مقاربة شاملة متعددة الأبعاد وملائمة ومندمجة من أجل ضمان الاندماج المهني للشباب خريجي الجامعات. وسنركز في النقطة الموالية على معالجة الإشكالية المرتبطة بمقاربات التعليم والتعلم وعدم ملائمة البرامج الدراسية لحاجيات الشغل وإصلاح العلاقة المختلة بين الجامعة ومحيط الشغل.

ثانيا: الاندماج المهني للشباب رهين بتجويد التكوين وإصلاح العلاقة المختلة بين الجامعة وسوق الشغل

بغض النظر عن مجموع العوامل التي تساهم في تدني جودة التكوين والتي سبق تناولها في إطار المبحث الأول، هناك عوامل أخرى مرتبطة بطبيعة التكوينات الجامعية و المناهج المعتمدة في فضاء الجامعة ومضامين البرامج الدراسية التي يطغى عليها الطابع النظري الصرف والتي تؤثر على طبيعة العلاقة بين الجامعة ومحيطها، بالنظر إلى عدم تلبية حاجيات المقاولات والمؤسسات الأخرى في مجال التشغيل.

¹⁵⁴ يتعلق الأمر بجامعة الحسن الأول بسطات (385 خريج) وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (736 خريج)، وجامعة محمد الخامس أكادال بالرباط (504). أي ما مجموعه 1625 خريجا سنة 2009.

¹⁵⁵ أنظر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013: المكتسبات والمعوقات والتحديات، دجنبر 2014، ص 130.

¹⁵⁶ أنظر مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2015 في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-premier-trimestre-de-l-annee-2011_a1392.html . تمت معاينة الموقع يوم 4 يوليوز

2015.

¹⁵⁷ أنظر مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2014 في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-premier-trimestre-de-l-annee-2014_a1392.html.

1-سؤال تجويد التكوينات الجامعية وإشكالية المناهج والبرامج؟

لقد تم التأكيد منذ سنة 2008 في التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم على أن بعض حالات البطالة بين حاملي شهادات بعض المسالك الجامعية، تشير إلى أن المنظومة لا تمكن الطلبة بالقدر الكافي من اكتساب الكفايات اللازمة للتكيف مع تنوع المهن ومتطلبات الاندماج المهني والتنمية الاقتصادية للبلاد¹⁵⁸ على اعتبار أن 75 في المائة من خريجي الجامعة هم من حاملي شهادات "الأداب والعلوم الإنسانية" و"العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية" وهي شعب لا تمكن دائما من الولوج السريع للحياة المهنية¹⁵⁹.

إن الحديث عن تدني جودة التكوين الذي يشكل إحدى أهم معوقات ضمان الاندماج المهني لخريجي الجامعة لا يمكن فصله عن إشكالية المناهج المعتمدة في مراحل التكوين الجامعي. فالمقاربة المعتمدة خلال مسار تكوين الطالب تقوم بالأساس على شحنه بالمعلومات والمعارف النظرية المجردة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومطالبته بإعادة اجتارها في فترة التقويمات. في هذا الإطار نميز بين مرحلتين أساسيتين:

مرحلة التكوين والدراسة¹⁶⁰: خلال هذه المرحلة يلعب الأستاذ في ظل المقاربة التقليدية الدور المحوري في العملية التكوينية ويغيب دور الطالب وتنتفي مسؤوليته في ضمان جودة التكوين. إن التعليم والتعلم لا يمكن من خلاله تحقيق الجودة والتميز في تكوين وتأهيل الموارد البشرية، إلا من خلال مراجعة هذه المقاربة وبناء مقاربة مغايرة تستحضر مفاهيم التعاون والتشارك والتفاعل والتواصل بين مكونات الفعل التربوي الجامعي. كما أن التميز والجودة يستوجب العمل بالمقاربة المبنية على العمل بالأهداف والمشاريع في كل المراحل التي تمر منها العملية التكوينية. هذه المقاربة التي تروم إحداث القطيعة مع مرحلة تتميز بهيمنة الأطر البيداغوجية أثناء عملية التكوين، واعتماد التلقين وشحن الطلبة بالمعلومات والمعارف النظرية في غياب أي دور لهؤلاء في بناء المحاضرة وطرح الإشكالات والمشاركة في العملية التكوينية.

هذه المشاركة الرامية إلى البناء المعرفي والتنمية الذاتية وتطوير آليات الاشتغال، لا يمكن أن تتم إلا من خلال اعتماد التعليم والتعلم التفاعلي القائم على تنوع الأنشطة التعليمية والأخذ والعطاء والتفاعل والنقاش والنقد وطرح التساؤلات حول ما يتم عرضه من لدن الهيئة التربوية. كما أن جودة التكوين، تستوجب اعتماد مقاربة أخرى تقوم على أساس الاشتغال وفق مفاهيم الأهداف والنتائج وثقافة المشاريع الدراسية والتكوينية. فكل مقاربة بيداغوجية ناجعة وفعالة تقوم ليس فقط على أساس اكتساب المعرفة، ولكن أيضا وبالأخص على أساس اكتساب المهارات والقدرات والكفاءات الضرورية لتكوين الطلبة¹⁶¹.

إن الحديث عن فكرة المشروع، يحيل إلى أهمية اعتماد مقاربة من هذا القبيل والتي تكتسي أهمية كبرى في مجال التكوين الجامعي. هذه المقاربة تعتبر من الآليات المحفزة والمشجعة للتكوين والتعليم والتعلم المعق

¹⁵⁸ المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي، 2008، ص 29.

¹⁵⁹ المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي، 2008، ص 39.

¹⁶⁰ أنظر في هذا الإطار: الحسين الرامي، الجامعة المغربية ورهانات الجودة في تنمية الموارد البشرية، مساهمة في أعمال المؤتمر الدولي حول موضوع تحديات تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين المنظم من طرف الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، أكادير، دجنبر 2014.

¹⁶¹ Voir : Abderrahim HAROUCHI, la pédagogie des compétences, guide à l'usage des enseignants et des formateurs, éd. Le fennec, 2003, p 30 et s.

النظري والتطبيقي. وهي مقارنة مرتبطة بالنظريات أو المناهج السوسيو-بنائية حول التعلم¹⁶² وتدفع الطالب إلى الاندماج في قلب العملية التكوينية وضمان الاتصال الدائم والمستمر مع محيط الجامعة الاقتصادي والاجتماعي. -مرحلة التقييم والاختبار: رغم الأهمية التي تكتسبها مرحلة الدراسة والتكوين، فإن مرحلة التقييم والاختبار لها هي الأخرى أهميتها القصوى. ففي ظل المقاربة التقليدية المعتمدة في فضاء الجامعة يتم استحضار الجوانب المتعلقة بالمعارف النظرية المجردة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي أثناء اختبار الطالب وتقييم معارفه. وهي مقارنة بعيدة كل البعد عن الأهداف المتعلقة بتقييم القدرات على الاندماج والقيم السلوكية والمهارات المطلوبة لتقوية حظوظ الإدماج في محيط الشغل الذي يعاني هو الآخر من أعطاب واختلالات. هذا الواقع، يدفعنا إلى القول بوجود علاقة مختلة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، مما يستوجب العمل من أجل تقويمها.

2- إصلاح العلاقة المختلة بين الجامعة ومحيط الشغل

إن الوضعية الشاذة للشباب خريجي الجامعات لم تكن مرتبطة في كل جوانبها فقط بأزمة الجامعة ومناهجها وبرامجها الدراسية، بل هي مرتبطة بعدة عوامل أهمها كون " التنمية الاقتصادية لا تسير بالوثيرة المطلوبة لاستقطاب عدد كبير من الخريجين "163. وقد ذهب البعض إلى التأكيد على عدم قدرة النسيج الاقتصادي الوطني على استيعاب الخريجين كيفما كانت مهاراتهم وقدراتهم وتكويناتهم "164. ما يدل على ذلك وجود أطباء ومهندسين وخريجي المدارس العليا المتخصصة في مختلف العلوم في حالة بطالة، وهي نفس الأطر التي تندمج بكل سهولة في المجتمعات المصنعة.

هكذا يمكن القول إن هناك "عوائق ذاتية مرتبطة بطبيعة المفاولة المغربية وأخرى موضوعية متمثلة في غياب أو ضعف حوافز الاستثمار قد حالت دون اضطلاع القطاع الخاص بالدور المؤمل منه في مجال التنمية الاقتصادية فاتحة المجال أمام شبه قطيعة بين سلطات عمومية معيقة غالبا لحفز الاستثمار وقطاع خاص ذي نزعة ريعية أو انتظارية مناقضة لروح المبادرة الحرة "165. فالاقتصاد الوطني لم يخرج من دائرة اقتصاد الريع الذي ظل يخدم فئة من أصحاب المال والجاه والسلطة، ولم يتم توجيهه لخدمة باقي فئات المجتمع ومن أجل التوزيع العادل للثروة. وقد كان من الطبيعي أن تنعكس السياسات المتبعة في هذا المجال على الوضع الاجتماعي لفئات عريضة من السكان منها حاملي الشواهد العليا.

إن واقع بطالة خريجي الجامعات يؤكد أن الخلل الذي يطبع العلاقة بين الجامعة وسوق الشغل والذي تم اعتماد الإصلاح الجامعي لمعالجته مازال قائما، رغم مضي ثلاثة عشرة سنة على تفعيل مقتضياته. إذ أن الوظائف ومناصب الشغل التي توفرها المفاولات لا تنسجم مع طبيعة التكوينات التي تقدمها الجامعة. فالإصلاح الذي تم إرساءه بناء على مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين تمت صياغته بهدف معالجة إشكالية بطالة الخريجين. هذه المعالجة استوجبت خلق تكوينات تلائم حاجيات النسيج الاقتصادي والاجتماعي من خلال اعتماد

¹⁶² Laurent Dubois, la pédagogie de projet, l'Université de Genève (article non daté).

¹⁶³ محمد لكنيدري، جريدة العلم، 25 مارس 2001.

¹⁶⁴ جريدة الاتحاد الاشتراكي 5 أكتوبر 1998.

¹⁶⁵ خطاب جلالة الملك محمد السادس بالجرف الأصفر يوم 25 شتنبر 2000.

مسالك ذات طابع مهني، مثل الإجازات المهنية، ودبلومات ذات طابع مهني، وإدماج وحدات ذات طابع تقني في الإجازات الأساسية، وتمكين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من التمثيلية في الهياكل الجامعية. فالمحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي يتميز بوجود اقتصاد هش وضعيف ومهيمنة المقاولات العائلية القائمة على أساليب التدبير التقليدية يستقطب الخريجين ذوي الشهادات المتوسطة وهو بالتالي غير قادر على إدماج أصحاب الشواهد العليا من إجازة وماستر ودكتوراه.

غير أن ضعف وهشاشة سوق الشغل لا يخفي عمق إشكالية مضامين التكوينات الجامعية المرتبطة هي الأخرى بالطرق والمقاربات التقليدية المعتمدة في فضاء الجامعة من أجل تكوين وتأهيل الطلبة. إذ من الصعب ضمان تكوين حقيقي للطلبة يمكنهم من الاندماج بسهولة في المحيط المهني باعتماد مناهج تقليدية غير ملائمة لانتظارات سوق الشغل. وهي إشكالية مرتبطة هي الأخرى بتكوين وتأهيل الموارد البشرية البيداغوجية وغياب الظروف المادية والمعنوية لاعتماد المقاربات الديداكتيكية والبيداغوجية الكفيلة بتمكين الطالب من المعارف وتلقيه القيم السلوكية والخبرات التقنية الضرورية لاندماجهم في سوق الشغل. هكذا، فمعالجة الخلل القائم بين سوق الشغل والجامعة يستوجب تبني رؤية استراتيجية قائمة على استحضار المنظور التنموي للتعليم. هذه الرؤية تستوجب هي الأخرى

تحديث مقاربات التعليم والتعلم المعتمدة في فضاء الجامعة وإعادة صياغة مضامين التعليم وربطه بالتنمية¹⁶⁶. غير أن ذلك لا يمكن أن يتم بمعزل عن تنمية وتشجيع البحث العلمي التنموي، وإعداد التكوينات بناء على تقارير ودراسات استشرافية تحدد حاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي وبمساهمة مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين إلى جانب الجامعات ومؤسسات متخصصة.

في هذا الإطار، يرى بعض الفاعلين أن معالجة إشكالية الاندماج المهني لحاملي الشهادات العليا لا يمكن أن تتم إلا من خلال العمل على مهنة التكوينات الجامعية¹⁶⁷، بالأخص في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وخلقها بناء على الحاجيات المعبر عنها من قبل المقاولات وبطلب منها. كما أن التقييم المسبق للمهارات التي يتوفر عليها الطالب لابد منها بهدف تلقيه التكوين الذي يلائم قدراته المهنية مع أهمية ضمان تكوين موازي في مجال المعلومات واللغات والتواصل.

في نفس السياق تم التأكيد من لدن البعض على أن "مفهوم الشغل والمُشغَّل سينقرضان وسيترسخ محلّهما مفهوم الإبداع ليتحول الخريج من باحث عن الشغل إلى مبدع لمهنته"¹⁶⁸ من خلال خلق مشاريع استثمارية خاصة. وقد تم تبرير هذا التوجه بكون القطاع العام والخاص غير قادران على استيعاب كل أفواج

¹⁶⁶ "34 في المائة من خريجي الجامعات معطلون: أصحاب المقاولات لا يثقون في الكفاءة المغربية ؟، التجديد، 4 - 04 - 2008.

<http://www.maghress.com/attajdid/41778>

¹⁶⁷ وقد تم التأكيد على أهمية إضفاء الطابع المهني والحرفي على مسالك التكوين وإشراك المقاولات في تحديد المحتوى البيداغوجي في التقرير السنوي الثاني للمرصّد الوطني للتنمية البشرية الصادر سنة 2011 وفي تقارير أخرى صادرة عن مؤسسات وطنية مثل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وغيرها.

168 أنظر حوار مع رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، تحت عنوان "جامعة محمد الخامس تواجه عطالة الخريجين بـ"المهنة"،

هسبريس، 01 يونيو 2015. <http://www.hespress.com/interviews/265362.html>

الخريجين الجامعيين الباحثين عن الشغل، وبأن دفع الشباب نحو خلق المقاولات هو بحد ذاته تشجيع للقطاع الخاص. كما أن هناك ميكانيزمات أخرى لإدماج الشباب المعطل مثل الجمعيات الرياضية والثقافية والتظاهرات الثقافية والشبكات الاجتماعية¹⁶⁹ وغيرها.

في الأخير، لابد من الإشارة إلى أن بعض الباحثين يرون أن إصلاح المنظومة البيداغوجية لم يترتب عنه تخفيف من بطالة الخريجين وأن الهندسة البيداغوجية الجديدة فسحت المجال أمام الأستاذ الجامعي لتدريس مداخل المواد وليس جوهرها، وهو ما جعل المستوى المعرفي والمهاري للطالب في تراجع مستمر مقارنة بما كان عليه الأمر في ظل النظام التعليمي المعتمد قبل الإصلاح. كما أن التكوينات المهنية التي انخرطت فيها الجامعة لها آثار سلبية عميقة، بالنظر إلى كون هذه الأخيرة مطالبة بضمان التكوين النظري العلمي. فوظيفة الجامعة هو تكوين العلماء وليس تكوين تقنيين محدودي النظر والأفق. إذ أن التكوينات المهنية في فضاء الجامعة، أضحت تفرز بدورها عطالة متخصصة، اعتبارا لضعف كفاءات الخريجين الحاملين لشواهدهم. هكذا، فالوظيفة الأولى للجامعة هي العلم والمعرفة، وليس المهنة، على عكس التوجه الحكومي الرامي إلى توسيع المسالك المهنية في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، وتوجيه نسب كبيرة من الطلبة إلى المسالك العلمية والتقنية وإلى المسالك الواعدة من قبيل مسالك الهندسة والتجارة والتسيير ومسالك الأطر المتوسطة في ميدان التكنولوجيا وتقنيات الإعلام والتواصل¹⁷⁰. مثل هذه المواقف تدفعنا في نهاية هذا البحث إلى طرح إشكالية جوهرية مرتبطة بجوهر وظيفة الجامعة ومهامها الأساسية في ظل توجيه السياسات العمومية في مجال التعليم الجامعي نحو مهنة التكوينات وتغليب الطابع التقني على الطابع العلمي والمعرفي؟

¹⁶⁹ أنظر التقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للتنمية البشرية، تقييم التقدم الحاصل في مجال الإدماج، خلاصة تركيبية، ماي 2011، ص 11.
170 إسماعيل حمودي "بطالة الخريجين.. قضية عدم ملائمة التعليم لسوق الشغل أم غياب فرص الشغل؟"، التجديد، 15 - 05 - 2008.

المراجع باللغة العربية

- الحسين الرامي، (دجنبر 2014)، الجامعة المغربية ورهانات الجودة في تنمية الموارد البشرية، مساهمة في أعمال المؤتمر الدولي حول موضوع تحديات تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين المنظم من طرف الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، أكادير.
- الحسين الرامي، نونبر (2014) ، جودة خدمات التعليم الجامعي بين مضامين البرنامج الاستعجالي والآليات الدستورية الجديدة، مساهمة في أعمال الندوة الدولية حول موضوع " دستور 2011 أمام اختبار تطبيق القوانين وأداء السياسات العمومية" المنظمة من طرف مجموعة البحث حول الإدارة والسياسات العمومية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- هادي المدرسي(2006)، واجه عوامل السقوط، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثالثة،
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (ماي 2011)، التقرير المرحلي حول البرنامج الاستعجالي.
- المملكة المغربية، اللجنة الوطنية للتربية والتكوين، (1999)الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.(دجنبر 2014)التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013: المكتسبات والمعوقات والتحديات.
- المملكة المغربية، الخطاب الملكي بالجرف الأصفر يوم 25 شتنبر 2000.
- ، الخطاب الملكي في 20 غشت 2013.
- المملكة المغربية، الخطاب الملكي في 20 غشت 2012.
- ملخص تركيبي للجنة المديرية للتقرير العام حول "" 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: المستقب يشيد والأفضل ممكن(2005).
- المركز الوطني للتنمية البشرية، التقرير السنوي الثاني، تقييم التقدم الحاصل في مجال الإدماج، خلاصة تركيبية، ماي 2011.
- المواقع الإلكترونية:**
- مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2014 في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-premier-trimestre-de-l-annee-2014_a1392.html
- مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2015 في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-premier-trimestre-de-l-annee-2015_a1392.html
- الإحصائيات الجامعية، الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.المغرب <http://www.enssup.gov.ma/index.php?lang=ar>
- " 34 في المائة من خريجي الجامعات معطلون": أصحاب المقاولات لا يثقون في الكفاءة المغربية ؟، التجديد، 4 - 04 - 2008 <http://www.maghress.com/attajdid/4177>
- حوار مع رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، جامعة محمد الخامس تواجه عطالة الخريجين بـ"المهنة"، هسبريس، 01 يونيو <http://www.hespress.com/interviews/265362.html>
- إسماعيل حمودي "بطالة الخريجين..قضية عدم ملائمة التعليم لسوق الشغل أم غياب فرص الشغل؟"، التجديد، 15 - 05 - 2008
- لحسن مادي قراءة في تقارير وطنية ودولية حول وضعية التعليم بالمغرب، 14 تموز/يوليو 2014.
- Abderrahim HAROUCHI, (2003), la pédagogie des compétences, guide à l'usage des enseignants et des formateurs, éd.Le fennec, p 30 et s.
- Frédéric Teulon, (1996), le chômage et les politiques de l'emploi, Seuil, juin, p 54.
- Laurent Dubois, la pédagogie de projet, (article non daté), l'Université de Genève
- Mohammed BOUTATA, (1999), le troisième millénaire de notre jeunesse, les défis de l'emploi et des compétences, ElMaarif Aljadida-Rabat.
- Documents :
- Haut Commissariat au Plan,(2009) Enquête nationale sur l'emploi.
- Haut Commissariat au Plan (2010), Enquête national sur l'emploi.

**مدى موازنة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات بناء مجتمع المعرفة في الدول
العربية (المملكة العربية السعودية أنموذجاً)**

د. هيام أحمد عبدالرحيم

رئيسة قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والأعمال
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
المملكة العربية السعودية

E-MAIL
HIYAMRAHIM@YAHOO.COM

المستخلص

تناولت الدراسة بالوصف والتحليل موضوع مدى مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات بناء مجتمع المعرفة في الدول العربية : المملكة العربية أنموذجاً، حيث هدفت للوقوف على واقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمتها لمتطلبات بناء مجتمع المعرفة خلال الفترة (2000-2014م)، وكذلك توضيح المبادرات التي قامت بها الدول العربية والمملكة العربية السعودية لردم الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات مجتمع المعرفة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة متمثلة في المملكة العربية السعودية، وتم التركيز على دراسة اتجاه ثلاثة متغيرات لمخرجات التعليم العالي (الخريجون، البحث العلمي والابتكارات والاختراعات) ومحاولة ربطها بمؤشرات مرتكزات مجتمع المعرفة بالنسبة للدول العربية والمملكة العربية السعودية تحديداً. أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة: أن المبادرات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية أسهمت بشكل ايجابي في تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وترقيتها مما انعكس على تحسين مؤشرات المعرفة وترتيب المملكة عربياً وعالمياً، كما أن هنالك معدلات نمو متزايدة لبعض التخصصات ذات الصلة بمتطلبات بناء مجتمع المعرفة ولكن ماتزال بعض التخصصات الأخرى تحتاج لمزيد من التوسع مثل التخصصات الصحية والمعلوماتية. أيضاً أوضحت الدراسة أن الارتفاع الكبير في الإنتاج البحثي العلمي وبراءات الاختراع والابتكارات خلال الفترة قيد الدراسة، كان له دور كبير في تقدم المملكة العربية السعودية لمؤشرات المعرفة عالمياً وعربياً. أوصت الدراسة بضرورة توسيع قاعدة التخصصات الصحية والمعلوماتية في الجامعات السعودية والاستفادة المثلى من الشراكات العالمية لترقية وتجويد مخرجات مؤسسات التعليم العالي لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة – الخريجون – البحث العلمي – الإبداع والابتكار

Abstract

The study discussed the issue of the suitability of higher education institutions output, with requirements of building knowledge society in the Arab countries: Saudi Arabia, model. The study aimed to find out the fact of higher education institutions output, and their compatibility with the requirements of building knowledge-based society during the period (2000-2014), as well as clarify the initiatives undertaken by the Arab countries and Saudi Arabia, to bridge the gap between higher education institutions output and the requirements of the knowledge society. The study used case study method, represented in the Kingdom of Saudi Arabia, and descriptive analytical method with focus on orientation of three variables growth rates (graduates, scientific research and innovations and inventions) and tried to link them with indicators of the pillars of the knowledge society for the Arab countries, Saudi Arabia in particular. The most important recommendations that the study has concluded are: the initiatives taken by the Kingdom of Saudi Arabia, positively contributed to the improvement of knowledge indicators of Saudi Arabia on international levels, and there is an increasing growth rates for some disciplines relevant requirements of building a knowledge society, but still some other disciplines need further expansion, such as health and information technology disciplines. The study also showed that the surge in production of scientific research, patents and innovations during the period under study, had a major role in the progress of knowledge indicators of Saudi Arabia globally and regionally. The study recommended: there is a need to expand health and information technology disciplines in Saudi universities, and optimization of global partnerships to upgrade and improve the output of higher education institutions to keep up with the requirements of knowledge society.

المقدمة

إن التوجهات العالمية الحديثة أصبحت تركز بشكل أساسي على مقومات صناعة مجتمع المعرفة والذي تسهم في إثرائه العديد من الجهات على مستوى الدولة ومن أهمها مؤسسات التعليم العالي. فهي الفاعل الأساسي في عملية نقل ونشر المعرفة وإنتاجها من خلال أنشطة التدريب والبحث العلمي وتمثل المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل والذي يعتبر عاملاً حاسماً ورئيساً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع. تتفاوت الدول العربية في الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي فيها من خلال خصائص مخرجاتها كمياً ونوعاً في الإسهام في بناء مجتمع المعرفة كما تختلف من حيث ترتيبها عالمياً وعربياً وفقاً لمؤشرات المعرفة ومركزاتها. تأتي هذه الورقة لتناقش مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في الدول العربية لمتطلبات مجتمع المعرفة بدراسة حالة المملكة العربية السعودية. اشتملت الورقة على خمسة أجزاء بدءاً بالتمهيد ثم الإطار النظري والدراسات السابقة الذي تناول تعريف مجتمع واقتصاد المعرفة وركائزها وبعض الدراسات السابقة، تلي ذلك الجزء الذي تناول مخرجات التعليم العالي في الدول العربية ومجتمع المعرفة واشتمل على ثلاثة أجزاء فرعية تناولت الخريجين، البحث العلمي والابداع والابتكارات، أما الجزء الرابع تناول دراسة الحالة والتي تمثلت في مخرجات التعليم العالي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية وتم تقسيمه لعدة أجزاء فرعية تناولت مبادرات المملكة لبناء مجتمع المعرفة والخريجين، البحث العلمي والإبداع والابتكار. أما الجزء الأخير فتناول النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة ثم المراجع.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 مجتمع المعرفة

يعرف مجتمع المعرفة طبقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 بأنه "المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، (التنمية الإنسانية)". هنالك علاقة ترابطية بين مفهوم (مجتمع المعرفة) تشمل مفهوم (اقتصاد المعرفة)، ذلك أن تأثير المعرفة الكثيفة والتقدم التكنولوجي له تداعياته على الاقتصاد وقد حول بنية الاقتصاد من نمط تقليدي قائم على عوامل الإنتاج الكلية إلى اقتصاد قائم على المعرفة ورأس المال المعرفي في ارتباطه بعولمة شاملة. وتقع اقتصادات المعرفة في قلب مجتمع المعرفة، والسمات الأساسية لاقتصاد المعرفة كما جاءت في (تقرير المعرفة العربي 2014م) هي:

- 1- كثافة المعرفة من حيث الإنتاج والإتاحة، مما ينعكس على النمو الاقتصادي
- 2- كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والذي من أهم دعائمه التعليم
- 3- ظهور المعرفة كمنتج اقتصادي (استناداً على حق الملكية الفردي وبراءات الاختراع)
- 4- تزايد نسبة العاملين في المعرفة
- 5- زيادة تأثير المعرفة عبر القطاعات الاقتصادية
- 6- ظهور إدارة المعرفة كنظم وممارسات متزايدة
- 7- ظهور نظم الابتكار والتجديد،
- 8- قابلية المعرفة للنقل والتطوير

لنجاح الدول في تأسيس مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة عليها الآتي:

■ الاهتمام بتطوير بني المؤسسات

- بناء نظم الابتكار والتجديد الوطنية
- تجهيز البنى التحتية الأساسية التكنولوجية
- تجهيز نظم الحوافز التي تدعم الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم والتدريب

2-2 الدراسات السابقة

من أبرز الدراسات التي تناولت دور مؤسسات التعليم العالي في مجتمع المعرفة هي دراسة د. زياد بركات وأحمد عوض بعنوان: (واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها) فلسطين، 2011م. والتي هدفت لتوضيح واقع الدور الذي تمارسه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة ، حيث تم تطبيق استبيان لتقييم دور الجامعة في تنمية مجتمع المعرفة على عينة بلغ قوامها (132) عضو هيئة تدريس يعملون في بعض الجامعات العربية . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات العربية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس كان بمستوى قوي في مجال إعداد الفرد، وكان هذا الدور بمستوى متوسط في مجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال توليد المعرفة، علماً بأن المستوى العام لهذا الدور كان بمستوى متوسط. هنالك بعض الدراسات الأخرى على مستوى الدول العربية والمملكة العربية السعودية عن مجتمع المعرفة ولكنها ضعيفة الصلة بالموضوع محل دراستنا.

ثالثاً: مؤشرات مجتمع المعرفة في الدول العربية ومخرجات مؤسسات التعليم العالي تشير بيانات مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة بالنسبة للمنطقة العربية إلى تدني كلا المؤشرين عن المتوسط العالمي كما يوضحه جدول رقم (1) كما أن الفترة من العام (2000-2012م) لم تشهد ارتفاعاً كبيراً في نمو معدل المؤشرين. وفي هذا إشارة إلى أن هنالك فجوة بين المستوى العالمي وذلك للمنطقة العربية مما يتطلب من الدول العربية بذل مزيد من الجهود لترقية أداء جميع المؤشرات التي يتم منها حساب مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة.

جدول رقم (1): مؤشرا (اقتصاد المعرفة والمعرفة للعامين 2000 و2012م)

المنطقة	مؤشر اقتصاد المعرفة		مؤشر المعرفة	
	2000	2012	2000	2012
المنطقة العربية	4.14	4.21	4.12	4.17
أمريكا الشمالية	9.18	8.8	9.2	8.7
العالم	5.95	5.12	6.06	5.01

المصدر: تقرير المعرفة العربي 2014م

أما بالنسبة لترتيب الدول العربية لمؤشر المعرفة عالمياً، فهناك تقدم واضح في الترتيب العالمي للدول العربية بين العامين (2006 و2012م) تتصدرهم دولة الإمارات العربية المتحدة فيما تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عربياً، وقد شهدت تقدماً واضحاً في الترتيب العالمي من (76 إلى 50). وتتذيل القائمة دولتي السودان وجيبوتي حيث اتينا في المرتبتين (138 و135) على التوالي كما يشير الجدول التالي.

جدول رقم (2): ترتيب الدول العربية لمؤشر اقتصاد المعرفة

الدولة	2000	2012	الدولة	2000	2012
الإمارات	48	42	الجزائر	109	96
البحرين	41	43	مصر	88	97
عمان	65	47	المغرب	102	92
السعودية	76	50	سوريا	111	110
قطر	49	54	اليمن	121	127
الكويت	46	64	موريتانيا	133	122
الأردن	57	75	السودان	137	138
تونس	89	80	جيبوتي	138	135
لبنان	68	81			

المصدر: تقرير المعرفة العربي 2014م

3-1 الخريجون ومجتمع المعرفة في الدول العربية

أن المستوى المهاري والعلمي لقوة العمل يرتبط في الأساس بوجود نظام تعليمي كفء يأتي على قمته تعليم جامعي قادر على توفير القوى البشرية اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤدي بدورها إلى تغيرات سريعة ومتلاحقة في حجم ونوعية سوق العمل. إن مثل هذه التغيرات تفرض مطالها على التعليم العالي وتجعله أكثر حاجة لمواكبة التغيرات التكنولوجية في العمل والحياة واستيعاب الانفجار المعرفي، وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة في عمليات التعليم والتعلم، وإعداد القوى العاملة وفقاً للتغيرات الحادثة في طبيعة العصر. (يونس، مجدي/2015م). حيث تعاني معظم الجامعات الحكومية العربية التي تستوعب معظم الطلاب العرب من طرق تدريس غير ملائمة، كما تعاني فقراً شديداً في سياسات البحث العلمي ومقررات أكاديمية لم يحدّث معظمها ولا تواكب متطلبات مجتمع المعرفة. لذلك فهذه الدول تشهد نزيفاً للعقول إلى خارج المنطقة. كذلك عدم ملائمة التدريب التقني والتأهيل العلمي لمقتضيات التقدم في اقتصادات المعرفة الذي تنشده هذه الدول. ففي ظل متطلبات مجتمع واقتصاد المعرفة، تشهد مخرجات مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية متمثلة في الخريجين، العديد من التحديات وأبرزها ما يتصل بملاءمة الخريجين مع سوق العمل وأهما:

- تشوه سوق العمل، التركيز على الشهادات لا على المهارات
- عدم ملاءمة المهارات المكتسبة من التعليم لاحتياجات الحقيقية لسوق العمل
- تفاقم توجيه رأس المال البشري بعيداً عن الوظائف التي تحفز النمو الاقتصادي
- ضعف مساهمة القطاع الخاص ليؤدي دوره في دمج الشباب في الإنتاج ونقل المعرفة وتشجيع زيادة الأعمال بين الشباب وتحسين فرص العمل ونوعية الحياة.

فمن ناحية التخصصات، أشار (تقرير اليونسكو 2010م) إلى إن التخصصات الانسانية والاجتماعية تمثل (78%) والتخصصات العلمية (22%) في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية (2010م). بالتالي فإن بنية سوق العمل على هذا النحو بعيدة عن إدماج الشباب في توظيف وتوظيف المعرفة، بحكم قلة فرص التشغيل في القطاعات التي تربط بالمعرفة ونتاج المعرفة والبحث العلمي. (تقرير المعرفة العربي 2014م).

2-3 البحث العلمي ومجتمع المعرفة في الدول العربية

تهدف منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى إحداث تراكم معرفي يحقق انتاج المعرفة في صورة اكتشافات علمية أو تطبيقية تكنولوجية جيدة أو اختراعات وتشمل منظومة البحث العلمي نظم البحث والتطوير ونظم العلم والتكنولوجيا ونظم الابتكار والتجديد ونظم التعليم والتدريب والبنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. تشير الإحصاءات إلى أن معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي خلال العقود الأربعة الماضية لا تفي بمتطلبات هذا القطاع، حيث تتراوح بين (0.03% و 0.75%) وهي تقل كثيراً عن المتوسط العالمي الذي يصل (2.13%) خلال السنوات الخمسة الأخيرة، كما أن الإنتاج العلمي للدول العربية مازال قليلاً لا تشكل البحوث المنشورة سوى (0.8%) من المتوسط العالمي. تتفاوت الجامعات العربية في عدد الأوراق المنشورة، وقد جاء ترتيب الجامعات العربية حسب عدد الأوراق المنشورة في النصف الأول من 2013م كالآتي: 1-جامعة الملك سعود 2- جامعة القصيم 3- جامعة الملك عبدالعزيز 4- جامعة القاهرة 5- جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا 6- جامعة عين شمس 7- المركز القومي للبحوث بمصر 8- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن 9- جامعة المنصورة 10- جامعة الاسكندرية. أما على مستوى الاستشهاد على مستوى العالم تمثل حصة الأردن 0.28% ومصر 0.26% والسعودية 0.25%. لا يزيد متوسط أعداد الباحثين المتفرغين لكل مليون من السكان في الدول العربية في العام (2011م) على (373) باحثاً في حين أن المتوسط على المستوى العالمي يبلغ (1081) باحثاً. يتراوح نصيب الدول العربية بين (0.2% و 0.5%) من الباحثين ويبلغ نصيب افريقيا من الباحثين 0.9% أي نحو ضعف نصيب الدول العربية. فمثلاً في المغرب (864) وفي مصر (524) و(132) في الكويت و(426) في العراق و(160) في عمان و(290) في السودان و(61) في ليبيا و(42) في السعودية لكل مليون من السكان. (تقرير المعرفة العربي، 2014م)

3-3 الابتكارات والاختراعات في الدول العربية

للجامعات دور هام في بناء ونمو بيئة الابتكار، وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي وكما يشير جدول رقم (3) أن هنالك بعض الدول العربية حققت تقدماً مشهوداً من حيث الترتيب العالمي في مجال الابتكار خلال الاعوام الثلاث (2012، 2013 و 2014م) وتأتي في مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة تليها المملكة العربية السعودية ثم دولة قطر. ومن أبرز المبادرات في مجال الابتكار، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا وهي مؤسسة أهلية غير حكومية غير هادفة للربح مقرها جامعة أبوظبي تعمل على دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي للمساهمة في جهود بناء مجتمع واقتصاد المعرفة في دولة الامارات العربية تأسست في (2000م). قامت المؤسسة بتأسيس أكثر من (30) شركة ودعمت (750) باحثاً يعملون في (142) مشروعاً بحثياً. كذلك مدينة دبي الأكاديمية العالمية في الامارات (2006) يتوقع أن يرتادها أكثر من 40 ألف طالب بحلول العام 2015م (تقرير المعرفة العربي 2014م).

جدول رقم (3): دليل الابتكار العالمي للدول العربية من مجموع 142 دولة

الدولة	2012م	2013م	2014م
المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة
الإمارات	44.4	37	41.9
السعودية	39.3	48	41.2
قطر	45.5	33	41.0
البحرين	41.1	42	36.1

الأردن	37.1	56	37.3	61	36.2	64
الكويت	37.2	55	40.0	50	35.2	69
عمان	39.5	47	33.3	80	33.9	75
لبنان	36.2	61	35.5	75	33.6	77
تونس	36.65	59	35.8	70	32.9	78
المغرب	30.7	88	30.0	92	32.2	84
مصر	27.9	103	28.5	108	30.0	99
الجزائر	24.4	124	23.1	138	24.2	133
اليمن	19.2	139	19.3	142	19.5	141
السودان	16.8	141	19.8	141	12.7	143
سوريا	23.1	132	23.7	134	-	-

المصدر/تقرير المعرفة 2014م

رابعاً: مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية ومخرجات مؤسسات التعليم العالي
تشير مؤشرات المعرفة وفقاً لتقرير المعرفة العربي 2014م، إلى تقدم ترتيب المملكة العربية السعودية بالنسبة لمؤشر اقتصاد المعرفة عالمياً وعربياً، حيث قفزت المملكة العربية من المستوى (76) في العام (2000م) لتصبح في المستوى (50) عام (2012م) على مستوى العالم، كما هو موضح في الجدول رقم (2). وقد حقق مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة معدل نمو قدرة (29.5%) خلال الفترة بين (2000 و 2012م). وفي العام (2012م) تجاوزت مؤشرات المعرفة للمملكة العربية السعودية (6.05) المتوسط العالمي (5.01) ومؤشر المنطقة العربية (4.17). كذلك احتلت المملكة ترتيباً متقدماً في الدول العربية خلال الفترة (2000-2012م) لمرتكزات الحوافز الاقتصادية، التعليم والموارد البشرية وتقنية المعلومات وشهدت مؤشرات هذه المرتكزات الثلاث معدلات نمو عالية خاصة مرتكز تقنية المعلومات حيث حقق (8.37) من (10) للعام (2012م).
جدول رقم (4): مؤشرات المعرفة المملكة العربية السعودية

المؤشر	2000	2012	نسبة النمو
مؤشر اقتصاد المعرفة	4.6	5.96	29.5%
مؤشر المعرفة	4.67	6.05	29.5%
مرتكز الحوافز الاقتصادية	4.4	5.68	29%
مرتكز نظم الابداع	4.24	4.14	-2.3%
مرتكز التعليم والموارد البشرية	4.28	5.65	32%
مرتكز تقنية المعلومات	5.69	8.37	47.1%

المصدر/ تقرير المعرفة العربي 2014م بتصرف

1-4 مبادرات المملكة لبناء مجتمع المعرفة

أهتمت المملكة العربية السعودية بتحقيق مجتمع المعرفة، فقد وضعت الاستراتيجية الوطنية للتحويل إلى مجتمع المعرفة 2014م، والتي تضمنت سياسات متعلقة بالتعليم العالي تهدف لمساهمة تلك المؤسسات في بناء مجتمع المعرفة. ومن أهم تلك السياسات تقديم منح تستند إلى الأداء والجدارة وتطوير نظام الحوكمة في الجامعات بجميع عناصرها وتعزيز اللامركزية للجامعات ونشر التنافسية. (الاستراتيجية الوطنية للتحويل إلى مجتمع المعرفة 2014م). يمكن تلخيص مبادرات المملكة لبناء مجتمع المعرفة فيما يتعلق بالتعليم العالي فيما قامت به وزارة التعليم العالي من تطبيق لاستراتيجيات وإطلاق مبادرات عدة لتطوير العملية التعليمية وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس والبحث العملي وذلك لتنمية الموارد البشرية وتشجيع الاكتشافات والابتكارات العلمية والتقنية الرائدة لدفع عجلة المملكة للتحويل نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. ومن ضمن هذه المبادرات ما يلي :

- 1- التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الحكومية والأهلية
- 2- إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية
- 3- استحداث برامج تعليمية ذات علاقة بالعلوم والتقنية
- 4- إعادة هيكلة الكليات والخطط والبرامج للتوائم مع سوق العمل
- 5- التوسع في برامج الدراسات العليا في التخصصات الدقيقة مثل تقنية النانو والتقنية الحيوية
- 6- برامج ريادة الأعمال وبرامج رعاية الطلاب المتميزين
- 7- إنشاء مراكز التميز البحثي في الجامعات
- 8- مراكز الأبحاث الواعدة
- 9- برامج تقنية النانو
- 10- الحدائق العلمية وحاضنات التقنية
- 11- كراسي البحث العلمي
- 12- استقطاب أساتذة وعلماء متميزين
- 13- تشجيع الأبحاث المتميزة والنشر في مجلات علمية عالمية

2-4 الخريجون ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية

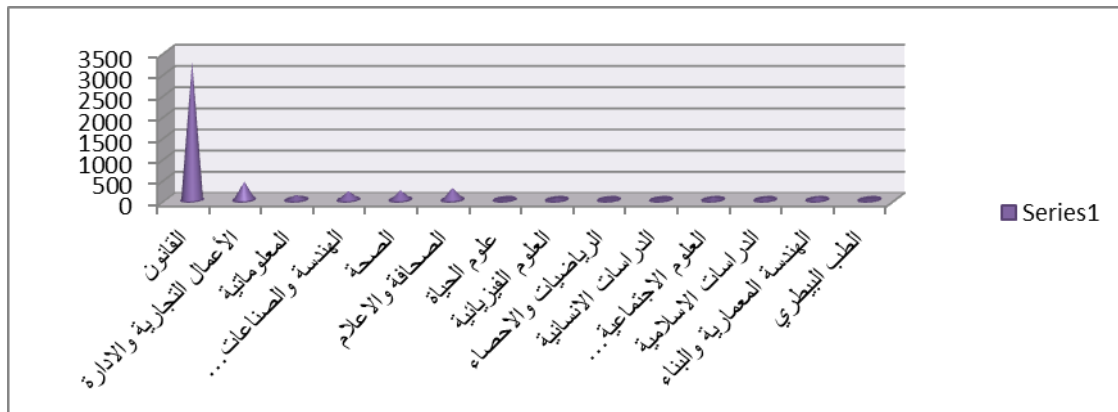
" تعتبر نسبة نمو الطلاب المقيدين والخريجين في التخصصات المختلفة مؤشراً على مدى الاتجاه نحو مجتمع المعرفة والذي يشير إلى طلب أكبر على تخصصات العلوم الطبية والهندسية والتكنولوجية والحاسوب والإدارة والأعمال. فقد تأثرت مدخلات التعليم العالي بسياسات التعليم العالي لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل من خلال نسبة الزيادة العالية في تخصصات العلوم الطبيعية والطبية والهندسية والإدارة والاقتصاد بنسبة عالية من العام (1997م) حتى العام (2014م). وانخفاض القبول في التخصصات الانسانية الا بعد ضم كليات البنات ارتفع المستويات في التخصصات الانسانية والتربوية بنسب تتراوح بين (411 % و 246%). يشير الجدول التالي إلى أن أعلى نسبة نمو شهدتها تخصص القانون يليها الأعمال التجارية والإدارة ثم الصحافة والإعلام تلتها تخصصات الصحة والهندسية والمعلوماتية خلال الفترة ما بين (2006-2012م). أما التخصصات الانسانية والرياضيات والهندسة المعمارية وكذلك الطب البيطري شهدت معدلات نمو متدنية جداً. (المواءمة مع سوق العمل/2013م)

جدول رقم (5): نسبة نمو الطلبة المقيدين في مرحلة البكالوريوس حسب مجال الدراسة خلال الفترة (2006-2012م)

التخصص	2006م	2012م	نسبة النمو بين العامين %
القانون	275	9266	3269.5
الأعمال التجارية والإدارة	27176	144269	430.9
المعلوماتية	31530	45983	113.6
الهندسة والصناعات الهندسية	10914	33675	208.5
الصحة	32468	73005	224.9
الصحافة والإعلام	4383	16774	282.8
علوم الحياة	26887	22459	15.5
العلوم الفيزيائية	29032	73854	45.9
الرياضيات والإحصاء	30181	27913	7.5
الدراسات الانسانية	147650	173079	17.2
العلوم الاجتماعية والسلوكية	44529	71897	61.5
الدراسات الاسلامية	96625	147402	52.9
الهندسة المعمارية والبناء	5013	8499	69.5
الطب البيطري	838	1006	20

المصدر/مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية : الموازنة مع سوق العمل/ وزارة التعليم العالي/المملكة العربية السعودية /2013م

شكل رقم (2): نسبة نمو الطلبة المقيدين في مرحلة البكالوريوس حسب مجال الدراسة خلال الفترة 2006 - 2012م



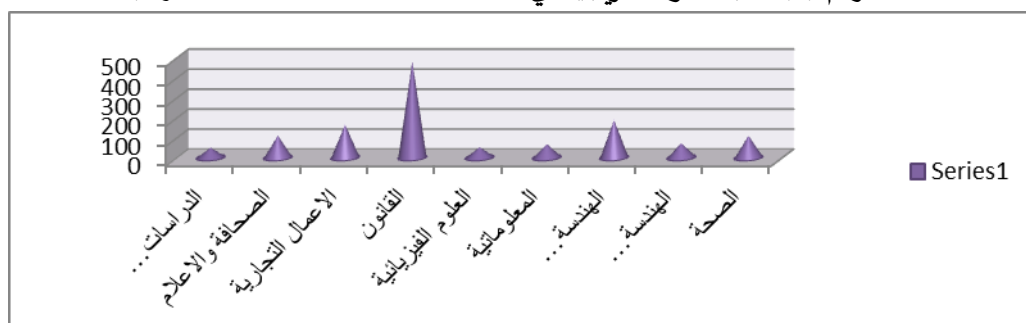
أما بالنسبة للخريجين وارتباطهم بسوق العمل ومتطلباته التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة، فبين العامين (2006-2012م) تصاعدت نسب نمو الخريجين في تسع مجالات، أعلاها في تخصصات القانون ثم الهندسة والصناعات الهندسية والتخصصات كما هو موضح في الجدول رقم (6) وشكل رقم (3). ولكن الملاحظ أن نسبة النمو الخريجين في تخصصات الصحة والمعلوماتية مازال منخفضة وهي تعتبر من التخصصات ذات الطلب العالي في ظل متطلبات بناء مجتمع المعرفة.

جدول رقم (6): نسبة نمو الخريجين في التخصصات المختلفة خلال الفترة (2006-2012م)

النسبة %	المجال
50.9	الدراسات الإسلامية
111.8	الصحافة والإعلام
167.4	الاعمال التجارية
483.8	القانون
53.1	العلوم الفيزيائية
69.3	المعلوماتية
189.8	الهندسة والصناعات الهندسية
73.7	الهندسة المعمارية والبناء
111.2	الصحة

المصدر: المؤامة مع سوق العمل/وزارة التعليم العالي /2013م

شكل رقم (3): نسبة نمو الخريجين في التخصصات المختلفة خلال الفترة (2006-2012م)



كذلك أسهم التعليم الجامعي الأهلي في التوجه نحو مجتمع المعرفة حيث تركزت التخصصات فيه على التخصصات الصحية والتطبيقية والهندسية والحاسوبية والإدارية كما يشير له الجدول رقم (7)، والتي ترتبط

جدول رقم(7): تخصصات الجامعات والكليات الأهلية

العدد	التخصص
15	علوم طبية تطبيقية
13	علوم الحاسب الآلي
7	طب الأسنان
6	طب بشري
6	الهندسة
6	القانون
17	تمريض
15	علوم إدارة
6	علوم تربية
6	لغة انجليزية وترجمة
5	صيدلة
4	تصميم داخلي
2	سياحة وضيافة
1	العلوم

المصدر: المؤامة مع سوق العمل/وزارة التعليم العالي /2013م

بنسبة 100% باحتياجات سوق العمل وتتوافق مع التخصصات التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة. أيضاً من المؤشرات لتوجه المملكة نحو تحقيق التوافق مع مجتمع المعرفة من خلال التخصصات فقد تم استحداث برنامج خادَم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في العام (2012م) وبلغ العدد الطلاب (139123) طالب، 72% منهم يدرسون 5 مجالات رئيسية وهي: الأعمال والإدارة (42%)، الهندسة والصناعات الهندسية (25%)، المعلوماتية (9%)، الطب (9%)، الدراسات الانسانية (9%) (المواءمة مع سوق العمل/2013م). وفي هذه النسب للمبتعثين إشارة إلى ارتفاع بعض التخصصات ذات الصلة باقتصاد ومجتمع المعرفة، ولكن مازال التخصصات الصحية كالطب وتخصص المعلوماتية نسبتهما منخفضة مقارنة مع الإدارة والأعمال والهندسة. كذلك تم تطبيق برنامج السنة التحضيرية في معظم الجامعات لتعزيز قدرات الطلاب التحصيلية وبناء المهارات وفق احتياجات سوق العمل (مهارات في الخطط والبرامج الأكاديمية واللغة الانجليزية والعربية والاتصال وتقنيات الحاسب الالى). (المواءمة مع سوق العمل/2013م)

3-4 البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية

شهد مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ازدياداً كبيراً في حجم الإنتاج الكلي للأوراق البحثية المنشورة خلال الأعوام الأخيرة السابقة، كما ارتفع معامل التأثير لمعظم المؤسسات البحثية نتيجة ازدياد أعداد الاستشهاد المرجعية لأوراقها البحثية المنشورة، فيما بلغ متوسط هذه الاستشهادات في خمس جامعات أعلى من المتوسط العالمي طيلة فترة الخمس سنوات حتى العام 2012م. اهتمت المملكة في عامي (2011 و2012م) بتطوير الإنتاج الفكري في الجامعات والمراكز البحثية وتحسين أدواته، نشرت خلاله 29 جامعة ومركزاً بحثياً أكثر من عشرة بحوث في السنة، بينما نشرت الجامعات الرائدة أكثر من 100 ورقة علمية في السنة "ما بين مقالات ومراجعات"، وعدّ ذلك عالمياً أمراً إيجابياً في ضوء حداثة تطور المجال البحثي في المملكة. ووفقاً لبيانات شبكة تومسون للمعرفة عن مخرجات البحث العلمي خلال عام (2012م) فقد حققت المملكة العربية السعودية مخرجات علمية بلغت (7000) بحث. وفي العام (2013م) حازت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة حيث حققت (993) ورقة بحثية منشورة في جامعة الملك سعود و(835) ورقة في جامعة القصيم و(738) في جامعة الملك عبدالعزيز و (368) من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنيات إضافة إلى الجامعات الأخرى. (جريدة الرياض / / 2014م). إن إجمالي إنتاج المملكة الموضح في (Web of Science) تطور خلال الفترة من (2009 - 2014م) من خلال البحوث والمقالات العلمية المنشورة وأوراق العمل المحكمة حيث حقق أعلى مستوى في العام 2013م كما هو موضح في الجدول رقم (8). وقد أسهمت المكتبة الرقمية بشكل كبير في تعزيز مستوى البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية في المملكة. (صحيفة سبق الالكترونية /2015م) وفي هذا دلالة واضحة على اتجاه مخرجات مؤسسات التعليم العالي من البحث العلمي نحو مجتمع المعرفة خاصة مع تركيز معظم البحوث في المجالات الحيوية.

جدول رقم (8): النشر العلمي في المملكة (2009-2014م)

العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النشر العلمي	2696	4059	6524	8407	10188	7059

المصدر: صحيفة سبق الالكترونية أغسطس 2015م

كذلك أهتمت المملكة العربية السعودية من خلال مؤسسات التعليم العالي لبناء شراكات استراتيجية مع جامعات ومؤسسات تعليم عالي في مختلف الدول ومراكز البحث العلمي العالمية. فقد عقدت جامعة الملك سعود (54) اتفاقية مع جامعات ومراكز بحثية عالمية وجامعة الملك فهد للبترول (22) اتفاقية وجامعة الملك عبدالعزيز (44) اتفاقية. كذلك تم التعاقد مع أساتذة متميزين وعلماء فائزين بجائزة نوبل ، جامعة الملك سعود وقعت عقود مع (14) عالماً من الفائزين بجائزة نوبل. كما تم دعم كرسي البحث العلمي حيث قامت بعض الشركات الكبرى مثل سابك وأرامكو والاتصالات السعودية وشركة الكهرباء بدعم مجموعة من كراسي البحث في جامعة الملك سعود وجامعة فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبدالعزيز وتتراوح قيمة كل كرسي من (5-10) ملايين ريال. (المواءمة مع سوق العمل/2013م) ومن النماذج البارزة تعاون شركة أرامكو مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في خمس مجالات بحثية، وفي عام 2014م وضعت خطط انشاء كلية جديدة لهندسة البترول وعلوم الأرض بالجامعة تضطلع بمهمة توفير نوعية عالمية المستوى من التعليم البحثي للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا مع دعم البحوث في مجال العلوم والتقنية لاكتشاف واستخلاص المواد البترولية.(موقع شركة أرامكو على الانترنت/2015/8م).

4-4 الابتكار وبراءات الاختراع في المملكة

أوضح تقرير المنظمة الدولية للملكية الفردية للعام (2009م) أن مؤشرات الملكية الفردية تشير إلى أن المملكة العربية السعودية قد سجلت (60) براءة اختراع للعام (2008م) بزيادة سنوية قدرها (16,5 %) في المدة (2003-2008م). كما احتلت المملكة المركز الأول عربياً والسابع عالمياً وفقاً لمؤشر القدرة على الإبداع والابتكار (التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية /التقييم الدولي /2010م). وكنموذج للجامعات السعودية حققت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المركز (17) عالمياً بين الجامعات في أعداد براءات الاختراع الصادرة في العام (2012 م) حسب الإحصائية السنوية التي أصدرها مكتب تسجيل براءات الاختراع الأمريكية. كما أن المملكة حققت (858) براءة اختراع خلال الفترة (1963-2013م). وحسب مكتب تسجيل براءات الاختراع فقد حصدت جامعة الملك فهد (57) براءة اختراع في العام (2012 م) لتدخل للمرة الأولى في تاريخها إلى القائمة التي تضم المؤسسات الصناعية والأكاديمية التي حققت أكثر من (40) براءة اختراع في العام الواحد. كما قفزت المملكة إلى المرتبة (30) عالمياً خلال العام (2013م) (محقة (237) براءة اختراع كأعلى دولة عربية تليها الكويت ثم مصر.(تقرير المعرفة العربي، 2014م)

تقدمت المملكة العربية السعودية أربع مراتب في المؤشر العام للابتكار العالمي لعام (2014م) الصادر مؤخراً في نسخته السابعة «Global Innovation Index 2014» ، إلا أنها تأخرت في بعض الركائز الأساسية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي والمخرجات الإبداعية. ويصنف المؤشر مدى تطور الابتكار في (143) دولة في العالم من خلال الركائز الأساسية التالية: المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور بيئة الأعمال، مخرجات المعرفة والتقنية، والمخرجات الإبداعية. وقد جاءت المملكة بالمركز (38) عالمياً من أصل (143) دولة، متقدمة بذلك (4) مراتب للعام (2014) بعد أن كانت في المركز (42) للعام (2013). على الرغم من تقدم المملكة في المؤشر العام إلا أنها تأخرت بعض الشيء في الركائز الأساسية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي والمخرجات الإبداعية، في الركيزة الثانية «رأس المال البشري والبحوث» فقد تأخرت المملكة (8) مراتب عن العام (2013) لتصبح في المركز (47) للعام (2014)، وفي ركيزة «مخرجات المعرفة والتقنية» تقدمت المملكة

مرتبة واحدة عن العام 2013 لتصبح في المركز (77) للعام (2014م)، وفي الركيزة الأخيرة «المخرجات الإبداعية» تأخرت المملكة مرتين عن العام (2013 م) لتصبح في المركز (26) للعام (2014م). مما يضع على عاتق الجامعات وبالتحديد أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلبة المسؤولية في بذل المزيد من الجهد في توظيف قدراتهم البحثية والإبداعية وتحويلها إلى تطبيقات تجارية وصناعية أو خدمات مجتمعية.

خامساً: النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

- 1- هنالك اتجاهات متزايدة لمعدلات النمو في تخصصات الطلاب المقيدين والخريجين من مؤسسات التعليم العالي والمبتعثين خلال سنوات الدراسة ذات صلة ببناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية.
- 2- ارتفاع حصة النشر العلمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية أسهمت بشكل كبير في تبوء المملكة مراتب متقدمة عربياً من حيث مرتكزات البحث العلمي لمؤشر المعرفة.
- 3- زيادة أعداد براءات الاختراع والابتكارات الناتجة من مراكز الأبحاث والجامعات لعبت دور كبير في تقدم مؤشرات مرتكزات الإبداع والابتكار بالنسبة للمملكة خلال الأعوام قيد الدراسة.
- 4- ما يزال هنالك حاجة للتوسع في التخصصات الصحية والمعلوماتية بالجامعات لمواكبة متطلبات سوق العمل ومجتمع المعرفة.
- 5- أسهمت المبادرات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية المتعلقة بالتعليم العالي بشكل إيجابي في تقدم مؤشرات المعرفة للمملكة عربياً وعالمياً خلال السنوات قيد الدراسة.

2-5 التوصيات

- 1- تطوير المناهج وأساليب التدريس لتحقيق التوافق مع متطلبات سوق العمل من المهارات والكفاءات.
- 2- تفعيل المبادرات لتعزيز البحوث العلمية وبراءات الاختراع والابتكارات.
- 3- توسيع قاعدة التخصصات الصحية والمعلوماتية في مؤسسات التعليم العالي والابتعاث.
- 4- الاستفادة المثلى من شراكات الجامعات مع المؤسسات العالمية لنقل المعرفة ومن ثم ترقية الأداء مؤسسات التعليم العالي وتحسين مخرجاتها لمواكبة متطلبات بناء مجتمع المعرفة.
- 5- تعزيز دور القطاع الخاص في دمج الشباب في الإنتاج ونقل المعرفة وتشجيع ريادة الأعمال

المراجع:

- الغامدي، عبدالله (2015م) // منظومة صناعة المعرفة/ صحيفة رسالة الجامعة الالكترونية
- دغش، محمد (2015م) // سياسة تشجيع الابتكارات: تجربة العالم العربي/ www.wipi.net
- يونس، مجدي محمد/ مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي / مجلة الجالية الالكترونية 2015/8/2/ www.aljaliah.net

- تقرير المعرفة العربي للعام 2014 م / الشباب وتوطين المعرفة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية : المواءمة مع سوق العمل (2013م)/ وزارة التعليم العالي /المملكة العربية السعودية
- التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية(2011م) / التقييم الدولي/ وزارة التعليم العالي
- جريدة الرياض النسخة الالكترونية (2014م)/ العدد 16863
- صحيفة سبق الالكترونية (2015م)
- موقع شركة أرامكو على الانترنت (2015م)

هل التعبئة السياسية والاجتماعية لوحدها كفيلة بتحويل الشباب إلى فاعل تنموي؟

د.عمر الزعفروري
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس/تونس

البريد الالكتروني:

zaafouri_o@yahoo.fr

ملخص

تتضمن هذه الورقة العلمية طرحاً نقدياً لمسألة الشباب و التنمية في تونس انطلاقاً من الخطابات السياسية ذات الشحنة التعبوية وفيها نتساءل عن مدى قدرة هذه الخطابات على تحويل الشباب إلى فاعل تنموي حقيقي. هذا التساؤل يحيلنا إلى وضع هذا الخطاب في سياقاته التاريخية لنكتشف فشله في تعبئة هذا الشباب سياسياً واجتماعياً لأنه ينتهي إلى نتائج غير متوقعة بعد أن باتت المؤسسة التعليمية عاجزة عن إشباع حاجات المجتمع لأن مخرجاتها لم تعد متلائمة مع تطور تلك الحاجات حتى بات المجتمع التونسي يعاني من معضلة "بطالة أصحاب الشهادات". لقد حاولنا أن نبين في بحثنا هذا أن المشكل لا يكمن في الخطاب في حد ذاته بقدر ما هو كامن في استمرار النخبة السياسية في اعتبار الشباب كتلة متجانسة وهوية محنطة و الحال أن الهوية الشبابية متعددة ومتحولة. للوقوف على هذه الحقائق اعتمدنا منهجية قائمة على الملاحظة بالمشاركة و راوحنا بين مقارنة كمية و أخرى كيفية في إطار برادغم يؤصل الخطاب في السياق التاريخي الذي أفرزه لنتبني بذلك إلى جملة من النتائج لعل أهمها أن تحويل الشباب إلى فاعل تنموي حقيقي يقتضي منا إعادة النظر في خطابات الماضي لإنتاج خطاب جديد يأخذ بعين الاعتبار تعدد الهويات الشبابية و تراجع قدرة الدولة الراعية على استقطاب فئة تستمد مرجعياتها من أطر جديدة لا تملك عليها الدولة أية سيطرة خصوصاً بعد انخراط المجتمع التونسي في منظومة الاقتصاد المعولم.

الكلمات المفتاحية: التعبئة السياسية و الاجتماعية – الاقتصاد المعولم- الهوية الشبابية – الفاعل التنموي.

Is the political and social mobilization by itself capable of converting young people to an active development player ?

This paper includes a critical account for the issue of youth and development in Tunisia as depicted in the mobilization-loaded political discourses. We are questioning the ability of these discourses to turn young people into real development players. This question requires us to put such discourse in its historical contexts to discover its failure in mobilizing the youth both politically and socially, because such a discourse ends up with unexpected results, particularly in the light of the inability of the educational institution to satisfy the community needs as the outputs of this institution are no longer compatible with the evolution of those needs which results in rendering Tunisian society subject to the dilemma of « certificate-holders unemployment ».

In our research, we tried to demonstrate that the problem does not lie in the discourse itself. Rather, it is inherent in the fact that the political elite still considers young people a homogeneous mass with mummified identity, while this youth identity is in fact multiple and changing. To stand on these facts, we adopted a methodology based on observation through participation. We also adopted two research methods. One is quantitative, the other is qualitative. The research is conducted within paradigm framework that roots discourse in its historical context. We end up with a number of results, probably the most significant of which is that converting young people to real active development players requires us to reconsider old discourse, in order to produce a new one that takes into account youth multiple identity and also the reduced ability of the once caring state so as attract a social group that derives its terms of references from new frameworks over which the state has no control, particularly in a phase characterized by the engagement of Tunisian society in the globalized economy system.

Key words: political and social mobilization – globalized economy – youth identity – development player.

مقدمة:

لم يكن عالم الاجتماع الفرنسي "بيار يورديو" على خطأ عندما ميز بين نمطين من علم الاجتماع: الأول يمارسه عامة الناس عندما يتداولون بعض المفاهيم بصفة عفوية دون وعي منهم بدلالاتها العلمية أما الثاني فهو حقل معرفي مخصوص ينتهي إليه مختصون لهم القدرة على وضع المفهوم في سياقاته السوسيو تاريخية ليرسموا بذلك حدوده التي لا تدركها الفئة الأولى. هذا التمييز حوّل لبورديو أن يربط بين المفهوم و سياقاته الاجتماعية معتبرا أنه يظل مجرد لفظ يتلفظ به طالما أنه لا يحيل على واقع معيش و ملموس وهو الحال مع مفهوم "الشباب" موضوع بحثنا في هذه الورقة.

فالخطابات الرسمية و غير الرسمية في تونس تقدّم الشباب على أنه طاقة يعوّل عليها في مجال البناء التنموي لما في جعبة هذه الشريحة الاجتماعية من مخزون قابل للتوظيف و التصريف باتجاه تحقيق برامج تنمية لا شك في أن مجتمعها في أشد الحاجة إليها.

هذا الوجه الظاهر لهذا الخطاب يشي بنفس تفاؤلي صادر عن أصحاب النفوذ في المجتمع بحكم حماسهم لبرامجهم التنموية و اعتقادهم بأنهم يقررون ما فيه نفع المجتمع ولكنه في الآن نفسه يحجب وجها خفيا لا يتفطن إليه إلا الحائزون على أدوات التحليل السوسولوجي حيث يكون بإمكانهم تعرية هذا الخطاب و إزالة أقنعه عندما يقفون على البعد التعبوي فيه و على ما يمارسه من "عنف ناعم" على الشريحة الشبابية قصد تحويلها إلى أداة لخدمة برامج سياسية محددة.

وفقا لهذا التمشي المنهجي سنحاول رصد أهم المحطات التاريخية في التجربة التنموية التونسية لنستجلي من خلالها سمات الخطاب الموجه إلى الشريحة الشبابية في مرحلة أولى ثم استقراء طبيعة هذا الخطاب في ارتباطه بطبيعة التجربة التنموية في مرحلة ثانية، وهو ما سيمكننا من تحديد مرحلتين عايشتهما الدولة في تونس: الأولى تمتد من بداية الاستقلال إلى حدود نهاية الثمانينات و فيها قدمت الدولة نفسها كراع للمجتمع محتكرة بذلك الخطاب لنفسها و معتبرة أن التنمية و ما يرتبط بها من بقية المسائل الاجتماعية الأخرى (صحة، تعليم، ثقافة، تجهيز، إسكان ...) من مشمولاتها لوحدها، أما المرحلة الثانية فتمسح ببقية الفترة أي منذ مطلع التسعينات إلى بداية الألفية الثالثة وهي مرحلة اختلف الدارسون فيها حول طبيعة الدولة بعد انخراطها في منظومة الاقتصاد المعولم. فمنهم من يعتبرها دولة قد تخلت عن مهامها التقليدية و تنصلت من مسؤولياتها تجاه المجتمع و منهم من يرى في هذا التحوّل مجرد تغيّز في طبيعة الدور حيث تم الانتقال من دولة متدخلة إلى دولة تضطلع بدور الضبط و التعديل وهي مسألة سنتوسع لاحقا في تحليلها..

ليست غايتنا، كما أسلفنا الذكر، مجرد تحديد للفترتين التي تم ذكرهما سالفاً وإنما هي الوقوف على ملامح الصورة التي رسمها الخطاب للشباب و كيفية تأثيرها في علاقته بذاته، بالدولة و بالمجتمع ككل لأن ذلك من شأنه أن يفسر لنا موقع ذاك الشباب في العملية التنموية في الوقت الراهن.

وحتى لا يكون تحليلنا مغرقا في العمومية و فضفاضا يتوجه إلى الشباب بصفة عامة و لا يعني شريحة محددة منه سينصب اهتمامنا على الشباب الجامعي مستنديين في ذلك إلى تجربتنا الطويلة معه و معا يشنتنا لمختلف أوضاعه.

ستراوح مقاربتنا للمسألة بين الكمي و الكيفي لأن الاكتفاء بأحدهما، في نظرنا، لا يوفي المسألة حقها من التحليل كما أن طبيعة الموضوع المدروس تحيلنا تارة على الكمي و أخرى على الكيفي فنستجد بالمعطى الرقمي لمزيد توضيح الحالة و ننتقل من هذه الأخيرة لنجد في المعطى الإحصائي سندا لنا و دعما قصد فهمها في سياقها الاجتماعي.

فطلاب فترة الثمانينات هم غير طلاب فترة التسعينات وما لحقها إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الخطاب وطبيعة الدولة وكذلك التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع التونسي.

سياسات التنمية في تونس وأثرها في الشباب:

الحديث عن تأثيرات سياسات التنمية في تونس يوحي بأن طرحنا للمسألة بنيوي بالأساس. هذا الطرح أملتة علينا طبيعة تلك السياسات و من ثمة طبيعة الدولة منذ الاستقلال إلى حدود بداية النصف الثاني من العشرية التاسعة حيث أخذت دولة الاستقلال على عاتقها مهمة بناء المجتمع و تشكيله بما يتوافق مع مقتضيات الانخراط في منظومة التقسيم العالمي للعمل والتي تفرض على المجتمعات المحيطية أن تتحوّل إلى خزّان للمواد الأولية و وليد العاملة ذات الكلفة المتدنية ليتحقق بذلك المزيد من الفوائض لفائدة الرأسمال الأجنبي.

وفقا لهذا المنطق طرحت المسألة التنموية على أساس أنها مسألة كمية تقاس بنسبة النمو السنوية والمداخيل من العملة الصعبة وكذلك بقدرة مختلفة القطاعات الاقتصادية على خلق مواطن الشغل. هذه الرؤية الاقتصادية للتنمية ألغت بقية الأبعاد التنموية الأخرى أي التنمية البشرية و التنمية الاجتماعية و التنمية الثقافية لتخلق بذلك رأيا عاما يرتبط بعلاقة تبعية إزاء الدولة، فهي التي تضطلع بمهمة تنمية الجهات و المناطق و تتجشم مسؤولية خلق مواطن الشغل و تؤمن الرعاية الاجتماعية. من هنا كانت تسمية "دولة الرعاية الاجتماعية" (L'ETAT-Providence)، وهي تسمية تماهى معها الخطاب الرسمي الذي عادة ما يقدم فيه الحبيب بورقيبة نفسه على أنه "أب لكلّ التونسيين" و "حاميا للحمى و الدين" و "محاربا للفقر و الأمية" و "بانيا للأمة و المجتمع".

نشدد على البعد التعليمي في هذا الخطاب لأنه يحيلنا إلى عمق تأثيراته في مختلف الشرائح الاجتماعية المتقبلة له و خصوصا الشريحة الشبابية. لا نشك لحظة في أنّ أصحاب هذا الخطاب كانوا يهدفون إلى بث شكل ما من أشكال الوعي لدى هذا الشباب قصد إعدادة ليكون شريكا فاعلا في العملية التنموية و لينشأ على "حب الوطن" و "التضحية في سبيله" و "احترام قيم العمل"، وهي كلها قيم كرسّت المدرسة و المؤسسة الثقافية و بقية المؤسسات الاجتماعية لغرسها في هذا الشباب.

هذه المؤسسات تضطلع حينئذ بوظيفة إعادة الإنتاج (reproduction) لايديولوجيا النخبة الحاكمة التي أخذت على عاتقها مهمة تعصير المجتمع، وهو ما يعني أن مخرجاتها ستكون مطبوعة بطابعها التعليمي القسري. لقد وعى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة هذه الحقيقة حين رفع ذات يوم صوته قائلا: "لقد أردت بمناسبة الذكرى التاسعة لتحرير المرأة أن أطرق على مسمع الشعب أجمعه، رجالا و نساء، هذه المواضيع الدقيقة التي لا بد من إيجاد الحلول لها، ولا بدّ أن نعوّد أنفسنا على مواجهتها و فضّها حتى لا يكون تطبيق القانون الذي أصدرناه نكبة علينا. فالיום بعد مرور تسع سنوات (عن إصدار مجلة الأحوال الشخصية) نريد أن نضيف قانونا آخر أضفناه، لكن الأمر الهام اليوم ليس تنقيح النصوص بل رفع المستوى الذهني حتى تعطي النصوص ثمرتها و تكون سببا من أسباب نهضة الأمة، لأنّ في نهضة المرأة و تقدّمها و ازدهارها..."*

توحي لهجة الخطاب و مضمونه بأن صاحبه قد وقف على الفجوة السحيقة بين النص القانوني المسنون و الواقع حيث انتهى إلى أن يفهم أن القانون لوحده لا يغير الواقع و أن الأمر يستدعي تغييرا للذهنيات والعقليات.

* مقتطف من بيان للرئيس الحبيب بورقيبة بمناسبة العيد الوطني للمرأة يوم 13 أوت 1965.

ما آل إليه المسار التحديثي في تونس، في الحقيقة، ليس تعصير الذهنيات وتحديث العقلية ليتحوّل الفرد إلى ذات فاعلة ومبادرة بل هو تدجين لكل قطاعات المجتمع ومنها الشباب ليصبح المجتمع بذلك بمثابة الآلة التي تحركها الدولة حتى أن البعض بات يتحدث عن عملية "دولنة" (Etatisation) تحولت بمقتضاها الدولة من فاعل اجتماعي يفترض فيه أن ينصهر مع بقية الفواعل الاجتماعيين في عملية تشاركية هدفها تحقيق التنمية إلى جهاز يلتفّ على بقية مؤسسات المجتمع وابتلعها فيضعفها و يحوّلها إلى مجرد هياكل كليانية (Etat totalitaire) تدير المجتمع لا وفق منطق تشاركي بل بعقلية بيروقراطية متصلبة لا تناغم فيها بين من يقدم الخدمة ومن يتقبلها. لعل ذلك ما جعل أفراد المجتمع يشعرون بنوع من القطيعة مع الإدارة وبأن خدماتها لا ترتقي إلى مستوى انتظاراتهم حتّى أن مسألة إصلاح الإدارة باتت مطروحة بحدّة في السنوات الأخيرة.

ما الذي حدث حتى تنتهي عملية التحديث إلى عكس ما كان منتظرا منها؟ كيف يمكن تفسير هذه النتائج غير المتوقعة (effets pervers) والتي نلمس آثار فعلها في الحياة اليومية للتونسي؟

كنا قد أشرنا سابقا إلى النزعة التعليمية التي وسمت الخطاب الرسمي في تونس منذ الاستقلال، وهي نزعة تجعل ممّن يصدر عنه ذاك الخطاب رمزا للسلطة فيحظى بقدر كبير من الاعتراف والمشروعية يصل حدّ التقديس. ألم يدع أحد الشعراء إلى تبجيل المعلّم لأنّ دوره يضاهي دور الرسول؟

قم للمعلّم ووقّه التبجيلا كاد المعلّم أن يكون رسولا

انطلاقا من مثال المدرسة يمكننا أن نلمس هذه الحقيقة حيث أن المعلّم يحظى من قبل الرأي العام بثقة عمياء تسمح له في الكثير من الأحيان أن يتجاوز دوره ليتحول إلى "قاض" يحسم الخلافات بين الناس و يصلح بينهم ذات البين فيقبلون بحكمه و يرضون بما ارتضى لهم.

الطريف في الأمر أن هذا المعلم تماهى مع هذه السلطة و تخمّر بها حتى باتت علاقته بالمتعلمين علاقة تسلّط يكرّس فيها نوعا من العنف الهادئ على جمهوره من التلاميذ. نلمس هذا العنف في مستوى العملية التعليمية إذ تقوم على التلقين، وهي علاقة يبدي في إطارها المتعلّم ضربا من التواطؤ (complicité) مع المعلّم لتتسم العلاقة بين الطرفين بالعمودية. لا نخفي أنّ لهذا المنهج بعض الايجابيات في ظرف يعرف فيه مجتمع حديث العهد بالاستقلال عملية تأسيس على كلّ المستويات كان من نتائجها تخريج إطارات على درجة عالية من الكفاءة هي اليوم في مختلف مواقع القرار وبيدها أهمّ دواليب الدولة.

نحن إذن لا ننقد المنهج في حدّ ذاته لأنّ طبيعة الظرف هي التي تحدّد درجة نجاعته. فهو ناجع في فترة الستينات و السبعينات بما هي فترة بناء و تأسيس تشمل كلا من الدولة و المجتمع لأنّ محاربة الفقر و الأميّة تقتضي مثل هذا المنهج اعتبارا لأنّ التنمية لا يمكن أن تتحقّق بمجرد دفع ذاتي لا يمكن أن ينبع من ذوات الأفراد بطريقة تلقائية.

في سياق تاريخي آخر قد لا تتحقّق مثل هذه النجاعة وهو ما سنسعى إلى اثباته في محور لاحق من هذا البحث.

فاعلية القيمة الاجتماعية وجدواها لا تتحدّد حينئذ في المطلق وإنما في إطار ما تحظى به من اعتراف و اجماع في سياق تاريخي محدّد لذلك تماهت نسبة عالية من شباب الستينات و السبعينات في تونس مع منظومة القيم التي جاء بها برنامج التحديث. الشباب الكشفي و الشباب البورقيي و منظمات الشبيبة المدرسية و غيرها من التشكيلات الشبابية الأخرى كلّها طبعت بهذا الطابع الامتثالي لأيديولوجيا التحديث

فكانت ثمرة ذلك أن تركزت جملة من المؤسسات من ضمنها المؤسسة التعليمية التي يثار حولها اليوم الكثير من الجدل لا لأنها باتت عديمة الوظيفة كما يدّعي بعضهم وإنما لأنّ القيم التي قامت عليها لم تعد ذات فاعلية في سياق تاريخي جديد.

منذ بداية التسعينات وتحديدًا منذ انخراط تونس في منظومة الاقتصاد الليبرالي الجديد بمقتضى اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي و بضغط من البنك العالمي بعد أن فرض عليها برنامج الإصلاح الهيكلي (1986) لم تعد المدرسة قناة للإدماج الاجتماعي ولا مصعدًا للتّرقّي الاجتماعي فتعالت الأصوات منادية بضرورة إصلاحها في كل مراحلها (الابتدائي والثانوي والعالي).

يحتفي بالنجاح والحصول على الشهادة أثناء العشرينين اللتين تلتا حدث الاستقلال لأنه لا يعني إلا أن صاحبه بات مؤهلًا للاندماج في المجتمع واحتلال موقع في سلمه التراتبي، وهو ما يعني أن المصالحة قائمة بين قيم المدرسة وقيم المجتمع. الشهادة المتحصل عليها تعني ألياً رتبة اجتماعية ما معترفًا بها (الأستاذية مثلاً) وبالتالي تحمل في طياتها اعترافًا اجتماعيًا بحاملها.

حينئذ فالتعبئة السياسية والاجتماعية لمختلف قوى المجتمع وطاقاته في تونس على امتداد فترة الستينات والسبعينات لم تكن إلا منهجًا اقتضه أوضاع بلد في طور البناء إذ كان لا بد من سدّ الفراغ الذي خلفه رحيل الاستعمار في مستوى الإدارة والمؤسسات. معنى ذلك أن نفس المنهج قد لا يعطي نفس النتائج في ظروف مغايرة بل قل يفضي إلى نتائج غير منتظرة لأن عملية التعبئة لا تكون ناجعة إلا متى كان التواصل قائمًا بين من ينتج ذاك الخطاب التعبوي و من يتقبله أي متى كانت القيمة التي يحاول صاحب الخطاب تمريرها قابلة لأن تتحوّل إلى واقع محسوس وإلى ممارسة.

فدور الشباب في التنمية ينبغي أن لا ينظر إليه في المطلق وإنما من زاوية تفاعل ذاك الشباب مع الخطابات التعبوية حول التنمية باعتبار أن هذه الأخيرة هي التي تحدّد درجة فاعليته فيها.

بقي أن نشير إلى أنّ هذا التصالح بين شباب الفترة الأولى من الاستقلال والمنظومة القيمية التي سعت دولة الاستقلال إلى ترسيخها لم يكن إلا محدودًا لأنه حمل في طياته بذور الفشل التنموي في العشريّات اللاحقة لأن التعبئة السياسية والاجتماعية باتت تشتغل في الاتجاه المعاكس لسياسات الدولة في مجال التنمية.

الشباب على هامش العملية التنموية:

لقد شكلت نهاية الثمانينات منعرجًا خطيرًا في تاريخ المجتمعات العربية ومن ضمنها تونس حيث انتهت مسارات التنمية في تلك المجتمعات إلى طريق مسدود فكانت الحركات الاجتماعية الحضرية التي شهدتها عواصم تلك البلدان أبلغ تعبير عن عمق تلك الأزمة. اتسعت دائرة الفقر الحضري لتشمل الطبقات الوسطى و تدفع بالدولة إلى التخلي عن دور الرعاية الاجتماعية التي جعلت منها شعارًا لها منذ العشرية الأولى للاستقلال. هذا التخلي لم يكن بمحض إرادتها لأنّ الدخول في اتفاقيات ثنائية والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة (مثال تونس) أفقدها كل سيطرة على مجالها وحولها من دولة متدخّلة إلى دولة تضطلع بدور تعديلي يتماشى مع ما يفرضه عليها ذاك الانخراط من ضغوطات.

لم تكن فئة الشباب بمنأى عن هذا الوضع لأنها، في معظمها، نتاج نظام تعليمي تأثر بهذا المناخ الجديد لأن المؤسسة التعليمية أضحت حلقة من الحلقات التي تعيد إنتاج المنظومة الجديدة.

ما سمي بإصلاح التعليم في تونس فتح الباب واسعا أمام الفئات الاجتماعية ليصبح التعليم إجباريا إلا أنّ منظومة "إمد" (الإجازة - الماجستير - الدكتوراه) التي أريد لها أن ترسي تعليما ديمقراطيا يساهم في "إرساء مبدأ المساواة بين كل التونسيين" انتهت إلى نتائج غير متوقعة (effets pervers).

تحوّلت المؤسسات التربوية إلى محتشدات لتجميع شباب لمدة لا تقل عن الست عشرة سنة تنتهي بتسليم شهادة علمية (الإجازة التطبيقية) تؤهل أصحابها لاقتحام الحياة المهنية و ذلك تحت غطاء "تمهين التعليم". ثمة إichاء بأن الجانب النظري في العملية التعليمية لم يعد ذا أهمية تذكر لأنّ الهدف من تخرج الطلاب هو "ملاءمة تكوينهم العلمي مع متطلبات سوق الشغل" و بالتالي تأهيلهم للانخراط في الحياة المهنية عبر التربصات و التكوين المهني. في الحقيقة لم تكن هذه الأخيرة تهدف إلى إعداد الحاصلين على الشهادات العليا للحياة المهنية بقدر ما كانت غطاء لعجز الدولة عن توفير مواطن الشغل لحملة الشهادات العليا مما انتهى بها إلى الاعتراف بحقيقة "بطالة أصحاب الشهادات العليا".

كان لا بد من أن يكون لهذا الواقع الجديد خطاب يسنده و يدعمه من قبيل "تمهين التعليم" و "دمقرطة التعليم" و "تشغيل أصحاب الشهادات العليا" و "بعث المشاريع الخاصة" ليجد جزء لا يستهان به من الشباب المتخرج من الجامعة التونسية نفسه بعيدا عن الاختصاص العلمي الذي وجّه إليه. نسبة هامة من ذاك الشباب تلتحق بالوظيفة العمومية في سنّ متأخرة و لا تتم عملية الانتداب على أساس الكفاءة العلمية و المهنية بل وفقا لمقاييس الأقدمية في الحصول على الشهادة العلمية و السن و الحالة الاجتماعية و الأسرية للمترشح الأمر الذي سينعكس سلبا على متقبلي العملية التعليمية، و هكذا تصبح المؤسسة التربوية حلقة من حلقات إعادة الانتاج لمستوى تعليمي متدنّ.

ففي مناظرة شهادة الكفاءة للتدريس بالتعليم الثانوي (CAPES) لسنة 2004 لم تسجّل إلا نسبة نجاح لم تتجاوز ثمانية بالمائة (8%) من جملة المترشحين لتلك المناظرة. بلغ عدد المترشحين من شعب الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية من مختلف مؤسسات التعليم العالي في تونس 16573 و لم يتم انتداب إلا 1360 مترشحا منهم. لقد كان المترشحون على يقين من أن مقياس الكفاءة العلمية و البيداغوجية لا قيمة له لأنّ المحدّد في القبول النهائي هو الوساطة و المحسوبية و الانتماء الجهوي حتى أن بعض الباحثين في علم الاجتماع تحدث عن الدور المحدّد للرأسمال العائلي (Rekik, 2007).

ضعف هذا الرصيد لدى البعض منهم جعلهم يعتبرون الشعبة التي تمّ توجيههم إليها بعد حصولهم على شهادة الباكالوريا "شعبة بدون مستقبل" (Rekik, 2007).

صحيح أن ضعف التكوين العلمي للطلاب في المرحلة الابتدائية و المرحلة الثانوية له دوره المحدّد في إخفاقهم في تجاوز مناظرة الكفاءة في التدريس بالمرحلة الثانوية و لكن شعورهم بأن النجاح في هذه المناظرة لا يمكن أن تكون من نصيب إلا "من لهم من يقف وراءهم و يسندهم". هذا الشعور زاد من حالة اللامبالاة التي يعيشونها على امتداد السنة الجامعية، وهو أحد العوامل المساعدة على تفسير ارتفاع نسبة المتغييبين منهم عن حصص الدروس النظرية و حصص الأشغال الموجهة.

سلوك الغش في الامتحانات الذي يعتمد إليه بعضهم بدوره مؤشر دال على تفشي ذهنية معينة يرى أصحابها أن هذه الشهادة، في نظرهم، لا تستحق أن يبذل من أجل الحصول عليها جهد كبير لأنها، في نهاية المطاف، لا تضمن لهم التموّج في سلّم التراتب الاجتماعي.

هذه النظرة للشهادة العلمية نعتبرها مرحلة إعدادية تعدّ الشباب للانخراط في منظومة جديدة تؤمن له هوية يشعر بمقتضاها أنّه عضو فاعل في صلب جماعة بغض النظر عن نظرة المجتمع إلى تلك الجماعة.

أصبحنا كباحثين نهتمّ بالمسألة الشبابية حيال واقع جديد يصعب علينا فيه أن نحدّد طبيعة الفئة الشبابية التي ندرسها. شاب متديّن يوجي مظهره الخارجي وسلوكاته أنّه من الدعاة إلى أنبل القيم الأخلاقية يتحوّل فجأة إلى مدمن على المخدرات و مروج لها عبر الانتماء إلى شبكة تهريب أو إلى سفّاح متعطش إلى إراقة الدماء وقطع الرؤوس وقد ينتهي إلى الانخراط في جماعة إرهابية فيحمل السلاح وينذر نفسه للدفاع عن مشروع يرى فيه المخرج من الأزمة التي يعيشها هو وأمثاله. شق آخر من هذا الشباب اختار طريق الهجرة السرية التي قد تنتهي به إلى الاحتواء من قبل "جماعات جهادية" أخذت على عاتقها إرساء "دولة الخلافة" كبديل عن "الدولة العلمانية"، "دولة الكفر". هذه التجربة قد تنتهي بالبعض منهم إلى الانسلاخ عن هذه الجماعات وإعلان "حالة التوبة" ليجد نفسه أمام مأزق جديد: كيف سينخرط من جديد في المجتمع؟ هل سيحرز ثقة من وصمود بوصمة الإرهاب؟ كيف سيتم التعامل معه وقد علقت به تهمة الاجرام وسفك الدماء؟ أي مصير له في مجتمع يلفظه؟ إذا كانت كل هذه الاشكالات على درجة كبيرة من التعقيد سواء تعلق الأمر بالفرد (الشاب) أو المجتمع فإنها بالتأكيد أكثر تعقيدا عندما يتعلق الأمر بالتنمية وبموقع الشباب داخلها ولم يعد بإمكان أصحاب الخطاب الرسمي والمسؤولين عن دواليب التنمية وآليات تحقيقها المراهنة على الشباب كقوة اجتماعية متجانسة لأنه لا بد لهم من أن يحددوا سلفا هوية الشباب المتقبل لهذا الخطاب. هل هو الشباب اللامبالي الذي ينتهي بالارتواء في أحضان المخدرات والتهريب والإرهاب؟ هل هو الشباب المتدين الذي يرى الحلّ في إقامة "دولة الخلافة" كبديل عن الدولة المدنية؟ هل يمكن التعويل عن الدولة المدنية؟ هل يمكن التعويل على شباب يرى الحلّ في الهجرة السرية بعد أن يؤس من الحصول على شغل يؤمن له حياته حتى وإن لم يكن متلائما مع إمكانياته العلمية والمعرفية؟

كثيرة هي الأسئلة التي تفرض نفسها في هذا الباب لتحيلنا على واقع جديد لم يعد فيه بإمكان الدولة أن تطوّر خطابا تتقبله كل الشرائح الشبابية بنفس الكيفية. تعدّدية معنى هذا الخطاب لدى شباب متعدّد الهوية توجي بأن الوسائل التقليدية للتعبئة باتت عاجزة عن تحويل الشباب إلى فاعل تنموي وبأن ذاك الخطاب لا بد من إعادة النظر فيه كي يلامس الحاجيات الشبابية الجديدة التي ولّدها انفجار الأوضاع في كل المجتمعات العربية تقريبا. حتى التي تبدو منها في منأى ومأمن من هذه الانفجارات يخضع شبابها لعملية ضجّ إعلامي تنتهي به إلى الانخراط في بوتقة الأحداث وإلا كيف تفسّر انضمام نسبة من الشباب الغربي إلى تنظيمات إرهابية في كل من ليبيا والعراق وسوريا!

كان الخطاب التعبوي خطابا ناجعا ومؤثرا عندما كان الإجماع حاصلا حول مجموعة من القيم والأهداف في فترة الستينات والسبعينات من القرن المنصرم: بناء الدولة - تخليص المستعمرات من رواسب الاستعمار - تأمين تعليم مجاني وصحة لكل المواطنين - ضمان التغطية الاجتماعية لكل الفئات بمن فيها الأكثر فقرا وهشاشة. كان الشباب على يقين من أن الدولة الراعية ستحقق له كلّ هذه الأحلام بعض النظر عن نسبة نجاحها في تحقيق ذلك.

لم يعد بإمكان هذه الدولة، وهي واقعة تحت تأثير صنّاع العولمة وكبار الشركات المتعدّدة الجنسية أن تحتكر لنفسها هذا الخطاب لأن الجهوي والمحلي والديني والإثني والعربي قد فرض نفسه وبات عامل تعبئة يمتلك من القدرة على الاستقطاب الشيء الكثير معنى ذلك أن الخطاب التعبوي التقليدي قد استنفذ قدرته على التعبئة والتحريك ليفرز سيلا جديدا من الخطابات يرى فيها الشباب ذاته ويتماها معها وذاك إفراز طبيعي لمنظومة العولمة التي قامت على منطق التفتيت والتقسيم والتجزئة لغاية ترسيخ هويات شبابية جديدة تتماشى وطبيعة اقتصاد يقوم على التهريب وترويج المخدرات وتجارة الجنس والأسلحة.

هذا الشباب يحقّ ذاته في الفايسبوك و في الانترنت و في كل وسائل الاتصال التي تستعصي على الضبط و الرقابة و يصمّ آذانه، في المقابل، عن كلّ خطاب له صبغة رسمية لأنه لا يقدّم حلولاً عملية لمشاكله.

هل يعني ذلك أن هذا الشباب أصبح غير معني بالمسألة التنموية وأنه خارج دائرتها؟
الجواب عن هذا السؤال يخرجنا من دائرة العلاقة الاحادية الجانب بين الشباب و التنمية لتتجاوز ذاك الجدل العقيم الذي يثيره البعض حول طبيعة تلك العلاقة: هل أن غياب التنمية هو الذي أفقد الشباب فعاليته كفاعل تنموي أم أن التعددية الهوياتية للشباب هي التي باتت تعرقل العملية التنموية؟
العلاقة بين الطرفين، الشباب و التنمية، علاقة جدلية لأنه لا يمكن تناولها على أنها علاقة سبب بنتيجة لان التعدد الهوياتي للشباب لم ينشأ من فراغ و إنما هو ثمرة تصور معين للتنمية احتكرت فيه الدولة لنفسها مهمة انجاز تلك التنمية كما احتكرت كل خطاب حولها الا ان استنفاد هذا الخطاب كل طاقة تعبوية افرز تعددية الخطابات و التصورات التي جسدها السلوك الشبابي و موقفه من التعصير و الحداثة اللذين تعتبر دولة الاستقلال رمزا لهما، لذلك تطورت خطابات تستهدف الدولة و تنادي بتغيير طبيعتها في محاولة لتحويلها إلى دولة تيقراطية.

يبدو لنا أن طرح المسألة التنموية في المجتمعات العربية في علاقة بشباب هذه المجتمعات تحتاج الى مراجعة جدية باعتبار أن الاستمرار في الاعتقاد بأن لهذا الشباب دورا في العملية التنموية ضرب من ضروب الوهم لأن هذه المجتمعات لا تعيش نقصا في التنمية و إنما تعرف أزمة تنمية يصعب في اطارها تحديد نقطة البداية و النهاية: هل نحقق التنمية لنوفر الظروف الملائمة للشباب ليكون فاعلا فيها أم نعد الشباب ليكون عاملا محددا من عوامل تحقيقها؟

تكمن الصعوبة في بناء خطاب جديد في ظل الواقع الذي فرضته العولمة على هذه المجتمعات و لعل ذلك ما يفسر ضبابية الخطاب حول التنمية و احتشامه على الأقل من خلال المثال التونسي الذي يؤكد أن الأزمة الحقيقية هي أزمة تصور للمنوال التنموي.

الخاتمة:

لم يكن تساؤلنا عن امكانية تحويل الشباب إلى فاعل تنموي عبر التعبئة السياسية و الاجتماعية إلا تساؤلا إنكاريا لأنه لا بد أن ننظر إلى التعبئة في ارتباطها بظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية محدّدة. نفس الخطاب في فترة تاريخية محدّدة لا يمكن أن تكون له نفس القدرة التعبوية في سياق تاريخي مغاير لأن كل خطاب يمرّر مجموعة من القيم إلى متقبليه الذين لا بدّ أن يشعروا بأن تلك القيم التي يدعون إليها لها ما يسندها في الواقع. لم يعد الخطاب التقليدي الذي ظل على حاله قادرا على تعبئة الشباب في مجتمعات متغيرة لأن الهويات الشبابية الجديدة لا تجد فيه أجوبة عن همومها و تساؤلاتها فكان منها أن لفظته و اعتنقت خطابا بديلا عنه إلا أنه متعدّد المصادر إلى حدّ التشابك لأنه يتداخل فيه القومي مع الجهوي و المحلي و العلمي و الديني و العرقي و الاثني و القبلي إلى حدّ يدفعنا إلى القول بأن هذه المجتمعات لا تعرف صعوبات تحول دونها و تحقيق التنمية بقدر ما تعيش مأزقا تنمويا حقيقيا يقتضي منها تحديد مواطن الضعف و الوهن و يدعوها إلى ضبط ما تعنيه تحديدا عندما يتعلق الخطاب بالتنمية.

هل التنمية مجرد تكديس لرؤوس الأموال تتم ترجمته لاحقا إلى مشاريع اقتصادية للتخفيف من حدة البطالة و امتصاص التوتر الاجتماعي أم هي اشتغال على العامل البشري لأن الانسان هو مصدر القيمة و صانعها؟

استنفاد الخطاب التقليدي لقدرته على تعبئة الشباب و تحويله إلى فاعل تنموي مرتبط أشدّ الارتباط بإصرار تلك المجتمعات على اعتبار التنمية معدلات نمو و تكديسا للعملة الصعبة و احداثا لمواطن الشغل و بعث مشاريع اقتصادية دون أن تعبر قيمة لتنمية الأذهان و العقول.

المراجع البيبليوغرافية:

- BAUMAN Zygmunt, 1999, Le coût humain de la mondialisation, Paris, Hachette, 204p.
- BEN HAMMOUDA Hakim et KASSE Mustapha (dir), 2002. Le NEPAD, Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, Paris, Maisonneuve & Larose.
- BOURDIEU Pierre, 1993, La misère du monde, Paris, Le Seuil.
- BRETON Gilles et LAMBERT Michel (dir), 2003, Globalisation et universités. Nouvel espace, nouveaux acteurs, Paris, Editions de l'UNESCO, Economica: Québec, Presses de l'université Laval, 248p.
- CASTELLS Manuel, 2001, la société en réseaux. " L'ère de l'information", t.1, Paris, Fayard, 671p.
- GEISSER Vincent (dir), 2000, Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs. Trajectoires sociales et itinéraires migratoires, Paris CNRS, Editions, 332p.
- HAFIAEDH Abdelwaheb, 2005, Le visa étudiant. Objet de désir, miroir des indésirables, Tunis, CERES, (cahiers du CERES, Série sociologique, n°27), 222p
- HUGON Philoppe, 2002, les économies en développement à l'heure de la régionalisation, Paris, Karthala.
- LECA Jean et SHEMEIL YVES, 1983, " clientélisme et néo-patrimonialisme dans le monde arabe", international Political science Review, Vol.4.
- MAYER Nona et SIMEANT Johanna, 2004, " l'espace de l'altermondialisme", Revue française de science politique, vol.54, Juin, n°3, 373-378.
- REKIK Fethi, 2007, "vers quelle culture entrepreneuriale de l'Université Tunisienne? L'employabilité des diplômés des filières " Lettres et sciences humaines"". In L'enseignement supérieur dans la mondialisation libérale, Éditions Alfa, Maghreb et sciences sociales.
- SIINO François, 2004, "L'université tunisienne banalisée. Mise à niveau libérale et dépolitisation", Annuaire de l'Afrique du Nord 2002, Paris, CNRS Editions, t.40, 187-200.
- SULTANA Ronald G., 2001 " les défis de l'enseignement supérieur dans les pays arabes", Monde arabe Maghreb - Machrek, n° 171-172, 26-41.

دور الشباب الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة

د. محمد شقشوق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صفاقس، تونس

البريد الإلكتروني:

Chakchoukmohamed1@yahoo.fr

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جهود مؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية و تأهيلها لتأمين متطلبات التنمية التي أصبح نجاحها مشروطا بالارتقاء بكفاءة مختلف العاملين و خصوصا منهم الشباب الجامعي الذي يتصف بمزايا و صفات قد تجعل منه را فدا أساسيا للمشروع التنموي. ولكن رغم ما يختزنه الشباب الجامعي من طاقات و قدرات إلا أنه يواجه العديد من الصعوبات و العراقيل التي تحول دون تفعيل طاقاته . كما تتعر ض الدراسة أيضا إلى مسؤولية الجامعة في علاقاتها برهان التنمية في مختلف أبعادها و مستوياتها التكنولوجية و الاقتصادية و البشرية التي تعتبر المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: الجامعة – الشباب الجامعي – الموارد البشرية – التنمية المستدامة.

Abstract

This study aims at uncovering the efforts which have been carried out by the institutions of higher education in as far as the development and the rehabilitation of human resources in order to provide the needed resources to reach sustainable development; a mission which has become depending on the skills development of all workers and especially university students who have the needed characteristics which make them one of the main streams of the success of any sustainable development plan.

However, despite their energy, strength and qualifications, university youth face all sorts of difficulties and obstacles which inhibit them from activating their energy and making profit of their qualifications.

This study also deals with university responsibility in as far as the development; in all its branches; technological, economic, and human is concerned, knowing that the human resources are the main pillar in the achievement of sustainable development.

Key words: Higher education – University - University youth - Human resources - Sustainable development.

مقدمة

أصبحت التنمية في العصر الحديث ثمرة جهود جميع الفاعلين خصوصاً بعد الوقوف على العوامل الكامنة وراء إخفاق براديجمات التنمية التي تبنتها دول الاستقلالات الحديثة و منها تغييب المثقفين واستبعاد مؤسسات المجتمع المدني و عدم تفعيل دور الأفراد في تنفيذ المشاريع التنموية. إن التنمية هي الهدف الأسى للنشاط الإنساني و هي لا تتحقق فجأة أو في ظرف زمني قصير و إنما تمر بمراحل و أطوار مختلفة لعل أهمها تطوير وعي مختلف الفاعلين بأهمية مشاركتهم في تحقيق برامجها و تتم هذه التوعية عبر مختلف الآليات التواصلية من تعليم و إعلام و تنشيط و ترفيه. و يعتبر العديد من الخبراء أن الدول النامية لا تزال منفصلة و لم تبلغ نظمها التعليمية طور التنافس و التكيف مع التغييرات و الاستجابة لتيارات العولمة بندية و شراكة، و لعل البحث في جذور التوهج الحضاري الأوروبي يجعلنا ندرك أن الرهان على التعليم و تكوين الفرد المبدع يظل أهم مكون في معادلة التنمية، إذ أن المعرفة صارت تشكل قوة، فالأمم القوية هي التي نجحت في توطين العلم و المعرفة في بنيتها المجتمعية و قد ساهمت ثورة المعرفة و الاتصالات في العصر الحديث في زيادة الإنتاج و التحكم في أنساقه و أضى من يحكم العالم هو قوة المعلوماتية و المعرفة و صار الاقتصاد يعتمد كلياً على العلم و المعرفة.

إن التسليم بقيام علاقة جدلية بين التعليم و التنمية المستدامة يعني اعتبار التعليم الشرط الرئيسي في تحقيق التقدم و السلم و الاستقرار داخل البلدان و فيما بينها، و وسيلة أساسية لتأمين المشاركة الفعالة في مجتمعات و اقتصادات القرن الحادي والعشرين، و التعليم لم يعد غاية في حد ذاته بل أصبح أداة رئيسية لإحداث التغييرات اللازمة في المعارف و القيم و السلوك و أنماط العيش لضمان الرفاه و التقدم.

تتخذ التنمية الشاملة و التعليم العالي من الإنسان محورا لهما، إذ تبين بصورة جلية أن التنمية لا تكون ناجعة وفعالة من غير جهود مؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية و تأهيلها للنهوض بمتطلبات التنمية التي أصبح نجاحها رهين الرفع من كفاءة الفاعلين الاجتماعيين و خصوصاً الشباب الجامعي نظراً لما يكتزنه من طاقات و قدرات إبداعية.

مشكلة البحث:

يسعى المجتمع التونسي مثل سائر أقطار العالم الثالث إلى تحقيق التنمية وذلك بالاعتماد على موارده المادية و البشرية. و قد تم الارتقاء بالمعادلة التنموية و توسيعها، فبعد أن كانت تختزل في بعض المؤشرات الكمية كالرفع من الناتج الداخلي الخام، أصبح التركيز على تنمية الموارد البشرية و في مقدمتها الشباب الجامعي الذي يمثل مورداً بشرياً هاماً يكتزن طاقات كبرى يمكن المراهنة عليها لتسريع نسق التنمية. ولكن رغم ما يمثلته الشباب الجامعي من أهمية و ما يشكله من طاقة حيوية يمكن توظيفها و استثمارها في تحقيق الأهداف التنموية، إلا أنه لا يزال يواجه عدة صعوبات و عراقيل تحول دون تفعيل طاقاته و استثمار قدراته باعتباره أحد أهم ركائز التنمية و التقدم.

فما هو الدور الذي يلعبه الشباب الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي حيث يتم فيها جمع البيانات وتحليلها بطريقة وصفية و استخلاص النتائج في محاولة للربط بطريقة منطقية بين خصائص الشباب الجامعي و قدرته على تحقيق التنمية المستدامة.

I- مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الشباب الجامعي :

لقد تواتر استعمال كلمة الشباب في جميع أشكال الخطاب السياسي و الثقافي و الإعلامي ، و رغم كثافة الحضور إلا أن الغموض لا يزال يكتنفها لأنها كلمة إشكالية بل هي مجرد كلمة⁽¹⁾. كثيرا ما تختزل فترة الشباب في فئة عمرية أو في فترة انتقال ما بين مرحلة الطفولة ومرحلة الرشد، إلا أن الإشكال يظل مطروحا طالما لم يتم ضبط حدود هذه الفئة و تحديد موقعها بدقة في الترتيب الاجتماعي. و قد سبق أن كشف بيان برشلونة المنبثق عن المؤتمر العالمي حول الشباب عن صعوبات تعريف هذه الفئة وأشار إلى أن التعريفات التي قدمت تفتقر إلى الدقة والوضوح ويحيط بها اللبس والغموض. و بالعودة إلى المعايير المعتمدة من طرف الأمم المتحدة تفيد كلمة الشباب تلك المرحلة الانتقالية بين تبعية الطفولة و مرحلة النضج بما تعنيه من تمتع بحقوق الراشدين و الالتزام بواجباتهم.

Pierre Bourdieu : ‘ la jeunesse n’est qu’un mot ‘. In questions de sociologie. Cérès Editions (1) Tunis 1993. PP143-154.

ووفقا للتحديد البيولوجي تمتد مرحلة الشباب بين الخامسة عشر والخامسة والعشرين و يتم خلالها تأهيل الفرد و إعدادة لحياة البالغين وخوض تجربة المواطنة الكاملة و المشاركة الفعالة في مختلف الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية التي تجري داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

إن السن من منظور سوسولوجي يعد معطى اجتماعيا لذلك تعتبر الحدود بين الفئات العمرية اعتباطية، ففئة الشباب مثلها مثل الشيخوخة تعتبر فئة غير دقيقة و تقتزن جهود تعريفها بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و قد أكد عالم الاجتماع الفرنسي "جورج بالاندييه" تشكل مجتمع شباب داخل المجتمع الشامل له ملامحه و خصوصياته المميزة⁽¹⁾، و من الخطأ تناول هذا المجتمع الشاب ككتلة متجانسة لها نفس التركيبة و الخصائص والمصائر والرهانات بل لا بد من مراعاة عامل التنوع و الاختلاف بين مكوناتها⁽²⁾، و على ضوء ذلك فإن فئة الشباب الجامعي لم يعد بالإمكان حصرها في مرحلة عمرية يحتاج فيها الفرد إلى جملة من الخدمات التي تهيؤه للمستقبل، بل إن هذا المفهوم شهد اتساعا و صار ينظر إلى الشباب الجامعي على أنه فترة من حياة الإنسان يتميز خلالها بمجموعة من الخصائص مما يجعلها أخصب فترات الحياة و أكثرها قابلية و استعدادا للتناغم مع نسق التغيير الذي يشهده العالم المعاصر⁽³⁾. و يمكن تحديد مفهوم الشباب الجامعي بالاعتماد على ثلاثة معايير رئيسية هي:

• المعيار الزمني حيث ينتمي الشباب الجامعي إلى الفئة العمرية الواقعة بين الثامنة عشر والخامسة والعشرين.

• معيار النوع: لا تقتصر على جنس معين بل تشمل الذكور والإناث معا.

• المعيار الاجتماعي و هو يرتبط بالمكانة التي يحتلها الشباب الجامعي الذي يتابع تعليمه في إحدى مؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

و عموما يمكن القول أن الشباب الجامعي يمثل شريحة عمرية واضحة الملامح على المستوى البيولوجي و النفسي والاجتماعي، و باعتباره ينتمي إلى الفئات الشابة فإننا نجده يحمل بعض الخصائص المشتركة إلا أنه ينفرد في نفس الوقت ببعض السمات التي تميزه من أهمها انخراطه في تجربة تكوينية و دراسية تتولى تأهيله للاندماج في الدورة الإنتاجية و مختلف الأنشطة الاجتماعية مما يفرض عليه الارتقاء بوعيه و الإلمام بقضايا مجتمعه.

(1) المنجي الزبيدي: مقدمات لسوسولوجيا الشباب، مجلة عالم الفكر العدد 3، المجلد 30، يناير- مارس 2002، ص 54.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) أيمن جلاله: الشباب الجامعي (التعريف و الخصائص)

www.ejtemay.com/showthread.php?t=20501

2- مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية هي سيرورة طويلة متشابكة و متكاملة توجهها استراتيجية واعية و مدركة غرضها تحقيق تبدلات هيكلية في مستوى البنى الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، و هي تحولات تقود المجتمع إلى استخدام موارده البشرية وطاقاته المادية الاستخدام الأمثل من أجل تحقيق هدف نبيل يتمثل في تحقيق إشباع أفضل للحاجات المتنامية والمتنوعة التي تنشأ باستمرار لدى المجتمع ككل و جميع أفراد و فئاته المختلفة. و إذا كان التركيز على العناصر الاقتصادية الدافعة للتنمية قد تم في العقود الماضية، فإن اقتصاديين التنمية المعاصرين قد شددوا على أن لها جوانب متعددة تتجاوز الجانب الاقتصادي لتشمل أبعادا اجتماعية و سياسية و ثقافية و بيئية و بالتالي يصح القول بأنها عملية شديدة التعقيد و لا يقتصر نجاحها على بلورة برامج اقتصادية معينة بل و أيضا سياسات اجتماعية و برامج تشكل إطارا يوجه مسارات التنمية و يوطدها⁽¹⁾.

لقد تطور مفهوم التنمية و توسعت دلالاته و معانيه ليشمل القطاع البيئي و يفضي إلى بلورة مفهوم التنمية المستدامة الذي يعود أول ظهور له إلى تسعينات القرن الماضي وذلك خلال مؤتمر البيئة المنعقد بستوكهولم و قد حرصت منظمة الأمم المتحدة آنذاك على بعث لجنة عالمية حول البيئة و التنمية و التي اعتبرت أن اقتصاد بلد ما مطالب بتلبية الحاجيات الأساسية لأفراده و الاستجابة لأمنهم المشروعة. أما التنمية في التصور الجديد فينبغي أن تراعي الشروط البيئية و دعت اللجنة أيضا إلى الانخراط في مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية الخالية من الشوائب التي ميزت في الماضي آليات التصرف في البيئة الإنسانية، و تتميز هذه المرحلة بالتنمية المستدامة القادرة وحدها على تحقيق متطلبات الأجيال الراهنة دون المس بحفظ الأجيال القادمة⁽²⁾.

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على ثلاث عناصر جوهرية هي:

- **العنصر الاقتصادي** و هو المسؤول عن تأمين إنتاج كميات من السلع و الخدمات بصورة منتظمة لتلبية الحاجات المتنامية للقطاعات العام و الخاص مع الحرص على تجنب الاختلالات القطاعية التي تؤثر بصورة سلبية على الناتج الداخلي و خاصة الإنتاج الفلاحي و الصناعي ، و الهدف من وراء ذلك هو تفاذي التداين الخارجي الذي من

- **سمير المقدسي:** في الفكر التنموي المعاصر و واقع التنمية في الوطن العربي، ضمن: آفاق التنمية في الوطن العربي، تحرير إسماعيل الزبري و طاهر كنعان و نادر فرجاني، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص 61.

Sabah Mahmoudi : 'femme et développement' : In communication en matière de population (2) (ouvrage collectif). Sotepa grafic. Tunis 1998. P 122.

شأنه أن يرهق كاهل الأجيال القادمة.

• **العنصر الإيكولوجي:** أي بمعنى تأمين شروط مواصلة الحياة في كامل تنوعها و الحرص على إنهاء تبديد الموارد الناضبة و غير القابلة للاستمرار والحيلولة دون تآكلها و خلق استثمارات بديلة تضمن لها قدرة الإبقاء على الاستقرار المناخي و التنوع الحيوي. و في هذا السياق تتأكد أهمية استمرارية الثروة الطبيعية الموروثة بحيث أن الأجيال تؤمن لبعضها البعض انتقالا متناميا من الثروة بمعناها الشامل لعناصرها الاقتصادية والاجتماعية و في مقدمتها الثروة البيئية.

• **العنصر الاجتماعي:** القائم على التوزيع العادل للثروات و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين مما يضمن القضاء على جميع أشكال التمييز.

و إجمالاً يمكن القول بأن المفهوم المعاصر للتنمية يشمل جميع أبعادها و بالتالي لا يجوز تضخيم بعد على حساب بعد آخر، فعلى سبيل المثال يكون تقويم معدلات نمو الناتج الداخلي منقوصاً إن لم يقترن بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية في تحقيق النمو، كما إن المشاريع الاقتصادية و المعمارية التي لا تراعي البيئة و لا تؤمن التنوع الحيوي تظل ناقصة من منظور التنمية بل و تضمرفي داخلها ما يهدد المسار التنموي على المدى البعيد⁽¹⁾.

II- دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة:

يشير التعليم في معناه العام إلى تلك العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المعرفة و ينمي على أساسها خبراته ومهاراته، و يتم عادة داخل مؤسسات رسمية و تحت إشراف مكونين متخصصين والهدف منه هو إعداد فئات مختلفة من المجتمع من الناحية الثقافية والاجتماعية والدينية قصد تأهيلهم للمشاركة في المجتمع و تحقيق تقدمه. لقد أصبح العلم في العصر الحديث نشاطاً تنظيمياً تسهر عليه الدولة و مؤسساتها و من هنا نفهم تداخله مع الأنساق و النظم ذات الطابع السياسي و الاقتصادي والتكنولوجي لذلك لقي اهتماماً مكثفاً من قبل المختصين في مجال التربية و التعليم الذين اهتموا بدراسة علاقة التربية بالبيئة و عمليات التأثير المتبادل بينهما.

لقد تم في الماضي فصل التربية و التعليم عن الواقع و اعتبارهما عالماً يكاد أن يكون مستقلاً عن عالم الأنشطة

(1) المرجع السابق، ص 77.

(2) **حامد عمار:** في بناء الإنسان العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 1992، ص 182.

الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر عملية اختزال التربية في تحصيل المعرفة التي تنير العقل بصرف النظر عما يمكن أن تحدثه هذه المعرفة من فهم للواقع أو تحريك له⁽²⁾ إلا أن تحليل العلاقات المتبادلة بين التربية والتنمية ومؤسساتهما تجيز لنا الإقرار بالطبيعة الدينامية المتبادلة بينهما. إن الوظيفة الرئيسية للمؤسسة التعليمية بمختلف درجاتها هو تكوين الطاقات والكفاءات البشرية وتدريبها على أداء عمل معين، أي الإسهام في إعداد المهارات الفنية والعلمية والتنظيمية الضرورية لتوفير الإنتاج والخدمات، زيادة عن تطوير المعرفة واكتشاف حقائق جديدة تضاعف من السيطرة على الطبيعة. كما تسهم مؤسسات التعليم في التوسع الرأسي والأفقي لعامل المعرفة حتى يصبح عاملا رئيسيا في مدخلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لم تعد التنمية تخص مجتمعا دون آخر بل أصبحت تكتسي طابع الشمولية وغادرت أطرها الضيقة لتشمل كل مجالات الحياة. وقد بات من الملح اليوم وضع سياسة علمية تقنية واضحة لتوفير الظروف الملائمة للتنمية باعتبارها نشاطا متوازنا يستهدف إحداث تغييرات راديكالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق يرى "ألان تورين" أن النمو لا يكون نتاج عملية مراكمة رأس المال بل هو محصلة عدة عوامل اجتماعية، والجديد هنا هو ارتباط النمو بالمعرفة وبقدرة المجتمع على الإبداع. فالمسألة صارت متصلة بالبحث العلمي والتقني والتكوين المهني وبالقدرة على برمجة التغيير ومراقبة التأثيرات المتبادلة بين مختلف عناصره وكذلك بتسيير التنظيمات، أي بمعنى آخر إدارة أنساق العلاقات الاجتماعية ونشر مواقف إيجابية داعمة للحركة والتحول الدائمين لكل عناصر الإنتاج ومجالات الحياة الاجتماعية، لأن التربية والاستهلاك والمعلومات صارت أكثر اندماجا ضمن ما اصطلح على تسميته في الماضي بقوى الإنتاج⁽¹⁾.

III- الشباب الجامعي ودوره في تحقيق التنمية:

يولد المستقبل من الحاضر وفق تعبير "إدغار موران"⁽²⁾ لذلك بات من الضروري اليوم الخروج من التخلف وسد الفجوة التكنولوجية ولا يكون ذلك إلا عبر بلورة سياسة وطنية للعلوم والتقنية تحت إشراف القطاع العام مع الحرص على تشريك المؤسسات الخاصة في تشكيل هذه السياسة وتمويل البحوث وزيادة الاستثمار في مجال

Alain Touraine : la société post-industrielle. Editions Denoël .

Paris 1969. PP10-11. (1)

Edgar Morin : Pour sortir du XX^{ième} siècle. Fernand Nathan. Paris

1981.P321. (2)

التجديد و الابتكار. وبما أن الفرد هو محور التنمية وأساس التقدم في المجتمع والعنصر الرئيسي للإنتاج، فلا بد من المراهنة على تأهيل الموارد البشرية وإكسابها المهارات والقدرات العلمية والفنية حتى يتم تحفيز الأفراد ودفعهم لإنجاز مختلف حلقات المشروع التنموي وإحداث تغيير نوعي في أبنية المجتمع وهياكله⁽¹⁾.

إن مواجهة التحديات المفروضة على المجتمع التونسي تقتضي وجود أوسع تعبئة ممكنة لكافة موارد وإمكانات المجتمع الذي يراهن على تحقيق أهدافه التنموية بالاعتماد على موارده البشرية والمادية، لأن مفهوم التنمية لم يعد يختزل في مؤشرات كمية بل صار يهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد والاستجابة لانتظاراتهم، وذلك ضمن رؤية شاملة تركز على تنمية الموارد البشرية، ويأتي الشباب الجامعي في مقدمة هذه الطاقات الفاعلة لذلك تقع عليهم مسؤولية نجاح الاستراتيجية التنموية ونقل الأهداف إلى حيز الواقع وترجمتها إلى مشاريع وأعمال مثمرة ومنتجة. ويعد التعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد و تكوين قدراته وسلوكه وصياغة فكره وجدانه، وقد اقتنعت النخبة السياسية الحاكمة في تونس بعد الاستقلال أن استراتيجية الثقافة ترتبط عضويا باستراتيجية التعليم وأن جسورا متينة تقوم بينهما وأن عوائدهما الاجتماعية والاقتصادية مضمونة، لذلك سارعت الدولة منذ ذلك التاريخ إلى محاولة تحقيق ديمقراطية الثقافة على أساس من التزامها بتوفير فرص الثقافة للجميع وخاصة للفئات الضعيفة التي تشكو من الغبن الثقافي. ويعتبر التعليم عنصرا ثقافيا هاما وهو يشكل أحد أبعاد السياسة الثقافية، و قد حددت السلطة السياسية في تونس الخطوط الكبرى لمشروعها التحديثي في مجال التعليم وقام الباحث المنصف وناس باختزال هذا المشروع في جملة النقاط التالية:

- استبدال تعدد أنماط التعليم وهياكله وتشاريعه بهيكل موحد يخضع لفلسفة واحدة.
- تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم و التعليم الإجباري بدل الاكتفاء بتعليم النخبة كما كان الشأن مع التعليم التقليدي وحتى مع التعليم الفرنسي.
- ملاءمة التكوين التعليمي والمعرفي مع الاحتياجات المباشرة لمخططات التنمية في تونس⁽²⁾.

(1) محمود شلبية: دور الثقافة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، ضمن: مؤتمر الثقافة و دورها في التنمية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس 1996، ص 76.

(2) المنصف وناس: الدولة و المسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 1988، ص 167.

● لقد ركزت السياسات التربوية التونسية منذ الاستقلال اهتمامها على التطور الكمي وعلى استيعاب عدد من التلاميذ الذين هم في سن الدراسة كأولى الأولويات⁽¹⁾ كما حرصت على توسيع التعليم وفتح باب الالتحاق بالمؤسسة التعليمية بمختلف درجاتها للفتيات ولأبناء الفئات الضعيفة.

لقد قامت تجربة التحديث في تونس أساسا على ضرورة ربط السياسة التعليمية بالتنمية و توثيق الصلة بين التربية و التأهيل المهني و التقني و سوق العمل، و ذلك بهدف الاستجابة لمتطلبات المجتمع الاقتصادية و الثقافية والحضارية، كما بنيت على أهمية القطاع التربوي في المجهود التنموي للمجتمع لدرجة اعتبار التعليم العالي أحد موجّهات المشروع الوطني و أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة. يعتبر قطاع التعليم العالي من أكثر القطاعات حيوية و ديناميكية في المجتمعات الحديثة، إذ يضطلع بدور استراتيجي في تحديد المسارات الكبرى للمجتمع. أما في تونس فتسهر منظومة التعليم العالي على الارتقاء بالجانب المعرفي و المهاري للطلبة و تنمية روح البحث العلمي و آلياته المتفق عليها و ذلك بهدف إعداد و تأهيل قيادات المستقبل و رفد المجتمع بالكفاءات و الكوادر المطلوبة و دمجها ضمن مفاصل الاقتصاد و المجتمع. فالمؤسسات الجامعية إذا هي "قاطرات" التنمية" و محركات النهضة العلمية و الحضارية و دورها محوري في تحقيق التنمية المستدامة. و من خلال استقراءنا للواقع التعليمي و القيام بجرد تاريخي لمختلف مراحل المسيرة التربوية في بلادنا، تبين لنا اهتمام الدولة بالتعليم بمختلف درجاته كما أولت السلطة التعليم العالي العناية اللازمة و لعل المؤشرات الإحصائية و الكمية الرسمية التالية خير دليل على ارتقاء تونس في أدائها التعليمي الكمي و ذلك في مستوى التعليم الجامعي الذي يشكل محور اهتمامنا في هذه الدراسة.

بلغت ميزانية وزارة التعليم العالي في تونس 1339.074 مليون دينار سنة 2013 أي بنسبة تقدر بـ 1.78 من الناتج المحلي الخام و تطور عدد مؤسسات التعليم العالي ليصل إلى 198 مؤسسة عمومية و 47 مؤسسة خاصة. و قدر عدد الطلبة المسجلين في القطاع العمومي خلال السنة الجامعية 2013-2014، 305.783 طالبا منهم 112.884 ذكور و 192.899 إناث أي بنسبة تقدر بـ 63.1٪ من العدد الاجمالي للطلبة، أما عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم الخاص فقد بلغ 26.019 طالبا.

لقد تعددت الاختصاصات العلمية المعروضة على الطلبة و تنوعت حيث بلغت عدد الإجازات عند الدخول 645 إجازة (236 إجازة أساسية و 409 إجازة تطبيقية) و تنوعت أيضا شهادات الماجستير لتصل إلى 626 شهادة (375)

(1) مصباح الشيباني: رهانات الجودة في مدرسة المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 436، حزيران- يونيو 2015، ص 105.

ماجستير مهني و 251 ماجستير بحث) و تطور عدد خريجي التعليم العالي في تونس ليصل سنة 2013 إلى 51.534 منهم 34.717 إناث أي بنسبة تقدر بـ 67.8٪ من جملة الناجحين، أما المتحصلون على شهادة ثانية (ماجستير ودكتوراه) فقد بلغ عددهم خلال نفس السنة 9842 طالبا. لقد تم الحرص على تزويد مؤسسات التعليم الجامعي بأدوات وآليات تشكل أرضية خصبة للبحث العلمي الرصين و هو ما يترجمه ارتفاع عدد المخابر إلى 271 ووحدات البحث إلى 271 وحدة خلال سنة 2013*.

و على الرغم من أهمية هذه البيانات المرقمة و المؤشرات الإحصائية الرسمية و ما ترمز إليه من دلالات على تحسن مستوى التمدرس و التحصيل العلمي في تونس، إلا أن مواطن الضعف في المنظومة الجامعية لازالت قائمة، كما إن هذه المعطيات لا تمثل حقيقة المشهد الجامعي التونسي الذي لا يزال يشكو من عديد الاختلالات و التفاوتات. لقد حقق التعليم العالي في تونس إنجازات كثيرة و لكنه لا يزال يعاني من كثير من المشكلات التي تؤثر في كفاءته الداخلية و الخارجية، فالنمو الكمي الكبير لعدد الطلبة في تونس لم ترافقه سياسة تعليمية نوعية في مستوى تطوير الوسائل و المؤسسات الجامعية و في مستوى التأطير و الإحاطة البيداغوجية و العلمية و الاجتماعية.

تظل الجامعة مؤسسة تضطلع بمهمة إعداد القوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين و نشر الثقافة و القيام بالبحث العلمي و خدمة المجتمع إلا أنه يغلب عليها بصفة عامة التركيز على التدريس و إعداد القوى العاملة وإهمال الأهداف الأخرى و خاصة البحث العلمي و خدمة المجتمع⁽¹⁾. لقد ساهمت عدة عوامل في تدني مكانة الجامعة في تونس وتردي جودة أدائها العلمي و نذكر منها نوعية الطلبة المقبولين و طبيعة البرامج وإمكانات المؤسسة التعليمية والبيئة العلمية المتوفرة فيها، وهي عوامل تتدخل في تحديد نوعية الخريجين ومدى تطابق درجة تأهيلهم مع احتياجات المجتمع وقدرة سوق الشغل على استيعابهم، وهو ما يفسر ضعف الطلب الاجتماعي على البحث العلمي الجامعي مما أدى إلى عزل الجامعات وتهميش دورها و تعميق غربتها و بالتالي فصلها عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

إن تراجع الكفاءة الخارجية لمنظومة التعليم العالي في تونس يعود إلى عدة عوامل متداخلة

ومتشابكة نذكر منها

*الجمهورية التونسية: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، التعليم العالي و البحث العلمي و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بالأرقام، السنة الجامعية 2013-2014.

(1) محمد نبيل نوفل و مروان راسم كمال: التعليم العالي في الوطن العربي: نظرة مستقبلية، المجلة العربية للتربية، مجلد 10، العدد 1 و 2، ديسمبر 1990، ص 17.

تراخي الطلبة وهيمنة أساليب التلقين و غياب أساليب التفكير العلمي المنهجي في عملية التدريس و انعكاس ذلك على مجمل العملية التعليمية في الجامعة و مستوى خريجها، فضلا عن غياب استراتيجية تنموية على مدى زمني طويل وبالتالي هشاشة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي و مراكز الإنتاج و الخدمات في المجتمع إلى جانب هيمنة الطابع النظري في مستوى التكوين و محدودية الموارد المالية المرصودة للبحث العلمي مقارنة بميزانيات الفضاءات الأكاديمية و البحثية في الدول المتقدمة. إن تشخيص الواقع الحالي لمنظومة التعليم العالي في تونس يدفعنا إلى الإقرار بوجود إمكانات هائلة معطلة أو مهمشة بحاجة إلى إعادة تفعيل، خاصة و أن الثورة العلمية التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم تطرح تحديات جديدة على التعليم العالي، فالاندماج الحاصل بين العلم و التكنولوجيا و بين النظرية و لتطبيق قد جعل العلم قوة إنتاجية مباشرة و مؤثرة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية⁽¹⁾.

إن المجتمع التونسي يعيش اليوم تحولات عميقة تفرض عليه البحث عن الآليات التي يمكن اعتمادها لمواجهة المخاطر مما يتطلب وجود أوسع تعبئة ممكنة لكافة موارده المادية و البشرية. و تعتبر تنمية الموارد البشرية أمرا مهما حيث لا تقتصر مساهمتها في مضاعفة أعداد قوة العمل المؤهلة و الضرورية للإيفاء بمتطلبات الاقتصاد، بل تزيد أيضا في تحسين نوعية و فرص العمل بصفة عامة. و لعل من الطاقات البشرية التي ينبغي أن تحظى باهتمام مختلف المتدخلين في المجهود التنموي نذكر الشباب الجامعي نظرا لما يشكله من طاقة خلاقة في الإبداع و التجديد تسمح له بإحداث تغييرات سريعة في مختلف القطاعات الإنتاجية.

والملاحظ هو أن العملية التربوية اليوم سواء في تونس أو في أقطار الوطن العربي تمر بأزمة خانقة بسبب غياب فلسفة تربوية عربية و اكتفائها بسد الفجوات التي نعانيها عبر استلهاج النماذج الغربية دون الاهتمام بالخصوصية العربية، و لكن العولمة تفرض علينا بلورة رؤى جديدة للتربية عموما و للتعليم العالي على وجه الخصوص، و هي رؤى تقوم على رفض التلقين السلبي الذي يمر عبر اتجاه واحد من المدرس إلى الطالب و تعويضه بمنهج يقوم على الحوار و تطوير ملكة التفكير و الحس النقدي لدى الشباب الجامعي⁽²⁾.

إنه من الملح اليوم الاستفادة من إمكانات الشباب الجامعي الذي يتمتع بطاقة دينامية مؤثرة إلى

أقصى حد يمكن

(1) المرجع السابق، ص 37.

(2) سليمان العسكري: الثقافة العربية في مواجهة عصر العولمة، ضمن ندوة: الثقافة العربية و التحديات الراهنة، المكتب الإعلامي الكويتي بتونس 2006، ص ص 45-46.

توظيفها واستثمارها في التعامل مع المشكلات المجتمعية، فهذه الفئة من الشباب تتمتع بميزة أساسية هي القدرة الفائقة على الاستجابة للمتغيرات من حولها واستيعاب كل ما هو جديد ومستحدث فضلا عن رغبة جامحة في التجديد الحضاري و تغيير الواقع نحو الأفضل، لا سيما و أنها تمتلك ثقافة معلوماتية متطورة و تحذق التعامل مع الوسائط الحديثة للاتصال والمعلومات وهذا يعزز حظوظها في استيعاب ثقافة العصر ومسايرة مستجداته وبالتالي الإسهام من موقع متقدم في الاندماج في مجتمع المعرفة، الذي أصبحت فيه العلاقة بين الحرم الجامعي ومؤسسات البحث العلمي وفضاءات العمل والإنتاج أكثر متانة وقوة حتى أصبح التعاون بينها حتمية علمية اقتصادية واجتماعية وبات توحيدها شرطا أساسيا للتطور.

إن رسالة المؤسسة الجامعية تختزل في أربعة أهداف رئيسية هي تنمية المقدرات الفكرية، والإعداد للمهنة ورعاية الفهم الواسع أما الهدف الرابع فهو تنمية شخصية الطلبة و لا سيما قيمهم الأخلاقية و الاجتماعية⁽¹⁾. وبناء على ذلك يغدو من اليسير قياس درجة جودة التعليم من خلال مقارنة متطلبات كوادر المجتمع و الخبرات والمعارف والقدرات و القيم و المعايير التي يتسلح بها الخريجون⁽²⁾.

إن التغيير التربوي و التعليمي خاصة في مستوى التعليم العالي يقتضي العناية بالكيف ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إعداد خطط و برامج تراعي هذا الهدف، مثل تمتع أعضاء هيئة التدريس بمستوى عال من الكفاءة و بعث مكثبات علمية متخصصة و توفير الفضاءات و التجهيزات الضرورية للعملية التعليمية، فضلا عن دعم النشاط العلمي والدراسات الميدانية وحلقات النقاش للطلبة و تكثيف الإحاطة والتأطير خلال مراحل التكوين الجامعي ولحظة إعداد أبحاث التخرج.

-
- (1) ريشارد فريلاندر: الاتجاه الثالث: ربط الدراسات الإنسانية بالتخصصات التطبيقية، مجلة الثقافة العالمية، العدد 137، يوليو-أغسطس 2006، ص 106.
- (2) مصطفى عمر التير: التعليم العالي و التنمية: ملاحظات حول مستقبل العلاقة بينهما، مجلة الفكر العربي، عدد 87، شتاء 1997، ص 41.

خاتمة:

أصبحت رسالة الجامعة تكتسي أهمية بالغة في حياة الأمم والشعوب بغض النظر عن مستوى رقيها الحضاري، إذ لم تعد محصورة في التدريس وتقديم المعارف بل توسعت لتشمل مختلف مجالات الحياة العلمية و التقنية والتكنولوجية. وقد استطاع التعليم العالي التونسي أن يقطع أشواطاً هامة تمثلت في إحداث كليات ومعاهد فتحت الباب لمئات الآلاف من الطلاب لمزاولة تعليمهم و استكمال تخصصهم في شتى مناحي العلم والمعرفة، إلا أن غياب استراتيجية فاعلة للبحث العلمي أو سياسة بحثية لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بمتطلبات التنمية و بحاجات المجتمع وخدماته الحيوية، أفقد المؤسسة الجامعية نجاعتها وفعاليتها.

إن التنمية المستدامة لن تتحقق على أرض الواقع من غير مساهمة التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية وذلك باعتبار أن التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية في المجتمع هي الصيغة المثلى لتطور المجتمع و تقدمه.

قائمة المراجع:

- (1) **جلاله (أيمن):** الشباب الجامعي (التعريف و الخصائص) www.ejtemay.com/showthread.php?t=20501
- (2) **الزبيدي (المنجي):** مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، مجلة عالم الفكر العدد 3، المجلد 30، يناير- مارس 2002.
- (3) **الشيباني (مصباح):** رهانات الجودة في مدرسة المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 436، حزيران- يونيو 2015.
- (4) **شلبية (محمود):** دور الثقافة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، ضمن: مؤتمر الثقافة و دورها في التنمية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس 1996.
- (5) **(العسكري) سليمان:** الثقافة العربية في مواجهة عصر العولمة، ضمن ندوة: الثقافة العربية و التحديات الراهنة، المكتب الإعلامي الكويتي بتونس 2006.
- (6) **عمر التير (مصطفى):** التعليم العالي و التنمية: ملاحظات حول مستقبل العلاقة بينهما، مجلة الفكر العربي، عدد 87، شتاء 1997.
- (7) **عمار (حامد):** في بناء الإنسان العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 1992.
- (8) **المقدسي (سمير):** في الفكر التنموي المعاصر و واقع التنمية في الوطن العربي، ضمن: آفاق التنمية في الوطن العربي، تحرير إسماعيل الزبري و طاهر كنعان و نادر فرجاني، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت 2006.
- (9) **فريلاندر (ريشارد):** الاتجاه الثالث: ربط الدراسات الإنسانية بالتخصصات التطبيقية، مجلة الثقافة العالمية، العدد 137، يوليو-أغسطس 2006.
- (10) **نوفل (محمد نبيل) و (راسم كمال) مروان:** التعليم العالي في الوطن العربي: نظرة مستقبلية ، المجلة العربية للتربية، مجلد 10، العدد 1 و 2، ديسمبر 1990.
- (11) **وناس (المنصف):** الدولة و المسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 1988.
- 12) Bourdieu (Pierre) :** ‘ la jeunesse n’est qu’un mot ‘, In questions de sociologie, Cérès Editions, Tunis 1993.
- 13) Mahmoudi (Sabah) :** ‘femme et développement’ :In communication en matière de population (ouvrage collectif), Sotepa grafic, Tunis 1998.
- 14) Morin (Edgar) :** Pour sortir du XX^{ième} siècle, Fernand Nathan, Paris 1981.
- 15) Touraine (Alain) :** la société post-industrielle, Editions Denoël ,Paris 1969.

الشباب التونسي والانخراط في المجال الجمعياتي البيئي: بين الحماسة والاستقالة

رضا عبد مولاه

أستاذ محاضر-علم نفس اجتماع
كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس-قسم علم اجتماع

البريد الالكتروني:

rid.abdmouleh@gmail.com

ملخص

من أهم العوامل التي تفسّر مواقف الشباب إزاء العمل الجماعي ومدي قابلية الانخراط فيه، نذكر الوعي بالتهانات البيئية، إذ يمثل الأفراد الواعون بقيمة القضية البيئية ركيزة هذه الجمعيات البيئية (والجتمعات المدنيّة بصفة عامّة) فهم بمثابة "رأس مالها" الحقيقي. وتبدو هنا أهميّة الإعلام والتّربية البيئية ودورها في حثّ الشباب على مساندة الحركة الجماعيّة البيئية والانخراط فيها. وفي الاتجاه نفسه، نستنتج أنّ الالتزام في العمل الجماعيّ يخضع للشّعور بالمسؤوليّة وللحسّ المدنيّ. وتعبّر هذه الظاهرة عن إرادة التّكفّل الذاتيّ و تملك المحيط لدى المواطن. وكان للعامل الثقافيّ أيضا ثقل في قابلية للانخراط في العمل الجماعيّ. وفي هذا المقام تبين الدراسة أنّ متغير مستوى التّعليم كان له الوقع الأكبر في الانخراط، ذلك أنّه كلّما كان الشاب أقلّ ثقافة، كان أكثر ميلا إلى الانكفاء على الذات والانسحاب من العمل الجماعيّ و التصرف بشكل فرديّ.

وينضاف إلى هذه الاعتبارات المعيار الاقتصاديّ لتعميق الهوة بين الطبقات الشّعبيّة والنّخبة الجماعيّة، إذ يصبح اتّصال الشباب المنتمية إلى الطبقات الفقيرة والشعبية بالوسط الجماعيّ مصدر إحباط. وتعتبر هذه النتيجة مصدر انشغال لآنه يتجاوز الطبقات المحرومة ليشمل الطبقات الشبابية المتوسطة التي تمثل غالبية الشعوب العربية.

وقد يعود هذا النفور للممارسة الجماعيّة وأساليبها التي يتغلّب عليها الطابع البيروقراطي والنخبوي. في المحصلة و رغم الانتقادات الموجهة إلى الوسط الجماعيّ يبقى الشباب منضمّا إلى القضية البيئية ومتحمّسا لفكرة مساندة المد التطوعي البيئيّ مما يمثّل نقطة ايجابية.

فهل إن المجتمع المدني في تونس قادر على تمكين الشباب من إثبات مواظنتهم وتكريسها؟ وهل بوسعه تلبية الحماس الجماعي الذي عبّرت عنه الشريحة الشبابية و الذي ما فتئت تتنامى ثقافته ووعيه بالمسألة البيئية؟ وهل أن المجتمع المدني في تونس (والوطن العربي عامة) قادر على إدماج الشباب الذي يعيش حالة من الرتابة والتهميش ودفعهم نحو المشاركة والانصهار في الشأن الجماعي والوطني والقومي لبناء ذاتهم ومستقبلهم؟

مقدمة

تكمن أهمية الدراسات المتصلة بالانخراط في العمل الجمعياتي في قدرتها على فهم الآليات النفسية والاجتماعية المتصلة بالعمل الجماعي. وتضعنا صلب إشكالية ما فتئت تغري المختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية وخاصة علماء الاجتماع وعلماء النفس. (لوبيون 1971؛ LeBon؛ ألسون 1978؛ Olson؛ توران 1978؛ Touraine؛ موسكوفيسي- 1979

؛ Moscovici 1981؛ شازال 1996؛ Chazel...). وقد أمكن لهذه الدراسات (رغم الطابع الإيديولوجي للبعض منها) تسليط الضوء على العلاقة بين الفرد والجماعة، وإبراز منوال جديد، هو العمل الجماعي. وكان من نتائج ذلك أن ظهرت فروع جديدة، منها علم اجتماع الحركات الاجتماعية وعلم اجتماع التعبئة، وعلم اجتماع الاحتجاج. وفي هذا الإطار نشأ علم اجتماع الجمعياتي.

وقد أمكن لهذه الجمعيات (مستعينة بعلم الاجتماع) أن تجنّد المخيال الجماعي، دافعة الشباب إلى إيجاد طرق "للتنشئة الاجتماعية والتضامن والتواصل والتحرك الذاتي" (لافيل وسانوليو 1997؛ Sainaulieu & centre 1998)، والتكفل بأنفسهم، والتمكّن لبيئتهم ولمصيرهم. كما أن هذه المنظمات تقوم بدور طلائعي في دعم المجتمع المدني، باعتبارها ثقلاً موازياً للسلطة السياسية والمؤسساتية (المركز القاري 1998؛ intercontinental) ووسيطاً بين المواطن والسلطات، من أجل دعم المدّ التضامني، والحسن المدني وترسيخ الديمقراطية (شوفرياي 1999؛ Chevrier).

وفي هذا الاتجاه، تسهم هذه الجمعيات في تنشئة الفرد اجتماعياً، وخاصة في دمجها في المجتمع المعاصر، الذي يتسم بحركيته وتحولاته وتقلباته. وهذا ما يطلق عليه برجاي ولوكمان مفهوم: التنشئة الاجتماعية الثانوية (Luckmann & Berger 1996). وحسب هذين الكاتبين، تسهم الجمعيات في مساعدة الفرد على فهم التحولات الاجتماعية للتمكّن من الاندماج فيه واستنباط أنماط جديدة من التأقلم.

وتنهض المنظمات غير الحكومية أيضاً، بدور مركزي خاصة في تحسيس الشباب وتعبئته في مواجهة الملوّثين (عبد موله 2002؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2004). وتعكس هذه الاعتبارات أهمية القطاع الجمعياتي البيئي باعتباره حاملاً لمشروع مجتمعي يهدف إلى النهوض بالمجتمع المدني والبيئة. كما تبيّن الحاجة إلى أرضية شعبية (خاصة ضمن الفئة الشبابية) قادرة على مساندته والالتحاق به وإضفاء الشرعية عليه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2004)، والذي بدونها تفقد مصداقيتها ونجاعتها.

ومن هنا تضحى دراسة أثر القطاع الجمعياتي في الشباب مسألة على قدر كبير من الأهمية، إذ أنها تساهم في عقلنة هذا القطاع وتضاعف حظوظ نجاحه بتقييم درجة تجذّره في المجتمع وقدرته على التعبئة. ومن بين مؤشرات هذا الأثر، اخترنا درجة استعداد الشباب للانخراط في القطاع الجمعياتي البيئي المحلي. فهل الشباب التونسي منشّد إلى العمل الجمعياتي البيئي؟ وما درجة التزامه إزاء الحركة الجمعياتية المحلية؟ وما العوامل والمبررات التي تحفزه وتقوده إلى الانخراط فيها؟ وما هي الحواجز التي تعيقه؟ وأخيراً، ما هي الآليات النفسية والاجتماعية التي تحدّد الالتزام في العمل الجمعياتي؟

وسنسعى من خلال هذا البحث إلى فهم هذه الإشكالية وتحليلها مع الأخذ بعين الاعتبار المبررات والخصائص الفردية وأيضاً الطّرف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والجغرافي وكذلك الممارسة الجمعياتية وأثرهم في عملية الانخراط في الحقل الجمعياتي.

الاطار المنهجي

المعطيات التي استخدمت في هذا العمل استبقت من خلال استمارة-الاستبيان وجّهت إلى عيّنة ممثلة لجهة صفاقس،¹⁷¹ متكوّنة من 400 شخص (حسب مقاييس الجنس والسّن¹⁷² والانتماء الجغرافي¹⁷³ وتضم 164 شابا (20-34 سنة). و أجري هذا البحث طيلة سنة 2014 . وقد قامت عملية جمع المعطيات على أساس الطريقة المباشرة (وجهها لوجه). أما توقيت تمرير الأسئلة، فيدوم حوالي 30 دقيقة. وقد سبق هذه الاستمارة العديد من المقابلات وذلك من أجل تعميق تحليل المعطيات وبلورة استمارة الاستبيان.

عوامل الانخراط في العمل الجمعياتي البيئي

يمكن توزيع الشباب التونسي إلى أربعة أصناف حسب درجة تحمسهم للعمل الجمعياتي البيئي:

1-المتحمسون (18% ضمن العيّنة)

2-المستعدون نسبيا (28%).

3-المعارضون (24%)

4-المناوئون (14%)¹⁷⁴

نلاحظ أنّ المستعدون للانخراط في العمل الجمعياتي يمثلون أغلبية نسبية 46%، بالنسبة للمعارضين 38%. وينبغي أن نشير إلى أنّ صنف المترددين والذين يحتفظون برأيهم (16%) يمثل ثقلا هاما على اعتبار أنّه يمكن أن يحدث معادلة جديدة. وعليه أمكن لنا أن نستنتج أنّ الشباب منقسمون بين الالتزام والاستقالة بالنسبة للعمل البيئي والجماعي.

1- البعد النفسي للعمل التطوعي

أ- الوعي البيئي والمدّ الجماعي

إنّ ما يتّسم به الشاب أو المنخرط الافتراضي في العمل الجمعياتي البيئي هو وعيه بالمخاطر المحدقة بالبيئة، إذ نلاحظ أنّ الأشخاص الذين يعتقدون أنّ البيئة في خطر حقيقي هم أولئك الذين يبدون استعدادا كبيرا للعمل الجمعياتي. وفي المقابل نلاحظ ان الفئة الشبابية التي لا تبدي تحمسا كبيرا للعمل الجمعياتي

¹⁷¹ تعتبر جهة صفاقس مؤثرا لدينامكية البلاد، وهي من كبريات مدن جنوب الحوض المتوسطي بالنظر إلى خصائصها البيئية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسكانية. وكذلك تمثل إطارا مناسباً للدراسات النفسية والسوسولوجية والانثروبولوجية لفهم التحولات الاجتماعية والثقافية وانعكاسات المخاطر البيئية على العالم العربي الإسلامي والحوض المتوسطي.

¹⁷² انطلاقا من سن 15 سنة.

¹⁷³ حسب مواصفات المعهد الوطني للإحصاء " 2014".

وينبغي الإشارة إلى أنّ ولاية صفاقس مصنّفة في الوسط الشرقي للبلاد -حسب التقسيم المعهد الوطني للإحصاء.

¹⁷⁴ نسبة المحتفضون برأيهم : 16%

البيئي هي اقل شعورا بالخطر البيئي (وكذلك الشأن بالشريحة المحتفظة برأيها والتي مترددة ازاء الانخراط في الشأن الجماعي). فالوعي البيئي يبدو في هذا الإطار حافزا على العمل التطوعي وعلى السلوك البيئي الايجابي (عبدمولاه 2002).

جدول (1): درجة الاستعداد للانخراط في العمل البيئي في علاقة بمتغير الوعي بالمخاطر البيئية

المستوى التعليمي الوعي بالمخاطر البيئية	خطر كبير	خطر نسبي	ليس هنالك خطر	مطلقا	بدون رأي	المجموع
مستعد جدا	23	4	1	1	0	29
مستعد	30	8	5	0	1	46
غير مستعد كثيرا	23	7	7	3	0	40
معارض لفكرة الانخراط	12	3	3	1	4	23
بدون رأي	11	6	3	4	4	26
المجموع	99	28	19	9	9	164

ب- الإحساس بالمسؤولية، تملك المحيط والمد الجماعي

إنّ ما يميّز الناشط الجمعياتي هو احترام البيئة والشعور بالمسؤولية نحوها. والدليل على ذلك أنّ الأشخاص الذين يحترمون بيئتهم ويهتمون بها، هم أساسا أولئك الذين يرغبون في الانخراط في العمل الجمعياتي.

جدول (2): درجة الاستعداد للانخراط في العمل البيئي في علاقة بمتغير اهمية البيئة

اهمية البيئة درجة الاستعداد للانخراط في العمل الجمعياتي البيئي	اهمية كبيرة جدا	اهمية	اهمية ضئيلة	لا اهمية	بدون رأي	المجموع
مستعد جدا	19	9	1	0	0	29
مستعد	21	17	5	2	1	46
غير مستعد كثيرا	14	18	6	2	0	40
معارض لفكرة الانخراط	7	7	5	2	2	23
بدون رأي	7	8	6	2	6	26
المجموع	68	59	23	8	6	164

وتظهر مثل هذه النتيجة أنّ الالتزام في العمل الجماعي هو تنويع لانخراط الفرد في محيطه. ولا شك أنّ هذا الوعي بالتداخل بين الفضاء الخاص والفضاء العمومي، وبين المحيط المباشر والمحيط الشامل هو ما يفسّر روح المبادرة والمد التطوعي.

وتبدو الرغبة في الانخراط في العمل الجماعي أيضا، وليدة الشعور بالمسؤولية وروح تملك بالبيئة إذ أنّ الأفراد الذين ينسبون مسؤولية حماية البيئة في المقام الأول إلى المواطن (عوضا عن إسنادها إلى السلطات) هم أكثر

رغبة واستعدادا للمشاركة والتفريغ للعمل الجمعيّاتي (ينطبق ذلك خاصة عن الفئة الاولى) وفي النقيض نلاحظ ان الشباب التي يعتقدون بأن مسؤولية حماية البيئة تقع على عاتق السلطة الإدارية تبدو أقل تحمسا للانخراط في العمل الجميعاتي البيئي وأكثر سلبية (الفئة الرابعة) .

جدول (3): درجة الاستعداد للانخراط في العمل البيئي في علاقة بطريقة اسناد مسؤولية حماية البيئة

طريقة اسناد مسؤولية حماية البيئة درجة الاستعداد للانخراط في عمل الجمعيات البيئي	السلط	المواطن	الجموع
1-مستعد جدا	12	17	29
2-مستعد	29	17	46
3-غير مستعد كثيرا	19	21	40
4-معارض لفكرة الانخراط	13	10	22
5-بدون رأي	14	12	26
المجموع	87	77	164

وما يمكن أن نستنتجه في هذا الإطار، أن الناشط البيئي يبدو مواطنا غير راض بالوضع البيئي ويدفعه شعور بالقلق إزاء حالة البيئة، ورغبة في النهوض بها. وفي المقابل، تتسم الفئة المعارضة للعمل الجمعيّاتي بجهلها للرهانات البيئية، وبعدم اكتراثها، أو برضاها (أو حتى بانكفاءها) بالنسبة إلى حالة البيئة وبانعدام روح المبادرة لديها(عبدمولاه 2008-أ) .

ت- الفعل مولدا للنشاط المعرفي

بالرغم مما يعرف به المنوال العرفاني أو المعرفي (cognitiviste) من أنّ السيرورة المعرفية هي مولدة للفعل، فإنه ليس من المستبعد أن يكون الفعل بدوره مصدرا للنشاط المعرفي. فهكذا يبدو حال شخص انتهى إلى جمعية تحت ضغط عائلي أو مؤسّساتي أو سياسي، أو من أجل إرضاء شخص ما، أو بفعل الصدفة. كما تضبطه نظرية التناظر المعرفي (dissonance cognitive -بواتو1974، Poitou) ونظرية العقلنة (بوفوا وجول 1981 Beauvois & Joule) – فان الفعل يثير في المنخرط الجديد نشاطا عرفانيا متجها نحو عقلنة الفعل وتبريره. إذ بعد تقبله لنشاطه الجمعيّاتي، يسعى هذا الأخير إلى تعميق اقتناعه ومعرفته في مجال البيئة، وينغمس في أعمال مختلفة فكرية لعقلنة سلوكه وتبرير توجهه الجديد لدى محيطه الاجتماعي. وتبدو هذه الطريقة في الاندماج واستيعاب المعرفة على قدر كبير من الثراء، على اعتبار أنّها مصحوبة بحركية وجدانية وذهنية ينجز من خلالها المرء نشاطا عرفانيا متكاملًا لتبرير سلوكه الجديد، وإعطائه معنى وأرضية علمية، وكذلك دفعا اجتماعيا وأخلاقيا. ويمكن لمثل هذه الإستراتيجية أن تكون مفيدة حسب ما يشير إليه بوفوا، (Beauvois) لأنّها تستند إلى تبرير و حاجة ملحة لتأكيد الذات والتأهل واكتساب شرعية اجتماعية. ولئن كانت النظريات العرفانية تلجّ على أهميّة البعد العرفاني باعتباره مولدا للفعل، فإنّ النظريات العرفانية الجديدة (les théories néo-cognitivistes) تكشف من ناحيتها كيف أنّ الفعل يمثل مصدرا للنشاط المعرفي (بوفوا1984 Beauvois). و يمكن لهؤلاء المتطوعين أن يكونوا مساندين ومدافعين عن الحركة الجمعيّاتية، ففي نفس الوقت الذي يدافعون فيه عن اختيارهم فإنهم يشرعون العمل الجمعيّاتي البيئي.

وبفضل هذا الإجراء، نتجاوز النموذج العرفاني التقليدي الذي لا يتصور النشاط الذهني إلا من زاوية الجبر ذات البعد الواحد. (معرفة يلها سلوك). وقد أعيد الاعتبار إلى التمثلي العرفاني الجديد الذي يمكن من "تصور عدة علاقات بين الإطار العرفاني و إطار الفعل". (بوفوا و جول ومنتوي Beauvois, Joule & Monteuil 1981). وبدل فرد مجرد منشغل بالتأمل في العالم والطبيعة للسيطرة و الهيمنة عليهما، فإننا إزاء إنسان عملي منغمس في العالم الذي يعيش فيه يسعى لفهمه، والتصالح مع رغباته ومعارفه وإمكاناته، وباختصار فإننا إزاء إنسان عقلائي ومعقلن في نفس الوقت" (بوفوا Beauvois 1981).

2- العامل الاجتماعي والاقتصادي والبعد الجماعي

يعتبر المستوى التعليمي من المتغيرات الاجتماعية التي كان لها أثر كبير في استعداد الشباب للعمل الجمعياتي. وفي هذا المقام، نلاحظ أنه كلما كان المرء مثقفا (اعتمادا على المستوى التعليمي)، كان أكثر استعدادا للعمل الجمعياتي. ويبدو ذلك جلي خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية.

جدول (4): درجة الاستعداد للانخراط في العمل البيئي في علاقة بمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	امي	ابتدائي	ثانوي	جامعي	الجموع
مستعد جدا		4	12	13	29
مستعد		6	14	21	46
غير مستعد كثيرا	5	5	15	15	40
معارض لفكرة الانخراط	5	6	7	10	23
بدون رأي	1	7	12	6	26
المجموع	11	28	60	65	164

وينسب ذلك إلى ما اكتسبه من أدوات علمية تكفي لتكوين تصور عن الواقع البيئي، وكفيلة بتحفيز الوانع الجماعي. وقد انعكست الإشكالية البيئية بكل خصوصياتها وتعمدها في وعي الشباب المتمدرس. وفي المقابل، نجد أنّ الأشخاص ذوي المستوى التعليمي المحدود، غير مبالين بالعمل الجمعياتي، ويعود ذلك إلى غياب الرؤية المعمقة للزمانات البيئية، وعدم الشعور بجدوى التحرك (Bourdieu P, Passeron J-C, 1979). ويجدر القول بأن للبيدغوجيا الجمعياتية دورا ما في تنفير هذه الشرائح الاجتماعية. وكما أشرنا آنفا، فإن الخطاب الموجه إلى عامة الشباب يأخذ أحيانا طابعا أكاديميا ليس في متناول هذه الفئات، أضف إلى ذلك طابعها البيروقراطي والنخبوي (عبدمولاه 2008-أ).

كذلك تبدو الفئات الاجتماعية المعوزة أقل استعدادا للعمل الجمعياتي إذ لا تجد ما يكفي من الوقت لتخصيصه للأنشطة التطوعية نظرا لانشغالها بالشؤون اليومية. كما أن الطبقات المتوسطة لا تظهر رغبة واضحة في العمل الجمعياتي، كما لو أنّها اختارت بعض الحيات الاجتماعية.

جدول (5): درجة الاستعداد للانخراط في العمل البيئي في علاقة بمتغير المستوى المادي (الدخل الشهري)

الجموع	عدم التصريح	مرتفع	نسبيا مرتفع	متوسط	ضعيف	المستوى المادي الاستعداد للانخراط في العمل الجمعياتي البيئي
29		1	6	9	13	مستعد جدا
46	2	1	5	19	19	مستعد
40	1		6	15	18	غير مستعد كثيرا
23			4	7	12	معارض لفكرة الانخراط
26			1	13	12	بدون رأي
164	3	2	22	63	74	المجموع

3- الانتماء الجغرافي و الانخراط في العمل الجمعياتي

يبدو سكان المدن ومقارنة بأهل الريف أكثر تحمّسا لفكرة الانخراط في العمل البيئي. ولا يمثل موقف الريفيين حدثا مفاجئا، على اعتبار التلوث أقل انتشارا في منطقتهم. ويمكن أن يكون المستوى التعليمي المتواضع لأهل الريف قد نهض بدور في عدم اقتناعهم بالالتحاق بالحقل الجمعياتي والذي ينظر إليه على أنه صنيعة الطبقات الحضرية/ المهيمنة.

في المقابل يبدي سكان المدن استعدادا أكثر للعمل التطوعي. ويلعب الإطار الجغرافي حيث الصناعة والمشاكل الحضرية (اكتظاظ وتلوث بجميع أنواعه...) دور هام في إثارة الوعي البيئي لدى الحضرين وتحفيزهم على الانضمام إلى العمل الجمعياتي للحفاظ على صحتهم وعلى جودة الحياة ضمن أحيائهم.

جدول (6) : درجة الاستعداد للانخراط في العمل البيئي في علاقة بمتغير الجنس

الجموع	مدينة	ريف	الانتساب الجغرافي الاستعداد للانخراط في العمل الجمعياتي البيئي
29	21	8	مستعد جدا
46	34	12	مستعد
40	29	11	غير مستعد كثيرا
23	12	11	معارض لفكرة الانخراط
26	20	6	بدون رأي
164	116	48	المجموع

4- عندما تكون الجمعيات البيئية عائقا للعمل التطوعي

تبدو الممارسة الجمعياتية عنصرا محددًا للاستعداد للعمل الجمعياتي وبالتحديد لعدم الانخراط في العمل التطوعي (بغض النظر عن القيود التي تمارس على الشباب: قلة التفرغ والمشكلات الصحية...الجدول 8).

ومن أسباب الاستقالة من العمل الجمعياتي نذكر أيضا عدم الثقة بجدوى هذه الجمعيات. ويعبر هذا الاتجاه عن عدم الرضا عن مردودية عمل الجمعيات البيئية المحلية. وتثير هذه النتائج تساؤلات مقلقة عن الأثر الحقيقي لهذه الجمعيات (عبدمولاه 2008-ب).

الجدول (7): أسباب عدم الانخراط في العمل الجمعياتي البيئي

الترتبة	المحاور	التكرار
1	قلة التفرغ	23
2	أجهل بوجودها	11
3	عدم اليقين من جدواها	16
4	عدم التعمد على هذا النوع من الأعمال، الخوف من عدم الأهلية.	8
5	لا وجود لجمعيات في منطقتنا	10
6	لم يطلب منا ذلك	3
7	لا ثقة في هذه الجمعيات	13
8	لم تتوفر الفرصة	9
9	لا تهمني البيئة	0
1 0	المشاكل الصحية	4
1 1	رفض الأبوين أو الزوج	8
1 2	بلا رأي (بما فيهم الراغبين في الانخراط)	58
	المجموع	164

وفي هذا الإطار يمثل نقص الجهد الذي تبذله بعض الجمعيات للاحتكاك بالمواطن عاملا إضافيا في انسحاب الشباب، وحاجزا أمام تطور المجتمع المدني والتصال مع البيئة.

أضف إلى ذلك التوجه النخبوي والبيروقراطي للقطاع الجمعياتي المحلي والذي يلعب دورا كبيرا في تنفير عامة الشباب وفي حثهم على الانكفاء على الذات وعن الاستقالة من النسق الجماعي (عبد مولاه 2008-ب).

وينبغي أن نشير إلى أن الشعور بعدم الرضا إزاء هذه الجمعيات لا يعبر في غالب الأحيان عن رفض بقدر ما يعبر عن إحساس بالغبن. ويظهر أن هذه المنضمات (ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام) قد بدت عاجزة

أمام المشاكل البيئية اليومية وخاصة أمام انتظارات الشباب ورغباته في أن يكون جزءا من الحركة الجماعية والجمعياتية. ويضاف إلى ذلك أن وعي الشباب بالمسألة البيئية يثير فيه رغبة جامحة إلى المعرفة والتحرك أساءت تقديرها هذه الجمعيات والنخبة التي تمثل المجتمع المدني (Ben Nefissa S, 1998).

خاتمة

تبدو غالبية الشباب منقسمة و مترددة إزاء الانخراط في العمل الجمعياتي. وبالنسبة إلى العوامل والمبررات التي تفسر هذا التصرف أو ذلك، نلاحظ أن الوعي بالرهانات البيئية يحدّد بقوة عملية الانخراط. ويمثل الأفراد الواعون بقيمة القضية البيئية ركيزة هذه الجمعيات البيئية والمجتمع المدني بصفة عامة وكذلك يمثلون "رأس مالها" الحقيقي. وتبدو هنا أهمية الإعلام والتربية البيئية ودورهما في حث الشباب على مساندة الحركة الجماعية البيئية والانخراط فيها. وفي الاتجاه نفسه، نستنتج أن الالتزام في العمل الجماعي يخضع للشعور بالمسؤولية وللحس المدني. وتعبّر هذه الظاهرة عن إرادة التكفل الذاتي وتملك المحيط لدى المواطن. وتجدر الإشارة إلى أهمية المقاربة العرفانية الجديدة (التي تتمحور حول الفعل) على اعتبار أنها تمثل إطارا مناسباً وناجعا لفهم بعض سلوكيات الالتزام. وتمكّن مثل هذه المقاربة من فهم السلوك البشري من زوايا عرفانية واجتماعية مختلفة، وتقديم رؤية واقعية وشاملة عن الفعل الاجتماعي (بوفوا 1981-1984-1987 Beauvois).

وكان للآطار الاجتماعي والثقافي أيضا ثقل في الاستعداد للانخراط في العمل الجمعياتي. وفي هذا المقام تبين أن متغير مستوى التعليم كان له الوقع الأكبر في الانخراط، ذلك أنه كلما كان الشاب أقل ثقافة، كان أكثر ميلا إلى الانكفاء على الذات والانسحاب من العمل الجماعي محبذا التصرف بشكل فردي. وبعبارة أخرى، يمثل انعدام الرصيد العلمي والثقافي عائقا يحول دون المشاركة في صلب الحركة الجمعياتية والانخراط في الحياة بالمدينة. وينضاف إلى هذه الاعتبارات المعيار الاجتماعي والاقتصادي لتعميق الهوية بين الطبقات الشعبية والطبقات النخبة والجمعياتية، فيصبح اتصال الشباب المنتمية الى الطبقات الفقيرة والشعبية بالوسط الجمعياتي مصدر إحباط. وتعتبر هذه النتيجة مصدر انشغال، يتجاوز الطبقات المحرومة ليشمل (بدرجة أقل) الطبقات المتوسطة. وقد تكون الممارسة الجمعياتية التي يتغلب عليها الطابع البيروقراطي والنخبوي عاملا في نفور الشباب من هذا القطاع.

رغم الانتقادات الموجهة إلى الوسط الجمعياتي يبقى الشباب منضمّا إلى القضية البيئية ومتحمّسا لفكرة مساندة العمل الجمعياتي البيئي مما يمثل نقطة ايجابية. فهل إن هذه الجمعيات قادرة على تمكين الأفراد من إثبات مواظنتهم وتكريسها؟ وهل بوسعها أن تلبي الحماس الجماعي الذي عبّر عنه الشباب والذي ما فتئت تتنامى ثقافته ووعيه بالمسألة البيئية؟ وهل هي قادرة على إدماج المهتمّين منهم في المجتمع و دفعهم نحو المشاركة ودعم التضامن الاجتماعي؟

المراجع

- Abdmouleh R, 1996, « L'Enfant Tunisien et l'environnement; représentations et conduites », *les cahiers de l'Enfance*, Juin, N2, pp19-37, Tunis
- Abdmouleh R, 2002 « La communication environnementale et son impact sur le public tunisien », Sfax , Revue de la faculté des lettres et sciences humaines. *Bouhuth-Jamiyya (Recherches Universitaires)*, N°2. pp 44-69.
- Abdmouleh R, 2007-a « Consommation des produits écologiques et inégalités sociales. Le cas Tunisien » *Développement Durable et Territoires* juin 2007 Disponible sur <http://developpementdurable.revues.org/document3733.html>
- Abdmouleh R, 2008-a, « L'engagement dans l'action associative écologique : Motivations et handicaps. Le cas tunisien ». *Cahiers de Psychologie politique*, N° 12, Janvier 2008.
<http://odel.irevues.inist.fr/cahierspsychologiepolitique/index.php?id=513>
- Abdmouleh R, 2008-b, « Les associations écologiques en Tunisie : lacunes, obstacles et défis.
Étude sur l'impact de la société civile dans le monde arabe », *Pensée plurielle*, 2008, Vol 1, N° 17, Travail social : formations et dynamiques identitaires. pp 139-157.
- Abdmouleh R, 2008-c « La cause environnementale : son image et son public. Analyse des représentations et des conduites écologiques en Tunisie (le cas de Sfax) ». *Courrier de l'environnement de l'INRA (Institut nationale de recherche agronomique- Paris)*, déc-2008,N°56, p119-131.
- Abdmouleh R,2013
عبد مولاہ رضا: المواطن والبيئة: دراسة نفسية اجتماعية حول التمثيلات والسلوكيات البيئية.
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس-2013
- Ar-raïssouni A, Hamada F, Al-kadmiriA ,1999, *Étude sur l'environnement. Analyse de certains problèmes d'un point de vue islamique*, Publié par l'Organisation Islamique pour l'Éducation, les Sciences et la Culture – ISESCO
- Assayed J, 1999, *Les questions de l'environnement à travers le Coran et la Sunna*. Publications de l'Organisation Islamique pour l'Éducation, les Sciences et la Culture- ISESCO- 1420H/1999
http://www.isesco.org.ma/pub/FR/Env_CS/Menu.htm
- Beauvois J.L, Joule R-V&Monteuil J.M, 1998, *Perspectives cognitives et conduites sociales. Croyances et groupes sociaux*. Lausanne/Paris : Delachaux&Niestlé. Coll. Actualité en sciences sociales.
- Beck U, 2001 (1986), *La société du risque. Sur la voie d'une autre modernité*, Paris, Aubier.
- Ben Nefissa S, 1998, « le secteur associatif dans le monde arabe entre les contraintes des systèmes politiques et les demandes sociétales », *Communication à la Troisième conférence Internationale Society for Third-SectorResearch*, Genève.
<http://www.unesco.org/most/nefissa.htm>.

Ben Nefissa S, 2000, ONG, gouvernance et développement dans le monde arabe, Unesco, Gestion des Transformations Sociales MOST Document de discussion - n° 46 <http://www.unesco.org/most/nefissa.htm>

Ben Nefissa S. 2006 « ONG arabes : pas encore globales ». <http://www.courrierdelaplanete.org/63/article8.html>.

Bourdieu P, Passeron J-C, 1979, *La distinction, critique sociale du jugement*, Paris Minuit.

Daval R, 1981, *logique de l'action individuelle*, Paris, PUF.

Hamza-boubakeur (Cheikh). *Le Coran*, Paris, Fayard.

Laville J-L & Sainaulieu R, 1997, *Sociologie de l'association, Des organisations à l'épreuve du changement social*. Paris, Desclée de Brouwer

Le Bon G, 1971, *La psychologie des foules*. Paris, PUF.

Matalon B, 1981, « La psychologie et l'explication des faits sociaux », *L'Année Sociologique*, n° 31, pp 125-185 et n° 32, pp 115-161.

Ministère de l'Intérieur et de Développement Local, Municipalité de Sfax, 2005, *Stratégie de Développement du Grand Sfax-2016*, Rapport de synthèse, Plan d'Action Prioritaire.

Morin E, 1997, *Les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur*, Paris, UNESCO, 67p (PDF).

Moscovici S, 1972, *La société contre nature*, Paris, 10/18.

Moscovici S, 1979-b, *Psychologie des minorités actives*, Paris, PUF

Moscovici S, 1981, *L'âge des foules*, Paris Fayard.

Olson M, 1978. *Logique de l'action collective*. Paris, PUF.

PNUE, 2004, *Alliés Naturels. Le PNUUE et la Société Civile*, (PDF).

PNUD, 2003, *Rapport mondial sur le développement humain*, Paris, Economica (en PDF).

Sainteny G, 1999, « logiques d'engagement et logiques de rétribution au sein de l'écologisme français », *cahiers internationaux de sociologie*, Vol CVI, janv-juin, pp 175-200.

Serres M, 1992, *Le contrat naturel*, Paris, François Bourin.

Tourainne A, 2004, « Action collective », *Encyclopédia Universalis*

Younes M, 2003, « Repères islamiques pour la protection de l'environnement », in *L'Islam aujourd'hui* N°20 Revue périodique de l'Organisation Islamique pour l'Éducation, les Sciences et la Culture.

التأهيل المهني والتشغيل للشباب ذوي الإعاقة

Vocational Rehabilitation and Employment For Youth With Disabilities

الأستاذ الدكتور: جميل الصمادي
الجامعة الأردنية/قسم الإرشاد والتربية الخاصة

البريد الإلكتروني:

Jsmadi@ju.edu.j

المقدمة:

تتضمن عمليات تأهيل الشباب ذوي الإعاقة الشاملة عدداً من الخدمات التي تتجه إلى مساعدة الفرد ذي الإعاقة على استعادة أقصى درجة من درجات القدرة الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية والإفادة الاقتصادية بالقدر الذي يستطيع. وتأتي شمولية هذه الخدمات وتكاملها نتيجة للنظرة المتكاملة للفرد ذي الإعاقة باعتباره وحدة متكاملة ذات أبعاد جسمية وعقلية وسيكولوجية واجتماعية ومهنية، وإن العطل والعجز الذي يصيب أياً من هذه الأبعاد سيؤثر على وحدة الشخصية وعلى تكاملها ولا يقتصر تأثيره على الجانب المعطل، ومن هنا تأتي أهمية تكامل خدمات تأهيل الأفراد ذوي الإعاقة وشموليتها بهدف الحفاظ على تكامل شخصية الفرد ذي الإعاقة وإعادة قدرته وتأهيله اجتماعياً ونفسياً وجسدياً ومهنياً.

يُعرّف التأهيل المهني بأنه ذلك الجانب من عمليات التأهيل الذي يوفر مختلف الخدمات المهنية كال تدريب المهني بما يتناسب والقدرات المتبقية بعد العجز، والتدريب المهني والتشغيل هو تلك الخدمات المهنية التي تساعد الفرد ذا الإعاقة على ممارسة عمله الأصلي أو عمل آخر مناسب لحالته والاستقرار فيه (حنا، 2010).

وبما أن عملية التأهيل عملية مستمرة فالتأهيل المهني جزء من هذه العملية، فهو يهدف إلى تحقيق الكفاية الاقتصادية بالعمل والاشتغال بمهنة أو حرفة أو وظيفة والاستمرار فيها، وتشمل هذه العملية متابعة الفرد ذي الإعاقة ومساعدته على التكيف والاستمرار والرضا عن العمل والاستفادة من قدراته الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية، والإفادة الاقتصادية بالقدر الذي يستطيع، وتحقيق للفرد ذي الإعاقة تقديره لذاته وإعادة ثقته بنفسه وتحقيق التكيف المناسب والاحترام المتبادل بينه وبين أفراد المجتمع باعتباره فرداً منتجاً فيه، ويساعده على ممارسة حقوقه خصوصاً في مجال الحصول على الأعمال التي تتناسب مع استعداداته وإمكاناته (إبراهيم، 2007).

ويسهم التأهيل المهني في دفع عجلة التنمية الوطنية وذلك للمردود الاقتصادي لتأهيل الشباب ذوي الإعاقة والذي يعمل على توفير الأيدي العاملة من جهة، وتوجيه الطاقات المعطلة عندهم إلى الإنتاج، وتمكينهم اقتصادياً من جهة ثانية، وكنتيجة لنجاح عملية تأهيل وتشغيل الشباب ذي الإعاقة تتغير نظرة المجتمع نحوه بحيث تتطور من النظرة السلبية وأنه عالة على المجتمع إلى النظرة الإيجابية، ويرتبط نجاح عملية التأهيل المهني الأخذ بعين الاعتبار ظروف الشخص وخصائصه وميوله وقدراته وسمات شخصيته ومستوى تكيفه ومستواه التعليمي ودرجة إعاقته، واستعداد المجتمع لتوفير فرص النجاح الملائمة لعملية التأهيل بما فيها تغيير الاتجاهات وسن التشريعات التي توفر الفرص العادلة للشباب ذوي الإعاقة في التأهيل والتشغيل المناسب الذي يضمن لهم عيشاً كريماً. (السرطاوي وآخرون، 1996، Donn, 1982).

ومن هنا يجب العمل كقطاع حكومي أو تطوعي أو خاص لنتمكن من وضع استراتيجية شاملة واضحة

سهلة التطبيق بحيث يمكن الأفراد ذوي الإعاقة من المشاركة في المجتمع كبقية أفرادهم للوصول إلى

الاستقلالية اللازمة وتوفير العيش الكريم والاعتماد على النفس واستغلال القدرات والإمكانات ليصبحوا

أفراداً منتجين لهم حقوقهم على المجتمع الذي يعيشون فيه وعلمهم واجبات نحو هذا المجتمع الذي هم جزء

لا يتجزأ منه حيث يمكن التقليل من أثر الإعاقة عن طريق البرامج التربوية والتأهيلية كما تؤدي إلى تخفيف

العبء عن كاهل الأسرة والمجتمع الذي يعيشون فيه.

فلسفة التأهيل المهني:

تقوم فلسفة التأهيل المهني للأفراد ذوي الإعاقة تقوم فلسفة التأهيل على تقبل الفرد ذو الإعاقة كإنسان له كيانه وكرامته الشخصية ، له حقوق وحاجات إنسانية وسياسية واجتماعية ، فعلى المجتمع أن يوفر له السكن والتربية والعمل والرعاية كأى مواطن آخر، فالتأهيل المهني لا يقدم للفرد ذي الإعاقة خدمةً مستقلة عن باقي الخدمات باعتباره وحدة متكاملة تشمل الجوانب النفسية والعقلية والجسدية والمهنية والاجتماعية والانفعالية، كما تقوم فلسفة التأهيل على تقديم الخدمة للمجتمع بشكل عام، فالفرد ذو الإعاقة الذي يمكن تأهيله يصبح عضواً منتجاً وفعالاً في المجتمع (سالم، 1997).

تستند فلسفة التأهيل إلى الاعتقاد بكرامة جميع الناس وقيمتهم، وهي فلسفة التقدير للاستقلالية ودمج الأفراد ذوي الإعاقة مع العاديين في المجتمع والعمل، ويتبنى التأهيل فلسفة تقضي بدمج الأفراد ذوي الإعاقة حيثما كان ذلك ممكناً في البيئات الأقل تقييداً وتتضمن هذه الفلسفة التزاما بتوفير فرص متساوية للأفراد ذوي الإعاقة للمشاركة في الحقوق والامتيازات المتاحة لجميع الناس كافة وتوفير عدالة متساوية استناداً إلى التكيف والتعديل، علاوة على ذلك تتضمن هذه الفلسفة التزاماً بدعم الأفراد ذوي الإعاقة بالجهود الدفاعية لتمكينهم من تحقيق الاستقلالية.

ويمكن تلخيص فلسفة التأهيل في النقاط التالية:

- 1- يتمتع الشخص ذو الإعاقة بالحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون كافة ومن ضمنها حق احترام كرامته وقدره وحقه في الحصول على التعليم والتدريب المناسبين.
- 2- الإنسان كل متكامل وعليه فبرامج التأهيل الفعالة هي برامج شاملة متعددة العناصر ويقوم على تنفيذها فريق متعدد التخصصات.
- 3- للشخص ذي الإعاقة له حاجات فردية، وبناءً عليه ينبغي على التأهيل أن يكون فردياً يراعي الفروق بين المنتفعين من الخدمات.
- 4- مشاركة الشخص ذو الإعاقة في العملية التأهيلية أمر لا غنى عنه وشرط رئيسي لنجاح تلك العملية وضمان فاعليتها، فالتأهيل ليس نظاماً يفرضه القوي على الضعيف.
- 5- التأهيل ذو جدوى إنسانية واقتصادية.
- 6- الإنسان ذو الإعاقة قادر بالتدريب على اكتفاء الذاتي والمشاركة في الحياة المجتمعية.
- 7- للعمل والاستقلالية المهنية فوائد نفسية مهمة بالنسبة للفرد ذي الإعاقة (سالم، 1997).

مبادئ التأهيل المهني ومبرراته:

تقوم المبادئ الأساسية في عملية التأهيل المهني على أساس أن التأهيل عملية فردية تتناول مشكلة الإعاقة، وتتناول المشكلات النفسية للفرد، فهو عملية متكاملة تتكامل فيها الخدمات الطبية والاجتماعية والتربوية والمهنية، إذ يجب بدء التأهيل منذ اكتشاف الإعاقة والتحقق من وجودها عند الفرد، كما يبنى التأهيل المهني على ميول الفرد ذي الإعاقة واتجاهاته سواء كان في التربية الخاصة أو في التأهيل أو في التشغيل وفي المقابل مراعاة قدراته العقلية والجسمية، فالتأهيل المهني يهتم بتكيف الفرد مع ذاته من ناحية، ومع البيئة المحيطة به من ناحية أخرى، إذ إنَّ نجاح عملية التأهيل المهني تعتمد على الاتجاهات الإيجابية بين الناس وتقبلهم للأفراد ذوي الإعاقة، وعلى مدى توافر فرص العمل المتاحة لهم في البيئة المحلية التي ينتظر أن ينتقلوا إليها ويعملوا فيها، وكذلك فإن توافر التشريعات والقوانين الإنسانية والمدنية التي تحمي حقوق الأفراد

ذوي الإعاقة خصوصاً في مجالي التدريب والتشغيل وطبيعة التغير الاقتصادي والظروف الاقتصادية للبيئة التي يعيش فيها الفرد ذو الإعاقة لها دور كبير في نجاح هذه الخدمات (الزعمط، 2011).

ويقوم التأهيل المهني على أساس توفير فرص العمل للأفراد ذوي الإعاقة وتطبيق ذلك على مختلف فئات الإعاقة، من أجل تعزيز الحياة العملية لهم وضرورة دعم الحكومة لهذه المشروعات بتوفير التدريب المهني المناسب والعمل المحمي وتسهيل الانتقال إلى سوق العمل ووضع برامج الإدماج للأفراد ذوي الإعاقة في جميع أشكال التدريب المهني، حيث يشتمل ذلك على وحدات التدريب والإعداد المهني وبرامجه وأنشطة الحياة اليومية ومحو الأمية وتقييم نتائج جميع التدخلات السابقة، والعمل على المشاركة المجتمعية في خدمات التأهيل المهني في المناطق الحضرية والريفية ومشاركة المجتمع المحلي في تنظيم برامج التأهيل المهني (International Labor Office, 2008).

ويمكن تلخيص مبررات التأهيل المهني على النحو التالي:

- 1- يُعدُّ الإنسان بغض النظر عن إعاقته صانعاً للحضارة وبذلك ينبغي أن يكون هدفاً مباشراً لمجالات التنمية الشاملة بجهوده المتنوعة.
- 2- يُعدُّ الشخص ذو الإعاقة فرداً قادراً على المشاركة في جهود التنمية ومن حقه الاستمتاع بثمارها إذا ما أُتيحت له الفرص والأساليب اللازمة لذلك، ولا بُد من التركيز على تنمية ما لديهم من إمكانيات وقدرات في مجالات التعليم والمشاركة.
- 3- لجميع الأفراد ذوي الإعاقة الحق في الرعاية والتعليم والتأهيل والتشغيل من دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو المركز الاجتماعي أو الانتماء السياسي.
- 4- تعدُّ عملية التأهيل حقاً للأفراد ذوي الإعاقة في مجال المساواة مع غيرهم من المواطنين، وذلك لتوفير فرص العيش الكريم لهم ولأسرهم (الخطيب، 2010).

عناصر عملية التأهيل المهني

تتضمن عملية التأهيل المهني عناصر عديدة هي:

أولاً: البرامج: هي مجموعة من الخطط والإجراءات التي يقوم على إدارتها أفراد وجماعات ليسوا بالضرورة على اتصال مباشر مع الخدمات التي تقدم للأفراد ذوي الإعاقة من أجل تأهيلهم، وإنما ينصب اهتمامهم على تخطيط الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة وتنظيمها وتختلف هذه البرامج من حيث الحجم والتنظيم والأهداف وقد تكون تحت إشراف جماعات تطوعية أو مؤسسات أو جمعيات خيرية.

ثانياً: الخدمات ويقصد بها خدمات محددة ومنظمة لاستعادة قدرات الفرد ذي الإعاقة، وتشمل خدمات طبية وتربوية واجتماعية ومهنية ونفسية، وخدمات التدريب المهني وتركيب الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية.

ثالثاً: الكوادر المتخصصة: إن نجاح برنامج التأهيل المهني للأفراد المعوقين يعتمد على تقديم الخدمات من قبل اختصاصيين ذوي اختصاصات مختلفة تكمل بعضها البعض مثل الاختصاصي الاجتماعي والأطباء والمعالج الطبيعي ومعالج النطق والسمع واختصاصي نفسي ومرشد نفسي وموجه مهني ومعلمين حرفيين ومدير لمركز التأهيل وغيرهم الذين يقدمون خدمات متعددة.

رابعاً: البناء (العنصر المكاني) وهو البناء المحدد الذي تقدم فيه خدمات التأهيل النفسي والطبي والاجتماعي والمهني للفرد ذي الإعاقة، وتصمم هذه الأبنية وفقاً لما هو معروف في الهندسة التأهيلية التي تعنى بتصميم

الأبنية والتجهيزات المتخصصة آخذين في الاعتبار إزالة العراقيل التي يمكن أن تعيق حركة الفرد ذي الإعاقة أو قدرته على الاستفادة من الخدمات المتخصصة التي يتلقاها في هذه الأماكن.

خامساً: الأجهزة: وتعتمد على طبيعة الخدمات المقدمة ونوع الإعاقة من مثل الأجهزة الطبية بما فيها من أجهزة فحص السمع أو النظر أو الأطراف الصناعية، وأجهزة التقييم المهني وأدوات التدريب. وتوضح في هذه المؤسسات لوائح تشمل أنواع الأجهزة المختلفة واستعمالاتها بما يتفق مع نوع الإعاقة (حنا، 2010).

خدمات التأهيل المهني

تقدم خدمات التأهيل المهني للأفراد ذوي الإعاقة بتقديم المشورة والتوجيه والإرشاد بالتشاور الكامل والفوري مع الفريق الخاص بعملية التأهيل المهني، وإجراء دراسة تشخيصية تقييمية لكل فرد على حدة وتعريف الفرد ذي الإعاقة بإمكاناته وقدراته للمشاركة في وضع الخطة التأهيلية الخاصة به، ويجب الاحتفاظ بسجلات خاصة لكل فرد بعد إجراء التقييمات الطبية اللازمة والتقييمات الأخرى التربوية والمهنية ومن ثم تحديد الأهلية وتقديم تقرير نهائي بالخدمات اللازمة للفرد، وضمان الحصول على التأهيل المهني بغض النظر عن إعاقته أو جنسه أو سنه أو عرقه Rehabilitation for persons with disabilities, Electronic (reproduction, 2009).

ويمكن أن تشمل خدمات التأهيل المهني أية خدمات ضرورية لتحقيق الهدف المهني للفرد ذي الإعاقة، ويمكن الحصول على هذه الخدمات بطريقتين، إما شراء هذه الخدمات أو بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية لتوفير هذه الخدمات بحيث تشمل ما يلي:

التقييم: وهو الحصول على صورة واضحة لما تبقى لدى الفرد ذي الإعاقة من قدرات وإمكانات بدنية وعقلية وذهنية. وإن عملية تأهيل الأفراد ذوي الإعاقة تكون متعاقبة بحيث تبدأ بالتقييم.

والتقييم المهني جزء لا يتجزأ من المشورة المهنية وهو يوفر فرصة ثمينة لتعزيز المشاركة النشطة للفرد ذي الإعاقة طوال عملية التأهيل المهني، إلا أن الممارسات التقليدية في التعليم غالباً ما تفشل في تعزيز مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة، مما يؤدي إلى أن يكون تحليل القدرة الوظيفية للفرد ذي الإعاقة غير دقيق أو غير كامل، مما يؤدي إلى ضعف مشاركته في التخطيط للتأهيل والتي تعكس إمكاناته واحتياجاته الشخصية حيث يقوم اختصاصي التأهيل المهني بتقييم احتياجات الفرد ذي الإعاقة أولاً، ثم تطوير/ تخطيط برنامج لتلبية احتياجات الفرد ذي الإعاقة، ومن ثم وضع أولويات لهذه الاحتياجات، فضلاً عن المتابعة بالوثائق اللازمة، إذ إنَّ خدمات التأهيل المهني تعتمد على كفاءة التقييم المهني وفعاليته لاتخاذ القرارات المناسبة لوضع خطة التأهيل المهني إضافة إلى مشاركة الفرد ذي الإعاقة التي تؤدي إلى الوعي الذاتي (Breeding, 2005).

وتكمن الأهداف الرئيسية لعملية التقييم المهني في:

- 1- الحصول على عمل جيد.
- 2- رضا الفرد ذي الإعاقة عن ذلك العمل.
- 3- أداء مقبول في العمل.
- 4- تطوير العلاقة المهنية الاستشارية السليمة بتعبير الفرد ذي الإعاقة عن مشاعره وتطلعاته وحاجاته للتأهيل.
- 5- معرفة قدرات الفرد المهنية المحتملة في التعامل مع العمل.

كما أن عملية التأهيل المهني تسير وفقاً لخطوات منتظمة يمكن تلخيصها كما يلي:

الخطوة الأولى: الحصر (اكتشاف الحالات) لكي يتمكن التأهيل من تحقيق أهداف ينبغي على القائمين به تحديد حجم المجتمع المحتاج لهذه الخدمات ومن ثم ينبغي حصر كل فئة من الفئات الخاصة سواء أكانت أسباب الإعاقة وراثية جينية أو بيئية مكتسبة ثم تصنيفها بهدف مواجهة احتياجات كل فئة بالرعاية التي تلزمها وينبغي أن تكون الجهات المختصة بالتأهيل المهني للفئات الخاصة على صلة وثقة بالمستشفيات أو أقسام تسجيل المواليد بمكاتب الصحة وذلك لاكتشاف الحالات في وقت مبكر كي لا يترك الفرد فترة طويلة في عاهته فيكتسب بعض الميول والعادات غير السوية كأن يفقد الثقة بنفسه فيلجأ إلى الاستسلام واليأس

الخطوة الثانية: الإعداد الجسدي: ويستعان في هذه المرحلة في الفحوصات الطبية لتحديد نوع العجز ودرجته ونوع طبيعة العلاج اللازم وتشمل خطوتين هما: إتمام خطة العلاج الطبي والعلاج بالعمل

الخطوة الثالثة: البحث الاجتماعي وفي هذه المرحلة تعني دراسة اجتماعية للتعرف على جميع الأحوال الاجتماعية للفرد ذو الإعاقة وتشتمل الدراسة على بيانات عن الإعاقة، بيانات عن العلاج الطبي، بيانات عن العمل، شخصية الفرد ذو الإعاقة، بيانات عن أسرة الفرد ذو الإعاقة، بيانات عن بيئة الفرد ذو الإعاقة

الخطوة الرابعة: الاختبار النفسي ويتم فيه إجراء بعض الاختبارات النفسية على الفرد ذو الإعاقة للتعرف على شخصيته الفرد ذو الإعاقة، إمكانياته، المشكلات النفسية التي يعاني منها

الخطوة الخامسة: التوجيه والاختيار المهني : ويقصد بالتوجيه المهني معاونة الفرد ذو الإعاقة على أن يحصل على المهنة التي تلائم من حيث اتفاق قدراته واستعداداته مع هذه المهنة وما تتطلب من مهارات وإعداداته لممارسة تلك المهنة والتكيف معها ، وتتضمن عملية التوجيه المهني تطبيق النظرة التكاملية للفرد ذو الإعاقة بالتأكيد على استراتيجية العمل الفريقي حيث يقوم الطبيب بالاشتراك مع أخصائي التدريب والأخصائي النفسي والأخصائي الاجتماعي واستعدادات نفسية وعقلية ثم مقارنة تلك القدرات والاستعدادات والخبرات بما يتطلب عملية الأداء في المهن المختلفة.

الخطوة السادسة : التدريب المهني : وتهدف هذه المرحلة إلى تدريب الفرد ذو الإعاقة على المهارات اللازمة لتأدية العمل أو المهنة التي تم توجيهه إليها ويجب إلحاقه بالتدريب في موعد أقصاه أسبوعين ويتم التدريب المهني من خلال عدة جهات منها :-

مراكز التدريب المهني بالنسبة للأفراد ذوي الإعاقة

المؤسسات الداخلية التي تنشئها هيئات التأهيل المهني لتأهيل الأطفال حتى سن 18 سنة تلحق بها فصول دراسية وورش للتدريب على بعض الأعمال.

التدريب في المنزل للفرد ذو الإعاقة الذي يجد صعوبة في الانتقال إلى مراكز التدريب المهني

الخطوة السابعة: وتهدف هذه المرحلة إلى توجيه الفرد ذو الإعاقة بعد استكمال عملية التدريب المهني نحو العمل الذي يتفق مع ما يحصل عليه من تدريب سواء في المصانع أو الشركات أو الورش ويتم التشغيل إما بحكم القانون عن طريق مكاتب القوى العاملة أو عن طريق الاتصالات الشخصية بالجهات التي لا ينطبق عليها حكم القانون

وتتوقف عملية التشغيل على عدة عوامل من بينها:

مدى توفر فرص العمل الملائمة لحالة الفرد ذو الإعاقة

مدى توفر التشريعات القانونية لإلزام المؤسسات والشركات والمصانع بتشغيل الفئات الخاصة

درجة الوعي في المجتمع و الاعتقادات السائدة بين المصانع والشركات وأصحاب الأعمال حول ضعف كفاءة أداء الأفراد ذوي الإعاقة

الخطوة الثامنة: مرحلة المتابعة: وتهدف هذه المرحلة إلى تتبع الفرد ذو الإعاقة ومتابعة نشاطه في عمله الجديد للتأكد من تكيفه واستقراره وذلك عن طريق دراسة درجة تكيفه مع العمل الذي التحق وفي علاقاته الاجتماعية مع زملائه في مجال العمل (هلال، 2010).

الموازنة بين اتجاهات العمل والرضا الوظيفي

بالنسبة للمرشد فانه خلال عملية التقييم عليه ان يجمع معلومات تظهر الموضوعات المهنية وتعتبر عنها من خلال تحليل نقطي مهني (المتطلبات والاتجاهات الوظيفية وذلك من خلال الاستبانة كإستبانة مينيسوتا للوصف الوظيفي مثل:

1. استخدام القدرة؛ الاستفادة من قدراتهم الفردية.
2. الابداع؛ تجربة افكارهم الشخصية والخاصة.
3. الخدمة الاجتماعية؛ مساعدة الآخرين.
4. الانجاز؛ الشعور بنتيجة العمل.
5. ظروف العمل.
6. الامن والسلامة.
7. المسؤولية.
8. التقدير.
9. ملكية الشخص لما يفعله من اعمال بحيث يكون متفردا فيها (Rubin, 1995).

التوجيه والإرشاد المهني: هو تقديم النصح والإرشاد للفرد ذي الإعاقة في ضوء المتاح من خدمات التدريب المهني والتشغيل.

وتهدف هذه المرحلة إلى توجيه الفرد ذي الإعاقة بعد استكمال عملية التدريب المهني نحو العمل الذي يتفق مع ما يحصل عليه من تدريب سواء في المصانع أو الشركات أو الورش، ويتم التشغيل إما بحكم القانون عن طريق مكاتب القوى العاملة أو عن طريق الاتصالات الشخصية بالجهات التي لا ينطبق عليها حكم القانون (هلال، 2010).

ويهدف التوجيه والإرشاد المهني إلى تزويد الفرد ذي الإعاقة بمعلومات كاملة عن فرص التدريب وفرص العمل المتاحة في سوق العمل، وتقديم المشورة حول المستقبل المهني للفرد ذو الإعاقة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والعمل على مساعدة الفرد ذي الإعاقة في تحديد نواحي النقص لديه، التي قد تؤدي إلى عدم نجاحه في اختيار المهنة الملائمة له والعمل على أن تتطور لديه مرونة كافية وخبرات تجعله قادراً على مواجهة التطورات المتسارعة في حياته المهنية.

ويحتاج اختصاصي التوجيه والإرشاد المهني إلى معلومات شاملة عن الفرد ذي الإعاقة تتمثل في تاريخ حياة الفرد وقدراته العقلية العامة واستعداداته الخاصة والاتجاهات النفسية لديه وميوله وتحصيله المدرسي

وشخصيته ومعلومات مهنية تتعلق بشروط العمل والحوافز والامتيازات والحالة الجسمية والصحية له (الزعمط، 2011).

خطوات عملية التوجيه المهني:

1. المقابلة الأولية: يقوم أخصائي التوجيه المهني أو أخصائي التقييم والتشغيل المهني بمقابلة الشخص ، ويستخدم هنا أسلوب الملاحظة وهي طريقة مباشرة ومنطقية لدراسة سلوكه ومهاراته في أوضاع طبيعية عادية وكذلك التعرف على طريقته في مواجهة مشكلاته المهنية وتكوين صورة أولية عن إمكاناته وقدراته في مجال اختيار المهنة التي تلائمها.
2. تحليل الخبرات التعليمية والتدريبية والعملية الموجودة لدى الشخص ومدى استفادته من برامج التهيئة المهنية وبرامج التدريب المهني أو أية جهة تدريبية أخرى.
3. تحديد الحالة الجسدية والصحية والعقلية لدى الشخص ويقوم بهذه الإجراءات كل من الطبيب وأخصائي القياس النفسي وذلك للاستفادة من هذه المعلومات في عملية التوجيه المهني.
4. إجراء الاختبارات النفسية والتربوية والمهنية لتحديد الميول والاستعدادات والقدرات ومعرفة التاريخ الشخصي والعائلي للشخص ويقوم بهذه المهمة الأخصائي الاجتماعي.
5. توفير المعلومات المناسبة المتعلقة بفرص التدريب والعمل وعلاقتها بالمؤهلات والقدرات والمهارات.

مبادئ التوجيه والإرشاد المهني

الفرد وخصائصه

- الاستقلالية: يحترم التوجيه والإرشاد المهني حرية الفرد في خياره المهني وتطوره الشخصي.
- الحيادية: يوفر التوجيه المهني بما يتناسب مع ميول الفرد فقط، ولا يتأثر بآراء المرشد أو بأهدافه المؤسسية، ولا يميز ما بين الأفراد بناء على النوع، العمر، الجنس، القدرات وغيرها.
- السرية التامة: للأفراد الحق في خصوصية معلوماتهم الشخصية والتي يكشفونها في عملية التوجيه المهني.
- الفرص المتساوية: يعزز التوجيه المهني الفرص في التعلم والعمل لكافة الأفراد.
- التوجيه الشامل: يأخذ المضمون الشخصي والاجتماعي، والثقافي والاقتصادي للفرد بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار.

تمكين الأفراد:

- المشاركة الفعالة: إن التوجيه المهني في عملية تفاعلية ما بين المرشد والفرد أو الأشخاص الآخرين الهامين.
 - التمكين: يساعد التوجيه المهني الأفراد على أن يصبحوا أكفاء في التخطيط وإدارة تعلمهم ومساراتهم المهنية والمراحل الانتقالية التي يمرون بها .
- التهيئة المهنية:

يتم خلال هذه المرحلة تزويد الشاب ذو الإعاقة بالمهارات اللازمة التي تمكنه من البدء في التدريب المهني المنتظم على مهنة معينة تناسب وقدراته واستعداداته وميوله، أو مزاولة مهنة مساعدة لا تحتاج كفاءة مهنية معينة، وقد أطلق على هذه المرحلة مسميات أخرى مثل مرحلة التهيئة المهنية. أو مرحلة الإعداد للعمل، وتهدف هذه المرحلة إلى ما يلي:

(1) معرفة الميول المهنية للشباب ذوي الإعاقة.

(2) تكوين الحس العملي لدى الشاب ذو الإعاقة وتنمية قدراته المهنية والعملية والعمل على تطويرها.

(3) تهيئة الشباب ذوي الإعاقة للتدريب على مهن مختلفة لتأمين معيشتهم والاعتماد على ذواتهم.

التدريب المهني:

مكونات التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة

هناك أربع مكونات لعملية التدريب المهني للأشخاص المعاقين وهي:

(1). الشخص ذو الإعاقة: وهو الشخص الذي تم تقييمه وإعداد خطة تدريب مهني فردية له، حيث سيتلقى تدريباً مهنيّاً متوافقاً مع هذه الخطة الفردية.

(2). مدرب التأهيل المهني: وهو الشخص الذي يقوم بتدريب الأشخاص المعاقين على المهن التي تم تحديدها لهم، وللمدرب دور كبير جداً في نجاح العملية التدريبية، لذلك من المهم أن يكون ذو خبرة عملية في التعامل مع الأشخاص المعاقين، وأن يكون حاصل على مؤهلات علمية مناسبة وتدريب متطور، ويمتلك القدرة على اختيار الأدوات والأساليب التدريبية التي تناسب حاجات الشخص المعاق، ولديه مهارات اجتماعية وتواصلية، ويعرف طرق التعامل مع الأجهزة والأدوات المساعدة، ومن المهم أن تتوفر أعداد كافية من المدربين لإعطاء فرصة كافية للتدريب الفردي، كما أن لمدرّب التأهيل المهني دور كبير في تقييم أداء الشخص المعاق أثناء عملية التدريب والاستفادة من نتائج هذا التقييم في تعديل وتكييف التدريب (الخطيب والحديدي، 2005).

(3). منهج التدريب المهني: إن منهج التدريب المهني غير ثابت وغير موحد وإنما هي مناهج تعليمية مرنة وقابلة للتعديل والتطوير متى اقتضت الحاجة، ومتى استدعت حالة الشخص المعاق إلى ذلك، وهذه المناهج تتضمن في العادة جانبين، الأول نظري، والثاني عملي، ويشارك المدرب الشخص المعاق في وضع المنهج التدريبي المناسب (يجي، 2006).

(4). وياً كان مكان التدريب يجب أن يمثل بيئة معينة بما يتناسب مع حالة الشخص من حيث التنظيم، وسهولة الحركة فيها، وتوفر جوانب الأمن والسلامة، وفيما يخص الأدوات المستخدمة في التدريب فيجب أن تكون متوفرة ومتطورة ومناسبة لحاجات المتدربين وقدراتهم، وأن تكون آمنة الاستخدام ويتم صيانتها بشكل دوري (مكتب العمل الدولي، 1987).

أنماط التدريب المهني

نسميها عادة الأنماط أو الأنواع أو الأشكال المختلفة للتدريب المهني، وباختلاف الأهداف والغايات من التدريب تختلف أنماطه أو أشكاله ومنها:

1. التدريب المؤسسي (التدريب داخل مركز التدريب):

حيث يبقى المتدرب في المشغل طيلة أيام الأسبوع ويشبه هذا النمط التدريب في المدارس المهنية التابعة لمؤسسة التدريب المهني أو وزارة التربية والتعليم، وطبقاً لهذا النمط يطبق برنامج يومي يشمل حصص عملية وأنشطة لا منهجية تتناسب وتلاءم طبيعة الإعاقة وقدرة الفرد وإمكانياته الجسدية والعقلية والعلمية.

2. التدريب المهني السريع:

وهو تزويد المتدرب بالمهارات الأساسية بالمهنة بالحد الذي يمكنه من الحصول على العمل، وتتراوح مدته من 6-9 أشهر.

3. التدريب على العمل (التدريب الميداني):

وهو الذي يتم في موقع العمل الفعلي وعلى معداته الحقيقية وتحت جميع ظروفه، ويهدف إلى إكساب المتدرب المهارات والمعارف والمواقف اللازمة لأداء مهمة أو مجموعة مهام محددة أو عمل أحياناً يقوم بالتدريب فيه المدربون ذوي القدرات العالية، ويندرج تحت هذا النمط من التدريب في المواقع التي يداوم فيها المتدربين بواقع ثلاثة أشهر مستمرة على برنامج خاص بموقع عمل معين في السوق المفتوح تحت إشراف المركز المهني والفنيين المختصين ويتم ذلك من خلال التنسيق مع أصحاب العمل.

4. تدريب رفع الكفاءة

وهو يهدف إلى رفع كفاءة (مهارات ومعارف ومواقف) المتدرب في مجال عمله الفعلي بموجب برنامج تدريب محدد وقد يكون أثناء العمل أو خارجه، ويكون في فترة لا تتجاوز الستة أشهر. ويعتبر هذا النمط من الأنماط المتبعة في مراكز التأهيل والتشغيل المهني والمراكز الإنتاجية لتشغيل خريجي مراكز التأهيل المهني للمعاقين ومراكز التأهيل المجتمعي ومراكز مؤسسة التدريب المهني.

5. إعادة التدريب

وهو تدريب على عمل جديد أو أجزاء منه تختلف عن العمل الأصلي الذي يدرسه المتدرب العامل أو الذي سبق وأن تدرب عليه من الأساس، ويهدف إلى توسيع قدرات الفرد، على أن يكون هذا العمل الجديد قريباً من مجال أو تخصص الأصل للتدريب (عودة، ابوليل. 2004).

- هذا، ويتم تصميم خطط التدريب المهني بما يتناسب وحالة الشاب ذو الإعاقة ودرجة اعاقته ونوع المهنة المنوي التدريب عليها، ويفيد تصميم الخطط التدريبية بما يلي:
- 1- متابعة المعلم للشباب ذو الإعاقة والتنوع في أساليب واستراتيجيات التدريب.
 - 2- تزويد أرباب العمل بالقدرات المهنية للشباب ذو الإعاقة ودعمه في سوق العمل.
 - 3- تقديم معلومات مهنية واقعية للأهل حول أداء الشاب ذو الإعاقة.
 - 4- تحمل مسؤولية التدريب والاستمرار في متابعة الفرد ذو الإعاقة بعد التشغيل.

الاتجاهات الحديثة في التدريب

حيث إن التدريب عملية استثمارية وبدون جدوى اقتصادية تكون عملية فاشلة، فكيف إذا كانت عملية استثمارية في مجال الأفراد كما هو عليه في التدريب؟ لذلك ولغيره من العوامل المتعلقة بخطط التنمية فقد راحت الجهات المعنية الأخذ بأنماط أخرى من التدريب تقلل من كلفة التدريب العالية، والتخصصية، والعزلة، وقلة التسهيلات البيئية، والتكيف المهني وقدرة الاستيعاب المحدودة، حيث تتركز هذه المؤسسات والمعاهد والمدارس في المدن وتحرم المناطق النائية من هذه الخدمات، فهناك ثلاثة أساليب سائدة في التدريب وهي:

❖ التدريب المؤسسي

وهو التدريب الذي يتم داخل المدارس والمراكز والمعاهد الصناعية بحيث يكون الطالب متفرغاً ومن أهم مميزات هذا الأسلوب:

- يتيح للهيئة التدريبية فرص الإشراف الكامل على سير العملية التدريبية وتطويرها وتقييمها.

- يتيح للمتدرب فرص تعلم واكتساب المهارات الأدائية اليدوية والعملية والسلوكية والاتجاهات الإنتاجية والسلامة والدقة والسرعة.
- يمتاز هذا الأسلوب بأنه ذا كلفة عالية.

❖ التدريب الميداني

وهو التدريب الذي يتم من خلاله تدريب ذوو الإعاقة وإكسابه المهارات من خلال التسهيلات المتاحة في المؤسسات الصناعية والورش والمشاغل المحمية والإنتاجية، حيث يتلقى ذوو الإعاقة بالجهة ذات الاختصاص بحرفته بصفته عامل متدرب ويتلقى التدريب وفق برنامج معد من قبل ذوي الاختصاص ويتم من قبل هيئة التدريب بشكل دوري ويمتاز هذا الأسلوب بالآتي:

- كلفته الاقتصادية متدنية إذا ما قورنت بالتدريب المؤسسي.
- يتيح لذو الإعاقة فرصة معايشة أجواء العمل والإنتاج على طبيعتها مما يساعد في عملية صقل شخصيته وحتى بنيته الجسدية والذهنية.
- في ظل غياب مظلة تشريعية تضبط العلاقة بين أصحاب العمل والجهات المعنية بالتدريب لصاحب هذا الأسلوب مشاكل إدارية وإنسانية متعددة.

❖ التدريب المركب

ويجمع هذا الأسلوب بين التدريب المؤسسي والتدريب الميداني حيث يكون التدريب داخل مراكز التدريب ثلثي الفترة والثلث الآخر خارج المراكز في مكان العمل.

التشغيل:

هو إيجاد فرص للفرد ذي الإعاقة تمكنه من الحصول على دخل منتظم لقاء ما يبذله من جهد أو يقدمه من خبرة في معرض إنتاج السلع والخدمات، فالتشغيل هو قمة العملية التأهيلية ومحصلتها وهو للفرد ذي الإعاقة على الدرجة ذاتها من الأهمية للفرد العادي من حيث تحقيق الذات، وكسب الدخل والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج الاجتماعي.

تقوم فلسفة تشغيل الأفراد ذوي الإعاقة على أساس الحصول على الأجر نتيجة العمل ليصبح قادرا على العيش، ولتتمكن من العيش بطريقة طبيعية في المجتمع والاندماج فيه، وتقوم فلسفة التشغيل على اطمئنان الآباء على مستقبل أبنائهم وأنهم قادرون على العمل والإنتاج والاستقلال (الزارع، 2011).

وتهدف خدمات التشغيل إلى توجيه الفرد ذي الإعاقة بعد استكمال عمليات التدريب المهني نحو العمل الذي يتفق مع ما حصل عليه من تدريب سواء في المصانع أو في الشركات أو الورش أو المنازل، حيث يجري تشغيل الأفراد ذوي الإعاقة إما بالنظام العادي كالأفراد غير المعوقين (لدى أصحاب الأعمال أو في أعمال فردية خاصة في سوق العمل أو المنازل) أو في المصانع الخاصة بالأفراد ذوي الإعاقة التي يطلق عليها اسم المشاغل المحمية ويقصد بالحماية هنا امتيازات خاصة لها حمايتها من المنافسة مثل إعفائها من الضرائب أو الجمارك أو إعطائها الأولوية في بيع منتجاتها للحكومة أو للقطاع العام، وكذلك و يراعى فيها تعديل أوضاع العمل لكي توافق حالات العجز الفردية لكل العاملين من ذوي الإعاقة.

المتابعة: وتعني متابعة حال الفرد ذي الإعاقة إلى أن تتحقق إعادة تشغيله.

وتهدف هذه المرحلة إلى تتبع الفرد ذي الإعاقة ومتابعة نشاطه في عمله الجديد للتأكد من تكيفه واستقراره وذلك بدراسة درجة تكيفه مع العمل الذي التحق به، وفي علاقاته الاجتماعية مع زملائه في مجال العمل (هلال، 2010).

مبادئ التشغيل

تقوم خدمات تشغيل الأفراد ذوي الإعاقة على عدة مبادئ هي:
أولاً: أن يكون التشغيل مرتبطاً بالتدريب الذي يلقيه الفرد ذي الإعاقة.
ثانياً: أن يكون التدريب مرتبطاً بقبول الفرد ذي الإعاقة واستعداداته وقدراته وليس على أساس عشوائي غير مناسب.

ثالثاً: تجنب تخصيص وظائف محددة لمجموعات معينة من الأفراد ذوي الإعاقة.
رابعاً: عدم تعريض الفرد ذي الإعاقة نفسه للخطر.
خامساً: عدم تعريض الفرد ذي الإعاقة سلامة الآخرين للخطر.
سادساً: دراسة بيئة العمل وظروف الاستخدام لأنها مهمة كالعمل نفسه.
سابعاً: عدم التمييز والتفريق ما بين الأفراد ذوي الإعاقة في أماكن عملهم ومعاملتهم معاملة خاصة (الزعمط، 2011).

أنواع التشغيل

- وتشمل أنواع التشغيل المتوافرة للأفراد ذوي الإعاقة ما يلي:
- 1- التشغيل الإلزامي: وهذا يتطلب تشريعاً خاصاً من الدولة يلزم المؤسسات العامة وغيرها بتحديد نسبة معينة من وظائفها للأفراد ذوي الإعاقة.
 - 2- التشغيل المحمي ويقتصر هذا النوع على الأفراد ذوي الإعاقات الشديدة الذين لا تمكنهم إعاقاتهم من التدريب على مهنة أو الاستفادة الفعلية بشكل يحقق لهم إمكانات الاستقلال الذاتي ومتابعة العمل.
 - 3- التشغيل الاختياري وهو النوع الأكثر توافراً في أكثر المجتمعات وهو في جوهره خاضع لاتجاهات أصحاب العمل والقائمين على المؤسسات ومواقفهم نحو الأفراد ذوي الإعاقة (الزراع، 2011).

مجالات التشغيل

- هناك مجالات متعددة لاستخدام الأفراد ذوي الإعاقة وتشغيلهم منها:
- 1- التشغيل في سوق العمل المفتوح: تتوافر في هذا السوق مجموعة من الفرص التي يوفرها قانون العرض والطلب، في ظل قانون العمل والعمال، وتوفير فرص للاستفادة من الأيدي العاملة لعرض إنتاج السلع والخدمات بشكل منتظم وفق مقتضيات سوق العمل. ويتطلب هذا النوع من التشغيل تكييفاً وتعديلاً للخدمات والوسائل المتوافرة للأفراد العاديين حسب احتياجات الأفراد ذوي الإعاقة. ويعد تشغيل هؤلاء في السوق من أهم أنواع التشغيل؛ فالفرص واسعة ومتنوعة ومنتشرة في أماكن متعددة، وتسهم في تحقيق اندماج وإعادة اندماج الفرد ذي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

2- الاستخدام المحمي: ويشير إلى تشغيل الأفراد ذوي الإعاقة تحت ظروف وشروط خاصة، الذين بسبب طبيعة إعاقاتهم وشدتها لا يستطيعون القيام بالعمل في ظروف عمل تنافسية عادية، وتركز المشاغل المحمية عادة على القضايا الاجتماعية وليس الاقتصادية.

3- العمل للحساب الخاص/المشروعات الفردية الصغيرة: وهو قيام الشخص ذي الإعاقة بتأسيس مشروع خاص وإدارته على مسؤوليته، وكثيراً ما يكون هذا النوع من العمل أفضل أشكال العمل للأفراد ذوي الإعاقة خصوصاً الذين يعيشون في مناطق نائية وفي الأرياف، وليس بالضرورة أن يكون هذا العمل صالحاً لجميع الأفراد ذوي الإعاقة، إذ إن هذا النوع من العمل يحتاج إلى خبرة سابقة بالأعمال التجارية ورأس المال المناسب للبدء بالمشروع، ويوجد في الدولة عادة إدارة تقوم بتمويل مثل هذه المشروعات.

فالتوظيف الذاتي نوع من أنواع العمالة غير الرسمية: إذ تبدأ من المحلات التجارية والحرفية والخياطة والأنشطة الزراعية والنجارة ويسود هذا النوع من العمالة في الدول النامية بسبب انعدام فرص التشغيل التنافسي، وغالباً ما تكون هي الخيار المتاح بالرغم من رغبة الأغلبية في الحصول على عمل يُدر دخلاً مُنْتَظماً (Dark and light blind care, 2008).

4- العمل في المشروعات العائلية: ويتم هذا النوع من العمل في البلاد العربية والبلاد النامية؛ حيث لا تزال بعض مشروعاتنا الإنتاجية وإن كانت حرفية، وزراعية، أو صناعية تقوم على أساس أن الأسرة كاملة تسهم في تحقيق الدخل، وقد يقوم رب العائلة بتدريب ابنه ذي الإعاقة وتشغيله في المشروع مستغنياً عن عامل من خارج العائلة. ويزيد العمل في المنزل من فرص تشغيل الأفراد ذوي الإعاقة وتشير الأبحاث إلى أن (12%) من زبائن التأهيل المهني يعملون في المنازل، ويفضلون ذلك إلا أن هذا يعتمد على نوع العمل أو المهنة التي يعملون فيها وقدراتهم على الأداء المهني ومهاراتهم في العمل المنزلي، وحجم الطلب على العمالة المنزلية وخيارات التأهيل المهني المتاحة والمواد الدعائية المتوافرة (Rumrill, Fraser, & Anderson, 2000).

5- تعاونيات المعوقين: وهي مؤسسات موجهة نحو المساعدات الذاتية واستدرار العمل والرعاية الاجتماعية، وتتكون من أشخاص يعانون من تعطل في قدرات العمل لديهم، وحالتهم الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة، وهي مملوكة من الأعضاء العاملين فيها، ويديرونها هم أنفسهم وتوزع أرباحاً طبقاً للدخل الوارد من الأعمال وليس من رأس المال، ويعمل فيها خليط من أشخاص ذوي إعاقة وأحياناً عاديين وهي منظمة ديمقراطية من أهدافها: المساعدة المتبادلة والتطوير الاجتماعي، و الحرية الشخصية، والاتصال والتدريب الفني والرعاية الاجتماعية (الزعمط، 2011).

مشكلات تأهيل الشباب ذوي الإعاقة وتشغيلهم

تقيد بعض المجتمعات الفرد ذا الإعاقة بتقليل فرص الحصول على عمل، فبالرغم من التحسن في نسب توظيف الأفراد ذوي الإعاقة الذي تظهره الدراسات إلا أنهم لا يزالون متأخرين عن أقرانهم العاديين، بالرغم من الجهود المتزايدة في السنوات الكثيرة الماضية (Olson & Platt, 2000).

معيقات تشغيل الشباب ذوي الاعاقة:

1. قلة تدريب الافراد ذوي الاعاقة على المهارات المهنية المطلوبة للمهنة التي يرغب الفرد ذو الاعاقة العمل فيها بشكل جيد.
2. قلة برامج التدريب مهني، وعدم توسيع وتطوير البرامج الموجودة لتتوافق مع حاجات السوق.
3. ندرة تدريب الافراد المعاقين على كتابة السيرة الذاتية، وتقديمها لأصحاب العمل.
4. قلة تعاون المؤسسات لتسويق الكفاءات المهنية والعلمية للأفراد ذوي الاعاقة.
- 5- عدم توافر قواعد بيانات تشمل الافراد ذوي الاعاقة ومؤهلاتهم، تمكن اصحاب العمل الذين يرغبون في الاستفادة من برنامج توظيف الوظائف بالاتصال بالمعاقين، وعرض الاعمال المتوفرة في مؤسساتهم على المعاقين.

وتقوم مراكز الأنشطة المرتبطة بالعمل، على برامج يومية لا تعتمد على الدمج، وتركز على المهارات قبل المهنية، التي تعد ضرورية لمهنة معينة، مثل المهارات الحركية ومهارات العناية بالذات (هالاهان وكوفمان، 2008).

ويمكن تلخيص بعض العوامل التي تساعد في تشغيل الشباب ذوي الإعاقة نذكر منها:

- 1- معرفة المهن الرائجة في سوق العمل والتي تتناسب وقدرات الشباب ذوي الإعاقة.
- 2- إعادة النظر في برامج التأهيل المهني المقدمة في مراكز التأهيل المهني للشباب ذوي الإعاقة.
- 3- تطوير خدمات التأهيل المهني بما يتناسب وسوق العمل.
- 4- تطوير برامج الإرشاد التوجيه المهني المقدمة للشباب ذوي الإعاقة.
- 5- رفع مستوى العاملين في مراكز التأهيل المهني.
- 6- رفع كفاءة الإعلام حول دور الشباب ذوي الإعاقة كأيدي عاملة تساهم في التنمية البشرية واحد مواردها.
- 7- التركيز على طرق التدريب وفترته بما يتناسب ومتطلبات العمل في السوق المحلي.

ايجابيات تشغيل الشباب ذوي الإعاقة واعتبارهم جزءا لا يتجزأ من موارد التنمية البشرية:

- 1- إدماج الشباب ذوي الإعاقة في المجتمع واعتبارهم جزءا لا يتجزأ منه.
- 2- زيادة ثقة الشاب ذو الإعاقة بذاته وتجاوزه لنظرة الضعف والعجز والشفقة.
- 3- التقليل من الاضطرابات النفسية التي تصيب الشباب ذوي الإعاقة كأثار ناجمة عن الإعاقة.
- 4- تأمين مصدر رزق للشباب ذو الإعاقة وعدم اعتماده على غيره في مراحل متأخرة من عمره.
- 5- اجراء دراسات مسحية دقيقة للوقوف على الأعداد الحقيقية للأشخاص ذوي الاعاقة وأنواعها، تحليل واقع عمل الأشخاص ذوي الإعاقة والصعوبات التي يواجهونها أثناء عملهم والجهود التي يبذلونها للحصول على فرص عمل.
- 6- تفعيل أدوار المؤسسات الرقابية بتشغيل الأشخاص من ذوي الاعاقة لضمان وتعزيز انفاذها في القطاعين العام والخاص.

- 7- تحفيز مؤسسات القطاع الخاص على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اعفائهم من بعض الرسوم الضريبية وعمل قائمة ذهبية لهذه المؤسسات.
- 8- . تصميم برامج تدريبية مهنية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تتلاءم وطبيعة اعاقاتهم في اطار عمل مؤسسة التدريب المهني ووزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- 9- . زيادة وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية وضرورة التحاقهم ببرامج التدريب المهني وسوق العمل. 9. ضرورة قيام المؤسسات الحكومية والخاصة بتقديم التسهيلات البيئية الملائمة لممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة حياتهم بشكل طبيعي ومريح.
- 10- على الحكومة العمل على توفير بيئة تمكينية للأشخاص ذوي وذوات الاعاقة من خلال وضع تعليمات تسهل دخولهن الى سوق العمل .

شروط العمل المناسبة للشباب ذوي الاعاقة:

- a. ايجاد ظروف وظيفية جيدة (الظروف الوظيفية).
- b. الثبات الوظيفي (الأمان).
- c. اتخاذ القرارات بمفردهم. (المسؤولية).
- d. تلقي تقدير للعمل الذي قاموا به (التقدير).
- e. عدم القيام بأخبار العمال الآخرين ماذا عليهم أن يعملوا (السلطة) (Rubin,1995) ..

المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد محمود (2009). واقع خدمات التأهيل المجتمعي للأفراد ذوي الإعاقة وأسرههم في مراكز التأهيل المجتمعي المحلي التابعة لوكالة الغوث الدولية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الخطيب، جمال محمد (2010). تأهيل الأشخاص المعوقين، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الخطيب، جمال والحديدي، منى (2005). استراتيجيات تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. (ط1)، عمان: دار الفكر.
- الزراع، نايف عابد (2011). تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، عمان: دار الفكر.
- الزعمط، يوسف (2011). التأهيل المهني للمعوقين، الطبعة الرابعة، عمان: دار الفكر.
- السرطاوي، عبدالعزيز، وأبو هلال، ماهر، والقريوتي، إبراهيم 1996، خدمات التأهيل والتشغيل في كل من دولة الإمارات والأردن، التربية المعاصرة، السنة الثالثة عشر، العدد 42.
- حنا، مريم إبراهيم (2010). الرعاية الاجتماعية والنفسية للفئات الخاصة. الطبعة الأولى، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- سالم، ياسر عثمان (1997). التأهيل المهني والاجتماعي للمعاقين، الطبعة الأولى، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- عواده، يوسف عوده. ابوليل، محمد. (2004). التدريب والتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة، ورقة عمل في مؤتمر الشارقة لتأهيل وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مكتب العمل الدولي، (1987). المبادئ الأساسية للتأهيل المهني للمعوقين. مكتب العمل الدولي، جنيف.
- هلال، أسماء سراج الدين (2009). تأهيل المعاقين، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- هالاهان وكوفمان. (2008). سيكولوجية الأطفال غير العاديين وتعليمهم، ترجمة، عادل عبد الله، الطبعة الأولى عمان: دار الفكر، الأردن.
- يحيى، خولة (2006). البرامج التربوية للأفراد ذوي الحاجات الخاصة. (ط1)، عمان: دار المسيرة.

المراجع الأجنبية

- Breeding, R.R.(2005). Vocational rehabilitation and sudden onset disability: Advancing proprietary consumer involvement through improved vocational assessment **Journal of Vocational Rehabilitation**. Vol. 131–141.
- Dark and light blind care.(2008). **inclusion of disabled people in vocational training & income: An overview of international experiences and approaches.**
- Donn, Brolin (1982). Vocational Preparation of the Persons with Handicaps, Bell and Howell Company.
- International Labor Office. (1999) **Integrating women & girls with disabilities into mainstream vocational training, A Practical Guide.** ILO East Asia Multidisciplinary Advisory Team, ILO Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok.
- Olson,J. & Platt, J (2000). **Teaching children & adolescents with Special Needs.** supper sandle river: Merrill Printice Hall.
- Rehabilitation for persons with disabilities, Electronic reproduction**(2009)-10 wis. database current through 2011 wis. Act113& december31.2011.
- Rubin, S.E, & Roessler, R.T. (1995). **Foundation of the Vocational Rehabilitation Process**, Proed, Shoal Creek.
- Rumrill, P, Fraser, R. & Anderson. J(2000). New directions in home-based employment for people with disabilities, **Journal of Vocational Rehabilitation** 14 (2000) 3–4.

سبل تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب الفلسطيني

إعداد

أ.د. ذياب جرار

استاذ الادارة الاستراتيجية

جامعة القدس المفتوحة – فرع رام الله والبيرة

البريد الإلكتروني:

tjarrar@qou.edu

Jdiab20052006@yahoo.com

خلوي: 00972599819434

الملخص

تهدف الورقة التعرف الى واقع الريادة وسماتها في اوساط الشباب الفلسطيني واقترح سياسات للنهوض بريادة الاعمال في اوساطهم. ولغرض تحليل واقع ريادة الأعمال وسماتها في اوساط الشباب في الأراضي الفلسطينية، اعتمدت الورقة بشكل رئيس على تحليل بيانات مرصد الريادة العالمي، ومسح السكان البالغين (APS) في الأراضي الفلسطينية للعامين 2010، 2012، واللدان أجراهما معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما اعتمدت الورقة على نتائج مقابلات الخبراء الوطنيين(2012) لتقييم الظروف المؤثرة في ريادة الأعمال، والسياسات المطلوبة للنهوض بها. كما راجعت الورقة بعض الأدبيات المنشورة حول موضوع الورقة، وبشكل خاص التي ركزت على دور التعليم العام والمهني، وبرامج تعليم الريادة. تبين من خلال الدراسة أن معدل انتشار ريادة الأعمال بين الشباب في المرحلة المبكرة في الأراضي الفلسطينية متساو تقريباً مع قرينه في منطقة المينا، ولكنه يقل عنه بشكل ملحوظ في مرحلة المشاريع المستقرة. واخيراً، اقترحت الورقة بعض السياسات والسبل لتعزيز ريادة الاعمال في اوساط الشباب الفلسطيني.

الكلمات الدالة: الريادة ، المرحلة المبكرة ، المشاريع المستقرة ، مرصد الريادة العالمي.

Abstract

This paper aims at identifying the real status and attributes of entrepreneurship among Palestinian youth. To achieve this purpose, the paper relied mainly on the data presented by the Global Entrepreneurship Monitor, 2012 and the Adult Population Survey (APS), 2012 that were conducted by the Palestinian Economic Policy Research – MAS in cooperation with the Palestinian Central Bureau of Statistics. The paper also relied on the national experts interviews, 2012 to assess the impact of entrepreneurship on the national economic growth and to identify the possible policies to exploit entrepreneurial opportunities in the Palestinian Territories. The paper came up with a conclusion that the rate of business entrepreneurship in the Palestinian Territories among youth in the early stage was nearly close to that of the MENA ,but the rate was less in the the established projects. Finally, the paper proposed some means and policies to exploit entrepreneurial opportunities among Palestinian youth.

Key words: entrepreneurship, early stage, established projects, Global Entrepreneurship Monitor

التوتونة والاشكالية:

لقد أفضت الثورات الشعبية التي فجرها الشباب في بعض الدول العربية إلى زيادة الإهتمام بمشكلاتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم وضرورة الإصغاء إلى مطالبهم وإعطائها الأولوية في برامج الحكومات ، وذلك بهدف دمج طاقاتهم في الأنشطة التنموية في إطار عملية التحول الديمقراطي التي تعيشها هذه الدول . كما أن الثورات العربية جاءت في عصر تعاظم فيه اقتصاد المعرفة مما أدى إلى تسريع التحولات في مجالات الحياة كافة. كما أدت تكنولوجيا المعلومات الى زيادة المنافسة على المواهب والحلول الخلاقة في المجالات كافة وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وعليه، أصبحت الدول التي لا تولي اهتماما بالشباب معرضة لفقدان هذه الشريحة الحيوية من المجتمع مما سيحول دون انطلاق تطورها والإبقاء على تبعيتها . كما تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدول العربية التي يعاني شبابها من البطالة المفرطة وأن القطاع العام أصبح يعاني من التخمّة ولم يعد بمقدوره استيعاب العمالة الفائضة. كل ذلك أدى إلى البحث عن سبل جديدة لدمج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوجه نحو الريادة بحكم الفرص الكثيرة والقدرة الاستيعابية غير المحدودة الكامنة فيه . ولضمان النجاح في ذلك ، هناك جهود مشتركة يجب القيام بها من أطراف عدة ابتداء من الشباب أنفسهم والحكومات من خلال توفير البيئة التمكينية لريادة الشباب وعلى رأسها التعليم ومؤسسات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص الذي يمكن أن يكون شريكا فعالا في توفير البيئة الداعمة للنهوض بالرياديين الشباب من خلال برامج التدريب وبناء القدرات . فلسطينيا ، يعد المجتمع الفلسطيني مجتمعا فتيا ويعاني من ارتفاع قياسي في معدلات البطالة بين الشباب والتي تعد الأعلى في المنطقة، حيث بلغت نحو 31% في العام 2013 بين الشباب في الفئة العمرية (18 – 34 سنة) ويرتفع معدل البطالة إلى نحو 39% بين الشباب المتعلمين من الفئة العمرية نفسها . وظلت فرص الشباب العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات محدودة في السوق الفلسطيني الصغيرة والمثقلة بالقيود الأمر الذي دفع أعداد كبيرة منهم البحث عن فرص عمل في الدول العربية وخاصة النفطية منها. وبعد قيامها في العام 1994 تحولت السلطة الفلسطينية إلى ملاذ لأعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل حيث استوعبت عشرات الألوف من الخريجين خلال السنوات العشر الاولى منذ قيامها. وبالرغم من ذلك وحالة الهدوء الأمني التي مرّت بها الأراضي الفلسطينية وخاصة الضفة الغربية ، إلا أن معدلات البطالة بوجه عام بقيت مرتفعة وخاصة في أوساط الشباب . هذا بالإضافة إلى أن الشباب الفلسطيني يعاني من عقبات كثيرة ، أهمها: عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل ، ضعف التعليم الريادي في مناهج التعليم وطرق التدريس، مما أدى إلى توجه معظم الشباب الفلسطيني للعمل في الوظائف لدى الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية وفي الوظائف الحكومية بحكم أنها الأفضل ضمن المتاح ، وتعود هذه النظرة إلى المميزات التي تقدمها هذه الوظائف من حيث الأمن الوظيفي وساعات العمل القصيرة . كما أن مسوحات الريادة أشارت إلى انتشار ظاهرة الخوف من الفشل كعائق رئيس لإطلاق المبادرات الريادية من قبل الشباب الفلسطيني ، بالإضافة إلى المعوقات المجتمعية والأسرية التي يفرضها المجتمع الفلسطيني والتي تعيق الشروع بالأعمال الريادية من قبل الشباب . وعليه ، تحاول الورقة الاجابة عن تساؤلات اربعة رئيسة، هي:

التساؤل الاول : ما واقع بيئة الريادة في فلسطين، وما المشكلات التي يواجهها الرياديين.

التساؤل الثاني : ما مستوى انخراط الشباب الفلسطيني في الأنشطة الريادية؟ وما خصائص الرياديين

الشباب؟

التساؤل الثالث: هل هناك اختلاف في انتشار الريادة لدى الشباب الفلسطيني جغرافيا وقطاعيا وحسب النوع الاجتماعي والتحصيل العلمي ودخل أسرة الريادي وغيرها.

التساؤل الرابع: ما السياسات او السبل التي يمكن اقتراحها لتعزيز الريادة في اوساط الشباب .

أهمية الورقة وأهدافها :

تكمن أهمية الورقة في أنها جاءت في إطار الجهود المبذولة لمواجهة البطالة الواسعة في أوساط الشباب الفلسطيني الذين يشكلون شريحة واسعة وحيوية من الموارد البشرية الفلسطينية ، وسيكون من شأن زيادة مشاركتهم الاقتصادية كرواد أعمال تأثيرا مضاعفا في الاقتصاد كنتيجة لفرص العمل التي تفتحها مشاريعهم ، والقيمة المضافة التي ستولدها في الاقتصاد . كما تستجيب الورقة إلى الأولويات الوطنية في إطار البحث عن سبل تمكين الشباب وتشجيعهم وتوفير بيئة مناسبة لإطلاق مشاريعهم الريادية واستغلال طاقاتهم في مشاريع يبادرون لإنشائها لتحقيق دخل يمكنهم من تأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم .

وأما الأهداف ، فتسعى الورقة البحثية إلى تحقيق الآتية :

- التعرف إلى بيئة الريادة في فلسطين والمشكلات التي يواجهها الرياديون .
- قياس مستوى انخراط الشباب الفلسطيني في الأنشطة الريادية والتعرف إلى خصائص الرياديين.
- قياس الفروقات في انتشار الريادة لدى الشباب الفلسطيني مناطقيا وقطاعيا وحسب النوع الاجتماعي والتحصيل العلمي ودخل أسرة الرياديين وغيرها.
- إقتراح سياسات لتعزيز الريادة لدى الشباب الفلسطيني.

المنهجية المعتمدة في الورقة:

لغرض تحقيق الأهداف آنفة الذكر ولغرض تحليل واقع ريادة الأعمال في اوساط الشباب ، اعتمدت الورقة بشكل رئيس على تحليل بيانات مسح السكان البالغين (APS) في الأراضي الفلسطينية للعامين 2010، 2012، واللذان أجراهما معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويهدف مسح السكان البالغين إلى رصد مستوى ريادة الأعمال والعقبات التي يواجهها السكان في الفئة العمرية (64 - 18 سنة). كما اعتمدت الورقة على نتائج مقابلات الخبراء الوطنيين للعام 2012 لتقييم الظروف المؤثرة في الريادة والسياسات المطلوبة للنهوض بريادة الأعمال. كما راجعت الورقة بعض الأدبيات المنشورة حول موضوع الريادة وخاصة تلك التي اعدتها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وكذلك الدراسات التي ركزت على دور التعليم العام والمهني، وبرامج تعليم الريادة.

ريادة الاعمال : الاطار النظري والمفاهيمي

هناك تعريفات كثيرة وردت بشأن الريادة، فقد عرّفها شوميتز بأنها " التجديد والابتكار، وأن الريادي هو الشخص الذي يقوم باستحداث سلع وطرق إنتاج وفتح اسواق وطرق تنظيم جديدة ". وأما الغالي والعامري (2008) فقد عرفا الريادة بأنها "خصائص وسلوكيات تتعلق بالبداية بعمل ما والتخطيط له وتنظيمه وتحمل مخاطرة والإبداع في إدارته". وعلى الرغم من كثرة التعريفات الواردة بشأن الريادة إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً بخصوص الريادي هو أنه "الشخص الذي يتحمل المخاطرة كاملة تجاه العمل الريادي الذي يديره، فالشخص الريادي يقوم بالتخطيط وتهيئة عناصر الإنتاج من رأس المال والأرض وتوظيف العاملين من بين أفراد أسرته أو آخرين والجمع بينهما وإدارتها لإنتاج سلع أو خدمات، وتسويقها وتحمل المخاطر المالية والقانونية للملكية المشروع وإدارته". وأما المفهوم الأكثر تداولاً في الأدبيات فهو ذلك الذي اعتمدته مرصد الريادة العالمي والذي عرفَ ريادة الأعمال "بأنها المبادرات الفردية أو الجماعية التي تنتج سلعاً وخدمات لغرض تحقيق

الربح، وأن الريادي هو الشخص الذي يقوم بإنشاء مشروع تجاري وتشغيله وتحمل مخاطرة بصرف النظر عن حجم المشروع (مرصد الريادة الفلسطيني، 2012). وتجدر الإشارة إلى أن مرصد الريادة العالمي يقسم الأنشطة الريادية إلى مراحل مختلفة، إذ يعتبر النشاط الريادي في المراحل المبكرة إذا لم يمض على تأسيسه 42 شهراً، حيث تنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين هي: المراحل الناشئة والتي لم تقم بدفع أي رواتب أو أجور للعاملين، وإذا قام المشروع بدفع الرواتب، فإن المشاريع الريادية عندئذ تسمى مشاريع جديدة، وإذا مضى على تأسيس النشاط الريادي أكثر من 42 شهراً فإنه يصبح مشروعاً مستقراً. ويصنف مرصد الريادة العالمي ريادة الأعمال إلى نوعين، وهما: ريادي الضرورة وريادي الفرصة. وريادي الضرورة هم الأشخاص الذين لا يجدون فرص عمل في السوق حيث يلجأون إلى البدء بأعمال خاصة كالتيجارة أو الحرفة مثلاً بهدف تحقيق دخل يعتشاون منه. وتتصف ريادة الضرورة بأنها لا تعتمد في الغالب على الإبداع والتجديد بل تعتمد على تكنولوجيا بدائية قليلة التكاليف، أما ريادي الفرصة، فهم أولئك الذين يقتنصون الفرص المتاحة في السوق لتقديم خدمة أو إنتاج سلعة جديدة لزيادة دخلهم من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة، ويتصف هذا النوع من الريادة بالابتكار والإبداع واستخدام التكنولوجيا الحديثة. ويمتاز الرياديون بالعديد من الصفات المشتركة، فالرياديون يمتازون بالاستقلالية والقدرة على التحكم الذاتي، المثابرة والاجتهاد والعمل المتواصل، الشعور بالحاجة لتحقيق الذات من خلال انجازاتهم، السعي لتحقيق أهداف تمتاز بالتحدي والاستدامة، تحمل المخاطر وتقبل حالات الغموض والثقة العالية بالنفس والمرونة بالتفكير وعدم الخوف من الفشل (العامري والغالي، 2008).

الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ريادة الأعمال

لقد اكدت الادبيات ذات العلاقة وجود أثر للريادة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحاضنة للمشاريع الريادية، الأمر الذي ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير مصادر دخل قابلة للاستدامة للأسر والأفراد على المدى البعيد (رينولدز، هاي، وكامب، 1999)، (شيبرد، 2000). كما تساهم الريادة في إنتاج أنواع مختلفة من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد في الأسواق المحلية والخارجية، ويتعاضد تأثير الريادة في التنمية عندما تأتي بابتكارات وإبداعات جديدة كفيلة بزيادة إنتاجية وتنافسية السلع والخدمات التي تقدمها. وللريادة أثر كبير في النمو الاقتصادي على المستوى الكلي، فالدور الذي يلعبه الرياديون في دفع عجلة الاقتصاد مهم ويختلف من دولة إلى أخرى. ففي معظم الدول المتطورة والنامية، تشكل المشاريع الصغيرة الأغلبية العظمى من العدد الإجمالي للمنشآت في معظم القطاعات، وتنتج الجزء الأعظم من القيمة المضافة في الكثير من الدول النامية، وتزود اقتصاداتها بالسلع والخدمات التي تنتجها. كما أن معظم الشركات المتوسطة والكبيرة وخصوصاً في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير كانت نواتها مبادرات ريادية فردية صغيرة، وتحولت مع الزمن إلى شركات كبرى أو عملاقة. كما تساهم المشاريع الريادية في تعزيز فرص العمل والتشغيل. فالريادة توفر فرص عمل للرياديين وتمكنهم من خلق فرص عمل للآخرين، وتعاضدت أهمية العمل الريادي في الوقت الذي تراجعت فيها قدرات الحكومات والشركات الكبرى على استيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل بسبب إحلال التكنولوجيا على حساب الأيدي العاملة. وأخيراً، تساهم الريادة في التقليل من نسب الفقر في الدول وخاصة النامية منها. فالعمل الريادي يخلق فرص العمل ويحد من انتشار البطالة ويعمل على تحسين الأوضاع المعيشية ونوعية الحياة للأفراد والمجتمعات.

الاتجاهات نحو زيادة الأعمال في الأراضي الفلسطينية

يعتبر مرصد الريادة العالمي التصورات الريادية في المجتمعات عاملاً مهماً ومؤثراً في النشاط الريادي، حيث تعكس هذه التصورات النمط الثقافي السائد في المجتمعات من وجهة نظر السكان البالغين. لقد أكد مرصد الريادة العالمي على تصورات ستة هي: امتلاك فرص جيدة للبدء بمشاريع ريادية في الفترة القادمة، وامتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة، واعتبار الناس لبداية المشروع كخيار مرن جيد، وإبداء مكانة عالية للرياديين الناجحين، وتغطية وسائل الإعلام للقصص الريادية الناجحة، وعدم البدء بمشاريع ريادية بسبب الخوف من الفشل. تشير بيانات مسح الريادة لعام 2012 أن 47.5% من الشباب (18-34 سنة) يمتلكون فرصاً جيدة لبدء مشروع جديد خلال الأشهر الستة القادمة، وبالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، لوحظ أن نسبة الشباب الفلسطينيين ممن لديهم فرص إطلاق مشاريع جديدة تزيد عن نسبة الفئة نفسها بـ 4.6 نقطة مئوية. ومن حيث امتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة لبدء مشروع، فقد أجاب 62.1% من الشباب الفلسطينيين أنهم يمتلكونها مقارنة بنسبة 55.1% لمنطقة المينا، واعتبر 83.4% من الشباب الفلسطيني أن الناس الذين ينظرون إلى البدء بمشروع جديد كخيار مرن جيد مقارنة بنسبة 75.5% في المينا. وبالنسبة للمكانة والاحترام الذي يوليه الناس للرياديين الناجحين، فقد أجاب 78.8% من فئة الشباب أنهم يولونهم الاحترام ويضعونهم في مكانة عالية مقارنة بنسبة 81.2% في المينا. وبخصوص اهتمام الإعلام بالقصص الناجحة للرياديين، فقد أجاب 69.2% من الشباب أن وسائل الإعلام تغطي تلك القصص مقارنة بنسبة 55.2% من شباب منطقة المينا، أما بشأن إجابة الشباب حول دور الخوف من الفشل كعميق للريادة، أجاب 41.1% من الشباب أنهم يعتبرونه عائقاً، بينما اتفق مع هذا التصور 35.4% من الشباب في منطقة المينا. وبوجه عام، فإن التصورات الريادية لدى الشباب الفلسطيني تُعد أكثر إيجابية مقارنة مع نظرائهم في منطقة المينا، باستثناء المكانة العالية التي يولها الناس للرياديين واحترام الناجحين منهم، ومع ذلك فإن الغالبية من الشباب الفلسطيني ترى أن المجتمع يحترم ريادي الأعمال (78.8%).

واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأراضي الفلسطينية

على الرغم من التطور الذي حصل على قطاع التعليم في فلسطين والذي على أثره انخفضت نسبة الأمية إلى أقل من 5%، إلا أن مسح الخبراء الوطنيين للعام 2012 أكد أن المناهج التعليمية الفلسطينية في كافة مستوياتها لا تحتوي على برامج لإعداد وتوجيه الطلبة للتفكير بتأسيس مشاريعهم الخاصة، ولا توفر لهم المهارات والمعارف اللازمة لتساعدهم على ذلك. فقد أشار 89% من الخبراء أن المناهج التعليمية في الأراضي الفلسطينية لا تهتم بمواضيع الريادة وكيفية إنشاء مشروعات جديدة. وبخصوص التعليم الجامعي، وبالرغم من إدخال تخصصات تحفز الريادة في نظام التعليم الجامعي إلا أن الطابع التقليدي ما زال يطفو على هذه التخصصات، إضافة إلى ضعف ارتباطها مع احتياجات السوق ولا تؤهل الخريجين الدخول إلى سوق العمل أو البدء بمشاريع ريادية، لذلك نجد أن معدل البطالة يرتفع بشكل كبير بين خريجي الجامعات مقارنة مع الفئات الأخرى. وأكد على ذلك مسح الخبراء الوطنيين للعام 2012، حيث أفاد 67% من الخبراء بأن الجامعات الفلسطينية لا تؤهل الطلبة ليتمكنون من البدء أو المساهمة في تطوير مشاريعهم الخاصة. وبخصوص التعليم المهني، فقد تم وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني في فلسطين والتي تم اعتمادها في العام 2010، وتم في الاستراتيجية تحديد مجالات أربعة رئيسة للعمل عليها، وهي: تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم والتدريب المهني، تطوير قطاع الموارد البشرية، تطوير نوعية التعليم، وتطوير نوعية التدريب المهني. ومن ضمن البنود المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية، ركزت الاستراتيجية على تطوير

المهارات الخاصة بالتشغيل ودمجها في مناهج التعليم والتدريب المهني بما في ذلك التفكير النقدي، وحل المشكلات، وعمل الفريق، والريادة والمهارات الاجتماعية والحياتية. كما تضمنت الاستراتيجية إدخال الثقافة الريادية ضمن المناهج الدراسية في كافة مراحل التعليم بما فيها المراحل الأساسية الأولى.

بيئة ريادة الأعمال في أوساط الشباب في الأراضي الفلسطينية

تعد التشريعات والقوانين عنصراً مهماً لدعم الرياديين وتشجيع البيئة الريادية (خليفة وأبو هنتش، 2009). ويقدم قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني للعام 1998 مجموعة من المزايا والإعفاءات للمشاريع الاستثمارية، إلا أن الإعفاءات الممنوحة تخص المشاريع الكبيرة التي يتجاوز رأس مالها 250 ألف دولار حسب التعديل الأخير على القانون في العام 2011. ويستنتج من ذلك أن قانون الاستثمار الفلسطيني لا يميز مشاريع ريادة الأعمال للشباب التي أغلبها مشاريع صغيرة أو صغيرة جداً، ولا يوجد لها أية تمييز إيجابي في التشريعات الضريبية الفلسطينية. كما أشار تحليل مسح الخبراء الوطنيين للعام 2012، أن 86% منهم يرون أن البرامج الحكومية لتدريب ودعم الرياديين غير كفؤة. ويشير تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية، (WB, Doing Business, 2014) إلى صعوبة البدء بمشاريع جديدة حيث حازت الأراضي الفلسطينية على الترتيب 143 من أصل 189 دولة في العالم على مؤشر تأسيس المشاريع الجديدة. كما أشار التقرير إلى أن تسجيل شركة جديدة في الأراضي الفلسطينية يتطلب 9 إجراءات ولمدة تصل إلى 45 يوماً مقارنة بـ 20 يوماً في منطقة المينا. وترتفع تكلفة البدء بالمشاريع في الأراضي الفلسطينية، حيث تبلغ نحو 86% من متوسط الدخل القومي للفرد مقارنة مع 29% لمنطقة المينا. وتعد حاضنات الأعمال من الأدوات المهمة في تطوير المشاريع الريادية، حيث يتم مواكبة المشاريع ورعايتها منذ ولادتها كفكرة وصولاً إلى مرحلة التطبيق الفعلي. وعلى الرغم من الشروع بالعديد من المبادرات لحاضنات أعمال في فلسطين إلا أن أثرها على الواقع ما زال بعيداً عن المأمول. وبالرغم من ضعف الدور الحكومي في دعم المشاريع الريادية والرياديين، إلا أن مبادرات من منظمات المجتمع المدني والدول المانحة كانت واضحة في دعم الريادة وخاصة في أوساط الشباب، فمنها ما يكون على شكل ورش عمل ودورات تدريبية، ومنها ما يكون على شكل حملات توعية، ومنها ما يعمل على احتضان المبادرات الريادية وتوفير الدعم المالي للعديد منها. ومن أهم المشاريع والبرامج التي قامت منظمات المجتمع المدني بدعمها ما يأتي: مؤسسة النيزك، مركز نجاد زعني للتميز والتكنولوجيا في جامعة بيرزيت، حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية في غزة، المؤسسة الفلسطينية للتعليم من أجل التوظيف، مؤسسة التعاون، مؤسسة إنجاز فلسطين، الحاضنة الفلسطينية للأعمال التكنولوجية (Picti)، مؤسسة قيادات، منتدى شارك الشبابي وغيرها. في الواقع يعد، التمويل من أكثر العوامل تأثيراً في انطلاق المشاريع الريادية في الأراضي الفلسطينية، فقد أظهرت دراسة (أبو رجيلة ومسروجي، 2013) أن تحديد سلطة النقد الفلسطينية لسقف التوظيفات الخارجية بـ 55% من الودائع، أدى إلى اضطراب البنوك زيادة الإقراض الداخلي وتوجيهه نحو الاقتصاد المحلي، ولكن التوسع في التمويل تركّز على القروض الاستهلاكية، بينما القليل منها (15%) تم توجيهه نحو التمويل الاستثماري. وبخصوص مؤسسات الإقراض والتمويل الصغير، فعلى الرغم من أن الضمانات المطلوبة أقل من تلك التي تطلبها البنوك التجارية، إلا أن الشباب يعزفون عن اللجوء إليها بسبب ارتفاع تكلفة القروض مقارنة بالبنوك التجارية. وأشار تقرير (منتدى شارك الشبابي، 2013) إلى ظاهرة توجه الشباب الفلسطيني نحو الاقتراض من البنوك للتغلب على أزمته المالية وتوفير احتياجات رئيسية أو كمالية. لقد أظهرت نتائج التقرير أن 24% من القروض ذهبت لتحسين الظروف المعيشية، 23% لغرض الإنفاق على التعليم، 21% لغرض شراء المسكن، 10% فقط لتمويل المشاريع، 7% لتغطية تكاليف

الزواج، 5% للإنفاق على الصحة، 10% لأغراض أخرى. كما أظهرت نتائج مسح البالغين للعام 2012، أن أكثر المصادر التي يعتمد عليها الشباب لتمويل مشاريعهم الريادية هي المدخرات الشخصية (41%) يليها مدخرات العائلة 30%، وثالثاً البنوك ومؤسسات التمويل 19%، وأخيراً، الأصدقاء 10%.

ملامح وسمات ريادة الأعمال في أوساط الشباب في الأراضي الفلسطينية

في الواقع، يعد المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيماً، حيث تشكل نسبة السكان الأقل من 34 سنة نحو 78% من السكان، وتبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية 34 – 18 سنة نحو 29% من إجمالي السكان في العام 2012 (الجهاز المركزي الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2012). هذا الحال يضع تحدياً كبيراً في جلب أعداد متزايدة من هذه الشريحة لإطلاق مشاريعهم الخاصة وفي توفير بيئة تساندهم في تطوير قدراتهم ووصولهم للتمويل. إن شريحة الشباب تعاني من البطالة المرتفعة والتي تصل إلى ما يقارب 30.7% أي بزيادة قدرها 18.6 نقطة مئوية عن معدل البطالة بين السكان الأكبر سناً الذي بلغ 12.1% وزيادة قدرها 7.7 نقطة مئوية عن معدل البطالة العام. في الحقيقة، إن الارتفاع في معدلات البطالة في أوساط الشباب مرده تباطؤ قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق وظائف جديدة لأسباب كثيرة أهمها: حرمان الفلسطينيين من مواردهم الطبيعية، إضافة إلى إجراءات الاحتلال وسياساته التي ترفع من مخاطر الاستثمار، هذا بالإضافة إلى مشكلة البطالة الهيكلية التي تظهر بسبب عدم ملاءمة المهارات التي يمتلكها الشباب الفلسطيني مع متطلبات سوق العمل. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلمين حيث وصل معدل البطالة بينهم إلى 50% في العام 2012، وخاصة في أوساط حملة شهادة الدبلوم المتوسط والباكالوريوس. كما يتضح أن الخريجين الشباب من تخصصات العلوم التربوية وإعداد المعلمين هم الأكثر بطالة بمعدل يصل إلى 63%، وكان تخصص القانون هو أقل التخصصات من حيث معدل البطالة بين خريجيها الشباب بنسبة 28% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل). إن الاختلاف في معدلات البطالة في أوساط الشباب الخريجين يشكل معلومات هامة للجامعات ولصناع القرار لإعادة النظر في سياسات القبول للتخفيف من أعداد خريجي التربية وإعداد المعلمين والعلوم الاجتماعية والإنسانية بوجه عام. كما يجب إعادة النظر في سياسات اختيار الطلبة للتخصصات العلمية على أساس معدل الثانوية العام واستبداله بمؤشرات تأخذ بالاعتبار متطلبات واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، ولا بد أن يترافق ذلك مع برامج إرشاد الطلبة في المدارس الثانوية لتوجيههم نحو التخصصات التي تساعد في إيجاد فرص عمل أو فتح مشاريعهم الخاصة. وعند التعرف على سمات ريادة الأعمال في أوساط الشباب الفلسطيني نجد أن نسبة المشاريع الريادية في المراحل المبكرة للشباب الفلسطيني الذين تتراوح أعمارهم 34 – 18 سنة قد بلغت 9.5% وهي أعلى بقليل من المعدل لدول المينا (9%). أما بالنسبة للملكية المشاريع المستقرة التي بلغت 1.3%، فقد تدنت إلى أقل من نصف معدل منطقة المينا (Global Entrepreneurship Monitor, 2012. Aps. Global National Data). وبينت بيانات مسح البالغين أن فلسطين حازت على الترتيب 38 من بين 67 دولة شاركت في المسح، من حيث عدد مشاريع الريادة في المراحل المبكرة للفئة العمرية 34 – 18 سنة، وعلى الترتيب 58% لنفس الفئة العمرية من حيث ريادة المشاريع المستقرة، وينخفض النشاط الريادي في المراحل المبكرة للشباب الفلسطيني في الفئة العمرية 34 – 18 سنة بنسبة 8% مقارنة مع الأفراد الأكبر عمراً، حيث بلغ معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة لمن هم في عمر 34 – 18 سنة نحو 9.5%. أما بالنسبة للمشاريع المستقرة، يتضح أن الفجوة بين فئة الشباب 34 – 18 سنة والأكبر عمراً أكثر اتساعاً حيث يزيد معدل النشاط الريادي لمن هم أكبر من 34 عام بنحو 4 مرات مقارنة مع معدل ريادة الأعمال للشباب. وقد ترجع هذه الفروقات إلى

المخاطر السياسية، والمناخ الاستثماري غير المحفز، إلى جانب ضعف البيئة التمكينية لريادة الشباب، وضعف امتلاك الشباب للمهارات اللازمة لامتلاك مشروع خاص، والقدرة على المحافظة عليه، وبشكل خاص لإدارة المشاريع المستقرة التي تتطلب مهارات وخبرات أكبر (ماس، مسح السكان البالغين، 2012). وبخصوص الدوافع الريادية، فإنها في المراحل المبكرة قد تكون مدفوعة بالضرورة أو بالفرصة. ويشير مرصد 2012 أن 58% من الرياديين الفلسطينيين أقاموا مشاريعهم بدافع استغلال الفرص، بينما 42% منهم دفعتهم الضرورة الاقتصادية. ومن المؤكد أنه كلما زادت نسبة الرياديين المدفوعين بالفرصة كلما كان تأثير النشاط الريادي أفضل من الناحية الاقتصادية. ويتأثر توزيع النشاط الريادي في بلد ما بين نوعي الريادة وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية. إن زيادة النشاط الريادي المدفوع باستغلال الفرص يتجلى أكثر مع تطور الظروف الاقتصادية ويتراجع النشاط الريادي المدفوع بالضرورة جراء ذلك. كما أن تطور مستويات التعليم يؤدي هو الآخر إلى ارتفاع نسبة ريادة الأعمال المدفوعة بالفرصة على حساب تلك المدفوعة بالضرورة. فقد بينت نتائج مرصد الريادة الفلسطيني لعام 2012 أن نسبة ريادة الأعمال الناشئة عن الضرورة كانت أعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية. وبالمقارنة مع دول العالم الأخرى، تبين أن نسبة الأنشطة الريادية في المرحلة المبكرة بدافع الضرورة في فلسطين أكبر مما هي عليه في الدول الأخرى، ويعود ذلك إلى ضعف المهارات الريادية المطلوبة لزيادة النشاطات الريادية بدافع استغلال الفرص من جهة أخرى. (Global Entrepreneurship, 2012). وبخصوص ريادة الأعمال حسب النوع الاجتماعي، اتضح وجود فجوة كبيرة في مستويات الانخراط في النشاط الريادي ما بين الرجال والنساء، وتزداد الفجوة في فئة الشباب 18 - 34 سنة، حيث يزداد انخراط الشباب في النشاط الريادي في المراحل المبكرة بنحو 4 مرات عن مثيله لدى الشابات، أما بالنسبة للمشاريع المستقرة (أكثر من 46 شهراً) فتشير البيانات إلى عدم وجود أي نشاط ريادي للشابات، ويرجع ذلك إلى الثقافة المجتمعية والنظرة السائدة التي لا تتقبل امتلاك المرأة مشروعها الخاص، وبسبب رفض الأسرة لفكرة أن تقوم الفتاة ببدء مشروع جديد خاص بها، والسعي لحصر دورها بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. وفيما يتعلق بالعلاقة ما بين التحصيل العلمي ومستوى الأداء الريادي للشباب، فقد أظهرت نتائج المسح أنه كلما زاد مستوى التحصيل العلمي زادت نسبة النشاط الريادي في المرحلة المبكرة. أما فيما يتعلق بنسبة النشاط الريادي في مرحلة الاستقرار، فقد كانت قريبة ولم تظهر فروق ذات أهمية، وعلى الأغلب أن التحصيل العلمي لم يعد مهماً في مرحلة الاستقرار، وأن الخبرة العلمية والمهارات المكتسبة تصبح العامل الأكثر أهمية لنجاح المشاريع الريادية (ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين 2012). كما يلاحظ وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم لدى فئة الشباب الرياديين بدافع استغلال الفرص، وعلاقة عكسية مع نسبة إنشاء المشاريع الريادية بدافع الضرورة. أي أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي إلى انخفاض نسبة الرياديين، وبشكل خاص النشاط الريادي بدافع الفرصة، وهذا يعني أن العديد من المشاريع المدفوعة بالضرورة في المراحل المبكرة تفشل وتتوقف عن العمل قبل أن تصبح مشاريع مستقرة، بينما تكون فرصة المشاريع المدفوعة بالفرصة في الاستمرار أكبر. كما بينت نتائج مسح السكان البالغين، أن تركيز الأنشطة الريادية تكون بين الشباب القادمين من أسر ذات الدخل المنخفض، حيث أن نحو 68% من الرياديين الشباب يقل دخل أسرهم عن 40 ألف شيكل سنوياً. وتفسر تلك الأرقام أسباب ارتفاع نسبة ريادة الشباب بدافع الضرورة الاقتصادية، بالمقابل يغلب على مشاريع الشباب من الأسر ذات الدخل المرتفع أنها تنشأ بدافع استغلال الفرص. وبخصوص التمايز في مستوى ريادة الأعمال للشباب حسب المناطق الجغرافية، أشار المسح أن المنطقة الأفضل لريادة الشباب هي منطقة وسط الضفة الغربية حيث حازت على أعلى معدلات الأنشطة الريادية في المرحلتين المبكرة

والمستقرة، ويرجع السبب في ذلك إلى توفر بيئة استثمارية مناسبة نسبياً في منطقة الوسط نتيجة تركيز المؤسسات الحكومية والأهلية في هذه المنطقة. هذا فضلاً عن أن معظم مؤسسات تشجيع الريادة وحاضنات الأعمال تتواجد في منطقة الوسط، وكانت المناطق الأسوأ لريادة الشباب هي منطقة جنوب الضفة الغربية. كما أشارت نتائج المسح إلى ارتفاع نسبة النشاط الريادي في المراحل المبكرة في أوساط الشباب المقيمين في المخيمات والحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو أقل مقارنة بالتجمعات الحضرية والريفية، ويعود ذلك إلى عدم توفر فرص عمل أخرى وتميز المخيمات بانخفاض الأسعار وتكلفة البدء بالمشاريع مقارنة مع الأسعار في المدن والقرى، أي أن الدافع لهم هو خليط ما بين الفرصة والضرورة. كما يتركز 53% من أنشطة ريادة الأعمال للشباب في أنشطة استهلاكية (أنشطة البيع بالتجزئة والخدمات الاجتماعية)، وتلهم الأنشطة التحويلية (التصنيع والبناء وتجارة الجملة) والتي تشمل 30% من المنشآت. كما أظهر تقرير المرصد 2012، أن نسبة التوقف عن الأعمال الريادية في العام ذاته بلغت 5%، وبين المرصد أن أسباب الانقطاع عن العمل قد تكون: الحصول على فرصة جيدة لبيع المشروع، والخسارة أو عدم تحقيق أرباح كافية تسمح بالاستمرار، وعدم الحصول على التمويل، وإيجاد فرصة وظيفية أخرى، والتخطيط للخروج من السوق والتقاعد أو أسباب أخرى. وعند البحث في الأثر الاقتصادي لريادة الشباب، فقد أظهرت نتائج مسح السكان البالغين أن عدد المشاريع الريادية للشباب في الأراضي الفلسطينية في الفئة العمرية 18 – 34 سنة بلغت 135 ألف مشروع، 52% منها مشاريع ناشئة، أي لم تدفع أي رواتب أو أجور، و36% منها مشاريع حديثة نصفها يوظف عمال آخرين و12% من المشاريع دخلت مرحلة الاستقرار، وأصبح 68% منها يوظف عاملين آخرين. وتبين أن الرياديين وظفوا 107,863 موظف في منشآتهم في جميع المراحل. وجمع عدد الرياديين مع عدد موظفيهم، نجد أن عدد المنخرطين في المنشآت الريادية للشباب بلغ نحو 242,542 شخص، منهم 87 ألف في المشاريع الناشئة، 110,847 شخص في المشاريع الحديثة، 44,473 شخص في المشاريع المستقرة، ويشكل المنخرطون في المشاريع الريادية الشبابية نحو 17% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية في العام 2012 (مسح السكان البالغين، 2012). وأخيراً أظهرت نتائج مسح السكان البالغين 2012، أن المعوقات التي تواجه ريادة الأعمال في أوساط الشباب الفلسطيني، كانت على النحو الآتي: العوامل السياسية، وخاصة أن الاحتلال يسيطر على 62% من مساحة الضفة الغربية، العوامل الاجتماعية والثقافية والتي تتمثل بالخوف من الفشل بالإضافة إلى العامل الاجتماعي الذي يرفض استيعاب فكرة قيام الشباب بإنشاء المشاريع وإدارتها، البيئة القانونية والتشريعية والتي يتجلى فيها الضعف في دعم الشباب وأفكارهم الريادية، التعليم وبرامج التدريب الذي تفتقر برامجه ونظمه إلى تشجيع الريادة والأعمال الريادية، نقص الخبرة والمعرفة في السوق والإدارة، شح التمويل، وكذلك حواجز السوق والمنافسة.

الاستنتاجات وسبل تعزيز الريادة في أوساط الشباب الفلسطيني:

أولاً: الاستنتاجات:

تبين من خلال الدراسة أن معدل انتشار ريادة الأعمال في أوساط الشباب في المرحلة المبكرة في الأراضي الفلسطينية في العام 2012 متساو تقريباً مع قرينه في منطقة المينا، ولكنه يقل عنه بشكل ملحوظ في مرحلة المشاريع المستقرة. وجاء ترتيب الأراضي الفلسطينية في الموقع 38 من أصل 67 دولة شاركت في مسح عام 2012 من حيث معدل نشاط ريادة الأعمال للشباب في المرحلة المبكرة، وعلى الترتيب 58 من حيث معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المستقرة. كما عرضت الورقة سمات وخصائص ريادة الأعمال بين فئات

الشباب (34 – 18 سنة)، حيث اتضح أن معدل نشاط ريادة الأعمال للكبار (35 – 64) في المرحلة المستقرة أعلى بـ 4 نقاط مئوية مقارنة مع الشباب، بينما كان الفرق بينهما في المرحلة المبكرة ضئيلاً، حيث بلغ 0.8 نقطة مئوية فقط لصالح الكبار. ومن حيث الدوافع الريادية فقط كانت الضرورة مسؤولة عن 46% من مشاريع الشباب في فلسطين. كما بينت الورقة وجود فجوة كبيرة للنشاط الريادي حسب النوع الاجتماعي، حيث كان النشاط الريادي في المرحلة المبكرة للشباب يزيد بنحو 4 مرات عن الشابات، 14.9% للشباب مقابل 3.9% للشابات. وفيما يتعلق بنوع النشاط الاقتصادي للمشاريع الريادية للشباب، فقد تبين أن معظمها (53%) يتركز في الأنشطة الاستهلاكية يليها الأنشطة التحويلية بنسبة 30%. كما أكدت الورقة أن مستوى التحصيل العلمي ومستوى دخل الأسرة كانت العوامل الأكثر تأثيراً على انتشار النشاط الريادي للشباب، وتبين وجود علاقة إيجابية بين مستوى التحصيل العلمي للشباب والنشاط الريادي، وبشكل خاص لدى ريادة الأعمال المقامة بدافع استغلال الفرص، بالمقابل تبين وجود علاقة عكسية بين مستوى دخل الأسرة ومعدل انتشار النشاط الريادي للشباب. أخيراً أظهرت الورقة أهم المعوقات المؤثرة في ريادة الأعمال لدى الشباب الفلسطيني، وكان أهمها: العوائق السياسية، وعدم مواكبة التعليم لمتطلبات الاقتصاد الفلسطيني، صعوبة التمويل، والبيئة القانونية والتشريعية غير المحفزة للريادة، والعوامل الاجتماعية والثقافية المعيقة للريادة، وحواجز السوق والمنافسة.

ثانياً: سبل تعزيز الريادة في أوساط الشباب الفلسطيني

1. ضرورة إزالة كافة العوائق التي تواجه حرية التنقل للمواطنين الفلسطينيين بهدف تأمين حرية تنافسية السوق وضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية من أراضي ومياه في كافة المناطق بما في ذلك مناطق (C) كونها تشكل القاعدة الرئيسة لاطلاق المشاريع الريادية في اقتصاد ناشئ ما زال نموه يعتمد على استغلال مصادر جديدة.
2. ضرورة مراجعة نظام التعليم بكافة مستوياته في الأراضي الفلسطينية وتطعيمه بالمعارف والمهارات الضرورية للرياديين وتطوير روح الريادة والتفكير الخلاق وتأهيلهم لدخول معترك الريادة بما فيها ريادة الأعمال. كما يجب العمل على إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لإزالة أسباب النظرة الدونية للمتدربين به بإلغاء سقف التحصيل العلمي المنخفض الذي حدّد له بشكل قسري، لجذب الطلبة الموهوبين الراغبين في التخصصات المهنية والتقنية، وإزالة التمييز بينه وبين الفروع الأكاديمية، بحيث يتم إعطاء فرصة للخريجين المميزين من مراكز التدريب المهني للتقدم لبرامج التجسير لتمكينهم من الالتحاق بالكليات التقنية، كما يجب العمل على إطلاق برامج تعليمية ومهنية جديدة تواكب التطورات في احتياجات السوق، وخصوصاً تلك الملائمة لإطلاق الأعمال الصغيرة والصغيرة جداً. كما أن هناك ضرورة لتطوير أنشطة تعلم تتمحور حول تطوير شخصية الطالب لتنمية قدرات الفهم وحل المشكلات تؤهله وتطور جاهزيته للحياة العملية. كما يجب العمل على إيجاد آليات وبرامج للشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والحكومة من أجل دعم الريادة في أوساط الشباب، والعمل على الشروع ببرامج لاستضافة الرياديين الشباب لشرح تجاربهم لطلبة المؤسسات التعليمية.
3. إنشاء صناديق لتقديم رأس المال لأغراض التأسيس والاستثمار أو المساهمة تكون موجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً والمشاريع الناشئة للشباب. كما يجب العمل على تشجيع البنوك

- الفلسطينية لتمويل المشاريع الريادية للشباب وتقديم التسهيلات والإعفاءات وفترات السماح اللازمة، وإنشاء شبكة من المستثمرين المساندين لتقديم التمويل الميسر للمشاريع المميزة للشباب.
4. ضرورة عمل التشريعات والقوانين الضرورية لتسجيل وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ولتسهيل إجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً. كما يجب العمل على منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المشاريع الريادية وتحفيزهم على تطوير مشاريعهم. كما يجب العمل على توفير ضمانات حكومية للمقترضين من الشباب الرياديين لسداد قروضهم.
5. العمل على إنشاء حاضنات أعمال في كافة المحافظات الفلسطينية لاستيعاب أصحاب الأفكار الريادية وتحويلها الى مشاريع حقيقية. كما ان هناك ضرورة لإنشاء معهد وطني لتطوير المهارات الريادية يقوم بإعطاء الدورات في المهارات الريادية وتعليم الملتحقين أساسيات العمل الريادي بالإضافة إلى تعريف الملتحقين بمجالات الاستثمار المتاحة في مشاريع جديدة.
6. العمل على تعزيز الشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية في مجال تبادل الخبرات وتطوير الريادة.
7. وضع سياسات تهدف إلى تشجيع روح الريادة لدى الرياديين الإناث، وذلك من خلال زيادة الوعي حول دور المرأة الفلسطينية في المجتمع، فتطوير النظام التعليمي وتقديم الدعم لمنظمات تمكين المرأة يمكن أن يساهم في الحد من الفجوة بين الجنسين. كما أن هناك حاجة إلى وضع برامج تدريبية لتدريب النساء على كيفية تأسيس المشاريع وإطلاعهن على تقنيات التسويق وكيفية التعرف على الفرص الاستثمارية.
8. بالرغم من تقلص الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في بعض المؤشرات ، إلا أنه ظلت ريادة الأعمال في القطاع في معظمها مدفوعة بالضرورة. ولا شك أن عدم توفر فرص عمل في قطاع غزة يعزى في جزء كبير منه الى استمرار الحصار الذي يجعل من المستحيل تطبيق الأفكار الريادية الخلاقة. وبالتالي، ينبغي بذل الجهود لرفع الحصار المفروض على غزة.
9. إن إنشاء مركز توعية للرياديين في جميع المراحل بغرض التواصل مع المهنيين وذوي الخبرة يمكن أن يساهم في تسهيل تبادل المعلومات وتحسين من أداء الشركات. ومن الضروري أن تقوم الغرف التجارية والصناعية بتشجيع تشكيل الجمعيات والنقابات الريادية في مختلف القطاعات، وذلك للاستفادة من المشورة المهنية. كما أن خبرة الفلسطينيين من ذوي المشاريع الناجحة في الشتات من المحتمل أن تشكل مصدراً هاماً للمشورة من خلال بيئة الشبكة الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في وضع برامج توعية لتسهيل التواصل بين الرياديين المحليين ونظرائهم في الشتات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو رجيلة، مهند وسروجي فتحي (2013)، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013)، بيان صحفي: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20 – 29 سنة، 2012، رام الله، فلسطين.
3. العامري والغالبي (2008)، " الإدارة والأعمال"، داروائل للنشر، عمان، الأردن.
4. حامد، مهند، وارثيد فوزي (2007)، "نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة"، معهد (ماس)، رام الله، فلسطين.
5. خليفة، وأبو هنطش (2005)، "تقييم البيئة القانونية للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
6. داود، يوسف (2013)، "مرصد الريادة الفلسطيني 2012"، معهد أبحاث السياسات الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
7. عبد الله، سمير، وحناوي، محمد (2014)، "سياسات مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين"، معهد (ماس)، رام الله، فلسطين.
8. منتدى شارك الشبابي (2013)، تقرير واقع الشباب الفلسطيني (2013): المستقبل يقرع الباب، رام الله، فلسطين.
9. ماس، مسح السكان البالغين (APS)، 2012.
10. مرصد الريادة العالمي، مسح السكان البالغين (APS)، 2012.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Kew, J. Herrington, M., Litovsky (2013), "Generation Entrepreneur?. The state of Global Youth Entrepreneurship. Youth Business. International (YBI).
2. World Bank (2013), Doing Business 2014: Understanding Regulations for small and medium size enterprises. Washington, DC World Bank group. DoI:10.1596/978-0-8213-9984-2. License: Creative Commons Attribution CCBY.3.0.
3. World Bank Publication. Doing Business Report, 2010. West Bank & Gaza. <http://www.Doingbusiness.org>.
4. Xavier, S., Kelly, D. (2013), "Global Entrepreneurship monitor: 2012, Global Report. Global Entrepreneurship Research Association (GERA).

دور الشباب في التنمية المستدامة مدخل لحل مشكلة دارفور

د. خالد منصور يوسف منصور

قسم الجغرافيا- كلية التربية- جامعة الفاشر- السودان.

البريد الالكتروني

wadmanssour@gmail.com

ملخص

التنمية المستدامة تعبير عن تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة الإنسان المادية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل. تهدف الدراسة إلى معرفة دور الشباب في التنمية المستدامة التي يمكن أن تؤدي إلى نشر ثقافة السلام في إقليم دارفور بغرب السودان الذي ظل يعاني من النزاع المسلح منذ العام 2003 وحتى الآن.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، منهج دراسة الحالة والمنهج الكمي وذلك من خلال تتبع جذور النزاع المسلح في دارفور. تم جمع المعلومات بواسطة الملاحظة ومقابلة زعماء الإدارة الأهلية والعاملين في مجال العون الإنساني والتنمية في الجانب الحكومي والمنظمات، بالإضافة إلى تصميم وتوزيع عدد 200 استبانة على الشباب بمعسكرات النازحين لمعرفة دورهم في إحلال السلام من خلال التنمية المستدامة.

على ضوء المعلومات التي تم جمعها وتحليلها توصلت الدراسة إلى تعدد أسباب النزاع المسلح مثل غياب التنمية والتمهيش الواضح للإقليم من قبل الحكومات المتعاقبة على السودان، الصراع حول الموارد الطبيعية، والنهج القديم في احتكار وتوزيع الأراضي الزراعية من قبل زعماء الإدارات الأهلية. كذلك يمكن أن يكون للشباب دور كبير في حل مشكلة النزاع المسلح ونشر ثقافة السلام في إقليم دارفور من خلال تقوية الاقتصاد المحلي، المشاركة في بناء أمن المجتمع واستقراره والمساهمة في وضع خطط وبرامج للتنمية.

كذلك توصلت الدراسة إلى أن خيارات العودة الطوعية للنازحين تكمن في تحقيق الأمن في مناطقهم الأصلية، إعادة الإعمار والتعويضات، فضلاً عن توفير المعونات الإنسانية. وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل دور الإعلام المحلي والمنظمات الشبابية والمشاركة في برامج التنمية والإعمار ونشر ثقافة السلام ورتق النسيج الاجتماعي بين القبائل.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النزاع المسلح، دارفور، العودة الطوعية، النازحين.

Abstract

Sustainable development is an expression of the basic needs to improving the quality of human life, physical and social in present and future. The study aims to find out the role of youth in sustainable development which could lead to the peace in Sudan's Western Darfur region which has been suffering from armed conflict since 2003.

This study relied on historical, case study and a quantitative approach and through trace the roots of the armed conflict in Darfur. Data was collected by observation and interview, in addition to the design and distribution of a questionnaire to 200 youth camps to learn their role in bringing peace through sustainable development.

The study found multiple causes of armed conflict such as the lack development, conflict over natural resources, and approaches the monopoly and distribution of agricultural land by the leaders of the civil administrations as well as youth can have major role in solving the problem of conflict and promote a culture of peace in Darfur through the strengthening of the domestic economy, participate in building security and stability of the society and contribute to the formulation of development plans and programmes.

The study also concluded that the choices the voluntary return of displaced people lies in achieving security in their original places, reconstruction and compensation, as well as providing humanitarian aid. The study recommends the needs to activate the role of the local media and youth organizations participate in development programmes and reconstruction of the social fabric and peace culture between the tribes.

Keywords: Sustainable development, armed conflict, Darfur, Voluntary return, displaced people.

مقدمة

تعرف التنمية المستدامة بأنها عملية تطوير للمجتمعات إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً بشرط أن تلبى الإحتياجات الأساسية للأجيال الحاضرة دون المساس بإحتياجات الأجيال القادمة وهي بذلك تعني عملية تغيير وإستغلال للموارد الطبيعية والبشرية، وتوجيه للإستثمارات، والإهتمام بالتطور التكنولوجي، وإحداث التغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الإحتياجات الحالية والمستقبلية (The Rio Earth Summit 1992). كان للتقدم التكنولوجي والصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان أدى إلى إختلال في مستوي التوازن البيئي وظهور الكثير من المشكلات البيئية مثل التلوث، الجفاف، التصحر، نقص المياه العذبة، نقص الغذاء ، الصراعات القبلية الخ.

يقع إقليم دارفور في غرب السودان ويعتبر أحد أكبر الأقاليم مساحة إذ تبلغ مساحته أكثر من نصف مليون كم²، ويقرب عدد سكانه من ست ملايين نسمة معظمهم من المسلمين السُّنة. يعتمد إقليم دارفور في إقتصاديه بصورة أساسية على الزراعة المطرية التقليدية والثروة الحيوانية والغابية حيث ينتج الإقليم بالإضافة إلى إقليم كردفان خمس إنتاج العالم من الصمغ العربي وتتداخل هذه الأنشطة الاقتصادية مع بعض الصناعات المنزلية والحرفية المحدودة هذا إلى جانب توفر العديد من الخامات المعدنية مثل النحاس واليورانيوم ومخزون نفطي واعد (محمد، 2000).

يقطن في الإقليم العديد من القبائل الأفريقية التي تمارس حرفة الزراعة المستقرة والقبائل العربية التي تتخذ من حرفة الرعي مكسباً لها. القبائل العربية المتنقلة تتجه بحيواناتها جنوباً صوب مناطق القبائل الإفريقية المستقرة التي كانت تسمح بدخول أراضيها في محاولة لتبادل المنافع حيث تساهم الحيوانات في تخصيب الأرض الزراعية وتوفير المنتجات الحيوانية خاصة في الفترة من ديسمبر وحتى مايو حيث يبدأ موسم الأمطار ويعود الرعاة بمواشيهم شمالاً حيث مناطق الرعي الطبيعية .

يرجع الصراع في دارفور إلى زمن بعيد فقد أدى الجفاف و التصحر الذي ضرب منطقة الساحل الأفريقي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات حيث يعتبر إقليم دارفور جزءاً منه إلى نشوب النزاع بين الطرفين حيث اضطرت القبائل الإفريقية إلى الدفاع عن أراضيها عندما حاول الرعاة اللجوء إلى المناطق الزراعية المخضرة هرباً من الجفاف والتصحر. وظلت هذه النزاعات تندلع في أوقات الجفاف والجذب الشديدة، ولكن العلاقة كانت دائماً تعود إلى وتيرتها السابقة من سلام ووثام وتبادل للمنافع بعد أن يحسم زعماء الإدارات الأهلية الخلافات بين الطرفين ولم يخرج النزاع من هذه الدائرة الضيقة (حقار، 2003). كذلك كان لإنتشار ظاهرة النهب المسلح بصورة كبيرة منذ السبعينات كنتيجة لإنعزال الإقليم وعدم وجود طرق معبدة تربط بين أجزائه المترامية أو بينه وبين وسط وشرق السودان ساعد في تدفق الأسلحة وإنفلات الأمن وبداية تدمير سكان الإقليم وإحساسهم بالتمهيش نتيجة لخلو الإقليم من مشاريع التنمية وضعف البنية التحتية للخدمات الصحية والتعليمية (مصطفى، 1990).

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب النزاع المسلح في إقليم دارفور ودور الشباب في بناء السلام من واقع المشاركة في برامج التنمية والإعمار وكذلك التعرف على مدى إمكانية العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية وتجفيف المعسكرات.

مشكلة الدراسة

إن الصراع المسلح في إقليم دارفور بين القبائل قديم وكان غالباً ما ينتهي بتدخل الإدارات الأهلية وفض النزاع ولكن النزاع الذي نشب في فبراير 2003 بين الحكومة والمجموعات المتمردة ممثلة في حركة جيش تحرير السودان جناح مني، حركة جيش تحرير السودان جناح عبدالواحد، وحركة العدل والمساواة يعتبر هو الأعنف من نوعية حيث شارك فيه الشباب بأعداد كبيرة خاصة طلاب الجامعات: جامعة الفاشر بشمال دارفور، جامعة نيالا بجنوب دارفور وجامعة زالنجي بغرب دارفور. وقد نتج عن هذا النزاع قتل 200,000 نسمة من المدنيين، وحرقت 5,000 قرية ونهب للممتلكات، فيما قُدر العدد الكلي للنازحين بحوالي 2,3 مليون نسمة منهم 200,000 نسمة عبروا الحدود إلى دولة تشاد (إحصائيات منظمة الأمم المتحدة، 2007). بالإضافة إلى تدمير للبنية التحتية (مدارس، مراكز صحية، مصادر مياه الشرب، مراكز بسط الأمن، دواوين حكومية...الخ)، هذا بالإضافة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي لمجتمع إقليم دارفور. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ماهي الأسباب التي أدت إلى النزاع المسلح بإقليم دارفور؟
2. ماهو دور الشباب في عمليات بناء ونشر ثقافة السلام ورتق النسيج الاجتماعي والمشاركة في برامج التنمية والإعمار؟
3. ماهي الإستراتيجيات التي يمكن إتخاذها في سبيل تحقيق العودة الطوعية للنازحين؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة الآتي:

- 1- الأسباب التي أدت إلى النزاع المسلح في إقليم دارفور.
- 2- دور الشباب في برامج التنمية والمساهمة في تحقيق ونشر ثقافة السلام.
- 3- مدي إمكانية تحقيق العودة الطوعية للنازحين.

فروض الدراسة

- 1- إن شعور المواطنين بضعف البنية التحتية للتعليم والصحة والنقل بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الشحيحة من أهم الأسباب التي أدت إلى النزاع المسلح في الإقليم.
- 2- للشباب دور كبير منتظر في تحقيق ونشر ثقافة السلام في الإقليم من خلال المشاركة في جهود عمليات الأمن والاستقرار وبرامج التنمية المستدامة.
- 3- إن تحقيق مشروع العودة الطوعية للنازحين مرهون بتوفير الأمن والتنمية مع ضمان التعويض.

منطقة الدراسة

يقع إقليم دارفور في غرب السودان بين خطي طول 22 و 27 شرقاً ودائرتي عرض 10 و 16 شمالاً وتمتد حدوده السياسية مع كل من ليبيا شمالاً وتشاد غرباً وأفريقيا الوسطي من الناحية الجنوبية الغربية وإقليم كردفان شرقاً ودولة جنوب السودان من ناحية الجنوب أنظر خريطة رقم (1). وتبلغ مساحة الإقليم الكلية 549 ألف كلم² ويقدر عدد السكان بحوالي 6 ملايين نسمة حسب إحصائية عام 1993.

يقطن إقليم دارفور حوالي 156 قبيلة من القبائل العربية و الأفريقية التي تتحدث إلى جانب اللغة العربية أكثر من 100 لغة محلية خاصة بها وهي تعكس تنوعاً ونسيجاً متميزاً في هذا الإقليم. ومن القبائل الإفريقية على سبيل المثال الفور والزغاوة و المساليت والبرتي والميدوب والتاما والداجو والتنجر والفلاتة، أما القبائل العربية فتشمل الرزيقات والتعايشة والهبنانية والمسيرية وبنى هلبة والزيادية والمعاليا والسلامات والمهرية.

تعتمد كل هذه القبائل على إمكانيات البيئة الطبيعية حيث تمارس القبائل العربية حرفة الرعي المتنقل بينما القبائل الإفريقية تمارس الزراعة المستقرة (محمد، 2000: محمد ووادي، 1980).

يتميز الإقليم بتعدد المناخات وذلك بفضل تنوع البيئة الطبيعية والإمتداد الجغرافي الواسع حيث يوجد مناخ شبه الصحراء شمالاً والسافانا الغنية جنوباً بينما يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في سلسلة جبل مرة (3071 متراً فوق مستوى الأرض وتغطي مساحة 152 ألف كم²) في الوسط والجنوب الغربي. يتراوح موسم الجفاف في الشمال بين 10 - 12 شهراً بينما في الجنوب الغربي بما في ذلك مرتفعات جبل مرة بين 7 - 9 أشهر حيث ترتفع درجة الحرارة خلال شهور الصيف. يصل أعلى متوسط درجة الحرارة في شهر مايو (38.9°م) بينما تنخفض في شهور الشتاء لتصل أدناها في شهر يناير (9.9°م) أنظر جدول رقم (1). معدلات الأمطار تتميز بالتذبذب من عام إلى آخر حيث بلغت أعلاها في عام 1998 (380.6 ملم) بينما بلغ أدناها 70.3 ملم في عام 1982 أنظر شكل رقم (2).

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لإقليم دارفور بغرب السودان



المصدر: قسم المساحة، وزارة التخطيط العمراني، ولاية شمال دارفور، الفاشر، 2015.

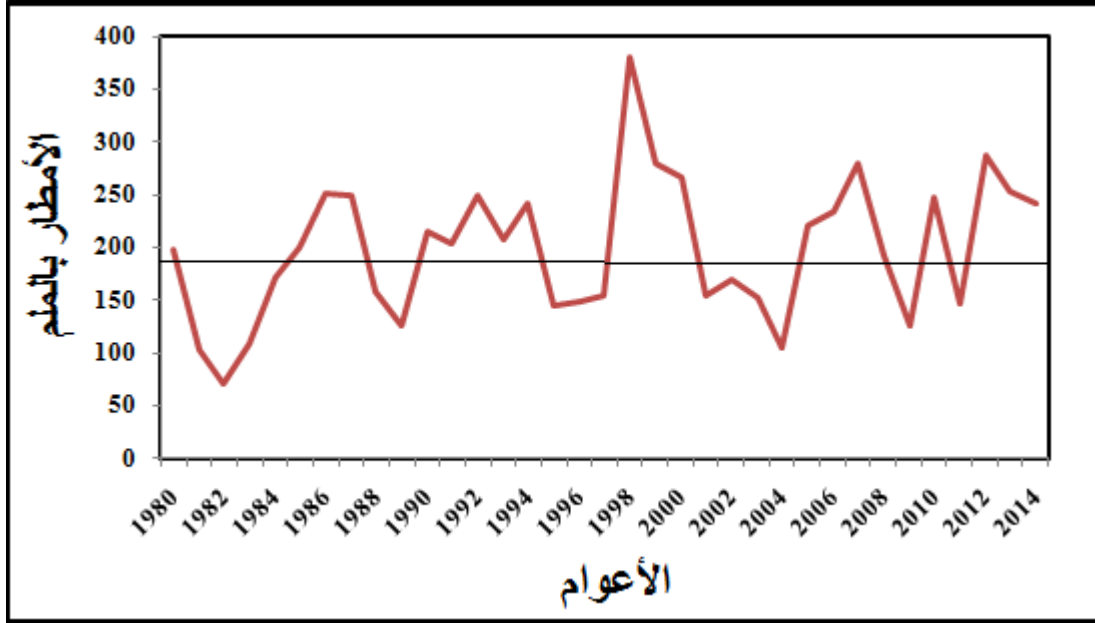
جدول رقم (1) متوسط درجات الحرارة العظمي والصغري بإقليم دارفور بغرب السودان

الشهر	متوسط الحرارة العظمي (°م)	متوسط الحرارة الصغري (°م)
يناير	29.4	9.9
فبراير	31.8	11.9
مارس	35.2	15.9
أبريل	37.9	19.0
مايو	38.9	22.1
يونيو	35.5	23.3
يوليو	35.8	22.9
أغسطس	34.6	22.4
سبتمبر	35.8	21.8

أكتوبر	36.0	19.5
نوفمبر	32.7	10.7
ديسمبر	29.8	10.5

المصدر: محطة الإحصاء الجوي، ولاية شمال دارفور، الفاشر، 2014.

شكل رقم (1) معدلات الأمطار السنوية والمتوسط العام لإقليم دارفور في الفترة من 1980-2014م



المصدر: محطة الإحصاء الجوي، ولاية شمال دارفور، الفاشر، 2014

منهجية الدراسة

إعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج التاريخي وذلك باعتبار أن الصراعات القبلية بدارفور ذات جذور تاريخية إرتبطت بقيام سلطنة الفور الثانية والتي أسسها السلطان سليمان سلونقا (1660 – 1680م) حيث قامت على العصبية القبلية، و الحكم الثنائي (1916-1956م) الذي أحكم قبضته على إقليم دارفور من خلال إستخدام الإدارة الأهلية لإخضاع القبائل وإجبارها على العمل تحت قيادته. بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة والمنهج الكمي الذي يتمثل في المقابلات الشخصية لزعماء الإدارات الأهلية والشباب وتحليل الإستبيان.

مصادر جمع المعلومات

تم جمع المعلومات الخاصة بهذه الدراسة من عدة مصادر منها:

(أ) المصادر الأولية والتي إشتملت على الآتي:

- 1- الملاحظة التي جاءت من خلال إقامة الباحث بإقليم دارفور لفترة طويلة (1993 وحتى الآن) حيث ملاحظة آثار الجفاف والتصحر ومعسكرات النزوح بمدينة الفاشر حاضرة ولاية شمال دارفور والقصور الواضح في مشاريع التنمية والبنية التحتية بالإقليم.
- 2- المقابلة الشخصية والتي إستهدفت زعماء الإدارة الأهلية والقيادات الشبابية في المجتمع ووجهت من خلالها بعض الأسئلة المحددة والمفيدة عن دور الشباب في التنمية ونشر ثقافة السلام الإجتماعي.

3- الإستبيان حيث تم تصميم إستبانه أجاب عليها الشباب بمعسكرات النازحين إشمملت على ثلاثة محاور: محور عن أسباب النزاع بدارفور، محور دور الشباب في التنمية المستدامة، ومحور إمكانية العودة الطوعية للنازحين وتجفيف المعسكرات. تم تحكيم الإستبانه بواسطة د. أحمد أبو القاسم عبدالرسول، د. سعيد على كوزي ود. إسحق إبراهيم هدي من قسم الجغرافيا - كلية الآداب. تم إختيار عينة عشوائية تتكون من ثلاث معسكرات للنازحين من بين 12 معسكروهي تمثل 25% من مجتمع الدراسة وعند إجراء القرعة ظهرت في التمثيل كل من معسكر أبوشوك، زمزم، والسلام وبنسبة 7% على حسب عدد الشباب في كل معسكر بعينة الدراسة - 1250، 910، و680 شاب على التوالي - تم توزيع عدد 200 إستبانه (أبوشوك 88، زمزم 64، والسلام 48).

. (ب) المصادر الثانوية والتي إشمملت على الآتي:

الكتب، المجلات العلمية، التقارير المنشورة وغير المنشورة، الرسائل الجامعية.

(ج) المعالجة الإحصائية

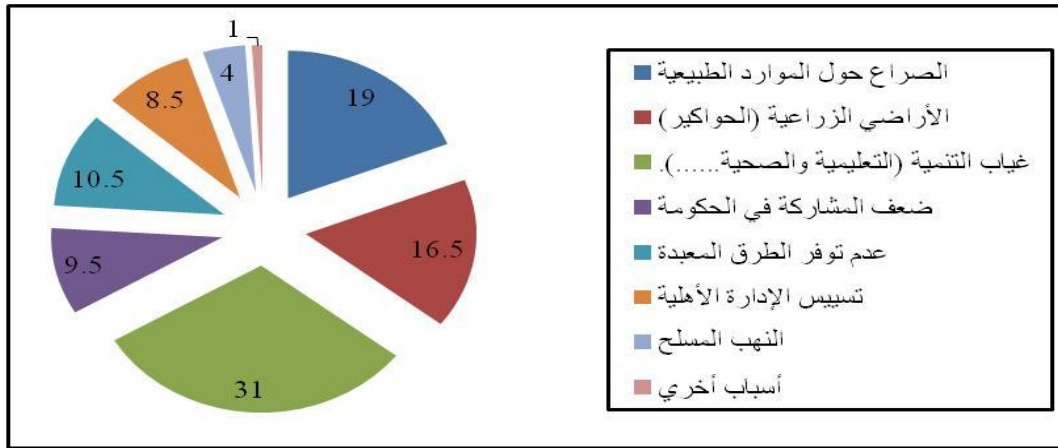
تم إستخدام مبادئ الإحصاء البسيط (النسبة المئوية، الوسط الحسابي).

نتائج الدراسة

1. أسباب النزاع

تتباين الأسباب التي أدت إلى الصراع في دارفور منها ما يتعلق بالغارات أو النهب المسلح الذي تقوم به بعض المجموعات كسباً للمال ومنها ما يتعلق بالإقتتال حول المراعي والأراضي الزراعية حيث تدعي كل قبيلة تبعيتها لها، وعدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية وطرق النقل الداخلية والخارجية وتدخل الدولة في تعيين الإدارات الأهلية الموالية بالإضافة إلى الإحساس بضعف المشاركة في الحكومة الاتحادية أنظر شكل رقم (2).

شكل رقم (2) يوضح أسباب النزاع في إقليم دارفور بغرب السودان

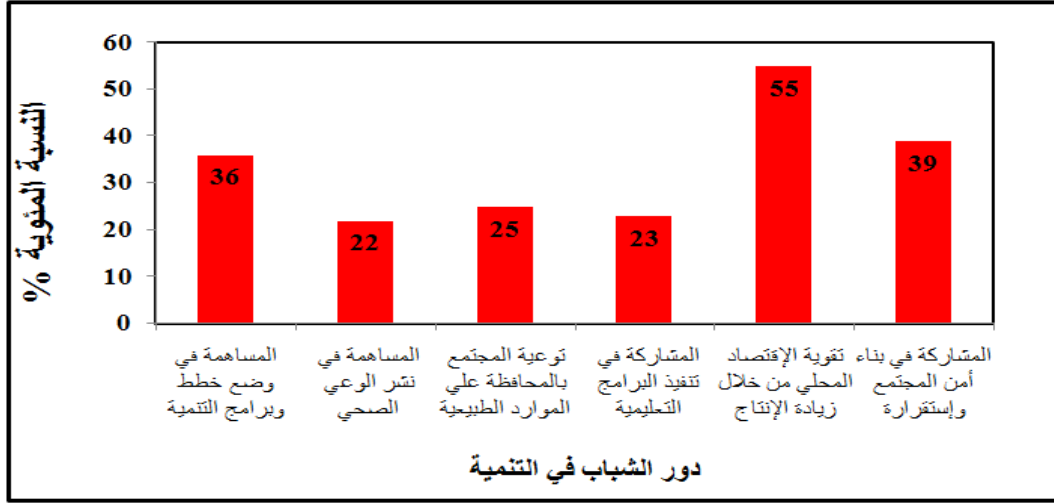


المصدر: العمل الميداني، معسكرات النزوح، ولاية شمال دارفور، الفاشر، 2015.

2. دور الشباب في التنمية

إن للشباب دور كبير منتظر في بناء أمن المجتمع وإستقراره، زيادة الإنتاج الإقتصادي، المحافظة على الموارد الطبيعية، المشاركة في البرامج التعليمية، ونشر الوعي الصحي أنظر شكل رقم (3).

شكل رقم (3) يوضح مساهمة الشباب في برامج التنمية بإقليم دارفور بغرب السودان

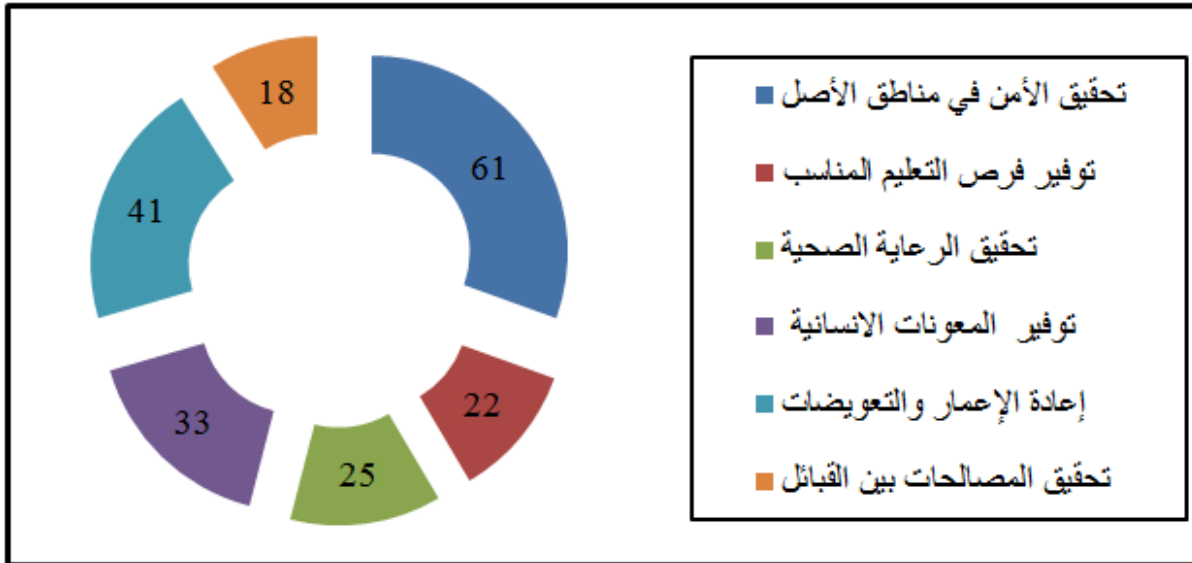


المصدر: العمل الميداني، معسكرات النزوح، ولاية شمال دارفور، الفاشر، 2015.

3. إمكانية تحقيق العودة الطوعية للنازحين

أشارت النتائج إلى إمكانية تحقيق العودة الطوعية للنازحين إلى مناطق الأصل متى ما توفرت متطلبات الحياة الكريمة من الخدمات الصحية والتعليمية وإستتباب الأمن وإعمار وتعويض ما دمرته الحرب بالإضافة إلى تحقيق المصالحات بين القبائل أنظر شكل رقم (4).

شكل رقم (4) يوضح فرص تحقيق العودة الطوعية للنازحين بإقليم دارفور بغرب السودان



المصدر: العمل الميداني، معسكرات النزوح، ولاية شمال دارفور، الفاشر، 2015.

مناقشة النتائج

إن الصراع في إقليم دارفور يعتبر أزمة إنسانية مسكوت عنها في العالم الإسلامي عامة والعالم العربي بصفة خاصة. بالرغم من تعدد الصراعات داخل مجتمعنا العربي حيث لا تخلو كثير من الدول من حرب أهلية أو نزاع طائفي أو صراع مسلح أو إحتلال عسكري كما هو الحال في سوريا ولبنان والعراق واليمن وفلسطين والصومال والجزائر والمغرب. إلا أن الصراع في دارفور ذو ملامح مختلفة عن تلك التي حدثت وتحدث في عالمنا المعاصر.

تقطن الإقليم كثير من القبائل، جميعهم مسلمون (سنة) غير أن الأصول الإثنيّة تختلف، فكثير من السكان ينتمون إلى القبائل الإفريقية غير العربية، وهؤلاء يعملون في الزراعة، أما بقية السكان ذات الأصول

العربية التي هاجرت في القرن الماضي إلى منطقة دارفور، وهؤلاء يعملون في الرعي. وهذه الخلفيات العرقية لها تأثير في الاختلاف بين الطائفتين وهذا أمر متوقع.

أشارت الدراسة إلى أن 35.5% من مجتمع الدراسة يري أن الصراع على الموارد الطبيعية الزراعية والرعية يمثل أهم أسباب الصراع. ففي نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأت ظواهر الجفاف تعم إقليم دارفور عامة وشمال دارفور بصفة خاصة حيث تمثل جزءاً من حزام منطقة الساحل الأفريقي المعروف بتذبذب الأمطار الزماني والمكاني وسيادة الجفاف مما أدى إلى تدهور الوضع البيئي والاقتصادي وإنعكاس ذلك بصورة واضحة على مظاهر الحياة الاجتماعية (Ibrahim, 1978)

إن التدهور البيئي المريع أصبح الطابع المميز للإقليم خاصة في العشرين سنة الأخيرة وقد تمثل في تدهور الغطاء النباتي كمأ ونوعاً، نشاط حركة الكثبان الرملية، إنجراف التربة الصالحة للزراعة، تدهور المراعي، انحسار المخزون الجوفي والسطحي للمياه، وإنقراض أعداد كبيرة من الحيوانات (المنقوري، 1985). كذلك الكثافة السكانية العالية خاصة في المناطق الريفية مقارنة ببعض أقاليم السودان الأخرى مثل الإقليم الشمالي والشرقي مما زاد من الضغط الشديد على الموارد الطبيعية. يعتبر إقليم دارفور جزءاً من الحزام الذي يجمع بين الأباله (رعاة الإبل) في الشمال والبقارة (رعاة الأبقار) في الجنوب مما جعله يشكل معبراً للقبائل الرعية في تجوالهم على مدار العام في ظل تواجد القبائل الزراعية والذي ظهرت آثاره في الصراعات القبلية والنهب المسلح.

إن البعد الجغرافي لإقليم دارفور عن العاصمة القومية الخرطوم ساعد على تجاهله وحرمانه من الاستفادة من حركة التنمية التي انتظمت كثير من الأقاليم السودانية الأخرى. حيث أن الأخطاء السياسية والإدارية التي وقعت فيها الحكومة السودانية على مدار عدة عقود أدت إلى الوصول إلى هذا الوضع المعقد؛ فقد تعاملت الحكومة السودانية مع إقليم دارفور كجزء من أرض صحراوية تعيش فيه بعض القبائل البدوية، وليس فيه ثروات إقتصادية كافية، وليس له أثر يذكر في الشأن السوداني، وهذا أدى إلى فقر شديد للإقليم، وفقدان للبنية التحتية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والنقل والصناعة على وجه التحديد، وإنعدام الأمن، وعدم تمثيل مناسب في الحكومة أو البرلمان، وعدم وجود إتصال إعلامي مع الإقليم. ومما زاد الوضع سوءاً عدم وجود إدارة أهلية راشدة بعد تدخل الحكومة في تسييس الإدارة الأهلية من خلال انتخاب عناصر أكثر ولاءً للحكومة ومشروعها الحضاري.

أشارت الدراسة إلى أن الشباب يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في جعل السلام واقعاً ملموساً تحس به كل المجموعات القبلية في الإقليم. فمثلاً كان للشباب دورٌ في وقود الصراع من خلال المشاركة في الحركات المسلحة (حركة تحرير السودان جناح مني، حركة تحرير السودان جناح عبدالواحد، حركة العدل والمساواة، والمليشيات الموالية للحكومة...الخ) يمكن أن يكونوا أداة للسلام والتنمية وذلك من خلال بناء أمن المجتمع وإستقراره، زيادة الإنتاج الإقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية، والمشاركة في البرامج التعليمية ونشر الوعي الصحي.

أشارت الدراسة إلى أن 61% من المبحوثين يرون أن العودة الطوعية للنازحين لا تتوفر إلا بتوفر الأمن في مناطق الأصل ليس إحساساً بل واقعاً يعيشه كل نازح صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى. إن الصراع في دارفور قد أدى إلى حرق القرى ونهب وتدمير للممتلكات وبالتالي يري 41% من المبحوثين أن إعادة الإعمار والتعويضات من أهم شروط العودة الطوعية هذا بالإضافة إلى توفير المعونات الإنسانية 33% والرعاية الصحية 25% والخدمات التعليمية 22% تحقيق المصالحات بين القبائل 18% وهذا يتفق مع ما ذهب إليه كل من بشار

(2003) و إدريس (2006) وتوصيات مؤتمر نيالا (2013) إلى أن العودة الطوعية للنازحين وإستقرار دارفور لا يتم إلا بتوفير الأمن والخدمات وإعمار ما دمرتة الحرب من منشآت ومؤسسات خدمية يجب أن تقوم بها الحكومة والسلطة الإقليمية لدارفور وصندوق المانحين لإعمار دارفور. وقد ساعد الاتفاق الأمني بين السودان وتشاد في تأمين الحدود التي كانت تتسلل عبرها المليشيات المسلحة إلى إقليم دارفور . وكذلك الدور الإيجابي لمنظمات الإغاثة الأجنبية التي تحولت من تقديم المساعدات الطارئة إلى دعم ما باتت تطلق عليه مرحلة التعافي بالتالي الإنتقال من توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للعائدين إلى ديارهم إلى توفير متطلبات التنمية الزراعية التي يقوم عليها الإقتصاد الريفي من تقاوي ومحارث وأسمدة كيميائية وورش حدادة وحفر آبار الشئ الذي جعل خيار العودة الطوعية للنازحين جاذباً.

إن عودة النازحين طوعية إلى ديارهم فيه الكثير من إشارات الأمل ودليل واضح على استتباب الأمن وكما يقول دياسيني دوراني مسؤول القطاع الغربي لمهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام بدارفور "إنه لأمر مدهش، النازحون يعودون إلى ديارهم بأعداد كبيرة، إنه يذكرني بلبنان بعد الحرب الأهلية".

التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. على جميع التنظيمات السياسية المساهمة في جعل خيار السلام واقعاً من خلال تقريب وجهات النظر بين الحكومة والحركات المسلحة وكذلك دعم مشروع تنمية إقليم دارفور.
2. على الحكومة تفعيل دور المنظمات والجمعيات الشبابية في المشاركة في برامج التنمية ونشر ثقافة السلام ورتق النسيج الإجتماعي بين القبائل.
3. تعزيز دور الإعلام المحلي في توعية مجتمع دارفور بخطورة الحرب وسلبياتها وأن الحوار والإحترام المتبادل هو السبيل الوحيد لحل المشكلات.
4. نزع سلاح المجموعات القبلية وأن تقوم الدولة وليس الأفراد بواجب حماية المواطنين وممتلكاتهم.
5. تنظيم وفتح المسارات والمراحل للرعاة وحيواناتهم ووضع التدابير اللازمة لمنع الإحتكاكات بينهم والمزارعين.
6. على الدولة توفير الأمن وبسط هيبتها والقيام بتأهيل المؤسسات الخدمية والبنية التحتية التي دمرتها الحرب لضمان العودة الطوعية للنازحين.

المراجع

- إدريس، شمس الهدى إبراهيم (2006) دارفور المؤامرة الكبرى، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم، ص14.
- بشار، زهير محمدى (2003) آليات تحقيق التعايش السلى وسط المجموعات القبلية في دارفور معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم.
- حقار، علي أحمد (2003) البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص45.
- صالح، التيجاني مصطفى محمد (1999) الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص126-127.
- محمد، آدم الزين، وادي، الطيب ابراهيم (1980) رؤي حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم.
- محمد، محمد سليمان (2000) السودان حروب الموارد والهوية، داركامبردج للنشر، لندن، ص353.
- منظمة الأمم المتحدة (2007) إحصائيات النازحين وتقييم برنامج الغذاء العالمي بإقليم دارفور.
- المنقوري، حسن عبدالله (1985) المتغيرات البيئية وأثرها على التنمية بمنطقة أم كدادة شرق دارفور، سمنار التنمية والتوازن البيئي، أم كدادة، 11 - 14 مايو.

- ❑ The Rio Earth Summit 1992: Summary of the United Nations Conference on Environment & Development (UNCED), 3-14 June 1992 in *Rio de Janeiro*, Brazil.
- ❑ Ibrahim. F. (1978) Anthropogenic causes of desertification in Western Sudan, *GeoJournal*, 2(3), pp 243-254

**محاولة بناء نموذج للميزات الأساسية المؤدية لنجاح المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة
الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Ansej) بالجزائر**

أ.د حميدوش علي

كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية، الجزائر

البريد الالكتروني

hamidouche_a2013@yahoo.fr

أ.د بوزيدة حميد

كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، الجزائر

البريد الالكتروني

bouzidah35@yahoo.fr

الملخص

تحتل عملية التنمية في الجزائر درجة الأولوية ، ويشكل الشباب العنصر الفاعل فيها ، حيث تقوم جهود حثيثة للبحث عن أحسن السبل التي تسمح بذلك ، ولتحقيق هذه الغاية فقد تم استحداث الكثير من الهياكل تبحث في إمكانية فتح آفاق جديدة لهذه الشريحة المجتمعية الهامة لدمجها في سوق العمل.

ولعل أهم الأعمال التي قامت بها الجزائر في هذا السياق هو إنشاء العديد من الهيئات التي تسير وترافق فئة الشباب في نشر ثقافة المقاولاتية من خلال المبادرات الذاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد احتلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) التي تم إنشاؤها في عام (1996). مكانة الصدارة في سلم اهتمامات الشباب بما قدمته من دعم ومرافقة .

الكلمات الدالة : التنمية ، التشغيل ، البطالة ، المقاول ، المؤسسة.

Abstract

The development process in Algeria, in which young people constitute the effective element, occupies the priority degree, as unremitting efforts are undertaken to search for the best ways that allow it. To this end, it has been created a lot of structures looking at the possibility of opening up new prospects for this important social slice to integrate them in the labor market.

Perhaps the most important work carried out by Algeria in this context is the creation of many of the entities that keep pace with and accompany the young people in the dissemination of entrepreneurial culture through their own initiatives in the creation of small and medium enterprises. The National Agency for support of youth employment (Ansej) that was created in the year (1996) has occupied the forefront situation in the concerns of young people, with its provision of support and accompaniment.

Key words: *development, employment, unemployment, entrepreneurship, enterprise.*

المقدمة:

ساد الاعتقاد لدى الكثير من الاقتصاديين إلى غاية بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي بأن الشركات الكبيرة هي العامل الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا اعتماداً على النهج الذي أخذت به أغلب الدول العظمى في عملية تحقيق التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية معتمدة على نموذج التنمية الذي يقوم على دور المؤسسات الكبيرة وهو النموذج الذي حاولت سلكه السلطات الجزائرية خلال مرحلة الاستقلال وما بعدها بالتركيز على نموذج الصناعات المصنعة.

لكن ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي ومع تسارع الإحداث بين ما هو واقع محليا وكذا ما هو جاري في المحيط الدولي منها (الهبوط الحاد في أسعار البترول، الأزمات الاقتصادية، انهيار النظام الاشتراكي، ارتفاع مستويات البطالة) شجع الكثير من الدول التفكير في الانتقال نحو اقتصاد السوق واعتماد سياسات اقتصادية جديدة تقوم بالأساس على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كدعامة في قيام التنمية الاقتصادية وديمومتها.

الإشكالية: تتناول إشكالية هذه المداخلة في دوافع النجاح وأسباب الإخفاق في ميدان المقاولاتية للمشاريع التي يقوم بإنجازها الشباب بدعم ومرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) وهي في الواقع دراسة ميدانية مبنية على عينة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنيت على اقتراح مجموعة من الخصائص والمميزات وأثرها في نجاح أو إخفاق هذه المشاريع الشبابية.

هدف الدراسة: الغرض من هذا الدراسة هو تسليط الضوء على الخصائص الفردية المؤثرة على نجاح الشباب في مشاريعهم المنشأة بدعم ومرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Ansej).
تقسيمات الدراسة: من أجل تحديد المميزات التي تسهم في نجاح المؤسسات المنشأة وبحث مختلف المقاربات التي تناولت المقولة، وهو ما سيسمح لنا باستخلاص المقاربة الأقرب لهدف بحثنا وهو ما يجعلنا نتعرف في الأخير على الخصائص التي تؤدي إلى نجاح صاحب المشروع. قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث خطوات رئيسية سنركز في البداية على:

- عرض مصدر البيانات المتوفرة لدينا .
- تحليل سمات وخصائص عينة من المقاولين الشبان الذين قاموا بإنشاء مؤسسات فاقت مدة حياتها ثلاث سنوات.
- اقتراح نموذج التحليل من أجل الحصول على النتائج وتحليلها .

المبحث الأول: مسار التحول نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الجزائر مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وبعد حسم الخيارات الإيديولوجية وتأكيد الانتقال نحو اقتصاد السوق ، تركيز الجهود أكثر نحو مقومات السياسة الاقتصادية التي تتضمن برنامج متكامل معتمد على إنجاز بنية تحتية قوية مؤسسة لبناء اقتصاد قادر على المنافسة وإحداث الثروة ومناصب الشغل، اقتصاد قد يكون في يوم ما بديل عن المحروقات.

وبالموازاة مع ذلك شُرع في تطبيق مخطط ترقية التشغيل ومحاربة البطالة المرتكز على خمسة (5) محاور أساسية منها :

- تشجيع الاستثمار المولد لمناصب الشغل ،
- تكوين اليد العاملة المؤهلة،
- زرع الثقافة المقاولاتية لدى الشباب،

- توفير الآليات والحوافز لترقية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تخفيض الأعباء الاجتماعية عن المؤسسات الاقتصادية.

وقد مكنت كافة البرامج المطبقة من تدارك بعض التأخر وإعادة انطلاق الاقتصاد الوطني و العودة إلى النمو، كما سمحت بتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي مما كان له أثر إيجابي على كافة القطاعات ، و لعل أهم ما يستحق الذكر النتائج المحققة فيما يخص نسبة النمو الاقتصادي و هو ما مكن من تحسين ظروف عيش المواطن و خلق عدد معتبر من مناصب الشغل و تراجع نسبة البطالةⁱⁱ. وفي سبيل ترسيخ هذه الخيارات تم استحداث العديد من الهيئات الوطنية والمحلية و الاهتمام أكثر بنشر ودعم ثقافة بالمقابلة و من بين هذه الهيئات التي تم استحداثها:

1. وكالة ترقية دعم الاستثمارات (APSI) المحدثثة سنة 1994 مواكبة لقانون الاستثمار لسنة 1993 والتي أصبحت تسمى بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارⁱⁱⁱ (ANDI في سنة 2001).
2. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (Ansej) هدفها هو تسيير حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب^{iv}.
3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem) تأسست في 2004).
4. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (Cnac) و الذي تحول لدعم وإنشاء المؤسسات المصغرة في سنة (2004).

أما في جانب البحث فلم ترافق الجامعة أو بالتعبير الصحيح لم يساير البحث الأكاديمي ولم يحض اهتمام النخبة الجامعية الجزائرية بالفكر المقاولاتي، ولم تنل من الدراسات والأبحاث إلا القليل وانصب التحليل على كفايات استيعاب الكم الكبير من الدفعات في مقابل اهتمام اقل بالبحث العلمي وترقية الجامعة واخذ الاهتمام منحاً غير ذلك الذي يطرح حالياً وقد ارتبط ذلك بالمزايا التي كانت توفرها فرص التوظيف التي شكل القطاع العام العمود الفقري لها.

المطلب الأول: المقاربات النظرية للمقابلة

أجريت العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة على الفكر المقاولاتي ، حيث تطورت هذه الأبحاث والدراسات وفقاً لثلاثة مناهج رئيسية يمكن تمييزها:

1. المنهج السلوكي: يعتبر هذا المنهج إلى حد ما قديم و يعود لكبار الكتاب والمفكرين الاقتصاديين على غرار "ريتشارد كانتيلون"، "جان باتيست ساي"، "جوزيف شومبيتر" و "كيزنر"، هذا المنهج، يعتبر المنظم العنصر الأساسي في عملية خلق المؤسسة، وهو في نفس الوقت جزء مهم من العملية الإبداعية، هذا المنهج يركز على تحليل المنظم، ماذا يفعل؟ و كيف يتصرف؟. وهذا يعني أن صاحب المشروع هو كل شخص يرى فرصة ويخلق العمل للكسب المادي، وبالتالي فإن عملية تنظيم المشاريع، أي جميع الإجراءات المؤدية إلى الكشف عن الفرص المتاحة وروح المبادرة، و ما لها من خصائص، فالمنظم إذا هو مركز العملية الإنتاجية.
 2. منهج المحددات: هذا النهج ظهر مع بداية عقد خمسينيات من القرن الماضي حيث يرى في المنظم مركزاً للتحليل فيحاول التعرف على الخصائص الأساسية والشخصية له.
- فالمنظم يلعب الدور الرئيسي من خلال اكتشافه للدوافع والخصائص النفسية والصفات الشخصية، الاجتماعية و الديموغرافية ، فالهدف النهائي هو إذن محاولة إنشاء سلم تعريفي للمقاول المثالي من خلال خصائص محددة و مثبتة تجريبياً.

وفي هذا السياق، حاول الباحثون تحديد الخصائص الرئيسية التي يتميز بها المنظم عن الأشخاص الآخرين، و عليه فكل باحث يستطيع و بسهولة وذلك بالاعتماد على الأعمال التطبيقية الخاصة بتعريف المقاول من خلال الخصائص المناسبة أو من خلال تجربته الشخصية المكتسبة.

3. **المنهج العملي:** ظهرت في تسعينيات القرن الماضي مقاربة جديدة معاصرة، و ما يبرر هذا النهج الجديد هو المشاريع الناشئة عن بعضها البعض، و حسب هذا النهج فالبعد العملي يعتبر عامل مهم و ليس كمفهوم عام كما يرى أصحاب النهج السلوكي، والجدول (1-3) والذي أعده (Alain Fayolle) يلخص مقاربات الثلاث الخاصة بالمقاولاتية.

الجدول (1-3) : مقارنة بين 3 مقاربات الثلاث الخاصة بالمقاولاتية

المنهج العملي	منهج المحددات	المنهج السلوكي	السؤال الرئيسي
بداية من عقد تسعينيات القرن العشرين	من خمسينات القرن العشرين	200 سنة الأخيرة	مقياس الوقت والمظهر
عملية إنشاء مشروع تجاري جديد	الخصائص الشخصية، والصفات من أصحاب المشاريع الفردية والمشاريع المحتملة	تشغيل المؤسسة	الهدف من الدراسة
عمليات المشاريع تختلف عن بعضها البعض	أصحاب المشاريع تختلف من غير أصحاب المشاريع	رجل الأعمال يلعب / لا يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي	الفرضيات الأساسية

source. Alain Fayolle Revue du C.E.R.A.G N° 2002-32 Décembre 2002.

المطلب الثاني: اختيار الخصائص

يجمع الباحثين في الميدان المقاولاتي على أن خصائص المقاول تلعب دوراً أساسياً في نجاح مؤسسته ، و في الدراسة سنحاول استكشاف الخصائص المساعدة و المؤثرة في نجاح المؤسسة ، وهذا لن يكون منفصلاً عن الدراسات المنجزة في هذا المجال ، بالإضافة للخبرة الشخصية المحصل عليها في الميدان من خلال الإشراف على دراسة و اختيار المشاريع الشباب ، وهذا ما حولنا لاختيار مجموعة من الخصائص القادرة على إنجاح المؤسسة .مما سبق ففرضية البحث الأساسية تقوم على الاعتقاد التالي:

- من المتوقع أن نجاح المؤسسة يعود إلى حد كبير لبعض الخصائص التي تتعلق بصاحب المشروع، والهدف من هذا البحث هو تحديدها وحصرها قدر الإمكان .

1. الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية:

1-1- **السن :** تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين سن المقاول و نجاح مؤسسته حيث يعتبر العمر احد الخصائص الأساسية للأفراد الذين نجحوا في تحقيق مشاريعهم. وهذا ما يبرز في الواقع ^٧ إن المشاريع المنجزة في إطار (Ansej). و التي تستهدف فئة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين (19--40) سنة وهذا ما يجعلنا نبحث عن العمر المناسب أو الفئة العمرية التي لها علاقة كبيرة بنجاح المؤسسة.

للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الفئة العمرية (19 إلى 40 سنة) على 3 شرائح.

➤ الشريحة الأولى: من 19 سنة إلى 25 سنة.

➤ الشريحة الثانية : بين 26 و 35 سنة .

➤ الشريحة الثالثة: بين 36 و 40 سنة.

و حسب البيانات السابقة سيتم اختبار الفرضيات التالية.

■ الفرضية الأولى : الشباب المنشئين للمؤسسات المصغرة في سن أقل من 25 سنة قد لا يحققون مؤسسات ناجحة.

■ الفرضية الثانية : الشباب المنشئين للمؤسسات المصغرة في سن بين 25 و 35 سنة لديهم مؤسسات ناجحة.

■ الفرضية الثالثة : الشباب المنشئين للمؤسسات المصغرة في سن بين 35 و 40 سنة لديهم مؤسسات ناجحة.

هذا التقسيم يتوافق مع المقاربة السلوكية ، و يتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا ، فعموما يعتبر الشباب دون سن 25 أنهم لا يملكون رؤية مستقبلية اجتماعية أو مهنية على العكس لفئة الشباب بين 25 و 35 عاما فهم يتمتعون بنوع من الخبرة في الحياة وهو الأمر الذي يسمح لهم أن يختاروا و يقرروا مستقبل مشاريعهم أما الفئة الأخيرة بين 36 و 40 سنة فهو سن يسمح للإنسان بالتخطيط الجيد لمستقبله بالإضافة للمكانة الاجتماعية التي يحض بها.

2-1-الجنس: العامل الثاني المدروس هو الجنس، فهل يؤثر هذا العامل على نجاح المؤسسات الصغيرة ؟ في عادة ما يتم التركيز على المرأة العائلة و الأسرة، فهي لا تعتمد كثيرا على إنشاء المؤسسات، و الدراسات التجريبية في الميدان أكدت وجود علاقة بين الجنس و نجاح المؤسسة.^{vi} لكن هناك تضارب حول نجاح أو فشل المؤسسات المسيرة من طرف المرأة.^{vii} ، في حين وجد آخرون أن لا علاقة إحصائية بين الأمرين استنادا إلى بيانات تجريبية، وسيتم اختبار هذه الفرضيات:

■ الفرضية الرابعة: تقوم على أن المشاريع الصغيرة التي يديرها رجل نسبة نجاحها أعلى من تلك التي تديرها امرأة .

■ الفرضية الخامسة: تقوم على افتراض أن متغير الجنس ليس له تأثير على إنشاء و نجاح المشروع.

2. البيئة العائلية: تشير العديد من الدراسات في هذا المجال أن هناك فرصة نجاح أكبر عندما يكون المقاتل الجديد أحد والديه مالك لمؤسسة.^{viii} ، و تفترض هذه الدراسات أن رجال الأعمال المستقبليين يكتسبون الخبرة و المعرفة في شبابهم من أوليائهم كما تصبح المقاولاتية كخيار مهني مستقبلي.^{ix} ، ومنه فهذه الدراسات تؤكد أن شرط توافر الخبرة في عائلة رجل أعمال الجديد مما يزيد من فرص نجاح المشروع ، و في حالتنا سيتم اختبار الفرضيات التالية:

■ الفرضية السادسة: تقوم على أن نسب النجاح تكون مرتفعة لفرد من عائلة لها ارث مقاولاتي أكبر من ذلك الذي يأتي من عائلة عادية (بدون خبرة مقاولاتيه).

■ الفرضية السابعة: تقوم على أن الأسرة ليس لها أي تأثير على نجاح المشاريع الصغيرة.

3. الحالة الاجتماعية:

ركزت دراسات قليلة في مجال تسيير المشاريع على تأثير الحالة الاجتماعية للمقاتل على نجاح الشركة، ومع ذلك، فقد وجد العديد من الباحثين علاقة إيجابية بين كون الفرد متزوج.^x إلا أنه من الطبيعي أن رجل الأعمال غير المتزوج له إمكانية مواجهة المخاطر أكبر على عكس من المتزوج.

- فرضية الثامنة: تقوم على افتراض أن يحقق المفاضل الأعزب نسبة نجاح اكبر بمقارنة بالمفاضل المأزوج.
- فرضية الأاسعة: تقوم على افتراض أن لا تأثير للحالة الاجتماعية في نجاح الأعمال التجارية الصغيرة.
- 4. المستوى الأعللمل: نمأزأبن نوعأبن من الأعللمل، الأعللمل الجامعي الأكاءلأل والأعللمل المأل.
- 4-1- الأعللمل الجامعي الأكاءلأل : هناك ارتباط أأأأل بآبن المستوى الأعللأل و النجاح ، فالأراسأب الجامعية أمكن الفرأ من الأعامل بأكل أفضل مع المشاكل والفرص في مآال إنشاء وإأارة المؤسسة.^{xi}
- وفي الواقع، هناك العأأأ من الأراسأب الأأربأبة أأكد أن للمستوى الأعللأل للمفاضل أأر إأأأل على نجاح المأولة، اسأناأا إلى بآاناأب أأربأبة، وسأأم أأأأأر هذه الفرضأأا:
- الفرضأبة العاشرة: الفرأ الأل أآمل شأارة جامعأبة أأأر نسبة نجاح أكبر من ألك الأل لا أآمل مؤهل جامعأ.
- الفرضأبة الأأأبة عشرة: مستوى الأعللمل لآس له أأ أأأر على نجاح المؤسسة.

4-2- الأأوأبن المأل:

- أأأر بعض الأراسأب أن الأشأاص الأل ألقوا برامآب أأربأبة موأبة نحو الأأأأأأاأ أأ فاقأ اسأأأأأبة مؤسسأأهم المأنشاء لأأأر من أأاأب سنواأ وهأ أربأب بأكل مأأأر بالأأبن ألقوا الأأرب أال أأأبة أأأأب المأأأب من ألال الأعللمل وهو أعلى بأأأر من المأوسأب بالنسبة للشركاأ الأأأأة.^{xii}
- وفي العأأأ من الأراسأب، لم أأم أأسأس الأأمأزأبن مستوى الأعللمل والمؤهلاأب الفنية والمهأبة ، وناأنا نعأأأ أن الأأمأزأ بآبن الاأأأبن مهم أأا، إن الأأرب أو الأأوأبن المأل أأأأأر عموما أال القأأراأب الأأأأبة المكأأبة وهو لا أربأب بالمستوى الأعللأل، اسأناأا إلى بآاناأب أأربأبة، وسأأم أأأأأر هذه الفرضأأا:
- الفرضأبة الأأأبة عشرة: الفرأ الأل ألقى أأوأنا مهأأا أملك فرص نجاح أكبر من أأره.
 - الفرضأبة الأأأأبة عشرة: شأارة الأأوأبن المأل أأ لا أأأر لها أأ أأأر على نجاح المؤسسة.
5. الأأأة: وفاقا للمراسأبب المأنظمة للأعمل أأأن وكأالة (Ansej)، أأأب من الشأب الأل أأأأ أأأ مؤسأة أن أآمل مؤهل أو أأأة في مآاله، وبالأأل فمن أأأة ناظر المأأأر فإن الأأأة هأ أأأنا لنجاح المأأأ.^{xiii}
- فالأراسأب في مآال زأأاة الأعمال أوصلأ إلى المأأأأة الأأأبة: " المؤسساأب النأأأة هأ ألك الأل أأم أأسأسها من أأل مفاضلأب أملكأون أأأبة وأأأة في القأأاع." وهذا أأأأنا نفأأأ أن الأأأة الأل أأأأ بها مؤسس المأولة هأ أأأنا النجاح. اسأناأا إلى بآاناأب أأربأبة، وسأأم أأأأأر هذه الفرضأأا:
- الفرضأبة الأأأأبة عشرة: الفرأ الأل لأأه أأأة في مآال المفاضلاأأبة له فرص نجاح أكبر من الأأبن لا أأأة لهم.
 - الفرضأبة الأأأأبة عشرة: لآس للأأأراأب أأ أأأر على نجاح المؤسسة.

6-الأأأأأبب النأأأبة:

- وفاقا لأأأأأبب إنشاء المؤسساأب، هناك فرق بآبن أأأب الأعمال لأأأب فرصة عمل أأأبة و بآبن الأل أأأأب لأأأب أأأبة مضافة، أما بالنسبة لـ (Ansej)، فأأأب هذا الأأأز إلى الأأ من البأأالة بأعأأأره الأأأب الرأأسأ.
- اسأناأا إلى بآاناأب أأربأبة، وسأأم أأأأأر هذه الفرضأأا:
- الفرضأبة الأأأأبة عشرة: الشأص العاأل عن العمل أأأر أأأبة عأأبة من النجاح.
 - الفرضأبة السأأأبة عشرة: صأة العاأل عن العمل لآس لهم أأ أأأر في نجاح المؤسسة.

7-خصائص العائلية:

سيتم التركيز في هذا الجانب على عاملين أساسيين المستوى التعليمي للوالدين في المقام الأول والخبرة المهنية للإباء في المقام الثاني على اعتبار أنهما عاملين مهمين مساعدين في نجاح المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي يقوم بإنشائها الشباب المقاو ودعم ثقافته.

7-1- المستوى التعليمي للوالدين:

يلعب مستوى التعليم لأحد للأبوين و مناصب العمل التي يشغلونها تأثير على قرار خلق المشاريع ، واختيار القطاع وأيضا على نجاح المؤسسة فالمؤسسة التي تدار من قبل الفرد أحد أبويه يدير أو أدار مؤسسة عامة أو خاصة إمكانية نجاح أكبر ، خاصة أن الأبوين في هذه الحالة قادرون على مساعدة أبنائهم في تسيير شؤون المؤسسة وتقديم لهم النصح والمشورة والمرافقة ،وعليه تقوم الفرضية على:

■ الفرضية السابعة عشر: يسهم المستوى التعليمي لأحد الوالدين دورا ايجابيا في دعم ومرافقة أولادهم المقدمين على إنشاء المؤسسات وقد يعطي هذا فرصة أكبر لنجاح المؤسسة من أولئك الذين لا تتوفر فيهم هذه الصفة.

2-2-الخبرة المهنية للإباء: فضلا عن مستوى التعليمي للإباء، يبدو أيضا بان خبرة الأبوين أو إحداهما تسهم بدرجة مرتفعة في نجاح المؤسسة استنادا إلى بيانات تجريبية. وعليه نقوم بصياغة الفرضية على النحو التالي:

- الفرضية الثامنة عشر: تساهم الخبرات العائلية المكتسبة مجتمعة في دعم في إنشاء وديمومة المؤسسة ونجاحها وبذلك تحقق فرص نجاح أكبر من الذين لا يتوفّر لديهم هذه الصفة.
- الفرضية التاسعة عشر: ليس لوظيفة الآباء أي تأثير على نجاح الشركة.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

من اجل تحصيل البيانات المتعلقة بهذه الدراسة وتحليلها قمنا بمجموعة من الخطوات التالية:

المطلب الأول : مصدر البيانات

تحصلنا على البيانات الأولية المستخدمة في هذه الدراسة بالاعتماد على عينة من المشاريع المنجزة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المديّة-الجزائر، إلا انه تبين بان معظم المشاريع انحصرت في قطاعين تمثلت في النقل والخدمات بعدد قارب 2450 مشروع على امتداد إنشاء هذا الجهاز إلى غاية نهاية 2012 .

ومن اجل الحصول على بيانات تمس جميع قطاعات النشاط اقترحت المديرية العامة ل(Ansej). على فرقة البحث تحليل السمات الأساسية لعينة من أصحاب المشاريع الذين تجاوز عمر إنشاء مؤسساتهم ثلاثة سنوات، ليتم بعد ذلك تعميم النتائج على باقي الولايات الأخرى، بسبب تجانس الخصائص والمميزات لدى الشباب حاملي المشاريع.

لهذا الغرض وضعت المديرية العامة تحت تصرف فرقة البحث مجتمع أصلي من المؤسسات الممولة يصل إلى 57197 من المشاريع الصغيرة الموزعة على كامل التراب الوطني في 28 قطاعات ،استعملنا طريقة السحب العشوائي في كل قطاع ،حيث أن كل قطاع أحصى أكثر من 300 مشروع ممول نسحب منه 70 مشروع بشكل عشوائي، أما إذا كانت المشاريع الممولة أقل من 300 مشروع نسحب عشوائيا 30 مشروع، هذه الطريقة

مكتنتنا من جمع 1600 مشروع لمؤسسات صغيرة، بعد الدراسة تحصلنا على رد 1388 رد ايجابي حيث قاموا بملء الاستبيان ،هذا ما أعطا لنا معدل الاستجابة بـ 86.75 ٪. بعد تحليل الإجابات الواردة بالاستبيانات تم إقصاء 16 منها ، فأصبحت العينة مكونة من 1372 مؤسسة صغيرة. أخذنا في دراستنا عينة اقل وتلك المكونة من المؤسسات الصغيرة التي حققت معدل حياة اكبر أو يساوي لـ 3 سنوات وذلك للأسباب التالية:

أولاً: تعتبر السنوات الثلاثة الأولى في المبادئ الاقتصادية والمحاسبية الأكثر صعوبة في حياة المؤسسة، والمشاريع الصغيرة التي تتجاوز مدة 3 سنوات يمكن اعتبارها الفترة الأكثر صعوبة في حياتها.

ثانياً: الهدف من دراستنا تتعلق بالمشاريع الصغيرة، والتي هي أكثر هشاشة من المؤسسات الأخرى ، وبالتالي لهذا العنصر يمكن تقليص العمر ليصبح 3 سنوات.

ثالثاً: منح المشرع الجزائري للمؤسسات المنشأة من خلال وكالة (Ansej). مزايا متعلقة بمرحلة الاستغلال لمدة ثلاث سنوات كونه يرى أن المشاريع الصغيرة التي تصل إلى مرحلة الثلاث سنوات قد تصبح قادرة اقتصاديا على التعامل مع تقلبات السوق، وبالتالي فقد أكد ضمناً أنها ناجحة.

إن الأخذ بهذه الأسباب مجتمعة ، قلص العينة المدروسة لـ 809 شركة الصغيرة.

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان:

تبين من دراسة العينة المكونة من 809 مؤسسة صغيرة والتي بقيت في السوق 3 سنوات أو أكثر، أن مسيري هذه المؤسسات تتوزع فئاتهم العمرية على الفئات المذكورة في بداية الدراسة حيث أن ما نسبته 8٪ الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (35 - 40) عاماً ، في حين كان 25 ٪ أقل من 25 سنة . في مقابل 67 ٪ من المؤسسات للفئة العمرية ما بين 25 و 35 عاماً.

إن النتائج السابقة تتوافق مع الواقع المعيشي للفئات العمرية حيث نلاحظ رجحان كفة الفئة العمرية ما بين (25-35) عام ، لكون أن هذا العمر الذي يتم فيه إنهاء فيه الشباب لدراساتهم، وهو أيضاً السن الذي يختبر فيه الشباب أول تجاربهم المهنية. أما بالنسبة لشريحة 35 سنة فأكثر فالوضع مختلف تماماً، فالشباب في هذا السن قاموا ببناء مستقبلهم وأصبحوا يتمتعون باستقرار مهني واجتماعي، كما أنه من الصعب على الشباب في هذا السن المغامرة في الأعمال الحرة، بناءً على هذه الأسس ، فالسن الأمثل للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة يكون بين 25 و 30 سنة.

أما فيما يخص الجنس ، فقد تبين أن المنشئين للمؤسسات الصغيرة في الجهاز يرجح إلى صالح كفة الرجال فبينت النتائج أن 82٪ من المؤسسات المنشئة الناجحة كانوا من الرجال و 18٪ من النساء، وقد تم التحقق من صحة هذه النتائج على أرض الواقع، حيث سجلت الوكالة في 2001، معدل سنوي قدره 18٪ من المؤسسات الصغيرة المنشأة من قبل النساء وهو ما ينفي وجود علاقة بين الجنس ونجاح المؤسسة.

فيما يخص البيئة الأسرية، فقد بينت النتائج أن 29.4٪ من الشباب الذين نجحوا ينتمون إلى عائلات يكون فيها أحد الوالدين (عادة الأب) هم من رجال الأعمال. في حين 44.6٪ من المنشئين من عائلات ليس لديها أية صلة بالمقاولاتية. في المقابل 26٪ من المستجوبين لم يجيبوا على هذا السؤال. ومنه، كان الاستنتاج أنه لا توجد علاقة بين مهنة العائلة ونجاح المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن النتائج التالية: 53.11٪ من الشباب الذين نجحوا هم من أسريكون الأب فيها بطلال. في حين كانت نسبة الإباء الموظفين تعادل 46.53 ٪. وبالتالي فإن خلق المؤسسات الصغيرة يمكن اعتباره كمصدر لتحسين الوضعية الاجتماعية والمالية للأسرة. وبالتالي فإن وضع الأب البطلال يشكل في رأينا دافع إضافي لنجاح المؤسسات الصغيرة.

فيما يتعلق، بالحالة الاجتماعية، من الواضح أن نسبة كبيرة من المؤسسات التي حققت النجاح، يكون مالكيها متزوج. وأن 64.2٪ تمثل جميع المؤسسات الصغيرة التي نجحت ، وبالتالي فإن مسؤولية الأسرة هي مسؤولية واحدة من حيث خصائص أصحاب المؤسسات الناجحة، كما تعتبر دافع يشجع أرباب الأسر على إنجاح مؤسساتهم وضمان احتياجاتهم أسرهم.

ومن تحليل المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع التي شملتها الدراسة، تبين أن 35.2٪ لديهم المستوى الثانوي و 29.8 ٪ لديهم المستوى المتوسط، و 35٪ من الشباب المؤسس الذي شملهم الاستطلاع لديهم مستوى بين المتوسط أو الثانوي. هذه النتيجة تتفق مع النتائج التي تم الحصول عليها من قبل العديد من الباحثين الذين يرون بأن الشباب الذي لديه المستوى الثانوي لديه نسبة في النجاح متفوقة على مجموعات أخرى من الشباب. وفي الواقع، أصحاب الشهادات الجامعية لديهم العديد من فرص التوظيف المتاحة ذلك إذا فشل احدهم في تكوين مؤسسة قد تكون لديه إمكانية إيجاد وظائف بديلة .

بالنسبة للتكوين المهني، تشير البيانات إلى أن 33.3٪ من المؤسسين للمؤسسات الصغيرة هم من الشباب المتخرج من التكوين المهني. في حين 66.7٪ لم يتخرجوا من التكوين المهني. وبالتالي، لا يوجد ارتباط نجاح المؤسسة مع التكوين المهني.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج: اقتراح نموذج اقتصادي قياسي.

1-اختيار نموذج: يتم تحديد نوع النموذج المستخدم في كل الدراسات، وفقا لطبيعة المتغيرات التفسيرية والظاهرة المدروسة. وفي حالتنا، المتغيرات هي متغيرات نوعية فقط. هذا ما دفعنا لتطبيق النموذج اللوغاريتمي^{xiv}:

ليكن:

$$P(y = 1) = \frac{1}{1 + e^{-Y}}$$

($Y = 1$) إذا كان الشخص المنشأ للمؤسسة ناجح

($Y = 0$) إذا كان الشخص المنشأ للمؤسسة فاشل

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي القياسي (الانحدار الخطي البسيط).

من الممكن استعمال طرق مختلفة للحصول على نموذج الانحدار الخطي. عن طريق أسلوبين .

✓ الأسلوب الأول هو إدخال جميع المتغيرات دفعة واحدة ،

✓ الأسلوب الثاني : نقوم بإدخال المتغيرات الواحدة تلو الأخرى وذلك وفقا لمعيار الاختيار. مع العلم بان

كلتا الطريقتين تؤدي إلى نفس النتائج ، وهو سبب اعتمادنا على الأسلوب الأول .

1-النموذج :

ويستخدم هذا المعيار للحكم على ملائمة النموذج، ويظهر الجدول رقم 01، أن الأسلوب المعتمد أعطى نسبة 61.50٪ كانت مصنفة بشكل جيد ، وهو ما يمثل معدل يتجاوز الواقع العملي المحدد ب: 50٪، فهو معيار نعتمد عليه في فعالية من ناحية ومن ناحية أخرى نعتمد على تجربة Nagelkerke R² اثنان الذي يفسر معامل الارتباط الخطي في النموذج والمقدر ب 0.64، وبالتالي فإن النموذج مرضي إلى حد بعيد.

2-استخدام نتيجة الاختبار:

H_0 هو: نموذج المعادلة مع ثابت المتغيرات المفسرة .

بالمقابل فإن H_1 : هو نموذج المعادلة بجميع المتغيرات التفسيرية.

إذا كان H_0 صحيح ، يتم إحصاء النتيجة بإتباع " Khi^2 " مربع بدرجة حرية مقدارها (18) كانت قيمة Khi^2 المحسوبة تساوي 126.88 في حين كانت قيمة Khi^2 المجدولة تساوي 132.88 وهو ما يبين بأن القيمة المحسوبة اقل من القيمة المجدولة وتؤدي في هذه الحالة إلى قبول صحة النموذج .

المطلب الثاني :التحليل النتائج حسب نموذج لوجيت:

إن تطبيق نتائج هذه الطريقة حسب الملحق 01 تدل بان الخصائص ذات الدلالة الإحصائية في النموذج هي:

- السن.
 - المحيط العائلي.
 - الحالة العائلية لصاحب المشروع.
 - المستوى الدراسي.
- إن المتغيرات أعلاه لها القدرة على تفسير نجاح أصحاب المشاريع وبالإضافة إلى نتائج الجدول رقم 02 تفسير نجاح حاملي المشاريع. وعلاوة على ذلك، وبالنظر في النتائج الأخرى في الجدول رقم 02، يفسر النجاح إلى حد كبير من قبل ثلاثة خصائص للمؤسسين الشباب وهي:

- سن المؤسس.
- البيئة الأسرية.
- الوضع العائلي.

من ناحية أخرى، تظهر التحليلات أن لكل سمة مجموعة من البيانات التي تفسر نجاح هي:

- العمرين 25 و 35 عاما.
- الحالة المدنية.
- أحد الوالدين سبق وأن أسس أو عمل في مؤسسة اقتصادية.

 عرض نموذج:

يمكن كتابة خصائص النمذجة عن الشباب الذين نجحوا كما يلي:

$$P(y = 1) = \frac{1}{1 + e^{-y}}$$

$$\begin{aligned} y = & -1,801(AGE\_RECO(1)) + 0,23(AGE\_RECO(2)) + 0,187(GENRE(1) - \\ & 0,11(ENVI\_FAM(1)) - 0,561(ENVI\_FAM(2)) + 0,029(SITUAPER(1)) - \\ & 0,789(SITUAFAM(1)) - 0,221(NIV\_SCOL(1)) - 0,125(NIV\_SCOL(2)) - \\ & 0,019(FORMPROF(1)) + 0,192(SITAVANT(1) - 0,102(SITAVANT(2)) - \\ & 0,216(SITAVANT(3)) + 0,272(PROF\_PER(1)) - 0,261(SCOPERE(1)) - \\ & 0,155(SCOPERE(2)) + 0,454(SCOMERE(1)) + 0,017(SCOMERE(2)) + \\ & 1,006 \end{aligned}$$

خلاصة الدراسة:

بينت الدراسة عدداً من الخصائص التي تؤثر في نجاح إنشاء المؤسسات الصغيرة. فمن الواضح وحسب التحليل الذي تم فإن عامل السن للشباب صاحب المشروع يعتبر مؤشر من مؤشرات النجاح بالإضافة إلى الحالة العائلية والبيئة الأسرية التي تلعب دورا محددا إلى جانب المؤشر الأول.

هناك مجموعة من الخصائص الأخرى تشرح بشكل كبير احتمالات في إنشاء المؤسسات الصغيرة وهي، المستوى الدراسي، الخبرة، إضافة إلى مجال نشاط الأب.

خاتمة الدراسة:

يعد البحث في آليات التشغيل من خلال الأدوار التي تقوم بها الهياكل المحلية محاولة استشراف فعالية هذه الهياكل في المهام المناطة بها من خلال إبراز النتائج الإيجابية التي يمكن أن تسهم بها في زيادة فرص التشغيل وتحجيم البطالة أمام الشباب وخصوصا خريجي الجامعات، وقد قامت هذه الدراسة في إطارها النظري من خلال نشر ودعم ثقافة المقاوالتية في المقام الأول بالاعتماد على الدراسات المتعلقة بالبطالة وفرص التشغيل في إطارها الكلي من جهة، ومن جهة ثانية تشخيص الواقع المحلي وتداعياته الميدانية وذلك بالاعتماد على طرق التحليل الكمية والدراسات المعتمدة على العينات. وقد خلصنا إلى جملة من النتائج العملية من البحث بالإضافة إلى النتائج العامة بشقها النظري والتطبيقي هي على النحو التالي:

نتائج وتوصيات الدراسة

لقد كانت وضعية سوق العمل مقلقة ولقد تأثرت بفعل الإصلاحات التي قامت بها الدولة، حيث لاحظنا الاختلالات التالية:

- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، وشكلت نسبة الكبيرة عند الشباب.
- طول مدة البطالة مع ارتفاعها في الوسط النسوي .
- عجز المجتمع عن توفير الشروط الكفيلة بتشغيل كافة قواه العاملة أدى إلى ظهور اختلالات بين العرض والطلب و انتشار البطالة.
- انخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين مع تزايد النشاطات غير الرسمية.
- هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشغلة حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة تتركز في القطاعات الخدمية، عوض القطاعات الإنتاجية (الصناعة و الفلاحة)، وهي تتركز بشكل كبير في المناطق الحضرية.

كان هناك تدهور ملحوظ في التشغيل خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط مما أثر على تمويل برامج التشغيل الدراسة أن نتائج تطبيق سياسات الإصلاح إيجابية على الاقتصاد الجزائري حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وانخفضت المديونية الخارجية وتقلص عجز الميزانية بل و حقق فائضا شأنه شأن ميزان المدفوعات بعد أن عانى عجزا مزمن بالإضافة إلى ارتفاع مستويات احتياطات العملة الصعبة وكذا انخفاض معدل التضخم للدلالة على استقرار السياسة النقدية. إن الترتيبات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكل البطالة ركزت بشكل رئيسي على سياسة أجهزة الشغل و ذلك بتمويل مختلف برامج التشغيل في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد خلال عقد الأول من الألفية الجديدة وإنشاء أجهزة التشغيل.

ساهمت أجهزة التشغيل في خلق العديد من المؤسسات المصغرة مما يزيد في تطور الإنعاش الاقتصادي و زيادة الاستثمار.

يلاحظ لحالة الجزائر غياب سياسة تشغيل فاعلة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات التي لها علاقة بتخطيط القوى العاملة على المدى الطويل و التي بإمكانها احتواء أزمة البطالة و قد ظلت الإجراءات المتبعة للتخفيف من حدة البطالة مقرونة بالشخص القائم على إدارتها.

يلاحظ على مستوى ولاية المدية و في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب خلق عدد محدود من مناصب الشغل لا يلبي الطلبات المعبر عنها ،لهذا لابد من التركيز على النقاط التالية التي ندرجها في شكل التوصيات نركز فيها على النقاط التالية:

✚ على السلطات المسؤولية أن توفر الأرضية المناسبة بغية الوصول إلى إجماع حول المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تخص المجتمع الجزائري برمته، و يكون هذا الإجماع نابعا من احتكاك الأفكار و المنافسة بشتى صورها وأشكالها.

✚ ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية.

✚ ضرورة الربط بين الجامعة كمركز إشعاع فكري و ابتكاري و المؤسسات الاقتصادية و العمومية و الخاصة.

✚ تدعيم استمرار كل برامج التشغيل السابقة و تحسينها لبلوغ نتائج أحسن و توفير العمل لأكبر عدد من طالبي الشغل و خفض البطالة إلى أدنى مستوياتها.

✚ نجاح البرنامج يبقى مرتبط بمدى فعالية الإعلام و تقريب كل بطل بجهاز التشغيل الذي يلائمه.

المراجع والهوامش

مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لدى افتتاحه أشغال الدورة 12 للشبكة الدولية لمعاهد التكوين في مجال العمل -نزل الاوراسي -9و10 فبراير 2009 - الجزائر - الموقع

<http://www.google.com/search?client=firefox-a&rls=org.mozilla%3Afr%3Aofficial&channel=s&hl=fr&source=hp&q=%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9&lr=&btnG=Recherche+Google>

¹ - ANDI : Agence Nationale de Développement des Investissements

¹-المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 08/09/1996، والمعدل بالمرسوم 288-03 المؤرخ في 06/09/2003 عدد 54.

¹ -Hambrik et Mason 1994, Davidson 1994, Weinzimmer 1993 cités par JLGuyot, FJanssen et OLohest : Facteurs influençant la croissance de l'emploi des PME Wallonnes, revue Louvain School of Management, année 2006-2007 page 8

¹ Dahlqvist (1999) et Jansson (2006, Cités par EPapadaki et BChami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002, page 09

¹ -Juillet 2002, page 09

¹ -Y.Gasse, L'entrepreneur son profil et son développement, Edition Gestion 2000, page 05

¹ - Résultats confirmés par les études de Dushenseau et Garder 1988, Cités par Epapadaki et BCami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002 , page 15

¹- Résultats confirmés par les études de Dushenseau et Garder 1988, Cités par Epapadaki et BCami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002 , page 15¹- Résultats confirmés par les études de Dushenseau et Garder 1988, Cités par Epapadaki et BCami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002 , page 15

¹ -A.P.Julien, Les PME à forte croissance : les facteurs explicatifs, Actes du congrès de l'Association Internationale de Management Stratégique, Montpellier, 24-26 mai.

¹ - Christophe schmitt et Mohamed Bayad- Université et entrepreneuriat, Metz (on line - http://asso.nordnet.fr/adreg/UE_METZ.pdf

¹ -Cite par E.M.Laviolette, Les Compétences entrepreneuriales : Définition et constitution d'un référentiel, 8ème Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Année 2006

¹ في الممارسة العملية، سواء الاحتمالية ونماذج اللوغاريتمي التوصل الى نفس النتائج، في حالتنا تطبيق كل من الاحتمالية ونماذج اللوغاريتمي تسفر عن نفس النتائج التي تم تحليلها بواسطة SPSS النسخة العاشرة .

الشباب الفلسطيني ودورهم في التنمية البشرية

د. خليل محمد ذباينة
جامعة الخليل- فلسطين

البريد الالكتروني:

khalilt@hebron.edu

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى توضيح أهمية مشاركة الشباب في النشاطات التنموية وطرق مشاركتهم فيها ودورهم في التنمية المجتمعية، وآليات تحقيق المشاركة الفاعلة على الصعيد المجتمعي، ومطالب الشباب لكي يحيا حياة كريمة، ومن ثم معرفة أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه الشباب وسبل معالجتها والتقليل من تأثيراتها المجتمعية والاقتصادية والنفسية.

منهجية الدراسة. قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المضمون لكل من المقالات والدراسات التي عُنيت بموضوع دور الشباب الفلسطيني في تنمية المجتمع الفلسطيني، إذ حصر الباحث مجموعة الدراسات والبحوث والمقالات والكتب المتعلقة بالتنمية في المجتمع الفلسطيني. ثم قام الباحث بالبحث عن الأفكار والمفاهيم المشتركة بين تلك الدراسات، ورصد الأفكار الأكثر شيوعاً وترتيبها وفقاً لأهمية تأثيرها. إن المنظور الشبابي للتنمية يتعامل مع الشباب ليس كقوة مستهدفة من مخرجات العملية التنموية فحسب وإنما كمجموعة اجتماعية لها احتياجاتها وكرؤية تنموية تدفع نحو تضمين احتياجات الشباب وتطلعاتهم وحاجاتهم في كل مراحل العملية التنموية ونواحيها وبمشاركة الشباب أنفسهم. المنظور الشبابي لا يتعاطى مع الشباب بوصفهم مشكلة، أو بوصفهم ضحايا، وإنما كأدوات فاعلة وكثروة يجب الاستثمار في بناء قدراتها والاعتماد عليها كشرط ضروري لإحداث أي تغيير اجتماعي منشود.

لقد خلصت هذه الدراسة بأن هناك دور للشباب الفلسطيني في إحداث التنمية المجتمعية، لكن هناك تحديات ومعوقات كبيرة وأساسية تواجه الشباب الفلسطيني لإحداث التنمية المجتمعية المنشودة به، ولقد وتوصلت لمجموعة من التوصيات والتي من شأنها أن تحفز جيل الشباب ليكونوا أساساً في عملية التنمية المجتمعية ودورهم الفاعل بها. كلمات مفتاحية: التنمية البشرية، الشباب الفلسطيني، المجتمع، فلسطين.

Palestinian Youth and Their Role in Human Development

Abstract

This article aimed at clarifying and identifying the importance of youth's ways of participation in developmental activities, and the mechanisms used to achieve effective and professional participation at community level. The study introduces youth's demands, challenges and obstacles facing them, in addition to the methods to overcome these challenges. It also provides an effective accent life to reduce social, economic and psychological effects. The study focuses on different previous studies from different sources such as books, journals, newspapers, internet .etc. In addition the study depends on primary development sources like laws, documents and articles.

The basis of the study includes the perspective of youth development and approaches to human development, in addition to the principles that development is an individual and collective right. It is worth mentioning that young people are not only the target of the development, but also, they are the makers of this development and policy in terms of sustainability, equity, equality empowerment and guarantee of right and equal opportunities. Moreover, the perspective of youth development deals with young people is not only as a target of the development process outputs, or deals with them as a problem and victims but as an effective social group that has a vision of development needs that push them to achieve the needs and aspirations. The perspective also, invests in those people in building capabilities and becoming effective and reliable. This is a desire condition to achieve and sustain any social change.

The study concluded that Palestinian youth play an important role in community development, but still there are challenges and obstacles facing them. Our proposed study gives many recommendations that help and stimulate the young people to be an effective and primary role in the community development process.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة

تعد مرحلة الشباب من أهم مراحل الحياة، فخلالها يكتسب الفرد مهاراته الإنسانية والعقلية والنفسية والاجتماعية اللازمة، وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة التطلع للمستقبل بطموحات عريضة في إطار من المثاليات. فمرحلة الشباب هي المرحلة التي تتمثل فيها وبدرجة عميقة المثل العليا للحياة، ويبدو فيها واضحاً التطلع إلى مستقبل زاهر، وهذا ما يجعل من الطبيعي أن يكون الشباب هم أكثر فئات المجتمع مساندة لعملية التنمية وهم جيشها الحقيقي القادر على تحمل مسئولياتها (محيسن، 2012، بكدار، 2008).

تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة في المجتمع الفلسطيني، ولهذه الفئة الاجتماعية سمات وخصائص، مشاكل وتطلعات، قلما تسترعي انتباه أحد من صناع القرار إلا بالقدر الذي يخدم توجهاً معيناً أو يسهم في تعزيز سلطة هؤلاء الذين يتحكمون في الموارد والقرارات على مستوى الأسرة كما على مستوى المجتمع ومؤسساته.

يعاني الشباب الفلسطيني تهميشاً مزدوجاً، تارةً بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني الراح تحت نير احتلال استيطاني قاعم للحقوق والحريات، وتارةً بوصفهم فئة اجتماعية في مجتمع لا يوليهم الاهتمام الذي يستحقون. ويسود في أوساط الشباب شعورٌ بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل. فمن جهة، تشل هيمنة النزعة الأبوية في مجتمع ذكوري قدراتهم على التعبير عن أنفسهم وعن طموحاتهم، كما تقيد روح الإبداع لديهم، مع ما يواكب ذلك من قمع وكبت وتمييز تجاه الفتيات خاصة. ومن جهة ثانية يزيد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في ظل نظام سياسي هش وصراع محتدم على السلطة، من وضع هذه الفئة سوءاً وضيقاً. وفي ظل هذا المناخ السائد، يقع معظم الشباب ضحايا صراع القيم والمرجعيات الثقافية والأيدولوجية والسياسية وتجاذباتها، وتميل أعداد كبيرة منهم أكثر فأكثر نحو العنف، ويتحولون إلى مجرد أدوات تسيّرهما قوى سياسية واجتماعية لها أجندات مختلفة عن تلك التي يجب أن تكون للشباب. إلى ذلك، يتزايد تحلل البنى الإنتاجية بالكامل، مع ما يصاحب ذلك من قيم لا تحض على التغيير، كالكسل والالتكالية والعزوف عن الإبداع والابتكار، وتراجع قيم إيجابية من سلم القيم الدافعة والمحفزة، كالطوعية والإقبال على التعليم، وغيرها من القيم (رحال وآخرون، 2010).

للتنمية الشبابية البشرية أهمية قصوى على المستوى المحلي والعالمي وذلك لارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، وأيضاً لما للشباب من أهمية كبيرة في عملية التغيير المجتمعي، إلى جانب دورهم الكبير في تشكيل وصياغة المستقبل، ومن هنا فإن الشباب يجب أن يحظون باهتمام خاص من الحكومات والمؤسسات، من خلال السياسات والبرامج والأنشطة. لذا، فإن تشجيع وتقوية الشباب والراشدين للعمل بفاعلية وبشكل متساوٍ لإحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم، يأتي من خلال عملية مستمرة يشارك فيها الشباب في بناء وتعزيز مهاراتهم وسلوكياتهم، ومعارفهم، وتجاربهم، ليكونوا مؤهلين وجاهزين للمستقبل. ويتأتى ذلك من خلال توفير الدعم والفرص والخدمات لإيجاد علاقات صحية مع الشباب، توفر دعماً معنوياً ونفسياً مستمراً، وتوجههم وتساعدهم وتمكنهم من الحصول على الفرص والخدمات المتوفرة بشكل دائم، لأخذ دورهم في التعبير والتغيير والمشاركة والتعلم وأخذ القرارات وتقوية وتطوير مهاراتهم (رحال وآخرون، 2010).

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس. والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات

معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي، وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زماناً وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذه المعمورة (تقرير التنمية البشرية، 2000).

إن هدف التنمية البشرية الشاملة يعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية. إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملتها من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، السياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم المحفزة للعمل والانتماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداة للتقدم والتنمية (عمار، 1999).

وهكذا يمكن القول إن للتنمية البشرية بعدين، أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية، أما البعد الثاني فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس (رحال وآخرون، 2010).

أهداف الدراسة

تهدف الورقة إلى التعرف على مدى مشاركة الشباب الفلسطيني في إحداث التنمية بمختلف أشكالها بما تحتويه هذه الفئة من كفاءات ومهارات عالية، لأن الشباب هم عماد التنمية الذين يساهمون في تقدم مجتمعاتهم، وتوضيح الفرص والتحديات التي تواجه هذه الفئة في مدى المشاركة في عمليات التنمية. وبالتالي سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- إبراز أهم احتياجات الشباب ليصبحوا أداة فاعلة في التنمية.
- 2- إبراز دور الشباب في التنمية وطرق مشاركتهم.
- 3- إظهار آليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية.
- 4- إظهار التحديات والمعوقات التي تواجه الشباب الفلسطيني لإحداث التنمية.
- 5- وضع العديد من التوصيات لإشراك الشباب وإظهارا لدورهم في التنمية البشرية الشاملة.

أهمية الدراسة

يكتسب الموضوع المطروح أهميته من:

- 1- أن قطاع الشباب يعتبر الجيل الذي سيقع على عاتقه تحمل المسؤولية في المستقبل، وهم بالتالي القادرين على إحداث عملية التنمية بمختلف أشكالها.
- 2- كون الشباب يشكلون أكثر من ثلث المجتمع وبالتالي هم سيكونون عماد للتنمية في مجتمعاتهم.
- 3- قلة الدراسات والابحاث في هذا المجال.
- 4- كون التنمية البشرية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنموية.
- 5- الحاجة لوجود التنمية بمختلف أشكالها في فلسطين.
- 6- تسليط الضوء على أهمية التنمية البشرية في فلسطين.
- 7- ضعف أساليب استحداث وتطوير التنمية البشرية في المؤسسات العامة الفلسطينية.
- 8- الخروج بتوصيات ونتائج من شأنها مساعدة صانع القرار الفلسطيني.

منهج البحث

المنهج هو الطريقة التي يستخدمها الباحث لبحث ودراسة مشكلة أو ظاهرة يطرحها موضوع البحث، فموضوع البحث هو الذي يحدد للباحث منهج البحث، واستخدام الباحث منهجاً لا يتناسب مع مشكلة الدراسة لا يوصله إلى نتائج منطقية تعكس استقراراً أو استنباطاً صحيحاً لواقع الدراسة.

قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المضمون لكل من المقالات والدراسات التي عنيت بموضوع دور الشباب الفلسطيني في تنمية المجتمع الفلسطيني، اذ حصر الباحث مجموعة الدراسات والبحوث والمقالات والكتب المتعلقة بالتنمية في المجتمع الفلسطيني. ثم قام بالبحث عن الافكار والمفاهيم المشتركة بين تلك الدراسات، ورصد الافكار الأكثر شيوعاً وترتيبها وفقاً لأهميتها تأثيرها.

ومن خلال عمل الباحث كعميد لشؤون الطلبة في جامعة الخليل والاحتكاك المباشر مع الطلبة والاشراف على مختلف الانشطة الطلابية والتي لها دور مؤثر في التنمية البشرية، فقد استطاع ان يحدد دور طلبة الجامعة في احداث التنمية البشرية للمجتمع الفلسطيني.

مصطلحات الدراسة

الشباب: الشباب (ويسمى الشاب فتى والشابة فتاة) مصطلح يطلق على مرحلة عمرية هي ذروة القوة والحيوية والنشاط بين جميع مراحل العمر لدى البشر، وتختلف تلك المراحل العمرية لدى بقية الكائنات الأخرى. يطلق على الذكر: شاب، والجمع: شباب، والأنثى: شابة، والجمع: شابات، وجمعها للجنسين في حالة العزوبة: شبان وشابات (شباب <https://ar.wikipedia.org/wiki/شباب>).

إذن فالشباب "ولاحقاً سيتم استخدام كلمة الشباب باعتبار أنها تعني الشباب والشابات" مرحلة عمرية تبدأ في العادة بعد انتهاء مرحلة الطفولة والمراهقة وتنتهي في أواخر السنة الرابعة والعشرون حسب تعريف الأمم المتحدة للشباب. لكن الشباب المقصودين هنا في البحث هم من فئة (15- 29 سنة). وهم يمثلون حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2013 ما نسبته 29.6% من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع 11.9% في الفئة العمرية (15-19 سنة) و10% في الفئة العمرية (20-24 سنة) و 7.7% في الفئة العمرية (20-24 سنة)، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب 104 ذكور لكل 100 أنثى، علماً بأن تقديرات عدد السكان في فلسطين منتصف العام 2013 تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو 4.42 مليون. كما أظهرت الإحصاءات أن 43% من الشباب (15-29 سنة) ملتحقون بالتعليم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

التنمية: حركة تستهدف تحقيق حياة أفضل للمجتمع المحلي من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي. تعرف التنمية بأنها تلك "العمليات التي تبذل فيها نشاطات مقصودة وفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي ومعرفي للناس في بيئاتهم المحلية، وذلك بالاعتماد أساساً على الجهود الأهلية والحكومية المنسقة والمتكاملة. وتعرف أيضاً التنمية بأنها إيجاد بيئة معينة يستطيع الفرد من خلالها تطوير ذاته بذاته إلى أقصى ما تسمح به مقدراته من أجل أن يعيش حياته وفقاً لاهتماماته واحتياجاته وطموحاته (بركات و عوض، 2011 ص 9).

التنمية المجتمعية: حق الناس في تحديد احتياجاتهم وفي إحداث تغييرات إيجابية اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية وكذلك حقهم في تحديد البرامج لها والعمل معاً بالمشاركة لتطبيق هذه البرامج من أجل إعادة تنظيم الحياة بدءاً من الأسرة فالمجتمع ومن ثم البيئة (رحال، 2006 ص 16).

التنمية البشرية: هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي، وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زماناً وعبر المواقع الجغرافية والبيئية المختلفة (رحال وآخرون، 2010 ص 12).

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس (بركانت و عوض، 2011 ص 9).

الشباب ودورهم في التنمية البشرية

أولاً) خصائص وسمات الشباب:

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر فيها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور. وتنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضوج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر. إن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة (وفا، 2011).

أما سمات وخصائص الشباب في هذه المرحلة، فهي عديدة وإن كانت هناك خاصيتان أساسيتان بشكل عام وهما:

1- إن الشباب اجتماعي بطبعه، وهذا يعني الميل الطبيعي للانتماء لمجموعة اجتماعية يعطيها وتعطيه.

2- إن الشباب طاقة للتغيير والتشكيل والمشاركة وبالتالي أحداث التنمية.

أما الخصائص والمميزات الأخرى للشباب فهي (وفا، 2011):

1- الشباب طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، الحساسية، الجرأة والاستقلالية وازدياد مشاعر القلق، والمثالية المنزهة عن المصالح والروابط.

2- للشباب فضول وحب استطلاع، فهو يبدو دائم السؤال والاستفسار في محاولة لإدراك ما يدور من حوله والإلمام بأكبر قدر من المعرفة المكتسبة مجتمعياً.

3- بروز معالم استقلالية الشخصية لدى الشاب، والنزوع نحو تأكيد الذات.

4- الشباب دائماً ناقد، ونقده يقوم على أساس أن الواقع يجب أن يتطابق مع تفكيره المثالي.

5- الشباب لا يقبل بالضغط والقهر مهما كانت الجهة التي ترأس هذا الضغط عليه سواء كانت سلطة أو أسرة، وهذا السلوك جزء من العنفوان الداخلي للشباب والاعتداد بالنفس وعدم الامتثال للسلطة كتوجهه تقدمي.

6- للشباب درجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة، المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية.

7- بدء مرحلة التفكير لدى الشباب في خيارات الحياة والمستقبل، الزواج، التعليم، الثروة.

8- اضطراب اتزان الشخصية له وارتفاع مستوى توترها، حيث تصبح معرضة لانفجارات انفعالية متتالية واختلال علاقاتها الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء وغيرهم.

9- القدرة على الاستجابة للمتغيرات والسرعة في استيعاب وتقبل الجديد المستحدث وتبنيه والدفاع عنه.

ثانياً: الشباب الفلسطيني والتنمية البشرية المجتمعية

إن فترة الشباب هي أعلى فترة في حياة الإنسان، وهم أعلى ثروة وقيمة في حياة المجتمع ولهم المكانة الكبرى في حياة الأمة. إن أهمية الشباب في الحاضر والمستقبل نابعة من القوة والحيوية والحماسة على الدوام ولما لها من أثر في حياة الإنسان (ابو ملوح، 2010 ص15).

وهذا المعنى، فإن إشراك الشباب في التنمية المجتمعية والبشرية يجب أن تستند في المقام الأول إلى التصور الوطني لمهمة هذه التنمية، أخذةً بعين الاعتبار الأوضاع غير المستقرة، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الخاص بالشعب الفلسطيني، وكذلك التركيز على مقومات الصمود، وأيضاً شمولية الإطار التنموي متضمناً مهمات البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوطني. مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات المختلفة للشعب الفلسطيني. من هنا، لا تتحقق التنمية إلا بوضع برامج متكاملة للتنمية بمفهومها الشامل، وهي بحاجة إلى تضافر جهود المنظمات والمؤسسات الأهلية إلى جانب جهود السلطة بهذا المجال، على أن يكون الهدف من تلك البرامج التوافق بين القدرة المحدودة للمجتمع وتوفير بيئة ملائمة من خلال الاستخدام الأمثل لقدرة المجتمع. وعليه، يمكن القول إن التنمية في فلسطين تعني أول ما تعنيه التنمية المستدامة والمتواصلة، بالإضافة إلى شموليتها وعدم تركيزها على جانب من جوانب التنمية دون الآخر (تقرير التنمية البشرية، 2000).

إن تمكين الشباب من استعمال قدراتهم وتطوير منهجية تفكيرهم، من خلال بناء تلك القدرات وامتلاك الخبرة والمنهجية، يمكن أن يشكل أحد أهم روافد التنمية الشبابية مختلف أشكالها، وليس أدل على ذلك من العمل التطوعي، حيث يلعب دوراً مهماً في التنمية، وهو بهذا المعنى يحظى بأهمية خاصة، وذلك لدوره في التنمية، إلى جانب ما يعنيه من قيم وروابط اجتماعية إيجابية. وتكمن أهميته ودوره ليس على صعيد الفرد فحسب، وإنما على مستوى المجتمع ككل، وما يعنيه من رفع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة، ومحافظة على القيم الإنسانية، وبالتالي فهو تجسيد لمبدأ التكافل الاجتماعي، واستثمار حقيقي لأوقات الفراغ (لبد، 2001).

ثالثاً) حاجات وتطلعات الشباب

إن أبسط مطالب الشاب أن يحيا حياةً كريمةً وأمنة، بحيث يجد سبل العيش الكريم، وأن يجد المناخ الآمن لإقامة حياة أسرة كخلية أساسية في بناء المجتمع من أجل تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية المرموقة. ويرى باحثون أن أهم حاجات الشباب هي (ابو ملوح، 2010 ص16):

- 1- الحاجة إلى التعليم والعمل وتحقيق الاستقلال المادي.
- 2- الحاجة إلى الشعور بالأمان وبناء أسرة.
- 3- الحاجة لإثبات الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية.
- 4- الحاجة لتنمية الشعور بالاحترام والتقدير المتبادل مع الآخرين.
- 5- الحاجة للتعبير الابتكاري والمنافسة.
- 6- الحاجة إلى الانتماء وخدمة الآخرين.
- 7- الحاجة إلى الحرية والنشاط والشعور بالأهمية.
- 8- الحاجة إلى ممارسة خبرات جديدة والشعور بالمخاطرة.

رابعاً) دور الشباب في التنمية

يمكن تلخيص دور الشاب في التنمية كما يلي (ابو ملوح، 2010 ص16، جوده، 2005):

- 1- المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المختلفة وإعداد الخطط اللازمة تبعاً لقدراته.

- 2- المشاركة الفعلية في بناء أمن المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة.
- 3- إسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية والبناء الاقتصادي.
- 4- المشاركة في البرامج التعليمية التربوية مثل محو الأمية، ودورات التثقيف والتوعية...الخ.
- 5- الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني.
- 6- توصيل ونقل خبرات وعلوم وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل لخدمة المجتمع.
- 7- المشاركة في حماية أمن وسيادة الوطن.

خامسا) المنظور الشبابي للتنمية

يقوم هذا المنظور على أساس مقاربات التنمية البشرية ومبادئها، من حيث أن التنمية هي حق فردي وجماعي، ومن أن الشباب ليسوا هدفاً للتنمية وإنما صناعاً لها ورسامون لسياساتها أيضاً، من حيث الاستدامة والإنصاف والمساواة والتمكين وحماية الحريات وضمان الحقوق وإتاحة الفرص. المنظور الشبابي للتنمية يتعامل مع الشباب ليس كقوة مستهدفة من مخرجات العملية التنموية فحسب، وإنما كمجموعة اجتماعية لها احتياجاتها وكرؤية تنموية تدفع نحو تضمين احتياجات الشباب وتطلعاتهم وحاجاتهم في كل مراحل العملية التنموية ونواحيها وبمشاركة الشباب أنفسهم (رحال وآخرون، 2010، سراج الدين ومحسن، 1997).

المنظور الشبابي لا يتعامل مع الشباب بوصفهم مشكلة، أو بوصفهم ضحايا، وإنما كأدوات فاعلة ومؤثرة يجب الاستثمار في بناء قدراتها والاعتماد عليها كشرط ضروري لإحداث أي تغيير اجتماعي منشود. ترسيخ القناعة بالمنظور الشبابي للتنمية والنضال من أجل تضمينه في مجمل الممارسات والعمليات التنموية في المجتمع والسياسة والاقتصاد والإدارة.

سادسا) آليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية

لا بد من وجود آليات لتحقيق المشاركة الفاعلة للشباب على الصعيد المجتمعي ويمكن إجمال هذه الآليات في التنمية بالتالي (رحال، 2006 ص26، سراج الدين ومحسن، 1997، سالم وآخرون، 2013)

- 1- وجود آليات الحوار والنقاش ومدى اطلاع الشباب على المعلومات وحريتهم في الوصول إلى تلك المعلومات.
- 2- إيجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، من خلال حقه في المشاركة في إدارة شؤون البلاد.
- 3- وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الشباب أن يمارس من خلالها حقوقه وحرياته وأن تسمح له أن يقدم ويعطي ويشارك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع.
- 4- العمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعوقات.
- 5- ضرورة وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وأماكن صنع القرار.
- 6- ضرورة إعطاء الأولوية إلى إقامة قنوات اتصال مع الشباب للتعبير عنهم على المستوى المحلي والعالمي.
- 7- يجب أن تتيح هذه السياسة للشباب الالتقاء بين الأجيال وذلك لتسهيل المشاركة والتعاون بين الجميع.
- 8- يجب أن تبرز هذه السياسات في كافة مراحل التعليم والمناهج، وبالتالي يجب النظر في البرامج التعليمية والمناهج على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العلمية.
- 9- يجب وضع خطة إعلامية واقعية لتوجيه الشباب نحو المشاريع المنتجة وكذلك تثقيف الشباب بالمبادئ واحترام حقوق الإنسان وتشجيع الشباب على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات.

10- إشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية وأن تعكس عملية التنمية احتياجات وحاجات الشباب وأولوياتهم.

11- أن تستهدف البرامج جميع قطاعات المجتمع من أطفال ونساء، شباب وكبار سن.

12- إشراك الشباب في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات (وضع الخطط وتنفيذها والإشراف والرقابة، التقييم) على أن يتضمن ذلك اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع.

13- تشجيع المبادرات التنموية الشبابية، من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية.

14- إيجاد الدعم الحكومي للمشروعات الشبابية التنموية.

في مقابل الآليات والأفكار أعلاه حول تطوير آليات المشاركة في مشروعات التنمية، فإن هناك معوقات للمشاركة ينطلق منها الفرد، سواء أكانت معوقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو إدارية، لذا من الواجب بل من الضروري تجاوزها باعتبارها عقبة حقيقية ليس أمام المشاركة بل أمام عملية التنمية برمتها.

سابعاً) التنمية البشرية للشباب في المجتمع الفلسطيني

إن التنمية البشرية للإنسان الفلسطيني طغت عليها القضايا السياسية التي تسعى لتحرير الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. إن تقارير المنظمات الدولية بمختلف أشكالها، كلها أجمعت على الأحوال المعيشية المتدنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الذي يعد من أبشع صور الاحتلال التي عرفت البشرية. إن هناك العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية والمنظمات الإنسانية التي تدين انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني وتندد بجرائم الاغتial، والطرء والحصار وهدم البيوت والمؤسسات الاقتصادية، والاعتقال، والعقاب الجماعي وحصار المدن الفلسطينية... ومع ذلك فقد مرت التنمية في فلسطين بعدة مراحل كما يراها عدد من الباحثين (لبد، 2001، ابو ملوح، 2010 ص19):

1- مرحلة ما بعد احتلال 1967 وما قبل الانتفاضة الأولى

التنمية البشرية المرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي في الاراضي الفلسطينية تأخذ منحى جديد بعد احتلالها في حزيران عام 1967 من قبل الجيش الإسرائيلي، وعزز هذا الاتجاه سياسة التهويد التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، والمركزة على رباعية (الاستيلاء - التهجير - الاحتلال - والتجهيل)، فضلاً عن ركيزة خامسة تمثلت بالسياسة الاقتصادية الإسرائيلية إزاء الاقتصاد الفلسطيني، والتي قامت على أساس التحكم بعناصر الإنتاج الفلسطيني، الأرض، والموارد الطبيعية من مياه وغيرها، العمل، رأس المال، الإدارة والتنظيم، وذلك بغية إجراء تغييرات نوعية في البنية التنموية الفلسطينية، بوصفها ركيزة البناء الاجتماعي وقاعدته الأساسية، وبالتالي تقويض أسس استقلاليتها، وتفكيكها.

2- مرحلة الانتفاضة الأولى ما قبل اتفاق أوسلو

شكلت التجربة الفلسطينية تحت الاحتلال تجربة فريدة، ففي بداية الثمانينات ظهر شعار « التنمية من أجل الصمود » حيث لعبت مبادرات الأحزاب السياسية والاتحادات والجمعيات والمعاهدات الذاتية دوراً أساسياً في بناء المؤسسات الوطنية. وذلك من أجل الصمود، والتنمية المقاومة، والاقتصاد المنزلي، والعمل التطوعي والتنمية المحلية. وكانت هناك المبادرات التنموية الخارجية عبر نشاطاتها المتعددة والتي اعتمدت في تحويلها على مصادر حكومية أو غير حكومية وكانت مدفوعة للعمل في فلسطين بدوافع إنسانية، عقائدية....

3- مرحلة ما بعد اتفاقية أوسلو

بإشراف البروفيسور يوسف الصايغ ومجموعة من الأكاديميين والمؤسسات الفلسطينية (1993) تم وضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني وتصحيح التشوهات التي سببها الاحتلال. وخلق فرص عمل وتطوير البنية التحتية وتشجيع قطاع التصدير والإسكان، وتنمية الموارد البشرية وتحسين الأوضاع الاجتماعية، إلا أن تطبيق هذا البرنامج اصطدم بعقبة التمويل، وبعد ذلك كانت هناك خطط تنموية أخرى ركزت على التنمية الاقتصادية والريفية، تطوير المؤسسات المختلفة، تنمية الموارد البشرية، تحسين الأوضاع الاجتماعية وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن اصطدمت تلك الخطط بالممارسات اليومية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة التي انعكست آثارها السلبية بشكل مباشر على المجتمع الفلسطيني من كافة النواحي.

4- مرحلة انتفاضة الأقصى

تعجز الأرقام عن تحديد ما ألحق ببنية المجتمع الفلسطيني المؤسساتية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية من دمار نتيجة السياسة المنهجية التي يمارسها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، لقد دمر ما تحقق من تنمية بشرية خلال السنوات السبع الماضية، ومما لا شك فيه أن آثار هذا الدمار ستؤثر على خطط التنمية البشرية المستقبلية. إن تدني مستوى المعيشة نتيجة الحصار وتقطيع أواصر الوطن إلى "كانتونات" وانخفاض الدخل لأدنى مستوى والتراجع الملموس في الخدمات وخاصة الصحية منها، والقهر النفسي والإذلال الذي يتعرض له المواطن الفلسطيني ستؤثر سلباً على خطط التنمية البشرية التي نطمح لها. إن تحقيق تنمية بشرية حقيقية في فلسطين يتطلب العمل بشكل حاسم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على إمكانيات الشعب الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية التي تتمتع بكامل السيادة.

5- مرحلة ما بعد انتفاضة الأقصى وحتى الان

أثبت المجتمع الفلسطيني المتمثل بعموده الاساسي الشباب وبالرغم من وجود الاحتلال، قدرته على معالجة قضاياها التنموية المتمثلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتعامل مع تحدياتها في إطار الحفاظ على تعبيرات الوطنية الفلسطينية، وعبر اقتراح المقاربات التنموية الخلاقة والملائمة للوضع الفلسطيني. ومثال ذلك، مفهوم التنمية الانعناقية من نير الاحتلال كمقاربة تجمع بين مقتضيات النهوض التنموي، وبين الحرية كشرط للتنمية. من الصعب التكهن في ضوء المتغيرات الحالية التي تحدث في فلسطين من التضييق الاقتصادي والامني بمدى قدرة المجتمع الفلسطيني على الاستمرار في الاضطلاع بالمهمتين في آن واحد. من هنا، يدور النقاش حول ضرورة التركيز على الجانب التحرري وحشد كل الطاقات والموارد في سبيل هذه الغاية والاكتفاء بإدارة اقتصاد نقشي وإدارة مجتمع مقاوم حتى يصل المجتمع الى تمية مستدامة.

ثامنا) تجربة جامعة الخليل مع اشراك الشباب في التنمية

تقوم فلسفة التعليم العالي فلسطين بشكل عام على تنمية المعارف والمهارات لدى الطلبة، وتشجيع روح البحث العلمي وأساليبه المتعارف عليها، وذلك بهدف رفد المجتمع بالكوادر والكفاءات المتخصصة القادرة على المشاركة الفاعلة والحقيقية في بناء مجتمع مؤسساتي متطور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتكنولوجية التي باتت تشكل سمة هذا العصر وشغله الشاغل. وتعتبر الجامعات على وجه التحديد مراكز إشعاع علمي وتنوير ثقافي تهتم بإعداد الكوادر ومتابعهم للحصول العلمي واستثمار الفرص لتنمية المجتمع بصورة

عامة، حيث تبرز هنا أهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي والذي لا يتحقق إلا بفضل تنمية العنصر لبشري الذي هو الأساس في أي عمليات تنموية.

ان وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر والعلم والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، وأن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع وبالتالي أحداث التنمية، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان. فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية وثقافية وتربوية وبذلك توصف الجامعات بأنها مراكز إشعاع حضاري وعلمي للإنسانية جمعاء، علاوة على أن الجامعة لا يمكن أن تعيش في برج عاجي ومنعزلة عن المجتمع.

من هنا، حظيت قضية التنمية البشرية والاجتماعية باهتمام العلماء والمفكرين والباحثين على صعيد مجتمعات وجامعات العالم المعاصر، وما يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوما بعد يوم، من أجل وضع استراتيجية قومية للتنمية البشرية تمكن المجتمعات من اجتياز مرحلة التخلف والركود والانطلاق لهذه التنمية إلى مرحلة النمو والازدهار بالإنسان باعتباره المحور الرئيس في التنمية، كما اندفعت الجامعات، واتخذت أساليب وطرق متباينة وشرعت في تجارب ومحاولات مختلفة على أمل الوصول للأهداف المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للإنسان بهدف تغيير وتحسين نوعية حياته.

ومن هنا قامت إدارة جامعة الخليل بإيلاء الطالب والخريج والموظف الاهتمام المطلق ليكون عمادا للتنمية بمختلف أشكالها وذلك عن طريق:

- 1- التطوير المهني والتدريب للأفراد (عاملين وطلاب) في المجالات المختلفة.
- 2- تدريب الكوادر الفنية والطلاب والعاملين في مجالات البحث المختلفة.
- 3- تشجيع انخراط الطلبة والعاملين في العمل التطوعي المجتمعي واستحداث نظام خدمة المجتمع ليكون شرطا من شروط التخرج.
- 4- متابعة الخريجين من طلبة الجامعة عن طريق الدورات المختلفة ومساعدتهم للحصول على عمل وذلك من خلال وحدة الخريجين والتي بدورها تقوم بربط الخريج مع مؤسسات المجتمع المختلفة.
- 5- تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة وذلك بتبني نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى التنوع في استخدام أنظمة التعليم واساليبه.
- 6- تحفيز البحث العلمي لدى الطلبة عن طريق تخصيص ثلث علامة المساق لهدف البحث العلمي والريادي بالإضافة إلى تشجيع النشر العلمي للعاملين في الميادين المختلفة.
- 7- إنشاء مراكز بحوث متخصصة ودعم فرص الإبداع العلمي وتنمية التميز والريادة في كافة المجالات.
- 8- توفير المنح العلمية والمكافآت التشجيعية للطلبة والمدرسين.
- 9- رفد المجتمع بالكوادر الشبابية المتخصصة والمؤهلة في مجالات وتخصصات عديدة.
- 10- الاهتمام بالموهوبين علميا وفنيا رياضيا من خلال تشجيعهم ورعايتهم وتدريبهم.
- 11- تلبية سوق العمل بالمتطلبات المعرفية والمهارات المتجددة عن طريق تقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات.
- 12- التعاون مع المؤسسات الأهلية والمحلية والمجتمعية الخاصة والعامة والعمل على تطويرها.
- 13- المحافظة على مرتكزات المجتمع وثوابته من خلال الاحتفاظ بهويته وبالتالي المحافظة على الثقافة القومية والوطنية وتطويرها وذلك من خلال عقد ورش العمل والندوات واللقاءات المجتمعية الهادفة.

- 14- توسيع قنوات الاتصال مع المؤسسات الاجتماعية وكذلك قيادة حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع وبالتالي إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع المختلفة.
- 15- مساعدة الطالب الفقير في إكمال تعليمه عن طريق المنح والمساعدات والقروض.

تاسعا) التحديات والمعوقات التي تواجه دور الشباب الفلسطيني في التنمية

هناك العديد من التحديات التي واجهت وتواجه الشباب الفلسطيني بانخراطه في التنمية نذكر منها (محيسن، 2010، ص80، وفا، 2011):

1- اقتصادية: نتيجة غياب الأساس الاقتصادي الإنتاجي لدولة مستقلة، تتفاقم مشاكل البطالة والفقر، والشباب هم أبرز ضحاياها. وطبقاً لسيناريوهات البنك الدولي ومؤسسات الرصد الإنساني فإنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني في غضون أعوام قليلة قادمة انهياراً كاملاً بسبب الحصار المالي والاقتصادي الخارجي وبسبب استمرار سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي بما في ذلك الامتناع عن إعادة المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية وكذلك بسبب ضعف النظام الفلسطيني والانقسام الفصائي وتفاقم الأوضاع الأمنية الداخلية.

كما أن للبطالة آثارها السلبية على الشباب والتي تمس بهم على المستويات النفسية والاجتماعية والسياسية والأمنية؛ فهي ترتبط بانقطاع الدخل والعجز عن تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية. فمن ناحية الجانب النفسي؛ تؤدي البطالة عند الشباب إلى عدم التوافق النفسي والاجتماعي؛ ما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية بسبب الضائقة المالية التي تنتج عن البطالة. كما أن البطالة تفاقم مشكلة هجرة الشباب وتقطع ولأهم للوطن وانتماءهم له؛ ما يعد خسارة فادحة للوطن؛ فالشباب هم المورد الاقتصادي الأول وعماد التنمية، وبالتالي فإن أي تقدم اقتصادي يعتمد على هذا القطاع. والبطالة تضعف قيمة الشباب كمورد اقتصادي وتعمل على نزع طاقاتهم وإفشال عمليات التنمية الاقتصادية.

2- سياسية: ناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي وعنجهيته وممارساته النافية للتنمية، والمعوقة لأي ازدهار مستقبلي حقيقي، والمستهدفة فئة الشباب بالقتل والاعتقال والحرمان من الحركة والتنقل والملاحقة الأمنية وغير ذلك من ممارسات. ولا شك أن الاحتلال يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه قطاع الشباب الفلسطيني، فالاحتلال يعني الجريمة ومصادرة الحقوق والحريات والعذاب والمعاناة التي لا تستثنى أحداً من أبناء الشعب وقطاعاته. وقد تفنن الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة هذه السياسات فقتل وأسر وجرح ونكل بالغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني وفي مقدمتهم قطاع الشباب، ما أدى إلى انعدام الأمن، ونشوء العديد من المشكلات التي مست كافة النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

من ناحية أخرى، يفضي انقسام المجتمع الفلسطيني على نفسه إلى مزيد من التعقيدات والتحديات على فئة الشباب، فهم وقود الاقتتال وضحاياه، وهم مادة الاستقطاب وأدواته. كما إن عجز السلطة والتنظيمات الفلسطينية المختلفة عن القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية وتلبية تطلعات الشباب كل ذلك يدفع الشاب إلى فقدان الأمل في المستقبل ليقوده إلى المجهول والضيق. ان مثل هذه المشكلات تعيق عمليات انخراط الشباب في الجوانب التنموية بمختلف أشكالها.

3- ثقافية: الثقافة التقليدية السائدة في مجتمعنا تعتبر غير داعمة لتطور الشباب وتنميتهم وإشراكهم في تحديد خياراتهم المستقبلية. المركب الأهم في هذه الثقافة هو الدين، حيث تجري عملية استغلال للدين وترويج قراءة تقليدية للنصوص، تهدف إلى تسويق وتبرير المواقف الاجتماعية التقليدية تجاه الشباب أو فئات اجتماعية أخرى. كذلك فإن ذكورية الثقافة وأبويتها تعمق الفجوة بين الأجيال وفجوة النوع الاجتماعي، كما تبرر نزعة التسلط الأبوي

واحتكار الحقيقة والقرار. الانفتاح الثقافي بدوره عبر وسائل وتقنيات الاتصال والحوسبة وشبكات التواصل الاجتماعي يطرح تحديات جديدة تتعلق بالأنماط السلوكية والقيمية التي لا تنسجم مع منظومة القيم الاجتماعية الفلسطينية وبالتالي تكون هناك عاقبة للتنمية.

4- تعليمية وتربوية: وتتضمن مشاكل تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتها وضعف مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواكبتها لاحتياجات سوق العمل. إلى ذلك، فثمة مشاكل خاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباستمرار أساليب التعليم التقليدي وتفشي ظاهرة العنف في المدارس والجامعات وهذا يعيق دور الشباب في التنمية بمختلف أشكالها.

5- أسرية واجتماعية: من ذلك التفكك الأسري ومعاناة الفقر والبطالة وبالتالي ضعف العلاقات الأسرية، تزايد العنف واستمرار التمييز على أساس الجنس والعمر، أيضاً مشكلة التسرب المدرسي لأسباب تتعلق بالأسرة. إلى ذلك، فتهتمش رأي الشباب وضعف تشجيع مبادراتهم ورعاية طموحاتهم وتقدير ميولهم وتطلعاتهم وعدم مراعاة التطورات التي تطرأ عليهم أثناء نموهم، من بين القضايا التي لازالت تشكل عائقاً كبيراً أمام الشباب لإحداث التنمية المجتمعية.

6- مؤسسية وقيادية: وأبرزها إقصاء الشباب عن مواقع صنع القرارات في مختلف المؤسسات ومستوياتها القيادية. وهناك ثمة ثغرات في التشريعات الناظمة لحقوق الشباب وواجباتهم. ان انعدام المؤسسات الوسيطة القادرة حقاً على تمثيل الشباب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ومحاولة المؤسسات والتنظيمات القائمة احتواء الشباب والالتفاف على مصالحهم وقضاياهم الحقيقية واستغلال قدراتهم ومواهبهم دون أن تنهض حقاً بقدراتهم وتفتح أمامهم فرص الاندماج والتطور والمشاركة الحقة. ان ذلك كله يؤدي الى عاقبة التنمية البشرية لهؤلاء الشباب.

أما إذا ما تم تطبيق ما ورد أعلاه على الحالة الفلسطينية لجهة التنمية المستدامة، فإن هناك مجموعة من المعوقات والعقبات والتي تؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية المتواصلة، ومن ضمنها:

- 1- أن الشعب الفلسطيني ما زال مشتتاً بين الداخل تحت احتلال غاشم لا يرحم والخارج تحت سيطرة أنظمة لا تعطيه الحرية الكاملة ليقوم بالتنمية عن طريق إخضاعه لأيدولوجياتها.
- 2- عدم السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على الأرض، يعني ذلك انه لا سيادة على الموارد الطبيعية. وبالتالي فإن عدم ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير يعني محدودية التنمية.
- 3- عدم ممارسة المجتمع لحقوقه المختلفة ، وعدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني ونوع علاقاتها مع السلطة الوطنية، وعدم استقلالية الاقتصاد كلها محدّدات تعيق التنمية المستدامة ، ومع ذلك يجب أن يعطى الشباب الفلسطيني الحق في المشاركة بصنع القرار والمشاركة في عمليات البناء ورسم الخطط التنموية، مما يعزز الحق في التنمية في الأراضي الفلسطينية كحق من حقوق الإنسان.

التوصيات

بناء على كل مما سبق، وليكون الشباب عماد التنمية بمختلف أشكالها، فإنني أوصي بما يلي:

- 1- وضع خطة وطنية شاملة للشباب، تعتمد على مبدأ المشاركة في تحديد الاحتياجات والتخطيط ومن ثم التنفيذ والاشراك في عملية صنع القرار.
- 2- تنمية روح الإبداع والبحث العلمي عند الشباب وترسيخ ذلك في نفوسهم، وهذا يتطلب إعادة النظر في المنهاج الفلسطيني المدرس في المدارس والجامعات.
- 3- الاهتمام بدور المرأة الشابة في المجتمع وإنشاء مركز دراسات شبابية وخاصة النسوية منها. وكذلك دعم وإسناد المراكز والنوادي الشبابية القائمة.

- 4- إنشاء أقسام في الجامعات الفلسطينية متخصصة في موضوع التنمية الشبابية بمختلف أشكالها وبالتالي تمكين وتقوية الشباب الفلسطيني في المجال التعليمي والتربوي.
- 5- زيادة الوعي المجتمعي من أجل حماية الشباب الفلسطيني من المشكلات الاجتماعية والأمراض التي بدأت تنتشر كالمخدرات، والعنف، وغيرها من المشاكل التي تهدد كيانهم.
- 6- العمل على تقديم العون الاقتصادي للشباب من خلال إيجاد فرص عمل لهم، والحد من مشكلة البطالة والعمل على استيعاب الخريجين في المؤسسات الأهلية والحكومية واعتبار الشباب جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، بالإضافة إلى توفير المنح الدراسية لهم.
- 7- تكريس العمل المجتمعي التطوعي بهدف الاستفادة من الطاقات الشابة بما يخدم المصلحة العامة وتنمية المجتمع.
- 8- الاستمرار بعقد الدورات والمحاضرات وورش العمل والحلقات النقاشية والحوارية للشباب في الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية. وكذلك وضع خطة إعلامية واقعية لتوجيه الشباب نحو المشاريع المنتجة وبالتالي تثقيف الشباب بالمبادئ واحترام حقوق الإنسان وتشجيعهم على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات
- 9- تفعيل دور الشباب في الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، ليأخذوا دورهم الحقيقي في عملية صنع القرار بما يتناسب وحجمهم العددي.
- 10- التبادل الثقافي بين الشباب الفلسطينيين ونظرائهم عربياً وإقليمياً ودولياً، وخلق حالة من الاتصال والتواصل بينهم، من أجل اكتساب الخبرة والاطلاع على التجربة، والاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف.

الخاتمة

يشكل دور الشباب الفلسطيني في التنمية بمختلف أشكالها أهم الوسائل المستخدمة لتعزيز دور الشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساهمة في النهوض بمكانة المجتمع في شتى جوانب الحياة، وتزداد أهمية إشراك الشباب في عمليات التنمية يوماً بعد يوم نظراً لتعدد ظروف الحياة وازدياد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية لها. ولقد أكدت الدراسات في العديد من المجتمعات أن التنمية الشاملة ليست مسؤولية الحكومات وحدها، بل أنها ديمقراطية في أساسها، تعتمد على التفاعل المنظم بين قطاعات ثلاثة: أولها الدولة ومؤسساتها، وثانيها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح، أما القطاع الثالث فيتمثل في مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح المتمثلة بالشباب والتي تنشط في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية وغيرها. وأبرز هذه المنظمات وأنشطتها هي الجمعيات والمؤسسات الأهلية. في فلسطين، وبالرغم من وفرة الشباب من الجنسين للانخراط في التنمية بمختلف أشكالها، إلا أن الشواهد جميعاً تؤكد ببطء في إحداث التنمية في فلسطين، وذلك جراء أسباب كثيرة وعوامل متداخلة. وعلى ضوء ذلك، قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يأمل أن تساهم في تشجيع انخراط الشباب الفلسطيني في إحداث التنمية، ورغد المؤسسات الأهلية بالطاقات الشابة التي يزخر بها مجتمعنا.

المراجع

- ابو ملوح، محمد (2010)، قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح ، التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها. منشورات مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية- شمس، ص15-19.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي للعام 2013، كانون أول/ديسمبر، 2013
- بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار) ، تقرير حول: الشباب والتنمية "مستقبل نجاح التنمية في فلسطين يعتمد على الاستثمار في طاقات وإبداعات الشباب الفلسطيني: لا مستقبل للتنمية والإصلاح في حال استمر تهديم دور مشاركة الشباب الفلسطيني في صنع القرار" ، 2008.
- بركات، زياد و عوض، احمد (2011)، واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، ص9.
- جودة، محمد بسام (2005)، واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني ودورهم في عملية البناء، دنيا الوطن، تاريخ النشر <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/03/16/18702.html>. 2005/3/16
- محيسن ، تيسير (2010)، قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح ،نحو حركة خطة وطنية للعمل مع الشباب لتعزيز الثقافة المدنية. منشورات مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية- شمس، ص80.
- محيسن، تيسير(2012)، ورقة عمل حول مؤتمر بعنوان: "نحو خطة وطنية للشباب في فلسطين " مؤتمر: نحو حركة خطة وطنية للعمل مع الشباب لتعزيز الثقافة المدنية "استراتيجيات التنمية الشبابية في فلسطين"
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا (2011)، دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي شؤون اجتماعية ، الشباب www.wafainfo.ps
- لبد، عماد (2001) التنمية الاقتصادية في فلسطين - رؤية العدد 11 الهيئة العامة للاستعلامات- غزة-فلسطين.
- سالم، وليد وآخرون (2013) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشباب في فلسطين، واقع، آفاق وسياسات مقترحة.
- سراج الدين، إسماعيل ومحسن يوسف (1997)، الفقر والأزمة الاقتصادية، القاهرة:مركز ابن خلدون ودار الأمين، ص150.
- عمار، حامد (1999)، دراسات في التربية والثقافة وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل- عربية للطباعة والنشر -القاهرة.
- رجال، عمر (2006)، الشباب والعمل التطوعي في فلسطين. بحث مقدم إلى مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية حزيران 2006 ص16.
- رجال، عمر وآخرون (2010)، قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح، منشورات مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية- شمس.
- تقرير التنمية البشرية -فلسطين- 1998 / 1999 إبريل، (2000) برنامج دراسات التنمية -جامعة بيرزيت- فلسطين.

شباب <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

**المرأة المغاربية محور المسألة السكانية والتنمية
دراسة لواقعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين**

د. عماد الميغري

كلية الأدب والعلوم الإنسانية – جامعة صفاقس

تونس

البريد الإلكتروني :

mighriimed@yahoo.fr

المقدمة :

تؤكد مجمل مواقف القادة المغاربة على دور المرأة في السياسات السكانية، وقد وقع التركيز على المرأة في الخطة التنموية منذ الاستقلال، فدخلت المرأة المغربية مجالات لم تكن لتدخلها مثل التعليم، والعمل المأجور ومجمل القطاعات الاقتصادية.

وكان الهدف من ذلك هو إحداث تغيير جذري داخل المجتمع المغربي التقليدي أملاً في أن يؤدي ذلك إلى التأثير في السلوك الإيجابي للعائلة المغربية وعلى الخصوبة وأملاً في الحصول على تحول ديمغرافي تكون له انعكاسات على الأداء الاقتصادي ككل.

إن الأمر لا يبدو هيناً فهو تحد راهنت عليه النخب السياسية الحاكمة في كامل المنطقة المغربية، وخاصة البلدان التي تمثل محور المنطقة. تونس الجزائر، والمغرب وبرز هذا خاصة في كون المجتمع العربي عامة والمغربي خاصة، مجتمع أبوي، يحصر دور المرأة في مجال البيت وإنجاب الأطفال ورعايتهم.

فلم يكن من الهين إحداث في هذا المجتمع أمراً ليس من طبيعته وبنيته الثقافية، فوقع أولاً التركيز على المرأة، وعبر مراحل تاريخه، تعبر عن مراحل فكرية، عرفتها المنطقة في معالجة مسألة التنمية. هذه المراحل، يقابلها ثلاثة مصطلحات مفاتيح: (تحرير المرأة، تشريك المرأة، وادماج المرأة)

والمصطلح الأول تحرير المرأة ويقابله المرحلة الأولى حين ارتفعت أصوات الطهطاوي، وقاسم أمين وغيرهم في المشرق والظاهر الحداد في المغرب، وكانت هذه النداءات تدعو إلى تخليص المرأة من القيود والحواجز ودفعها "للانعتاق". وقد استمرت هذه المرحلة حتى العشرية الأولى من استقلال المنطقة المغربية رافقتها إجراءات عملية، مثل تعليم المرأة إلى جانب تشريعات قانونية مساندة تهم الأحوال الشخصية.

ثم جاءت المرحلة الثانية، التي كانت تدعو إلى مشاركة المرأة في مجالات محددة من النشاط الاقتصادي، كان الهدف منها تبعاً للمرحلة قبول المرأة من قبل المجتمع في مجالات جديدة وبعبدة عن مجالها الطبيعي الذي يؤمن به المجتمع الأبوي وهو البيت، وكأن النخب السياسية أرادت بذلك عدم صدم المجتمع، وتميرير المسألة بانسياب وهدوء. ودون إثارة ضجة من حوله حتى تأتي الفرصة المواتية لذلك، بعد أن تكون المدرسة قد فعلت فعلها، في تغيير الأنماط السلوكية والقيم والعادات، وطبقاً لمراحل مدروسة أيضاً، بدأت بمرحلة تدعو إلى ضرورة تعليم المرأة، مع حفظ عفافها وكرامتها، احتراماً لتقاليد المجتمع، الذي يفصل بين مجال النساء -الحريم -ومجال الرجال. فوضعت لذلك مدارس خاصة بالبنات ومدارس خاصة بالبنين، في مرحلة أولى. ثم لما قبل المجتمع بتعلم البنات، انتقل إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة دمج مجال الحريم، في مجال الرجال في فضاء واحد، والمدارس والمعاهد المختلطة، وقد ساعد على قبول هذه المرحلة المتقدمة الدور الذي كانت تؤديه المدرسة باعتبارها معرجاً للرفق الاجتماعي والصعود الطبقي، إلى جانب دورها التثقيفي بمفهوم "إزالة شوائب الماضي"، من العادات والتقاليد، فبرز مجتمع جديد هو جيل الاستقلال، وما رافقة من طموحات.

ثم جاءت المرحلة الثالثة، التي أكدت على مصطلح جديد وهو مصطلح الإدماج، أي ادماج المرأة في عملية التنمية، باعتبارها عنصراً فاعلاً، فهي نصف المجتمع المشلول، والذي يجب أن يصبح فاعلاً ومحركاً لعملية التنمية: " فالمجتمع يحتاج لكل قوته لتحقيق التنمية" وقد اشتمل هذا المصطلح على مفاهيم عديدة مثل المساواة والحرية وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. وبذلك تكون الحلقة قد اكتملت في هذه المرحلة الأخيرة، فمن المناداة بتحرير المرأة، فالسعي إلى تشريكها، وانتهاءً بإدماجها، مصطلحات ثلاث ارتبطت بمراحل ثلاث كان الهدف منها إحداث تغيير جذري للمجتمع الأبوي المغربي.

لقد وقع النظر إلى قضية المرأة في المنطقة المغاربية من زاوية تحديات التخلف والتنمية التي كانت تشغل بال الساسة. هذا الاهتمام الإقليمي سبقه اهتمام دولي، بأهمية ودور المرأة في العملية التنموية، فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1975م السنة العالمية للمرأة، وأقرت العشرية 1975م - 1985م عقد المرأة في التنمية، وأصدرت الأمم المتحدة سنة 1975م عقد المرأة في التنمية، وأصدرت الأمم المتحدة من أجل ذلك اقترت خطة العمل العالمية للمرأة التي أقرها مؤتمر مكسيكو كما أصدرت اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة في ضوء الخطة العالمية خططا إقليمية لإدماج المرأة في التنمية.

1. التطور التاريخي للأسرة المغاربية:

سوف انطلق في رسم المعالم الأولية للعائلة المغاربية، عبر تطورها التاريخي، من إجماع علماء الاجتماع شبه الكلي على أن التحولات التي عرفت المجتمعات، من الطور الزراعي إلى المجتمع الصناعي. قد كان لها تأثير مباشر على شكل وحجم وتنظيم الأسرة، وانتقالها من الأسرة الأبوية الممتدة في المجتمع الزراعي إلى الأسرة النووية في المجتمع الصناعي. فما هي العائلة الممتدة؟

هناك خاصيتين تميزان العائلة الممتدة أو الأبوية، فهي عائلة يعيش فيها تحت سقف واحد إلى جانب الزوج والزوجة والأبناء، عددا من الأقرباء، متشابهي القرابة الدموية والنسب، يرتبطون فيما بينهم بعلاقات تعاون والتزام متبادل بالمصالح المشتركة، وتمثل هذه العائلة شبكة متكاملة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية فهي وحدة الإنتاج والتعلم، والتشغيل، وحدة توفر الأمن والاستقرار لأفرادها.

أما الخاصية الثانية التي تميز هذه العائلة هي كونها أسرة سلطوية يمارس فيها الأبناء الكبار والأباء سلطة كبيرة على النساء والصغار. تكون فيها العلاقة بين الجنسين والأجيال علاقة سيطرة وخضوع أما العائلة النووية أو الزوجية. فهي تتكون من الزوج والأبناء، وهذا النوع من الأسر هو الذي يميز المجتمع الصناعي، حيث أنه في هذا المجتمع تنتقل العديد من الوظائف التي كانت في الأسرة الممتدة إلى الدولة مثل وظيفة التعليم، والإنتاج، والتشغيل، وتعوض فيها القوانين المدنية، الأعراف والتقاليد الأسرية في المجتمع الزراعي. كما أن العلاقة بين الجنسين والأبناء، أصبحت علاقات تبادل وتفاهم.

ومن الملاحظ أن المجتمع المغاربي عامة بدأ يفقد طابع الأسرة الأبوية الممتدة التي كانت سائدة لقرون عدة لتحل محلها العائلة الزوجية.

2. خصائص العائلة المغاربية قبل الحقبة الاستعمارية:

لقد كان المجتمع المغاربي كبقية المجتمع العربي عموماً يتصف بكونه تغلب عليه طابع البداوة والنشاط الزراعي والرعوي. وكان سكان الريف يمثلون ما بين 80 و95% من السكان وداخل المجتمع الريفي هناك تجمعين، الأول يشتغل في الزراعة وهم سكان القرى الريفية، أما مربو الماشية فهم قوم رحل، يعيشون حالة من الحرية الاستقلالية عن الدولة المركزية.

أما سكان المدن فهم ينشطون في الميدان التجاري بين المدن الكبرى والبعيدة. لقد بقيت الأسرة المغاربية ولعدة قرون على حالها، منذ وصفها ابن خلدون، وحافظت على جميع خصائصها، ووظائفها، ولم يتغير شكلها على الإطلاق، وذلك نظراً لاستمرار نمط الإنتاج الزراعي الذي يميز على المستوى الديمغرافي بارتفاع في نسب الوفيات يقبله ارتفاع في نسب الولادات، وسيادة نظرية التعويض لدى الأباء للطفل المفقود، إلى جانب الخصائص العامة للأسرة الأبوية الممتدة، كل ذلك كان يمنع من حدوث أي تغيير على شكل وبنية العائلة في المجتمع المغاربي حتى نهاية القرن التاسع عشر.

وتشير بعض الدراسات إلى نقطة هامة في بنية العائلة الأبوية التقليدية، وهي كون الأبناء يتزوجون في هذه العائلة في سن صغير بغاية الإنجاب، وهذه الخاصية تحيلنا إلى ملاحظة الوضع الديمغرافي الذي كان يميز العائلات التقليدية، ففي المجتمع التقليدي كان يسود نظام ديمغرافي تقليدي يتميز بالتوازن الطبيعي بين الولادات المرتفعة، الناتجة عن الوفيات المرتفعة، بحكم سيادة عقلية التعويض عن الطفل المفقود فغاية الزواج في العائلة التقليدية هو الانجاب، وإنجاب الذكور بالخصوص.

والعائلة التقليدية هي أيضاً بهذا المعنى ضمانة لأفرادها، فهي ملجأ للبنات من عادات الزمان، فهي توفر الاستقرار الاجتماعي والراحة النفسية المادية، ويتم في كنفها تقسيم الأدوار بحاسب الجنس والسن والمكانة، فالأب هو الذي يدير ممتلكات العائلة ويشرف عليها. وعند وفاته يتولى الأخ الأكبر زمام الأمور، فيدرما كان يشرف عليه أباه بكل مسؤولية وعدل بين اخوته، فالسلطة رجالية وتربى البنات على الأعمال التي تهيئها لدورها التقليدي المحدد، فالعائلة هي التي تلعب الدور الأول في ترسيخ تقسيم الأدوار بين الصبيان والفتيات، فتعطي للبنات الألعاب الموحية بدورها كالدمية، كي تتمرس على دور الأم، وفي حين أن هذه اللعب تمنع عن الصبي بقولهم انك صبي، أما الألعاب الخشنة والعنيفة فهي عادة لعبة الصبيان، وهكذا يتربى في كنف هذه العائلة كل من الصبي والفتاة على الأدوار التي من المفروض أن يلعبوها عندما يكبروا.

وإن مسألة تعدد الزوجات، داخل العائلة المغربية التقليدية أو الأبوية حيث كان رب العائلة في حالات، محددة يجمع بين أكثر من زوجة واحدة في بيته وهي ظاهرة وأن كانت موجودة في المجتمع التقليدي المغربي على المستوى التشريعي إلا أن ممارستها من قبل أفراد المجتمع تبقى محدودة لأنها كانت مرتبطة بمدى القدرة المادية، لذلك فإن تعدد الزوجات في المجتمع المغربي لم تكن لتتجاوز الـ 4 و-5 % في أقصى الحالات.

إن الوضع الديمغرافي التقليدي السالف الذكر كان يهيمن على المجتمع التقليدي المغربي، والذي كان لا يسمح في بعض الفترات بتجديد الأجيال خاصة في ظروف ظهور الأوبئة، والمجاعات في مواسم القحط، هذه الأوضاع، لم تجعل من ممارسة تعدد الزوجات ممارسة شائعة بين السكان بل بقيت ممارسة فئوية مرتبطة بطبقة من الأعيان ورؤساء القبائل، الذين كانوا يجعلون من هذه الممارسة فرصة لعقد التحالفات.

ولهذا الاعتبار لا يمكن الجزم بأن تعدد الزوجات في المجتمع المغربي أسهم في الانفجار الديمغرافي الذي عرفته المنطقة المغربية.

ودليل ذلك البلد المغربي الوحيد الذي ألغى قانونا تعدد الزوجات منذ صدور مجلة الأحوال الشخصية سنة 1958م. وهي تونس، تسجل نسب نمو طبيعي للسكان متقارب مع النسب التي تسجلها البلدان المغربية الأخرى التي لا يزال ممارسة تعدد الزوجات فيها شائعاً.

وبين الجدول (1) زيف ادعاء أن تعدد الزوجات أسهم في بروز ظاهرة الانفجار الديمغرافي كما يعبر عنه

جدول عدد 1: النمو الطبيعي للسكان والسنوات اللازمة للتضاعف:

البلد	النمو الديمغرافي للسكان	السنوات اللازمة للتضاعف
الجزائر	2,7%	26 سنة
ليبيا	3,4%	21 سنة
المغرب	2,5%	28 سنة
موريتانيا	2,7%	26 سنة
تونس	2,0%	34 سنة

تقرير الأمم المتحدة للسكان لعام 1993

الديموغرافيون وهو جدول بين العلاقة بين النمو الطبيعي للسكان أي صافي الزيادات الطبيعية التي تستنتج من المعادلة الرياضية وعدد الولادات (-) عدد الوفيات = نسبة أو صافي الزيادة الطبيعية - والسنوات الأزمة لتضاعف عدد السكان وذلك خلال الفترة الممتدة من 1985 م - 1990 م. وهذا يحيلنا إلى إلغاء فرضية مساهمة ظاهرة تعدد الزوجات في الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه المنطقة المغربية عموماً. وإذا ما أضفنا الصفة غير المعلنة لسياسة تحديد النسل في المغرب، وما يقابله في تونس من تحسيس النخب السياسية وانخراطها في هذا الموضوع يتبين لنا، أنه ليس من الحكمة تحميل الأمور ما لا تحتتمل وذلك بدراسة السلوك الإنجابي للعائلة المغربية والعوامل المؤثرة فيه، من اقتصاد واجتماع وثقافة، وغيرها من العوامل المتداخلة والتي توجي بشمولية الظاهرة الاجتماعية وأن التفسيرات الأحادية الجانب لا يمكن أن تعطينا صورة واضحة وحقيقية عن الظاهرة.

أما فيما يخص السن القانونية للزواج فقد كانت منخفضة عموماً، فالشريعة الإسلامية التي يدين بها المجتمع المغربي بنسب تفوق الـ 90% في مجمل المنطقة، فلم تتعرض نصوصها إلى تحديد تفصيلي لهذه السن، وإنما حددها بإطلاق، وهي بلوغ سن الرشد فليس هناك سن دنيا قانونيا في هذا الباب، ولكن عموماً كانت سن الزواج سواء للبنات أو الولد منخفضة ومتدنية جداً.

وذلك راجعاً بالأساس إلى نمط عيش المجتمعات التقليدية والنظام الديمغرافي الذي كانت تعيش فيه إلى جانب أن نسبة التمدرس ضعيفة جداً، ومقتصرة على سكان الحواضر في الغالب، خلال القرن الماضي، وحتى إن وجدت فهي نادراً ما تتجاوز مرحلة الكتاب ليلتحق الأبناء فيما بعد بالمتجر أو الحقل، ويدخل الحياة العملية والفعلية، فالمدرسة لم تدخل بعد كمتغير مؤثر على سلوك الإنجابي وخاصة على السن عند الزواج كما عرفته المجتمعات المصنعة أو التي هي في طور التصنيع.

إن غياب دور المدرسة عنصر مهم في فهم انخفاض السن عند الزواج في المجتمع الزراعي، فالتعلم يتم داخل الأسرة وكذلك العمل لم يخرج عن نطاق العائلة: فالأطفال في المجتمع الزراعي يؤهلون بسرعة حتى يصبحوا ذوي نفع للعائلة، ويسهمون بمجهودهم في تحسين داخل العائلة لما يمثلونه من قوة عمل.

ولعل ارتفاع نسب الوفيات، وخاصة منها وفيات الأطفال في المجتمع الزراعي هي التي تدفع المجتمع في التفكير بعقد قران الأبناء سريعاً حالمًا يبلغوا الحلم، ففي المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر والثامن عشر كانت الأوبئة متفشية كالطاعون، والكوليرا والتيفوس، كما أن المجاعات كانت متناوبة في المنطقة فهذه الجوائح الطبيعية كانت تأتي على قطاعات واسعة من السكان التي كانت محرومة من الرعاية الصحية والدوائية وجاهلة بأبسط القواعد الوقائية. هذا النظام الديمغرافي القديم الذي كان سائداً في المنطقة، كان بالكاد يسمح بعملية تجديد الأجيال وهذه العملية لا يمكن أن تتم في هذه الظروف إلا في ضل ارتفاع كبير في معدلات المواليد، وهو ما كان يتم عن طريق الزواج المبكر للأفراد.

كما أن للنشاط الزراعي تأثير على الزواج المبكر، فالمجتمع الزراعي يعتمد على قطاع الفلاحة لتوفير اكتفائه الذاتي الغذائي، وهذا النشاط الاقتصادي يعتمد بالأساس على اليد العاملة العائلية المكونة بالأساس من الأطفال. كل هذا من شأنه أن يجعل العائلة الأبوية التقليدية تسعى للحصول على مزيد من الأبناء وهو ما يمكن أن نفسره بالارتفاع المطرد في عدد الولادات والزواج المبكر.

إن تشابك العلاقات داخل العائلة الأبوية يجعل التضامن داخلها هو تضامن آلي، يكون فيه الشعور الجماعي قوياً إلى درجة يصعب فيها إعادة لنظر في هذا النسق أو تغييره أو الاحتجاج عليه وهو الذي ينظم الحياة داخل الجماعة. لقد ظلت هذه السمات هي الغالبة على الأسرة المغربية التقليدية لعدة قرون، وهي خصائص تجعل للمرأة مكانة دونية، تختزل دورها في وظيفتين هما الاعتناء بالزوج وتربية الأطفال.

إن هذه الوضعية للمرأة المغربية قد تكون أحد أسباب الوضع الديمغرافي المتفجر الذي تعيشه المنطقة عموماً. ولعل هذا الشعور هو الذي دفع القادة المغربية إلى الاهتمام بأوضاع المرأة بإصدار القوانين والتشريعات الهادفة لتحرير المرأة، بعد الحقبة الاستعمارية وفترة بناء الدولة الوطنية.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن البنية التقليدية للعائلة المغربية قد عتارها تغير كبير، كان له التأثير المباشر على المرأة ودورها داخل الأسرة والمجتمع.

3. إثر بناء الدولة الوطنية على البنية العائلية والأدوار داخل الأسرة

لقد استأنفت النخب السياسية الحاكمة في المنطقة المغربية سياسة التحديث الاقتصادي والاجتماعي التي انطلقت إبان الحقبة الاستعمارية فوق إصلاح القطاعات الإنتاجية التي كانت توجه إلى البلد الاستعماري وخاصة منها القطاعات الزراعية والمنجمية. فقد أوردت إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1991م أن الإنتاج الزراعي كان يمثل سنة 1988م في تونس بنسبة 14% من الناتج الداخلي الخام وحوالي 13% في الجزائر، و 17% في المغرب الأقصى.

كما انعكست الإصلاحات الاقتصادية في فترة الاستقلال على قطاع التشغيل، فبعد أن كان القطاع الزراعي هو المهيمن على اقتصاديات المنطقة إبان الحقبة الاستعمارية بالنسبة للقطاع الأعظم من السكان سواء كمزارعين أو عمال زراعة. فإن هذه الخارطة للقوى العاملة قد تغيرت، لتترك مجال الريادة في مرحلة الاستقلال إلى قطاع الخدمات، الذي أصبح يستوعب أزيد من 60% من اليد العاملة في تونس وحوالي 75% من اليد العاملة في الجزائر. في حين ظل القطاع الزراعي في المغرب الأقصى هو المستوعب الأكبر لليد العاملة، مع تطور نسبي لقطاع الخدمات. وفي الوقت الذي تسجل فيه الصناعة المغربية تطوراً في استيعاب اليد العاملة من 15% سنة 1965م إلى 25% سنة 1988م. نلاحظ تراجع مستوى استيعاب هذا القطاع لليد العاملة في كل من الجزائر وتونس على التوالي.

لقد كانت الصناعة تستوعب حوالي 17% من اليد العاملة الجزائرية في سنة 1965م في حين أنها كانت تستوعب 21% من اليد العاملة في تونس لنفس الفترة. ومع حلول سنوات 1985م 1998م لم تعد الصناعة تستوعب إلا حوالي 11% من اليد العاملة الجزائرية مقابل 16% تقريبا من اليد العاملة في تونس، في حين تضخم حجم استيعاب قطاع الخدمات لليد العاملة في كلتا الدولتين.

وبين الجدول التالي التطور الذي شهده توزيع اليد العاملة المغربية خلال العقود الثلاث التي لحقت مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الوطنية، وذلك قصد ملامسة درجة التحديث الذي شهده المجتمع التونسي والجزائري والمغربي.

جدول عدد 2 : تطور بنية اليد العاملة المغربية خلال العقود الثلاث الأخيرة

المغرب	الجزائر	تونس	توزيع اليد العاملة حسب النسب المئوية	
			القطاع	السنوات
61,0%	57,0%	49,0%	الزراعة	1965م
				1985م-1988م
45,6%	13,9%	21,6%	الصناعة	1965م
				1985م-1988م
24,0%	26,0%	29,0%	الخدمات	1965م
				1985م-1988م
29,0%	75,2%	62,1%		

تقرير الأمم المتحدة للسكان سنة 1990

يعرف المغرب الأقصى في قطاع الزراعة أرفع النسب في بلدان المغرب العربي. ولهذا اسبابه المرتبطة بطبيعة التحالفات السياسية داخل المغرب .

فالنظام الملكي في المغرب يقيم تحالفه داخل النخب التقليدية للمجتمع المنتشرة في الريف المغربي بين زعماء القبائل التقليديين من المخزن. فالقاعدة الشعبية للأسرة الحاكمة توجد في هذا المجال، مقابل الحواضر التقليدية المغربية حيث تنتشر الأحزاب العلمانية والأفكار التحررية والتجديدية. لذلك فقد ظلت السياسة المغربية تتعامل بحيطه وحذر مع الريف المغربي المؤيد التقليدي للنظام، ولا تحاول بالتالي أن تدخل في هذا المجال ما من شأنه أن يمس بهذا التحالف، أو ما من شأنه أن يزعزع ثقة النخب التقليدية من قبائل المخزن، في نوايا النظام تجاهها، لذلك ظل الريف المغربي بمعزل ولو نسبي عن عمليات التحديث التي من شأنها المساس بالبنى التقليدية للريف المغربي، حتى أن المغرب في إطار سياستها السكانية ظلت متكتمة، ولم يعلن القصر موقفه بوضوح من هذه المسألة، وظل البرنامج يعمل في هدوء بعيدا عن الشعارات والخطب والضجة الإعلامية. وتركز تدخل الدولة في إطار تنظيم النسل على المدن المغربية التي ظلت أكثر انفتاحا على كل تجديد وجديد بحكم الانبثات واقتلاع جذور الفئات الاجتماعية داخل المجال المدني .

4. التحديث الاجتماعي وأثره على مؤسسة الزواج وعلى دور المرأة

لقد كان الزواج في العائلة التقليدية عبارة عن مشروع لبناء وحدة إنتاجية جديدة داخل العائلة الممتدة، وكان اختيار الزوجة يتم عن طريق الآباء، وليس عن طريق الميولات العاطفية التي تجمع الزوجين، ويقع تحبيذ ابنة العم وإن لم توجد فالاختيار يتم داخل العائلة، دعما لأواصر القرى والدم.

ومن العناصر ذات الأهمية البالغة في مؤسسة الزواج التقليدية أنها عادة ما تتم الزيجات في سن مبكرة خاصة بالنسبة للبنات، وكذلك بالنسبة للابن ويصل بمعدل هذه الزيجات إلى السن الرابعة عشرة.

ولعل من الأسباب التي كانت تدعو المجتمع التقليدي إلى التزوج في سن مبكرة، هو أولا غياب المدرسة التي سوف يصبح لها تأثير كبير على تأخر سن الزواج في العائلة الحديثة. إلى جانب كون التشغيل يبدئ باكرا في العائلة التقليدية ويتم داخل نطاق الأسرة. هذا فضلا على كون مصاريف الزواج يتكفل بها الأب أو الأخ الأكبر الذي عادة ما يحل محل الأب في إدارة شؤون الأسرة وممتلكاتها. كما أن العائلة التقليدية تحبذ الأطفال الذكور لاعتبارات ثقافية فهم سندا للعائلة وقوة عمل هامة داخل المجتمع الزراعي.

كل هذه العوامل كان لها تأثير كبيرا على مؤسسة الزواج في العائلة التقليدية، من حيث السن عند الزواج الأول لكلا الجنسين، كما تؤثر على فترة الإخصاب، حيث أن هذه الفترة بمفعول الزواج المبكر، تكون أطول بكثير مما هي عليه في العائلة النواتية الحديثة، كما يؤثر على الخصوبة بالنسبة لكل امرأة.

هذه الوضعية التي كانت تميز مؤسسة الزواج في المجتمع التقليدي قد تبدلت عند تحول النشاط الاقتصادي لهذه المجموعة من الزراعة إلى الصناعة فاختيار الزوجة، أصبح يتم أكثر عن طريق العاطفة والاختيار الحر، حيث سيطرة الآباء على هذه العملية، فلم يعد بمقدور الأولياء فرض القرين على الابن أو البنت. وقد تدعم هذا من خلال النصوص التشريعية، التي أكدت على حق اختيار القرين. خاصة بالنسبة للبنات حسب الشريعة الإسلامية، وهو ما سوف يكون له تأثير على الفارق العمري بين الأزواج هي وضعية تعارض ما كان متعارفا عليه لدى العائلة التقليدية الممتدة. لكون المرأة لا تختار زوجها بنفسها، لذلك أن الفارق العمري في مثل هذه الحالة يكون كبيرا جدا.

تشير الدراسات في المغرب العربي أن أغلب النساء يتزوجن فيما بين 15 و 29 سنة، في حين يتزوج أغلب الرجال المغاربة فيما بين 20 و 34 سنة مما يجعل الفارق العمري الحالي لا يتعدى الخمس سنوات في أغلب الحالات.

إن التحديث الذي عرفته العائلة المغربية وخاصة تعليم المرأة وخروجها إلى سوق العمل، كل ذلك كان له الأثر الرجعي على تطور معدل العمل لدى النساء عند الزواج الأول. لقد كانت هذه السن في تونس سنة 1966 م في حدود 20,8 سنوات لتصبح سنة 1989 م خمس وعشرون سنة.

أما في الجزائر فقد كانت هذه السن سنة 1966 في حدود 18 سنة لتصبح بحلول سنة 1987 م 23 سنة. أما بالمغرب فقد كان معدل العمر لدى النساء المغربيات عند الزواج الأول سنة 1960 م في حدود 18 سنة لتصبح بحلول 1987 حوالي 23 سنة.

جدول عدد3: تطور سن الزواج بالنسبة للمرأة المغربية في البلدان الثلاث للفئة العمرية 20-24 للسنوات

1954م-1988

تونس			الجزائر			المغرب		
السنوات	سن المرأة عند الزواج الأول	نسبة العازبات من (24-20)	السنوات	سن المرأة عند الزواج الأول	نسبة العازبات من (24-20)	السنوات	سن المرأة عند الزواج الأول	نسبة العازبات من (24-20)
1956	19,5	19	1954	19,7	21	1960	18,0	8
1966	20,8	27	1966	18,4	11	1971	19,6	18
1975	22,7	45	1970	19,3	18	1979	21,6	37
1984	24,3	59	1977	20,9	31	1982	22,2	40
1988	24,9	64	1986	23,8	53	1987	23,5	55
						1992	24,9	56

صندوق الأمم المتحدة لسكان: تقرير التنمية البشرية لعام 1993

يعكس لنا الجدول أثر الإرادة السياسية القوية للنخب الحاكمة المغربية وأثرها على السياسة السكانية والديمقراطية في المنطقة عموما. وتختلف قيمة النتائج باختلاف درجات الانخراط الفاعل لهذه النخب. كما سبق الإشارة إلى ذلك. يبرز الجدول جدوى الإجراءات القانونية التي حددت السن القانونية للزواج في المنطقة المغربية، وكذا ارتفاع نسبة التمدرس خاصة لدى الفتيات، مما جعل نسبة العزوبة لدى الفتيات من فئة 20-24 سنة ترتفع ارتفاعا كبيرا في مجمل المنطقة فقد كانت نسبة الفتيات العازبات من فئة 20-24 في تونس 1956م لا تتجاوز 19% لتبلغ سنة 1988م 64% مع ارتفاع للسن عند الزواج الأول إلى حدود 25 سنة، مما يعني أن نسبة العازبات من هذه الفئة قد تضاعفت ثلاث مرات تقريبا.

وفي المغرب كانت نسبة العازبات من الفئة (20-24) تمثل سنة 1960م حوالي 8% لتبلغ مع حلول سنة 1992م حوالي 56%. ثم تلي ذلك الجزائر فقد كانت نسبة العازبات سنة 1954م في حدود 21% ليبلغ خلال العقود الثلاث الموالية لذلك التاريخ ومع حوالي 1986م ليبلغ حوالي 53%.

إن السياسة الديمغرافية المغربية التي انطلقت منذ ثلاث عقود تقريبا خاصة في البلدان المغربية الثلاث، تونس والجزائر والمغرب، قد أثرت أيضا على نسبة الرجال والنساء غير المتزوجات خاصة بحكم تأثير التشريعات القانونية في هذا المجال التي حددت سن الزواج بالنسبة للرجل والمرأة، إلى جانب ارتفاع نسب التمدرس بالنسبة للجنسين كل ذلك ساهم في الرفع من نسب العزوبة لدى الجنسين خاصة في الفئات العمرية الدنيا.

جدول عدد4: نسبة الرجال والنساء غير المتزوجين حسب الفئات العمرية في البلدان الثلاث من 1982 م إلى 1988 م.

الفئة	الرجال			النساء		
	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس
	1982	1987	1984	1982	1987	1984
19-15	97,9	99,3	100	87,2	90,5	95,6
24-20	80,5	98,3	91,4	55,3	52,3	64,1
29-25	44,8	49,6	51,9	24,8	22,2	29,2
34-30	16,4	17,2	17,7	12,0	9,3	11,4
39-35	6,2	6,3	5,9	5,4	4,7	4,6
44-40	3,5	3,5	3,2	1,9	2,4	3,4
49-45	2,3	2,6	2,7	1,2	1,5	2,4

البنك العالمي تقرير عن التنمية في العالم 1981

ما يمكن ملاحظته من خلال استقراء هذه الأرقام أن ظاهرة العزوبة ترتفع كلما كانت الفئة العمرية المستهدفة صغيرة بالنسبة للرجال والنساء غير أن هذه الظاهرة أي العزوبة في الفئة العمرية 19-15 سنة خاصة الرجال أكثر من النساء.

والجدول لا يعطينا مقارنة بين المناطق الريفية والحضرية، غير أن الدراسات تشير إلى أن ظاهرة العزوبة بالنسبة للفئة السالفة الذكر تظل في ارتفاع في كلي المناطق الريفية والحضرية مع تفوق نسبي للمدينة على الريف المغربي مع نسبة انقطاع مرتفعة وأن العزوبة تمس خاصة الرجال وتظل جد مرتفعة لديهم إلى بلوغ الفئة العمرية 29-25 سنة حيث تصل إلى حدود 50 بالنسبة للبلدان المغربية الثلاث بينما تبلغ العزوبة في نفس هذه الفئة العمرية ولكن بالنسبة للنساء حدود 25%.

ثم تعود النسب المتعلقة بالعزوبة لكلا الجنسين للتساوي انطلاقا من الفئة العمرية 39-35 سنة. إن الانخفاض النسبي للنساء العازبات مقارنة بالرجال خاصة لدى الفئة العمرية 19-15 سنة يمكن أن نرجعه إلى الإجراءات القانونية المتعلقة بسن الزواج، وكذلك ارتفاع نسب التمدرس مما ينعكس على تأخر سن الزواج. ثم إن الارتفاع الحاد للرجال غير المتزوجين في الفئات العمرية 20-24 و 29-25، و انخفاض ذلك لدى النساء يمكن أن نرجعه إلى عدة أسباب منها انقطاع الفتيات عن الدراسة، و رغبة الأولياء في تزويج فتياتهم باكرا خوفا من العنوسة حيث أن الظروف الاقتصادية و غلاء المهور، و البطالة، و ارتفاع نسبة التمدرس بين الذكور تجعل من الزواج بالنسبة لهذه الفئة العمرية مشروعا مؤجلا كما يبين لنا الجدول ان العزوبة في الفئة العمرية 29-15 تمس الرجال أكثر من النساء ففي المغرب الأقصى انخفضت نسبة المتزوجين بالنسبة للفئة 24-20 سنة انخفضت بنسبة 55% لدى الرجال في حين أنها لدى النساء لم تنخفض إلا بنسبة للفئة 35% و ذلك خلال عشرين سنة 1960 و 1982 م. أما في الجزائر فقد قدر هذا الانخفاض ب 46% لدى النساء و 76% لدى الرجال ذلك خلال السنوات 1966 و 1987 م.

وفي تونس كان الانخفاض الذي يمس النساء غير المتزوجات في حدود 44% ليبلغ نحو 52% بالنسبة للرجال خلال المرحلة الممتدة من 1962 م إلى 1984 م.

والجدول يحيلنا إلى ملاحظة أخرى فنحن نعرف أن أغلب النساء المغربيات يتزوجن في سن الممتدة من 15 إلى 29 سنة في حين يتزوج الرجال بين السنوات 20-34 سنة وهو مؤشر هام نقيس به نسبة النساء العازبات بالنسبة لكل 100 رجل أعزب.

فالعلاقة بين (20-34) Fc : (15-29) Hc تعطينا صورة عن حقيقة الوضع الديمغرافي بالنسبة لهذه الفئة ، أي أنها تعكس لنا شكل الهرم السكاني في المنطقة المغربية بالنسبة لهذه الفئة ، او الشريحة السكانية. إن هذه المعادلة تبرز لنا أنه خلال العشرية الممتدة من سنة 1977م إلى سنة 1987م إن النساء سجلنا فائضا بالنسبة للرجال ، ففي الجزائر فقد كان هناك 145 امرأة لكل 100 رجل مما يعني أن هناك فائضا بالنسبة ب 45 امرأة وذلك سنة 1977م ، ولكن هذا الفائض سرعان ما تقلص إلى النصف تقريبا سنة 1987 م ليصل 22 امرأة زائدة على النصاب أما في المغرب فقد كانت هناك 118 امرأة لكل 100 رجل خلال هذه الفترة الأولى 1971 م لتصل بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ الى 116 امرأة لكل 100 رجل لتبلغ سنة 1984م حوالي 134 امرأة لكل 100 رجل أيضا.

إن الفائض الذي نسجله في صفوف النساء بالنسبة للرجال في هذه الفترة العمرية يمكن ان نرجعه إلى أسباب منها ما هو متعلق بحركة السكان، فظاهرة الهجرة المغربية لا تخفي على أحد فهي من أعلاه في العالم العربي سواء كانت هذه الهجرة العربية عربية أو عربية اجنبية. والمهاجرين المغربية هم في غالب الأحيان ينتمون إلى الفئة العمرية موضوع الدراسة وبين 20-34 سنة، مما يحدث اختلال ديمغرافيا هاما يمس هذه الفئة العمرية فالهجرة المغربية تمس حوالي 1.800.000 مليون مهاجر أغلبهم من الشباب الذكور. ويمكن أن نرجع الارتفاع النسبي لتوفر النساء العازبات في تونس مقارنة بالبلدان المغربية الأخرى في كل من الجزائر، والمغرب إلى منع تعدد الزوجات في تونس مما يقلل من فرص الزواج بالنسبة للنساء العازبات في هذه الفئة العمرية ويرفع من نسبة العنوسة داخل المجتمع.

(ا) تعليم المرأة المغربية وأثره على الأدوار والخصوبة

يشكل الريف في البلدان المغرب العربي كما هو شأن معظم البلدان العربية مجالا اقتصادي حيوي إلى جانب دوره السياسي الذي كان يقوم به ويؤثر من خلاله في التوازنات والتحالفات السياسية داخل السلطة ولا يزال يلعب هذا الدور في بعض الأقطار المغربية والعربية عموما وكان أغلب سكان المنطقة هم من الريف، ولا يزال يمثل الريف المغربي جزءا هاما من سكان المنطقة وكان النشاط الزراعي يمثل أهم نشاط اقتصادي في الريف المغربي. إن سيادة نمط الإنتاج الزراعي لا يمكن العائلة إلا من الحصول على اكتفائها الذاتي من الغذاء يلعب فيه الأطفال دورا فاعلا في سد حاجيات العائلة من اليد العاملة، لذلك فان إرسال الأطفال إلى المدرسة يعني التخلي عن اليد العاملة التي يوفرها الأطفال اي يعني التخلي عن لقمة العيش. إن هذا النمط من العيش الذي كانت تعرفه العائلة الريفية العربية عامة لا يسمح بتعليم الأطفال الذكور، فما بالك بتعليم الإناث.

انعكست الإدارة السياسية للنخب الحاكمة المغربية ، و كذا دورا المنظمات الدولية في إحداث رجة اجتماعي و اقتصادي ، غيرت من صورة المرأة المغربية هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المنطقة قد أثرت على مواقف الآباء إزاء تعليم المرأة و دخولها سوق الشغل كما برزت المدرسة كإطار للرفي الاجتماعي و الصعود الطبقي فذلك الدور الجديد للمدرسة هو الذي ساعد على نشر التعليم عامة بين الأطفال المغربية و قبول المرأة في المدرسة فالعلاقة النفعية المادية هي التي سهلت اندماج و دخول المرأة المغربية إلى مجال التعليم. فما هو واقع الأمية والتعليم عند المرأة المغربية؟

ب) الأمية في صفوف النساء المغربيات وأثرها على الخصوبة

منذ استقلال البلدان المغربية بذلت مجهودات جبارة للقضاء على ظاهرة الأمية بين الكبار والصغار وذلك بنشر المدارس و جعل التعليم مجاني، ثم إجباري، إلا أنه لا تزال هناك العديد من المؤشرات الدالة على أن الأمية سوف تضل من المعضلات الكبيرة التي تواجهها الحكومات في محاولتها الخروج من حالة التخلف، ذلك أنه لا يزال يسجل العديد من حالات الانقطاع عن الدراسة والتعليم بصفة مبكرة، وهذه الظاهرة تمس الصغار من الفتيان و الفتيات مما يعني استمرارية هذه الظاهرة، رغم المجهودات الجبارة التي تبذل فإنه ليس من المؤمل القضاء على ظاهرة الأمية في المنطقة المغربية عامة في الزمن المنظور لاستمرار منابع الأمية في التدفق.

تشير ارقام جامعة الدول العربية في هذا الإطار ان انتشار الأمية بين الإناث اللواتي هن في سن ما بين 3-11 سنة بالنسبة للمنطقة المغربية على هذا النحو فقد كانت نسبة الأمية في هذا الصنف بالجزائر سنة 1975م تمثل حوالي 28% لتتخفض إلى 25% مع حلول سنة 1977م أما في تونس فقد كانت الأمية في صفوف الفتيات من هذه الفئة السالفة الذكر وفي نفس الفترة على التوالي 24% لتبلغ 19% (1975م-1977م) ثم يأتي المغرب الأقصى ب 56% لتبلغ 50%، متبوعا بموريتانيا الذي تبلغ نسبة انتشار الأمية في صفوف فتياته من هذه الفئة حدود 91% سنة 1975 لتبلغ 79% مع حلول سنة 1977م.

أن هذه الأرقام تبين لنا ان الأمية لا تزال مرتفعة وموجودة حتى سنة 1977م وتؤمن مستقبلها، مما يعني أن القضاء على هذه الظاهرة يبدو هدفا بعيد المنال فهي تصل إلى 79% في موريتانيا و50% في المغرب الأقصى، وفي حدود 22% في كل من تونس والجزائر.

وينضاف إلى هذه الفئة، فئة المنقطعات عن الدراسة الابتدائية فالكثيرات منهن لا يتمكن من مواصلة تعليمهن الابتدائي لينقطعن باكرا ويعدن إلى صف الأميات بعد انقضاء وقت قصير من مغادرتهن المدرسة. أن الأمية التي تكابدها البلدان المغربية في التسعينات من القرن الماضي تجد منابعها بين الإناث دون 15 لسنة 1977م وإذا ما اعتبرنا سن الزواج بالنسبة للفتيات المغربيات والذي هو بين الفئة 15-29 سنة فان معظمهن اليوم ربات بيوت ما يعني عدم أهليتهن في ترشيد سلوكهن الإنجابي ولا حتى العناية الصحيحة بالأطفال ورعايتهم ويمكن لنا أن نتصور انعكاس كل ذلك على مستقبل المنطقة ككل.

ان إدراك القادة المغاربة لأهمية دور المرأة في العملية التنموية ككل وخاصة أثر تعليمها على نجاح البرامج التنموية والسكانية، جعلهم يهتمون بمسألة تعليم المرأة وتشير الإحصائيات في هذا الصدد خلال الفترة الممتدة من 1960م إلى سنة 1978م خاصة فيما يخص نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي من الإناث.

ففي موريتانيا كانت نسبة عدد الملتحقات بالمدارس الابتدائية إلى مجموع الأطفال بسن الالتحاق سنة 1960م تمثل حوالي 3% لتتطور هذه النسبة إلى 17% وذلك مع حلول سنة 1978، أما في المغرب الأقصى فقد كانت هذه النسبة لنفس الفترة على التوالي 27% سنة 1960 لتبلغ نسبة 54% سنة 1978م أما الجزائر فقد كانت نسبة عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية سنة 1960 تمثل حوالي 40% لتبلغ سنة 1978م حدود 83%.

أما ليبيا كانت نسبة عدد الملتحقات بالمدارس الابتدائية إلى مجموع الأطفال بسن الالتحاق تمثل حوالي 24% سنة 1960م لتبلغ مع حلول سنة 1978م حوالي 119%.

وهذا حسب تقرير البنك العالمي حول التنمية في العالم إن هذه الأرقام تعكس في الواقع حقيقتين الأولى متعلقة بطبيعة المجتمع المغربي التقليدي ونظرته للمرأة وتعليمها بالخصوص، كما يمكن أن تعكس هذه الأرقام ضعف التجهيزات التعليمية في تلك الفترة وعدم انتشار المؤسسات التعليمية بصفة متوازنة بين المدن الكبرى وداخل البلاد وخاصة في المناطق الريفية.

كما تعكس هذه الأرقام أهمية المجهودات الحكومية المبذولة في اتجاه تعليم البنات المغربية كمدخل لتأثير على مستقبل العائلة المغربية، بإعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة.

يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقريره عن التنمية في العالم لسنة 1994 ان النسبة المئوية من المجموعة العمرية المقيمة في التعليم الابتدائي بالنسبة للفتيات في بلدان المغرب العربي كانت على النحو التالي، بموريتانيا سنة 1970م تمثل 8% من المجموع لتقفز إلى مستوى 50% تقريبا سنة 1991م أما بالمغرب الأقصى فقد كانت نسبة الفتيات المقييدات من مجموع الفتيات ممن هن في سن التمدرس تمثل 36% سنة 1970م لتصل إلى حوالي 55% سنة 1991م أما الجزائر فقد كان هناك حوالي 60% من الفتيات مقييدات بالمدارس الابتدائية ممن هن في سن التمدرس سنة 1970م لتبلغ هذه النسبة حوالي 88% سنة 1991م. أما بالنسبة لتونس فهي تسجل أرفع النسب في تعليم البنات، فقد كانت نسبة المقييدات من المجموع العام للفتيات ممن هي في سن الدراسة تمثل حوالي 80% سنة 1970م لترتقي إلى حدود 110% سنة 1991م.

أما النسبة المئوية من المجموعة العمرية المقيمة في التعليم الثانوي بالنسبة للإناث وخلال نفس الفترة أي 1970م 1991م فقد كانت على النحو التالي. ففي موريتانيا كانت هذه النسبة تعادل صفر سنة 1970م لتبلغ حوالي 10% وفي المغرب الأقصى تمثل هذه الفئة 7% سنة 1970م لتبلغ حوالي 30% سنة 1991م وفي تونس كانت هذه النسبة على التوالي ولنفس الفترة تمثل 13% لترتقي إلى حدود 110% سنة 1991م.

ومما تجدر ملاحظته أنه رغم التطور الحاصل في نسب تسجيل الفتيات بالمدراس الابتدائية أو الثانوية و حتى الجامعية، غير أن ذلك لا يعكس دائما تغيرا اجتماعي في السلوكيات والعقليات و نظرة المجتمع للمرأة عموما و ان كانت هذه النظرة قد تغيرت نوعا ما، إلا أن ذلك لا يعطينا الحق في التحدث عن انقلاب جذري للمفاهيم والقيم و التطورات التي كانت سائدة عند المجتمع المغربي التقليدي حول المرأة و دورها وهو ما سوف يتضح عند دراسة، صف الشعب التعليمية التي تلتحق بها المرأة المغربية، و سنوات الدراسة المقاضاة بالتعليم، ومسالة الانقطاع المبكر عن التعليم.

كل ذلك يجعلنا نفترض بأن العائلة المغربية تمر بمرحلة انتقالية، ويجعلنا نترى عند إضفاء الطابع الغربي على العائلة الشرقية المغربية، وعلى التأكيد على الخصوصية المحلية والتجربة التاريخية.

5. تعليم المرأة المغربية وأثره على الخصوبة

من المسائل التي راهنت عليها الحكومات المغربية، قضية تعليم المرأة، وذلك بهدف إحداث تغيير هيكلي في بنية العائلة المغربية، وتغيير سلوكها الإنجابي، وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة على النجاح الذي تحقق في هذا المجال مع بعض الاستثنائيات التي تهم في الواقع كل من ليبيا وموريتانيا لاعتبارات إيديولوجية واجتماعية، في حين تسجل المغرب تحسن محتشم في مؤشرات الأمية والخصوبة العامة، وذلك للاعتبارات السالفة الذكر والتي تهم التوازنات وطبيعة التحالفات التقليدية داخل المجتمع المغربي.

وعموما يمكن ملاحظة أن الخصوبة تنخفض في كافة البلدان المغربية كلما تحسن المستوى التعليمي للمرأة، أي كلما تراجعت نسبة الأمية داخل المجتمع، وخاصة الأمية التي تمس النساء المغاربيات فكما هو معلوم فان نسبة أمية النساء المغاربيات كانت مرتفعة جدا وهي في حدود ال 90 % تقريبا في بداية الاستقلال و يعود ذلك كما أسلفنا إلى طبيعة المجتمع و نمط الإنتاج الزراعي الذي كان سائدا إلى جانب تأثير الثقافة والعادات والتقاليد، التي ارتبطت بطبيعة المعتقدات الدينية و اصطبغت بها مما أعطاهما نوع من القداسة و الإلزامية. كل هذه العوامل كان لها التأثير

القوي على رؤية المجتمع للمرأة وربط جنسها بمجالات وفضاءات بعينها في إطار التقسيم الجنسي للعمل، فأصبح نوعا من التخصص الاجتماعي ترعاه الأعراف و التقاليد داخل العائلة والمجتمع.

وعند صعود البورجوازية الصغرى المدينة للسلطة في البلدان المغربية، وهي نخب تلقت تعليمها في المدارس و الجامعات الاستعمارية التحديثية، و جاءت إلى السلطة بأفكار غربية، ورؤى وتصورات مستحدثة حاولت من خلالها و عن طريق قوة الإكراه المادية و المتمثلة في السلطة أو الدولة الوطنية فاستولت على الكثير من الوظائف و المؤسسات المستحدثة التي كانت ترعاها العائلة، كالتعليم، و التشغيل و حاولت من خلال المؤسسات المستحدثة كالمدرسة إعادة تشكيل المجتمع المغربي، بنشر قيم و مبادئ جديدة و اليات للرقى و الصعود الطبقي كان لها الأثر العميق فيما بعد على تشكيل شخصية مغربية جديدة.

هذه العوامل أثرت فيما أثرت وخلال ثلاث عقود في إيجاد شكل جديد من السلوك الإنجابي أثر بدوره في حجم العائلة المغربية وشكلها. من العائلة المركبة إلى العائل النووية، ومن العائلة النووية الكبيرة العدد إلى العائلة النووية قليلة العدد.

فترجع نسبة الإناث الأميات في تونس من 75% سنة 1975 إلى 44% سنة 1995م جعل نسبة أو معدل الخصوبة العام بالبلاد يتراجع من 6,4 إلى 3,4 خلال نفس الفترة وهي نتائج جد هامة خاصة إذا علمنا أنها تحققت خلال عقدين من الزمان وهي تترجم عمق الإنجازات والانخراط الفاعل والإرادة السياسية التي تترجمها جملة القرارات والتشريعات التي اتخذت منذ الاستقلال لتحقيق هذه الأهداف مما جعل تونس تتقدم مجمل البلدان المغربية في هذه المؤشرات.

وتلي تونس في هذا المجال المغرب الأقصى، حيث أن نسبة الإناث الأميات بها بلغت سنة 1971م حوالي 90 % لتراجع إلى مستوى 62% سنة 1995 كما أن مؤشر الخصوبة العام قد تراجع من 7,0 إلى 4,4 خلال نفس الفترة.

إن ما يمكن ملاحظته أن غالبية النساء الأميات بالبلدان المغربية عامة يوجدن بالمناطق الريفية. هذه الوضعية الذات الجذور التاريخية جعلت معالجتها بالمغرب الأقصى أكثر تعقيدا لاعتبار أن الريف المغربي هو ريف تقليدي و محافظ ، وهو مجال حيوي بالنسبة للعائلة الملكية العلوية الحاكمة، حيث توجد الزعامات التقليدية المؤيدة للقصر وهو ما جعل مسألة التعليم في بدايتها بالمغرب لا تمس إلا الذكور من المجتمع ولم تحاول الحكومات المتعاقبة فرض مسألة تعليم الفتيات بالمغرب من خلال التشريعات أو الخطاب السياسي و ترك المسألة تتم ببطء شديد في مجال يتسم بالحساسية لكل ما هو جديد و تبرز هذه الحساسية خاصة في الانتخابات التشريعية، حيث تعبر هذه المناسبات عن الصراع الذي يدور بين القوى المحافظة و الداعم التقليدي للعائلة المالكة و القوى المعارضة و الداعية إلى الإصلاحات التي تمس هيكل المجتمع والدولة علاوة عن القوى السياسية غير المعترف بها قانونيا.

إن الجزائر التي انطلق برنامجها الاجتماعي والسكاني بصفة متأخرة بعقدين على الأقل تلتحق بالمغرب وتتجاوزها في بعض الأحيان في النتائج المتحصل عليها في هذا المجال كالمؤشرات المتعلقة مثلا بنسبة النساء الأميات.

فلقد كانت نسبة النساء الأميات للفئة العمرية 15 سنة 1971 تمثل حوالي 90% غير أنها تراجعت لتبلغ 54% مع حلول سنة 1995م وهو ما يعكس عمق النقلة الكمية لهذا المؤشر مما كان له الأثر العميق على مؤشر الخصوبة العام إذا تراجع هذا المؤشر على التوالي و لنفس الفترة السالفة الذكر من 7,4 إلى 5 مع حلول سنة 1995م.

أما بالنسبة لليبيا، فرغم تراجع نسبة النساء الأميات من حوالي 70% سنة 1973م إلى 50% سنة 1995م إلا أن مؤشر الخصوبة العام لهذه الدولة لم يحقق تراجعا كبيرا حيث كان على التوالي 7,1 ليبلغ 6,4 وهذا يمكن أن نرجعه إلى الوضع الخاص لهذا البلد حيث إن معدل الكثاف السكانية به هي أخفض النسب في المنطقة المغربية بحوالي 3 ساكن بالكم² سنة 1990، هذا إلى جانب عدم تبني السلطة الحاكمة سياسة سكانية متحد من الولادات، بل

العكس من ذلك تدعم الحكومة الليبية سياسة تناسلية داعمة للزيادة السكانية. مما أهلها إلى أن تحقق أرفع نسب النمو السكاني بالمنطقة المغاربية عموماً بحوالي 3,5% سنة 1990م.

كذلك يبدو الأمر بالنسبة لموريتانيا التي رغم التطور الإيجابي لمؤشر الأمية لدى الفتيات من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر إلا أن ذلك لم يكن له أثر على معدل الخصوبة العام. ولعل هذا يرجع خاصة لإنتشار البطيء للتعليم وضعف موارد الدولة التي تجد برامجها الاجتماعية صعوبة في التنفيذ رغم انخراط موريتانيا منذ الثمانيات في سياسة سكانية إلا أنها لم تجد الوقت الكافي حتى تؤثر على المؤشرات الإحصائية والديمغرافية للسكان، عدى الوضع السياسي على المستوى التوازنات والتحالفات السياسية بين زعماء القبائل في الأرياف، والنخبة الحاكمة، مما يجعل السلطة حذرة في تعاملها مع المسائل التي قد تمس بمصالح النخب التقليدية للمجتمع. التي تسعى السلطة دائماً إلى استمالتها وإرضائها لكسب ولائها وتأييدها خاصة خلال الحملات الانتخابية.

مما يجعل الواقع الموريتاني شبيه بالوضع المغربي في هذه الناحية وهو ما يمكن أن نفسره النتائج المتواضعة في مجال تطور مؤشر الخصوبة العام بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، إلى جانب البنية الاجتماعية التي لا تزال في كثير من تجلياتها تقليدية.

جدول 5: نسبة النساء الأميات بين 15 سنة فأكثر وأثره على مؤشر الخصوبة العام بالمغرب العربي للفترة الممتدة بين 1971-1995

البلد	السنة	نسبة الإناث الأميات 15 سنة فأكثر %	معدل الخصوبة %
تونس	1975	75,2	6,4
	1985	59,4	5,0
	1995	44	3,4
الجزائر	1971	87,4	7,4
	1985	63,1	6,2
	1995	54	4,9
ليبيا	1973	69,9	7,1
	1985	50,6	-
	1995	50	6,4
المغرب	1971	90,2	7,0
	1985	78,3	4,7
	1995	62	4,4
موريتانيا	-	-	-
	1983	89	6,5
	1995	79	6,5

البنك العالمي: تقرير عن التنمية في العلم 1981

عموماً يمكن ملاحظة أن معدل الخصوبة العام في مجمل البلدان المغاربية يتراجع كلما تراجع نسبة الأمية في صفوف المجتمع، وخاصة الأمية التي تمس المرأة المغربي كما تجدر ملاحظة أن معدل الخصوبة يتراجع بمجرد تلقي

المرأة تعليميا ابتدائيا، وتراجع الخصوبة أكثر كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، وهذه ظاهرة موجودة بالنسبة للبلدان المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب.

إن اقتصرنا على هذه البلدان ذلك لأنها تمثل الثقل الديمغرافي للمنطقة، كما أنها تتبنى سياسة سكانية مناهضة، للزيادة السكانية، ولها برامج في هذا المجال واضحة المعالم والأهداف كما أن هذه الدول تشترك في كونها تراهن على المدرسة لتحقيق هدف، تطوير وضعية المرأة، بما يمكن من التحول الديمغرافي.

جدول عدد6: تطوير مؤشر الخصوبة العام بحسب المستوى التعليمي للأم بالنسبة للبلدان المغاربية الثلاث

خلال المرحلة الممتدة من 1988م-1992م

مستوى تعليم الأم	المغرب الأقصى 1992	الجزائر 1992	تونس 1988
أمية	4,9	5,3	5,1
ابتدائي أو أساسي	2,4	3,3	3,9
ثانوي فما فوق	2,0	2,4	2,5

صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير التنمية البشرية لعام 1993

يشير الجدول إلى أنه توجد علاقة ترابط بين مستوى التعليم ومؤشر الخصوبة، فيكفي أن تتلقى المرأة تعليمًا بسيطًا كالتعليم الابتدائي حتى يتحسن مؤشر الخصوبة كما أن المؤشر يواصل تحسنه كلما ارتفع المستوى التعليمي من الابتدائي إلى الثانوي.

لكن تحسن مؤشر الخصوبة يكون أكثر وضوحا عندما يتعلق الأمر بمجرد تلقي المرأة تعليمًا ابتدائيا، حيث نلاحظ تحسن مؤشر الخصوبة بنقطتين على الأقل مع تحسن طفيف كلما تعلق الأمر بتلقي المرأة لتعليم أرفع من الثانوي. إن تلقي المرأة لتعليم و لو بسيط ساهم في تغيير عقلها ، ونظرة المجتمع إليها حيث أصبحت المجتمعات تقبل بوجودها خارج مجال البيت، كما غير من نظرة الأولياء للأبناء. كما أن الطموح الأسرة في مزيد تحسين مستوى العائلة جعل من الأطفال سلعة غير مرغوب فيها أو مشروعا مؤجلا في أحسن الحالات. فالتحسين في سن الزواج بالنسبة للمرأة المغاربية وبالتالي قلص من سنوات الخصوبة لدى المرأة المغاربية.

كل هذه العوامل مجتمعة قد أثرت على مستوى الخصوبة العام في البلدان المغاربية الثلاث. وإلى جانب تأثير تعلم المرأة على الخصوبة هناك عامل آخر لا يقل أهمية من حيث التأثير على ظاهرة الخصوبة. وهو مؤشر اشتغال المرأة، فخروج المرأة إلى سوق العمل هو أيضا قد أثر على سلوك الإنجابي للعائلة المغاربية. فشغل المرأة خارج البيت بأجر أثر على موازين القوى داخل العائلة، وأعاد توزيع الأدوار ومكن المرأة من النفوذ والسلطة واتخاذ القرار وقلل من احتكار الرجل لها.

6. خروج المرأة المغاربية لسوق العمل وأثره على الخصوبة

إن ما تجدر ملاحظته أولا أن نشاط المرأة العربية عموما، والمغاربية خصوصا في المجال الاقتصادي لا يزال ضعيفا مقارنة بالرجل وأن هذا النقص المسجل عادة في مستويات تشغيل المرأة المغاربية يرجع إلى أسباب منها المفهوم الخاطئ للنشاط الاقتصادي حيث أن المرأة المغاربية منها الريفية تساهم بصفة فعالة في تحسين دخل العائلة سواء من خلال اشتغالها في حقل العائلة كعامله ، غير أن مجهودها هذا لا يقع تكميته ولا احتسابه ضمن الاستثمارات رغم أهمية هذا المجهود وعادة ما يقع اعتبارها عاطل عن العمل ملازمة لبيتها.

وأغلب الدراسات المتعلقة بشغل المرأة لا تحتسب في المواقع إلا عمل المرأة في القطاع الاقتصادي المنظم الذي يعتمد على التوظيف الكامل لساعات عمل محددة والأجر فالمرأة المغاربية وكذا العربية تعاني من إشكاليين فيما يخص عملها خارج البيت فهناك عدم اعتراف بقيمة ما تؤديه المرأة من عمل في بيتها ومساهمتها في التنمية، ثم انه عند خروج المرأة إلى سوق العمل تعاني كذلك من سوء قياس مجهودها الاقتصادي كذلك.

لقد بدأ المجتمع يقبل ولو بصفة تدريجية بعمل المرأة خارج البيت، ولا يزال يعتبر مسألة اضطرارية لصعوبة الحياة الاقتصادية فتقبل بعض العائلات بعمل المرأة خارج البيت، وكثيرا ما يقع استغلال عائدها المالي من قبل زوجها.

هذا على صعيد القيم والأدوار الناتجة عن عمل المرأة خارج البيت في إطار الاقتصاد المنظم أما على صعيد القيم الجديدة الناتجة عن هذا الدور الجديد فإننا نلاحظ أن تمثل المرأة خارج البيت يؤثر بصفة سلبية.

إن خروج المرأة للعمل أثر على دورها كأم وربة بيت فعملها خارج البيت يجعلها تلتزم بوقت وزمن تتواجد فيه خارج بيتها، مما يدخل اظرابا على جدول أوقاتها وأعمالها، فتصبح تقضي وقتا أقل مع أبنائها، لتبرز نتيجة لذلك مؤسسات اجتماعية وتربوية جديدة استجابة لهذه الوضعية والمتمثلة خاصة في دور الحضانة ورياض الأطفال.

نلاحظ من خلال الجدول (7)، أن دخول المرأة المغاربية إلى سوق العمل غير الفلاحي ساهم في تحسبن الخصوبة مستمر في كل من تونس والمغرب، ويعود هذا خاصة إلى انتشار الصناعات المستقطبة لليد العاملة النسائية في هذين البلدين، وخاصة منها الصناعات المعملية والتقليدية، وقطاعات التعليم والصحة ففي تونس ساهمت المرأة بربع اليد العاملة في الوظيفة العمومية خلال تلك الفترة وخمس الإطار الطبي ونصف الإطار الشبه الطبي وثلاث المدرسين أما في الجزائر فتستوعب قطاعات التعليم والصحة والإدارة ثلاث أرباع اليد العاملة النسائية.

جدول 7: خروج المرأة إلى سوق الشغل وأثر ذلك على المؤشرات العامة للخصوبة في البلدان المغاربية خلال

الفترة 1970-1992م

المؤشر العام للخصوبة %	نسبة النساء المشتغلات %	السنة	البلد
-	-	1970	ليبيا
7,2	6,9	1983	
6,4	10,0	01995-199	
6,5	-	1970	تونس
4,0	15,7	1983	
3,4	25,0	01995-199	
7,4	-	1970	الجزائر
4,9	7,5	1983	
4,9	5,0	01995-199	
7,0	-	1970	المغرب
4,5	18,4	1983	
4,4	26,0	01995-199	
6,5	-	1970	موريتانيا
6,9	28,1	1983	
6,5	28,0	01995-199	

تقرير التنمية البشرية لعام 1993، عن صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ملاحظة: الفئة العمرية موضوع الدرس هي الممتدة من 15 إلى 49 سنة لارتباط ذلك مؤشر الخصوبة وهي السن الافتراضية للإنجاب بالنسبة للمرأة.

لقد تطورت اليد العاملة النسائية في ليبيا من حوالي 7% خلال الثمانيات إلى 10% خلال سنة 1995م وفي تونس تطورت هذه النسبة من حوالي 16% إلى 25% خلال نفس الفترة وتسجل كل من المغرب وموريتانيا أحسن النسب فيما يخص تشغيل المرأة حيث سجلت المغرب نسبة 26% من يدها العاملة من النساء في حين أنها تبلغ 28% في موريتانيا.

وبالتوازي مع ذلك تحسنت المؤشرات العامة للخصوبة خلال عقدين بالنسبة لكامل المنطقة المغاربية حيث تطورت من 7 إلى 4, 6 في ليبيا خلال الفترة 1980-1995م. وفي تونس كانت الخصوبة في حدود 6.5 سنة 1970 لتصبح 3.4 بحلول سنة 1995. وفي المغرب على التوالي من 7 إلى 4.4، وكذلك الأمر بالنسبة لموريتانيا والجزائر.

إن ما يجدر ملاحظته فيما يخص التأخر النسبي المسجل في تشغيل المرأة الجزائرية إذا ما قارناها بباقي البلدان المغاربية إلى كون تحسن مؤشر التمدرس لدى الفتاة الجزائرية خلال السبعينات و الثمانيات لم يرافقه ارتفاع في نسب تشغيلها فقد ارتفعت نسبة التمدرس لدى الفتيات ممن هن في السن التعليم إلى 60,3% سنة 1978 في حين أن نسبة ممن هن يشتغلن من مجموع القوة العاملة كانت 4,04% سنة 1966 لتصبح سنة 1977 حوالي 6% إن هذه النسب تعكس في واقع الأمر استمرار عقلية العائلة الأبوية التسلطية كمرجعية بالنسبة للمجتمع الجزائري نظرتة للمرأة. وإن كانت هذه الظاهرة ليست جزائرية محضة بل نجد أثارها في المجتمعات الأخرى. وإن بأقل حدة وتبرز لنا هذه المسألة خاصة فيما يخص مجالات التخصص بالنسبة للفتاة داخل الجامعة، حيث، يتركز الفتيات خاصة في اختصاصات الأدب وعلم النفس وهي اختصاصات ترتبط أكثر وتقترب إلى الدور التقليدي للمرأة التربية والرعاية ومساعدة الغير كما أن هذه الاختصاصات تعكس أيضا نظرة المرأة واستنباطها لدورها كأم.

كان ذلك خاصة في مرحلة السبعينات والثمانيات من القرن الماضي وإن كنا نلاحظ اليوم نزوعا أكثر من قبل الفتاة إلى التخصص في الطب والعلوم الصحيحة والهندسة وهي الاختصاصات وصفت بأنها رجالية هذا فيما يخص الجانب الاجتماعي لظاهرة انخفاض مؤشر التشغيل لدى الفتاة الجزائرية.

وهناك إشكالية أخرى تأثرها الأخرى على عملية التشغيل وهي ظاهرة التشبع في اختصاصات معينة مثل الأدب مما يجعل الكثير من خريجيها يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل وهم في الغالب من الفتيات وهو يؤثر على نسب التشغيل العامة.

وتبرز إشكالية تشغيل المرأة الجزائرية بأكثر وضوح إذا علمنا أن عدد النساء ممن هن في سن العمل: 15 سنة فأكثر سنة 1977 يمثلن 1.633.722 امرأة في حين أن نسبة النساء المشتغلات منهن لا تمثل إلا 2,5% سنة 1977م مما يجعل الجزائر في أسفل الترتيب على الصعيد العالمي ككل في تلك الحقبة، وتقع الغالبية العظمى من العاطلات في الأرياف الجزائرية وتنضاف إلى هذه العوامل المؤثرة على تشغيل المرأة الجزائرية، المواقف الإيديولوجية للدولة والمجتمع التي تجعل من المرأة قبل كل شيء زوجة و أما حيث أن النصوص التشريعية و القانونية تؤكد على هذه الأدوار الاجتماعية للمرأة ففي احدي فقرات الميثاق الوطني الجزائري الصادرة سنة 1976م يؤكد أنه في إطار تحسين وضعية المرأة يجب أن تتدخل عوامل و أفعال تهدف إلى تغيير طبيعة المحيط الذهني و القانوني لتحقيق المرأة على أداء حقوقها المعترف بها كزوجة و أم و المحافظة على صحة الأم و المادية و المعنوية.

فالحقوق المعترف بها للمرأة من خلال هذا البند هي تربية الطفل وهذا البند في الواقع يكرس التفرقة على أساس الجنس والتقسيم الطبيعي للعمل، ولا يعترف بالدور الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد. كما أن هناك بندا في

الدستور الجزائري يكرس مفهوم عدم أهلية المرأة وضعفها أمام المجتمع لذلك تضمن الدولة الحماية للمرأة تقول هذه الفقرة من الدستور "إن العائلة هي الخلية الأساسية للمجتمع إنها تحظى بحماية الدولة والمجتمع. الدولة تحمي الأمومة والشبيبة والشيوخ من خلال سياسة ومؤسسات مؤهلة للغرض".

إن سوء التشغيل للمرأة الجزائرية الذي عانت منه خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي يجد جذوره في النصوص التشريعية و الواقع المعيش للمجتمع الجزائري الذي يعارض مسألة خروج المرأة للعمل.

الخاتمة

لقد عرفت المنطقة المغربية عموما تغيرات جذرية في مجال الديمغرافيا وتحولات اجتماعية واقتصادية كبرى خلال العقود الثلاث التي تلت الحقبة الاستعمارية. وقد اتجهت الحكومات المغربية إلى المزاوجة بين الديمغرافيا والتنمية خاصة في البلدان المغربية الثلاث تونس، والجزائر والمغرب، فيما بقيت ليبيا معارضة للتوجه المالتوسي، ولا تزال موريتانيا تراوح مكانها تقريبا. وإن كانت تتبنى هي الأخرى سياسة مالتوسية إزاء السكان، ولكن تبقى الكثير من العوائق أمامها حتى يتسنى لها اللحاق بركب البلدان المغربية الثلاث الأخرى.

ونتيجة للسياسة السكانية المالتوسية في المنطقة المغربية عرفت الخصوبة تراجعاً كبيراً خاصة في البلدان الثلاث تونس والجزائر والمغرب. فالخصوبة التي كانت في حدود السبعة "7" تراجعت إلى حدود الأربع تقريبا على التوالي من 1960 وإلى 1993م.

لكن هذه النتائج الحاصلة اليوم كان الهدف منها مواجهة الوضع المتفجر للسكان والذي بدأ مع الحقبة الاستعمارية لقد كان المجتمع المغربي إبان القرن التاسع عشر مجتمع زراعي يعيش أكثر 80% من سكانه في المناطق الريفية، وينقسم الريف فيه على منطقتين من مناطق البدو الرحل الرعاة، ومنطقة قرى المزارعين، وكان المجتمع الزراعي يتميز بخصائص ديمغرافية محددة تتمثل في كثرة الإنجاب وكثرة الوفيات مما يشكل توازنا ديمغرافيا تقليدي. وكانت العائلة في نفس الوقت إطارا للتعليم والتشغيل، ووحدة انتاج واستهلاك مما جعل منها مركز المجتمع. وكانت السلطة أبوية في هذه العائلة التي يعيش بها جيلان الآباء وأبناء الأبناء.

الزواج في العائلة التقليدية يتم باكرا في سن دينا، وداخل إطار العائلة مع أفضلية لابنة العم فالزواج كان عبارة عن أداة لتقوية الروابط العائلية. أما الهدف من الزواج المبكر فهو الإخصاب وإنجاب المزيد من الأبناء لتعويض المفقود منهم، واعتبار الأبناء قوة عمل مهمة في اقتصاد العائلة التقليدية. والتنشئة الاجتماعية في هذا المجتمع المغربي التقليدي تتم على قاعدة التفريق الجنسي والاستعداد الفطري تهيئ الفتاة للعب دور الأم، وبهيا الفتى للعب دور الرجل.

وخلال الحقبة الاستعمارية أدخل الاستعمار اضطرابا على التوازن الديمغرافي التقليدي للمجتمع من خلال نشر ثقافة صحية جديدة قضت على عديد الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة بالمنطقة إلى جانب المجاعات التي كانت تفتك بالآلاف من الضحايا. مما خلق واقعا جديدا يتمثل في تراجع الوفيات مع بقاء نسبة الولادات مرتفعة مما أسهم في تضاعف عدد السكان بصفة كبيرة، أدخل المنطقة عموما عصرا ديمغرافيا جديدا، وهو عصر الانفجار الديمغرافي الذي حل مكان العصر التقليدي القائم على أساس التوازن بين نسبة الولادات المرتفعة، ونسبة الوفيات المرتفعة.

وإثر بناء الدولة الوطنية دخلت معطيات جديدة كان لها الأثر أيضا على بنية العائلة المغربية وخاصة من خلال تبني سياسة سكانية مالتوسية بالمنطقة من قبل بلدان محور المنطقة المغربية في كل من تونس والجزائر والمغرب منذ الستينات مما كان له الأثر الكبير على الخصوبة والمباعدة بين الولادات. وقد اعتمدت البلدان المغربية

وراهنت على المرأة كمحور العملية التنموية بالمنطقة فشرعت قوانين الأحوال الشخصية، وألغى تعدد الزوجات كالحالة التونسية، وأعطيت المزيد من الحقوق والحريات للمرأة، فأدخلت مجال التعليم وسوق الشغل، وذلك بهدف تحويل البنية العائلية التقليدية بإعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة.

ونتيجة لدخول المرأة المغربية إلى مجال التعلم ارتفع سن الزواج بالنتيجة وارتفعت نسبة العزوبة لدى النساء في الفئة العمرية من 20 إلى 24 سنة من حوالي 9% سنة 1956 إلى حوالي 56% سنة 1988. كما أن نسبة النساء والرجال غير المتزوجين حسب الفئات العمرية قد ارتفعت في مستوى الفئات الدنيا من 15 إلى 29 سنة. مما يعني تأخر في سن الزواج، وارتفاع سن عند الزواج الأول سواء بالنسبة للرجال أو النساء.

كل هذه التغيرات سوف يكون لها أثر رجعي على الأدوار والخصوبة داخل العائلة المغربية، فعلى صعيد الخصوبة تراجعت المؤشرات العامة للخصوبة في كامل المنطقة، اعتقادا بأن الفتاة الأمية هي أكثر إنجابا لأطفال وأقل نزوعا نحو تنظيم أسرتها والتحكم في سلوكها الإنجابي كما أنه يتم تزويجها باكرا مقارنة بالمرأة التي تتلقى تعليمًا، ولو ابتدائيا.

لهذا كان تركيز النخب المغربية الحاكمة على المسألة حيوية في نظرهم من هذه الناحية ألا وهي التعليم ونشره خاصة في المناطق الريفية، التي تزال تسجل نسب خصوبة أرفع مما عليه في المدن المغربية. إن تلقى التعليم بالنسبة للمرأة المغربية قد فتح لها المجال إلى سوق الشغل وأصبحت بالتالي أكثر تأهلا للعمل خارج البيت مما أكسب المرأة وضعا جديدا أعاد توزيع الأدوار داخل العائلة، فمساهمة المرأة في الدخل العائلي، جعلها تتمتع بحيزا أكبر في المناورة والمشاركة في اتخاذ القرار.

فدخول المرأة مجال التعليم، ثم سوق العمل إلى جانب الرجل المغربي قد أسهم في تغيير صورتها داخل المجتمع المغربي. هذا علاوة على تأثير هذه العوامل التعليم والتشغيل في المؤشر العام للخصوبة.

ورغم المجهودات المبذولة فإنه لا يزال الكثير عمله في المنطقة في هذين المجالين فلا يزال تعليم غير مكتمل بالنسبة للمرأة الريفية خصوصا. كما لا تزال مشاركة المرأة المغربية في قطاع التشغيل منخفضة رغم التطور الذي تشهده مستمرة ومضطرة. ذلك أن الترفيع في نسبة النساء العاملات سوف يرفع من حجم الفئة الناشطة اقتصاديا في البلدان المغربية ويخفض من نسب الإعالة، ولا يخفي أهمية هذين العنصرين على مجمل الحركة الاقتصادية.

إن السياسة السكانية المالتوسية للبلدان المغربية قد ساعد على الضغط على النمو الديمغرافي كما أن تحسن الظروف الصحية للمجتمع المغربي قد ضغطت على معدلات الوفيات وجعلها تتراجع من حوالي 170 بالآلاف سنة 1960 إلى حوالي 80% سنة 1990 م كمعدلات عامة بالمنطقة وإن كان هناك تفاوتات في هذا المجال.

هذا ما ساعد على بروز ظاهرة ديمغرافية جديدة يسميها الديمغرافيون بالتحول الديمغرافي، وهي ظاهرة بدأت المنطقة المغربية تعرفها بمستويات متفاوتة حسب المجهودات المبذولة في المجال السكاني.

المراجع

الكتب

- أدم (محمد سلامة) المرأة بين البيت والعمل، سلسلة عمل الاجتماع المعاصر، الكتاب التاسع والأربعون، مصر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1982م.
- أرلخ (بول) القبلة السكانية، ترجمة سهاونة فوزي، الأردن، المطبعة الأردنية، 1973م.
- ابراهيم (عبد الله) المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية، لبنان، المركز الثقافي العربي ببيروت، طبعة أولى، 1994.
- أنكر (ريتشارد) وزملائه المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة شكر عليا وحسن خولي وأحمد زايد، مراجعة محمد الجوهري، مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985م.
- بركات (حليم) المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
- بوحديبة (عبد الوهاب) الإسلام والجنس ترجمة هالة الخوري، مصر، مطبعة الأطلس، القاهرة، 1993.
- التير (مصطفى عمر) التنمية والتحديث نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي، ليبيا، منشورات معهد الإنسان العربي، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1980م.
- حسن (محمود) تطور الأسرة ومشكلاتها، لبنان، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م.
- الهراس (المختار) الثقافة والخصوبة دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب، لبنان بن سعيد (إدريس) ن دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1996م.
- حطب (زهير) تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و اجتماعية لقضاياها المعاصرة، لبنان معهد الإنسان العربي بيروت، 1976.

المجلات

1. عبيد شريف (ثريا) المرأة المغاربية العربية في حركة التنمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 6 مارس 1976م.
2. سعادة (صفية) نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، العدد 16، يونيو 1980م.
3. عثمان (حمودة الخضر) مجالات عمل الخريجي، علم النفس في الكويت، الواقع والمستقبل، مجلة العلوم الاجتماعية المجلة عدد 25، 1997م.

التقارير الأمامية

1. الأمم المتحدة، وضع المرأة في شمال إفريقيا، بحث أعد في نطاق اجتماع الأمم المتحدة لإفريقيا وغرب آسيا، 1983م.
2. البنك العالمي، تقرير عن التنمية في العالم، نيويورك، 1981م.
3. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك.
4. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الكتاب الإحصائي لليونسكو، نيويورك، 1994م.

5. Fatiha (TALAHITE-HAKIKE), Scolarisation et formation des filles en Algérie, l'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1980.
6. Rabia (ABDELKARIM), Les femmes à la campagne quelles formation et quels emplois, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1980.

Women Empowerment in the Workplace

Dr. Muntaha Banihani
Mutah University
Jordan

Email:

mbanihan@mutah.edu.jo

Abstract

It has been found across countries and overtime that there is a strong correlation between women positions in societies and economic development. This suggests that there is a relationship between women's empowerment and countries development. Regardless of the impact women have in terms of economic activities and job creation, the role of women entrepreneurs is often underplayed and undervalued. The aim of this study, thereafter, is to investigate the challenges female-owned small and medium businesses in Jordan may confront. Using a qualitative approach to research, ten women business owners were interviewed. It was found that women entrepreneurs in Jordan still face lots of challenges. Some of these challenges are family responsibilities, networking, and physical mobility.

Keywords: *Women, Entrepreneurs, Jordan, empowerment, empowerment*

المخلص

لقد وجد في مختلف البلدان وعلى مدى السنوات، أن هناك علاقة قوية بين مناصب النساء في المجتمعات والتنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات. بغض النظر عن تأثير النساء من حيث الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل، ما زال المجتمع يقلل من دور سيدات الأعمال و من قيمتهن. ومن هنا تهدف هذه الورقة إلى البحث في التحديات التي تواجه المرأة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وكيف يمكن التغلب على هذه التحديات لتعزيز تمكين المرأة. تستخدم هذه الورقة البحثية الأسلوب المنهجي النوعي، حيث تم مقابلة عشرة نساء من صاحبات الأعمال، وقد تبين أن صاحبات المشاريع الريادية في الأردن لا زلن يواجهن الكثير من التحديات. بعض هذه التحديات هي مسؤوليات الأسرة، و تكوين شبكات التواصل، و عدم القدرة على التنقل بحرية.

Introduction

It has been found across countries and overtime that there is a strong correlation between women positions in societies and economic development (Doepke & Tertilt, 2009; Duflo, 2012; Sarfaraz, Faghih, & Majd, 2014). This suggests that there is a causal relationship between women's empowerment and countries development. Hence, the empowerment of women is a worthwhile topic and goal as it could serve as an effective tool to accelerate economic growth. Ten million self-employed women in Europe, and female-owned firms are between a quarter and a third of the business population worldwide. Therefore, women entrepreneurs contribute to national economies in terms of development, job creation, and economic growth (Galindo & Ribeiro, 2011; Henry & Johnston, 2007; Jamali, 2009)". In addition, women's entrepreneurship development has a tremendous potential in empowering women and transforming society in the world (Tambunan, 2009). Regardless of the impact women have in terms of economic activities and job creation, the role of women entrepreneurs is often underplayed and undervalued (Henry & Johnston, 2007). Women and their businesses being secondary to men and their businesses is an idea that still is encouraged implicitly or explicitly in research and discourses (Ahl, 2006; Sarfaraz et al., 2014). This is a worldwide idea, however challenges may vary among countries. Hence, the aim of this study is to investigate the challenges of female-owned small and medium businesses in Jordan and how these challenges may be overcome to promote women's empowerment. This is important because empowering women is likely to accelerate growth in countries that rely mostly on human capital, such as Jordan.

Women Status in Jordan

Despite the rising educational attainment among Jordanian women to levels that exceed those of men, their participation in the labour market remains low (Al-zoubi, 2014; R. Assaad, 2014; Kharmeh, 2012). Jordanian women have made a very noticeable progress in education where their literacy rate has increased from 46 percent in 1990 to more than 90 percent in 2013 (DOS, 2013). In addition, gender parity has been achieved in all different levels of education in Jordan, women's university participation also has increased and now there are more women than men in the Jordanian universities, with a female percentage of 51 percent compared to 49 percent for male (DOS, 2013). Regardless of Jordanian women's impressive increase in education, Jordan still rank below other lower-middle-income countries averages when it comes to women economical activities (WorldBank, 2005). Women's participation in the workplace remains low with only 23 percent compared to 77 percent men's participation (DOS,

2012). In fact, it is argued that women's participation rate in the workplace not only is low but also is actually declining once it is corrected for educational attainment, suggesting that opportunities for educated women is deteriorating overtime (R. Assaad, 2014).

There is evidence for both vertical and horizontal gender segregation in Jordan. Jordanian women are underrepresented in high management positions and more than 60 percent of them are employed in 'social' professions (DOS, 2013; Hussein, 2010). This segregation tends to be disadvantageous to women because the salaries in these professions tend to be low (Hussein, 2010). Moreover, the inequality and discrimination in the labour force also manifested themselves in wage discrimination in Jordan. The gender wage gap in Jordan, which is 83 percent, seems to be smaller relative to other gaps in other countries. However, Jordanian women generally have more education than men holding similar jobs. Therefore, it is estimated that if discrimination were eliminated women's average wage would exceed that of men and would be about 112 percent (WorldBank, 2004). Moreover, if discrimination were eliminated women's wage would increase by 45 percent in the private sector and 13 percent in the public sector (World Bank, 2005).

In Jordan, because of the low rate of women's participating in the labour force, entrepreneurship can offer new opportunities for women to generate their own income, and to support their families (El Kharouf, Dababneh, & Al Akhal, 2014). Women's entrepreneurship has become a vital ingredient in the modern global economic development as it symbolises innovation and a dynamic economy (Orhan and Scott, 2007; Singh and Belwal, 2007). Women's entrepreneurship encouragement is specifically important for the Middle East and North Africa regions where challenges such as creating new jobs, diversifying its economy, and women empowering are presents (World Bank, 2007). However, although women entrepreneurs are a minority everywhere, their share in the Middle East and North Africa is far lower than in the other middle-income regions (World Bank, 2007). In Jordan, only 15-16 % of the total self-employed is women (DoS, 2012). Jordan is spending a considerable amount of money on women's education, however, this amount would be a waste if the participation rates of women in the workplace remain low (R. Assaad, 2014). Hence this paper aims to investigate the challenges women who own their own businesses face in Jordan. Moreover, this paper aims to come up with recommendations to business owners and policy makers to help them facilitate women's empowerment in Jordan.

Literature review

Empowerment is the process of “enhancing the capacity of poor people to influence the state institutions that affect their lives, by strengthening their participation in political processes and local decision-making. And it means removing the barriers—political, legal and social—that work against particular groups and building the assets of poor people to enable them to engage effectively in markets” (Bank, 2001, p.39). Women empowerment can be regarded as a process in which women challenge the existing culture and norms in order to improve their status in their families and in societies (Upadhye & Madan, 2012). Women’s empowerment has been defined as “individuals acquiring the power to think and act freely, exercise choice, and to fulfil their potential has fallen equally to members of society” (Mayoux, 2000, p.4). Empowerment also is the extent to which people are able to control their own destinies (Mason & Smith, 2003). Empowerment, thereafter, falls into three categories: removing social barriers; making institutions more responsive to poor people; and building social institutions and capital (Grootaert, 2005). Entrepreneurship can often offer a solution to empower women especially in situations where unemployment rate is high.

Entrepreneurship literature found that structural factors, such as social norms and market mechanisms influence entrepreneurs’ circumstances and experiences (for example, Aidis et al, 2007; Baughn et al, 2006; Berg, 1997; Brush et al, 2006; Gupta et al, 2009; Holmquist, 1997; Welter et al, 2006; Welter, 2004, cited Hovorka & Dietrich, 2011). The gendering of entrepreneurship, because of the stereotypes and social norms, has negative consequences for women (Moppert, 2010). Regardless, the topic of gendering entrepreneurship is avoided by educators of entrepreneurs (Moppert, 2010) and also by women entrepreneurs themselves who try to avoid being different from the masculine norm of entrepreneurship (Lewis, 2006).

Social structures which support gender differences have a great influence on women and their abilities to succeed. For example, female entrepreneurs are typically less financially successful than male entrepreneurs. It is argued that some of the reasons for this are: the lack of women’s industrial experience; the family, particularly child care, situation; usually women’s businesses are small and situated in poorly paid sectors; and women usually over-invest in forming ties and maintenance of networks which in turn may translate into business disadvantage (Mirchandani, 1999). Women’s businesses are usually smaller, service-oriented and cheaper to finance (Hovorka & Dietrich, 2011). It is argued that small businesses are

not as significant as large firms and, therefore, policies argue that significant financial support should be given to growth-oriented entrepreneurs and their firms (Storey, 1994, cited in Lewis, 2006). Therefore, growth-oriented firms are considered to be serious businesses, while small and stable firms are not as much.

Moreover, entrepreneurial identities, which are constructed as male identities, are restricting women access to technology enterprises (Hollowell, Mellors, & Silver, 2006). According to Strohmeier and Tonoyan (2005) gender differences related to the male–female innovation gap is the result of occupational segregation whereby fields that are less technology-oriented are populated by women. Women, because of their lack of technical skills, are reluctant to start businesses in the high-tech and manufacturing sectors. Also, the reason for having cheap to finance businesses is the fact that it is difficult for women to obtain financial resources (Bruni, Gherardi, & Poggio, 2004). Entrepreneurship is a gendered concept, i.e. it has masculine connotations. The gendered nature of entrepreneurship is manifested through different discursive practices (Ahl, 2006). The language used to describe entrepreneurs contains words that describe masculinities, such as self-efficacy, internal locus of control, cognitive skills, optimism, and high level of achievement orientation (Shane & Venkataraman, 2000, cited in Ahl, 2006).

Through the use of language and metaphor, text and myths about entrepreneurs privilege and reinforce the existing power structure of men in society (Ogbor, 2000). Hence, *“female participation in entrepreneurship is reasoned to be the antithesis of entrepreneurial norms as a result of gender qualities: male achievement versus female subjugation; male dominance versus female submissiveness; male control versus female appreciation; male autonomy versus female support; male aggression versus female co-operation; male independence versus female dependence; male idiosyncrasy versus female conformity”* (Ogbor, 2000, p. 621). Women entrepreneurs are described as invisible entrepreneurs because of the lack of or limited attention given to female business owners in research and literature on entrepreneurship (Baker et al., 1997, cited in Ogbor, 2000).

The location of the enterprise has an impact on the legitimacy; works located in the home is regarded as a leisure rather than work. This makes it harder for home-based businesses to access credits or personal loans. This in turn reduces business profits margins. This fact influences women more than men because women-owned businesses are more likely to be located in the home than those of men-owned businesses. Therefore, the small businesses are gendered because most women-owned businesses are located in the

home whereas most men-owned businesses are located in office sites, this is important because home-based businesses have less economic powers and less social legitimacy (Mirchandani, 1999).

Women's entrepreneurs have been classified as: aimless women who set up their businesses as an alternative to unemployment, strong success-oriented women who set businesses as a long-term strategy, strongly success-oriented women, usually without children, who regard their own businesses as an opportunity for professional fulfilment or as a mean to overcome the barriers presented in organisations where they previously worked, women with family responsibilities who set up their businesses as a solution that gives them flexibility, return women who have quit their jobs in the past in order to look for their families, traditionalist women who run their own business because of family tradition, and finally radical women who set their businesses to promote women interests in society (Bruni et al., 2004, p. 262). These classifications reflect women's private lives, the interruptions and the ways to plan for the future taking into consideration the private life. "This representation highlights implicit gendering processes in two ways: by drawing a boundary between the public and private (assuming different logics of action in each domain and splitting the woman's life in two non-communicating domains), and by naturalizing women through their representation only in relation to the reproductive life-cycle" (Bruni et al., 2004, p. 262).

There are three major barriers against female entrepreneurship: firstly, socio-cultural status of women and the stereotype which view women's main responsibility is taking care of family and underestimating their abilities to set up their own businesses. Secondly, the limited access to information and networks which are influenced by gender. Finally, access to capital, whether from a bank, spouse, friend, or financial agents, is subject to the assumption that "women can't handle money". The presumptions of women as lacking status and credibility constrain not only their access to credit but also to resources available by society (Bruni et al., 2004, p. 262). Previous research also indicated that it is more difficult for women to start and participate in business due to lack of opportunities to develop relevant skills, barriers to financial resources, and family responsibilities (Hovorka & Dietrich, 2011).

Entrepreneurship is usually defined and understood based on the behaviour of men only (Mirchandani, 1999). The implicit assumption to female-entrepreneurs' behaviours is that men's work is the standard for understanding women's work. Researchers tried to solve women's problems and overcome barriers by proposing some solutions such as: women should

form a 'girls' networks which is in parallel to 'boy' networks, women should delegate their family responsibilities in order to expand their businesses, and women should sacrifice personal and family relationships in order to overcome the obstacles presented in the way of businesses, also they can better educate and train themselves. All these suggestions assume that women are more likely to succeed if they mimic the masculine work norms. These suggestions assume that the barriers for female entrepreneurs are individual barriers and women on their own by getting more training and education can overcome these barriers. However, these assumptions ignores that social structures are the reason not individual women (Mirchandani, 1999). "One could suggest that the concept of entrepreneurship seems to be discriminatory, gender-biased, ethnocentrically determined and ideologically controlled. The discourse on entrepreneurship and the institutions that produce it seem to reflect a part of the taken-for-granted assumptions about knowledge, which according to postmodernist agenda must be questioned" (Ogbor, 2000, p. 629).

Entrepreneurship can be a practical solution for women, especially in developing countries where there is high female unemployment rate and where women need to work at home, to earn income and reduce unemployment rate and poverty (Sarfaraz et al., 2014). However, women still face lots of challenges in these countries. For example, Jordanian women entrepreneurs face different challenges related to access to finance, access to market, and access to networks (Al-zoubi, 2014). In addition, and according to Youness (2007), women entrepreneurs in Jordan face challenges related to : international trade activities, procedures to help small businesses, use of technology, social roles, and economic outlook plans and goals. This paper investigates the difficulty facing women in Jordan and it seeks to provide suggestions on how to overcome these barriers.

Methodology

The qualitative method provides an in depth interviews with women in order to investigate challenges and factors that affect their businesses from their point of view. This method investigates the challenges women face in the workplace. The results from the interviews are analysed using NVIVO software in order to identify themes and categories regarding the challenges women face in the workplace. This method is based on semi-structured interviews with ten women to investigate in-depth their experiences with regard to challenges they face in their everyday lives. In semi-structured interviews, the researchers usually have a list of questions or fairly specific topics to be covered, however, the interviewees have a great

deal of flexibility in how to reply in order to capture insights into meanings and experiences people have in their everyday activities (Bryman, 2008; Marshall & Rossman, 2010). Hence, this research is using the semi-structured interviews to allow participants the flexibility to express their views and experiences. Women were asked about their personal information and about their businesses. In addition, women were asked about the different challenges they face.

Interview data were first read; each sentence was examined then categorised into codes during 'open coding'. These codes were then grouped into 'concepts'. After examining all data, the concepts were organized into themes. Once a theme has enough properties, in that no new properties emerged from the data, the theme becomes an integrative category with defined sets of dimensions. Iterations between data, concepts and themes ended when enough categories and associated dimensions are enough to understand the phenomena studied 'theoretical saturation'. Constant comparatives were used throughout the analysis, on the coding level, the concepts level, and the themes level which will eventually produce the main categories describing the study at hand (Cassell & Symon, 2006). Thus, coding the second interview with the first interview in mind, and coding subsequent interviews with the emerging theory in mind. The qualitative results are presented below.

Results and discussion

Results have shown that there are problems faced by women at various stages beginning from their initial commencement of enterprise, in running their enterprise. Their various problems are as follows:

Constraints on women's physical mobility

Several interviewees mentioned how difficult it was for them, because of social restrictions, to travel from one city to another. For example, one of the interviewees opined that if she wants to buy material for her business from a different city, she had to take her brother with her to travel:

If I want to buy material for my business, my brother has to come with me because it is not acceptable for women to go from Karak [a city in southern Jordan] to Irbid [a city in northern Jordan] alone. (Interviewee 1, 38 years old).

There are restrictions imposed on women's movements which affect their mobility and require them to obtain permission from their husbands or guardian for international or long-distance travels. Data reveals that women's limited mobility affects their availability for work and opportunities in the workplace. Consistent with previous research in different Arab countries (Ragui Assaad & Arntz, 2005; Haddad, Brown,

Richter, & Smith, 1995; Miles, 2002; WorldBank, 2004), women in Jordan are not able to travel freely even within their own country. Restrictions on women's mobility is one of the challenges that female entrepreneurs face in Jordan.

Networking

Several female interviewees mentioned how difficult for them to form networks that may benefit their business because, as well known, entrepreneurship has been traditionally seen as a male dominant place. Several female interviewees mentioned how they were excluded from the informal communication taking place outside the business, such as social events, which ultimately disadvantages their businesses and prevent them from having access to information. Interviewees explained the reasons which prevent them from participating in the informal activities: it is not socially acceptable to be friends outside work with their male colleagues, it is also hard for women to stay late outside their houses because of family responsibilities. According to the interviewees, women's exclusion from the informal communication networks leads to men gaining extra knowledge about the organisation and helps them in their careers:

I think most work happens outside offices in social events. As you know social events in Jordan are almost always gender segregated where women and men are separated. Thus men, which own most businesses in Jordan discuss together business related issues that, in many cases lead to opportunities that we women don't have access to (Interviewee 9, 52 years old).

The results demonstrate how informal interactions in social events disadvantage women and produce gender inequalities. These results are consistent with previous research that pointed out that informal communications disadvantage women in the workplace (Acker, 2006; Kanter, 1977; Reskin, 2003; Ridgeway, 1997; Williams, Muller, & Kilanski, 2012). Gender roles in the Arab countries, where Islam is the main religion (WorldBank, 2004), are determined by the code of modesty "in which family honour and dignity rest on the reputation of the woman. This code imposes restrictions on interaction between men and women" (WorldBank, 2004, P. 10). Women, because of the social restrictions which emphasise the segregation between sexes and prevents women from staying late after working hours, find it harder to develop important personal contacts.

Family Conflicts

Results have shown that women also find it difficult to meet the demands of their family members and society as well as running their own

businesses. Several female interviewees reported the difficulties they face having children and working at the same time.

I faced lots of difficulties when I first started my business because it was very hard for me to balance between family and work responsibilities. Sometimes I would bring my children with me to work. I was very scared that I would fail and had to do all I can to make it work (Interviewee 2, 42 years old).

Female interviewees reported how family responsibilities affect their work and their availability to their work. The female interviewees pointed out that they sometimes have to take time off from work because of family responsibilities, such as taking care of a sick child or helping them with school work. The interviewees said that they have more pressure, are exhausted, do not take care of themselves, and that they do not have time to go out with their friends because of work and family responsibilities. The restrictions on women's mobility are related to their household responsibilities including childcare responsibilities and the social concerns regarding women's safety (Ragui Assaad & Arntz, 2005). Constraints on women mobility limit their access to the workplace (Miles, 2002) and limit their opportunities in the workplace (Ragui Assaad & Arntz, 2005).

Conclusion and implications

Entrepreneurship can be a practical solution for women, especially in developing countries such as Jordan. This paper investigated the challenges female-owned small and medium businesses face in Jordan. It was found that women entrepreneurs in Jordan still face lots of challenges. Some of these challenges are family responsibilities, networking, and physical mobility. Government of Jordan can help women entrepreneurs by providing child care facilities and by facilitating and connecting women to enable them to create their own networking. Moreover, government can design and implement different programs for business women to exchange ideas and improve their businesses. In addition, future scholars can further investigate the role of gender into entrepreneurship in different cultures and different countries.

References

- Acker, J. (2006). Inequality regimes. *Gender & Society*, 20(4), 441-464.
- Ahl, H. (2006). Why Research on Women Entrepreneurs Needs New Directions. *Entrepreneurship: Theory & Practice*, 30(5), 595-621. doi: 10.1111/j.1540-6520.2006.00138.x
- Al-zoubi, A. F. (2014). THE EFFECT OF SEX (GENDER) ON THE SUCCESS OF BUSINESSWOMEN IN THE BUSINESS ENVIRONMENT IN MARKETING IN JORDAN (AN EMPIRICAL STUDY). *British Journal of Marketing Studies*, 2(7), 45-59.
- Assaad, R. (2014). *The Jordanian Labour Market in the New Millennium*: OUP Oxford.
- Assaad, R., & Arntz, M. (2005). Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes Under Structural Adjustment: Evidence from Egypt. *World Development*, 33(3), 431-454.
- Bank, W. (2001). *World Development Report 2000-2001: Attacking Poverty*: El Banco.
- Bruni, A., Gherardi, S., & Poggio, B. (2004). Entrepreneur-mentality, gender and the study of women entrepreneurs. *Journal of Organizational Change Management*, 17(3), 256-268.
- Cassell, C., & Symon, G. (2006). *Essential Guide to Qualitative Methods in Organizational Research*. London: Sage Publications.
- Doepke, M., & Tertilt, M. e. (2009). Women's Liberation: What's in It for Men? *Quarterly Journal of Economics*, 124(4), 1541-1591.
- DOS. (2013). Jordanian Department of Statistics. Available at: <http://www.dos.gov.jo>. Accessed in: 1st February 2010. Retrieved 1st February 2010, from <http://www.dos.gov.jo>
- Duflo, E. (2012). Women Empowerment and Economic Development. *Journal of Economic Literature*, 50(4), 1051-1079.
- El Kharouf, A., Dababneh, A., & Al Akhal, R. (2014). Women business owners in Jordan: Characteristics, contributions and challenges.
- Galindo, M. A., & Ribeiro, D. (2011). *Women's Entrepreneurship and Economics: New Perspectives, Practices, and Policies*: Springer New York.
- Grootaert, C. (2005). Assessing empowerment at the National level in Eastern Europe and Central Asia. *Measuring Empowerment: Cross-Disciplinary Perspectives*, 309-340.
- Haddad, L., Brown, L. R., Richter, A., & Smith, L. (1995). The gender dimensions of economic adjustment policies: Potential interactions and evidence to date. *World Development*, 23(6), 881-896.
- Henry, C., & Johnston, K. (2007). *Female Entrepreneurship: Implications for Education, Training and policy*: Routledge.
- Hollowell, C., Mellors, N., & Silver, J. (2006). Alternative routes: a study on women and technology entrepreneurship in the north-west of England. *International Journal of Entrepreneurship and Innovation*, 7(2), 113-120.
- Hovorka, A. J., & Dietrich, D. (2011). Entrepreneurship as a gendered process. *Entrepreneurship and Innovation*, 12(1), 55-65.
- Husseini, R. (2010). Jordan. In S. Kelly & J. Breslin (Eds.), *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress amid Resistance*. Washington: Rowman and Littlefield.
- Jamali, D. (2009). Constraints and opportunities facing women entrepreneurs in developing countries: A relational perspective. *Gender in Management: An International Journal*, 24(4), 232-251.
- Kanter, R. (1977). *Men and women of the corporation*: Basic Books.
- Kharmeh, S. S. A. (2012). Gender Empowerment in Jordan. *Canadian Social Science*, 8(2), 201-208.
- Lewis, P. (2006). The Quest for Invisibility: Female Entrepreneurs and the Masculine Norm of Entrepreneurship. *Gender, Work & Organization*, 13(5), 453-469. doi: 10.1111/j.1468-0432.2006.00317.x

- Mason, K. O., & Smith, H. L. (2003). Women's empowerment and social context: Results from five Asian countries. *Gender and Development Group, World Bank, Washington, DC*.
- Mayoux, L. (2000). From access to empowerment: Gender issues in micro-finance. *NGO Women's Caucus Position Paper for CSD-8 (CSD)*.
- Miles, R. (2002). Employment and unemployment in Jordan: the importance of the gender system. *World Development*, 30(3), 413-427.
- Mirchandani, K. (1999). Feminist Insight on Gendered Work: New Directions in Research on Women and Entrepreneurship. *Gender, Work & Organization*, 6(4), 224-235.
- Moppert, K. (2010). *Gendered Entrepreneurship*: Lambert Academic Publishing.
- Ogbor, J. O. (2000). MYTHICIZING AND REIFICATION IN ENTREPRENEURIAL DISCOURSE: IDEOLOGY-CRITIQUE OF ENTREPRENEURIAL STUDIES. *Journal of Management Studies*, 37(5), 605-635.
- Reskin, B. F. (2003). Including mechanisms in our models of ascriptive inequality. *American Sociological Review*, 68(1), 1-21.
- Ridgeway, C. L. (1997). Interaction and the conservation of gender inequality: Considering employment. *American Sociological Review*, 62(2), 218-235.
- Sarfaraz, L., Faghih, N., & Majd, A. A. (2014). The relationship between women entrepreneurship and gender equality. *Journal of Global Entrepreneurship Research*, 2(1), 6.
- Strohmeyer, R., & Tonoyan, V. (2005). Bridging the gender gap in employment growth: on the role of innovativeness and occupational segregation. *International Journal of Entrepreneurship and Innovation*, 6(4), 259-273.
- Tambunan, T. (2009). Women entrepreneurship in Asian developing countries: Their development and main constraints. *Journal of Development and Agricultural Economics*, 1(2), 27-40.
- Upadhye, J., & Madan, A. (2012). Entrepreneurship and women empowerment: Evidence from Pune city. *International Proceedings of Economics Development & Research*, 29, p192.
- Williams, C. L., Muller, C., & Kilanski, K. (2012). Gendered Organizations in the New Economy. *Gender & Society*, 26(4), 549-573. doi: 10.1177/0891243212445466
- WorldBank. (2004). *Gender and Development in the Middle East and North Africa; Women in the Public Sphere*. Washington: World Bank.
- WorldBank. (2005). *The Economic Advancement of Women in Jordan: A Country Gender Assessment*. Washington: World Bank.
- Youness, G. (2007). Women entrepreneurs in the Middle East and North Africa: characteristics, contributions, and challenges.

”تمكين المرأة العربية سياسيا واقتصاديا وأثره على التنمية البشرية”

د. شريفة كلاع

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

البريد الإلكتروني:

cherifaklaa@gmail.com

الملخص

تقوم المرأة العربية بدور أساسي في المجتمع العربي، إذ تبرز مكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية متى تمتعت بحريتها وحقوقها كاملة، ولا يمكن تحقيق ذلك دون وجود منظومة من التشريعات القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والتمكين. ولذلك يهدف هذا البحث إلى بيان المقومات التي من شأنها أن تمكن المرأة العربية، والتوقف عند انجازات المرأة الجزائرية في مجال التمكين من خلال الاستعانة بالمنهج التاريخي وكذا الإحصائي. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها، أنه رغم التقدم الذي تحقق في مجال حقوق المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين، إلا أن هذا التقدم ظل بطيئا وغير متساو، وأصبحت المرأة تواجه تحديات جديدة، وبذلك نوصي بأن تهتم الدول العربية بترقية حقوق المرأة من خلال التمكين في مختلف الجوانب ليتمكنها ذلك من المساهمة الفعالة في قضايا التنمية.

الكلمات المفتاحية: المرأة - التمكين - التنمية - التنمية البشرية.

"Empowering Arab women politically and economically, and its impact on human development"

Abstract

The key role of Arab women in Arab society is important, as it highlights its position in the political, and economic-social life when obtain their freedom and full rights, and cannot achieve that without a system of legislation based on justice, equality and equal opportunity and empowerment. Therefore, this research aims to release the ingredients that would enable Arab women, and stop at the achievements of the Algerian women in the field of empowerment through the use of the curriculum as well as historical and statistical approach. Among the most important results obtained, that despite the progress that has been achieved in the field of women's rights and empowerment and gender equality, but that this progress has been slow and uneven, and new challenges have been appeared in the front of that progress, and so we recommend that the Arab countries must be concerned with upgrading of rights of women through empowerment in various aspects which may contribute effectively to the development issues.

Key words: women - empowerment - development - human development.

مقدمة:

لما كانت التنمية تركز في منطلقاتها على حشد الطاقات الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها. وقد برز دور المرأة جلياً من خلال المنابر والدراسات والمؤتمرات التي نادت بحقوق المرأة والاعتراف بها كعنصر مهم في الحياة والتقدم، وتمكين المرأة في مجالات العمل الاقتصادي هو الطريق إلى التنمية وإلى تمكينها في الجوانب الأخرى، مثل المجالات السياسية والاجتماعية، وقد يحدث ذلك تغييراً في القوانين والبيئة الداعمة لتمكين المرأة. ومن جهة أخرى يلاحظ أن الاهتمام اتجه نحو التمكين الاقتصادي وفي الإطار التشريعي كسبيل لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع، حيث أن معظم المؤسسات التنموية خاصة في المنطقة العربية ركزت جهودها على تعزيز انخراط المرأة في الحرف وفي الصناعات وإنشاء المشاريع الاقتصادية، وتعديل النظم والتشريعات في المنطقة العربية من أجل التفاعل الإيجابي مع المبادرات الدولية الرامية لتمكين المرأة. وقد أصبح من دواعي التفاؤل في السنوات الأخيرة أن تكون قضية تمكين المرأة قد صارت موضوعاً تعالجه معظم مبادرات الإصلاح الإقليمية والوطنية التي سعت إلى دعم ومساندة حقوق المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعليه سنحاول في بحثنا دراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم تمكين المرأة العربية في تحقيق مستويات عليا من التنمية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية نقدم الفرضية التالية:

- إن تحقيق مستويات معتبرة من التنمية مرهون بالتمكين للمرأة العربية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه سيتناول بحثنا النقاط التالية:

- 1 - التعريف بمفاهيم: التمكين، التنمية، التنمية البشرية.
- 2 - المقومات الأساسية لتمكين المرأة العربية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية).
- 3 - انجازات وتحديات المرأة الجزائرية في مجال التمكين.

1 - التعريف بمفاهيم: التمكين، التنمية، التنمية البشرية.

أولاً التمكين:

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية والاجتماعية والتي لا تتحقق من دون خلفية سياسية مرتبطة بالحكم وما يملكه من قدرة، ولذلك انعكس الاستخدام الواسع للمفهوم على تعدد تعريفاته، ويمكن تعريف التمكين لغوياً بأنه التقوية والتعزيز، وقد تعددت تعريفاته وفقاً لطبيعة المجال ونطاق التطبيق، وهو على عمومه يشير إلى عملية منح السلطة القانونية أو تخويل السلطة القانونية إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.¹⁷⁵ ويمكن النظر للتمكين على أنه: "العمل على توسيع قدرات الناس توسيعاً ينطوي على زيادة الخيارات، ومن ثم ينطوي على زيادة الحرية ويحمل التمكين في طياته أن يكون باستطاعة الناس في أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا فيه أو يؤيدوا صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم"¹⁷⁶، كما يشير مفهوم التمكين إلى تغيير هيكل القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش

1 - أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص. 98.

1 - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص. 224.

ففي الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته ومن ثم استعداداته النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة¹⁷⁷.

ويرتبط مفهوم التمكين بقضايا التنمية من خلال التأكيد على ارتباطه بعملية توسيع فرص وحرية الفقراء في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية المستدامة وهي ما يعد به كل حكم رشيد¹⁷⁸، والملاحظ أنه ومنذ تسعينيات القرن العشرين ارتباط مفهوم التمكين بمفاهيم جديدة مثل حقوق الإنسان والمصلحة وقد طورت مفاهيم شاملة للتمكين على أنه عملية التأثير والأحداث والمحصلات ذات الأهمية للفرد والمجتمع، كما اعتبر مصطلح التمكين مشابهاً لمصطلح الفعالية الذاتية، فالشخص المتمكن يتعامل مع بيئته بفعالية وليس بشكل سلبي فهو يتفاعل مع الأحداث وكأنه متحكم فيها وليست مفروضة عليه أو مقدرة له¹⁷⁹.

وقد تطور الاهتمام بمشاكل المرأة وأوضاعها الاجتماعية والسياسية مع مرور الوقت، حيث ساهمت الحملات المتتالية التي تقودها المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الملحق بها في الكشف عن قضايا المرأة والتأسيس لمفهوم جديد هو تمكين المرأة في مختلف المجالات لاسيما السياسية منها. ومن ثمة فإن للتمكين عناصر عامة لا تختلف عن عناصر تمكين المرأة تتمثل في:

- 1 - الاعتماد على الذات.
- 2 - الاستقرار في عملية صنع القرار.
- 3 - المشاركة في التمثيل الحكومي.
- 4 - الحصول على الدخل والائتمانات الكبيرة.
- 5 - ملكية الأرض والعقارات ومصادر أخرى للقوة مثل التعليم والمكانة الاجتماعية.
- 6 - الحصول على المعرفة والمهارات¹⁸⁰.

ثانياً: التنمية:

ترتبط فكرة التنمية عند الكثيرين بمفهوم الحداثة، هذه الأخيرة بمفهومها الواسع تعني "التجديد" مع الاهتمام بوضع الناس المتأثر مع مرور الوقت بالديناميكية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، فهي مرتبطة بزمان ومكان معين، فالحديث في مكان ما قد يكون قديماً في مكان آخر، وتختلف الحداثة من مجال لآخر ففي المجال الاقتصادي تعني "الحداثة" التصنيع والتعمير والاستخدام المتزايد للتقنية ضمن كل قطاعات الاقتصاد، هذه التقنية والعلمية أثرت على المجالات الاجتماعية والثقافية ما عرف بفترة التنوير في أوروبا الغربية بداية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، فعند الحديث عن التنمية فإنه من الأهمية أن ندرك أن جميع مفاهيم التنمية تعكس بالضرورة مجموعة معينة من القيم الاجتماعية والسياسية، كما يلتقي مفهوم التنمية مع العديد من المفاهيم "التقدم"، "التطور" و"التحديث" ومرد ذلك أن الدول التي حققت الدرجة العليا من التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة الصناعية¹⁸¹.

2 - أماني مسعود، التمكين: سلسلة مفاهيم، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، أكتوبر 2006)، ص ص. 6-7.

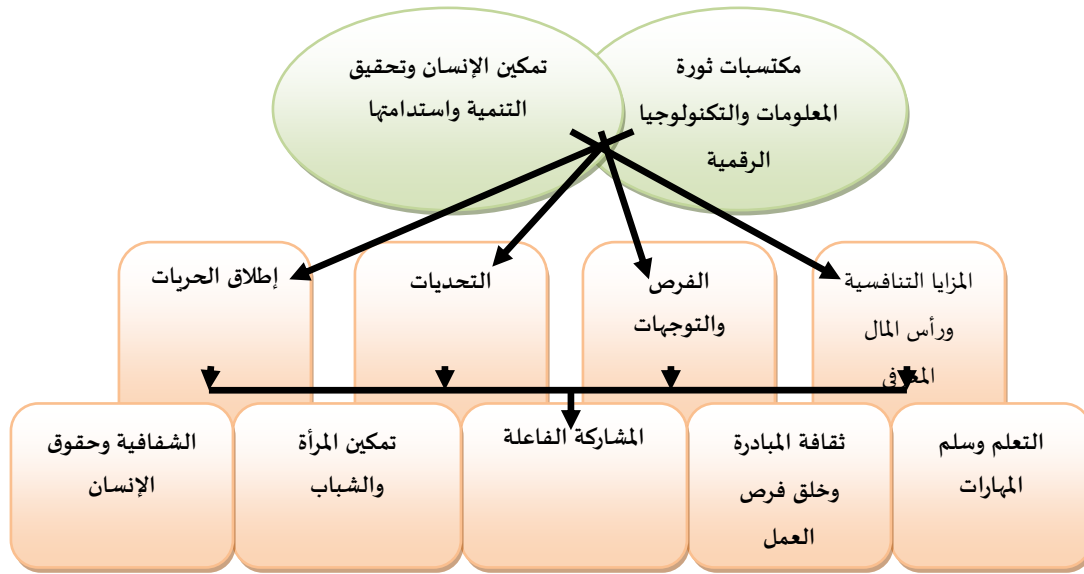
3 - نفس المرجع، ص. 98.

4 - أماني قنديل، مرجع سابق، ص. 159.

5 - اعتماد علام وعبد الباسط عبد المعطي، العولمة وقضايا المرأة والعمل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2003)، ص ص. 160-161.

1 - سميرة سليمان، "التنمية من التنظير إلى المأسسة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 3، جويلية 2012، ص. 165.

وإذا كانت التنمية لغة تدل على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار، فإنه يمكن تعريفها اصطلاحاً أيضاً على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسن مستمر لنوعية الحياة فيه¹⁸²، أما التنمية المستدامة فقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الريادي في تبني وترويج مفهومها من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ العام 1990، حيث جعل من الإنسان ثورة الأمم الحقيقية، فالإنسان هو جوهر التنمية وهذه الأخيرة يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضاً¹⁸³، كما يمكن الربط بين معطيات بناء قدرات الإنسان وتمكينه وفرص تحقيق التنمية الإنسانية كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: عبد السلام بشير الدويبي، "مشروع استراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية في الجماهيرية الليبية"، نقلاً عن موقع: www.npc.gov.ly/doc/news/3npcgov.ppt

ثالثاً: التنمية البشرية:

هناك تعاريف كثيرة لمفهوم التنمية البشرية، منها ما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أعتمد ونشر في 4 ديسمبر 1986، والذي يعتبر أن التنمية هي "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"¹⁸⁴. ووفق هذا التعريف فإن الإنسان هو الموضوع الأساسي في التنمية البشرية، لذلك فقد كثرت الدراسات والمؤتمرات التي حاولت تحديد مفهوم التنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها، كإشباع الحاجات المختلفة ورفع مستوى المعيشة ورفع

2 - عبد الرحمان أسامة، تنمية التخلّف وإدارة التنمية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2003)، ص.17.
3 - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات التنمية، (بيروت: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، ص.127-128.
1 - مقتطف من إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986، <www.arabhumanrights.org/publications/cbased/ga/development-declaration86a.html>.

مستوى التعليم، وتحسين نوعية حياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالمختصر فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنسان وتكون غايته الإنسان، فهدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان في مجتمع ما من كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والفكرية¹⁸⁵.

يعتبر تقرير التنمية البشرية الأول والصادر سنة 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منعرجاً هاماً في الدراسات التنموية فيما يتعلق بمصطلح الثروة التي اشتملت قبل ذلك كل القيم المادية ليضيف إليها التقرير الإنسان كقيمة مستدامة غير قابلة للانقراض. ولقد عرف التقرير العالمي الأول التنمية البشرية لأول مرة سنة 1990 على أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق فهي تشمل جميع مستويات التنمية. وتتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة: يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى ستضل بعيدة المنال¹⁸⁶.

وهذا يعني أن التوجه الجديد في الفكر التنموي جعل من الإنسان محور العملية التنموية بكاملها وذلك بدل كل المقاربات السابقة التي تسببت في اندلاع الحروب وانتشار ظاهرة الاستعمار وامتياز كرامة الإنسان بسبب البحث عن الموارد الطبيعية والثروات. وتواصل تقارير التنمية الإنسانية التأكيد على هذا الأمر في كل مرة حيث أورد تقرير التنمية العربية للعام 2002 ما يلي: "التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، من قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول التنمية من أجل الناس أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول التنمية من قبل الناس يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم¹⁸⁷".

ليضيف التقرير في موضع آخر أن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، فتتضمن الموارد البشرية تركز على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية، ولكن ليس كمنتفعين منها، ويركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان، ولكن ليس على خياراتهم، وينظر نهج رفاه الإنسان إلى الناس كمنتفعين ولكن ليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم، أما التنمية الإنسانية فهي باشتغالها على جميع هذه الجوانب تمثل نهجاً أكثر شمولاً للتنمية¹⁸⁸.

إن التنمية البشرية لا تقاس بمقياس الدخل وحده، رغم أهمية الدخل واعتباره أحد الوسائل الرئيسية لزيادة الخيارات وزيادة الرفاه، وهو أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها، كما يتضمن مفهوم التنمية البشرية جانباً عملياً يتمثل في جميع الآليات التنظيمية والقانونية والاجتماعية التي تسعى إلى رفع حجم المشاركة في صنع القرار المحلي بشكل منتج مستدام¹⁸⁹.

2 – المقومات الأساسية لتمكين المرأة العربية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية):

2 – رغداء زيدان، "مفاهيم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية"، نقلاً عن موقع:

http://www.grenc.com/a/Rzaydan/show_Myarticle.cfm?id=2135، (2009/7/05).

3 – UNDP, Human Development Rapport 1990, (New York: Oxford University Press, 1990), p.09.

4 – "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص.14.

1 – "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص.15.

2 – قوي بوحنية، "نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة- الجزائر 09-10 مارس 2004، ص.2.

إن تمكين المرأة داخل مجتمعها يعد ركيزة أساسية لتقدم هذا المجتمع، كما أن تطوير واقع المرأة وتحسين طاقاتها لا يمكن تحقيقه دون وجود منظومة من التشريعات القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وإدماج قضايا المرأة في أولويات خطط وبرامج المرأة الشاملة، وفي إطار هذه السياسات لا بد من توعية المجتمع بقضايا المرأة وقدراتها التي تخولها للمشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات، بما يعزز دورها الإيجابي في الأسرة والمجتمع. وفي هذا الإطار تلجأ منظمة المرأة العربية إلى وضع أولويات للعمل على رفع قدرات المرأة العربية، وتمكينها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وقانونيا في المجالات التالية¹⁹⁰:

في مجال التربية والتعليم: حيث تعطى الأولوية في ذلك للقضاء على الأمية، من خلال اعتماد آليات تنفيذ تقوم على اتخاذ تدابير تضمن إلزامية التعليم، ودعم نظام تعليم الكبار عبر برامج خاصة تستخدم التعليم عن بعد. في مجال الصحة والبيئة: حيث تعطى الأولوية لتعزيز البرامج الوقائية، التي تحسن من صحة المرأة، وإدماج الصحة الانتخابية في البرامج التنموية للمجتمعات المحلية، وأيضا زيادة وعي المرأة بالمخاطر البيئية، وانعكاساتها على صحة أفراد الأسرة.

في مجال الإعلام: وذلك من خلال العمل على مكافحة الصورة السلبية للمرأة، واستبدال صور متوازنة تعزز بها دورها الإيجابي في المجتمع ومشاركتها في التنمية، على أن يتم ذلك عبر آليات تنفيذ تعتمد تشكيل مجموعة خبراء من الإعلاميين، تكون مسؤولة عن مراجعة ما ينشر حول في وسائل الإعلام، وتوفير المعلومات والردود أيضا، وتخصيص جائزة باسم المنظمة لأفضل عمل إعلامي يبرز دور المرأة الإيجابي، إضافة إلى إقامة برامج تدريبية للإعلاميين تحثهم على إعداد برامج التوعية المرأة بحقوقه وواجباتها الشرعية والقانونية، وعلى عدم تقديم المرأة بصورة سلبية والعمل أيضا مع وزارات التربية في الدول العربية، على إعادة النظر بالمناهج المدرسية لإظهار المرأة كشريكة متساوية في بناء الأسرة والمجتمع.

في المجال الاجتماعي: اعتمدت المنظمة على أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعي، وتبني مفهوم التخطيط بالمشاركة والتأكيد على تماسك الأسرة العربية لحماية المرأة والأسرة من المشكلات الممكنة.

في المجال الاقتصادي: تعتمد المنظمة إعطاء الأولوية لمشكلة الفقر والعمل على خفض نسبة الفقر وتخفيض أثره على المرأة، خاصة في القطاع الريفي من خلال توفير فرص العمل والتدريب الملائمة للمرأة، والتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة والبرامج الأسرية المنتجة.

في المجال السياسي: فإن أولويات المنظمة العربية هي دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المجالس التشريعية ومواقع القرار، وأيضا زيادة نسبة عضوية المرأة في الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

أما في المجال القانوني: فالمنظمة تعمل على تعديل التشريعات التي تحول دون مشاركة المرأة العربية، وإزالة أشكال التمييز ضدها، وذلك عبر آليات تعتمد على إنشاء مجموعة قانونية عربية تسعى لإزالة الفجوة بين النص القانوني والتطبيق الواقعي له¹⁹¹.

وتتجلى أهمية مساهمة المرأة في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية في:

3 - سعيدة طيب، "ترقية دور المرأة وتمكينها من المساهمة الفعالة في التنمية المجتمعية الشاملة"، أعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلام الأهلي- طرابلس/لبنان 19-21 مارس 2015.

1 - سعيدة طيب، مرجع سابق.

1. ازدياد الدخل الوطني، وبالتالي زيادة تراكم رأس المال الضروري لإنجاح برامج التنمية.
 2. التقليل إلى حد كبير من نسبة السكان الذين يعيشون كمستهلكين فقط، أي حالة على المنتجين وبذلك تزداد نسبة رأس المال الموجه إلى البناء على حساب رأس المال المستهلك من الدخل القومي.
 3. رفع إنتاجية العمل الاجتماعي، وهو الركن الأساسي لتحقيق التنمية¹⁹².
- ولن يكون بمقدور المرأة أن تحسن من مستوى تمكّنها إلا بالاعتماد على عدد من المقومات الضرورية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالحديث عن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يكون بمعزل عن الحديث عن التمكين السياسي والاجتماعي لها، فالعناصر الثلاثة مترابطة وتؤثر في بعضها البعض بشكل مباشر خاصة في زمن العولمة، إضافة إلى التنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق ونصف المجتمع معطل، حيث أن تحريك هذا الاحتياطي الضخم من قوى العمل كفيل بالوصول إلى مجتمع الإنتاج والرفاه والوفرة الاقتصادية.
- 1 - المقومات الاقتصادية:**

اضطلعت المرأة بمسؤوليات متزايدة على صعيد الاقتصاديات المنزلية والوطنية والدولية، ومع اعتماد أساليب اقتصاد المعرفة وتعميمها، توسعت فرص المرأة خاصة في المجالات الجديدة للعمل، حيث أتاحت التكنولوجيا للمرأة المتعلمة الفرصة لشغل وظائف راقية لا تتطلب المجهود البدني الذي كان فيما سبق يحول دون شغلها الكثير من الوظائف، هذه العوامل وغيرها أتاحت الفرصة للمرأة للتمكين أكثر من المساهمة بفعالية في سوق العمل، إلا أن واقع مشاركة المرأة في الاقتصاد العربي ما تزال بعيدة عن المأمول قياساً بالدول المتقدمة. ولا يخضع عمل المرأة في المجتمعات العربية إلى منطق الاقتصاد وسوق العمل فقط، بل هناك ضوابط اجتماعية ودينية لها الأثر الكبير في توجيه وعي الرجال والنساء معاً تجاه قضية عمل المرأة خارج المنزل، إذ يتحجج بعض الفقهاء بمنع خروج المرأة وبالتالي منعها من العمل ببعض الآيات القرآنية، وهناك تفاصيل متعلقة بهذا الأمر على غرار حاجة المجتمع لعمل المرأة، وهذه الحاجة تختلف من عصر إلى آخر، حيث يتسم العصر الحالي بمنطق آخر لعمل المرأة حيث أصبح عمل الفتاة وسيلة ليقبل عليها الراغبون في الزواج فالعالم يمر بمرحلة اقتصادية لا تمكن أكثر الشباب من الاستقلال بتكوين بيت والإنفاق عليه، ولذلك يحرص أغلب الشباب على فتاة عاملة تسهم بمرتبتها مع الرجل في تحمل مسؤوليات البيت¹⁹³.

وهناك من لديه رأي آخر يرجع نسبة البطالة المرتفعة بين الرجال إلى استحواذ النساء على مناصب الشغل لاسيما في بعض القطاعات كالتعليم والصحة، مما يؤدي إلى مشكلة أخرى هي ظاهرة عزوف الشباب الذكور عن الزواج نظراً لمشكلة البطالة وبالتالي انتشار ظاهرة العنوسة عند الطرفين. وإذا كان هذا رأي الأفراد في قضية عمل المرأة فإن للحكومات رأي آخر، فنسب البطالة المرتفعة في المنطقة مردها إلى النسب الكبيرة لبطالة المرأة، حيث لا يحتسب عادة العمل المنزلي ضمن معدلات البطالة، بل هناك بعض الأعمال التي تؤديها المرأة ذات مردود كبير لكن لا تحتسب. في هذه الأثناء ترتفع بعض الأصوات التي تنادي بعودة المرأة إلى البيت انطلاقاً من أن المرأة لا تتل من خروجها للعمل إلا التعب والإرهاق، وأنها لم تتقدم في عملها، ولم تسعد بيتها لأنها تقوم بدور مضاعف أكبر من طاقتها، وأن الأولاد والزواج والأسرة ضاعوا بين العمل والبيت¹⁹⁴. وعلى النقيض من هذا

2 - نفس المرجع.

1 - محمد الصادق عفيفي، المرأة وحقوقها في الإسلام (السعودية: دار الأصفهاني للطباعة، 1973)، ص. 169.

2 - مغاوري شلبي، "المرأة العربية.. أجور نقدية أم تنمية حقيقية؟"، نقلاً عن موقع:

[http://www.islamonline.net/servlet/satellite\(22/7/2009](http://www.islamonline.net/servlet/satellite(22/7/2009)

ذهب آخرون إلى تقديم أدلة على المساواة في الاستعداد للعمل بين المرأة والرجل وتوضيح التسهيلات التي منحها الإسلام في هذا الصدد وأن خروج المرأة للحياة يكون بخروجها للعمل، فهو يوصلها ويوسع مداركها ويقتل وقت فراغها الذي قد يلجئها إلى سلوك طريق غير صحيح، ويحميها من الوقوع في الرذيلة ويعوضها النقص الذي تشعر به، ويؤكد ذاتها ويعطيها الأمن والاستقرار¹⁹⁵.

وعلاوة على ذلك معرف على نطاق واسع أن زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل تؤثر إيجابيا على حرياتنا فضلا عن التقدم الذي تحرزه في المجالات الأخرى كالتعليم والصحة، وكذا قدرتها على توفير الصحة والتعليم الجيد لأبنائها¹⁹⁶. بيد أن المجتمعات العربية تبخس مجهود المرأة ولا تعطي قيمة لعملها ومساهماتها في عملية التنمية، وعدم تقييم تلك المساهمة اقتصاديا. وتشير الأرقام إلى أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في العالم تختلف من منطقة إلى أخرى، وفي العالم العربي لا يزال الإنتاج الزراعي يعتبر العامل الاقتصادي الأول في حياة الشعوب العربية، ويشكل المورد الأساسي للغالبية العظمى للسكان وتتراوح نسبة المشتغلين بالزراعة وأغلبهم نساء إلى إجمالي السكان ما بين 60% و90%، وتحمل الأراضي الزراعية عبء إغالة أكبر عدد من السكان¹⁹⁷. بينما لا تساهم المرأة سوى بنسبة 17% من إجمالي ساعات العمل في الصناعة، غير أن قلة المعلومات الصحيحة والدقيقة يحد من التطور الفعال لجهود المساواة والتمكين، ففجوة المعلومات تسود أكثر الميادين حساسية وتخص القدرات والفرص المتوفرة، وتظهر أكثر في الفرص الاقتصادية المتوفرة، حيث أن نقص المعلومات عن الأجور التي تتقاضاها النساء في الأعمال غير الزراعية يحول دون اعتماد سياسات ناجعة¹⁹⁸.

وفي العالم العربي لا تزال المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية منخفضة مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث تبلغ مساهمة المرأة العربية في ساعات العمل في المتوسط حوالي 20%، وإن كانت هذه البيانات لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، وذلك لسببين هما:

1 - أثبتت الدراسات التي أجريت لمعرفة مدى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي أن حوالي 60% من إجمالي الأيدي العاملة النسائية في الريف العربي يعملن في الزراعة لحساب أسرهن بدون أجر، وأن هذه النسبة ترتفع في دول مثل المغرب لتصل إلى 84% وفي تونس إلى 74%.

2 - إن طبيعة عمل المرأة في الدول النامية عامة - وفي الدول العربية خاصة- تختلف عنها في البلدان الصناعية، والتي تتوفر لدى المرأة فيها الأجهزة التي تسهل عليها الأعمال الشاقة، ويمكن أيضا شراء سلع استهلاكية وخدمات تتضمن بالفعل الكثير من مراحل الإعداد السابقة التي يتعين على المرأة العربية أن تؤديها بنفسها فيما يعرف بالتصنيع المنزلي والصناعات اليدوية، ولذلك تشير دراسة أكاديمية أجريت بالتعاون مع جامعة الدول العربية أن معدل مشاركة المرأة العربية في الأنشطة الاقتصادية - وخاصة في الريف - تصل إلى حوالي 70%، إذا أخذنا في الحسبان كل الأعمال التي تقوم بها المرأة العربية سواء بأجر مباشر أو بأجر غير مباشر يذهب لصالح الأسرة كلها¹⁹⁹. وعلى سبيل المثال كانت النساء في الجزائر تمثلن أكثر من 30% من العدد الإجمالي

3 - لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص.134.

4 - Mayra Buvinic and other, Equality for women, where do we Stand on Millennium Development Goal3?(Washington Dc:the world bank, 2008),p.53.

5 - سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007)، ص.94.

6 - Mayra Buvinic and other, Op.cit,p.96.

1 - مغاوري شلبي، مرجع سابق.

للموظفين في سنة 2008 حسب بيان المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وبالإضافة إلى حضورهن القوي في القطاع الخاص، فإن وجودهن جد مكثف في القطاعات الاجتماعية (التربية، الصحة) وكذا في ميدان القضاء، حيث يمثلن أكثر من 60% من عدد العاملين في قطاع التربية، وأكثر من 60% في قطاع الصحة، وما يقارب 50% من عدد الأساتذة الجامعيين، وأكثر من 35% من عدد القضاة. وتقدر نسبة إدماج النساء في المسؤولية الاقتصادية من خلال الأرقام التي نشرها المركز الوطني للسجل التجاري بـ 100.000 امرأة (تاجرة ومقاوله) مسجلة في سنة 2008 مما يبرز ظاهرة جديدة تخص اقتحام المرأة ميدان المقاوله²⁰⁰.

2 - المقومات السياسية:

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث إتاحتها الفرصة للمرأة في المجال السياسي إلى صنفين:

- **الصنف الأول:** يخص الدول التي تعترف للنساء بالحقوق السياسية وخاصة منها الحق في التصويت والحق في الترشح، ويمكن أن نذكر في هذا الصنف على سبيل المثال تونس، المغرب، الجزائر، مصر، لبنان، الأردن، سوريا، العراق واليمن.

- **الصنف الثاني:** ويشمل الدول التي لا تعترف للنساء بالحقوق السياسية وتحرمهن من التمتع بها، نذكر على سبيل المثال العربية السعودية التي ما تزال تعمل بقاعدة التعيين وترفض تعويضها بقاعدة الانتخاب على كل المستويات²⁰¹.

لقد حققت المرأة العربية تقدما في السنوات الأخيرة من حيث الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات وفي الترشح للمجالس المحلية والنيابية، كما تزايد وجودها في أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء في الدول العربية، غير أن مشاركة النساء في هذه الحكومات اتسمت بما يلي:

- الطابع الرمزي (وزيرة أو وزيرتان في الغالب).
- الطابع الاجتماعي (إسناد وزارات اجتماعية للنساء في معظم الأحيان أو لها علاقة بالمرأة في معظم الأحيان).

- الطابع الظرفي (تقلب عدد الوزارات حسب التعديلات الحكومية).

ويمكن حصر الحقوق السياسية للمرأة كما أوردتها العديد من المواثيق الدولية على غرار الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي حدد بشكل دقيق المجالات العملية للحقوق السياسية للمرأة ونادت بضرورة كفالة المساواة مع الرجل في المجالات التالية:

- التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة.
- الأهلية للترشح.
- المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها.
- شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.
- المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية.
- تمثيل الحكومة على المستوى الدولي.

2 - النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي نقلا عن الموقع الإلكتروني للمجلس: www.CNES.dz

3 - حفظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات (تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004)، ص.20.

- المشاركة في المنظمات الدولية²⁰².

رغم التغيير الكبير الذي طرأ على المجتمعات العربية بوجه عام والمجتمع الجزائري خاصة بخصوص تقبل مشاركة المرأة في الحياة السياسية بعد أن كان دور المرأة ينحصر فقط في الأسرة وصدور مجموعة من القوانين والإصلاحات كلها تصب في مصلحة المرأة إلا أن مشاركتها لا تزال محدودة، وإن نجاح مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية يكون من خلال:

- الجانب التشريعي: حيث يجب إعداد وسن التشريعات التي تهتم بقضايا التمييز الإيجابي للمرأة، وأن تضمن لها هذه التشريعات حداً أدنى من التمثيل في البرلمان، وأن لا تكون هذه التشريعات مؤقتة بفترة زمنية معينة، بحجة إعطاء الفرصة لتمكين المرأة، ومساعدتها في الاندماج في الحياة السياسية، لأن المرأة تحتاج إلى وضع الضمانات التشريعية التي تساعد على تمكينها وتمثيلها في الحياة السياسية بصفة دائمة.

- الجانب التنفيذي: حيث يجب على السلطة التنفيذية في أي دولة من دولنا العربية أن تتيح للمرأة فرص المشاركة في الحياة العامة بشكل عام، وفي الحياة السياسية بشكل خاص بما يحقق تعزيز دورها في المساهمة في الشأن العام، من خلال المشروعات بقوانين تقدمها الحكومات إلى البرلمان والتي يجب أن تضمن حداً أدنى لتمثيل المرأة في الحياة السياسية، ومن خلال تقليدها المناصب العامة القيادية، نظراً لقدرتها على العطاء باقتدار لصالح الوطن.

- الجانب المجتمعي: ونخص بالذكر منظمات المجتمع المدني والتي ينبغي عليها أن تؤدي دور حقيقي وملمس، من خلال حملات التوعية المستمرة وخاصة للرجال بأن يؤمنوا بدور المرأة، وأن لا يتم حصر دورها في النطاق الأسري²⁰³.

3 - المقومات الاجتماعية:

لا تقل أهمية المقومات الاجتماعية للنهوض بالمرأة في العالم العربي عن المقومات الاقتصادية والسياسية، فهي تشكل الإطار التشريعي والأخلاقي والحماي للمرأة والذي يحرر المرأة من العوامل الاجتماعية التي تعترض سبيل تقدمها ومن هذه المقومات الآتي:

1 - التدابير الحمايئة المساعدة للمرأة العاملة: من خلال ضمان حق المرأة في عطلة الأمومة والرعاية الطبية القبلية والبعديّة، وتوفير شروط خاصة للمرأة الحامل وللمرضعة، وهذه التدابير تزيد عادة من تكلفة عمل المرأة وتقلل من أجرها ولذلك نجد أن القطاع الخاص يتجنب منها فرصة العمل لديه بهذا السبب وغيره²⁰⁴.

2 - تعديلات في قوانين الأحوال الشخصية: منذ عام 2000 أدخلت العديد من الدول العربية تعديلات هامة على قوانينها للأحوال الشخصية، وعدد من القوانين الأخرى المتعلقة بأوضاع المرأة، وقد جاء ذلك نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية، يمكن استعراض البعض منها في ما يلي²⁰⁵:

1 - عبد القادر لشقر، "الانتخابات التشريعية المغربية 2007، أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.21، 2009، ص.146.

1 - محمودي مراد، "مكانة المرأة العربية في الحياة السياسية الجزائر نموذجاً"، أعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلام الأهلي- طرابلس/البنان 19-21 مارس 2015.

2 - عدنان عباس حميدان، "الإجراءات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق النهوض بعمل المرأة"، ورقة مقدمة للندوة الوطنية حول: مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل، دمشق- سوريا من 17 إلى 19 نوفمبر 2007، ص.26.

3 - عيلة أبو كامل، "قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية، نقلاً عن موقع نساء سوريا:

<<http://nesasy.org/content/view/889/336>>.(2009/06/15).

في دولة قطر صدر في نهاية أبريل 2003 الدستور الوطني للدولة الذي تضمن نصوصا حول المساواة بين الجنسين والعدالة في توزيع الحقوق، وقبله كانت هناك خطوات رسمية أخرى تتعلق بالانتخابات البلدية ثم التشريعية، حيث صدر قانون يعطي المرأة حق الترشح والانتخاب في أوائل 2001. وشهد الأردن عددا من التطورات المهمة بخصوص القوانين المتعلقة بالمرأة، فقد جرت انتخابات البرلمان في جوان 2003 على أساس إعطاء المرأة الأردنية حصة بعدد 6 مقاعد في البرلمان، وفي مجال الأحوال الشخصية صدر قانون يعطي المرأة حق الانفصال عن زوجها بشرط "الخلع"، كما ألغيت المادة التي تفرض على المرأة المتزوجة شرط موافقة زوجها في إصدار جواز السفر. وفي المملكة المغربية أعلن الملك محمد السادس في أكتوبر 2003 عن تعديلات في مدونة الأحوال الشخصية كانت واسعة وتفصيلية من أهمها:

- جعل الولاية في الزواج حق للمرأة الراشدة.
- تقييد حق تعدد الزوجات.
- مساواة المرأة والرجل في سن الزواج المحدد في 18 سنة.
- جعل الطلاق حقا للزوجة والزوج تحت مراقبة القضاء وتوسيع حق المرأة في طلب التطليق.

وفي الجزائر تبنت الحكومة اقتراح وزير العدل إدخال تغييرات جوهرية على قانون الأسرة في أوت 2004، بتقييد تعدد الزوجات برخصة وفي حالة الطلاق يلزم بتوفير سكن ملائم للأم الحاضنة وأولادها، وإذا تعذر عليه ذلك فهو مجبر على تأجير بيت لها، وفي حالة عدم الاستجابة لهذا الشرط، يحق للمرأة أن تبقى في السكن العائلي، خلافا لما هو معمول به في قانون الأحوال الشخصية السابق من سنة 1984²⁰⁶.

3 - تعزيز مكانة المرأة في الأسرة: مما لا شك فيه أن النظام الأبوي الذي يقوم على الهرمية وتفوق الرجال ودونية النساء أخذ في التراجع في المنطقة العربية، رغم أنه ما زال مسيطرا في الحياة الأسرية وخاصة الاقتصادية قد ازدادت وأصبحت المرأة تساهم بشكل أساسي في عملية صنع القرار داخل الأسرة في كافة القضايا المتعلقة بحياتها الشخصية والأسرية والزوجية.

كل هذه التغييرات أدت إلى تعزيز مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع بشكل عام، وبالنظر إلى طبيعة النظام داخل الأسرة العربية والذي يعزز تبعية النساء للرجال في المجتمع والأسرة فإن تدعيم هذه المكانة قد ولد نتائج عكسية نتيجة تصادم الصلاحيات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة ذاتها²⁰⁷.

3 - انجازات المرأة الجزائرية في مجال التمكين:

إن المرأة الجزائرية جسدت صورة المجاهدة في ثورة التحرير ولعبت دور المناضلة في مشروع بناء الجزائر بعد الاستقلال، واليوم هي تصبو إلى تحقيق صورة المواطنة الكاملة الحقوق في مشروع الجزائر الديمقراطية. ففي كل مرحلة من تطور الجزائر أدت المرأة الجزائرية الدور المنوط بها فكانت دائما قادرة على مواكبة تطور المجتمع والتكيف مع متطلباته، فكانت أكثر سرعة في تقبل ما هو جديد وتميزت بقدرة على التكيف مع الجديد

1 - للإطلاع على تفاصيل التعديلات أنظر أمر رقم 02-05 مؤرخ في 18 محرم 1426هـ الموافق لـ 27 فبراير 2005، يعدل ويتم القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404هـ الموافق لـ 9 جوان 1984 والمتضمن قانون الأسرة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 15 بتاريخ 27 فيفري 2005).

2 - أحمد حسين، "أكبر نسبة طلاق عربية.. إماراتية.. وأمريكا الأعلى عالميا"، نقلا عن موقع: www.islamonline.net/arabic/news/2001-04/15/article17.shtml (2009/7/22).

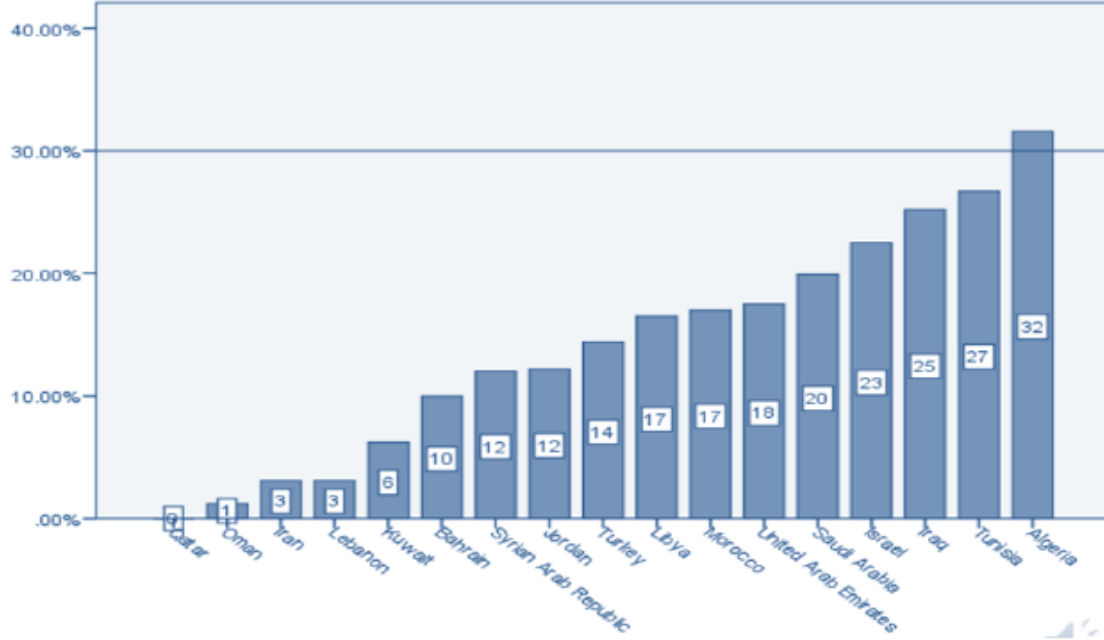
وكانت أكثر اعتدالا في التعامل مع الجديد، هذه الخصائص التي ميزت سلوك المرأة الجزائرية جعلها عنصرا أساسيا وأداة فعالة في عملية التغيير التي عاشتها وتعيشها الجزائر.

لقد كرس الدستور الجزائري مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، حيث تنص المادة 29 منه على "المواطنين سواسية أما القانون"، وتنص المادة 31 على أن المؤسسات "تستهدف ضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية"، كما تنص المادة 31 مكرر على أن "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة". في هذا الإطار ينبغي التأكيد على أن الحق الكامل الذي اكتسبته المرأة في إطار ديمقراطية التعليم والذي تم تكريسه في كل دساتير الجزائر المستقلة، هو العامل الأساسي الذي انطلقت منه عملية ترقيتها الفعلية²⁰⁸. وقد سمحت هذه الجهود بأن تمارس المرأة الجزائرية مواطنتها كاملة، فهي منتخبة ومنتخبة منذ الاستقلال وقد فازت قبل قريناتها في العديد من بلدان العالم بحق التصويت والمشاركة السياسية. في ذلك الصدد اتخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات العملية، من أجل التمكين للمرأة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، تم تجسيدها في التشريع الوطني مثل تعديل قانون الجنسية وقانون الأسرة بما يحقق المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات ويحفظ للمرأة كرامتها، إلى جانب تمكينها في المجالس المنتخبة المحلية والبرلمان الجزائري بغرفتيه.

كما أصبحت المرأة تلج كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل وإنها تمثل الأغلبية في سلك التعليم بكل أطوارهن وتمثل أكثر من الثلث في سلك القضاء، وقد أثبتت جدارتها كمنتخبة وكمديرة ووزيرة وفي غيرها من الوظائف العليا في الدولة، من رئيسة مجلس الدولة ولواء في الجيش الوطني الشعبي وغيرها. وتعتبر التجربة الجزائرية رائدة عربيا، باعتبارها أول دولة تتعدى عتبة 30% في تمثيل المرأة في البرلمان، وهي نسبة تعدها الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية الحد الأدنى لتحقيق الهدف المتمثل في مشاركة فاعلة للمرأة في صنع القرار. فقد نالت المرأة في المجلس الشعبي الوطني بعد الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 "146" مقعدا من بين مجموع 462 مقعدا، حيث تضاعفت النسبة أكثر من أربع مرات وانتقلت من 7.78% سنة 2007 إلى 31.60% سنة 2012، إضافة إلى ذلك تتواجد عشرة نساء في مجلس الأمة، وتضم المجالس الشعبية الولائية 592 امرأة منتخبة بمعدل 29²⁰⁹%. وفي ما يلي مخطط يمثل نسبة النساء الممثلات في 17 مجلسا عربيا بما فيها الجزائر التي تحقق أعلى مستويات التمثيل بينها وتشغل المركز الأول بـ 32%، ومرد ذلك اعتماد نظام الكوتا التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لدعم تمثيل نساءها في آخر انتخابات تشريعية شهر ماي 2012:

3 - سعيدة طيب، مرجع سابق.

1 - سعيدة طيب، مرجع سابق.



المصدر: اتحاد البرلمانيات العالمي، ديسمبر 2013، نقلا عن موقع: www.upi.org

كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والفعل الاستثماري وحماية وترقية حقوق المرأة العاملة على وجه الخصوص. أما بخصوص وضعية المرأة في التوظيف العمومي فقد بلغ عدد النساء العاملات في التوظيف العمومي 607160 امرأة أي بنسبة 31.8% من العدد الإجمالي. وفي مجال التربية والتعليم: تدرس الفتيات يمثل 49.27% (في الابتدائي والمتوسط والثانوي)، ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا 62% من النساء، ونسبة نجاح الفتيات في شهادة البكالوريا خلال دورة 2013 تمثلت في 63.99%، وفي قطاع الصحة يمثل التأطير النسوي في قطاع الصحة 65%²¹⁰.

وبخصوص مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي حسب مؤشرات إحصائية مصدرها الديوان الوطني للإحصائية الثلاثي الرابع لسنة 2013، فقد بلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات 1.904.000 بنسبة 17.6% من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ 10.788.000. (كانت تقدر هذه النسبة بـ 5% سنة 1977 و 8.1% سنة 1987).²¹¹

وقد حاول المشرع الجزائري أن يمكن المرأة الجزائرية وبخاصة من الناحية السياسية، من خلال عمله على ما سماه التمكين للمرأة وذلك عبر إنشائه مثلا الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2002، واللجنة الوطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة سنة 2009، ومنتدى النساء والمشاركة السياسية، وإستراتيجية مقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة... إلخ.²¹² ومن خلال الشكل الموالي

1 - سعيدة طيب، مرجع سابق.

2 - نفس المرجع.

3 - محمودي مراد، مرجع سابق.

4 - سعيدة طيب، مرجع سابق.

نستشف الموقع الذي تشغله المرأة في تمثيلها النيابي بين النساء العربيات من خلال دراسة إحصائية لاتحاد البرلمانيات العالمي:

مشاركة المرأة في البرلمان ومجالس الشورى تصنيف الدول العربية ¹⁶									
	الدولة	البرلمان				مجلس الشوري			
		انتخاب	عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء	انتخاب	عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء
1	تونس	10 2011	217	58	26.70%	---	---	---	---
2	العراق	3 2010	325	82	25.20%	---	---	---	---
3	السودان	4 2010	354	87	24.60%	5 2010	28	5	17.90%
4	السعودية	1 2013	151	30	19.90%	---	---	---	---
5	الإمارات	9 2011	40	7	17.50%	---	---	---	---
6	المغرب	11 2011	395	67	17.00%	10 2009	270	6	2.20%
7	ليبيا	7 2012	200	33	16.50%	---	---	---	---
8	تشاد	2 2011	188	28	14.90%	---	---	---	---
9	الصومال	8 2012	275	38	13.80%	---	---	---	---
10	النيجر	1 2011	113	15	13.30%	---	---	---	---
11	جيبوتي	2 2013	55	7	12.70%	---	---	---	---
12	الأردن	1 2013	148	18	12.20%	10 2013	75	9	12.00%
13	سوريا	5 2012	250	30	12.00%	---	---	---	---
14	البحرين	10 2010	40	4	10.00%	11 2010	40	11	27.50%
15	الكويت	7 2013	65	4	6.20%	---	---	---	---
16	لبنان	6 2009	128	4	3.10%	---	---	---	---
17	عمان	10 2011	84	1	1.20%	10 2011	83	15	18.10%
18	اليمن	4 2003	301	1	0.30%	4 2001	111	2	1.80%
19	قطر	7 2013	35	0	0.00%	---	---	---	---
20	مصر	11 2011	508	10	2.00%	1 2012	180	5	2.80%
21	الجزائر	5 2012	462	146	31.60%	12 2012	142	10	7%
22	جزر القمر	12 2009	33	1	3.00%	---	---	---	---

المصدر: مايا مرسى، "دور المرأة في المجالس المنتخبة"، ورقة مقدمة في مؤتمر: "نحو مشاركة فاعلة ومستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة"، الجزائر 10 ديسمبر 2013، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص.5.

الجهود التي تبذلها الدولة لترقية المرأة والتمكين لها: تجسدت الاستراتيجية الوطنية للإدماج وترقية المرأة تطبيقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية في مجال ترقية وإدماج المرأة التي تم تقديمها، وصادقت عليها الحكومة سنة 2008 بعد إعدادها مع القطاعات الوزارية التي تتكفل حاليا بتطبيق المخطط التنفيذي للاستراتيجية تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وتنسيقها. وتم التركيز في هذه الاستراتيجية على تشجيع تكافؤ الفرص في التشغيل والترقية مع خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق في حياتها المهنية العائلية²¹³.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الهيئات الدولية ذات الاختصاص تشيد في آخر إصداراتها بوضعية المرأة في الجزائر، كتقرير البنك الدولي المشترك وصندوق النقد الدولي الصادر سنة 2011 الذي يشير إلى أن النساء الجزائريات يشتغلن في القطاعات الصناعية التي يشتغل فيها الرجال وبنفس الأجور ثمنا الحماية القانونية التي تستفيد منها المرأة. وفي تقرير سنة 2013 للبنك الدولي وفي العنوان الخاص بالمساواة بين النساء والرجال، تم إبراز النصوص التشريعية التي تتضمن المساواة بين الجنسين، وترقية المرأة في المجتمع الجزائري ومساهمتهما في مسار التنمية. كما تجدر الإشارة إلى التقييم الإيجابي للتقرير الجزائري لسنة 2012 المقدم في جنيف أمام اللجنة المكلفة بتطبيق الاتفاقية حول مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة، حيث هنأت الجزائر على النتائج

المسجلة في مجال ترقية المرأة وولوجها لمناصب صنع القرار. وتعتبر المساواة وترقية وتمكين المرأة الهدف الثالث من أهداف الألفية الثمانية، وترقيتها لما بعد أهداف الألفية للتنمية. وقد أكدت لجنة التنمية الاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة خلال أشغالها في شهر فيفري 2014ن بأنه يجب جعل برنامج التنمية لما بعد 2015 برنامج يكون محوره الأساسي ترقية الأشخاص من أجل التنمية المستدامة والعمل اللائق. وإننا نسجل بارتياح كبير ظهور جمعيات من المجتمع المدني في مجال المكافحة في شكل شبكة اجتماعية لتوجيه ومساعدة النساء²¹⁴.
مما سبق يمكن القول بأنه لا يمكن فصل مساعي النهوض بالمرأة العربية عن مساعي النهوض بالفئات الأخرى، حيث يتطلب تحقيق مستويات عليا من التنمية البشرية الرقي بالإنسان وتمكينه من تحقيق رغباته وتفضيلاته بغض النظر عن جنسه أو لونه أو عرقه، وفي الاتجاه الآخر لا يمكن تحقيق هذه المستويات دون تمكين المرأة من توسيع خياراتها والمشاركة في المجال العام، وفي القيادة السياسية للمجتمع خاصة، حيث يتيح لها ذلك التعبير عن ذاتها وعن مصالحها، كما أن التعامل مع قضايا المرأة في العالم العربي من منطلق كونها "مشكلة" - كما يرى دعاة الجندر - لا يخدم هذه القضايا، نظرا لاستحالة فك الارتباط بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة العربية .

وبما أن النساء تمثل موردا هائلا غير مستغل، إذ سيشاركن أكثر في الحياة الاقتصادية وسيساهمن بذلك في إنعاش النمو الاقتصادي والزيادة في إنتاجية المنطقة، إذا ما أزيلت العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون ذلك حاليا. وفي هذا الصدد، حري بالفاعلين الاقتصاديين (القطاعان العام والخاص) بأن يقرروا أن النساء يمثلن جزءا من حل مشاكل النمو والتشغيل، وأن يعتمدوا بالتالي سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية لمنحهن الوسائل اللازمة لذلك.

قائمة المراجع:

1 - باللغة العربية:

- 1 - الدويهي، عبد السلام بشير، "مشروع استراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية في الجماهيرية الليبية"، نقلا عن موقع: www.npc.gov.ly/doc/news/3npcgov.ppt
- 2 - القريشي، مدحت، 2007، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات التنمية، بيروت، دار وائل للنشر والتوزيع.
- 3 - أبو كامل، عبلة، قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية، نقلا عن موقع نساء سوريا: <http://nesasy.org/content/view/889/336>
- 4 - أسامة، عبد الرحمان، 2003، تنمية التخلف وإدارة التنمية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2.
- 5 - إبراهيم، أبو الحسن عبد الموجود، 2006، التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- 6 - بوحنية، قوي، 09-10 مارس 2004، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة- الجزائر.
- 7 - حامد، سهير، 2007، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 8 - حسين، أحمد، أكبر نسبة طلاق عربية.. إماراتية.. وأمريكا الأعلى عالميا، نقلا عن موقع: www.islamonline.net/arabic/news/2001-04/15/article17.shtml
- 9 - حميدان، عدنان عباس، 17 إلى 19 نوفمبر 2007، الإجراءات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق النهوض بعمل المرأة، ورقة مقدمة للندوة الوطنية حول: نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل، دمشق- سوريا.
- 10 - زيدان، رغداء، مفاهيم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية، نقلا عن موقع: http://www.grenc.com/a/Rzaydan/show_Myarticle.cfm?id=2135
- 11 - سالم، لطيفة محمد، 2008، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 12 - سليمان، سميرة، جويلية 2012، التنمية من التنظير إلى المأسسة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 3.
- 13 - شقير، حفيظة، 2004، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، تونس، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- 14 - شلي، مغاوري، المرأة العربية.. أجور نقدية أم تنمية حقيقية؟، نقلا عن موقع: <http://www.islamonline.net/servlet/satellite>
- 15 - طيب، سعيدة، 19-21 مارس 2015، ترقية دور المرأة وتمكينها من المساهمة الفعالة في التنمية المجتمعية الشاملة، أعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلم الأهلي- طرابلس/لبنان.
- 16 - قنديل، أماني، 2008، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 17 - عفيفي، محمد الصادق، 1973، المرأة وحقوقها في الإسلام، السعودية، دار الأصفهاني للطباعة.
- 18 - علام، اعتماد و عبد المعطي، عبد الباسط، 2003، العولمة وقضايا المرأة والعمل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- 19 - لشقر، عبد القادر، 2009، الانتخابات التشريعية المغربية 2007، أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 21.
- 20 - مراد، محمودي، 19-21 مارس 2015، مكانة المرأة العربية في الحياة السياسية الجزائرية نموذجا، أعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلم الأهلي- طرابلس/لبنان.
- 21 - مايا مرسي، "دور المرأة في المجالس المنتخبة"، ورقة مقدمة في مؤتمر: "نحو مشاركة فاعلة ومستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة"، الجزائر 10 ديسمبر 2013، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- 22 - مسعود، أماني، أكتوبر 2006، التمكين: سلسلة مفاهيم، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية.

23 - النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي نقلا عن الموقع الإلكتروني للمجلس: www.CNES.dz.

24 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.

25 - مقتطف من إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1988. (>www.arabhumanrights.org/publications/cbased/ga/development-declaration86a.html).

2 - باللغة الأجنبية:

26 - Mayra Buvinic and other, 2008, Equality for women, where do we Stand on Millennium Development Goal3?, Washington Dc:the world bank.

27 - UNDP, Human Development Rapport 1990,1990,New York, Oxford University Press.

آليات تمكين المرأة العربية ودورها في عملية التنمية المستدامة

د. نسيمة أمال حيفري
جامعة وهران 2 - الجزائر - كلية الحقوق

البريد الإلكتروني

nassima_hifri@hotmail.fr

الملخص

تعد المرأة إحدى أهم الأطراف المساهمة في جهود التنمية الموجهة حيث تحظى بدور هام في حركة التنمية في مواجهة التحديات العلمية والعملية بما لا يقل عن دور الرجل، باعتبارها تمثل نصف الموارد البشرية في المجتمع. فجوهر عملية التمكين هو الرغبة الأكيدة في التغيير من خلال استعداد النساء لتقبل التغيير من جانب وتوفير أسس التغيير ومعطياته في المجتمع وعلى ذلك لا بد أن تتوافق آليات عمل مؤسسات المجتمع مع عملية التمكين.

قد بدأ الاهتمام بقضايا المرأة بالمؤتمر العالمي الدولي للمرأة الذي عقد في مكسيكو سيتي في المكسيك عام 1975م وهدفه الرئيس إدماج المرأة في التنمية، تلتها العديد من المؤتمرات حيث صدر عنها عدة توصيات وقرارات هامة تؤكد على ضرورة إسهام المرأة في عملية التنمية المستدامة.

إن معدل البطالة بين النساء الذي يبلغ أربعة أضعاف معدل البطالة بين الرجال، والنصوص القانونية الخاصة التي تختلف بين النساء والرجال، والقوانين التي تحد من قدرة النساء على العمل والسفر ومنح جنسيتهن لأطفالهن والمشاركة السياسية، كلها أمثلة تدل على التمييز على أساس النوع الاجتماعي والتي تدعم عدم القدرة على تمكين النساء، تتطلب بالضرورة تغييرات جذرية في الأبنية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والقانونية تدعم عملية التمكين وتحقق التنمية الإنسانية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة . المتغيرات . تمكين المرأة . تعديلات . تحديات.

Abstract

Women is one of the most important parties to contribute to the development efforts directed where it has an important role in the development movement in the face of scientific and practical challenges, including no less than the role of men, as it represents half of human resources in the community. The essence of the process of empowerment is a firm desire to change through women ready to accept the change from the side and provide the foundations of change and givens in society, it is essential that the work of the institutions of society mechanisms consistent with the empowerment process.

Been interested in women's issues international World Conference on Women held in Mexico City in Mexico in 1975, and his main goal the integration of women in development, followed by several conferences where it issued several recommendations and important decisions emphasizes the need for the contribution of women in the process of sustainable development.

The unemployment rate among women, which has four times the rate of unemployment among men, legal and special provisions that differ between women and men, and laws that limit the ability of women to work, travel and granting their nationality to their children, political participation, are all examples of discrimination based on gender, which supports non- the ability to empower women necessarily require radical changes in social, economic, political and legal structures supporting the empowerment process and achieve the desired human development.

Keywords: sustainable development, women's empowerment variables amendments challenges.

مقدمة:

اعتمد المجتمع الدولي مصطلح التنمية المستدامة في قمة الأرض بالبرازيل عام 1992 وهو مصطلح يشير إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة بمستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها:

-نمو اقتصادي.

-تنمية اجتماعية.

-حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها⁽¹⁾.

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال السنوات المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات. وظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة مجموعة من الاجتهادات واللقاءات بين متخذي القرار والدول نتيجة زيادة التدهور البيئي العالمي كارتفاع درجة حرارة الكون، الأمطار الحمضية...الخ، والذي أدى إلى ضرورة الانتباه على البيئة. كما أن لمفهوم التنمية المستدامة تاريخاً مجموعة من المتغيرات المتحركة فيه⁽²⁾.

تعود فكرة التنمية المستدامة إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث قدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما بعنوان "حدود النمو" في سنة 1970، أي فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثاً بذلك نقاشات حادة بين النشطاء البيئيين وأنصار النمو مهما كان الثمن، وبعد ذلك أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة سنة 1970 تقريراً بعنوان "الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة"، أزيل إثره المناقضة بين البيئة والتنمية وتأسست فكرة التنمية المستدامة تحت هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة موحدة بين الاقتصاد والبيئة وعرفت آنذاك بعنوان التنمية الملائمة للبيئة، التي أصدرت من طرف الأمم المتحدة سنة 1972. الذي يجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئي. ثم أعيد صياغته كمفهوم من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك"، الذي صدر سنة 1987 من طرف رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم بروتلاند⁽³⁾.

برز مفهوم التنمية الشاملة للدلالة على العملية المتكاملة التي تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته لذا كان التوجه الحديث للاستفادة من جميع الموارد البشرية في المجتمع لأن عملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية وبما أن المرأة تمثل نصف الموارد البشرية، التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الحاجة تتزايد لإشراك المرأة في خطط التنمية خاصة في الدول النامية⁽⁴⁾.

¹- مقال حول المرأة والتنمية المستدامة في دولة الامارات. موقع الشبكة الدولية للحقوق والتنمية. منشور بتاريخ 09 أوت 2014.

الساعة: 10:36:46. <http://gnrd.net/ar/seemore.php?id=636>

²- بوشنقير إيمان. شبيبة بوعلام عمار. قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة.

³- <http://www.startimes.com/?t=23090653>. 23 أبريل 2010 الساعة: 20:48

⁴- أحمد السيد كردي. أهمية دور المرأة في التنمية الشاملة. نشر بتاريخ: 23 جويلية 2010

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/138174>

وتعد المرأة إحدى أهم الاطراف المساهمة في جهود التنمية الموجهة حيث تحظى بدور هام في حركة التنمية في مواجهة التحديات العلمية والعملية بما لا يقل عن دور الرجل، باعتبارها تمثل نصف الموارد البشرية في المجتمع⁽¹⁾. وبما أن واقع المرأة العربية يتميز بخصوصية معينة وبواقع اجتماعي وثقافي واقتصادي امتد لسنوات طويلة، مما أثر على دور المرأة، إلا أننا نجد أن مسيرة المرأة ودورها في التنمية قد شهد تطوراً إيجابياً وملموساً، وتقدماً يشهد لها في كافة المجالات من حيث توفر فرص التعليم بكافة مستوياته، ودخول سوق العمل، ثم أخيراً الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار⁽²⁾.

أهداف البحث: هو إبراز السياسات التي تساعد على تجسيد دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة مما يجعلنا نطرح الإشكاليات التالية: ما هو مفهوم التنمية المستدامة والتغيرات المؤثرة فيها؟ وما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المرأة في تحقيق التنمية المستدامة؟ ما هو واقع دور المرأة في التنمية المستدامة في الجزائر والوطن العربي؟

منهج البحث: المنهج الاستقرائي من خلال تحديد مفهوم التنمية المستدامة، وتحديد أهم العوائق التي تحول دون النهوض بالمرأة في مشاريع التنمية المستدامة.

النتائج المتوصل إليها: المساواة العادلة بين الرجل والمرأة تؤدي إلى تشجيع المرأة وتمكينها وتنمية قدراتها عقليا وفكريا واجتماعيا. التأكيد على قيم العدل والحقوق والواجبات والحرية والمساواة. الاعتراف بقضية المرأة كقضية عادلة. الاستفادة من مختلف الوسائل والإمكانيات في سبيل نشر الوعي بموقع المرأة وتفعيل دورها في مسيرة التنمية المستدامة بجميع أنواعها. تصحيح المفاهيم الخاصة تجاه مهمة المرأة في الحياة.

أولاً: دور المرأة العربية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التعديلات التي شهدتها

القوانين العربية:

الدور الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية ظاهرة متراكبة وهي محصلة جملة من العوامل الاجتماعية والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية، وأية معالجة جادة لهذه الظاهرة لا تتطلب مجرد الرجوع إلى الجانب النظري فحسب، بل تتطلب الماماً حقيقياً بجملة العوامل والظروف التي يمكن أن تسهم في تحقيق المرأة لهذا الدور⁽³⁾.

منذ صدر تقرير التنمية الانسانية العربية الأول 2002، ذهبت هذه السلسلة من التقارير إلى أنه يقوم تلازم وثيق، يكاد يصل إلى مستوى الصلة السببية، بين بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، ونهوض المرأة العربية. ويعني التلازم السببي بين فئتين منطقيتين أن تستتبع صحة إحدهما الأخرى⁽⁴⁾.

¹ مقال حول المرأة والتنمية المستدامة في دولة الامارات. موقع الشبكة الدولية للحقوق والتنمية. المرجع السابق.

² أسماء بنت خليفة العطية. دور المرأة في التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 2009. ص 11.

³ آمال محمد الحسن عبيد. تعليم وتمكين المرأة والبنات ودورهن في التنمية المستدامة. معهد تنمية الاسرة والمجتمع. 2012. ص 260.

⁴ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية. المكتب الإقليمي للدول العربية. 2006.

وقبل التطرق إلى علاقة تمكين المرأة بالتنمية المستدامة لا بد من تحديد مفهوم تمكين المرأة.

1. مفهوم تمكين المرأة:

يعد مفهوم تمكين المرأة مفهوما حديثا نسبيا ، ولا يوجد تعريف محدد له أو متفق عليه ، إلا أنه بالإمكان تحديد العناصر المكونة لمحتواه على النحو التالي :

- تعزيز إحساس المرأة بذاتها وقيمتها،
- حق المرأة في الوصول إلى والحصول على الفرص و الموارد والخدمات بما في ذلك التعليم والعلاج والعمل،
- حق المرأة في التحكم بحياتها وتوجيهها اعتمادا على إمكانياتها وقدراتها الذاتية داخل المنزل وخارجه،
- توفير البدائل والخيارات للمرأة وضمان حقها في اتخاذ القرارات بشأنها بحرية واستقلالية تامة،
- دعم قدرات المرأة لتكون عاملا أساسيا مؤثرا في توجيه التغيير الاجتماعي من أجل إيجاد نظام اجتماعي واقتصادي عادل على المستويين الوطني والدولي⁽¹⁾.

إن المرأة بعامة، والمرأة العربية بصفة خاصة، ما تزال تستشعر الكثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية، التي تعوق مشاركتها في صنع القرار، إن مفهوم التمكين هنا، يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة، وينمي من قدرتها ووعيمها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة: المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات، التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته⁽²⁾.

يبدو جلياً أن على المرأة لعب دور على قدم المساواة مع الرجال إذا كان المجتمع يريد أن يكون شاملا. المشاركة الكاملة للنساء تجعل المجتمعات أكثر نجاحا... لقد لعبت المرأة دوراً بارزاً ... في ظل ظروف مختلفة جداً في جميع البلدان المنخرطة في الصحوة العربية⁽¹⁾.

يتصل مفهوم المشاركة بمفهومي التنمية والتمكين اتصالاً وثيقاً ورغم حداثة مفهوم المشاركة النسائية، وارتباطه بتطورات حديثة في الحركة الاجتماعية بصورة عامة، والحركة النسائية بصفة خاصة، فإن ثمة أشكالاً من المشاركة التقليدية للنساء، وبصفة خاصة في مجتمعنا العربي لا ينبغي تجاهلها، بل إن أي دعوة لمشاركة المرأة المسلمة مرهونة في نجاحها، باستلهاها وارتباطها بأشكال المشاركة التقليدية المتجذرة في ثقافتنا، مع إفادتها في الوقت ذاته من المدلولات الحديثة لمفهوم المشاركة⁽²⁾.

¹ - مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. موقع مدونة جهينة. 2011/12/05.

² - أحمد السيد كردي. أهمية دور المرأة في التنمية الشاملة. المرجع السابق.

³ - جرو هارلم برندتلاند. محاضرة نادية يونس التذكارية في الجامعة الأمريكية في القاهرة - 12 مارس 2012. التنمية المستدامة

والديمقراطية والسلام: دور المرأة الرئيسي

⁴ - أحمد السيد كردي. أهمية دور المرأة في التنمية الشاملة. المرجع السابق.

2. آليات تمكين المرأة:

جوهر عملية التمكين هو الرغبة الأكيدة في التغيير ، من خلال استعداد النساء لتقبل التغيير من جانب وتوفير أسس التغيير ومعطياته في المجتمع . وعلى ذلك لابد أن تتوافق آليات عمل مؤسسات المجتمع مع عملية التمكين. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال آليتين:

1. **المشاركة : Participation** : وهو المفهوم الذي يعبر عن قيام كل الأطراف أو الجهات ذات العلاقة معا في عمل ما منذ بدايته حتى الانتهاء منه، بدء بتحديد المشكلة، ثم التخطيط والمتابعة وأخيرا التقييم أو "التقويم Evaluation" وهو أحد المؤشرات اللازمة لتمكين المرأة. فقد أبعدت أو أقصيت المرأة عن هيئات اتخاذ القرار و جهات وضع السياسات لعدة عقود، واعتبر ذلك أحد الأسباب التي زادت الفجوة بين الرجال والنساء في المجتمع. فظلت المرأة وقضاياها محصورة فيما أطلق عليه "بالخاص: واعتبر" العام " هو من اختصاص الرجل. وأثر ذلك بدوره وانعكس على أدوار كل منهما في المجتمع⁽¹⁾.

إن مجرد المطالبة بالنص على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في التشريعات العربية لا يكفي للأخذ به مأخذا فعليا في وجود ثقافة قانونية أو وعي قانوني لدى القانونيين العرب يعارض صراحة أو ضمنا مبدأ المساواة⁽²⁾.

2. **تقاسم أو تبادل الخبرات : Sharing** : وتعد هذه العملية لازمة لعملية التمكين، لأنها ترتبط بالتوعية والتدريب والاعتماد على الذات اضافة إلى بناء القدرات. فالفجوة بين النساء والرجال في بعض المهارات القيادية والإدارية ترجع إلى إبعاد المرأة عن المهام المرتبطة باتخاذ القرار. وبالتالي لم تكتسب الخبرات والمهارات اللازمة للتنمية⁽³⁾.

ولقياس مشاركة المرأة في الحياة الوطنية هناك عدة مفاهيم حددها الصندوق الدولي لدعم المرأة في هيئة الأمم المتحدة (UNIFEM) أهمها: المساهمة الاقتصادية . الفرص المتاحة اقتصادياً . المشاركة في القرار . التعليم . الصحة.

ويمكننا ومن خلال هذه المفاهيم قراءة مشاركة المرأة وحضورها كمستفيدة من فرص التعليم والخدمات الصحية، وفرص العمل والدخل، وقدرتها على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية، أي قياس حصتها في الأعمال المهنية والإدارية، وحصتها في المقاعد البرلمانية والسلطة التنفيذية، ومدى ارتباط ذلك بالتمكين (I.P.F) أي قياس مدى المساواة بين الجنسين⁽⁴⁾.

¹ - مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. المرجع السابق.

² - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. المكتب الإقليمي للدول العربية. 2006.

³ - مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. المرجع السابق.

⁴ - أسماء بنت خليفة العطية. دور المرأة في التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المرجع السابق. ص 11.

3. لمحة عن إنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة:

إن الجزائر سجلت تقدما "ملحوظا" في مجال ترقية دور المرأة منذ الشروع في الإصلاحات الأولى سنة 1990... إذ أنه "تم تسجيل وتيرة سريعة خلال السنوات الأخيرة لوضع الترتيبات التي تسمح للمرأة الجزائرية بالاضطلاع بدورها كاملا وضمان التنمية المستدامة". إن "المساواة بين الجنسين وترقية دور المرأة في الحياة السياسية يعد من مواضيع الساعة في الجزائر حيث تمثل المرأة اليوم أكثر من 31% من أعضاء المجلس الشعبي الوطني". وفي سنة 2002 كان هناك 30 امرأة في البرلمان أي نسبة 8% مقابل أكثر من 31% سنة 2012. ويعود هذا التمثيل الجيد للمرأة في البرلمان اليوم إلى تعديل القانون 31 مكرر الذي أدرجه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2011 والذي يفرض على الأحزاب السياسية بإدراج 30% من النساء في القوائم الانتخابية. ويعد ذلك "خطوة كبيرة لصالح مشاركة المرأة الجزائرية في تشييد البلاد ويتعلق الأمر بالمضي قدما للتركيز على محور التكوين". إن اقتحام المرأة الجزائرية المجال السياسي في الجزائر "يجب أن ينعكس من خلال حضور "مكثف" في الساحة السياسية لتحقيق التغيير. و"من خلال التكوين ستصبح المرأة قادرة على تحقيق تقدم في المجال السياسي الذي يجب أن تعد المرأة فيه مكملة للرجل وليست منافسة له"⁽¹⁾

خلال يوم إعلامي حول مشاركة الجزائر في الدورة الـ 59 للجنة وضع المرأة لمنظمة الأمم المتحدة المنعقد في مارس الماضي بنيويورك صنفت هذه اللجنة "الجزائر الأولى عربيا والتاسعة إفريقيا و الـ 29 عالميا في مجال تحسين وضع المرأة" لمدة الـ 20 سنة الماضية، تنفيذاً لمهاج عمل بيجينغ (1994-2015) و الذي يحصي 12 مجالاً⁽²⁾ ... وقد مكنت المشاركة في هذه الدورة التعريف بالتجربة الجزائرية و المكتسبات التي حققتها المرأة الجزائرية طيلة 20 سنة والتي كانت محل "اهتمام" و"قدوة" بلدان أخرى ،لا سيما من حيث الترسنة القانونية التي تم سنها مؤخرا المتعلقة باستحداث صندوق النفقة لصالح المرأة الحاضنة... أما بالنسبة إلى اتفاقية محاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة فقد رفعت الجزائر--تضيف السيدة مسلم-- واجب التحفظ بشأن الفقرة 2 من المادة 9 بفضّل تعديل قانون الجنسية سنة 2005 و الترخيص للأم بمنح جنسيتها الجزائرية إلى أطفالها المولودين من أب أجنبي⁽³⁾.

وإيماننا من الجزائر بأن الحد من ظاهرة العنف ... يعبر عن استراتيجية واضحة وقادرة على رفع كل أشكال الظلم والتمييز خاصة ضد المرأة ويكرس ثقافة حقوق الإنسان بكل أبعادها، تم في إطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد استراتيجية وطنية لحماية النساء في وضع صعب والتكفل بهن، بالتشاور والمشاركة بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من الهيئات النظامية (أمن ودرك وطنيين)، أو من الهيئات الوطنية أو الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني وكان شهر أكتوبر 2007 تاريخ إطلاقها الرسمي⁽⁴⁾.

¹ - أ. أسماء. الجزائر تسجل تقدما ملحوظا في ترقية دور المرأة. جريدة النهار الجديد. يومية إخبارية وطنية. صفحة أخبار الجزائر.

2012/11/08.

² - وتتمثل المجالات الـ 12 التي يفترض بالدول تحقيقها لقياس مدى تقدمها في مجال رعاية حقوق المرأة ومكتسباتها، بمعايير الفقر والتعليم والتكوين والصحة والعنف ضد المرأة ووضعها أثناء النزاعات المسلحة ومكانتها في مواقع اتخاذ القرار وكذا من خلال الآليات المؤسسية التي يتم وضعها للنهوض بالمرأة وحقوقها الإنسانية ومكانتها في المجال الإعلامي وكذا البيئة و التنمية المستدامة إلى جانب الميكانيزم المتعلق بالفئة الصغيرة و تعليمها و محاربة التمييز ضدها. ك.هـ. الجزائر الأولى عربيا في مجال رعاية حقوق المرأة وترقيتها. جريدة الفجر. يومية جزائرية مستقلة. 2015/04/21.

³ - ك.هـ. الجزائر الأولى عربيا في مجال رعاية حقوق المرأة وترقيتها. جريدة الفجر. المرجع نفسه.

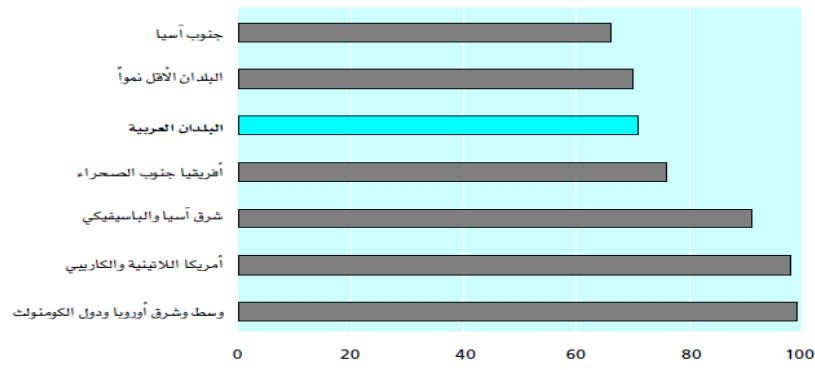
⁴ - التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "بيجين+15" إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

هذا وصدر مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة الذي صادق عليه مجلس الوزراء والذي يعتبر بمثابة التزام الجزائر على ترقية حقوق العنصر النسوي في المجتمع. وفي هذا المجال قال رئيس اللجنة الاستشارية لترقية وحماية الإنسان الجزائري أن مشروع قانون مكافحة العنف ضد النساء جاء ليؤكد التزام الجزائر بتنفيذ كل ما تعلق بترقية حقوق المرأة سواء حقوق سياسية أو مدنية أو اجتماعية وسياسية كما فعلت مع قانون ترقية الحقوق السياسية للمرأة منذ التعديل الجزئي للدستور في سنة 2008⁽¹⁾.

كما تحض المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية... وقد ارتفعت نسبة النساء النشاطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور⁽²⁾.

وتعزيزا لحضور المرأة وتوسيع حجم مشاركتها في المجالس المنتخبة تم تعديل دستور الجزائر جزئيا في نوفمبر 2008، ليتضمن التزام الدولة على العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة (المادة 31 مكرر)... أما على مستوى مناصب اتخاذ القرار فقد تقلدت المرأة عدة مسؤوليات، كوزيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة مجلس الدولة ورئيسة ديوان كما ترشحت في الانتخابات الرئاسية (سنة 2004 و 2009) رئيسة حزب العمال وفازت بالمرتبة الثانية، كما مثلت المرأة نسبة 46,49% من الهيئة الانتخابية و50,68% منهن شاركن في الانتخاب سنة 2004... أما على مستوى الإعلام قد وصلت نسبة النساء في الصحافة المكتوبة عمومية أو خاصة أكثر من 55% أما في الإذاعة الوطنية وحسب إحصاءات 2006 فقد بلغ عدد الصحفيات 194 (132 في المحطة المركزية و 62 في المحطات الجهوية) من أصل 440 (44,09%)⁽³⁾.

معدل تعلم الإناث كنسبة من معدل تعلم الذكور، مناطق العالم، 2003



(4)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2005.

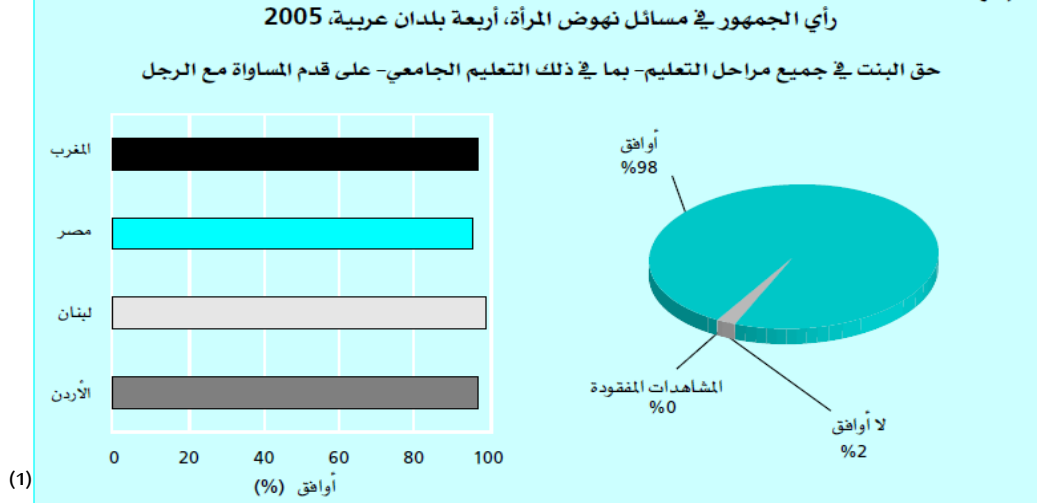
¹ أنس.ح. مشروع مكافحة العنف ضد النساء دليل على التزام الجزائر بترقية حقوق المرأة. جريدة الرائد. يومية إخبارية وطنية.

2015/04/07

² التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "بيجين+15" إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

³ التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "بيجين+15" إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

⁴ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. اكتساب القدرات البشرية. الفصل الثاني. 2006. ص 79.



ثانياً: التحديات والمعوقات التي واجهت المرأة في تحقيق التنمية المستدامة:

لقد أحرزت مجتمعات العالم الثالث تقدماً في العديد من المجالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هذا التقدم يختلف من منطقه إلى منطقة ومن مجتمع إلى آخر ومن هدف إلى هدف. كما أن بعضها تحد مجتمعي والبعض الآخر مرتبط بالتنمية الإنسانية، وثالث مرتبط بالعمولة... إضافة إلى ذلك فإن مشاركة النساء السياسية متدنية في معظم أنحاء العالم فيبلغ معدل النساء في برلمانات بلدان الشمال 1، 40 % في حين أنها تبلغ في دول آسيا 15,1 % وفي بلدان افريقية 14,9 % لتتخفص إلى 6، 7 % في البلدان العربية مما يترتب عليه إقصاء النساء عن المشاركة في إدارة شؤون المجتمع. فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وإدخال منظورها في كافة مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام. كما تواجه مجتمعات العالم الثالث الأقل نمواً أكبر عدد من التحديات بالنسبة للأهداف الثمانية بأجمعها، خاصة من حيث التمويل والخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تؤثر على عملية تمكين المرأة⁽²⁾.

يبدو أيضاً أن هناك بعداً سلبياً قد بدأ بالظهور. يجري حالياً الطعن في المكتسبات التي حققتها المرأة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهناك تقارير تفيد بأنه يتم استبعاد النساء اللواتي لعبن دوراً حاسماً في الحركات الديمقراطية من المفاوضات حول أنظمة الحكم المستقبلية. في مصر مثلاً في الانتخابات النيابية الأخيرة نكسة مخيبة للآمال. ففي حين ترشح 376 امرأة بالترشح للبرلمان، نجحت 6 سيدات فقط في الفوز بمقاعد. فازت المرأة بـ 2% فقط من المقاعد... لماذا إذن تعد مشاركة المرأة في غاية الأهمية؟ لأن المشاركة هي حق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة وإعلاناتها... ويجب أن تضم أي ديمقراطية تمثيلية المرأة لأنها يجب أن تمثل أصوات جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق. إن المرأة جزء أساسي من الجهود التي تبذلها أي بلد في العالم من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.

¹ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. اكتساب القدرات البشرية. الفصل الثاني. 2006. ص 79.

² مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. المرجع السابق

³ جرو هارلم برنندلاند. التنمية المستدامة والديمقراطية والسلام: دور المرأة الرئيسي. المرجع السابق.

إن حرمان المرأة من الحرية لبلوغ أعلى درجات قدراتها مازال شائعاً في العديد من مجالات الحياة بحق المرأة العربية، الحرمان من الحريات المدنية والسياسية، ومن المعرفة والصحة والثروة والأمن الشخصي. يمكن إدراج مجموعة من العوائق والتحديات التي منعت المرأة رغم الامكانيات والفرص التي حاولت بعض التشريعات والاتفاقيات الدولية منحها لها من الوصول إلى الهدف وهو أن يكون لها دور في تحقيق التنمية المستدامة والتي يمكن تلخيصها في عوائق سياسية، اقتصادية، قانونية، صحية ... وغيرها.

1. التمثيل السياسي:

رغم الضغط الاجتماعي للنهوض بحقوق المرأة، واستجابة بعض الحكومات العربية إليه، أدى ذلك إلى تحفيز تغييرات إيجابية محددة، وقد جلب نظام الكوتا دخول عدد من النساء إلى مناصب السلطة... لكن مع ذلك لا زال العديد من النساء اللاتي يتم تعيينهن في مناصب سياسية في البلدان العربية يشغلن مناصب رمزية، وعادة ما يكون ذلك في المناصب التقليدية المتمثلة في قطاعي الثقافة والفنون. ففي البحرين لا تشغل النساء أي مقاعد برلمانية، وفي اليمن 0,3 % من المقاعد، وفي مصر 2% من المقاعد، لذلك ما زال تمثيل النساء منقوصاً إلى حد بعيد، وفي السعودية تم استثناء النساء من التصويت في أول انتخابات المجالس المحلية التي عقدت في فبراير 2005⁽¹⁾. أما في الجزائر ف رغم تطور المشاركة السياسية للمرأة لكن الملفت للنظر في هذا المجال أن إقبال المرأة على التعليم وخروجها إلى العمل وحصولها على درجة علمية عالية أدى إلى تغيير في المستوى الفردي والذاتي للمرأة، ولكن لم يصحبه وبالقدر الملائم تغييرات داخل المجتمع مما أدى إلى ضعف حضور المرأة في الحياة السياسية والعامة بسبب مسؤولياتها المتعددة، وضعف اهتمام التشكيلات السياسية بقضية المرأة وإدماجها في السياسات والبرامج⁽²⁾.

2. الحقوق القانونية:

لقد وقعت أغلب الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) وصدقت عليها وأصبحت ملتزمة بنصوصها إلا ما تحفظت عليه. أما البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الذي لا يقبل التحفظ والذي يمنح الأفراد والجماعات حق التظلم إلى لجنة المرأة في الأمم المتحدة فلم تنظم إليه سوى ليبيا... ولعل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي من أضعف حلقات منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان من حيث ضعف الآليات الممكنة من إنفاذها وكثرة التحفظات عليها... وتستند الدول العربية في تحفظها على نصوص الاتفاقية إلى أحد التبريرين: إما أن المواد ذات الصلة في الاتفاقية تتعارض مع التشريع الوطني، أو أنها تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا التحفظ الأخير قد يكون تحفظاً عاماً بحيث لا تلزم الدولة بأي حكم في الاتفاقية يخالف الشريعة الإسلامية⁽³⁾.

¹ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. حقائق وأرقام. 2006. ص 2.

² التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "بيجين+15" إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

³ في مارس 2008 بلغ عدد الدول المصدقة على الاتفاقية 180 دولة، أي أكثر من 90 % من أعضاء الأمم المتحدة وعلى الرغم من أن حوالي 20 دولة قد سحبت تحفظاتها جزئياً أو كلياً، منذ المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في عام 1995، وهي تضم دولا فرنسا وإيرلندا وليسوتو وموريشيوس، إلا أن عدد الدول الذي يتحفظ على مواد مهمة من الاتفاقية ما زال يبلغ 54. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. البنية القانونية. الفصل الثامن. 2006. ص 168.

كما أن عدم تحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر الذي يعني سوسيولوجيا الحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، فيشكل الفقر و تدهور أوضاع السكن وعدم كفاية الخدمات الصحية ونظم الحماية الاجتماعية عقبات أمام التمكين والتنمية تباعا. كما يظهر ذلك في ارتفاع معدلات البطالة والفجوة بين الجنسين. فالمرأة أكثر عرضة للبطالة من الرجل، فانعدام المساواة بين الجنسين تبدو بطرق متعددة كالفجوة في الأجور والعزل المهني وغيرها. كما سجلت مجتمعات العالم الثالث أدنى معدلات نصيب الفرد من الناتج القومي ، فتواجه هذه المجتمعات تحديات اقتصادية لتحقيق الأهداف الألفية منها ما يرتبط بتحسين الإنتاجية وتنويع الاقتصاد وتشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا فيهما⁽¹⁾.

إن قوانين العمل والقانون الجنائي وقانون الجنسية مازالت تحتوي على تمييز قائم على أساس نوع الجنس، فقوانين الأسرة في العديد من البلدان العربية على سبيل المثال تضع عقوبات على الزوجة التي تترك بيتها للذهاب للعمل دون رضا الزوج. ويحضر قانون العمل الليبي توظيف النساء في أعمال لا تتناسب مع طبيعتهن، كما تضع السعودية قيودا شديدة على عمل المرأة. وتحتوي العديد من قوانين العمل على مواد تمنع المرأة من العمل أثناء ساعات الليل⁽²⁾.

3. التمهيد الاقتصادي:

هناك عوامل عديدة تؤدي مجتمعة إلى زياد البطالة بين النساء ولا سيما النساء المتعلقات ومن ضمن هذه العوامل ضيق سوق العمل وبطء خلق فرص العمل الجديدة وانتشار التعليم بين النساء مع استمرار التفضيل الاجتماعي غير المستند إلى أسباب منطقية بأنه ينبغي منح فرص العمل المتوفرة للرجال⁽³⁾. أما في الجزائر فتتمثل العقبات الاقتصادية في صعوبة التوفيق بين الالتزام المهني والحياة العائلية إضافة إلى غياب المعلومات حول النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وكذا إقبال الفتيات على التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل⁽⁴⁾.

في المجتمعات العربية عام 2002 لم يكن ما يقارب 20 في المائة من الأطفال في سن الذهاب إلى المدرسة الابتدائية ملتحقين بالمدارس، ولم يكن باستطاعة نحو 44 مليوناً من النساء البالغات اللاتي تجاوزن سن الخامسة عشر أن يقرأن ويكتبن⁽⁵⁾.

¹ - مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. المرجع السابق.
² - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. حقائق وأرقام. 2006. ص 4.
³ - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. المرجع نفسه.
⁴ - التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "بيجين+15" إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.
⁵ - مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. المرجع السابق.

مع تحسن الالتحاق المدرسي على جميع مستويات التعليم، فلا تزال المستويات المطلقة في كثير من البلدان منخفضة بالنسبة للبنين والبنات ولم تترجم المكاسب في مجال التعليم إلى تمكين اقتصادي وسياسي للمرأة في المنطقة، إذ تعد مشاركتها الاقتصادية والسياسية من أدنى المستويات في العالم. ففي لبنان على سبيل المثال ضاقت الفروق بين الذكور والإناث تباعا في كل مراحل التعليم، إلا أن هناك فروقا بدأت تبرز في أنواع التعليم الرسمي المجاني والخاص وغير المجاني وذلك عائد بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة الاقتصادية للأسر وإلى تمييز في الفرص يمنحه الأهل للذكور في ظل ثقافة ذكورية لا تزال تسيطر على الثقافة العامة في لبنان فبلغت نسبة الإناث في التعليم الرسمي المجاني 52 %، و8 % والذكور 47، 2 % وفي التعليم الخاص غير المجاني بلغت نسبة الإناث 1، 48 % والذكور 9، 51 %⁽¹⁾.

4. ضحايا العنف:

. إن قتل النساء جراء ما يسمى الدفاع عن الشرف هو عادة قبلية ما زالت تمارس في العديد من المجتمعات العربية.

. ظل العنف المنزلي واسع الانتشار في المنطقة، ومما يثير مزيدا من القلق إن بعض المجتمعات العربية ما زالت تنكرو وجود العنف المنزلي.

. النساء اللاتي يعشن تحت احتلال أجنبي، إضافة إلى العاملات المهاجرات، العربيات وغير العربيات، يتعرضن بصفة خاصة إلى العنف وهن يحتملن نصيبا مضاعفا من المعاناة⁽²⁾.

أما في الجزائر فتكمن العقبات في تزايد المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال والبنات في حالة وجود عنف منزلي وكذا صعوبة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات ضحايا العنف إضافة إلى نقص المصالح المختصة ومراكز التوجيه والاستقبال والتكفل⁽³⁾.

خاتمة:

إن معدل البطالة بين النساء الذي يبلغ أربعة أضعاف معدل البطالة بين الرجال والأبواب المغلقة أمام بعض التخصصات والأسقف الزجاجية في بعض الوظائف و النصوص القانونية الخاصة بالإعفاء الضريبي والتأمين الاجتماعي والائتمان التي تختلف بين النساء و الرجال والقوانين التي تحد من قدرة النساء على العمل والسفر ومنح جنسيتين لأطفالهن والمشاركة السياسية والمشاكل القانونية والمالية والاجتماعية التي تواجهها المطلقات وعدم قدرتهن على ممارسة حقوق الحضانة الفعلية على أطفالهن، كلها أمثلة تدل على التمييز على أساس النوع الاجتماعي والتي تدعم عدم القدرة على تمكين المرأة وبالتالي فإنها تتطلب بالضرورة تغييرات جذرية في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية تدعم عملية التمكين وتحقق التنمية المستدامة المنشودة.

¹ مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. المرجع السابق

² تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. حقائق وأرقام. 2006. ص 3.

³ التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "بيجين+15" إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

التوصيات:

- ☞ تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في أسواق العمل في المجتمعات النامية ضرورة لدعم التنمية.
- ☞ وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى القضاء على الفجوة بين الجنسين في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم والتدريب والصحة والأمية الرقمية جميعها أمور أساسية تمكن المرأة من تطوير مهاراتها التي تحتاجها إلى الدخول إلى أسواق العمل بصورة كاملة.
- ☞ إدماج منظور المرأة والرجل في جميع الهيئات الرسمية بشكل يكون آليات وطنية مؤهلة تؤثر على السياسات الحكومية في شأن المرأة.
- ☞ الإلزام والقسر على تعيين المرأة وترقيتها في بعض مواقع اتخاذ القرار وصنعه.

قائمة المراجع:

1. العطية أسماء بنت خليفة. دور المرأة في التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 2009.
2. إيمان بوشنقىر. شبيبة بوعلام عمار. قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة. <http://www.startimes.com/?t=23090653>. 23 أبريل 2010 الساعة: 20:48
3. أ.أسماء. الجزائر تسجل تقدما ملحوظا في ترقية دور المرأة. جريدة النهار الجديد. يومية إخبارية وطنية. صفحة أخبار الجزائر. 2012/11/08.
4. برنيتلاند. جرو هارلم . محاضرة نادية يونس التذكارية في الجامعة الأمريكية في القاهرة – 12 مارس 2012. التنمية المستدامة والديمقراطية والسلام: دور المرأة الرئيسي.
5. ح. أنس. مشروع مكافحة العنف ضد النساء دليل على التزام الجزائر بترقية حقوق المرأة. جريدة الرائد. يومية إخبارية وطنية. 2015/04/07
6. عبيد أمال محمد الحسن . تعليم وتمكين المرأة والبنات ودورهن في التنمية المستدامة. معهد تنمية الأسرة والمجتمع. 2012. ص. 260
7. كردي أحمد السيد. أهمية دور المرأة في التنمية الشاملة. نشر بتاريخ: 23 جويلية 2010. <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/138174>
8. ك. هـ. الجزائر الأولى عربيا في مجال رعاية حقوق المرأة وترقيتها. جريدة الفجر. يومية جزائرية مستقلة. 2015./04/21
10. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية. المكتب الإقليمي للدول العربية. 2006.
11. تقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "بيجين+15" إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.
12. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. اكتساب القدرات البشرية . الفصل الثاني. 2006 .
13. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. حقائق وأرقام. 2006.
14. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. البنية القانونية. الفصل الثامن. 2006.
15. مقال حول المرأة والتنمية المستدامة في دولة الامارات. موقع الشبكة الدولية للحقوق والتنمية. منشور بتاريخ 09 أوت 2014. الساعة: 10:36:46. <http://gnrd.net/ar/seemore.php?id=636>
16. مقال حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى. موقع مدونة جهينة. 2011/12/05.

تمكين المرأة العربية كمحرك أساس في التنمية البشرية

الأستاذة: رندة يوسف عمايري
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين – الأردن

البريد الإلكتروني

Randa_amayiri73@hotmail.com

الملخص

هدف البحث : وضع استراتيجية من اجل تمكين المرأة وزيادة فرصتها بالعمل لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وتؤكد على تكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف بين الجنسين. ونظرا لأهمية هذا الموضوع تم إجراء دراسة بعوامل ضعف تواجد النساء بمراكز المسؤولية واقتراح إجراءات مؤسسية وآليات ملائمة لدعم وصول النساء إلى مراكز المسؤولية. وكان منهج البحث يتبع خطوات علمية مدروسة تتعلق بمقابلة بعض النساء في مناصب قيادية لأخذ آراءهم بالإضافة إلى تحليل هذه الآراء وعمل دراسة وافية بهذا الخصوص ارتأينا إن نكتب ورقة بحثية بهذا المجال تتناول النقاط التالية:

1. مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين والشروع في إرساء قواعد المناصفة

2. تأهيل منظومة التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة

3. تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية

4. مكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء

وكشفت نتائج الدراسة عن ما يلي:

1. نسبة النساء في الوظيفة العمومية و على مستوى مناصب المسؤولية في ارتفاع مستمر

2. الأقدمية لا تعيق النساء في الولوج لمناصب المسؤولية

3. نسبة النساء في مناصب المسؤولية على المستوى المركزي أعلى من المستوى اللامركزية

4. ولوج النساء لمناصب المسؤولية بالجهات يبقى ضعيفا

5. تدني حضور النساء على مستوى مناصب المسؤولية ناتج بالأساس لصعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من بينها الآتي:

1. اعتبار مبدأ المناصفة من أولويات الإصلاح ومحاربة الصور السلبية تجاه المرأة

2. العمل قدر الإمكان على المناصفة بين الرجل والمرأة في العمل وان تكون الفرص أكثر حيادية وعدالة وشفافة ونزيهة

3. إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني للمساهمة في الرفع من مشاركة النساء في اتخاذ القرار

4. توفير مناخ ملائم لتحقيق التوازن بين الحياة الخاصة والحياة المهنية

الكلمات الدالة : المساواة في الفرص، تمكين المرأة، تحديات، المساواة في النتائج، المساواة في التطوير.

Abstract

Aim of the research: developing a strategy to empower women and increase their opportunity to work for the sustainable development of society and emphasizes the equality of opportunity, justice and equity between sexes . The research methodology follows the scientific thought regarding the steps to meet some of the women in leadership positions to take their views as well as the analysis of these opinions. we decided to write a research paper in this area deals with the following points:

- institutionalization and dissemination of the principles of equity and equality between the sexes and to initiate the establishment of the rules of parity
- eliminate all forms of discrimination against women

We have reached a number of conclusions

- The proportion of women in public office and positions of responsibility at the level continues to rise
- The proportion of women in positions of responsibility at the central level higher than the level of decentralization
- access of women to positions of responsibility approaching remain weak
- the low presence of women at the level of positions of responsibility mainly the result of the difficulty of reconciling professional and private life

the study's recommendations:

- Work as much as possible on the equal sharing between men and women at work and be more opportunities neutrality and fairness, transparent and fair
- the involvement of political parties and civil society to contribute increasing the participation of women in decision-making
- To provide a favorable climate to achieve a balance between private life and professional life

مشكلة البحث

يعود تهميش دور المرأة في قطاع السياسة والاقتصاد والثقافة ومواقع صنع القرار إلى أسباب بنائية، ولذا فإن الأمر يدعو إلى إحداث تغيير جذري للهيكل الاجتماعية والثقافية السائدة .

فرضية البحث

من الملاحظ أن دور المرأة أخذ يتنامى في السنوات الأخيرة بشكل كبير وأمتد إلى العديد من المجالات وذلك بعد أن دعمته العديد من المكاسب السياسية والاجتماعية والمهنية، ولكن الدعوة إلى زيادة المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة وتعظيم دورها في مواقع صنع القرار لم يعد مطلباً خاصاً بالمرأة، بل هو أمر تحتمه متطلبات التنمية المجتمعية لضمان تعبير المرأة عن حقوقها واحتياجاتها وأولوياتها وتحقيقها لأدوار وانتماءات جديدة يكون الولاء فيها للإنجاز وليس للأوضاع الموروثة

هدف البحث

وضع استراتيجية تتجاوز المستوى الفردي والزيادة الكمية للنساء في الأبنية التنظيمية القائمة لتطرح إيديولوجيات وقيم بديلة تؤكد على تكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف بين الجنسين. ونظراً لأهمية هذا الموضوع بالاستفادة من تنمية المرأة والاستثمار به لصالح المجتمع وخلق مجتمع متكافئ وصالح ومتنامي بعصرنا الحديث يهتم بتمكين المرأة وإعطاءها الدور الحقيقي البناء في المجتمع ، فتم عمل ورقة بحثية تهدف إلى : تحديد عوامل ضعف تواجد النساء بمراكز المسؤولية

اقترح إجراءات مؤسسية وآليات ملائمة لدعم وصول النساء إلى مراكز المسؤولية

تحديد سبل تمكين المرأة من كافة النواحي

مراحل الدراسة

المرحلة الأولى

دراسة التقارير المتوفرة والمتعلقة بمكانة المرأة بمراكز المسؤولية

المرحلة الثانية

1. وصف الوضعية الراهنة لتمثيلية النساء في مناصب المسؤولية

2. تحديد عينة الدراسة الكيفية

3. استجواب أعضاء العينة

المرحلة الثالثة

تجميع وتحليل آراء المستجوبين

المرحلة الرابعة

1.تنظيم لقاءات مع بعض القيادات النسائية

2. إعداد تقرير الدراسة

وسائل تحقيق الهدف

1. بالاستفادة من تنمية المرأة والاستثمار به لصالح المجتمع وخلق مجتمع متكافئ وصالح ومتنامي بعصرنا

الحديث ارتأينا إن نكتب ورقة بحثية بهذا المجال تتناول النقاط التالية:

2. مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين والشروع في إرساء قواعد المناصفة

3. تأهيل منظومة التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة
4. تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية
5. تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات
6. مكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء
7. التمكين من الولوج المنصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي
8. تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق العمل
9. التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء
10. القضاء على سياسات التمييز والإقصاء والتمييز الاجتماعي.

لماذا نستثمر في تعليم المرأة؟؟

يعتبر الاستثمار في تعليم النساء الشبابات من أكثر الطرق الفعالة لوضع حد للتمييز بين الجنسين، والعمل نحو مجتمع عادل ومساوي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان والإسلام، والانتهاكات المنصوصة عليها في قانون حقوق المرأة، والحاجة إلى حماية الفئات الضعيفة مثل العمال المحليين والمهاجرين من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. كما أنها طريق لتذليل الصعوبات لتطبيق العدالة الانتقالية في مناطق الصراع مثل سوريا، وكذلك تاريخ أصول وتطبيقات القانون الإنساني الدولي، والحاجة إلى غرس مجتمع مدني ناشط وثقافة المنظمات الغير حكومية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد كرم الإسلام المرأة أحسن تكميم، ورفع مكانتها ووضعها في المكان اللائق بها، فهي صانعة الرجال، ومربية الأجيال ولما كان للمرأة المسلمة أهمية كبيرة في تربية الأجيال، ولها تأثيرها المباشر في تنشئتهم على الإسلام عقيدة وسلوكاً وعبادة وأخلاقاً، لذا فقد أعطى أعداء الإسلام أهمية قصوى لمحاولة تغريبها والتركيز عليها. فالمرأة في الغرب هناك تعيش مجتمعاً ظالماً، قائماً على قوانين بشرية، وليست شرائع ربانية، فهناك انتهاك صارخ، وهضم كبير لحقوق المرأة، مما جعلها تثور وتتمرد لتحصل ولو على جزء يسير من حقوقها.

أما المرأة المسلمة فقد أعطاه الإسلام كامل حقوقها منذ أربعة عشر قرناً، فيحق لها أن تفخر وترفع رأسها عالياً بتلك الحقوق التي لم تحصل عليها النساء في أكثر البلدان التي تدعي الحضارة والتقدم إلى الآن.

إشكاليات مرتبطة بتمكين المرأة بشكل عام:

- المساواة في الفرص

- المساواة في النتائج

- المساواة في التطوير

- دمج قضايا المرأة ضمن الإطار العام للتنمية

تأهيل منظومة التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة:

ارتبطت العلاقة بين المرأة وسوق العمل بطرح قضيتي المرأة من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى، فالمرأة تطرح قضايا الإنسان عامة كما تطرح قضايا نوعية التطور الاجتماعي ورفاهية الحياة وشروط التجدد الذاتي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحرير الإنسان من الاستغلال والفقر والمرض والأمية ، كما أنها ترتبط بالفعل الاجتماعي بمفهومه العام والمتنوع والمتعلق بنصف القوى البشرية داخل المجتمع ومساهمتها في أخذ

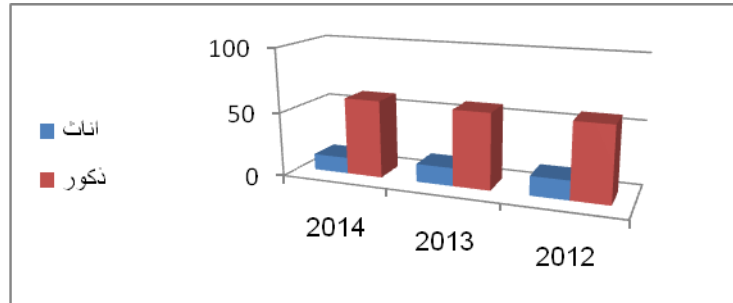
القرار داخل الأسرة والقرية والمدينة والوطن والإقليم والعالم .

لذلك فإن موقع المرأة بهذا المنظور الشمولي يطرح مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل التقليدي بين الرجل و المرأة داخل المجتمع، كما يضمن رؤية متجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل والشراكة .

أما قضية سوق العمل فتطرح إشكالية بناء القدرات والهياكل والنظم بطريقة تدفع البلاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ولا يمكن لقضايا التنمية أن تطرح بصفة شمولية دون وضع الإنسان رجلاً أو امرأة في صدارة الاهتمام كقوة لتحقيق التنمية وقدرة على تسييرها وكطرف مؤهل لأقسام نتائجها حسب آليات توزيع عادلة ولا أقول متساوية، فالتنمية بهذه الرؤية تجعل من أهدافها الأساسية تحسين أوضاع النساء وتوفير الفرص المتكافئة لهن مع الرجل في النشاط الاقتصادية كما توفر فرصاً متكافئة للرجال مع النساء في النشاطات الاجتماعية ويكون التكامل ضمن التوازن .

وجاء في ورقة تقدير موقف أصدرها المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للمرأة الأردنية في نهاية عام 2014 ما زال منخفضاً جداً ويبلغ حوالي 12,6% مقارنة مع 60,3% عند الذكور، وتظهر تراجعاً عما كانت عليه في عامي 2012 و 2013، إذ كانت تبلغ 14,9% و 14,1% على التوالي.

الشكل التالي يوضح نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في ثلاث اعوام مقارنة بالرجل



وهي نسبة منخفضة جداً بحسب الورقة، بالمقارنة مع الدول العربية ودول العالم الثالث الذي تقارب فيها نسبة مشاركة المرأة 30% وعالمياً تبلغ 50%، الأمر الذي يشير الى عدم فعالية الجهود التي تبذل لزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

ويرى واضعو السياسات الاقتصادية أن ثمة معوقات تجبر المرأة الأردنية على اختيار البقاء في بيتها ولا تفكر في الاستمرار بالعمل إن دخلته من البداية.

ويعتقدون أن ما يعيق مواصلة العمل بالتميز الذي يقع عليها جراء سياسات العمل المتبعة في السوق، فضلاً عن أن بعض مؤسسات القطاع الخاص لا تراعي الظروف العائلية والمسؤوليات الاجتماعية للمرأة العاملة، عبر إتباع سياسة عمل مرنة، رغم أن المعايير الدولية واتفاقيات العمل تلزم الدول مراعاة الظروف العائلية والمسؤوليات الاجتماعية للعامل ذكراً كان أو أنثى.

وألغى قانون العمل منذ سنوات طويلة عبارة «العمل في مكان العمل»، وبذلك أعطى مرونة للعمال لأداء عملهم.

كما أن الدول المتقدمة راعت أن للمرأة وظيفتين (وظيفة اجتماعية كأم وربة منزل، وعاملة)، عبر اتخاذ إجراءات بسيطة وسياسات مرنة سهلت عليها.

ولخصت الأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الدكتور سلى النمى التحديات التي تواجه المرأة في العمل في القطاع الخاص هي عدم وجود حضانات نموذجية بأسعار مناسبة، لا تستهلك جزءا كبيرا من دخل الأسرة، وعدم تساوي الأجور بين الذكور والإناث، وعدم توفر المواصلات سهلة وآمنة.

وأشارت إلى ضرورة تبني سياسات العمل المرن والجزئي لتسهيل انخراط المرأة في سوق العمل. وأظهرت تقارير رسمية وجود فجوة كبيرة في الأجر الشهري بين الجنسين بين حملة درجة البكالوريوس فأعلى بنسبة 27,1% في القطاع العام، مقابل 40,7% في القطاع الخاص، وبدرجات شبيهة عند المستويات التعليمية الأقل.

ويرى مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية أحمد عوض، أن الاقتصاد الوطني يخسر الكثير من القدرات والطاقات الإنتاجية الكامنة وغير المستغلة، التي هو بأمرس الحاجة لها، خاصة في ظل ضعف قدرات الاقتصاد الأردني النظامي على توليد فرص عمل كافية لعشرات آلاف الخريجين الجدد من المنظومة التعليمية.

وقال إن ضعف مشاركة المرأة الاقتصادية يزيد من معدلات الإعالة في المجتمع الأردني، حيث يعيل كل مواطن يعمل ثلاثة مواطنين آخرين الأمر الذي يزيد من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأسري.

وأشارت ورقة الموقف ذاتها أن غالبية النساء العاملات في القطاع الخاص الصغير والقطاع غير المنظم يتعرضن للعديد من الانتهاكات والتجاوزات المخالفة لنصوص قانون العمل الأردني، فأعداد كبيرة منهن يعملن لساعات أكثر من 8 ساعات يوميا، ومحرومات من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ويعملن أثناء العطل الرسمية، كذلك هنالك أعداد كبيرة منهن يحصلن على أجور تقل كثيرا عن الحد الأدنى للأجور ولا يتمتعن بالاستقرار الوظيفي وبعضهن يتعرضن لأشكال مختلفة من التحرش، وبالتالي فإن ضعف شروط العمل اللائق هو العامل الأساسي في ضعف التحاقهن بسوق العمل.

ومن المعوقات صعوبة الالتحاق بدورات تدريبية داخلية وخارجية، ما يؤثر على الارتقاء الوظيفي للمرأة ووصولها إلى الأماكن المتقدمة في عملها، وعدم قبول المرأة الخروج إلى الميدان في بعض الأعمال أو عمل المبيعات، وخروج المرأة مبكرا من سوق العمل جراء الزواج، إذ تظهر الإحصائيات أن مساهمة المرأة بقطاع التكنولوجيا على سبيل المثال لا الحصر، تصل إلى 18% رغم أنها تشكل 50% من خريجين هذا القطاع.

وتتوافق هذه المسببات مع ما ذكرته رئيسة الاتحاد النسائي العام نهي المعايطة، بيد أنها ترى أن مسببات أخرى ذات تأثير أكبر على تراجع نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، وهي مخرجات التعليم المدرسي والجامعي لا تتواءم مع متطلبات سوق العمل.

وأكدت المعايطة أن النظام التعليمي الجامعي والمدرسي لا يزود الخريجات والخريجين أيضا بالمهارات والأدوات اللازمة التي تؤهلهم للحصول على وظيفة، لافتة أن ما يقدم كان يصلح قبل 20 عاما، فالتغيرات التي حصلت في سياسات السوق لم تنعكس على النظام التعليمي لجهة تطويره ورفده بأدوات ومعارف جديدة.

وأشارت المعايطة إلى أن ثمة تخصصات تطرح في الجامعات لا فرصة لخريجها بسوق العمل لأنها إما تغيرت وتطورت أو لأنها مشبعة.

ولفتت إلى أن من يحصل على فرصة عمل مناسبة وسريعة من كلا الجنسين إما أن يكون خريجاً من مدرسة أو جامعة تقدم لها أدوات ومهارات معرفية ولبناء الشخصية، أو التحق بدورات بعد التخرج صقلت إمكاناته.

تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات

ترتبط هذه المعوقات بالمخلفات الثقافية والاجتماعية التي اعتبرت المرأة كائنات (دونية) حيث إن هذا يتطلب عملاً متواصلاً وآليات قادرة على تغيير هذه النظرة للمرأة وجعلها مصدر اعتزاز وقدرة مشاركة وعنصر توازن، فيتم إعدادها منذ مراحل طفولتها المبكرة للدور الاجتماعي والدور الاقتصادي بصفة متكاملة مع دور الرجل فنضمن الشراكة والتكامل.

ويلعب الإعلام في بعض الأحيان - بتكريسه التحيز للرجل وللمفاهيم الرجولية دوراً مهماً في تكريس الوصاية الدائمة على المرأة وتقوية المعوقات الاجتماعية أمام التكامل.

ومن هذا المنطلق، تلعب المؤسسات التعليمية دوراً في إزالة هذا المفهوم الاجتماعي السائد لعمل المرأة وضرورة مشاركتها في التنمية.

عدم تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق العمل

من الملاحظ أن المؤسسات التعليمية تساهم في توسيع هذه الفجوة، حيث إن مخرجات التعليم في واد ومتطلبات سوق العمل في واد آخر، وهذه الشكوى دائماً ما تطرح من قبل القطاع الخاص، وبالتالي، لابد من إعادة النظر في كل المناهج التعليمية وما يتلاءم مع متطلبات مرحلة التنمية وسوق العمل في الداخل والخارج حتى تكون مخرجات التعليم مهيأة للعمل وفقاً لتلك المتطلبات.

ضعف وقلة التدريب الخاص بالمرأة خصوصاً في القطاع الخاص.

إن الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تتطلب وضع برامج خاصة بتدريب وتأهيل ودعم المرأة لتتخطى سوق العمل، حيث نلاحظ أن فرص المرأة نتيجة لضغط برامج الإصلاح الاقتصادي قد قلصت، وبالتالي فإن هذه الفرص للاندماج الاجتماعي أقل من الفرص المتاحة للرجل.

ويطرح هذا الموضوع دعم البرامج الخصوصية لإدماج المرأة العربية في سوق العمل حتى تتناسب مساهمتها في المنظومات التعليمية والمنظومات المهنية خصوصاً في القطاعات المنظمة والواعدة مثل قطاع الخدمات.

التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء.

تأتي قضية تمويل المشروعات لتشكّل عائقاً آخر أمام اندماج المرأة العربية في سوق العمل. حيث إن الحصول على القروض لتمويل المشاريع خصوصاً القروض المقدمة من مؤسسات التمويل يتطلب مخاطرة بالنسبة للمرأة، لأنها تفتقد في غالب الأحيان الضمانات الأساسية نظراً لصعوبة توفير وثائق الملكية في ظل المنظومة الاجتماعية التقليدية القائمة وأيضاً ضعف المدخرات المالية نتيجة اتجاه المرأة أكثر لتعهد

مصاريف الأسرة وهو ما أثبتته كل الدراسات المنجزة ، كما يمثل تعامل مؤسسات القرض مع المرأة باعتبارها كائناً ضعيفاً معوقاً آخر أمام حصولها على التمويلات .

القضاء على سياسات التمييز والإقصاء والتمهيش الاجتماعي.

التوزيع العادل لنواتج النمو العام، والقضاء على سياسات التمييز والإقصاء والتمهيش الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المهاجرين وتحقيق تكافؤ الفرص لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، والتي كانت من أهم مطالب ثورات الربيع العربي .

أن العدالة الاجتماعية تهدف إلى إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين جميع أفراد المجتمع، وتحقيق الإنصاف والعدالة في توزيع الثروة القومية، والتمتع بثمار التنمية الاقتصادية للجميع، وأن العدالة الاجتماعية تستلزم مواجهه الفقر والحرمان بتهيئة الظروف للإنسان للتقدم والرقى، حيث أن الأديان السماوية تدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن النظام الرأسمالي فشل في مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية وأسس سياسات التنمية الاجتماعية، وكان من المنطقي أن تنصدر العدالة الاجتماعية مطالب ثورات الربيع العربي .

التحديات

هناك جملة من التحديات التي تعيق من توسيع نطاق مشاركة المرأة منها:

- منظومة ثقافية لا تحفز المرأة على المشاركة السياسية وتولي الأدوار القيادية في الحياة العامة.
- المرأة ذاتها : هناك فئات كثيرة من النساء غير مقتنعات بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة.
- عجز الوسائل الإعلامية عن أداء دور تنموي أو تغييرى بالنسبة للقيم التي تؤثر في مشاركة المرأة ، بل إنها تؤدي في اغلب الأحيان دورا معاكسا .
- تأثير البنية القبلية على المواقف والخيارات السياسية .
- عدم الوعي بالحقوق السياسية وحقوق المواطنة .
- عدم استقلالية المواقف السياسية للمرأة.
- ما زالت المرأة محجمة عن ممارسة دورها في مؤسسات المجتمع المدني
- تأثير الصورة النمطية التي تقلل من إمكانيات المرأة في تولي المناصب القيادية.
- الأعباء والأدوار التي تمارسها المرأة في العمل والمنزل تسهم في عزوف المرأة نفسها عن تولي المرأة للمناصب القيادية.
- تأثر قرارات التعيين والترقية بالمواقف والرموز الثقافية المسبقة حول المرأة وأدوارها.

المرأة والمناصب القيادية

- هناك تقدم ونمو في شغل مناصب قيادية من قبل نساء خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- لا تزال مشاركة المرأة في عملية صنع القرار واضحة تقليديا وتاريخيا في مجال التعليم والصحة.
- مشاركة المرأة لا تزال محدودة وبطيئة في قطاعات العمل الحكومية الجديدة التي تعكس توجهات الدولة التنموية ، رغم كون المرأة العربية تتميز بارتفاع مستواها التعليمي.
- لا تزال مشاركة المرأة في المناصب القيادية في القطاعين الخاص والمختلط محدودة.

- لازالت المرأة بعيدة عن ممارسة أي دور قيادي في مجالات الشركات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، وكذلك في قطاع المال والبنوك.
- أما في المنظمات غير الحكومية فإن أدوارها القيادية لم تظهر إلا في المنظمات المدعومة من الدولة.
- ما زالت مشاركة المرأة في المناصب القيادية غير مرتبطة بحركة التطور الاجتماعي.
- يجب الاهتمام بتوفير الآليات التي تسهم في تمكين المرأة من تولي المناصب القيادية، خصوصاً أن الشواهد المستقبلية تشير إلى نمو كبير في عدد المتعلمات والمؤهلات، الأمر الذي يؤهلن لممارسة أدوار هامة في المجتمع.
- المساواة في فرص الترقية، وعدم جعلها تخضع لأهواء المديرين وتوجهاتهم نحو المرأة.
- السعي إلى إدماج المرأة في مجالس إدارات المؤسسات والشركات الكبرى.
- توفير دورات تدريبية للمرأة في مجال المهارات القيادية
- اكتشاف الطاقات النسائية الصالحة لممارسة الأدوار القيادية والمؤهلة تأهيلاً جيداً حسب المجالات المختلفة.

إحصائيات

تم إجراء الدراسة على كل المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية بأخذ نسبة محددة من السكان متناسبة مع حجم المحافظة وكانت النسب كالآتي

- 42% من العاملين في المؤسسات الحكومية هم من النساء
- 81.38% من المؤسسات الحكومية يعملن في وزارتي الصحة والتربية والتعليم 18.62% من العاملات في المؤسسات الحكومية يعملن في 95 مؤسسة

الشكل التالي يوضح نسبة مشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية مقارنة بالذكور

السنة	اناث	ذكور
2014	12.6	60.3
2013	14.1	58.7
2012	14.9	58.1

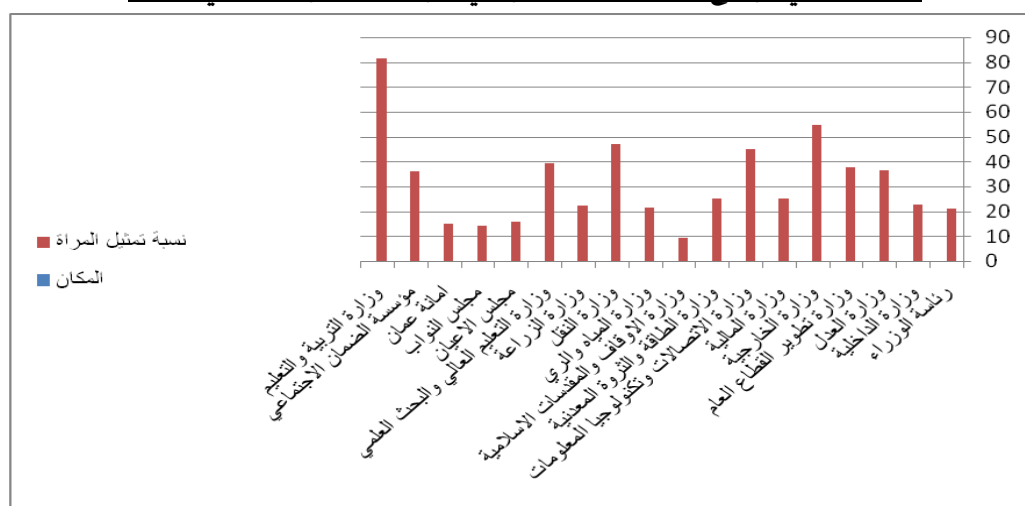


أشار الكتاب السنوي لعام 2013 والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة بأن عدد العاملين والعاملات في المؤسسات الحكومية وعددها 97 مؤسسة بلغ 245442 شخص حتى نهاية عام 2012، وشغلت النساء ما نسبته 42% من أعداد العاملين وبعدد 103098 عاملة.

هناك تفاوت كبير بنسب العمل في مختلف الوزارات حيث كانت النسب كالآتي:

رئاسة الوزراء 21.1%، وزارة الداخلية 22.8%، وزارة العدل 36.5%، وزارة تطوير القطاع العام 37.6%، وزارة الخارجية 24.6%، وزارة المالية 25.3%، وزارة الأشغال العامة والإسكان 13.8%، وزارة التنمية الاجتماعية 54.9%، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 45.1%، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 9.3%، وزارة الطاقة والثروة المعدنية 25.3%، وزارة المياه والري 21.3%، وزارة النقل 47.1%، وزارة الزراعة 22.1%، وزارة التخطيط والتعاون الدولي 38.7%، وزارة العمل 35.4%، وزارة الصناعة والتجارة 25.7%، وزارة الثقافة 35.5%، وزارة الشؤون البلدية 28.5%، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 39.5%، وزارة البيئة 16.4%، وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية 35.5%، نسبة التمثيل النسائي في وظائف مجلس النواب بلغت 14.2%، ومجلس الأعيان 15.8%، ووكالة الأنباء الأردنية "بترا" 18.8%، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون 18.1%، وأمانة عمان الكبرى 14.8%، ودائرة مكافحة الفساد 32.5%، والمعهد الدبلوماسي الأردني 27.7%، ودائرة الأراضي والمساحة 27.2%، ومؤسسة سكة حديد العقبة أقل من 1%، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 35.9%.

الشكل التالي يوضح نسبة مشاركة المرأة في الوزارات والمؤسسات في الاردن



جدول يوضح نسب مشاركة المرأة في الوزارات المختلفة بالأردن بالمئة

المكان	نسبة تمثيل المرأة
رئاسة الوزراء	21.1
وزارة الداخلية	22.8
وزارة العدل	36.5
وزارة تطوير القطاع العام	37.6
وزارة الخارجية	54.9
وزارة المالية	25.3
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	45.1
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	25.3
وزارة الاوقاف والمقدسات الاسلامية	9.3
وزارة المياه والري	21.3
وزارة النقل	47.1
وزارة الزراعة	22.1
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	39.5
مجلس الاعيان	15.8
مجلس النواب	14.2
امانة عمان	14.8
مؤسسة الضمان الاجتماعي	35.9
وزارة التربية والتعليم	81.38

الخلاصة:

- نسبة النساء في الوظيفة العمومية وعلى مستوى مناصب المسؤولية في ارتفاع مستمر
- الأقدمية لا تعيق النساء في الولوج لمناصب المسؤولية
- نسبة النساء في مناصب المسؤولية على المستوى المركزي أعلى من المستوى اللامركزية
- النساء لا يقبلن الحركية إلا إذا كان منصب المسؤولية من المستوى الثاني
- ولوج النساء لمناصب المسؤولية بالجهات يبقى ضعيفا
- النساء في مناصب المسؤولية أقل سنا من الرجال
- تدني حضور النساء على مستوى مناصب المسؤولية ناتج بالأساس لصعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة
- الزواج يشكل عائقا بالنسبة لولوج النساء لمناصب المسؤولية (عكس الرجال) فوضعية العزوبة هي التي تسهل نجاح الحياة المهنية للنساء

- أغلبية النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية هن بدون أطفال

التوصيات

❖ دعم سياسة الدولة لفائدة المساواة بين الجنسين عبر:

- اعتبار مبدأ المناصفة من أولويات الإصلاح
- اعتماد سياسة تواصل بين مختلف الفاعلين ومحاربة الصور النمطية السلبية تجاه النساء
- إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني للمساهمة في الرفع من مشاركة النساء في اتخاذ القرار
- تشجيع تدريس الفتاة القروية وتمكين الفتيات من متابعة التعليم العالي
- توفير مناخ ملائم لتحقيق التوازن بين الحياة الخاصة والحياة المهنية عبر:
- تشجيع توزيع الأعمال المنزلية بين الزوجين
- تحديد تدابير مؤسسية بهدف التوازن بين الشأن الخاص والشأن العام
- إحداث حضانات وروض للأطفال بفضاء الإدارات
- اعتماد توقيت أكثر مرونة ودراسة إمكانية العمل عن بعد أو لتوقيت معين خلال بعض الظروف العائلية الخاصة
- اعتماد رخصة أبوية، يستفيد منها الزوج
- تنمية قدرات النساء الموظفات:
- تكوين وتدريب النساء على تقنيات التدبير الاستراتيجي والتواصل والزعامة والتشبيك
- إحداث أكاديمية نسائية لتكوين الأطر العليا
- مراجعة وإصلاح الممارسات المتعلقة بتدبير الموارد البشرية خاصة منظومة التعيين:
- مراجعة منظومة التقييم
- اعتماد المناصفة بين أعضاء لجان التعيين، وضمان حيادهم في اتخاذ القرارات والاستعانة عند الاقتضاء، بأشخاص أكفاء من خارج الإدارة
- خلق بنك معطيات خاص بالأطر النسائية، وتشجيع الكفاءات خاصة الشابة منها
- تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين، وخلق أندية للتواصل بينهم
- إبداء أهمية قصوى للاحتفال باليوم العالمي للمرأة وجعله مناسبة لإظهار عمل النساء ومشاركتهن في تطوير الإدارة

المراجع

- مهنا، أميمه فؤاد (1984) المرأة و الوظيفة العامة، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة
- الملاح، أمل إبراهيم () المرأة والتمكين من السلطة واتخاذ القرار
- علي، محمد إبراهيم (1984) مبدأ المساواة في تقلد الوظائف العامة ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ،
- بقلم الدكتور نزار شموط: تمكين المرأة
- آشفورد، لوري () قضايا المرأة العالمية: المرأة والتعليم بقلم
- الغانم، كلثم () تمكين المرأة في عملية صنع القرار السياسي والمجتمعي
- ملحم، يحيى () كتاب التمكين مفهوم إداري معاصر
- نتائج الدراسة الخاصة بمكانة النساء بمراكز المسؤولية في الوظيفة العمومية المملكة المغربية – الوظيفة العمومية
- الكبيسي، حمد عبيد (1989) رأي الإسلام في اشتراك المرأة في مؤسسات الشورى، بحث منشور في مؤلف الشورى في الإسلام ، ج3، منشورات مؤسسة آل البيت ، عمان،
- مراجع الانترنت
- 1. <http://www.almadenahnews.com/article/326142-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84%D9%86-42-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9>
- 1. <http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1190-the-political-and-economic-power-of-women>
- 2. <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/pamphlet/2012/09/20120920136338.html>
- 3. <http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=2350>

تمكين المرأة العربية: الواقع والطموحات

الدكتور احمد اسماعيل المعاني
أستاذ إدارة الأعمال المشارك
جامعة فيلادلفيا/الأردن

البريد الالكتروني:

almaani100@yahoo.com

الملخص

هدف هذا البحث الى دراسة مفهوم تمكين المرأة وواقع تمكينها ومدى ارتباطه بالموروث الثقافي والاجتماعي والديني ومدى علاقة تمكين المرأة بالتنمية البشرية وتحليله من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وسعى البحث الى دراسة التوجهات والقرارات الدولية نحو تمكين المرأة ومن ثم دراسة واقع تمكين المرأة في العالم العربي والطموحات المرجوة. توصل البحث الى نتائج مهمة وكان من أهمها أن هناك فجوة بين التشريعات والقوانين والتوجهات وبين واقع تمكين المرأة، وأن هناك ارتباط بين تمكين المرأة والمستوى التعليمي والمشاركة الاقتصادية. وأن الفهم الخاطئ والمشوش للدين فضلاً عن الأعراف والتقاليد تحد من مشاركة المرأة وخصوصاً في العمل السياسي. استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث وذلك بجمع المعلومات من المصادر المتوفرة، وكذلك تحليل المضمون للمعلومات النظرية والدراسات المتوفرة والكتب والدوريات والنشرات والمجلات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف التعرف على واقع وطموحات تمكين المرأة العربية. الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة العربية، التنمية البشرية

Arab Women Empowerment: Reality and Ambitions

Dr. Ahmed Ismail Almaani

Assoc. Prof. in Business Administration

Philadelphia University-Jordan

Abstract

This research aimed to study the concept of women's empowerment, the reality of her empowerment and how it related to the cultural, social and religious heritage and its relationship with the empowerment of women to human development and analyze it from the cultural, social, economic and political aspects.

Also this research aim to study trends and international resolutions towards women's empowerment and then examine the reality of women's empowerment in the Arab world with the desired ambitions.

The research found significant results and the most important that there is a gap between legislation, laws, attitudes and the reality of women's empowerment. There is a link between women's empowerment, educational level and economic participation, also the misconception of religion as well as the customs and traditions limit the participation of women, especially in politics.

The adoption of the descriptive analytical approach in this research by collecting information from available resources, as well as content analysis of information theory and studies available, books, periodicals, pamphlets, magazines, and research related to the subject of the study, in order to recognize the reality and the aspirations of the Arab women's empowerment.

Key words: *Arabic Women Empowerment, Human Resource Development.*

المقدمة

إن قضية تمكين المرأة العربية هي ليست قضية خاصة بل هي قضية مجتمعية لها علاقة بالتقدم الاجتماعي والفكري والتكنولوجي، تتأثر به وتؤثر فيه في علاقة جدلية مميزة. كما أن المسألة ليست مسألة مساواة قانونية شكلية أو مادية أو اجتماعية، بل أن تمكين المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة بكافة المجالات بصورة جدية وفعالة في كافة النشاطات والمنظمات الشعبية والسياسية والنقابات المهنية والادارية؛ أي إيصال المرأة الى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وحتى في البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغير واقعها وتغيير الآخرين افراداً أو مجتمعاً بأكمله.

والمقصود بتمكين المرأة بالمعنى الحرفي والعملية هو: وصول المرأة الى مراكز صنع القرار. والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات وعلى كافة المستويات من مستوى العائلة الى مستوى المؤسسات البرلمانية. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي مشاركة المرأة في السياسة كمقياس لقياس مدى تمكين المرأة وذلك اعتماداً على حصتها في مقاعد البرلمان.

وإذا كان عنوان المرحلة الراهنة ما زال ينصب على قضية التنمية البشرية فإن ذلك لا يعني فقط تطوير المستوى المادي ، بل يعني في الوقت نفسه تحرير الانسان ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والا لن تكون هناك تنمية بشرية، والانسان المقصود هنا هو (رجل وامرأة). فالوعي بإنسانية المرأة من قبل كل من المرأة والرجل معاً، هي الخطوة الأولى، وصورة المرأة المطلوب الوصول إليها، هي صورة الانسان المشارك في التنمية بكل تبعاتها وإيجابياتها²¹⁵

إن عملية تمكين المرأة العربية والتصدي لها هي عملية طويلة الأمد وتواجهها تحديات وعقبات كثيرة تحتاج إلى همه عالية وجهود غير عادية، فالمرأة في الوطن العربي مهمشة، ويتم اقصائها إلى حد بعيد عن الخوض في العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مقارنة مع المجتمعات الغربية وحتى الشرق آسيوية. ولكن بدرجات متفاوتة بين الدول العربية حيث يعتمد ذلك على مستواها التعليمي والاجتماعي والاقتصادي. ولا بد من التأكد أن التعليم وارتقاء المرأة أعلى درجات السلم التعليمي، له أثر مباشر وإيجابي في تمكين المرأة، وإن عدم تمكين المرأة يعود بالدرجة الأولى لأسباب ثقافية واجتماعية²¹⁶.

وتؤكد التقارير العربية²¹⁷ أن هناك العديد من الفرص التي يمكن استغلالها في دعم وصول المرأة العربية إلى البرلمانات الوطنية ودعم مشاركتها السياسية مثل: توافر إرادة سياسية داعمة لوصول النساء إلى البرلمان في بعض الدول العربية، أو وجود خطاب سياسي اصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي، وإنه لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي دون مشاركة نصف المجتمع. لذلك لا بد من توافر هذه الإدارة السياسية الداعمة لوصول المرأة إلى البرلمان وتقديم الدعم لكل خطاب سياسي اصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي.

²¹⁵ التمكين السياسي للمرأة العربية صابر بلول ص 676

²¹⁶ ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية نحو العام 2015، ص 23

²¹⁷ سلوى شعراوي جمعه: ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية نحو العام 2015 ، مرجع ساب، ص 23

وبالنسبة الى واقع تمكين المرأة العربية، فما تزال النساء في بعض الدول العربية يعاني من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية التي غالباً ما تمثل في حرمانها من التصويت والانتخابات في بعض الدول ومن خلال مشاركتها السياسية الضعيفة أو المشاركة الشكلية ومن النسب المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية وفي بنية الحكومات كوزيرات. وقد أكد ذلك تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2014 في استعراضه لمشاركة النساء في البرلمانات الوطنية في بعض الدول العربية. إذ تشير التقارير أنه على الرغم من أن الدساتير والقوانين المعمول بها في معظم البلدان العربية تعطي المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل. يبقى الواقع مختلفاً، حيث لا تزال مشاركة المرأة متواضعة في المجالات المختلفة وخاصةً في الحياة السياسية²¹⁸.

ورغم كل المطالبات بالمساواة والمصادقة على كل المواثيق الدولية ورفع التحفظات عن كل ما يمس بجوهر الاتفاقيات والهدف منها، إلا أن المرأة العربية ما زالت تواجه التحديات التي افقدتها ثقافتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة إلا في اضيق الحدود، وفي حياتها الخاصة بشكل متفاوت بناء على ثقافتها السائدة في المجتمع الموجودة فيه، وكل ذلك مرتبط بمفهوم الذكورة وبالفهم الخطأ المغلوط به للدين الإسلامي والمعتقدات والأعراف السائدة.

أهداف البحث:

هدف هذا البحث الى دراسة مفهوم تمكين المرأة وواقع تمكينها ومدى ارتباطه بالمرورث الثقافي والاجتماعي والديني ومدى علاقة تمكين المرأة بالتنمية البشرية وتحليله من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وسعى البحث الى دراسة التوجهات والقرارات الدولية نحو تمكين المرأة ومن ثم دراسة واقع تمكين المرأة في العالم العربي وطموحاته ومن ثم الخروج بالنتائج والتوصيات.

أهمية البحث:

يلعب تمكين المرأة ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً في تعزيز التنمية المجتمعية، وتعد هذه القضية من أهم القضايا التي يجب إيجاد حلول لها. فالمجتمعات العربية تعاني من إرث ثقافي متخلف نتج عن الاستعمار مما أدى الى تشويه القيم السائدة وتأصيل المفاهيم المغلوطة للدين الإسلامي والمعتقدات والأعراف، رغم أن الأديان السماوية والاتفاقيات الدولية حفظت مكانة المرأة وحقوقها. وهذا الإرث انعكس على المرأة انعكاساً كبيراً وحتى على حقوقها الإنسانية، فحرمت من أبسط حقوقها وهو المشاركة الانتخابية بتقرير مصيرها والتركيز على المشاركات الشكلية في كافة المجالات والمستويات دون السعي الفعلي لتحقيق مشاركة فاعلة من خلالها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي وأحياناً التاريخي، وقد اعتمد المنهج الوصفي لدراسة واقع تمكين المرأة بشكل عام، والمنهج التحليلي لدراسة الواقع والطموحات، والمنهج التاريخي وذلك بجمع المعلومات من المصادر المتوفرة خاصة من القرارات والتوجهات الدولية وتقارير التنمية البشرية والإنسانية والصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات العربية.

²¹⁸ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، ص 429 الجدول 22

مشكلة البحث:

هناك ضعف واضح في مشاركة المرأة العربية في مواقع صنع القرار، في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والمشكلة في نظر الباحث أن المرأة العربية تمتلك كفاءات وخبرات لا بأس بها ويمكن أن تشارك بها بشكل فعال في معظم القطاعات، وبشكل متفاوت بناء على الأنظمة والقوانين والثقافات المجتمعية السائدة في كل دولة من الدول العربية المختلفة في الموروث الثقافي فيها. وبناء على ما تقدم، سنتطرق الدراسة من التساؤلات التالية وذلك للاقترب من معالجة الظاهرة المدروسة:

1. ما هو مفهوم التمكين ومفهوم تمكين المرأة؟
2. هل هناك ارتباط بين تمكين المرأة العربية وبين الموروث الثقافي والاجتماعي والديني؟
3. هل هناك علاقة بين التنمية البشرية وتمكين المرأة؟
4. ما هي التوجهات والقرارات الدولية اتجاه تمكين المرأة؟
5. ما هو واقع تمكين المرأة العربية؟
6. ما هي الطموحات التي تسعى المجتمعات المتحضرة تحقيقها فيما يتعلق بتمكين المرأة؟

الدراسات السابقة

1. دراسة الاحتياجات التنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان. (نفذها التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني بالشراكة مع أوكسام نوفيب، 2014)²¹⁹.

هدفت الدراسة الى تشجيع وتوفير الفرص المتساوية لمشاركة المرأة، وتعزيز المشاركة الفعالة للنساء في الأطر الحزبية والنقابية، ليصبحن طرفاً فاعلاً في صنع القرار وعلى أن تكون هذه الهياكل السياسية- اجتماعية ديمقراطية، قائمة على الحقوق والمساواة، وكذلك طرح قضاياهن والدفاع عنها. وأكدت الدراسة على إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين وتفكيك الصور النمطية وتعزيز الشراكة بين النساء والرجال وتشكيل شبكة من الدعم للنساء، وبناء تحالفات اقليمية- دولية لمواجهة الانتهاكات بحقهن.

2. تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة (2013). صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب العراق²²⁰.
3. فعالية برنامج التدخل المهني في خدمة الفرد لتنمية مهارة حل المشكلة لدى المرأة المعيلة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، (دعاء فؤاد عبد الغني خليفة. 2011)²²¹.

هدفت الدراسة إلى اختبار فعالية برنامج التدخل المهني في تنمية مهارة تحديد وتحليل المشكلة لدى المرأة المعيلة وتنمية مهارة اقتراح الحلول واختيار الحل والتخطيط لدى المرأة المعيلة واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي مستخدمة القياس القبلي والبُعدي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من

²¹⁹ دراسة الإحتياجات التنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان 2014. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.

²²⁰ تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة. 2013. صندوق الأمم المتحدة العراق.

²²¹ دعاء فؤاد عبد الغني خليفة (2011). فعالية برنامج التدخل المهني في خدمة الفرد لتنمية مهارة حل المشكلة لدى المرأة المعيلة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر.

أهمها، وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة برنامج التدخل المهني وتنمية مهارة حل المشكلة لدى المرأة المعيلة.

4. دور حاضنات الأعمال المتواجدة في ملتقى سيدات الأعمال والمهين في تمكين المرأة لتأسيس مشروعها الاقتصادي. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية" (أمل الخاروف وريما مسعود 2009)²²².

ركزت الدراسة على جانب من جوانب التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق دراسة دور حاضنات الأعمال في نجاح المشاريع الانتاجية للمرأة، وأظهرت النتائج أهمية دور حاضنات الأعمال وخدمة التدريب والاستشارة في مواجهة الصعوبات والاستمرارية وينسب تفوق المشاريع الأخرى والتي لم تتلقى الاستشارة والتدريب.

5. مشروع ازدهار النساء وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا. (سمر عبد العزيز الحديدي، 2009)²²³.

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال التعرف على أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق بالمشروع وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة وكذلك التعرف على العلاقة بين الاشتراك في المشروع وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

6. التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. (الدكتور صابر بلول، 2009)²²⁴.

هدفت الدراسة الى بحث واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسياً، إذ عمد البحث الى دراسة قضية تمكين المرأة سياسياً كما وردت في القرارات والتوجهات الدولية، ثم تحليل معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية وواقع تمكينها على الصعيد السياسي.

7. تمكين المرأة في المواثيق الدولية، ورقة عمل مقدمة في ندوة حقوق المرأة مطلب شرعي المنعقد بجامعة الملك سعود، السعودية (نوره بنت عبدالله بن عدوان. 2008).

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم تمكين المرأة في المواثيق الدولية والمعتمد على أساس فلسفة وتشريعات التماثل التام بين المرأة والرجل أو ما يسمى بالنوع الاجتماعي (الجندر)، وأشارت الدراسة إلى أن مدخل التمكين يعد أدوار المرأة في الأسرة من أكبر المعوقات أمام التنمية المستدامة، وبينت الدراسة أن التشريعات ذات العلاقة بالتمكين والتماثل بين الجنسين تعمل على إزالة جميع المعوقات القانونية (التشريعية) التي تضع كل من المرأة والرجل في إطار يحدد له أدواراً معينة، وتطالب بتغيير التشريعات وتحقيق التماثل فيها بما فيها التشريعات ذات العلاقة بالمجال الاقتصادي والسياسي أثر 8. 8.

²²² أمل الخاروف وريما مسعود (2009). دور حاضنات الأعمال المتواجدة في ملتقى سيدات الأعمال والمهين في تمكين المرأة لتأسيس مشروعها الاقتصادي. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية".

²²³ سمر عبد العزيز الحديدي (2009) مشروع ازدهار النساء وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

²²⁴ صابر بلول (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

تمكين المرأة ودوره في تحسين مستوى المعيشة "دراسة ميدانية محافظة الرقة نموذجاً. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. (حسن الشيخ عمر، 2008)²²⁵.

هدفت الدراسة إلى استقصاء العوامل التي تحقق تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً والتعرف على ما تتركه من أثر على مستوى المعيشة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين تمكين المرأة وتحسين مستوى المعيشة ووجود علاقة أثر لعوامل تمكين المرأة على تحسين مستوى المعيشة.

9. تعليم المرأة في الدول الإسلامية دراسة مسحية تشخيصية. (1997). من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة²²⁶.

ركزت الدراسة على أن تحسين أوضاع المرأة لا يتأتى من خلال زيادة دخلها المادي أو حتى بالثروة، بل إلى مشاركتها بالتنمية وبناء قدراتها البشرية وكذلك الاهتمام بكافة القضايا التي تهم المرأة، حيث أن هذا الموضوع أخذ بالأونة الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل جميع الدول العربية على اعتبار أنها جزء من عملية التنمية وأصبحت مشاركة المرأة في عمليات التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية قضية جوهرية.

الدراسة النظرية

أولاً: مفهوم التمكين وتمكين المرأة.

تعني كلمة التمكين، لغةً، التقوية أو التعزيز وقد وردت الكلمة في القرآن العظيم في ست عشرة آية جاءت في اثنتي عشرة سورة وبثمانية ألفاظ هي: (مَكْنَاهُمْ، مَكْنَاكُمْ، مَكَّنَّا، أَمَكْنُ مِنْهُمْ، مَكَّنِي، يُمَكِّنْ، تُمَكِّنَنَّ) (الطبري، 2001)²²⁷، وورد في الذكر الحكيم قوله تعالى (وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليُمَكِّنَنَّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمناً) (النور، آية 55)²²⁸. ففي سورة يوسف عليه السلام يقول الله تعالى: " وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ (54) قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ (55) وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوهُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (56) ".²²⁹

ووردت كلمة التمكين في معجم لسان العرب، بلفظ المَكْنَه بمعنى المكن فيقال فلان ذو مَكْنَة عند السلطان أي ذو تمكن، ومكين عند فلان أي ذو منزله وجمعها مُكْنَاء، والتمكين أي الاستطاعة على فعل الشيء (ابن منظور، ج 17، ص. 301)²³⁰.

²²⁵ حسن، الشيخ عمر (2008). أثر تمكين المرأة ودوره في تحسين مستوى المعيشة "دراسة ميدانية محافظة الرقة نموذجاً. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

²²⁶ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (1997). تعليم المرأة في الدول الإسلامية دراسة مسحية تشخيصية

²²⁷ الطبري، 2001

²²⁸ القرآن الكريم . سورة النور، آية 55.

²²⁹ القرآن الكريم، الآيات من 54-56، سورة يوسف.

²³⁰ ابن منظور ج 17، ص. 301.

والتمكن في اللغة الانجليزية ورد في معجم Webster's Dictionary²³¹ (1976, p.744) بمعنى منح السلطة الرسمية أو القوة القانونية أو إعطاء قوة شرعية لشخص ما. (لذلك نجد أن تطبيق التمكين في أي منظمة يتطلب مشاركة طرفين هما مانح القوة القائد والممنوحة له القوة وهو العامل²³²).

ولا يختلف مفهوم التمكين عن غيره من المفاهيم الإدارية الحديثة حيث تزخر أدبيات الإدارة بتعاريف عديدة توضح معنى هذا المفهوم، مما يعني أنه لا زال خصباً وقابلاً للتحليل والتشخيص العلمي، حيث نظر إليه البعض على أنه وسيلة من وسائل الإدارة، كما اعتبره آخرون أنه ممارسة ثقافية تشجع على تحمل المسؤولية الشخصية في اتخاذ القرارات في جميع المستويات خاصة المستويات الدنيا كلما أمكن ذلك، وفي حين رأى آخرون أن التمكين عبارة عن النقل المراقب للسلطة من الإدارة إلى الموظفين تحقيقاً لمصلحة العمل ككل على المدى الطويل.

أما تمكين المرأة،

عرفت (Kabeer,2000)²³³ (التمكين بأنه «زيادة قدرة الناس على صنع خيارات استراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقاً». وهذا التعريف المعترف به على نطاق واسع يتضمن (أن التمكين هو عملية، أي تغيير من حالة عدم التمكين) وهذا التعريف للتمكين يعني إن للتمكين ثلاثة أبعاد هي: (Kabeer.2001²³⁴)

1. الموارد. وتشمل مختلف الموارد البشرية والاجتماعية التي تزيد من القدرة على الاختيار وهي تشكل الظروف التي يتم في إطارها الاختيار. لذا فبعض الموارد يمكن أن يوفر بيئة مواتية أو غير مواتية لعملية تمكين المرأة.

2. القدرة على إحداث التغيير. وهي القدرة على تحديد أهداف المرء والعمل على تحقيقها، هي جوهر عملية التمكين التي يتم التنفيذ من خلالها وهي «القوة الداخلية»، وقد تكون ايجابية أو سلبية.

3. الانجازات. هي نتائج الاختيارات، إن للتمكين مستويات متعددة تؤثر كل منها في حياة المرأة من جانب، كما أنها تتفاعل مع بعضها البعض من جانب آخر.

وفيما يتعلق بالقياس العملي للتمكين، فمن الصعب الفصل التام بين الأبعاد المختلفة، فعلى سبيل المثال الكثير من جوانب التمكين الاقتصادي أو الاجتماعي تتقاطع بصورة كبيرة مع الأبعاد العائلية. وبسبب هذه التعددية في الأبعاد يجب توخي الحذر في بناء المؤشرات/الدلائل أو رصد المتغيرات المتعلقة بالتمكين إذ لا يعد المؤشر الواحد عادة كافياً لقياس بعد معين من أبعاد التمكين.

231 Webster Dictionary 1974 p744.

232 المعاني، احمد اسماعيل (2008) أثر تمكين العاملين على تحقيق التميز.

233 Kabeer.N.(2000) Reflections on the measurements of women's empowerments

234 Kabeer, N. (2001) Resources Agency. Achievements reflections on the measurements of women empowerments. Theory and practice.

ثانياً: تمكين المرأة العربية والموروث الثقافي والاجتماعي والديني.

إن قضية المرأة أبعد من كونها قضية رجل وامرأة، إنها قضية عالمية وهي غير مرتبطة بزمان ومكان معينين لأنها وليدة ظروف تاريخية وموروث ثقافي ومكونات اجتماعية خاصة بكل مجتمع. فقضية المرأة في البلدان المتطورة مختلفة عن قضية المرأة في البلدان العربية وكذلك في مناطق أخرى من العالم تختلف عن الجميع. فعلى الرغم أن معظم البلدان العربية أقرت بالقوانين والتشريعات الدولية والتي تقرب بالتساوي بين المرأة والرجل إلا أن هذه المساواة لم تتحقق على أرض الواقع، وهذا يعود الى ما تحدثنا عنه سابقاً من أن هذه القضية هي قضية تاريخية وثقافية واجتماعية، وهي جزء من عهود الازدهار والانحطاط والتبعية التي مرت والتي عاشتها وما زالت تعيشها معظم الدول العربية.

ومن نظرة متواضعة إلى بدايات النهضة العربية يلاحظ أن للمرأة حيزاً مهماً في خطاب النهضة العربية، فمنذ ثلاثينات القرن الماضي بدأت تظهر توجهات عديدة نحو المطالبة بحرية المرأة وحقوقها، وهيأت لها المناخ الفكري الملائم لذلك، وبدأت تظهر بوادر إشراك المرأة في الحياة السياسية كما فعل حزب الوفد في مصر، وحزب الكتلة الوطنية في سورية، وتم تشجيع تعليم المرأة وتأسيس الجمعيات النسائية، وترافق ذلك مع صدور قوانين تتعلق بالأحوال الشخصية، كما تم إعطاء المرأة حق الانتخاب ضمن قيود محددة وفي العراق انتقد معروف الرصافي وغيره، موقف الرجال من النساء داعين الى تحرير المرأة²³⁵.

ومن ناحية أخرى وعلى الصعيد النظري فإنه لا توجد قيود دستورية أو قانونية في معظم البلدان العربية على مشاركة المرأة سياسياً أو اجتماعياً، ولكن هناك فجوة بين المواد القانونية المتعلقة بمشاركة المرأة دون تمييزها عن الرجل وبين ممارسة السلطة على مختلف أشكالها والمشاركة بها على المجتمع، والتي تنعكس سلباً على المرأة فضلاً عن الأعراف والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة وخصوصاً في العمل السياسي وتؤثر في التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

ويلاحظ أيضاً أن معارضي تمكين المرأة يستندون الى فهم خاطئ ومشوش للدين. والله عز وجل كرم الإنسان ، وأعطاه حقوقاً لا يحق لبشر أن يصادر هذه الحقوق أو ينتقص منها، والقاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هي المساواة في الحقوق والواجبات بين الذكر والأنثى إلا ما تم استثناؤه بنص صريح، وليس من حق البشر أن يقوموا بالتحريم من غير نص صريح. والمرأة في العهود الأولى للإسلام مارست أشكالاً من المشاركة وفي عدة مجالات كالسياسية مثل البيعة والهجرة والدفاع عن الإسلام والرقابة والتجارة وتجهيز المجاهدين وإطعامهم ومعالجة جراحهم، وبما يتناسب مع ذلك العصر.

²³⁵ العودات، حسين(2005). المرأة العربية في الدين والمجتمع، دار الأهالي، ط1، دمشق، ص151.

ومما سبق وغيره يستنتج أنه لا توجد أية مبررات أو مسوغات تمنع المرأة من المشاركة والانخراط بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالأسلوب الذي يتلاءم مع الوقت الراهن.

ثالثاً: علاقة التنمية البشرية بتمكين المرأة

تعرف التنمية البشرية بأنها توسعة الخيارات المتاحة أمام الناس، وهذه الخيارات متعددة ومتنوعة ونظرياً بلا حدود وتتركز هذه الخيارات في ثلاثة: أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يتعلموا، أي أن يكتسبوا معرفة، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائقة²³⁶.

تطور مفهوم التنمية البشرية مع صدور كل تقرير سنوي من تقارير التنمية البشرية، بحيث أن كل تقرير سنوي أغنى وأضاف على ما قبله، وتعمق المنهج الأساسي للمفهوم ليشمل أبعاداً عده هي: التمكين والتعاون والإنصاف والاستدامة والأمن. ويلاحظ أن أحد هذه الأبعاد هو التمكين الذي يعتمد على توسيع قدرات الناس بما يؤدي إلى فتح أبواب الخيارات أمامهم، واتساع دائرة الحرية التي تمهد لانتقاء خيارات محدودة²³⁷.

فالتنمية البشرية - بالمفهوم الصحيح لها- فيما يتعلق بالمساواة في فرص المشاركة بين المرأة والرجل في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، يجب أن تتضمن على الأقل الحالات الثلاث الآتية:

- يجب تعميق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة كمبدأ أساسي.
- يجب عد المرأة عنصراً فاعلاً في التغيير ومستفيداً منه.
- ينبغي لنموذج التنمية المنشود الذي يستهدف توسيع خيارات المرأة والرجل على السواء، ألا يحدد بشكل مسبق الطريقة التي تمارس بها الثقافات المختلفة والمجتمعات المختلفة هذه الخيارات، فالمهم هو وجود مساواة في فرص الاختيار أمام الرجل والمرأة على حد سواء²³⁸.

ويلعب تمكين المرأة ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً في تعزيز التنمية المجتمعية، كما أن التعليم وزيادة الوعي تضع المرأة في مكانة جيدة في المجتمع وتتعزز هذه المكانة بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات للنهوض بمكانة المرأة من خلال تعزيز القدرات الوطنية عن طريق المشاريع التنموية وتوجيهها في تخطيطها ومراقبة تنفيذ هذا التخطيط لتأخذ في الاعتبار قضايا المرأة من خلال تدريب النساء في إدارة الأعمال والمشاريع الصغيرة.

رابعاً: التوجهات والقرارات الدولية اتجاه تمكين المرأة

لقد أجمعت التوجهات والقرارات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقود الماضية على ضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار، باعتبار أن مشاركة

²³⁶ صابر بلول 2009 مرجع سابق ص651.

²³⁷ أكرم الأحمر، صابر بلول (2008/2007) التنمية البشرية. منشورات جامعة دمشق، ص22.

²³⁸ صابر بلول (2009) مرجع سابق ص652.

المراة في صنع القرار هي قوة مؤثرة في عمليات التنمية الشاملة، لذا أكدت الهيئات والمنظمات الدولية والحكومات على حماية حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز. وتالياً استعراض ملخص لأهم المطالبات التي صدرت من الهيئات والمنظمات الدولية والحكومات :

- 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي تحتوي على مكونات الشرعية الدولية وتعمق حمايتها للحقوق والتي من أهمها اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة.
- 1966 الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة والتي نصت على أن للمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات، وبالتساوي مع الرجل دون أي نوع من التمييز.
- 1979 (سيداو) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث اعتبرت الاتفاقية الصك الدولي لحقوق النساء كافة.
- 1985 مؤتمر المرأة في نيروبي والذي تناول موضوع تمكين المرأة والمساواة باهتمام كبير.
- 1986 إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحق بالتنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للصرف، واعتبار الإنسان المحور والهدف الرئيس للتنمية وتأكيد مفهوم المشاركة وتوسيع نطاق المشاركة.
- وفي تسعينات القرن الماضي عقدت الأمم المتحدة ثلاث مؤتمرات:
 - 1994 المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي جاء فيه أن تمكين المرأة واستقلالها الذاتي وتحسين وضعها السياسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي تشكل غاية في الأهمية وغاية جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة²³⁹.
 - 1995 المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين والذي جاء فيه أن المساواة بين الرجل والمرأة هي قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية، وهي أيضاً شرط مسبق ضروري للمساواة والتنمية والسلامة وقد طالبت خطة بكين الصادرة عن المؤتمر الحكومات بالعالم للعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار الى 30% كحد أدنى وكهدف أولي وثم للوصول بالنسبة الى 50%²⁴⁰.
 - ثم تلاه مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن 1995 وقد تبنى هذا المؤتمر إضافة الى المؤتمرات السابقة موضوع سد الفجوات بالنوعية وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- عام 2000 دخل البروتوكول الاختياري المرتبط باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ، ووفر للمرأة التي تنتهك حقوقها سبيلاً للسعي نحو تحقيق معالجة دولية، وكذلك وفر آليتين لمحاسبة الحكومات على التزامها بالاتفاقية.

²³⁹ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)، القاهرة.

²⁴⁰ المؤتمر العالمي للمرأة، (1995) بكين.

إن حصول التطور والتغير العالمي نحو النظر إلى حقوق المرأة كركن أساسي في حقوق الإنسان، جعل قضية تمكين المرأة تحتل اهتماماً خاصاً من قبل المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان والتنمية في أروقة الأمم المتحدة. وكذلك ركزت جهود وتوجهات المنظمات الدولية من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية على العمل الجاد لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة في ميادين الحياة.

وبالنسبة إلى العالم العربي، نجد أن العديد من الإصلاحات قد حصلت في عدة بلدان عربية وبشكل متفاوت ومحدود بالطبع ولكن لا تزال هذه التشريعات وعلى الأخص قوانين الأحوال الشخصية قاصرة عن مواكبة حاجات التطور وتلبيةها، إذ تطور المجتمع العربي بشكل ملحوظ بالقياس بالمراحل السابقة في أساليب الانتاج والعلاقات الاجتماعية وفي مستوى وتنوع وظائف المرأة، ولكن بقيت التشريعات إلى حد بعيد دون المستوى المطلوب لمشاركة المرأة واستلام الوظائف القيادية في مجتمعاتها، مع التأكيد أن وزراء العدل العرب قد صاغوا مشروع قانون عربي موحد للأحوال الشخصية، ولكنه يحتاج إلى إرادة قوية للتنفيذ على أرض الواقع. إلا أن هناك فروقات كبيرة بين الدول العربية في مجال تطوير التشريعات الخاصة واصلاحها في كل بلد عربي على حده.

خامساً: واقع تمكين المرأة العربية

رغم الإنجازات والقرارات والتوجهات الدولية الداعمة لتمكين المرأة والتي سجلت على مستوى تحسين وضع المرأة وتمتعها بحقوقها ورفع مستوى حياة اسرتها ومجتمعها، إلا أن التحديات ما زالت قائمة وما زال الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء في المنطقة العربية منخفضاً للغاية²⁴¹، وبالنسبة إلى مؤشر فجوة النوع الاجتماعي (عدم المساواة بين الجنسين) أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى وجود المنطقة العربية وشمال افريقيا في أدنى مرتبة في العالم. أما ترتيب الدول العربية لسنة 2013 من ضمن 136 دولة في العالم فكانت الامارات العربية المتحدة أفضل الدول العربية بترتيب 136/109 تلتها البحرين 136/112 و ثم دولة قطر 136/115 أما آخر ثلاث دول هي (موريتانيا، سوريا، اليمن) وبترتيب على التوالي (132، 132، 136) وهذا يؤشر على أن ترتيب الدول العربية يأتي في مؤخرة الترتيب العالمي. وبالنسبة إلى الترتيب العام لعام 2014 فإن مكانة الدول العربية ككل لم تتغير، وبالنسبة إلى ترتيب الدول العربية فقط تغيرت مكانة الكويت حيث أصبحت تحتل الترتيب الأول 113.

وكما بين تقرير مؤشر فجوة النوع الاجتماعي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2013²⁴². بأن الدول العربية ما زالت تحتل المرتبة الأدنى في فرص تمكين المرأة السياسي. وهي السادسة بعد كل المناطق الأخرى. واعتبر الاتحاد البرلماني الدولي أن التقدم في المنطقة العربية ما زال بطيئاً بوقوفه عند 19% في عام 2010 و 19.5% في عام 2011. وأن مشاركة المرأة في صنع القرار على المستوى الوطني ما تزال محدودة حيث كانت أعلى نسبة مشاركة للنساء في مجالس النواب هي 31.6% للجزائر تلتها تونس بنسبة 28.1% وأقلها قطر 0.0% تلتها اليمن 3.0%. وبالنسبة إلى واقع المساواة بين الرجل والمرأة وبناء على تقرير تنمية المرأة العربية 2015، وبعد دراسة النصوص والأحكام الدستورية والقانونية وتحليلها تبين أن مجموعة من الحقوق المدنية قد ترسخت بناء على

²⁴¹ ملخص تقرير تنمية المرأة العربية (2015) المرأة العربية والتشريعات. صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث/ كوثر.

²⁴² تقرير مؤشر فجوة النوع الاجتماعي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2013.

مبادئ حقوق الإنسان، إذ تتجلى خارج أية صبغة دينية أو عسكرية أو سياسية لتتفق عليها جميع الأنظمة القانونية العربية دون تمييز، مع الأنظمة القانونية على مستوى دول العالم مؤكدة كونيتها وشموليتها.

أما فيما يتعلق في حقوق المرأة الاقتصادية ودورها في التنمية فقد بين تقرير فجوة النوع الاجتماعي 2013 أن تحليل وضع المرأة بالنسبة الى حقوقها الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة يبين رؤية أشمل لأن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أو في سوق العمل وبصفة متساوية مع الرجل، لا تعني ضرورة تمكينها اقتصادياً، وتستعمل أداة "الوصول الى الموارد والتحكم بها" من منظور النوع الاجتماعي، كآلية لتقييم مدى مستوى تمكين المرأة. ولا تعتبر فقط الموارد الاقتصادية فقط كالعمل أو القروض بل تذهب الى ابعد من ذلك اذ تغطي كل المجالات الحقوقية كالتعليم والتدريب والإجراءات القانونية والإدارية الداعمة لعمل المرأة وتوفير الوسائل للتخفيف من الأعباء المرتبطة بتعدد أدوارها ومهامها داخل البيت وخارجه.

وتبذل معظم الدول العربية جهوداً لإدماج المرأة في مسار النمو الاقتصادي منذ أوائل مراحل التعليم، ولكن البيانات بتعدد مصادرها ومستوياتها تبين أن نتائج هذه الجهود أقل بكثير من المعدلات العالمية، وهذا يعني أنها غير كافية لتخلق التطور المنشود، وتظهر البيانات بأن الأداء الإقليمي على مستوى الترتيب العالمي²⁴³ جد محدود سواء ما يخص التعليم أو المشاركة أو الفرص الاقتصادية²⁴⁴. وبينت الاحصاءات أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الخامسة عالمياً أي قبل الأخيرة (قبل إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى) في مجال التحصيل العلمي. وفي مجال مشاركة المرأة والفرص الاقتصادية نجد أن المنطقة العربية تحتل المرتبة السادسة والأخيرة عالمياً.

سادساً: طموحات تمكين المرأة

- إن ممارسة المرأة لدورها في حياة المجتمع ضرورة وطنية وقومية وإنسانية، ولتعزيز التنمية الإنسانية لا بد من إيلاء اهتمام خاص بهذا الموضوع، بعدد من القيم التي تدفع بالتنمية الى الأمام مثل مراعاة حقوق المرأة واحتياجاتها. لذلك فإن المطلوب وبمنظرة موضوعية لا أكثر أن لا يبقى جزء كبير من نحو نصف المورد البشري عاللة على النصف الآخر، أي لا يبقى غير منتج وغير قادر على المشاركة الفعلية في بناء الوطن.

- فعلمية تمكين المرأة بحاجة الى إرادة سياسية داعمة لوصول المرأة الى البرلمان، من خلال خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي لأن دعم مشاركة المرأة سياسياً هو دعم للإصلاح السياسي. وبالتالي فإن تمكين المرأة سياسياً يعد من أول وأهم الطموحات لتمكين المرأة كونه لا يحمل وجهاً واحداً، إنما هو قضية المجتمع وقضية متشابكة تتصل بكل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها. وهنا يبرز دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتعزيز دور المرأة في المجتمع وبنفس الوقت يساعد في انتشار قيم وعادات وتقاليدها اجتماعية جديدة تغير عن الصورة النمطية المأخوذة عن المرأة من كون دورها انجابي ومربية أطفال فقط الى صورة تركز على دورها الإنتاجي وغير المتحيز للرجل.

- وكذلك من أهم الطموحات وأخطر المواضيع هو بناء الوعي الذاتي عند المرأة العربية لنفسها ولحقوقها وواجباتها، ويعد ذلك بداية للتغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة التي كونتها المرأة عن نفسها وعن حقوقها وعن

²⁴³ تقرير فجوة النوع الاجتماعي- مرجع سابق

²⁴⁴ Economic participation and opportunity indicator

الأدوار التي يمكن أن تقوم بها وتتفوق في مجتمعتها وجنباً الى جنب مع الرجل، وهذه خطوة مهمة لا يمكن تجاوزها وإن أي برنامج للتمكين لا يمكن أن ينجح دون إدراك المرأة لذاتها.

- إتاحة الفرص للمرأة للمشاركة في عملية التنمية والتخطيط، ووضع السياسات الكفيلة بتشجيع المرأة على دخول جميع أنواع العمل والوظائف ضمن النشاط الاقتصادي.

- إتاحة التعليم للمرأة دون أية حدود أو قيود، لأن المرأة المتعلمة المثقفة تصبح قادرة على اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بها شخصياً وبأسرتها ومجتمعها.

- تعديل القوانين والأنظمة التي تحد من ممارسة المرأة لحريتها وقيامها بواجبها، وإقرار مبدأ المساواة بكل شيء، لأن عملية تمكين المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها التشريعي والقانوني.

نتائج البحث

1. هناك ارتباط وثيق بين تمكين المرأة العربية والموروث الثقافي والاجتماعي والديني، فرغم أن معظم البلدان العربية أقرت بالقوانين والتشريعات الدولية التي تحث على المساواة وعدم التمييز وبمشاركة المرأة، إلا أن هذا لم يتحقق فعلاً نتيجة الموروث الثقافي والاجتماعي والتاريخي والفهم الخاطئ والمشوش للدين.

2. هناك علاقة ارتباط قوي بين تمكين المرأة والتنمية البشرية، لأن تمكين المرأة ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني يلعب دوراً بارزاً في تعزيز التنمية المجتمعية، كما أن التعليم وزيادة الوعي تضع المرأة في مكانة جيدة في المجتمع وتتعزز هذه المكانة بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات للنهوض بمكانة المرأة من خلال تعزيز القدرات الوطنية عن طريق المشاريع التنموية وتوجيهها في تخطيطها ومراقبة تنفيذ هذا التخطيط لتأخذ في الاعتبار قضايا المرأة من خلال تدريب النساء في إدارة الأعمال والمشاريع الصغيرة.

3. هناك فجوة كبيرة بين واقع تمكين المرأة العربية والتوجهات والقرارات الدولية فرغم الإنجازات والقرارات والتوجهات الدولية الداعمة لتمكين المرأة والتي سجلت على مستوى تحسين وضع المرأة وتمتعها بحقوقها ورفع مستوى حياة اسرتها ومجتمعها، إلا أن التحديات ما زالت قائمة وما زال الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء في المنطقة العربية منخفضاً للغاية.

4. هناك علاقة قوية بين تعليم المرأة ومشاركتها الاقتصادية وواقع تمكينها. لأن المرأة المتعلمة المثقفة تصبح قادرة على اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بها شخصياً وبأسرتها ومجتمعها. بالإضافة الى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة تعطيها درجة من الاستقلالية لنفسها ولقرارها وتقلل اعتمادها على الرجل.

5. رغم الإنجازات والقرارات والتوجهات الدولية الداعمة لتمكين المرأة والتي سجلت على مستوى تحسين وضع المرأة وتمتعها بحقوقها ورفع مستوى حياة اسرتها ومجتمعها، إلا أن التحديات ما زالت قائمة وما زال الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء في المنطقة العربية منخفضاً للغاية، وبين مؤشر فجوة النوع الاجتماعي إلى أن ترتيب البلدان العربية يحتل المرتبة السادسة والأخيرة من بين مناطق العالم الستة.

التوصيات

تعتبر طموحات تمكين المرأة العربية والتي مر ذكرها هي توصيات البحث.

المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن منظور. لسان العرب. المؤسسة المصرية العاملة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
3. الأحمر، أكرم & بلول، صابر (2008/2007) التنمية البشرية. منشورات جامعة دمشق، ص 22
4. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)، القاهرة.
5. المؤتمر العالمي للمرأة (1995)، بكين.
6. بلول، صابر (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية. (25)2. دمشق. ص 676.
7. تقرير التنمية البشرية (2014) الماضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر.
8. تقرير التنمية البشرية (2013) نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع.
9. تقرير التنمية البشرية (2011) الاستدامة والإنصاف : مستقبل أفضل للجميع.
10. تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، ص 102
11. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2004)، ص 429 الجدول 22
12. تقرير مؤشر فجوة النوع الاجتماعي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2013
13. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (2014) دراسة الاحتياجات التنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان.
14. الحديدي، سمر عبد العزيز (2009) مشروع ازدهار النساء وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
15. حسن، الشيخ عمر (2008). أثر تمكين المرأة ودوره في تحسين مستوى المعيشة "دراسة ميدانية محافظة الرقة نموذجاً. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
16. خليفة دعاء فؤاد عبد الغني (2011). فعالية برنامج التدخل المهني في خدمة الفرد لتنمية مهارة حل المشكلة لدى المرأة المعيلة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر.
17. الخاروف، أمل & مسعود وريما (2009). دور حاضنات الأعمال المتواجدة في ملتقى سيدات الأعمال والمهين في تمكين المرأة لتأسيس مشروعها الاقتصادي. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية".
18. جمعه، سلوى شعراوي (2008) ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية نحو العام 2015 ص 23.
19. صندوق الأمم المتحدة العراق (2013) تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة.
20. الطبري، محمد بن جرير (2001) جامع البيان عن تأويل القرآن. بيروت دار إحياء التراث العربي.
21. العودات، حسين (2005). المرأة العربية في الدين والمجتمع، دار الأهالي، ط1، دمشق، ص 151.
22. ملخص تقرير تنمية المرأة العربية (2015) المرأة العربية والتشريعات. صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث/كوثر.
23. منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (1997). تعليم المرأة في الدول الإسلامية دراسة مسحية تشخيصية

المراجع الأجنبية

- Kabeer, N. (2001).Resources Agency. Achievements reflections on the measurements of women empowerments. Theory and practice. SIDA study No. 3
- Kabeer, N. (2000).Reflections on the measurements of women's empowerments, "Discussing women's Empowerment theory and practices" institute of development studies (ISD) UK.
- Economic participation and opportunity indicator (2009)

دور التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في تحقيق التنمية البشرية

علياء حسين خلف هلال الزركوش

مدرس مساعد :

كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة ديالى/العراق

البريد الإلكتروني

alyaa.khalaf@gmail.com

الملخص

يُنظر إلى دور المرأة ومكانتها في المجتمع، على أنه أحد أهم المسائل التي طرحتها الإنسانية منذ القدم، ولا تزال تُطرح حتى وقتنا الحاضر ولكن في صيغ متجددة تتناسب مع متطلبات العصر الحديث، حتى أصبح البحث في المرأة وقضاياها محل اهتمام الباحثين والخبراء في شتى المجالات، لأنها أصبحت جزءاً فعالاً ومؤثراً في حياة المجتمع وتطوره على الأصعدة كافة مما يساهم بشكل جاد في تنمية المجتمعات، أن التمكين الاقتصادي للمرأة لم يكن وليداً فكرياً حديثاً بل تعود جذوره بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1945)، وإعلان فيينا لحقوق الإنسان (1993) وصولاً إلى أكثر المؤتمرات اهتماماً في تمكين المرأة ألا وهو مؤتمر بكين 1995. غير أن حقيقة الأمر هو أن المرأة لا تتقاسم على قدم المساواة الفرص والفوائد والمسؤوليات المتعلقة في كل مجالات الحياة العامة، ويهدف البحث إلى أهمية تمكين المرأة اقتصادياً من خلال بناء قدراتها والحد من المعوقات والصعوبات التي تقلل قدراتها في مجال تمكينها اقتصادياً، بما يولد أثراً إيجابية على الأسرة والمجتمع والاقتصاد، وبما يضمن تحقيق التنمية البشرية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي وعلى الطريقة الاستقرائية باستخدام الجداول والأشكال التوضيحية. أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث شيوع ظاهرة تأنيث الفقر وانخفاض مخرجات التعليم بين الإناث مقارنة بالذكور على الرغم من تطبيق التعليم الإلزامي ومحو الأمية في الكثير من الدول العربية. ناهيك عن انخفاض الكفاءة الفنية للعاملات النشاطات اقتصادياً، وتم توصل البحث إلى نتائج منها رسم سياسات لتفعيل دور المرأة الاقتصادي وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية واتخاذ التدابير المناسبة لتنمية قدراتها ومهارتها بما يؤهلها لتكون شريكاً فاعلاً في تحقيق التنمية البشرية.

الكلمات الدالة / التمكين ، المرأة ، العربية ، التنمية ، البشرية

Abstract

The women role and position in society is considered as one of the most important issues raised by humanity since ancient times, and continues to pose to the present but in the renewable formats commensurate with modern requirements, until it became Find in women and issues of interest to researchers and experts in various fields, they have become effective and influential part in the life of society and its development at all levels, which contributes in earnest in community development, the economic empowerment of women was not newly intellectually nascent but can trace its roots ranging from the Universal Declaration of Human Rights 1945 and the Vienna Declaration of Human Rights (1993) down to more interest in conferences in the empowerment of women, namely Beijing Conference in 1995. However the fact of the matter is that women do not share equal opportunities and benefits and responsibilities related to all areas of public life, the research aims of the importance of women's economic empowerment by building capabilities and reduce the obstacles and difficulties that reduce their capacity in the field of economic empowerment, including generates positive effects on family, society and the economy, and to ensure the achievement of human development, and in order to achieve the objectives of the research were to rely on the descriptive method and the inductive method using tables and illustrations. The most important findings of her research the prevalence of the phenomenon of the feminization of poverty and low educational outcomes among females than males in spite of the application of compulsory education and literacy in many Arab countries nahik for low technical competence of workers economically active, it has been reached Find the results of such policies to activate economic role of women and increase their participation in economic activities and to take appropriate measures for the development of their capabilities and skill including Aalha to be an active partner in achieving human development.

المبحث الأول / التمكين الاقتصادي للمرأة (الإطار المفاهيمي)

أولاً: مفهوم التمكين

يعد مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية ، فعملية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة للتغلب على العقبات التي تقلل من أوضاعها أو سلب حقوقها ، ومفهوم التمكين والتقوية أساسى لتقدم المرأة ، فهو يُمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات (المجلس القومي للمرأة ، 2004: 51) ولذلك فالتمكين عنصر مهم من عناصر التنمية لكونه يتصل اتصالاً مباشراً برأس المال الاجتماعي وقدرته على الإنتاج والعطاء ، والتمكين يعني تعزيز قدرة الفرد والجماعة من النواحي البدنية والنفسية والمهنية وغيرها في الوصول إلى الموارد ، وفرص العمل والمشاركة في حياة المجتمع .(الحافظ ، 2010: 175) . ويعرف التمكين على أنه زيادة الاهتمام بالسيدات العاملات من خلال توسيع صلاحيتهن وإثراء كمية المعلومات التي تعطى لهن وتوسيع فرص المبادرة لاتخاذ قراراتهن ومعالجة مشكلاتهن. (الكبيسي ، 2004: 136)

ثانياً: تمكين المرأة

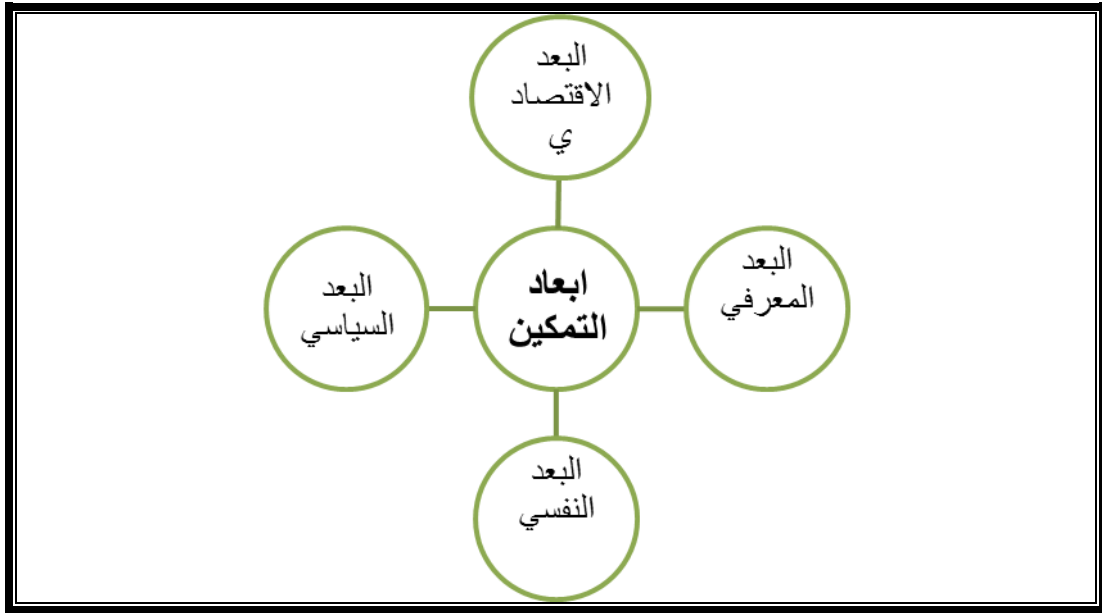
ظهر منهج تمكين المرأة الذي جعل من التنمية أكثر تشاركيه بين الرجل والمرأة ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون تنمية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية وتمكينهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن .(عبد الفتاح ، 2010: 11) ، فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي مناسب للمشاركة والتفاعل الذي يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي كما انه يعتمد على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتعزيز علاقات النوع بعيداً عن التمييز.

ثالثاً: مبادئ التمكين وأبعاده :ومبادئ التمكين هي :على الموقع

الالكتروني www.fayoum.edu.eg/theadatabase

- 1- مبدأ المشاركة :- ويعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين ، إذ يبنى هذا المبدأ على أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها .
- 2- مبدأ الاعتماد على الذات :- يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية من أجل إمكانية مواجهة مشكلاتها بنفسها والإمكانات المتاحة لها .
- 3- مبدأ العدالة المجتمعية :- أن التمكين يسعى إلى تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع ، ويسعى إلى الدفاع عن الضعفاء والمهمشين والمحرومين .
- 4- مبدأ المسؤولية :- وهي أداة فاعلة لتصحيح الأداء والمطالبة بحاجات المواطنين.
- 5- مبدأ العدالة والمساواة القانونية :- التي ترتبط بالحقوق والواجبات ، مما يستلزم المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين كافة على الرغم من اختلافهم الفئوي ،الجنسي أو المهني .أما أبعاد التمكين فهي رباعية الإبعاد بدونها لا تعد المرأة مشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية.(حلي ، 2006: 6) وتتمثل هذه الإبعاد بالمخطط رقم (1)

مخطط (1) إبعاد التمكين



المصدر: من عمل الباحثة

- 1- البعد المعرفي :- يتضمن عملية فهم طبيعة العوامل والظروف التي تؤدي بأن تكون المرأة تابعة ، ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية ، وجاء هذا البعد لينادي على ضرورة معرفة وفهم الحاجة لصنع الخيارات التي تتناسب مع التوقعات الثقافية والاجتماعية .
- 2- البعد النفسي :- يتضمن هذا البعد بأن النساء قادرات على العمل في تحسين واقعهن سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي ، ويهتم هذا البعد بالمشاعر ومدى أحساس النساء بقدرتهن على أحداث التغيير من أجل تطوير حياتهن .
- 3- البعد السياسي :- وينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي .
- 4- البعد الاقتصادي :- يُعدّ التمكين الاقتصادي للمرأة بعداً من أبعاد تمكين المرأة وهدفاً أساسياً في حدّ ذاته ليمنح المرأة القوة والسلطة لإنجاز التقدم الملموس في النشاط الاقتصادي وإبرازها كعضو فاعل في عملية التنمية البشرية على قدم المساواة مع الرجل.

رابعاً: خصائص التمكين

أما خصائص التمكين فهي (الواسطي ، 2013: 17):-

1. التمكين فعل إيجابي يتضمن اكتساب القدرة على العمل والتواصل وامتلاك المهارات والقدرات الاقتصادية .
2. التمكين ينمو من الفهم الذاتي للأفراد لظروفهم وخياراتهم وفرصهم وبيئتهم .
3. التمكين يتضمن معنى التشاركية لأن الأفراد يصبحون منغمسين بفاعلية أكثر في مجتمعاتهم فيتطلب التماسك بين الممكنين سواء كان أفراد أم جماعات .

4. يتشابه مع مفاهيم كثيرة أخرى أبرزها الفاعلية ، المسؤولية ، العقلانية .

5. التمكين عملية مستمرة وليست أنية .

المبحث الثاني / واقع المرأة العربية والتحديات (دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية البشرية)

أن التنمية البشرية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في تنمية المجتمع وأنها تستهدف توسيع الخيارات من أجل الارتقاء بنوعية الحياة ، وبما أن المرأة نصف المجتمع عدداً ونوعاً، لذا على التنمية البشرية أن تتمحور جهودها حول تمكين المرأة لكونها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية، ولذلك سيتم تناول واقع المرأة من خلال مؤشرات التنمية البشرية المتمثلة بالدخل والتعليم والصحة .

أولاً: المرأة ومؤشر الدخل

تواجه المرأة العربية تحديات عالمية وإقليمية ومحلية نابعة من الواقع الذي تعيشه في ظل التحولات والتغيرات المجتمعية وظهور حالة عوالة الاقتصاد ، الأمر الذي يستلزم اتخاذ حزمة من الإجراءات التي تساند المرأة وتساعددها ، وصاحبة هذه المرحلة ظهور ظاهرة تأنيث الفقر ويعني (تركز الفقر بين الأسر التي تقوم بإعالتها النساء)، وظهرت في الأدبيات المعاصرة حالة الربط بين النساء المعيلات لأسر والأفراد الفقراء والبطالة وأصبح تناول فئة النساء المعيلات بشكل متلازم مع الفقر وانعكاساته على المجتمع (عبد الجواد ، 2002: 60).

وتعد المرأة المعيلة من أكثر فئات المجتمع عرضة لمخاطر ظاهرة الفقر ، وتعرض للعديد من المشكلات التي تعوق أداؤها الاجتماعي ، فضلاً عن العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها :- (عبد الغني ، 2003: 45)

1- عدم توفر مؤسسات مالية ذات أوقات مناسبة ومواقع مناسبة ونقص الخبرات في التعامل معها.

2- انخفاض المستوى التعليمي

3- عدم توفر الضمانات التقليدية للمؤسسات المالية .

ويلاحظ أيضاً إن مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر منخفضة والمشكلة تزداد حدة في المناطق الريفية ، كما أبدت نسبة من النساء أن عدم توفر فرص العمل كانت السبب الرئيس لعدم مشاركتهن في سوق العمل ، كما أن نسبة كبيرة من النساء الآتي سبق لهن الزواج الانشغال برعاية الأطفال وأعمال المنزل كسبب رئيس لعدم العمل ، وهناك علاقة وطيدة بين العمل وخاصة في القطاع العام والمشاركة في صنع القرار الأسري ، كما أن العلاقة بين العمل بأجر وقيم النوع الاجتماعي وخاصة في القطاع العام لها منافع كبيرة من خلال فرصة الاختلاط المجتمعي والحصول على المعلومات وتبادل الخبرات مما يتيح فرصاً أفضل لتمكين المرأة وجعلها فاعلة في تحقيق التنمية البشرية (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، 2013: 22) .

ومن خلال قراءة لدليل التنمية البشرية 2014 يمكن معرفة الفارق بين نصيب الفرد من الدخل القومي بين الإناث والذكور لبعض الدول العربية على اختلاف نوعية التنمية فيها (دليل التنمية حسب الجنس)

جدول (1)النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2013

(معادل للقوة الشرائية بالدولار 2011)

ت	البلد	نصيب الإناث	نصيب الذكور	نوعية التنمية
1-	الإمارات العربية المتحدة	23,903	72,659	تنمية بشرية مرتفعة جداً
2-	لبنان	7,199	25,038	تنمية بشرية مرتفعة
3-	تونس	4,751	16,226	تنمية بشرية مرتفعة
4-	مصر	4,225	16,522	تنمية بشرية متوسطة
5-	العراق	4,246	23,555	تنمية بشرية متوسطة
6-	اليمن	1,775	6,080	تنمية بشرية منخفضة

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، دليل التنمية البشرية ، 2014 ، جدول (5) ، ص 173-175.

ثانياً: المرأة ومؤشر الصحة

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها (حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً لا مجرد انعدام المرض أو العجز) والصحة كانت من أحد المواضيع الفرعية الثلاثة التي ركزت عليها استراتيجيات نبروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة في عقد السبعينات ، ومنذ عقد الثمانينات كان موضوع تحسين صحة المرأة وتخفيض عدد وفيات الأمومة موضع قلق شديد في المؤتمرات الدولية حتى جاءت قمة الألفية عام (2000) ، إذ وضعت الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية حول تحسين صحة الأمهات ونصت الغاية (أ) على تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في المدة 2015-1990 والغاية (ب) تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية .

تعد الصحة هدفاً من أهداف التنمية ووسيلة لتحقيق ما يتصل برفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ويعد متوسط العمر المتوقع عند الولادة (أي متوسط عدد السنين التي يتوقع أن يعيشها طفل مولود حديثاً) من أبسط مؤشرات الصحة ، ويلاحظ إن هذا المؤشر قد ارتفع بمقدار (7)سنوات في البلدان المتقدمة أي النمو من (66) سنة أوائل الخمسينات إلى (73)سنة في أواخر الثمانينات ، وكانت الزيادة في البلدان النامية ككل وفي البلدان الأقل نمواً لم تبلغ إلا (13) سنة .أي من (36)إلى(49)سنة ، وتراوحت الزيادة من (13) سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (35 إلى 48)سنة وإلى (20) سنة غربي آسيا (من 43 إلى 63) سنة . وعلى العموم يزيد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث (7) سنوات عنه بالنسبة للذكور ، فهو يقدر (77) سنة للمرأة مقابل (70) سنة للرجل في أواخر الثمانينات ، وفي البلدان النامية يصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى (61) سنة بالنسبة للمرأة و (59) سنة بالنسبة للرجل ، أما المنطقة الوحيدة التي يتساوى فيها متوسط العمر المتوقع بالنسبة للمرأة و الرجل فكان جنوبي آسيا ، إذ بلغ متوسط العمر المتوقع حوالي (57) سنة للفتين (حامد ، 2007: 18).

والعمر المتوقع وفقاً لدليل التنمية البشرية لعام 2014 يرصده لنا الجدول (2)

جدول (2) العمر المتوقع عند الولادة لبعض الدول العربية لعام 2013

ت	البلد	العمر المتوقع عند الولادة للإناث	العمر المتوقع عند الولادة للذكور
1-	الإمارات العربية المتحدة	78,2	76,1
2-	لبنان	82,3	78,1
3-	تونس	78,3	73,6
4-	مصر	73,6	68,8
5-	العراق	73,2	65,9
6-	اليمن	64,5	61,8

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، دليل التنمية البشرية ، 2014 ، جدول (5) ، ص 173-175.
أن معدل توقع الحياة للإناث يكون أعلى من الذكور في كل الفترات في الحقيقة يعود الأمر كون أن الإناث يتمتعن بأفضلية بيولوجية (تمكنهن من مقاومة الأمراض التي تسبب الوفاة) ، هذا فضلاً عن أن هناك عوامل اجتماعية (من خلال أن الإناث أقل تعرضاً للمخاطر من الذكور بسبب العمل والمهن الصعبة الخاصة بالذكور خاصة في أثناء الحروب ، أما في مجال تنظيم الأسرة فيتوجب زيادة الوعي الصحي لدى المرأة العربية ومدى أهمية استخدام موانع الحمل وتلقي الرعاية في أثناء الحمل وما بعد الولادة ، وكلما كانت صحة المرأة العربية جيدة كان الطريق مهيئاً لتمكينها ، فالصحة هي سبب من أسباب القوة لفاعلية المرأة ودورها التنموي باتجاه إزالة التفاوت وتحقيق المساواة بين الجنسين .

ثالثاً: المرأة ومؤشر التعليم

يقاس تقدم المجتمعات ورقمها بمدى التقدم المتحقق في مجال التعليم ، فهو بدوره يؤثر بشكل مباشر ويتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وله روابط وثيقة بخفض مستويات الفقر ، كما يسهم بشكل فعال في الترابط الاجتماعي وتأسيس العلاقات ، ويعد تعليم المرأة أحد أهم التحديات التي تواجه الأنظمة والمؤسسات التربوية ، فلا تزال التباينات حسب النوع الاجتماعي كبيرة نتيجة التمييز بين الذكور والإناث تبعاً للتقاليد الاجتماعية والثقافية الموروثة وبالتالي عدم تحقيق فرص متساوية للحصول على التعليم وخاصة في المراحل المتقدمة من التعليم (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، 2013: 22). ويعد التعليم عملية مستمرة طيلة العمر ، وشرطاً أساسياً لتحقيق التنمية ، ويعد عنصراً حاسماً بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء القدرات ، وإتاحة الوصول إلى المعلومات ، وتعزيز العلوم علاوة على أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة. (الهيبي ، 2007: 28)، وتوضح أهمية التعليم في خفض معدل الوفيات فمعدلات وفيات الرضع ودون الخامسة تنخفض عند الأمهات المتعلّمات وبشكل أكبر كلما ارتفعنا في المستوى التعليمي ، فقد أجريت دراسة على (29) دولة نامية أظهرت سبب انخفاض معدل الوفيات الرضع والأطفال هو ارتفاع مستوى التعليم لدى الأمهات وان نسبة إضافية من التعليم تعني في المتوسط نقصاً في الوفيات الرضع والأطفال بمقدار (9) آلاف . كما تؤكد الإحصاءات أن محو الأمية له أثر فعال في رفع توقع العمر عند الميلاد ، كما يظهر أثر التعليم خلال أثره في زيادة الإنتاج وعلى مستوى المعيشة . ويعد التعليم بشكليه النظامي وغير النظامي ، عملية تتيح

للشخص أفراداً ومجتمعات أن يحققوا كامل إمكاناتهم . وهناك علاقة وثيقة بين ضعف المستوى العام للتعليم الدراسي واستمرار الفقر، مهما كان مستوى التنمية في الدولة . وحتى تتغير مواقف البشر لا مناص من بناء ما يتماشى مع هدف إقامة مجتمع أكثر استدامة من الوعي الأخلاقي والقيم والمواقف والمهارات والسلوك. وبهذه الطريقة يصبح الناس أفضل استعداداً للمشاركة في صنع القرارات التي تعالج المسائل البيئية والإنمائية بصورة مناسبة وناجحة (حامد، 2007: 18). فالتعليم هو أحد الأدوات الأساسية التي تساعد على تمكين المرأة، إذ يرتقي بمستوى مساهمة المرأة في الأسرة والمجتمع والذي من شأنه أن يدعم التنمية البشرية ويكون فاعلاً في فهم المرأة لحقوقها الذي نصت عليها اتفاقية حقوق الإنسان ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، فضلاً عن غيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، لذا يعد التعليم الطريق المعبد والسالك للوصول إلى تمكين المرأة في جميع المجالات . وأن زيادة وسائل المعرفة للمرأة يجعلها أكثر قدرة على معرفة حقوقها أثبات وجودها في الأسرة والمجتمع وفي الحياة الاقتصادية والسياسية مما يجعلها أكثر تمكيناً وتحقيقاً لرفاه نفسها وأسرتها ، وأن الوصول إلى المعلومات العامة وهو محور مركزي ثقله التعليم ، فبينما يطور التعليم المهارات العقلية فإن المعلومات تعطي المحتوى للمعرفة ، وبالتالي فإن نشر التعليم والوعي بكل صوره هو الصورة المثالية الأفضل لتمكين المرأة ، والجدول (3) يبين لنا متوسط سنوات الدراسة وفقاً لدليل التنمية البشرية لعام 2014.

جدول (3) متوسط سنوات الدراسة لبعض الدول العربية لعام 2013

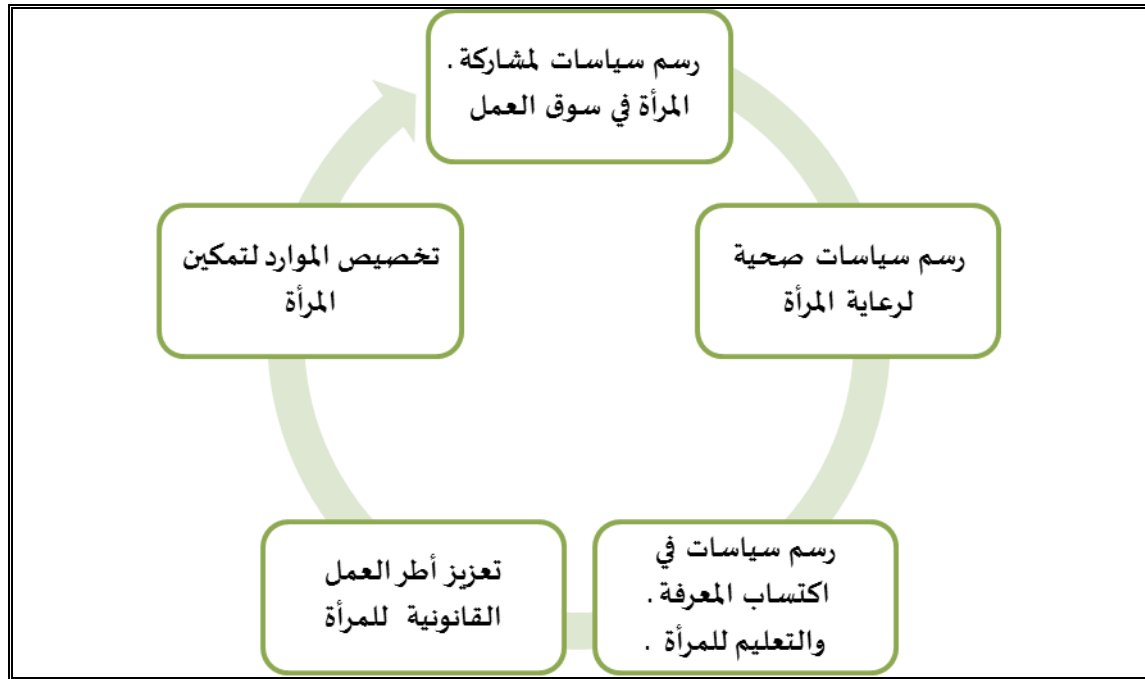
ت	البلد	متوسط سنوات الدراسة للإناث	متوسط سنوات الدراسة للذكور
1-	الامارات العربية المتحدة	10,2	8,7
2-	لبنان	7,6	8,2
3-	تونس	5,5	7,5
4-	مصر	5,3	7,5
5-	العراق	4,4	6,7
6-	اليمن	1,2	3,8

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، دليل التنمية البشرية ، 2014 ، جدول (5) ، ص 173-175. وطبقاً لمؤشر المساواة بين الجنسين (Gender Parity Index)، ارتفع معدل قيد الإناث بالمدارس - مقارنة بالذكور - من نسبة 0.91 في عام 2001 إلى 0.94 في عام 2011. ورغم ذلك، فإن العالم العربي يعاني أقل نسبة من المساواة بين الجنسين فيما يخص التعليم الأساسي على مستوى العالم، حيث تشهد عملية تطوير المساواة بين الجنسين تباطؤاً بشكل أكثر من المناطق الأخرى، بما في ذلك جنوب الصحراء الكبرى، وبالإضافة إلى ذلك، تفاقم ظاهرة نقص المساواة بين الجنسين بشكل كبير بسبب الثروات والتفاوت بين الأماكن. فعلى سبيل المثال، نجد في مصر أن نسبة 45 في المائة من الإناث بالمناطق الريفية الأشد فقراً يحصلون على التعليم لمدة تقل عن سنتين مقارنة بما يقل عن واحد في المائة بالنسبة لأقرانهم من الذكور في المناطق الحضرية الأكثر ثراءً ، وفي حين أن الإناث هن الأكثر تأثراً بالتباين في الالتحاق بالمدارس، ففي بعض المناطق مثل لبنان وفلسطين وقطر يعاني الذكور - ولا سيما في مرحلة التعليم الثانوي - مشكلة الحرمان من الحصول على الفرص التعليمية. وبناء على ذلك، فإن هذا الأمر يتطلب إجراء المزيد من الأبحاث .

المبحث الثالث / رؤى مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة العربية

أن التمكين الاقتصادي للمرأة العربية يمكنها من رسم رؤى مستقبلية في تحقيق التنمية البشرية و يكسبها دور في بناء القدرات البشرية ، وهذا بدوره يمهد بصورة طبيعية للقضاء على حرمانهن النسبي الأكبر من توظيف قدراتهن في جميع مجالات النشاط البشري ، إذ أن حصول المرأة على الدخل من خلال دخولها إلى سوق العمل سيؤمن لها فرصة في توظيف قدراتها بكفاءة وتنظيم حياتها ، وهناك مرتكزات رئيسية لتحسين مستويات تمكين المرأة .

شكل (2) مرتكزات رئيسية في تحسين مستويات تمكين المرأة



المصدر: من عمل الباحثة

أولاً : رسم سياسات لمشاركة المرأة في سوق العمل

يتم ذلك من خلال اتخاذ التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للمرأة ، وإبعاد شبح البطالة عنها ، وتوفير بيئة تساعد على رعاية أطفالها مثل دور الحضانة الملحقه بالعمل ، مما يمكنها من العمل بعد الزواج والإنجاب ، المطالبة بتغيير نمط الطلب في سوق العمل للقطاع الخاص الذكوري ، وجعله متوازن للجنسين من خلال تبني أسلوب حاضنات الأعمال التكنولوجية بهدف تطوير المشاريع الصغيرة للنساء ودعمها للتجاوز مرحلة الانطلاق الاقتصادي لها وبذلك تربي المناخ المناسب والملائم والصحيح لتطوير القطاع الخاص ، وخلق مجتمع سيدات الأعمال اعتماداً على أسس اقتصادية وظروف عمل سليمة (المهداوي ، 2007: 28). تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل العربية ، وخاصة المرأة من خلال رفع مستوى مهاراتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل العربي بما يعزز بالنتيجة من ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي (مكتب العمل الدولي ، 2007: 65)

ثانياً: رسم سياسات صحية لرعاية المرأة:- إن ضمان الصحة بالمعنى الإيجابي المتكامل أمر يفوق إمكانات كثرة النساء ، وسيتعصى على الأضعف اجتماعياً في البلدان العربية ، وتعاني النساء معاناة أشد من الرجال بسبب مشكلات الحمل والولادة وبسبب نمط حياة عام يتسم بالتميز ضدهن ، وتتلخص هذه المعاناة في ارتفاع نسبي معدلات وفيات الأمومة وفقد نسبي أكبر من سنوات الحياة للمرض ، وعليه فإن التوجه العام لضمان الصحة الإيجابية للمرأة وللمجتمع (تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2005: 213). واستنهاض جميع وسائل الإعلام المعنية بقضايا الصحة والصحة الإنجابية بالذات اتجاه المناطق الريفية والنائية، وتدريب كوادر الصحة النسائية في مجالات طرق التوعية والتثقيف الصحي والمشورة والإرشاد وعمل المواد التثقيفية (عبد الغني ، 2007: 84)، الاعتدال في معدل الخصوبة الكلية عند معدل (3) مولوداً في عام 2016 من خلال المشاركة في البرامج والحملات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الصحي لدى المرأة حول قضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإرشادها إلى اتباع الطرق الصحيحة للمباعدة بين الحملات ومعرفة سن الإنجاب وما هي الوسائل المتقدمة لمنع الحمل وفوائدها وسليباتها ، توسيع وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وإعداد مراكز صحية تعنى برعاية المرأة الحامل والأم والطفل (الواسطي ، 2013: 125).

ثالثاً : رسم سياسات في اكتساب المعرفة والتعليم للمرأة

أن تحسين التعليم يرفد تمكين المرأة ، إذ يشكل التعليم الطريق الأساسي لبناء إحدى القدرات البشرية الأساسية وهي المعرفة ، ومن السياسات المعتمدة في توليد فرص التعليم للنساء هي : تخفيض معدلات الأمية للإناث مما يتطلب رصد عوامل توزيع ظواهر الرسوب والتسرب بين البنات من النواحي الجغرافية من حيث علاقتها بالفقر والتفكك الأسري ، فتسرب الفقراء ومعالجته عن طريق وضع برامج لتوفير احتياجات بنات الأسر الفقيرة (الملابس ، القرطاسية ، وغيرها) خصوصاً الأسر التي ترأسها الأرامل والمطلقات، فضلاً عن جعل المدارس البنات قرب المجمعات السكنية واعتماد نظام المدارس الصغيرة في المناطق الريفية (جامعة الدول العربية ، 2004: 14) ، زيادة نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وهذا يتطلب مد إلزامية التعليم إلى المراحل المتوسطة ، وتحسين نوعية الإنفاق الحكومي على التعليم وخاصة التعليم الأساسي وبشكل خاص للفتيات ، وتوسيع المشاركة من خلال تشجيعها على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية وبالمهن التي عادة تنسب للرجال وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي وتفعيل الابتكار العلمي والتكنولوجي من خلال حاضنات الأعمال والابتكار التقني (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2009: 44). وتغيير الصورة النمطية في مناهج التعليم وإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم كافة (الواسطي ، 2013: 124).

رابعاً : تعزيز أطر العمل القانونية للمرأة

وضع قوانين جديدة وتحديث القوانين الحالية التي تضمن مشاركة المرأة وحمايتها في القطاع العام والخاص ، إذ يفترض توضيح حقوق المرأة في المشاركة في الاقتصاد وتفعيلها ومن الأمثلة على ذلك ، سن قانون خاص بالحد الأدنى للأجور يساهم في ضمان حصول أجر متساوي دون تمييز بسبب نوع الجنس ، كذلك القوانين التي توسع من نطاق سلطة المحاكم الخاصة بالعمل لتشمل مشكلات التمييز على أساس نوع الجنس وقانون التحرش الجنسي في محل العمل لتمكين المرأة بالعمل بحرية دون مشاكل ومضايقات ، قوانين حقوق العقارات

التي تمكن المرأة من استخدام الأرض كضمان للقروض ، تمكين المرأة المعيلة للأسرة قانونياً واقتصادياً ، وموائمة القوانين للاتفاقيات الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، 2012: 26) .

خامساً: تخصيص الموارد لتمكين المرأة :- تخصيص التمويل والموارد العينية لأنشطة المجتمع المدني الاقتصادية ، فغالباً ما تقوم المنظمات المحلية بعمل مؤثر ولكنها تفتقر إلى مصادر التمويل ، وقد يتيح التمويل الحكومي أو الدعم العيني لهذه المنظمات بإشراك أعداد أكبر من النساء في المشروعات أو القيام بمشاريع بصفة منتظمة أو محدد . وبذلك تكون هنالك مسارات عدة لتحسين المشاركة الاقتصادية ، بما في ذلك التحسينات الهيكلية للتدخلات والمبادرات الحالية والمستقبلية ومشاركة القادة الرجال في عملية تمكين المرأة وإظهار دورها الفعال في تحقيق التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، 2012: 27) .

أولاً: النتائج

- 1- أن اغلب مساهمات المرأة الاقتصادية لا ترى بالمنظار الاقتصادي لأنه جهد ونتاج غير محسوب ولا يدخل في الحسابات القومية لأنه غير مدفوع الأجر ولا يمكن حسابه .
- 2- شيوع ظاهرة تأنيث الفقر وانخفاض مخرجات التعليم بين الإناث مقارنة بالذكور على الرغم من تطبيق التعليم الإلزامي ومحو الأمية في الكثير من الدول العربية
- 3- انخفاض الكفاءة الفنية للعاملات النشطات اقتصادياً والتي تحد بالتأهيل والتدريب.
- 4- نقص البيانات الخاصة بالتعليم في الدول العربية مثل بيانات القيد بالمدارس والتسرب ، فضلاً عن وجود عدد قليل من الدول العربية التي تقوم بتقييم معرفة القراءة والكتابة .

ثانياً : التوصيات

- 1- تبني استراتيجية على المستوى العربي للنهوض بالمرأة التي تأخذ زمام المبادرة للتمكين وتشجيع المساواة بين الجنسين وخفض مستويات التفاوت بين الجنسين من جهة والريف والمدينة من جهة أخرى
- 2- محو أمية المرأة وخاصة المرأة الريفية ورفع مستوى التحاق الإناث في جميع المراحل التعليمية
- 3- بناء نظام متكامل وفاعل مستند على أساسيات الصحة العامة لضمان الأمن الصحي للبلدان العربية ، ويتم ذلك من خلال تعزيز العمل بفعاليات الصحة العامة والرعاية الصحية الإنجابية بما يؤمن تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال.
- 4- رسم سياسات لتفعيل دور المرأة الاقتصادي وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.
- 5- توفير قاعدة المعلومات في البلدان العربية حول الجوانب المختلفة للتمكين الاقتصادي للمرأة لسد الفجوة المعلوماتية في هذا المجال .
- 6- اتخاذ التدابير القانونية التي تمكن المرأة .
- 7- تعزيز وعي المرأة بإنسانيتها وحقوقها لكي لا تعمل كقوة سلبية تجاه التغيير ضد الأدوار التقليدية النمطية من جهة ، ولتعمل على المطالبة بحقوقها من جهة أخرى .

المراجع

- 1- البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009 ، تقرير المعرفة العربي : نحو تواصل معرفي منتج ، دبي دار الغدير للطباعة .
- 2- البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005 ، تقرير التنمية الإنسانية العربية . نحو النهوض المرأة في الوطن العربي ، الأردن .
- 3- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2014 ، دليل التنمية البشرية (المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر) . الولايات المتحدة الأمريكية .
- 4- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العراق ، 2012 ، دليل التنمية البشرية، العراق .
- 5- جامعة الدول العربية ، 2004 ، إدارة المرأة والأسرة والطفولة مصر .
- 6- الحافظ ، ناهده عبد الكريم ، 2010 ، بناء الشباب .. بناء العراق ، بغداد ، بيت الحكمة .
- 7- حامد ، سهير ، 2007 ، إشكالية التنمية في الوطن العربي ، الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع .
- 8- عبد الغني ، نجيبة، 2007 ، تعزيز إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الصحة ، منظمة المرأة العربية.
- 9- عبد الفتاح ، معتز بالله ، 2010 ، توجهات قطاع من الشباب الجامعات العربية اتجاه قضايا امن المرأة الإنساني ، مصر ، منظمة المرأة العربية.
- 10- الكيسي ، عامر خضير ، 2004 ، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .
- 11- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، 2013 ، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة ، العراق ، صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب العراق .
- 12- المجلس القومي للمرأة ، 2004 ، المرأة المصرية والأهداف الإنمائية ، القاهرة ، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة .
- 13- مكتب العمل الدولي ، 2003 ، استراتيجية للعمالة والعمل اللائق : وظائف من اجل العراق ، المكتب الإقليمي العربي .
- 14- المهدي ، وفاء جعفر ، 2012 ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الثالث ، العراق ، مسودة أولية لورقة خلفية لأغراض إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة بالتعاون مع شركة (أكفا) للتدريب والتطوير .
- 15- الهبيتي ، نوزاد عبد الرحمن ، 2009 ، التنمية المستدامة –الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية نموذجاً، أبوظبي ، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- 16- الواسطي ، زهراء محمد ، 2013 ، تمكين المرأة اقتصادياً في العراق مشكلات وممكنات ، العراق ، رسالة ماجستير من كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .
- 17- (على الموقع الإلكتروني www.fayoum.edu.eg/thedatabase)

ⁱ -مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لدى افتتاحه أشغال الدورة 12 للشبكة الدولية لمعاهد التكوين في مجال العمل -نزل الاوراسي -9 و10 فبراير 2009 - الجزائر- الموقع

D9%81%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A
A%D9%8A%D8%A9&lr=&btnG=Recherche+Google

ANDI : Agence Nationale de Développement des Investissements-ⁱⁱⁱ

^{iv}-المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 1996/09/08، والمعدل بالمرسوم 288-03 المؤرخ في 2003/09/06 عدد 54.

Hambrik et Mason 1994, Davidson 1994, Weinzimmer 1993 cités par JLGuyot, FJanssen et OLohest : Facteurs -^v
influençant la croissance de l'emploi des PME Wallonnes, revue Louvain School of Management, année 2006-
2007 page 8

Dahlqvist (1999) et Jansson (2006, Cités par EPapadaki et BChami , Facteurs déterminants de la croissance des -^{vi}
micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie
canada, Juillet 2002, page 09

Juillet 2002, page 09-^{vii}

Y.Gasse, L'entrepreneur son profil et son développement, Edition Gestion 2000, page 05-^{viii}

Résultats confirmés par les études de Dushenseau et Garder 1988, Cités par Epapadaki et BCami , -^{ix}
Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction
Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002 , page 15

Résultats confirmés par les études de Dushenseau et Garder 1988, Cités par Epapadaki et BCami , -^x
Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction
Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002 , page 15^x

Résultats confirmés par les études de Dushenseau et Garder 1988, Cités par Epapadaki et BCami , Facteurs
déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la
politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002 , page 15

A.P.Julien, Les PME à forte croissance : les facteurs explicatifs, Actes du congrès de l'Association -^{xi}
Internationale de Management Strategique, Montpellier, 24-26 mai.

Christophe schmitt et Mohamed Bayad- Université et entrepreneuriat, Metz (on line --^{xii}

http://asso.nordnet.fr/adreg/UE_METZ.pdf

Cite par E.M.Laviolette, Les Compétences entrepreneuriales : Définition et constitution d'un référentiel, 8ème -^{xiii}
Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Année 2006

^{xiv}في الممارسة العملية، سواء الاحتمالية ونماذج ألوغاريتمي التوصل الى نفس النتائج، في حالتنا تطبيق كل من الاحتمالية ونماذج
اللوغاريتمي تسفر عن نفس النتائج التي تم تحليلها بواسطة SPSS النسخة العاشرة .